الأحزاب السياسية

الجزء الثاني

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

منشورات جامعة دمشق

كلية العلوم السياسية

الأحزاب السياسية

الجزء الثاني

الدكتور

جمال المحمود

أستاذ في قسم الدراسات السياسية

جامعة دمشق

1442–1443 هـ

2020 – 2021 م

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

المحتويات

المقدمة	7
الفصل الأول	9
الإطار المفاهيمي للأحزاب السياسية	9
أولاً: تعريف الحزب السياسي:	9
ثانياً: نشأة الأحزاب السياسية	19
ثالثاً: التعددية السياسية	25
رؤية حول الأحزاب ومستقبلها:	48
الفصل الثاني	53
الأنظمة الحزبية العربية	53
النظام الحزبي السوري	53
النظام الحزبي اللبناني	73
النظام الحزبي المصري	85
النظام الحزبي الأردني	103
النظام الحزبي الفلسطيني	119
النظام الحزبي العراقي	139
النظام الحزبي السوداني	155
النظام الحزبي اليمني	173
النظام الحزبي الجزائري	187
النظام الحزبي المغربي	209

النظام الحزبي التونسي 227

النظام الحزبي الليبي 245

النظام الحزبي الموريتاني 259

النظام الحزبي الأرتيري 271

النظام الحزبي الصومالي 277

النظام الحزبي الجيبوتي 285

النظام الحزبي في جزر القمر 293

النظام الحزبي الكويتي 299

النظام الحزبي البحريني 305

الفصل الثالث 311

الأنظمة الحزبية في الكيان الصهيوني– تركيا– إيران– روسيا 311

النظام الحزبي في الكيان الصهيوني 311

النظام الحزبي الإيراني 323

النظام الحزبي التركي 335

النظام الحزبي الروسي 349

الخاتمة 357

أهم المراجع 361

المقدمة

تعد الأحزاب السياسية عنصراً أساسياً من مؤسسات النظام السياسي وظاهرة اجتماعية تتطور بتطوره. ولما كان وجودها في دولٍ مختلفة بأنظمة سياسية متباينة، فإن هذا يحتم اختلافها من دولة لأخرى، ومن نظام لآخر من حيث علاقاتها، ونشاطاتها، ومدى تفاعلها مع أحزاب وأحداث محددة في محيطها الاجتماعي.

ولا يوجد اتفاق حول تعريف شامل للأحزاب السياسية. لكن هناك توافق على أهمية دورها في بناء الديموقراطية، في ترسيخها أو كمقياس لها إلى جانب دورها كوسيط بين المجتمع والحكومة فارتبطت بشكل أو بآخر بالانتخابات كوسيلة وحيدة للوصول إلى الحكم. ولا يمكن النظر إلى الحزب من جانب واحد. فله عدة أبعاد متعلقة بالناخبين والحكومة والحزب نفسه كمنظمة لها عدة أنشطة ومرشحين وهياكل وأهداف. والأحزاب كأي ظاهرة سياسية تتعرض لمستجدات، وتطورات، وتغييرات، قد يتراجع دورها أو يستمر. فالحزب هو شكل من أشكال التعبير عن تيار فكري يتخذ طابعاً تنظيمياً للقوى الاجتماعية المعبرة عنه والتي تمتلك مواقف ورؤية سياسية موحدة وتهدف لممارسة السلطة وفق برامج معلنة وتنطوي على معالجة المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فهو يمثل وعاءً تنظيمياً للفعاليات الاجتماعية ويحقق الصلة بين أعضائه، لبلورة إرادة موحدة ينبثق منها منهاج عمل. ويرتكز على النظرية، والتنظيم، والممارسة. ولا بد من امتلاكه لشروط بعينها لكي يستمر. وتتمثل بـ:

- استمرارية التنظيم فلا يختفي باختفاء مؤسسيه. وهذا ما يميزه عن الزمرة والعصبة.
- تنظيم على المستوى المحلي والقومي وهذا ما يميزه عن الكتلة البرلمانية.
- الرغبة في ممارسة السلطة وهو الفارق مع جماعات الضغط والمصلحة.
- تبنيه مشروعاً سياسياً، بحيث يميزه عن الجمعيات.[1]

إن النضال من أجل دولة ديموقراطية يبدأ بالأساس بالعمل من أجل بناء أحزاب ديموقراطية. فلا يمكن بناء ديموقراطية بقوى وتنظيمات غير ديموقراطية. وهذا ما تحدده عدة عوامل منها داخلية: تتعلق بالأحزاب نفسها من حيث أطرها الفكرية، وهياكلها التنظيمية، وبرامجها السياسية، ونخبها القيادية، ووسائلها الاتصالية، وحجم عضويتها وتمويلها وأنماط التفاعلات والعلاقات فيما بينها. ومنها عوامل خارجية: كالبيئة السياسية والقانونية والاجتماعية

[1] محمد نبيل الشيمي- الأحزاب السياسية بين الواقع والمأمول في العالم العربي 2016/2/14

والثقافية التي تعمل بها الأحزاب وشكل نظام الحكم، وطبيعة النظام الانتخابي، والإطار القانوني لعملها. فضلاً عن بعض المتغيرات الأخرى كالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. والنظم السياسية الحديثة هي غالباً ما تكون نظماً حزبية سواء كانت ليبرالية أم سلطوية، تعددية أو أحادية. والارتباط القوي بين الظاهرة الحزبية والنظم السياسية يضفي أهمية خاصة على موقع الأحزاب داخل النظام السياسي[1] الذي يؤثر في النظام الحزبي الموجود. فهو مفهوم في مقارنة العلوم السياسية بشأن نظام الحكم حسب الحزب السياسي في بلد ديموقراطي. وتكمن الفكرة في وجود أوجه شبه أساسية بين الأحزاب سواء كانت في المعارضة أم السلطة، ولديها قاعدة مستقرة من الدعم الشعبي وتسعى لخلق آليات داخلية لمراقبة التمويل والمعلومات والترشيحات.

وتصنيف الأحزاب يختلف باختلاف شكل النظام السياسي الموجود في كل دولة. ومن المعروف أن هناك ثلاثة أشكال من النظم السياسية: النظام الديموقراطي، والنظام الشمولي، والنظام التسلطي. وهناك عدة تصنيفات وأكثرها شيوعاً كنظم حزبية تنافسية، واللاتنافسية. ويشمل المؤلَّف على ثلاثة فصول فضلاً عن المقدمة والخاتمة، والمراجع. ويعتمد على المنهج العلمي، التوصيفي، التحليلي في مواقع مختلفة. بحيث يتطرق في الفصل الأول إلى تعريف الحزب السياسي، وماهية التعريفات اللغوية والاصطلاحية والتنظيمية، والإيديولوجية أو الوظيفية، وغيرها، ومقارنته بمفهوم المجتمع المدني، وجماعات الضغط أو المصلحة والجمعيات. ونشأة الأحزاب السياسية، وتعريف التعددية السياسية، والحزبية، ومفهوم النظام الحزبي وعلاقته بالنظام السياسي، وتصنيف الأحزاب، ورؤية حول واقع ومستقبل الأحزاب. ويتناول الفصل الثاني: الأنظمة الحزبية في تسع عشرة دولة عربية وهي: سورية، مصر، لبنان، الأردن، فلسطين، العراق، السودان، اليمن، الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا، أريتيريا، الصومال، جيبوتي، جزر القمر، الكويت، البحرين. لينتقل الفصل الثالث إلى تشخيص الأنظمة الحزبية في إيران، تركيا، الكيان الصهيوني، وروسيا الاتحادية.

اعتمد المؤلف على مراجع علمية، وعلمية عامة، من كتب ومقالات سياسية من مختلف الدول المذكورة. وذلك لتقديم مادة علمية راهنة وموسعة بعض الشيء حول الموضوعات المطروحة.

[1] رندة عتوم- ما هي الأنظمة الحزبية.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للأحزاب السياسية

أولاً: تعريف الحزب السياسي:

تعد الأحزاب السياسية من أهم ملامح الديموقراطية في النظرية السياسية الحديثة. وهي تمثل التيارات الفكرية والسياسية في المجتمع. وتتنافس في طرح مبادئها، وبرامجها، وأهدافها، عبر ترشيد حالات الوفاق والاختلاف فيما بينها. وهي ظاهرة مركبة، متعددة، ومتنوعة، ولا يوجد توافق على تعريفها. فهناك تعريفات جادة، وعامة، والبعض الآخر لا يُرى جدوى منها. لكن هناك أكثر من تعريف للحزب السياسي تبعاً لاختلاف محور التركيز. حيث يركز البعض على عامل التفاعل سلباً أو إيجاباً. وهناك من يشدد على عامل الوصول إلى السلطة، وليس مجرد التأثير في صنع القرار السياسي، ويبرز آخرون المعيار الإيديولوجي، والطبقي.[1] ومن هذه التعريفات: اللغوية والاصطلاحية، التنظيمية والإيديولوجية، الوظيفية وأخرى.

1. **التعريفات اللغوية والاصطلاحية**: وهي كثيرة يسودها التوافق على الأصل والجذور. يقدم الباحث د. ياسر يوسف سمرة تعريف الحزب لغةً كما جاء في لسان العرب لابن منظور، ومعجم متن اللغة لأحمد رضا. بأن معناه: (النوبة في ورد الماء، وورد الرجل من القرآن أي حصته). وجاء بمعنى (الطائفة، والسلاح، والجماعة من الناس، وكل قومٍ تشاكلت قلوبهم وأعمالهم). وورد في القاموس المحيط لمحمد بن يعقوب الفيروز أبادي أن (الحِزب بالكسر الورد، والطائفة، والسلاح، وجماعة الناس. والأحزابُ جمْعُهُ، وجَمْعٌ كانوا تألبوا وتظاهروا على حرب النبي ص، وجُنْدُ الرجل وأصحابه الذين على رأيه، وإني أخاف عليكم مثل يوم الأحزاب، هم قوم نوح وعاد وثمود ومن أهلكه الله من بعدهم). وقد تم استخدام كلمة الأحزاب في (موقعة الأحزاب) المعروفة وهم الذين تآمروا على الرسول ومن معه.[2] وفي بحث للباحث سليم خالد علوش يقدم التعريف كما هو في مختار الصحاح (حزب) الرجل أصحابه. والحزب أيضاً الورد ومنه (أحزاب) القرآن. و(الحزب) أيضاً الطائفة، و (تحزبوا) تجمعوا. و (الأحزاب) الطوائف التي تجتمع على محاربة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام. من مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي

---

[1] ودودة بدران- الأحزاب السياسية- القاهرة- صـــ5

[2] د. ياسر يوسف سمرة- الأحزاب السياسية العربية ودورها في بنية الدولة وعلاقاتها الخارجية. (لبنان نموذجاً). دمشق 2017 صـــ42-43. ود. ياسر يوسف سمرة- الخصائص العامة للأحزاب السياسية العربية ودورها في بنية الدولة وعلاقاتها الخارجية (لبنان نموذجاً) دمشق 2015 صـ19 -20.

صـ56. أما مجاني الطلاب فقد جاء فيه معنى كلمة حزب- حزبه- حزباً. 1- الأمر اشتد عليه. 2- ضغطه فجأة. 3- القرآن جعله أحزاباً. حزب تحزيباً القوم: جمعهم أحزاباً. حازبه محازبةً: 1- أصبح من حزبه. 2- نصره وعاضده. تحزب القوم تحزباً: 1- أصبحوا أحزاباً. 2- تجمعوا. تحازبوا تحازباً له: تعصبوا له وسعوا سعي جماعته. الحزب جمع أحزاب: 1- الجماعة من الناس. 2- الفئة من الناس يجمعهم رأي سياسي أو عقائدي واحد ومصالح واحدة. 3- القسم من القرآن.

ومما سبق فإننا نرى أن كلمة (الحزب) بمعناها اللغوي تدل على الجمع من الناس، وأيضاً على الورد وهو الاعتياد على شيءٍ ما. وكذلك يجب إيضاح كلمة (سياسي) لغوياً وهي مأخوذة من كلمة سياسة، والسياسة فعلها (ساس يسوس) وساس الرعية يسوسها. أما مجاني الطلاب فقد جاء فيه أن كلمة سياسة مأخوذة من ساس. وساس الحاكم الرعية: تولى أمرها ودبرها. ويقال (ساس البلد) أي حكمه.[1] ويعرض الباحث د. أسامة غزالي حرب تعريف الحزب لغةً كما جاء في مختار الصحاح: حزب الرجل أصحابه. والحزب يعني الطائفة. ويقال تحزبوا، تجمعوا، والأحزاب تعني الطوائف.

من هنا نرى أن كلمة حزب لغةً تفيد الجمع من الناس وهو ما يدل على الاعتياد على شيء ما. كلمة سياسي مأخوذة من كلمة سياسة، والسياسة لغةً تفيد القيام بشؤون الرعية. واستخدم العرب لفظ السياسة بمعنى الإرشاد والهداية.[2]

الباحث محمد نبيل الشيمي يبرز تعريف الحزب لغةً على أنه يدل على الجمع من الناس. أو الاعتياد على شيء. وجاء بمعنى الطائفة والجماعة من الناس. وفي المصباح المنير يشير مفهوم الحزب إلى الطائفة من الناس، وجمعه أحزاب، وورد في الوجيز أن الحزب هو كل طائفة جمعها الاتجاه نحو غرض واحد، وتحزب القوم أي أصبحوا أحزاباً وتعاونوا. ومعنى ذلك أن الحزب في اللغة هو جماعة من الناس يجمعهم رأيٌ واحد وموقف موحد. قال ابن الإعرابي: الحزب هو الجماعة، وقال ابن منظور في لسان العرب: كل قومٍ تشاكلت قلوبهم وأعمالهم فهم أحزاب وإن لم يلق بعضهم بعضاً.[3] منى صابر محمد كامل، تؤكد أن الحزب وفقاً لمختار الصحاح، هو الطائفة من الناس، وجمعها أحزاب. فالحزب بمعناه اللغوي هو جمع من الناس، وإضافة كلمة سياسي إلى

[1] سليم خالد علوش- التعددية السياسية ودورها في ممارسة السلطة- دراسة مقارنة- دمشق 2015 صـــ 10-11
[2] د. أسامة غزالي حرب- الأحزاب السياسية في العالم الثالث- القاهرة 1978.
[3] محمد نبيل الشيمي- الأحزاب السياسية بين الواقع والمأمول في العالم العربي.

الحزب تعني جماعة من الناس هدفهم الوصول إلى الحكم وتولي زمام الأمور.[1] وفي ذات التوجه يشدد ميثم حنظل شريف، بأن المعنى اللغوي لكلمة حزب يصرف على الطائفة، وحزب الرجل أصحابه، وتحزبوا أي تجمعوا. أما كلمة سياسي فهي مأخوذة من كلمة سياسة، والتي تعني كل ما يتصل بشؤون الدولة ونظام الحكم فيها.[2]

2. التعريفات التنظيمية:

يعرف القاموس السياسي الحزب بأنه جماعة منظمة من المواطنين متفقة على مبادئ سياسية معينة إذا تولت السلطة. وذلك في حالة نجاح ممثليها في المجالس النيابية. ويعرف الفقيه الفرنسي بنيامين كونستانت الحزب بأنه جماعة من الناس تعتنق مذهباً سياسياً واحداً. أما الفقيه أندريه هوريو فيعرف الحزب بأنه تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني ومحلي من أجل الحصول على دعم شعبي، بهدف الوصول إلى السلطة بغية تحقيق مكاسب سياسية معينة. ويرى إدمون بيرك أن الحزب السياسي هو اتحاد بين مجموعة من الأفراد بغرض العمل لتحقيق الصالح القومي وفقاً لمبادئ محددة متفق عليها. أما سليمان الطماوي فيعرف الحزب بأنه جماعة متعددة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديموقراطية للفوز بالحكم بقصد تنفيذ برنامج سياسي معين.[3] الكاتبان الأميركيان لابا لوميارا وفاينر عرفا الحزب السياسي بأنه تنظيم دائم على المستويين القومي والمحلي يسعى للحصول على مساندة شعبية بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها من أجل تنفيذ سياسة محددة.[4] ليون أبشتاين يعتقد أن الحزب هو مجموعة بغض النظر عن قوة تنظيمها تسعى إلى انتخاب أصحاب مناصب حكومية تحت اسم معين.[5]

ودوده بدران في كتابه الأحزاب السياسية يعرف الحزب بأنه اتحاد أو تجمع من الأفراد ذو بناء تنظيمي على المستويين القومي والمحلي يعبر في جوهره عن مصالح قوى اجتماعية محددة ويستهدف الوصول إلى الحكم والاحتفاظ بالسلطة السياسية بناءً على برنامج سياسي محدد.[6] جيمس كولمان يعتبر الحزب عبارة عن تجمع له صفة التنظيم الرسمي. هدفه الصريح والمعلن

---

[1] منى صابر محمد كامل- فاعلية أداء الأحزاب في النظام السياسي المصري- دراسة حالة حزبي النور والمصريين الأحرار.

[2] ميثم حنظل شريف- التنظيم الدستوري والقانوني للأحزاب السياسية في العراق- 2015.

[3] د. ياسر يوسف سمرة- الأحزاب السياسية العربية صـــ43، والخصائص العامة للأحزاب صـــ20.

[4] سليم خالد علوش- التعددية السياسية ودورها صـــ12.

[5] د. رعد صالح الألوسي- التعددية السياسية في الجنوب صـــ56.

[6] ودوده بدران- الأحزاب السياسية صـــــ5-6.

هو الوصول إلى الحكم والاحتفاظ به. إما بمفرده أو بالائتلاف أو بالتنافس الانتخابي داخل دولة ذات سيادة فعلية أو متوقعة.[1]

وإن نشأة الأحزاب كانت عبارة عن تنظيم لعملية الانتخاب ومحاولة لتعريف الناخبين بمرشحيهم ودفعهم لدعم مرشحي الحزب. لذا شرع موريس ديفرجيه في تعريفه للحزب بالأخذ بالمدلول التنظيمي. إذ رأى أن الحزب ليس طائفة، بل مجموعة طوائف، وليس جماعة واحدة، ولكنه عبارة عن تجمع لعدد من الجماعات المتناثرة في إقليم الدولة كاللجان الحزبية، والمندوبيات، والتجمعات المحلية. يربط فيما بينها الرباط التنظيمي الذي يقوم على أجهزة الحزب المختلفة.

ويرى ماكس فيبر أن اصطلاح الحزب يستخدم للدلالة على علاقات اجتماعية تنظيمية تقوم على أساس الانتماء الحر والهدف هو إعطاء زعماء الحزب سلطة داخل الجماعة التنظيمية من أجل تحقيق هدف معين أو الحصول على مزايا للأعضاء. ويعرف الأحزاب السياسية بأنها تنظيمات اجتماعية ترتبط بالمشروع السياسي ولها صفة الشرعية وتهدف لتحقيق أهداف جماعتها التضامنية التنظيمية. أما فيليب برو فيعرف الأحزاب بأنها تنظيمات ثابتة نسبياً تعبئ دعامات بهدف المشاركة في السلطة على المستوى المركزي والمحلي.[2] وهكذا يعد البناء التنظيمي للحزب هو العمود الفقري لبناءات سياسية مهمة تنحو باتجاه السلطة والحكم.

3. **التعريفات الأيديولوجية:** يركز عليها الفريق المهتم بالعامل الأيديولوجي كإحدى مكونات الحزب الأساسية وبشكل ملفت، لتتكون مجموعتان من التعريفات الأيديولوجية، أولها: ليبرالية، وثانيها: ماركسية.

فالأولى تربط الحزب بالإطار البرلماني وترى بأن نشأته تبدأ من داخل البرلمان أو من خارجه، فالحزب عبارة عن مجموعة من الأفراد تعبر عن القضايا الكبرى المشتركة بين أعضائها. ويعتقد جيمس كولمان أن الحزب هو تجمع يسعى للسلطة منفرداً، أو بالائتلاف. أما بنيامين كونستانت فيرى أن الحزب هو اجتماع أشخاص يعتنقون العقيدة السياسية نفسها، وينظر إليه كجماعة عقائدية. ويعرف Eburk الأحزاب على أنها مجموعة منتظمة من الناس اجتمعت من أجل العمل المشترك لتحقيق مصلحة الوطن عن طريق الأهداف والمبادئ التي يعتنقونها.[3]

---

[1] د. رعد صالح الألوسي- التعددية السياسية صـــ56.

[2] د. ياسر يوسف سمرة- الأحزاب السياسية العربية صـــ23.

[3] د. ياسر يوسف سمرة- الأحزاب السياسية العربية صـــ45. والخصائص العامة للأحزاب صـــــ22.

موريس ديفرجيه يعتبر الأحزاب هيئات عقائدية، إلا أنه يصر على طبيعة تنظيمها أكثر مما تتميز ببرامجها أو الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها أعضاؤها.[1]

أما المجموعة الثانية وهي الماركسية، فتعتبر الحزب أداة في يد طبقة من الطبقات وهو قطاعها الطليعي. بعبارةٍ أخرى الحزب هو مجموعة من الناس يربطها مصالح اقتصادية في المقام الأول وتحاول أن تصل إلى الحكم عن طريق الثورة أو الإصلاح. وستالين يعرف الحزب بأنه قطاع من طبقة قطاعها الأساسي طليعي يعكس مصالحها ويقودها نحو أهدافها المنشودة.[2] وجاء في المادة 126 من الدستور السوفياتي الذي أقر بعد الثورة البلشفية أن أكثر المواطنين نشاطاً ووعياً في الطبقة العمالية والفلاحين والمثقفين يتحدون طواعيةً في الحزب الذي هو طليعة العاملين في نضالهم والنواة القائدة لجميع منظمات العاملين سواء الاجتماعية أو التابعة للدولة.[3] ويعتبر الباحث روبرتو ميشال في كتابه الأحزاب السياسية صـ11. أن النضال السياسي لا يمكن أن ينتظم ويصبح ذا فعالية وقوة إلا إذا اعتمد على مبدأ التنظيم والأيديولوجيا لتأسيس قوة ملموسة للجماهير الطامحة إلى تغيير وضعها أو الحصول على تشكيل آخر للدولة يعتمد على مبدأ النظام الديموقراطي مهما كان تفسيره للديموقراطية.

4. **التعريفات الوظيفية:** وهي تركز على وظائف الأحزاب من: تجميع المصالح، والتجنيد السياسي، والمشاركة والتنشئة السياسية، وتحقيق التكامل القومي، وممارسة الرقابة على الهيئة الحاكمة، وتحري السياسات العامة، وتعبئة المواطنين. ريمون آرون يعرف الحزب بأنه تنظيم دائم يضم مجموعة من الأفراد يعملون معاً من أجل ممارسة السلطة. وبهذا المعنى يؤكد Abouns بأن الحزب هو مجموعة من الناس تسعى للسيطرة بالوسائل المشروعة على جهاز الحكم. وفي هذا المنحى يذهب Schattschnieder ليشير إلى أن الحزب هو محاولة منظمة للوصول إلى الحكم.[4] ويعرف جاندا الأحزاب بأنها تنظيمات تسعى إلى وضع ممثليها المعلنين في مواقع الحكم.[5] ويليام أندرسون رأى أن الحزب هو هيئة أو جماعة من الأشخاص المنظمة لمراقبة الحكومة بالطرق السياسية السلمية، واستعمال تلك الرقابة لتحقيق الرفاهية بالمعنى القانوني طبقاً

[1] محمد عبد الرحمن بالروين- التعددية السياسية في الدولة الشورية- القاهرة صـــ97.
[2] د. ياسر يوسف سمرة- الخصائص العامة للأحزاب السياسية العربية.. صـــ22.
[3] د. ياسر يوسف سمرة- الأحزاب السياسية العربية صـــ46.
[4] د. ياسر يوسف سمرة- الأحزاب السياسية العربية صـــ24.
[5] المرجع السابق.

لبرامجها الخاصة.[1] شلزنجر يحصر تعريف الحزب بالوحدات التي تسعى للوصول إلى السلطة.[2]

ومن الملاحظ أن أغلب التعريفات التي صاغها فقهاء الفكر الليبرالي تركز على الهدف النهائي للعملية السياسية التي يمارسها الحزب والذي يتمثل في الوصول إلى السلطة بوسائل دستورية من خلال ترشح أعضاء الحزب في الانتخابات المحلية أو البرلمانية أو الرئاسية وهذا ما نجده في تعريف أوستن رني للحزب السياسي بأنه جماعة منظمة ذات استقلال ذاتي تقوم بتعيين مرشحيها وتخوض المعارك الانتخابية على أمل الحصول على المناصب الحكومية والهيمنة على خطط الحكومة. وفي المقابل نجد أن الفكر الاشتراكي قد أبرز مفهوم الحزب الطبقي، فالحزب ما هو إلا تعبير عن مصالح طبقة اجتماعية حسب الباحث العربي ميثم حنظل شريف في بحثه حول التنظيم الدستوري والقانوني للأحزاب السياسية العراقية.

5. تعريفات من جوانب أخرى: موريس ديفرجيه في كتابه (الأحزاب السياسية) الذي صدر عام 1951 لا يهتم كثيراً بتعريف الحزب. ويقدم تعريفاً فضفاضاً وعاماً. وكذلك جيوفاني سارتوري في مؤلفه (الأحزاب والنظم الحزبية) الذي صدر عام 1976. إذ يتساءل عن جدوى التعريف. ويستخدم تعبير الظاهرة الحزبية للدلالة على التنوع في الكيانات السياسية التي يطلق عليها لفظ الحزب.[3] لكن يبقى التركيز بالإجمال على الهدف الأساسي وهو الوصول إلى الحكم والسلطة.[4] عبر توفر شروط محددة أهمها:

- وجود جماعة منظمة لديها انسجام بعضها مع بعض
- برنامج محدد يشمل أو يتضمن مبادئ وآراء وتوجهات سياسية واجتماعية وفكرية واقتصادية.
- استخدام وسائل مشروعة لتحقيق هدف التوجه نحو الحكم.[5]

ويقتضي التنويه في مضمار تعريف الحزب، بأن الأحزاب ليست هي الكتل أو الأجنحة، بمعنى أنه ما لم يكن الحزب مختلفاً عن الكتلة أو الجناح فهو ليس حزباً. فبعض الأحزاب تطورت من الكتل والأجنحة التي ارتبطت بالانتخابات والممارسات البرلمانية لكنها أضحت شيئاً مختلفاً. والحزب هو جزءٌ من كل، والكل هنا يكون كلاً تعددياً. فكلمة حزب Party بحكم اللفظ مرتبط

[1] سليم خالد علوش- التعددية السياسية صـ12.
[2] د. رعد صالح الألوسي- التعددية السياسية صـ56.
[3] د. ياسر يوسف سمرة- الأحزاب السياسية العربية صـ24.
[4] سليم خالد علوش- التعددية السياسية صـ11.
[5] محمد عبد الرحمن بالروين- التعددية السياسية في الدولة صـ98.

بمفهوم الجزء Part وبالرغم من ان الحزب يمثل جزءاً من كل إلا أن هذا الجزء يجب أن يسلك نهجاً غير جزئي إزاء الكل.[1] والأحزاب هي مؤسسة من مؤسسات النظام السياسي ويتميز بعضها عن بعض بعدد من السمات التي تؤكد في نهاية المطاف أن الحزب هو مجموعة من الأفراد تجمعهم فكرة معينة تدفعهم للعمل المتواصل في سبيل استلام السلطة.[2] لا بالوميارا وويبر يحددان خمسة عناصر جدية، ومهمة لمفهوم الحزب وهما يتفقان حول ذلك مع مختلف الباحثين والفقهاء في علم السياسية. وهذه العناصر المكونة هي:

- استمرارية التنظيم. أي وجوده بشكل مستمر، وحثيث بحيث لا يتوقف ذلك على المدى العمري للقادة المنشئين له. وهذا يسمح بالتفريق بين الحزب ومجموعات الزمر التي تنتهي بانتهاء حياة مؤسسيها.
- امتداد التنظيم إلى المستوى المحلي مع وجود اتصالات منتظمة داخلية بين الوحدات المحلية والقومية. فالحزب ليس محصوراً بجماعة معينة. وهو ليس كتلاً أو أجنحة.
- توفر الرغبة لممارسة السلطة، وصنع القرار، والمشاركة سواء منفردين أو بالتحالف والائتلاف.
- اهتمام الحزب بالتأييد والمساندة الشعبية
- تجميع الأنصار والمؤيدين وكسب الرأي العام في الانتخابات والمظاهر السياسية والاجتماعية. وبذلك يختلف الحزب عن النوادي.[3] وهنا يمكن القول إن الحزب أضحى جماعة منظمة اجتماعية وسياسية لها جهاز إداري وهيئة من الموظفين وله أنصار من أفراد الشعب ينتمون إلى بيئات وفئات متعددة ولهم عادات مختلفة. مع وجود قيادة تضمن له القوة السياسية في الحراك السياسي الخاص والعام.[4]

ولإسباغ الشرعية على هذه المكونات وضعت المدرستان الليبرالية واليسارية شروطاً لإحيائها مثل:

- السيادة العليا في الحزب يجب ألا تكون لشخص أو لعائلة.
- العضوية هي معيار الحقوق والواجبات، وهي مفتوحة للجميع.
- الاحتكام لشرعية دستورية حزبية داخلية لضمان حرية التعبير.

---

[1] د. أسامة غزالي حرب- الأحزاب السياسية...

[2] زياد خلف غزال- الأحزاب السياسية وأثرها على النظام السياسي في العراق- دراسة في الحريات والحقوق.

[3] د. رعد صالح الألوسي- التعددية السياسية صـ57، ود. ياسر يوسف سمرة- الخصائص العامة للأحزاب صـ26-27، والأحزاب السياسية العربية صـ51-52، ود. أسامة غزالي حرب- الأحزاب السياسية في العالم...

[4] د. عصام علي العبيدي- الأحزاب السياسية في إسرائيل- بيروت 2011.

- القبول بوجود أحزاب سياسية أخرى.[1]

ولتقديم الصورة الأوضح حول تعريف الحزب السياسي، لا بد من المقارنة مع مصطلحات شبيهة تختفي معها أحياناً الحدود الفاصلة فيما بينها، وهي:

- المجتمع المدني civil society: هناك رابطة وثيقة بين مفهوم المجتمع المدني والأحزاب السياسية. مع بعض الفروقات. فالمجتمع المدني يحتوي على التنظيم السياسي للمجتمع بأحزابه وتياراته ونقاباته. فالبعض يوسع نطاق مؤسسات المجتمع المدني لتشمل الأحزاب السياسية وجماعات الضغط والمصلحة. فهو المجتمع المنظم تنظيماً سياسياً والذي تجاوز حالة الطبيعة الفطرية إلى الحالة المدنية بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي. وهو رابطة اختيارية يدخلها الأفراد طواعيةً كالأحزاب. فعضويتها لا تقوم على الإكراه والإجبار. لكنها تقوم على استقلال نسبي من النواحي التنظيمية، والإدارية، والمالية، عن النظام السياسي بخلاف الأحزاب أحياناً. ولا يقتصر العمل العام فيه على الأحزاب السياسية وإنما يشاركها في ذلك النقابات والاتحادات ومنظمات حقوق الإنسان. ولا وجود لمجتمع مدني فاعل دون ديموقراطية قابلة للتطور، ولا وجود لديموقراطية دون وجود أحزاب سياسية. وما يميز المجتمع المدني عن الأحزاب من جهة أخرى أن له استقلاليته النسبية عن الدولة. وتقوم علاقاته على العادات والأخلاق والمصلحة.[2] وهو جزء لا يتجزأ من العملية السياسية كالأحزاب، والنقابات، والمنظمات. وبالرغم من أن مؤسسات المجتمع المدني هي مجموعة من الأبنية والمؤسسات الاجتماعية والثقافية التي تنتظم في إطارها شبكة معقدة من التفاعلات التي تقوم بين قوى وتكوينات اجتماعية تنشأ وتتطور بدرجة من الاستقلالية عن الدولة، إلا أن ضعف الأحزاب السياسية وتراجع دورها قد يضعف من إمكانية ولادة مجتمع مدني.

- جماعات الضغط والمصلحة pressur group: لا يوجد تعريف محدد لها. لكن الموسوعة السياسية تعرفها بأنها جماعات تسعى لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف معينة مرتبطة بمصالح أعضائها بكافة الوسائل الممكنة عبر التأثير والضغط على قرارات وسياسات السلطة السياسية.[3] وهي مجموعة من الأفراد الذين تجمعهم رؤىً ومصالح مشتركة، قرروا العمل للتأثير في السلطات من أجل تأمين مصالحهم ولهم وسائل يستخدمونها لتحقيق أهدافهم.[4] وهناك

[1] أبو زيد عادل القاضي- التعددية الحزبية وأنماط التحول الديموقراطي.
[2] د. ياسر يوسف سمرة- الأحزاب السياسية العربية صـ54-55-57-60.
[3] د. ياسر يوسف سمرة- الخصائص العامة للأحزاب صـ34.
[4] د. ياسر يوسف سمرة- الأحزاب السياسية العربية صـ64.

اختلاف جوهري بين جماعات الضغط والأحزاب السياسية من حيث البنية وطبيعة التنظيم والوسائل المتبعة. فهدف الحزب هو الوصول إلى السلطة والحكم، في حين أن غرض جماعة الضغط يقتصر على التأثير في السلطة. والأحزاب حينما تفشل في الوصول إلى السلطة تتحول إلى المعارضة، أما جماعات الضغط فتستمر في سعيها للحصول على مكاسب سواء نجحت أم لم تنجح. ووسائل جماعات المصالح قد لا تكون علنية أو مشروعة وعملها غير مباشر. بينما الأحزاب تستخدم وسائل معلنة ومشروعة. ومن الناحية التنظيمية فإن جماعات المصلحة قد لا يكون لها هياكل تنظيمية بخلاف الأحزاب التي يعد التنظيم أحد أركانها الأساسية.[1] وقد تكون بعض جماعات المصلحة أكثر نشاطاً وتأثيراً من بعض أحزاب الكوادر التي غالباً ما يقتصر نشاطها في أوقات الانتخابات. والأحزاب فقط تؤمن وتمارس القوة السياسية من خلال التصويت الشرعي، وكلمة حزب تعني التوحد مع مجموعة، والاختلاف مع أخرى. وهي أيضاً الاشتراك في العمل مع جهة والانفصال عن أخرى.[2] ولكن من الضروري التأكيد أيضاً أن جماعات المصلحة هي من أبرز الجماعات المدنية والسياسية التي تمارس دوراً وتأثيراً قد لا يقل أهمية عن دور وتأثير الأحزاب السياسية.[3] ومن أهم هذه المجموعات (اللوبي Lobby) وهي تعني الرواق أو الردهة الأمامية في الفندق أو الممر أو الدهليز وكانت ترمي أساساً للدلالة على دهاليز مجلس العموم البريطاني أو تطلق على الردهة الكبرى في مجلس الشيوخ الأميركي حيث يستطيع الأعضاء أن يقابلوا الأشخاص الذين يحاولون التأثير على أصواتهم ويعقدون معهم الصفقات وتدور المناقشات والمناورات وتبادل المصالح. ويوجد العديد من اللوبيات في الولايات المتحدة الأميركية. كجماعات الضغط العرقية، وهي كثيرة إثنياً، كللاتين، والعرب، واليونانيين. وجماعات الضغط الدينية كالإنجيليين.. وجماعات الضغط المهنية كلوبي المصالح البترولية. وهناك أنواع لجماعات الضغط كالجماعات السياسية فمطالبها سياسية، وشبه سياسية أي اقتصادية على سبيل المثال، وإنسانية كالجمعيات الخيرية.[4] وهي تستخدم عدة وسائل لتحقيق أهدافها كالإقناع، والتهديد، والضغط، والتأثير على الرأي العام. وبلغت مجموعات الضغط والمصلحة من القوة حتى باتت بعض الأحزاب تعمل تحت تأثيرها.[5]

[1] المرجع السابق صـ62-64.
[2] المرجع السابق صـ46.
[3] المرجع السابق صـ61.
[4] المرجع السابق صـ64-65-68.
[5] المرجع السابق صـ66-68-69-70.

- الجمعية: حسب معجم اللغة العربية– هي مصدر صناعي من جمع: طائفة تتألف من أعضاء لغرض خاص وفكرة مشتركة. وقد عرف قانون الجمعيات العثماني الصادر سنة 1909 في مادته الأولى الجمعية بأنها مجموع مؤلف من عدة أشخاص لتوحيد معلوماتهم أو مساعيهم بصورة دائمة ولغرض لا يقصد به اقتسام الربح. فهو تنظيم مستمر يتألف من عدة أشخاص لغرض غير الحصول على ربح مادي. وجاء في قاموس السياسة أن الجمعية Association هي تعبير سياسي واجتماعي يطلق على تجمع عدة أشخاص للدفاع عن مصالحهم المشتركة أو تحقيق فكرة مشتركة ضمن حدود معينة. ويتضمن هذا المصطلح معنيين: معنى عام يدلل على كل تجمع إرادي ومستمر يتشكل من عدة أشخاص مهما كان شكله أو موضوعه أو غايته. وآخر خاص وقانوني ويدل على الاتفاق الذي يتم بين شخصين أو عدة أشخاص يضعون بموجبه وبصورة مستمرة معارفهم ونشاطاتهم في خدمة هدف غير تقاسم الأرباح. وقد أتى بهذا التعريف قانون الجمعيات الفرنسي الصادر في 1901/7/1 الذي نص على استبعاد مبدأ الربح. وقد يعبر عن الجمعية بواقع المؤسسة الاجتماعية الذي يطلق على أية هيئة أو جماعة أو منظمة اجتماعية في مجال محدد أو في عدة مجالات.[1] وتسعى الجمعيات إلى الضغط على السلطة بعدد قليل من الناس وموارد مالية محددة. بينما الحزب يسعى للوصول إلى السلطة ويتميز بتأييد شعبي أوسع، وقد يكون على رأس الهرم الحاكم. والجمعية تتكون عبر اتفاق لتحقيق تعاون مستمر بين أشخاص لغاية غير توزيع الأرباح، أما الحزب السياسي فيعنى بتنظيم دائم ويتمتع بالشخصية المعنوية ويؤسس بمقتضى مبادئ وأهداف لتدبير الشؤون العامة. ولا يمكن أحياناً الفصل بين الجمعيات والأحزاب لاسيما وأن دولاً كثيرة تأخذ بالحالتين. فبعض الدول العربية ما زالت تعتمد قانون الجمعيات العثماني أساساً للعمل الحزبي، وهو الصادر في 1909/8/3. كلبنان مثلاً، وكذلك فرنسا التي أخذت بقانون الجمعيات الصادر في 1901/7/1.

[1] ياسين بن علي- الفرق بين الحزب والجمعية 2020.

ثانياً: نشأة الأحزاب السياسية

لا يوجد اتفاق بين الفقهاء والباحثين حول التاريخ الدقيق لنشأة الأحزاب السياسية. بالرغم من أن الظاهرة الحزبية كانت متلازمة مع الظاهرة السياسية والتي تعود لأعوام قديمة قد خلت. كما أن التجمعات المختلفة كالمنتديات الفكرية لم تكن تمثل أصل الأحزاب بمعناها الحديث.

ويرتبط نشوء الأحزاب السياسية بعوامل متعددة ومعقدة خاصة وعامة. من تاريخ ومعتقدات وعوامل اجتماعية واقتصادية وأيديولوجية. فنمت الأحزاب مع نمو الديموقراطية. ومبدأ حق الاقتراع العام، وظهور المجموعات البرلمانية، واللجان الانتخابية، والحاجة إلى تأطير الناخبين بوساطة لجان قادرة على التعريف بالمرشحين ودفع الناخبين باتجاههم. فضلاً عن المنشأ الخارجي أي خارج الطريق البرلماني والانتخابي. ويتفق بالا مبورا مع موريس ديفرجيه في أن تاريخ الأحزاب السياسية يعود لنحو قرن ونصف. ففي سنة 1850 لم يكن بلد في العالم باستثناء الولايات المتحدة يعرف الأحزاب السياسية بالمعنى العصري للكلمة. فقد كان هناك نوادٍ شعبية، وتكتلات فكرية، وإنما لم تكن هذه أحزاباً بالمعنى الصحيح. ووجدت الأحزاب في القرن التاسع عشر حيث ظهرت في المملكة المتحدة بصورة واضحة بعد الإصلاح الانتخابي لعام 1832، وقيام المنظمات المحلية على إثره بتسجيل الناخبين في قوائم انتخابية. وفي الولايات المتحدة ظهرت الأحزاب منذ عهد الرئيس جاكسون نحو عام 1830، أما في فرنسا وألمانيا فقد كان هنالك الزمر البرلمانية، والنوادي السياسية التي وسعت نشاطها بعد ثورات 1848 في كلا البلدين.[1] ويشير الباحث محمد نبيل الشيمي إلى أن الأحزاب السياسية هي قديمة. فقد تحدث أرسطو عن الجمعيات السياسية، لكن إذا كان مصطلح الحزب قديماً فإن مفهومه لم يبدأ بشكل حقيقي إلا مع ظهور الكتل البرلمانية حتى القرن التاسع عشر حيث كانت التجمعات السياسية موجودة ولكنها قد اعتمدت بشكل جوهري على اعتبارات شخصية تتعلق بالصفات الفردية لأعضاء التجمع. وقد حصل التجانس بشكل واضح قبل وأثناء الثورة الفرنسية. فقد ظهرت الأحزاب بعد الإصلاح الذي شهدته انتخابات عام 1832 والذي زاد من عدد الناخبين. ثم طورت الأحزاب البريطانية نوعية تنظيمها وأصبحت أحزاباً منتشرة جغرافياً. وبرز مصطلح الحزب في فرنسا عام 1848. موريس ديفرجيه حسب الشيمي يقول في كتابه (الأحزاب السياسية) إن ظاهرة العمل الحزبي تعد حديثة، وظهرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ويعود تاريخ

[1] د. رعد صالح الألوسي- التعددية السياسية في عالم الجنوب- عمان 2006 صـ51-52

الأحزاب الحقيقية إلى عام 1850.[1] الباحث د. ياسر يوسف سمرة يشير إلى موريس ديفرجيه الذي يرى أن كلمة حزب التي كانت تطلق على الزمر الملتفة حول أحد قادة المرتزقة في إيطاليا، أو على التنظيمات التي تسيطر على الرأي العام في الديموقراطيات المعاصرة، أو على النوادي حيث كان يجتمع نواب المجالس الثورية..إلخ. لكن لا يمكن أن تعني الدلالة نفسها للحزب بالمفهوم المعاصر. في حين يرى فرنسوا بولاريه أن الأحزاب أقدم من ذلك بكثير، وأن حق اختيار الممثلين طور كثيراً من مفهوم الحزب السياسي إبان الثورة الفرنسية لعام 1789. أما جان شارلو فيعتقد أن انتشار الأحزاب السياسية مرتبط بالديموقراطية وانتشار حق الاقتراع العام.[2] لذلك فنشوء الأحزاب السياسية مرتبط بنشوء التجمعات البرلمانية واللجان الانتخابية.[3]

إن ارتباط الأحزاب بالكتل البرلمانية واللجان الانتخابية لا يمنع من ملاحظة أن بعضها قد نشأ بطريقة مختلفة. وهذا ما أكده ديفرجيه في تفسيره لنشأة الأحزاب من خلال التمييز بين الأصل الانتخابي للأحزاب والنشأة الخارجية. فقد وجد أن العملية تبدأ بخلق الكتل البرلمانية أولاً، ثم تظهر اللجان الانتخابية فيما بعد ليقوم اتصال دائم بين هذين العنصرين.[4] وحول هذا الموضوع يشير الباحث حسني الخطيب إلى ظهور الكتل البرلمانية في البرلمانات التي شكلت النواة لبزوغ الأحزاب. حيث أصبح هناك تعاون بين أعضاء البرلمانات المتشابهين في الأفكار والمصالح، ومع مرور الوقت تلمس هؤلاء حتمية العمل المشترك، وازداد هذا الإدراك مع تعاظم دور البرلمانات في النظم السياسية المتنوعة. إلى الحد الذي بدأ نشاط تلك الكتل البرلمانية يظهر خارج البرلمانات من أجل التأثير في الرأي العام. وحدث ذلك في العديد من الأحزاب الأوروبية. وفي الدول النامية، مثل حزب الحرية والائتلاف الذي كان في الأصل مجرد كتلة للنواب العرب في البرلمان عام 1911.[5] ويقصد بالأحزاب ذات الأصل البرلماني أو الانتخابي، تلك الأحزاب التي تكونت وتطورت نتيجةً لتطور المجموعات البرلمانية أو اللجان الانتخابية وإقامة علاقات دائمة بين هذه التنظيمات. ولقد كان ظهور المجموعات البرلمانية سابقاً في وجوده لتشكيل اللجان الانتخابية. وغالباً ما تكونت هذه المجموعات بناءً على اعتبارات محددة، كالجوار الجغرافي، أو الرغبة في الدفاع عن مصالح مهنية. ومع مرور الوقت تبلورت الرؤية السياسية لكل مجموعة

---

[1] محمد نبيل الشيمي- الأحزاب السياسية بين الواقع والمأمول في العالم العربي- المركز الديموقراطي العربي 2016.

[2] د. ياسر يوسف سمرة- الأحزاب السياسية العربية ودورها في بنية الدولة وعلاقاتها الخارجية (لبنان نموذجاً)- دمشق 2017-صـــ35. والخصائص العامة للأحزاب العربية ودورها في بنية الدولة وعلاقاتها الخارجية (لبنان نموذجاً) دمشق 2015- صـــ14.

[3] د. ياسر يوسف سمرة- الأحزاب السياسية صـــ35.

[4] د. رعد صالح الألوسي- التعددية السياسية صـــ53.

[5] حسني الخطيب- الأحزاب السياسية بين النشأة ونظم التصنيف- الميادين.

برلمانية بحيث تحولت إلى مجموعات مصنفة أيديولوجياً. وأبرز مثال على ذلك، نشأة المجموعة البرلمانية في ظل الجمعية التأسيسية الفرنسية عام 1789، إذ عمد مندوبو الأقاليم الذين يمثلون الشعب الفرنسي في الجمعية المذكورة إلى التجمع في كل إقليم على حدة بقصد تجاوز العزلة والتنسيق فيما بينهم للدفاع عن مصالحهم المشتركة. وعلى هذا الأساس تشكلت مجموعة (اليعقوبيين) و (حضن الكنيسة) في فرنسا كما تألفت مجموعات برلمانية على أساس أيديولوجي بحيث يجمعها وحدة الاتجاه السياسي والفكر، كمجموعات (القصر الوطني) و(شارع الأهرام).[1] وينبغي التأكيد مجدداً على العوامل الأيديولوجية والمصلحة في تكوين الجماعات البرلمانية. كما يمكن الإشارة إلى أن الظروف البرلمانية التي نشأت فيها بعض الأحزاب الغربية تمثل نمطاً واحداً من الظروف التاريخية. ومن المؤكد أن يكون هنالك بعض التكوينات الحزبية ذات أصول برلمانية وانتخابية في عالم الجنوب على غرار تفسير ديفرجيه. ففي أمريكا اللاتينية نشأ العديد من الأحزاب نتيجة تعزيز دور البرلمان واتساع حق التصويت. ويشير دولا فروف إلى أن تأسيس الأحزاب في أفريقيا يرتبط بدخول حق الاقتراع في الحياة السياسية في الأقاليم. وأصبحت هذه الأحزاب ضرورية في اللحظة التي رأى فيها الأفارقة أنهم منحوا حق التصويت. أما في آسيا فإن الظاهرة الحزبية تجد جذورها في التراث الوطني التاريخي للمجتمعات الآسيوية من ناحية، وفي تأثيرات الوجود الاستعماري في تلك المجتمعات من ناحية أخرى.[2]

إن ظهور الأحزاب السياسية بالتجارب الانتخابية في العديد من بلدان العالم. بدأت مع سيادة مبدأ الاقتراع العام. عوضاً عن مقاعد الوراثة، ومقاعد النبلاء. فظهرت الكتل التصويتية مع ظهور اللجان الانتخابية بغرض الدعاية للمرشحين الذين أصبحوا آلياً يتعاونون بعضهم مع بعض لمجرد الاتحاد في الفكر والهدف. وقد اختفت تلك الكتل مع انتهاء الانتخابات لكنها سرعان ما استمرت بعدها وأسفرت عن أحزاب سياسية تتألف من مجموعات من الأشخاص متحدي الفكر والرأي.[3]

أما الأحزاب ذات المنشأ الخارجي: فيقصد بها الجمعيات الفكرية والنوادي الشعبية والثقافية... وهي بحد ذاتها كان لها دور في تشكيل اللجان الانتخابية أو التجمعات البرلمانية إضافة إلى الأحزاب السياسية. ويطلق عليها هذا التعبير لأن أغلب هيئات الحزب تكونت ومارست نشاطها بعيداً عن الانتخاب والبرلمان. فالعنصر الخارجي واضح لا لبس فيه، والأمثلة

[1] د. ياسر يوسف سمرة- الأحزاب السياسية صـ36. والخصائص العامة للأحزاب صـ15.
[2] د. رعد صالح الألوسي- التعددية السياسية صـ53-54.
[3] حسني الخطيب- الأحزاب السياسية بين ...

على ذلك كثيرة، فالعديد من الأحزاب الاشتراكية مدينة بوجودها إلى النقابات. إذ كانت هذه الأحزاب بمثابة الهيئة الممثلة للنقابة في مجال النشاطات البرلمانية والانتخابات. ولعل حزب العمال البريطاني هو أوضح الأمثلة. فقد تم تكوينه على إثر القرار الصادر عن الجمعية العمومية للنقابات البريطانية سنة 1899، والذي قضى بإنشاء تنظيم برلماني انتخابي بزعامة كيري هاردي.[1] فنشأت الكثير من الأحزاب الأوروبية خارج أسوار البناءات البرلمانية. وبرزت الأحزاب المسيحية عن طريق الكنيسة وتعاليم كالفن الكاثوليكية، وأحزاب مدعومة من الكنيسة البروتستانتية. فكان لها دور مهم في إنشاء الأحزاب السياسية في أوروبا خلال القرن العشرين كألمانيا وإيطاليا.[2]

وتحولت بعض الجماعات المحظورة أو الجمعيات السرية أو التكتلات الممنوعة إلى أحزاب سياسية بعد زوال النص القانوني.[3] وكذلك بعض حركات المقاومة الشعبية التي تحولت إلى أحزاب أيضاً.

لكن ما هي أوجه التمايز بين الأحزاب ذات النشأة البرلمانية والأصل الخارجي، فالأولى تختلف عن الثانية من حيث النشأة والأهداف والتنظيم. ويتجلى ذلك من خلال:

1. الهدف من الأحزاب، والاهتمام بالانتخابات. فالأحزاب ذات الأصل البرلماني تسعى إلى المحافظة على الوضع الراهن وتهتم بالفوز بالانتخابات. وتمثيل نوابها بأكبر عدد من المقاعد البرلمانية. أما الأحزاب ذات الأصل الخارجي فلا تهتم كثيراً بهذه المسألة وإن كانت تسعى للوصول إلى السلطة.
2. الأحزاب ذات الأصل البرلماني هي أقل مركزية من الأحزاب ذات الأصل الخارجي. والسلطات موزعة على لجانها. وهي تنطلق من القاعدة أما الأحزاب ذات الأصل الخارجي فتنطلق من القمة.وتكون أكثر تنسيقاً وانضباطاً وتنظيماً من الأحزاب ذات الأصل البرلماني وتتميز بوجود هيئة سابقة على إنشائها. في حين أن الأحزاب ذات الأصل البرلماني يتعين عليها تأسيس روابطها وقواعدها مثل تكوين الحزب. فتعتمد على التعايش أو الروابط الشخصية بين النواب.

ومما يدلل على عدم الانضباط في الأحزاب ذات الأصل البرلماني هو سهولة الانضمام إليها بمجرد تقديم طلب انتساب. بعكس العملية الصعبة نسبياً في الأحزاب ذات الأصل

[1] د. ياسر يوسف سمرة- الأحزاب السياسية العربية صـ38. والخصائص العامة للأحزاب صـ16.
[2] المرجع السابق صـ38. والثاني صـ17.
[3] المرجع السابق صـ40. والثاني صـ17.

الخارجي. أي أن المركز الرئيسي في الأحزاب الخارجية المنشأ هو الذي يوجد بالأصل. فالسلطة المركزية تعمل على إنشاء الفروع واللجان المحلية وتحدد صلاحياتها وتحتفظ لنفسها بأكبر دور من السلطات في مواجهة فروعها. ولذلك تتميز السلطة في هذه الأحزاب بمركزية تتفق وأسلوب نشأتها.[1] وكثيراً ما تتداخل طريقتا تكوين الأحزاب لذلك فإن الفصل بين الأحزاب ذات الأصل البرلماني والانتخابي، والأحزاب ذات الأصل الخارجي ليس دقيقاً. بقدر ما هي محاولة لبيان العنصر الغالب في تكوين حزب ما، وما إذا كان عنصراً داخلياً أو خارجياً.[2] وهكذا فليس من السهولة إيجاد أساس واحد كأصل للحزب السياسي. ويمكن تغليب عنصر على آخر. وتأكيداً لما سبق نبرز حديث موريس ديفرجيه قائلاً: مهما كان أصل الأحزاب ذات المنشأ الخارجي فإنها ذات صفات تميزها إلى حد ما عن الأحزاب التي انحدرت من النظام البرلماني والانتخابي. فالأحزاب الخارجية هي أكثر مركزية وتنطلق من القمة في حين أن الثانية تنطلق من القاعدة. ففي الأولى تنشأ اللجان والفروع المحلية تحت تأثير المركز الموجود سابقاً.[3] وينبغي الإشارة إلى نشأة الأحزاب العربية، فقد نشأت الجمعيات والأحزاب السياسية انعكاساً للتفاعل والاحتكاك مع الغرب. وظهور المسألة الشرقية فكانت تعبيراً عن هذا الاتصال والتفاعل من جهة والتوسع الحداثي من جهة أخرى. فترك الزحف الاستعماري الأوروبي ومشاريعه التفتيتية أثره الكبير على خارطة السياسة العربية وعلى الأحزاب العربية. فظهور التنظيمات الحزبية ارتبط بالحراك الاجتماعي والسياسي داخل المجتمعات العربية في تفاعلاتها مع الصراع الدولي على المنطقة منذ نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. وهذا لا ينفي العوامل الذاتية.[4] ولعل أهم ما يميز نشأة بعض الأحزاب العربية خاصتان وهما:

1. وجود أحزاب عابرة للحدود القطرية، كحزب البعث العربي الاشتراكي، والحركة الناصرية.
2. ولادة بعض الأحزاب السياسية قبل قيام الدولة القطرية مثل الكتلة الوطنية في سورية، وحزب الوفد في مصر.[5] فجاءت تعبيراً عن استجابة لقوى اجتماعية صاعدة ولها رؤى وتوجهات عديدة.

---

[1] سليم خالد علوش- التعددية السياسية ودورها في ممارسة السلطة- دراسة مقارنة- دمشق 2015 صـ30.
[2] د. ياسر يوسف سمرة- الخصائص العامة... صـ16.
[3] موريس ديفرجيه- الأحزاب السياسية- بيروت 1980-صـ17.
[4] د. ياسر يوسف سمرة- الأحزاب السياسية العربية صـ5-6-14.
[5] المرجع السابق صـ95.

ولقد أفرزت التحولات الاجتماعية في مرحلة التحرر الوطني تشكيلاتٍ ونخباً سياسية دعت إلى الاستقلال الوطني ومعها خاضت غمار العمل لإنجاز التحرر التام من الاستعمار ككتلة العمل الوطني في المغرب عام 1934، والتي انقلبت إلى الحزب الوطني عام 1937 والذي تحول إلى حزب الاستقلال عام 1943. بعدها واجهت بعض الأحزاب مهام النضال الوطني والمطلبي وتصدت كوادرها لمهمات بناء الدولة الوطنية الفتية. ومنها من خاضت تجارب المنافسة الديموقراطية.[1] ومن خصائص الأحزاب العربية بشكل عام هشاشة التنظيم والانشقاقات وضعف الثقافة السياسية وجمود التجنيد السياسي...

تنوعت تعريفات الحزب والمقاربات التي درست نشأته، وعلى العموم هناك أربع مقاربات مهمة تناولت أصول الحزب بزوايا مختلفة:

1. المقاربة المؤسساتية: ففي بداية القرن العشرين اهتم موريزاي أوستمورسكي، وروبرتو ميشال وماكس فيبر بدراسة الأحزاب السياسية كأشكال تنظيمية. وقد أعطت دراساتهم دوراً مركزياً لمسألة التنظيم بهدف الوصول إلى السلطة. ومنذ عام 1951 عمقت دراسة موريس ديفرجيه الاهتمام بهذا الجانب.
2. المقاربة التاريخية النزاعية: فالأحزاب تُؤَسّس أحياناً نتيجة الانشقاقات. فالحزب يمثل مصالح طرف ضد طرف آخر. وهنا أكد ديفرجيه أن الأحزاب تتشكل نتيجة الصراعات وليس الاندماج في أكثر الأحيان.
3. المقاربة التطويرية: لها علاقة بالنمو الاقتصادي وتربط نشأة الأحزاب بالحداثة. فالأحزاب نشأت في سياق الانتقال من نظام سياسي تقليدي إلى معاصر، أو حديث. وهي نشأت كفعاليات اجتماعية في الحاجيات والضروريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
4. المقاربة الوظيفية: تركز على الجانب الاجتماعي للأحزاب السياسية كأدوات للشرعية والديموقراطية وكعوامل للاندماج الاجتماعي.

نظرية التصدعات: يرى ستاين روكان أن الأحزاب السياسية ولدت على إثر سلسلة من الانشقاقات والتي كونت نسيج الدول الأوروبية منذ القرن التاسع عشر. فبرزت عدة تحولات وطنية، صناعية، وسياسية. الباحث ودوده بدران في كتابه الأحزاب السياسية يشير لنوعين من النظريات لتفسير نشأة الأحزاب:

[1] د. عبد الكاظم العبودي- مستقبل الأحزاب السياسية في الوطن العربي.

1. **النظريــة المؤسســية أو البرلمانيــة:** أي **أن نشـأة الأحـزاب تـرتبط بتطـور البرلمانـات والتوسع في حق الانتخاب وبروز الأنظمة الديموقراطية نتيجة تكتل أو ترابط أصحاب الآراء المتوافقة أو المتشابهة في كتل برلمانية أو أجنحة تشريعية تحولت فيما بعد إلى أحزاب.**
2. **نظرية الموقف التاريخي:** وترتبط بمفهوم الأزمات التي تتعرض لها النظم السياسية في انتقالها من التقليدية إلى الحداثة، كأزمات الشرعية، والمشاركة، والتكامل القومي الاجتماعي. ويقصد بأزمة الشرعية عجز المؤسسات السياسية القائمة في مجتمع ما عن التعامل مع المتغيرات الناشئة والمطالب المتزايدة، وعدم قدرتها على الاستجابة. وأزمة المشاركة التي تبرز بعد ظهور جماعات جديدة تريد المساهمة في العملية السياسية مما يحتم إنشاء قنوات اتصال جديدة. أما أزمة التكامل فتنشأ تعبيراً عن الانقسامات.[1]

ثالثاً: التعددية السياسية

تعريفها: يقال في اللغة العربية تعدد الشيء يتعدد تعداداً. أصبح ذا عدد. ويقال تعددت المشكلات: زادت وكثرت وأصبحت أكثر من واحدة. ولهذا يقال: تعدد القوميات، تعدد اللغات، تعدد الأديان، تعدد الجنسيات، تعدد الزوجات إلخ.. والتعددية (مفرد): اسم مؤنث منسوب إلى تعدد. وهو مصدر صناعي من تعدد: التعددية الحزبية، التعددية الثقافية، التعددية الدينية. والتعددية: نظرية تسمح بقيام حكم تتعاون فيه العقائد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها... والتعددية كمصطلح سياسي: هي نظام سياسي قائم على تعايش الجماعات المختلفة والمستقلة في الإدارة مع تمثيلها في الحكم.[2] إذن لفظ التعددية في اللغة العربية يعد مصدراً صناعياً مأخوذاً عن المصدر الأصلي تعدد، وفعله تعدد ويقال: تعدد يتعدد تعداداً، أي أصبح ذا عدد. أما في اللغة الانكليزية فلفظ pluralism يشير إلى أن هناك أكثر من مبدأ واحد. أي أن ما هو أكثر من شيء واحد.[3]

---

[1] ودوده بدران- الأحزاب السياسية صـ7.
[2] سليم خالد علوش- التعددية السياسية ودورها في ممارسة السلطة. دراسة مقارنة- دمشق 2015 صـ1.
[3] أبو زيد عادل القاضي- التعددية الحزبية وأنماط التحول الديموقراطي.

وتعرف الموسوعة البريطانية التعددية بأنها الاستقلالية التي تحظى بها جماعات معينة في إطار المجتمع مثل الكنيسة، والنقابات المهنية، والعمالية، والأقليات العرقية. وتذهب الموسوعة السياسية إلى القول أنها مفهوم ليبرالي ينظر إلى المجتمع على أنه يتكون من روابط سياسية متعددة ذات مصالح مشروعة ومتباينة. فالتعددية تحول دون تمركز الحكم، وتساعد على تحقيق المشاركة، والحق في تكوين الأحزاب السياسية وتعدد القوى والآراء السياسية، وحقها في التعايش والتعبير والمشاركة. أما قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيعد التعددية بأنها تنظيم حياة المجتمع وفق قواعد عامة ومشتركة تحترم وجود الاختلاف والتنوع في اتجاهات السكان في المجتمعات ذات الأطر الواسعة وخاصةً المجتمعات الحديثة حيث تختلط الاتجاهات الأيديولوجية والفلسفية والدينية. والتعددية تعني وجود أكثر من حركة وحزب سياسي في النظام الواحد حيث يتنافس الجميع من أجل الوصول إلى السلطة. وهي تعني بأن كل كيان في الوجود يتكون من أجزاء مستقلة، ولكل جزء جوهره الخاص والمتميز، وأنها جوهر الدولة القومية الحديثة التي يوجد فيها برلمان يعمل بصورة متماسكة ومستمرة وبنية اجتماعية واقتصادية معقدة ومواقف وسط بين الجماعات تهدف لخلق التوازن والاستقرار. فالتعددية ليست مجرد تعدد أحزاب وهيئات بل أيضاً، وهذا هو الأهم، قيام الأحزاب وغيرها بدور فعال ومنظم في تنظيم السلطة التنفيذية والتشريعية وممارستها.[1] فالتعددية هي رفض للأحادية، وأن هناك أكثر من حقيقة واحدة فلا يمكن فهمها من خلال جوهر واحد أو مبدأ واحد. وقد عرف جيمس فيلد التعددية بأنها وضع لا تكون فيه الهيمنة حكراً على جماعة أو نخبة أو تنظيم فكري وسياسي واحد. وحسب محمد عابد الجابري، فالتعددية السياسية هي مظهر من مظاهر الحداثة السياسية ويقصد بها أولاً وقبل كل شيء، وجود مجال اجتماعي وفكري يمارس الناس فيه المنافسة بوساطة الحوار والنقد، والاعتراض والأخذ والعطاء، وبالتالي التعايش في إطار من السلم القائم على الحلول الوسطى المتنامية.[2] وهذا يعني أن الحداثة السياسية تتطلب كشرط أولي وجود طبقة سياسية معترف بها، وتقوم بجانب السلطة الحاكمة بدور الجسر الذي ينقل إليها بصورة من الصور مطالب المحكومين وأحاسيسهم ووجهات نظرهم ويجعل بالتالي من السلطة هيئة تمارس بنوع من التوسط والمسؤولية. وتحضر وتغيب حسب ما يفرزه الواقع من اتجاهات ومواقف، والدولة في ظل التعددية تتحول إلى مديرة للصراع تماماً كرئيس الجوقة الموسيقية الذي يتحدد دوره في ضبط المسيرة العامة للقطعة

[1] المرجع السابق.
[2] المرجع السابق.

الفنية، وبلورة ملامحها الأساسية للجمهور الذي يتلقفها.[1] فالتعددية تعني الإقرار والاعتراف بالتنوع، وبما يترتب عليه من اختلاف في المصالح والاهتمامات والأولويات في إطار مقنن بحيث لا يتحول إلى صراع عنيف يهدد سلامة المجتمع وبقاء الدولة. فهي تأخذ بمشروعية تعدد القوى والآراء السياسية وحقها في التعايش السلمي، والتعبير عن نفسها، والمشاركة في التأثير في القرارات المتخذة من قبل الدولة.[2] لذا نرى أن التعددية السياسية هي في حقيقة الأمر وسيلة لتنظيم الحياة العامة على أساس مشترك مع احترام مختلف الاتجاهات القائمة في المجتمع كشرط لممارسة الديموقراطية والمشاركة في المصير الواحد. والإقرار بالتنوع لا يترتب عليه خلاف جوهري. ويمكن القول بأن المجتمع وفقاً لهذا النموذج تحكمه مجموعة من الجماعات المتنافسة والتي تنتظم وفق خطوط نظرية الجماعات التي سبق وقدمها بنتلي ولا يتعدى بمفردها احتكار الحقيقة السياسية. الأمر الذي يعني أن التعددية تنطوي على التسامح.[3] ويرى روجيه لابوانت أن التعددية بوجه عام توجد حيثما يوجد تنوع. ومجالاته متعددة. فقد نجده في الأحزاب السياسية ، والأديان، والمعتقدات الفلسفية كما أن هنالك طبقات اجتماعية متنوعة وفروقاً إقليمية متعددة. ويميز جان إيفز كالفيز بين التنوع والتعدد. فهناك تنوع لا يتناهى بين الأشياء في كل مجالات الواقع والآراء. غير أن التعددية على العكس تتعلق بمجال القانون والدولة. فالأخيرة عن طريق القانون تسبغ الشرعية وتقبلها وتبررها أو ترفضها بالنسبة لوضع تعددي معين. وهي لا تتعلق بالآراء الفردية التي يعتنقها الأشخاص بقدر ما تتعلق بالعلاقات الاجتماعية. والقانون هو الذي ينظمها. ومنذ نشوء التعددية الأمريكية فإن الفكر الداعي إليها قد انصب حول النشاط الفئوي وكيفية السيطرة عليه عن طريق الوسائل الدستورية والقانونية. ومثَّل هذا الاتجاه جيمس ماديسون، كالوم، بنتلي، ديفيد ترومان، وروبرت دال. ويجد رودي كارلتون في التعددية إطاراً يستند إليه في تفسير سلوك الجماعة، فالأفراد الذين لديهم آراء وقيم مشتركة يجتمعون معاً بصورة طوعية لتحقيق مصالحهم. لذا هناك مجاميع متعددة في المجتمع وفي كل زمان، وتفاعلها يقدم دفعاً قوياً للعلاقات الاجتماعية. والتعددية بالنسبة لهكولاس هوبكنس مفهوم يسمح للمجاميع العرقية المساهمة في السياسة.[4]

---

[1] د. سعد الدين ابراهيم- التعددية السياسية والديموقراطية في الوطن العربي- عمان 1989- صـ107-118.

[2] سليم خالد علوش- التعددية السياسية- صـ2.

[3] سلطان محمد العطين- التعددية السياسية في ظل قوانين الانتخابات النيابية الأردنية 1989- 2005عمان 2006 صـ9-11

[4] د. رعد صالح الألوسي- التعددية السياسية في عالم الجنوب- عمان 2006 صـ39-40.

وبحسب د. رعد صالح الألوسي فإن التعددية هي الاعتقاد بوجود أشياء متعددة من معتقدات وأفكار ومؤسسات، وهي تعارض الواحدية، أي القول بأن ثمة مبدأً غائياً. وتتجلى إلى حد كبير في النظر إلى الموضوع ضمن إطار المسألة السياسية والمتعلقة بممارسة الدولة. فليست القضية هي في الاعتراف بوجود تعددية ثقافية أو سلالية أو دينية. وإنما في طبيعة المجال السياسي المسموح به.[1] المهم حسب د. سعد الدين ابراهيم أن التعددية هي الاعتراف بشرعية وجود تعدد اجتماعي وحق الجماعات والتكوينات في الدفاع عن هويتها ومصالحها المشروعة بطرق سلمية، من خلال مشاركة سياسية عادلة ومتكافئة يمكن معها تداول السلطة بشكل سلمي ومقنن. وهذه المشاركة السياسية يمكن أن تأخذ شكل أحزاب وتنظيمات تتنافس على السلطة بشكل دوري أو عبر صيغ أخرى تقوم على التمثيل التوافقي لكل القوى الرئيسية في المجتمع.[2] ومن المهم الإشارة إلى رأي الباحث محمد عبد الرحمن بالروين في أن التعددية هي مجرد اختلاف في الوسائل وليس في الأهداف والمقاصد. والتعدد والتنوع مظهر من مظاهر النمو والازدهار، فلكل المواطنين الحق في اختيار الوسيلة التي يعتقدون أنها ستحقق هدفهم طالما أنها مشروعة وفي إطار الدستور.[3]

في موقف لافت ومثير للاهتمام يطرح المفكر العربي د. علي الدين هلال التعددية من منظور آخر ومهم، وهو أن التعددية ليست هي الديموقراطية، لا في تاريخ الفكر ولا في تاريخ الممارسة السياسية. لأن التعددية قد تكون ديموقراطية أو ليبرالية أو تسلطية. فهناك تعددية ديموقراطية، وتعددية تسلطية. ويسميها البعض الطوائفية أو التضامنية. بل إن بعض المحترفين في مجال الفكر السياسي يتحدثون عن التعددية الجديدة. وعندما نقرأ جون لوك وجان جاك روسو لا نجد حديثاً عما نسميه الآن بالتعددية. ففي النظرية الليبرالية الكلاسيكية، العلاقة تكون بين المواطن ونظام الحكم. روسو يتحدث عن الإرادة العامة والديموقراطية المباشرة. بل يتهكم على مفهوم النيابة أو التمثيل. أي أن النظرية الليبرالية التقليدية كانت تتصور المشاركة المباشرة للمواطن في أمور الحكم. ويأتي بعد هذا مفهوم التمثيل أو النيابة. ومن خلال هذا الموضوع يبدأ الحديث عن الأحزاب في ارتباطها بالتصنيع في المجتمع المدني وكان علينا أن ننتظر حتى القرن التاسع عشر لكي يتبلور مفهوم المجتمع المدني وتنظيمه على يد هيغل وكارل ماركس. ثم أسهمت التجربة الأميركية في هذا الموضوع حيث قدم توكفيل في كتابه (الديموقراطية في أميركا)، الممارسة الديموقراطية الأميركية كتجربة جماعات متعددة متنوعة، متنافسة، ومتصارعة.

---

[1] المرجع السابق- صـ44.

[2] د. سعد الدين ابراهيم- التعددية السياسية و... صـ352.

[3] محمد عبد الرحمن بالروين- التعددية السياسية في الدولة الشورية- القاهرة 2007 صـ85-122.

ولقد حلت الجماعات المنظمة محل المواطن. فالنظرية الليبرالية المعاصرة لم تعد تتحدث عن تلك العلاقة المباشرة بين المواطن والدولة. بل تتحدث عن علاقة غير مباشرة تتوسطها تنظيمات المجتمع المدني من أحزاب وهيئات وجماعات ونقابات وغيرها. وعندما نقول التعددية السياسية فإننا نقصد أمرين بشكل محدد جداً:

1. الحق في تكوين الأحزاب السياسية بدون تدخل الدولة، أي من المواطنين في التجمع الطوعي في شكل أحزاب سياسية لها برامج وأهداف إلخ...
2. حق المواطنين في تكوين نقابات وجمعيات وأندية رياضية وجمعيات خيرية بدون تدخل من الدولة أيضاً.

فهذا هو المعنى المستقر عليه في الفكر السياسي الذي يعرضه العالم المعاصر بـ (تنظيم المجتمع المدني)، تنظيم نشاطات المواطنين.والتعددية هنا هي شكل لتمثيل المصالح ولها افتراضات معينة. ويتضمن المفهوم الأساسي للتعددية بأنه وجود وحدات طوعية من حقك أن تنشئها وتحللها وهي تتنافس فيما بينها على الأصوات وعلى موارد المرحلة وتدار ذاتياً. والمواطنون يديرونها، والدولة لا تتحكم فيها من حيث إعطاء الترخيص ولا من حيث اختيار قيادتها. وهناك انتقادات لهذا التوجه. أول انتقاد هو القانون الحديدي للأوليغاركية أي أن الأحزاب السياسية طورت في داخلها نخباً انفصلت في مصالحها عن مصالح المواطنين أو عن مصالح الفئات والطبقات التي تسعى لتمثيلها. وبدأت قيادات الأحزاب أو النقابات تدير هذه الجماعات لمصالحها وليس لمصالح الفئات التي تمثلها أي أن الديموقراطية الليبرالية في هذا المقلب تحولت إلى أقليات منظمة. وثاني نقد للمفهوم التعددي يتجلى عندما تعطي لكل الشعب حق التنظيم بلا حدود وقيود مع افتراض بأن كل الطبقات والفئات تملك نفس القدرات على التنظيم. وهذا غير صحيح فالأغنياء أكثر قدرة من الفقراء على التنظيم ومن يملكون موارد لديهم عندئذٍ قدرة أكبر على التنظيم ممن لا يملكونها. فهناك جماعات لديها قدرات تنظيمية ومالية أكبر من قدرات المستضعفين. فالليبرالية هنا تفترض مجتمعاً لطبقاته قدرات متساوية. والسؤال: ماذا سيحدث إذا لم يكن لهذه الطبقات القدرة على ذلك؟. والليبرالية تفترض مجتمعاً رأسمالياً فيه علاقات السوق مع مزاوجة بين العدل الاجتماعي والليبرالية السياسية وهذا تناقض ومفارقة كاذبة.[1] ويبدي د. هلال تفضيله لاعتبار التعددية السياسية كانعكاس للتعدد الاجتماعي. إذ يجب التمييز بين وجود التعددية الاجتماعية كمعطى تاريخي وتكويني وبين التعامل السياسي مع هذا المعطى فهي سمة

[1] د. سعد الدين ابراهيم – التعددية السياسية-... صـ338-339-340.

اجتماعية تتسم بها كثير من مجتمعات العالم.[1] ويذهب د. غسان سلامة إلى حد اعتبار التعددية الاجتماعية قاعدة للتعددية السياسية. إذ تكتسب طابعها الاجتماعي فهي تعداد للجماعات الاجتماعية التي تتبنى مفاهيم متميزة للواقع والمستقبل السياسي للوطن داخل المجتمع الشامل. فكما أسلفنا فإن التعددية السياسية هي انعكاس للتعدد الاجتماعي. وبرأي كرافورد يونج في كتابه (سياسات التعددية الثقافية) توجد ثلاثة مكونات أساسية:

1. التعددية ينبغي أن ينظر إليها في علاقاتها بمجال تسلطي. ويعني به الدولة ذات السيادة الإقليمية والتي تحدد بوضوح قاطع الحدود التي بناء عليها تعرف جماعة من الجماعات في المجتمع وقواعد التعامل فيما بينها.
2. تكون هناك تعددية حين تكون هناك على الأقل كتلتان اجتماعيتان وسياستان
3. وجود أسس لهذه الكتل المختلفة أو التجمعات المتباينة في الأصول العرقية، ووحدة اللغة، أو العادات، أو الإقامة المشتركة في إقليم محدد. ويشير إلى مقومات التعددية من بناء تنظيمي، وتداول للسلطة، وحريات أساسية، وحقوق الإنسان.[2]

ويلتقي د. رعد صالح الألوسي مع د. على الدين هلال في موضوع العلاقة بين التعددية والديموقراطية إذ يقول إن التعددية لا ترتبط بالديموقراطية أي بمن يحتل موقع السلطة. ولكنها ترتبط ببنيتها أي حدودها مما يعطيها مظاهر مادية يسهل ضبطها وتوجيهها للوجهة الصالحة المبنية على الحق والعدالة واحترام القانون. فالدولة في ظل التعددية تتحول إلى هيئة تدير الصراع. كما أن التعددية ليست هي الديموقراطية في الفكر السياسي واستبدادية النظام هي جزء من منظومة تسلطية موجودة في كل مجتمع ثم إننا نخطئ كثيراً إذا تصورنا أن التغيير الديموقراطي يتعلق فقط بالشكل السياسي للمجتمع.[3]

إن التعددية السياسية مصطلح حديث الظهور والاستخدام. ولقد عرفت المجتمعات الإنسانية صيغاً للتعامل معها. وبرز في تراثنا العربي مصطلح الشورى للدلالة على المشاركة. والشورى لغةً من الشارة والمشورة أي ما يظهر من نقاش الأمور. وهو الأمر الذي يتشاور فيه. ويقال أشار عليه بأمر أي أمره به. ولقد شهدت الممارسات الديموقراطية الغربية تطوراً ملحوظاً في التعددية

[1] د. رعد صالح الألوسي- التعددية السياسية...صـ41.
[2] المرجع السابق صـ41-45
[3] المرجع السابق صـ43-44

السياسية. ولكنها لم تشهد تطوراً مماثلاً في التعددية الاجتماعية والاقتصادية والقومية. والتعددية السياسية تعني هنا تعدد التنظيمات وقد تعني تعدد سلطات الدولة والمؤسسات.[1]

د. أنطوان نصري مسرة يدعو للتمييز بين نوعين من التعددية:

- تعددية ديموقراطية: Pluralistic democratic societies تتوزع السلطة بين فئات متجانسة.
- تعددية في مجتمعات وفاقية متنوعة: plural societies, consensual societies وهي تتصف بثلاث ميزات:
  1. تباينات تتمتع بدرجة متفاوتة من الثبات لا تتبدل كتبدل الرأي العام.
  2. تصنيف اجتماعي لبعض المجموعات بسبب الاختلاف الديني، أو اللغوي، أو العرقي.
  3. تنظيم هذه المجموعات ضمن مؤسسات تحتية تربوية، واجتماعية، وإعلامية، ودينية، وغيرها.

وإن التباينات في المجتمع التعددي هي تباينات متحركة لأن العملية الانتخابية وتحولات الرأي العام تؤمن إمكانية الانتقال من الأقلية إلى الأكثرية وبالعكس، مع التناوب في السلطة.[2]

ولتحقيق التعددية السياسية لا بد من:

1. وجود نظام قانوني يضمن للفئات الاجتماعية المختلفة الحق في الانتماء إلى التنظيمات وإنشائها، كما يضمن لها الحق في التعبير عن آرائها. مع حقها في الطموحات المشروعة في السعي للوصول إلى السلطة في ظل تشريع دستوري يضمن ذلك.
2. حركية للتنظيمات كالأحزاب فالتعددية هي نوع من التنظيم الاجتماعي يتعلق ببنية النظام السياسي وآليات عمله المختلفة إذ يجب أن يقوم النظام السياسي على وجود أفكار ومؤسسات متعددة وتنافس مفتوح بدون قيود.[3] ويستلزم مبدأ التعددية السياسية توفر الأمور الثلاثة الآتية حسب باحث آخر:

- الاعتراف بوجود تنوع في مجتمع ما بفعل وجود عدة دوائر انتماء فيه ضمن هويته الواحدة.

---

[1] د. سعد الدين ابراهيم- التعددية السياسية....صـ29-81.

[2] المرجع السابق- صـ258-326.

[3] أبو زيد عادل القاضي- التعددية الحزبية وأنماط التحول الديموقراطي.

- احترام هذا النوع وقبول ما يترتب عليه من خلاف واختلاف في العقائد والمصالح والأولويات.
- إيجاد صيغ مناسبة للتعبير عن ذلك بحرية تامة.[1] وعربياً يقتضي هذا الموضوع معالجة قضايا: أزمة الشرعية في بعض الدول وأزمة المشاركة السياسية، وإدارة العلاقة بين الدولة والمجتمع، والأزمات الاقتصادية والاجتماعية.[2]

3. كان جابمان قد تتبع جذور التعددية، وأرجعها إلى الفكر الإغريقي بتحديده أصل التعددية في الحكم على النشاطات التفصيلية من خلال المؤسسات الطوعية والخاصة على أن يسمح بممارسة السياسة العقلانية في مجتمع ما ويوفر لأعضاء المجتمع القناعة حول الإنجاز التنافسي والتعاوني ويعمل على موازنة المفهوم العام للعدالة. فريق آخر رأى أن أصول التعددية تعود إلى أمثال لوك ومونتسيكيو في القرن السابع عشر في مواجهة فكرة السيادة التي دافع أصحابها عن الحكم المطلق عندما تم التأكيد على ضرورة أن تقوم الدولة على أساس الرضا والقبول العام للحد من السلطة المطلقة فالفئات الحاكمة لا ينبغي أن تحوذ عليها. في الوقت الذي كان فيه هوبز قد سعى في كتابه "التنين والعملاق"، إلى تبرير الحكم المطلق. على أساس حالة الناس في الطبيعة على أنها حالة فوضى وحرب مستمرة وصراع الكل ضد الكل. ولأجل الخروج من ذلك فقد تعاقدوا على أن يعيشوا تحت سلطة واحدة وأنهم بموجب هذا العقد قد تنازلوا عن كل حقوقهم الطبيعية لهذا الحاكم. ويتفق لوك وروسو مع هوبز في تأسيس المجتمع السياسي على أساس فكرة العقد الاجتماعي الذي انتقل بموجبه الأفراد من الحياة البدائية إلى حياة الجماعة، غير أنهم يفترقون في كيفية التصور لصيغة العقد ومضمونه فأوضح جون لوك في مؤلفه "مقالتان حول الحكومة المدنية" أن الانتقال من حالة الفطرة إلى حالة المجتمع السياسي لا يتصور ذلك إلا بالرضا، ما دام الأفراد أحراراً متساوين في الحياة الفطرية. فلا يمكن إجبار أحدهم على الانتقال إلى حياة الجماعة والخضوع إلى حاكم سياسي إلا بإرادته وطوع اختياره مدفوعاً بالرغبة في المحافظة على حياته والتمتع بحقوقه. ثم إن هذه الحقوق وجدت قيام المجتمع السياسي وعليه فالحاكم لدى لوك هو طرف في العقد الاجتماعي ومسؤول عن القيام بحماية

[1] سليم خالد علوش- التعددية السياسية و...صـ3.
[2] د. أحمد ثابت- التعددية السياسية 1989- صـ48-49.

الحقوق والحريات فهو مقيد وملتزم بهذه الواجبات. فالانتقال من حالة الطبيعة إلى حالة الجماعة قد تم بعمل إرادي وبالتالي فإن ممارسة السلطة السياسية بالنسبة إلى لوك هي أمر محدد بحدود غائية تتجسد لديه في السلام والأمان والصالح العام للناس. أما روسو فقد أكد على الإرادة العامة في العقد الاجتماعي بدلاً من القانون الطبيعي عند لوك. فهو لا يرى السعادة تتحقق إلا عن طريق الحياة الاجتماعية. وهذا العقد الاجتماعي هو الذي أنهى حالة الفطرة. وأعطى السيادة للمجموع بعد أن تنازل كل فرد عن حقوقه للمجتمع. وهو يرى أن السلطة مجسدة في هذه الإرادة وعليه فإن وجود أي جهات أو أشخاص يمارسون السلطات فإنما تكون بناءً على توكيل من الإرادة العامة فهي ليست صاحبة سلطة وإنما يمكن أخذ وكالتها متى أرادت الإرادة الحقيقية. مونتسكيو فصل في كتابه "روح القوانين" بين السلطات العامة في الدولة تحقيقاً للتوازن وضماناً للحريات والحقوق. وإذا كان هدفه من طرح مبدأ الفصل بين السلطات قد تجلى في منع التعسف والاستبداد والانفراد في السلطة، فإنه بذلك يكون قد أرسى أسس التعددية المؤسسية التي قامت على هدى نظريته في الفصل بين السلطات.[1] د. أحمد ثابت يؤكد أن جذور التعددية تعود إلى الفلسفة السياسية الليبرالية. ومن أهم روادها المفكر الانكليزي جون لوك الذي أشار في كتابه عن الحكومة المدنية 1689 أن الدولة ينبغي أن تقوم على القبول. والسلطة لا يجب أن تكون مطلقة أو واحدية القوة. وكان يرد على توماس هوبز في دفاعه عن الحكم المطلق. وظهرت التعددية السياسية كفكرة في مواجهة فكرة السيادة التي يدافع أصحابها عن الحكم المطلق. ورأى مونتسكيو أن أفضل أنظمة الحكم هو النظام الانكليزي الذي يقوم على مبدأ فصل السلطات. وهو مبدأ يكفل الحد من طغيان السلطة.[2] ويشير د. ثابت إلى أن رواد الفكر الأميركي قاموا بشرح مفهوم التعددية كجيمس ماديسون الذي يرى أن الأفراد تتحكم فيهم نزعة الأنانية، وأن الصراع فيما بينهم حتمي ولا سبيل إلا ببناء مجتمع سياسي يقوم على التوازن بين المؤسسات. وهو ما يتحقق من خلال الفصل الرأسي بين السلطات، فتصبح التعددية أداة لتنظيم الحياة العامة على أسس مشتركة مع احترام مختلف الاتجاهات الفكرية كشرط أساسي لممارسة الديموقراطية والتي توفر لفئات المجتمع إمكانية المشاركة في المصير الواحد. ورغم اختلاف مضمون التعددية السياسية لكن يبقى هناك محتوى

[1] د. رعد صالح الألوسي- التعددية السياسية في ...صـ19-20-21-22-23.
[2] د. أحمد ثابت- التعددية.... صـ16.

مركزي وهو التعددية التي تتصرف نحو توفير إمكانية تداول السلطة والتناوب على الحكم.[1] وهكذا ذكر د. ثابت بجذور التعددية شأنه في ذلك شأن الباحثين الآخرين. د. رعد صالح الألوسي يؤكد أن عملية التأهيل والتطوير لفكرة التعددية جاءت من قبل المفكرين الأميركيين. ومنهم جيمس ماديسون في مقالته (الفئة، أهدافها، وسيطرتها) على سبيل المثال. حيث عرف الفئة بأنها عدد من المواطنين سواء كانوا أغلبية أم أقلية ممن يجمعهم شعور مشترك بالعاطفة، والاهتمامات تغاير شعور المواطنين الآخرين أو تسير بالضد من الاهتمام العام للمجتمع. وأسهم دعاة التعددية من الأميركيين في تطوير سايكولوجية المعرفة السياسية. ووصفوا المؤسسة الحديثة وناقشوا مشكلة الفئة. وساهموا في التحليل الوظيفي للهياكل الاجتماعية. ويتضح من تأكيدات ماديسون وكالون ولوي أهمية القانون بوصفه عنصراً فعالاً مستقلاً في الوجود الاجتماعي في حين أكد آخرون أمثال بنتلي وترومان وروبرت دال على كيفية خدمة القانون لوظائف وإدامة الفعاليات البشرية.[2] المهم أن التعددية معيار أساسي لتوحيد الجهود، وإقرار التنوع، واحترام الرأي الآخر. وهذا يحتم درجة من درجات الحرية. فهي إذن إقرار بالحريات العامة. وهي عملية مستمرة من التفاعل المتبادل بين الحكومة والمجتمع. وتتيح لأي طرف من أطرافها إمكانية الوصول إلى السلطة والأخذ بالإصلاح والتجديد والتطوير السياسي. وأن جميع المشاكل قابلة للحل عبر ممرات جديدة توفرها عملية التحول نحو التعددية.[3] الباحث أبو زيد عادل القاضي يعيد ما ذكره الآخرون من الباحثين حول جذور التعددية. وهذا يعني التوافق فيما بينهم حول هذه المسألة المهمة. قائلاً: تعود جذور التعددية السياسية إلى الفلسفة الليبرالية الغربية. فيعد جون لوك في مؤلفه حول الحكومة the second Treatis عام 1689 من أوائل من أكدوا على وظائف الدولة المهمة والقبول العام ورفض السلطة المطلقة التي دعا إليها هوبز في مؤلفه Levia Than عام 1651 ويجب أن تعمل على رفاهية المجتمع ورعاية مصالحه وحمايتها. فإن لم تفلح في واجبها فإنها يجب أن تتغير . وعلى الفئات الحاكمة ألا تتخذ من القوة أساساً لها. أما مونتسكيو في مؤلفه The Spirit Of Low عام 1746، فقد أكد على الحاجة إلى التعددية والحد من طغيان السلطة. وقد امتدح

[1] المرجع السابق صـ16-17.
[2] د. رعد صالح الألوسي- التعددية السياسية في... صـ26-27.
[3] المرجع السابق صـ12-13.

كغيره النظام الانكليزي لما يتمتع به من فصل بين السلطات. فضلاً عن وجود أكثر من مصدر للسلطة.[1] ولقد أقر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مواده (19، 20، 21) التعددية السياسية شريعةً ومنهاجاً للنظام السياسي المعاصر.[2] إذ تقضي المادة (19) بأنه لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير. ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة. والمادة (20) حق كل شخص في الاجتماعات والجمعيات السلمية والمادة (21) حق كل شخص في المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إما مباشرةً أو بوساطة ممثليه الذين يختارهم بحرية.

التعددية الحزبية: وهي إحدى مكونات الديموقراطية. وقد أخذت أشكالاً مختلفة قد تكون متداخلة في أبعادها وأشكالها. وتعني وجود عدة أحزاب تملك قوة متساوية وكل منها يمثل سياسة محددة بخصوص إحدى المسائل المهمة. كما أن هذه الأحزاب تكون غير متفاوتة تفاوتاً كبيراً في تأثيرها في اتجاهات الرأي العام والحياة السياسية. ويقصد بالتعددية الحزبية أيضاً حرية إنشاء الأحزاب السياسية والانتماء إليها. أي وجود أحزاب متعددة في مجتمع معين والاعتراف بها من قبل النظام السياسي وتقبل مساهمتها في الحياة السياسية عن طريق الوصول إلى السلطة والمشاركة فيها. وهي لا توجد إلا إذا وجدت هناك قوى اجتماعية لها سياسة مختلفة وتتنافس على السلطة. ومن أهم الأسباب المباشرة لتعدد الأحزاب انقسام بعض الأحزاب السياسية أو تأسيس أحزاب جديدة فضلاً عن اعتماد نظام الانتخاب النسبي الذي يعد أقوى الأسباب المباشرة لتعدد الأحزاب.[3] الباحثة أمل المرشدي تشير إلى الفكرة التي تقوم عليها التعددية الحزبية بحيث تكمن في توزيع السلطة وعدم احتكارها بيد حزب واحد. ومن حق أي مجموعة أن تتبنى ما تشاء من الآراء والأفكار طالما لها مصالح مختلفة ومتباينة. والمحدد لنظام تعدد الأحزاب أو المعيار الذي يميزه عن نظام الحزبين هو ليس مجرد زيادة عدد الأحزاب داخل السلطة التشريعية لكن بمقدار القوة النسبية التي تتمتع بها مجموعة الأحزاب، داخل المجلس النيابي.[4]

فالتعددية الحزبية تعود إلى شبكة معقدة من العوامل التي ترتبط بالبناء الاجتماعي والسلالي، والتكوين الاقتصادي والثقافة السياسية والأيديولوجيا السائدة. وليس فقط اعتبار النظام الحزبي بمثابة نتيجة أو انعكاس للنظام الانتخابي. ونظام التمثيل النسبي ليس سبباً كافياً للتعدد الحزبي.[5]

---

[1] أبو زيد عادل القاضي- التعددية الحزبية وأنماط التحول الديموقراطي.
[2] د. سعد الدين ابراهيم- التعددية السياسية صـ229.
[3] كوثر حسن الياسري- مفهوم التعددية الحزبية- القاهرة 2019.
[4] أمل المرشدي- ما المقصود بالتعددية الحزبية في القانون- القاهرة 2016.
[5] ودوده بدران- الأحزاب السياسية صـ13.

وتبقى التعددية الحزبية الوسيلة الصحيحة لضمان تطبيق البرامج السياسية وعدم الانحراف عن الأهداف المنشودة.[1] وهي من أهم صور التعددية في العصر الحديث. وقد انتقلت إلى المنطقة العربية مع غيرها من الظواهر الاجتماعية والسياسية. واتسمت بسمات جعلتها تختلف إلى حد ما عن نظيرتها في موطنها الأصلي.

العلاقة بين التعددية السياسية والتعددية الحزبية: يرى بعض الباحثين في التعددية السياسية مرادفاً للتعددية الحزبية. على اعتبار تشابه جوهر كليهما. فالأحزاب تعتبر من أهم المنظمات الوسيطة لأي مجتمع مدني، والتي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم. وهي بمثابة قنوات للمشاركة السياسية، والتجنيد السياسي، والتنشئة السياسية، وكذلك التثقيف السياسي، وتجميع المصالح. والتعددية السياسية تعني في جوهرها المشاركة السياسية، والإقرار بالتنافس بين مختلف القوى السياسية وإدارة الصراع سلمياً وإمكانية تداول السلطة. وهي قضايا تسهم الأحزاب في تحقيقها بقدر كبير. بينما يرى آخرون أن التعددية السياسية هي مفهوم أوسع مجالاً من التعدد الحزبي. وقد تكون موجودة بدون قيام الأحزاب السياسية. وهي تعني الإقرار بشرعية الخلاف والاختلاف في الآراء السياسية كما تعني التنافس والمشاركة في صنع القرار السياسي. ويرتبط بهذا موقفٌ آخر يقول: إن الليبرالية الغربية ليست شرطاً لقيام التعددية السياسية فهي لا تجد سندها في مسألة سياسية تنقسم حولها القوى الاجتماعية والسياسية، وإنما تجد حليفها في شيوع التعدد في المؤسسات بالمعنى الواسع والشامل فهي مرهونة بمدى ما تحققه لصالح المجتمع ككل وليس مسألة استيراد نظام سياسي.[2] لكن من المؤكد القول أن التعددية الحزبية هي إحدى أهم صور وأشكال وأنماط التعددية السياسية. وهي العمود الفقري لها، وسمة من سمات النظام الديموقراطي، والضمانة لتداول السلطة، ووسيلة لإدارة الاختلافات السياسية. وللأحزاب دور مهم في العملية السياسية وهي حلقة وصل تربط بين المصالح المباشرة للمجموعات والجماعات المختلفة والسلطة. وتقوم النظم الدستورية على أساس التسليم بقيام الأحزاب السياسية باعتبارها ضرورة واقعية للتعبير عن اختلاف الرأي.[3] وتخدم التعددية الحزبية، نظام التعددية السياسية بغطاء شرعي يقوم على وجود عدد من الأحزاب، ثلاثة وما فوق، متقاربة القوى، دون حصول أحدها على أكثرية نيابية دائمة ومطلقة تخوله الاستئثار بالسلطة منفرداً. وتقوم التعددية الحزبية كالتعددية السياسية على أساس تمثيل المصالح والجماعات المختلفة في النظام السياسي، وخاصةً

[1] حيدر حسين الكاظمي- التعددية الحزبية بين الواقع والطموح.
[2] سلطان محمد العطين- التعددية السياسية...صـ16.
[3] سليم خالد علوش- التعددية السياسية و.... صـ المقدمة.

بصيغة التحالف لتأمين عملية الحكم واستمراريته. وقد يتعرض هذا التحالف للتصدع حينما يكون بين أحزاب متضاربة. وتوجد عوامل متماثلة لكلا الحالتين. كعامل الطبيعة الإنسانية لتخفيف واحتواء الصراع بين الطبقات بصورة تجعل كل حزب يمثل شريحة من الشرائح. فحدة الصراع تتبدد نتيجة لتوزع القوى. والنظام الانتخابي الديموقراطي يساعد بتعدد الأحزاب وله دور أساسي في توجيه النظام الحزبي والتعددية السياسية. فالنظام الانتخابي المعتمد على التمثيل النسبي يساعد في النظام الحزبي نحو التعددية الحزبية والسياسة الصحيحة. أما إذا كان يعتمد على الاقتراع الأكثري فإن ذلك يساعد على توجيه النظام الحزبي والسياسي نحو الثنائية الحزبية.[1] وهكذا نرى ترابطاً بين التعددية السياسية في النظام السياسي والنظام الحزبي التابع والموجود في الدولة. فطبيعة النظام الانتخابي للنظام السياسي تحدد شكل النظام الحزبي. فإذا كان قائماً على جولتين فنكون أمام نظام تعددي، وإذا كان قائماً على قاعدة الانتخاب الفردي من جولة واحدة، اتسم النظام بالثنائية. ويعد السبب وراء ذلك أن نظام الانتخاب الفردي من جولة واحدة والذي يفوز فيه المرشح بالمقعد ما دام حاصلاً على أعلى نسبة من الأصوات بغض النظر عن نسبة هذه الأصوات إلى إجمالي أصوات الدائرة مما يدفع الناخبين إلى اختيار مرشح أحد الحزبين الكبيرين. ففي النظام الأميركي يفوز المرشح الحاصل على المركز الأول بالمقعد المخصص للدائرة حتى لو حصل على ثلث أو ربع أصوات الناخبين فيما يعرف بنظام الأغلبية النسبية ويؤدي إلى تكريس نظام الحزبين. وفي النظم السياسية التي تتبنى نظام الانتخاب الفردي بالأغلبية المطلقة أو على جولتين يشترط حصول المرشح الفائز بالمقعد النيابي على الأغلبية المطلقة لأصوات الناخبين بوجود عدد من الأحزاب المتنافسة للحصول على مقاعد البرلمان مثلما هو الحال في فرنسا وإيطاليا واليونان.[2] لذا نرى العلاقة الجدلية بين النظام الحزبي والانتخابي كما أسلفنا سابقاً. فإذا كان النظام فردياً من جولة واحدة نجد حزبين كبيرين مع اختفاء الأحزاب الصغيرة، وإذا كان فردياً على جولتين جاء النظام تعددياً حيث يدور التنافس بين أربعة أو خمسة أحزاب مع وجود بعض الأحزاب الصغيرة. وإذا كان النظام الانتخابي بالقائمة لاسيما النسبية، جاء النظام الحزبي تعددياً ويدور التنافس في إطاره بين عدد من الأحزاب التي تتمكن من الحصول على نسبة يعتزُّ بها من مقاعد البرلمان.

وقد تعرض النظام التعددي الحزبي لانتقادات شتى تمحورت حول تهديده للاستقرار السياسي للحكومات بنتيجة عدم حصول أي حزب على الأغلبية وقيام تحالفات غير متجانسة. مما يؤدي

---

[1] المرجع السابق صـ 98- 99- 101.

[2] محمد صفي الدين خربوش- طردية العلاقة: النظام الانتخابي والنظام الحزبي في مصر- 2015.

إلى إضعاف السلطة التنفيذية، وعدم الاهتمام بالقضايا التي تهم الرأي العام وميل الأحزاب لأن تصبح أحزاباً جامدة عبر فرض الطاعة العمياء على أعضائها بالرغم من مظاهر الحريات العامة والتعبير لدى هذا النظام التعددي.[1]

النظام الحزبي وعلاقته بالنظام السياسي: يعد النظام الحزبي مجموعة من العلاقات المتبادلة بين الأحزاب السياسية، والمجتمع، والرأي العام، والوظائف التي تؤديها الأحزاب. وعدد الأحزاب ليس إلا بعداً واحداً من أبعاد النظام الحزبي.[2] ويعرف النظام الحزبي أيضاً بأنه عبارة عن صيغة لأشكال وأنماط التفاعل التنافسي بين عدد من الأحزاب السياسية حول المشاركة السياسية عبر الآليات الانتخابية سواء كان ذلك في القواعد الشعبية، أم في المؤسسات النيابية. وهذا التفاعل التنافسي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بنظام الحكم في الديموقراطية النيابية القائمة أساساً على حكم الشعب بوساطة ممثليه. لذا فإن للأحزاب السياسية دوراً رئيسياً في عملية التفاعل السياسي. إذ إنه عبر هذه العملية يرسخ وجود السلطة الشعبية. ويشمل هذا التفاعل الأركان الأساسية لوظيفة النظام الحزبي ألا وهي:

التمثيل الشعبي في قمة السلطة.

تكوين وبلورة إرادة عامة تتجاوز الصراعات المختلفة بين عدد من الجماعات وذلك بالوصول إلى القاسم المشترك الأعظم بين المصالح المتعارضة.

إتاحة حرية الاختيار الواسع.

تدريب الكوادر السياسية وترقيتها ثم إبراز المتميز فيها والمؤهل لتحديات الحكم.

رفع درجة الوعي السياسي بين عامة الناس.

تيسير عملية تداول السلطة أو انتقالها من جماعة لأخرى.

وبرزت أطر عامة للنظام الحزبي:

كقوة الأحزاب، وتماسك النظام الحزبي.

وحرية النظام الحزبي والتفاعل بين الأحزاب.

وعلاقة الأحزاب بالقوى الاجتماعية والفكرية.[3]

وهناك علاقة وثيقة وطردية ووطيدة بين النظام السياسي والنظام الحزبي. فالنظم السياسية الحديثة تبقى غالباً نظماً حزبية سواء كانت ليبرالية، أو شمولية، أو أحادية. وهذا الارتباط القوي

---

[1] سليم خالد علوش- التعددية السياسية.. صـ107- 108- 109.

[2] المرجع السابق صـ95.

[3] د. حسن علي الساعوري- مستقبل وآفاق التعددية السياسية في السودان- الخرطوم 2005 صـ1-2.

بينهما يضفي أهمية خاصة على موقع وأهمية الأحزاب داخل إطار النظم السياسية السائدة.[1] فوجود التنظيمات الحزبية هي إحدى خصائص الأنظمة السياسية الحديثة. إذ تمثل الأحزاب حجر الزاوية في الديموقراطية. وإذا كانت الديموقراطية في الفكر الغربي تعني حرية الأحزاب والجمعيات والتعبير، فإن تعدد الأحزاب هو المظهر الجوهري للديموقراطية. وتعد حالة الأحزاب من حيث القوة أو الضعف مؤشراً على حالة النظام السياسي ودرجة تطوره في أية دولة. فالأحزاب تؤدي دوراً مهماً في تدعيم الممارسة الديموقراطية باعتبارها همزة الوصل بين الحكام والمحكومين، بما يسمح بتنشيط الحياة الحزبية وتعميق المشاركة السياسية للمواطنين.[2] وإن ظهور الأحزاب السياسية يرتبط ببلوغ النظام السياسي درجة معينة من النمو السياسي، وذلك عندما تزداد وظائف النظام السياسي وضوحاً وتعقيداً وتتشابك مؤسساته.[3]

فالنظام الحزبي يتأثر بالنظام السياسي وبكل عناصره على انفراد. وللأحزاب أثر كبير على النظام السياسي إن لم نقل السبب الرئيسي في وجوده. الباحث زياد خلف نزال يعتبر النظام السياسي هو الأساس والقاعدة التي يقوم عليها النظام الحزبي. والأخير عبارة عن بناء من عدة أبنية مقامة فوق النظام السياسي وإن كان أهمها. لكن النظام الحزبي لا يبقى مجرد تابع للنظام السياسي أو متأثراً به. وقد يؤثر في النظام السياسي تأثيرات تختلف من نظام حزبي إلى آخر. ومن ظرف تاريخي ومكاني إلى ظرف آخر يوجد فيه. فالحزب هو المؤسس الذي يرسم أسس النظام السياسي قبل إقامته ويطوره بعد ذلك وفقاً لاتجاهاته السياسية والأيديولوجية وفي هذه الحالة لا يملك التأثير في النظام السياسي فحسب بل تغييره وهذا ينطبق على جميع الأحزاب التي تسقط أنظمة سياسية وتقيم أنظمة بديلة إثر توليها السلطة.[4] لذا تعد الأحزاب من أهم التنظيمات السياسية التي تؤثر بشكل مباشر في سير وحركة النظام السياسي، وتؤدي دوراً في تنشيط الحياة السياسية وذلك من خلال قيامها بوظائفها. وعليه فإن الأحزاب السياسية من الظواهر المهمة التي لابد منها للوصول إلى السلطة، وتؤثر تأثيراً مباشراً في النظام السياسي باعتباره الأساس الذي تبنى عليه الأحزاب. ومن خلاله يتولى مرشحو الأحزاب إدارة النظام وإنشاء الدولة والمؤسسات الحكومية من خلال الترشح والمنافسة في تولي المناصب الحكومية.

---

[1] د. أسامة غزالي حرب- الأحزاب السياسية في العالم الثالث- القاهرة 1978، ود. ياسر يوسف سمرة- الأحزاب السياسية العربية ودورها في تثبيت الدولة وعلاقاتها الخارجية(لبنان نموذجاً) دمشق 2017 ص16-17

[2] رامز جمال أسعد- أثر الأحزاب السياسية على التحول الديموقراطي في مصر 2013- 2015 المركز الديموقراطي العربي.

[3] ودوده بدران- الأحزاب السياسية صـ6

[4] زياد خلف نزال- الأحزاب السياسية وأثرها على النظام السياسي في العراق (دراسة في الحريات والحقوق).

والأحزاب هي مؤسسة من مؤسسات النظام السياسي، وتعتبر من أهمها لأنه عن طريقها يتم تأسيس الدولة وكافة مؤسساتها. وتعود الأحزاب في نشأتها إلى أصول اجتماعية وسياسية وأساسية لبناء المجتمع والدولة.[1] ولكل نظام سياسي خصائص معينة يتسم بها وتختلف من نظام لآخر. وفقاً للحدود والأسس العامة التي تقام عليها مؤسساته ووفقاً لطبيعة المشاركة ودور الفرد داخل النظام، ومقدار إسهامه في صنع القرار. لكن توجد مجموعة من الخصائص التي تشترك بها:

الشكل: لكل نظام سياسي إطار هيكلي وهو يحدد البناء التنظيمي. وبهذا يرتبط شكل النظام بالمؤسسات الموجودة داخل الدولة.

البنية: وهي تعني نظام العلاقات القائمة بين أجزاء النظام السياسي. فهي النسق الذي يتحقق فيه انسجام الوحدات الجزئية للنظام السياسي ومن خلالها يبرز وجود ترابط بين أجزاء الكل.

الوظيفة: لتحقيق أهداف المجتمع والحفاظ على وحدة واستمرارية النظام السياسي.[2]

تصنيف الأحزاب:وتبدو ظاهرة تصنيف الأحزاب السياسية ملفتة للانتباه ومادة دسمة تستحق التوقف عندها. وقبل الدخول في العمق، يمكن إيراد تصنيف عام وهو متفق عليه، لكنه بسيط. بالقول إن النظم الحزبية تنقسم إلى ثلاثة أنواع: الأحادية الثنائية والتعددية. ويمكن هنا أن نقدم عرضاً سريعاً لذلك.

د. حسن علي الساعوري يحدد الأنواع الثلاثة السابقة بشرحٍ سريع، فنظام الحزبية الأحادية يتميز بوجود حزب قوي وكبير ولا يستطيع أي حزب آخر منافسته. والثنائية الحزبية التي يحتكرها حزبان كبيران، والتعددية الحزبية يتنافس فيها عدة أحزاب ولا يستطيع أي واحد منها أن يحصل على الأغلبية ليحكم قط.[3]

الباحث محمد عبد الرحمن بالروين يشير إلى ذات التصنيف.[4] وكذلك ودوده بدران.[5] وسأعرض هنا تصنيفات مثيرة لا بد من الإلمام بها وهي عديدة:

---

[1] المرجع السابق.

[2] ندى الموافي، نورهان قطامش، دينا كمال، راندا رزق، راندا سلطان- دور حزب العدالة والتنمية في دعم التحول الديموقراطي في تركيا 2002- 2016.

[3] د. حسن علي الساعوري- مستقبل وآفاق التعددية السياسية في السودان- الخرطوم 2005.

[4] د. محمد عبد الرحمن بالروين- التعددية ... صـ10-11.

[5] ودوده بدران- الأحزاب...صـ9-10.

الباحث محمد بن جمعة يرى أن تصنيف موريس ديفرجيه الذي وضعه سنة 1956 يمثل أهم تصنيف علمي لهياكل الأحزاب السياسية وهي ثلاثة: أحزاب الإطارات، أحزاب الميليشيات، والأحزاب الجماهيرية، وقد تم لاحقاً إضافة صنف رابع وهو أحزاب الكارتل والنخبة الانتخابية.

أحزاب الإطارات: وهي الشكل التقليدي والأقدم تاريخياً. وتتخذ هذه الأحزاب هيكلة غائمة نوعاً ما. وتقوم على وضع القرار في يد عدد محصور من الأعضاء في حين يكتفي بقية الأعضاء بدور بسيط في إطار هيكلة تنظيمية صورية. وتعتمد هذه الأحزاب أساساً على نخب سياسية وفرق من مسؤولين وقياديين في عدد من المستويات أهمها فريق الكتل النيابية.

أحزاب الميليشيات: وفي هذا النوع يتم منح العضوية لنطاق أوسع لكن الأعضاء لا يملكون أي تأثير على قرارات القيادة وعلى السياسات العامة للحزب. كما لا يملكون أي سلطة فعلية داخل الحزب وتتخذ شكلاً هرمياً، وهيكلة مبنية على الأوامر الفوقية ونمط رقابي قوي. ويتم انتداب الأعضاء بشكل صارم وعسكري. ويحافظ الحزب على سلطته من خلال الرقابة التي يمارسها على الهياكل العسكرية والأمنية والبيروقراطية المدنية.

الأحزاب الجماهيرية: تعتمد على عدد كبير من الأعضاء ويتم منحهم أدواراً وصلاحيات أكثر أهمية. وتمثل الأيديولوجية المشتركة والالتزام القوي بأهداف الحزب أهم الحوافز التي تشجع الأعضاء على المشاركة في أنشطة الحزب. ويندرج تحت هذه التسمية أحزاب الاندماج الاجتماعي. التي تشهد حركة عضوية واسعة النطاق نتيجة دعمها للانفتاح والصرامة في شروط العضوية ودعمها للأنشطة الثقافية والاجتماعية والحوارية المفتوحة.

أحزاب الكارتل والنخبة الانتخابية: يعتمد هذا النوع على عدد قليل من الأعضاء ووسائل الدعاية والإشهار الواسع وينزع نحو الحرفيه العالية والتركيز على هياكل الحكم والساحة البرلمانية في مقابل عدم الاهتمام بالمجتمع المدني.[1]

الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية تصنف الأحزاب إلى أحزاب قلة مختارة وأحزاب جماهيرية. فالأولى هي أسبق بالظهور في الحياة السياسية وتهدف إلى جمع الشخصيات البارزة ذات النفوذ وتهتم بنوعية الأعضاء ولا تلتفت إلى كثرة عددهم. وقد تبنت هذا الشكل الأحزاب المحافظة والليبرالية في أوروبا. والثانية ظهرت في الدول الغربية أولاً مع انتشار الاشتراكية والشيوعية.[2]

[1] محمد بن جمعة- تصنيف الأحزاب اسياسية....
[2] المرجع السابق.

باحث آخر يشير إلى أن موريس ديفرجيه هو الذي ميز بين أحزاب النخبة والجماهيرية وأضاف إليها عام 1976 الأحزاب ذات الهياكل الجامدة والمرنة.

جون شارلو ميَّز بين أحزاب الأعيان والمناضلين والتجمع. فأحزاب الأعيان تشبه أحزاب الأطر وتضم شخصيات بارزة ذات مكانة اجتماعية واقتصادية تتمتع بثروات تؤهلها لتمويل الانتخابات. وأحزاب المناضلين التي لديها اهتمام أكبر بالأعضاء الذين يمولون الحزب، وأحزاب التجمع وهي أحزاب غير طبقية وتهتم بالناخبين وتعبئتهم.

مجلة علمية محكمة تؤكد عرض موريس ديفرجيه للأنماط الحزبية كأحزاب الكوادر: حيث تقتصر مهامها على فترات الانتخابات وتقودها مجموعة صغيرة من الناس مؤثرة في الدوائر الانتخابية ولا تسعى لكسب أعضاء جدد. وتعد أحزاباً قديمة وضعت أسسها في البرلمانات قبل تنفيذ مبدأ الاقتراع العام. والأحزاب الجماهيرية: ظهرت بعد تبني الاقتراع العام. والاتفاق على التنافس والاهتمام بضم شرائح جديدة. فعدد الأعضاء مهم لاعتبارات سياسية وأيديولوجية. والأحزاب اللاقطة: ليست قوية من حيث الهيكل التنظيمي والأيديولوجي لكن قيادتها قوية وهدفها الحصول على تأييد جماعات المصالح والناخبين. وأحزاب الأعمال: تهدف لكسب الناخبين وفيها دور محوري للزعيم. أحزاب الكارتل: وتعنى بالاتفاق بين الشركات والحد من المنافسة وإقامة تحالف سياسي حسب المصلحة واستخدم المعيار الرقمي لديفرجيه لتصنيف الأحزاب لفترة طويلة. ويصنف الأحزاب إلى ثلاث مجموعات: نظام الحزب الواحد، الثنائية، والمتعددة. سارتوري يحدد سبع فئات للنظم الحزبية: نظام الحزب الواحد، نظام الحزب المهيمن، نظام الحزب المسيطر، نظام الثنائية الحزبية، نظام التعددية المقيدة، والمطلقة، والنظام المفتت. وقسم الأنظمة الحزبية إلى أنظمة تنافسية وغير تنافسية. ففي الأولى يوجد فئتان فرعيتان: التعددية القطبية، والتعددية المعتدلة. فنظام الحزبين ونظام الحزب المسيطر هما أمثلة على التعددية المعتدلة. أما الأنظمة غير التنافسية فهي تتضمن نظام الحزب الواحد والفئات الفرعية له: نظام الحزب الواحدي الشمولي، والحزب الواحدي السلطوي، والحزب البراغماتي، والبراغماتي المهيمن، والأيديولوجي المهيمن. ويميز سارتوري بين النوع والعملية عندما يتعلق الأمر بنظام الحزبين الذي يعتمد على الشروط الآتية:

المنافسة على أغلبية المقاعد البرلمانية.

أحد الأحزاب يجب أن يحظى بالقوة.

الحزب الذي يحصل على الأغلبية يشكل الحكومة. وعلاقة بين الأحزاب الحاكمة والمعارضة[1] .

الباحث سليم خالد علوش يصنف نظام الحزبين عدة تصنيفات:

نظام الحزبين الجامد ونظام الحزبين المرن.

نظام الحزبين التام ونظام الحزبين الناقص.

نظام الحزبين المتوازن ونظام الحزبين غير المتوازن[2].

نظام الحزبين الجامد: وهو النظام الذي يمتاز فيه الحزبان ببنية داخلية صلبة ونظام حزبي متشدد. ويقوم على تنظيم التصويت للأعضاء في البرلمان بحيث يلزمهم بالتصويت على نحو معين في المسائل المهمة (كحزبي العمال والمحافظين في بريطانيا)، نظام يؤدي إلى الثبات والاستقرار. ونظام الحزبين المرن: لا يخضع الحزبان لنظام صارم وخاصة بالنسبة للتصويت. وهذا يقود إلى تحالفات مؤقتة بين اتجاهات متعددة داخل كل من الحزبين. ويعتبر نظاماً وسطاً بين الثنائية الجامدة وتعدد الأحزاب. والولايات المتحدة تعتبر نموذجاً لنظام الحزبين المرن. فلا يفرض أي من الحزبين نظاماً على النواب. فكل عضو من أعضاء الكونغرس يصوت كما يحلو له. وهو قريب من نظام تعدد الأحزاب ويؤدي لعدم الاستقرار.[3]

نظام الحزبين التام: ويقصد به أن يحصل الحزبان الكبيران على 90% فأكثر من الأصوات وعلى أساس هذا النظام يستطيع أحد الحزبين الحصول على الأغلبية المطلقة للمقاعد داخل البرلمان. ومن ثم يستطيع أن يحكم بمفرده. ودون حاجة للائتلاف، مما يؤدي إلى تنحية الأحزاب الصغيرة[4].، ونظام الحزبين الناقص: في هذا النظام يحصل الحزبان الكبيران على نسبة تتراوح بين 75– 80% من الأصوات، وبينما تحصل الأحزاب الصغيرة على النسبة المتبقية مما يحدث اضطراباً للحزبين الكبيرين، فهما لا يحرزان انتصاراً كبيراً ولا يحصلان على أغلبية مطلقة داخل البرلمان فيلجآن إلى الائتلاف مع الأحزاب الصغيرة، أو يتآلفا معاً.. وتعتبر ألمانيا نموذجاً لنظام الحزبين الناقص... ويعتبر نظام الحزبين الناقص مرحلة وسطى بين نظام تعدد الأحزاب ونظام الحزبين التام.[5]

---

[1] مجلة محكمة- رؤية تركية، الأحزاب السياسية والنظام السياسي وتركيا 2017.

[2]- سليم خالد علوش- التعددية السياسية....صـ111

[3] المرجع السابق... صـ112- 113.

[4] المرجع السابق ...صـ114.

[5] المرجع السابق صـ115

نظام الحزبين المتوازن: هو النظام الذي يكون فيه حجم كل من الحزبين الكبيرين مساوياً تقريباً لحجم الحزب الآخر. ويكون الحزبان متعادلين من حيث القوة، ويتبادلان الحكم تبعاً لانحياز أصوات الناخبين الهامشيين، أو المترددين لهذا الحزب أو ذاك. وهو حال حزب المحافظين 1945–1971 حيث حكم المحافظون أربعة عشر عاماً، وحزب العمال اثني عشر عاماً.[1] ونظام الحزبين غير المتوازن: يحصل حينما يستمر في الحكم أحد الحزبين الكبيرين لمدة طويلة ويفقد الحزب الآخر الأمل في الوصول إلى السلطة.[2]

نظام الحزب المسيطر: هو الحزب الذي يعمل في ظل نظام تعدد الأحزاب ويستأثر بالسلطة نظراً لما يتمتع به من مركز وحجم كبيرين مقارنة بالأحزاب الأخرى. وتعاظم قوته وحصوله على أغلبية كبيرة وإمكانية وصوله إلى الحكم. ومن النادر أن يسود نظام الحزب المسيطر في ظل وجود حزبين فقط، لأن الحزب القوي يسحق الحزب المنافس نهائياً ليقيم نظام الحزب الواحد.[3] موريس ديفرجيه اكتشف هذا النظام. وأصر على وجوب توفر أمرين:

تفوق الحزب على الأحزاب المنافسة تفوقاً واضحاً خلال فترة طويلة نسبياً.

أن يجسد آمال وأفكار الأمة.

وهناك أنواع له:

الحزب المسيطر العادي: يتمتع بمركز وحجم كبيرين بشكل مطلق كما يتمتع بمركز متميز بالمقارنة مع الأحزاب الأخرى. ويحصل على نسبة 30% من مجموع أصوات الناخبين. وهو يحقق ميزة أساسية كتوفير الاستقرار الحكومي في ظل نظام تعدد الأحزاب ويعمل على محو الخلافات ومعالجة الانقسامات.[4]

الحزب شديد السيطرة: والذي يميزه عن الحزب المسيطر العادي الحجم وعدد الأصوات للناخبين. فالحزب المسيطر العادي يحصل على نسبة أصوات 30–40% بينما الحزب شديد السيطرة يحصل على الأغلبية المطلقة. كحزب المؤتمر الهندي. وفي نظام الحزب المسيطر العادي يكون النظام أكثر ديموقراطية من الحزب شديد السيطرة. بوجود معارضة ولو كانت محدودة.[5]

أنواع التعدد الحزبي: يمكن التمييز بين نوعين :

---

[1] المرجع السابق صـ115.
[2] المرجع السابق صـ115
[3] المرجع السابق. صـ117.
[4] المرجع السابق صـ119.
[5] المرجع السابق صـ121- 123.

تعدد الأحزاب الكامل والتام[1]: وهو النظام الذي يضم عدداً كبيراً من الأحزاب الصغيرة التي لا تحاول التكتل أو التجمع. إذ يحاول كل حزب أن يتمسك بموقفه الذي يعبر عن مصالح فئة معينة دون الاهتمام بمحاولة التوفيق بين هذه الفئة ومصالح الفئات الأخرى.[2]

تعدد الأحزاب المعتدل: ويعني وجود تحالف ثابت ومتجانس بين الأحزاب يؤدي إلى تكوين جبهتين كبيرتين كل منها تضم عدداً من الأحزاب المتقاربة في الاتحاهات السياسية، ويؤدي هذا الائتلاف والتكتل إلى إدخال تعديل جوهري على نظام تعدد الأحزاب إلى حد يجعله شبيهاً بنظام الحزبين3 ويعتمد على درجة صلابة التحالف، وعلى كيفية تحقيق الائتلاف، ويتوقف على طبيعة الأحزاب الداخلة في التحالف وما إذا كانت جامدة بحيث تفرض على النواب المنتمين إليها التصويت على نحو معين، والأحزاب المرنة تترك لأعضائها حرية التصويت كما يشاؤون. ويعد نظام تعدد الأحزاب مرحلة وسطى بين نظام تعدد الأحزاب التام ونظام الحزبين السياسيين.4

ويصنف الباحث علوش الأحزاب مجدداً:

أحزاب الأطر أو الكوادر: أو أحزاب القلة المختارة[5] فهي أسبق إلى الظهور في الحياة السياسية. وتهدف لجمع الشخصيات البارزة ذات النفوذ فهي تهتم بنوعية الأعضاء ولا تلتفت لكثرة عددهم. لقد تبنت هذا التنظيم الأحزاب المحافظة والليبرالية في أوروبا والولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر. وكانت موزعة إلى لجان محلية تقابل تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية. ولما كان عدد أعضاء الحزب غير كبير فلم تكن هناك حاجة إلى تنظيم قوي. فالأعضاء يتمتعون باستقلالية أكبر، مع ضعف في التنظيم.[6] وتطورت هذه الأحزاب بوساطة نظام الانتخابات الأولية. وهو نوع من الاقتراع تدعو فيه الأحزاب المواطنين للمساهمة في انتقاء المرشحين ثم يقدمون للانتخابات. وابتكر حزب العمال البريطاني نوعاً جديداً من حزب الكوادر حيث تتألف اللجان من وجهاء بارزين ومن ممثلي النقابات والجمعيات.[7]

---

[1] المرجع السابق صـ103.
[2] المرجع السابق صـ104.
[3] المرجع السابق صـ105-106.
[4] المرجع السابق صـ106.
[5] المرجع السابق صـ80
[6] المرجع السابق صـ81
[7] المرجع السابق صـ82.

أحزاب الجماهير: تسعى لجذب عدد أكبر من الأعضاء والتوجه نحو الشعب مباشرةً. وهي تسعى لاستقطاب مختلف الفئات لتبني مطالبهم.[1] وتأخذ أشكالاً عديدة منها: الأحزاب الاشتراكية، الشيوعية، الفاشية...

أحزاب المناضلين والناخبين: فهي تهتم بانتقاء أعضاء ناشطين مقتنعين بأيديولوجيا، ومستعدين للعمل من أجلها.[2]

ويصنف الباحث سليم خالد علوش الأحزاب أيضاً إلى:

أحزاب سياسية منظمة: التي تمتلك هيكلية داخلية مترابطة ومتماسكة وقائمة على تسلسل الوظائف.

أحزاب قليلة التنظيم: فهي لا تمتلك بنية داخلية متماسكة إما بسبب تباعد الاتجاهات داخل الحزب أو بهدف ترك المجال واسعاً أمام الأعضاء للتعبير عن آرائهم بحرية أكبر.[3]

الباحث د. رعد صالح الألوسي يشدد على التصنيف الأول الذي أوردناه مسبقاً حسب أرثر هولكم. فيطرح نظام الحزب الواحد: الذي يرى فيه موريس ديفرجيه ليس إلا تكييفاً تقنياً للديكتاتورية المؤكدة في إطار ديموقراطي. وعليه يصبح الحزب الواحد وسيلة تنظيمية للاستمرار في الحكم. ويرتبط نظام الحزب الواحد بوجود أزمات ذات طابع سياسي واقتصادي واجتماعي. وهو نتاج لتعدد الانقسامات في المجتمع أو لتصاعد أهمية نمط معين من الانقسامات. فالواحدية تنتج من الجهود التي تبذلها قوة اجتماعية معينة لإضفاء الشرعية على حكمها لقوى أخرى في مجتمع منقسم. ولهذا النظام حسب الباحث وظيفتان: تتجسد الأولى في خلق نخبة أو طليعة قيادية وزعماء سياسيين وإداريين أكفياء لإدارة الدولة. والثانية إقامة نوع من الرابطة بين الحاكم والشعب. أما في نظام الحزبين: أي بوجود حزبين كبيرين دون حاجة للائتلاف. فيرى سارتوري أن ذلك يتحقق من خلال قدرة كل منهما على النجاح فعلياً في تحقيق أغلبية برلمانية كافية مع احتمال بقاء انتقال السلطة من حزب إلى الآخر. ويشير ديفرجيه إلى أن نظام الحزبين يتفق مع طبيعة الأشياء ويقصد بذلك أن الاختيارات السياسية تظهر عادةً بشكل ثنائي فليس هناك دائماً ثنائية حزبية بحتة وخالصة ولكن هناك ثنائية في الميول والاتجاهات. وكل سياسة تتطلب اختيار بين نمطين من الحلول.

---

[1] المرجع السابق صـ83.

[2] المرجع السابق صـ93.

[3] المرجع السابق صـ 91-92.

في نظام تعدد الأحزاب وبوجود أحزاب متعددة ومتنوعة والتي تقوم على سياسة الائتلاف والتحالف. يرى سيكموند نيومان أن تعدد الأحزاب يتمثل بوجود الانقسامات داخل المجتمع ولا سبيل للأحزاب إلا من خلال إبرام الاتفاقيات الحزبية.[1] ولا بد من الإشارة لصعوبة تحقيق الاستقرار الحكومي في النظام التعددي. فحزب بمفرده لا يستطيع أن يحصل على الأغلبية إلا فيما ندر، مما يترتب عليه تأليف حكومة من أحزاب متضاربة. وعندما يدلي الناخب بصوته في نظام الحزبين يكون على ثقة بأحد أمرين: إما أن يفوز حزبه فيؤلف الحكومة، أو يذهب نحو المعارضة. أما في نظام تعدد الأحزاب فلا يكون الناخب متأكداً مما إذا كان الحزب الذي أعطاه صوته سيؤدي إحدى هاتين المهمتين.

والحزب في نظام الحزبين يعمل كمجمع للقوى والمصالح المشتركة.[2] وأياً كان الحزب وفي أي نظام حزبي فهو قادر على القيام بدور فعال في بلورة الانقسامات في المجتمع وتحويلها إلى انقسامات منظمة فهو أداة فعالة لإيجاد نوع من النظام في الحياة الاجتماعية، ومساهمته في تنشيط الحياة السياسية، وتنظيم أحزاب المعارضة فضلاً عن وظائف أخرى كآلية من آليات التعاطي بالشأن العام، وتجميع المصالح، وتعميق حالة التجنيد السياسي. ولا بد من الإشارة إلى أهمية الهيكلية التنظيمية للحزب السياسي والتي تعني مجموعة القوانين، والأنظمة، واللوائح التي تنظم العلاقة بين مختلف الأعضاء والهيئات والمستويات الحزبية بعضهم مع بعض. ويعكس هذا البناء التنظيمي العلاقات الخارجية للحزب. وقد تؤدي الأيديولوجيا التي يتبناها الحزب دوراً في التأثير على البنية التنظيمية. ويمكن تصنيف البنى التنظيمية وفق الآتي:

الهيكلية التنظيمية المرنة: وتوجد في الأحزاب التي تعتمد على اللامركزية، وتعطي كافة المستويات مرونة كافية في العمل الحزبي. وتكون سلطة القيادة محدودة مقابل سلطات وصلاحيات أوسع للهيئات والفروع المختلفة للحزب.

الهيكلية التنظيمية المتماسكة المركزية: وتتمثل بوجود علاقة أكثر قوة بين مختلف المستويات وتكون صلاحية اتخاذ القرار بيد القيادة. ومن الأهمية بمكان أيضاً الإشارة إلى النظام الحزبي المذكور كآلية تشمل العلاقات بين الأحزاب وتحالفاتها، وأحجامها، والتواجد الجغرافي لها، وكذلك التوزيع السياسي. وقد طرح سارتوري فكرة مفادها أن الأحزاب وجدت لتكون نظاماً من عدة أجزاء. فالنظام الحزبي هو نظام التفاعلات الناجمة عن التنافس الحزبي. وهذا يعني أنه يعتمد

[1] د. رعد صالح الألوسي- التعددية السياسية...صـ59-61-62.
[2] د. محمد عبد الرحمن بالروين- التعددية السياسية صـ113.

على علاقة الأحزاب بعضها ببعض. وكيف أن لكل حزب وظيفة، أو مهمة تجاه المجتمع والأحزاب الأخرى. سواء بالتفاعل أو بالتنافس. وتتمثل الاختلافات بين النظم الحزبية في الاستراتيجية، وطريقة تعاون الأحزاب، وعددها، وواقعها.

رؤية حول الأحزاب ومستقبلها:

لقد حدد العديد من الباحثين كما ورد سابقاً بشكل تقريبي تاريخ ميلاد الأحزاب كعام 1850 لكن من وجهة نظري إن الأحزاب أقدم من ذلك بكثير. والدليل في عام 1679 برز الحزب التوري في بريطانيا كحزب سياسي محافظ. وقد اشتق مصطلح التوري في منتصف القرن السابع عشر الميلادي ليدلل على الإيرلندي الخارج عن القانون. وكذلك الحزب الويجي الذي برز في القرن الثامن عشر. فتكون من فئات أرستقراطية شكلت اتحاداً. ومنذ بداية عهد جورج الأول في عام 1714 وحتى مجيء جورج الثالث إلى الحكم في عام 1760 كانت جماعة الويج تمثل الحزب الأكثر سيطرة على الأمور. وذاب في حزب الأحرار عام 1868 بمجيء وليم جلادستون رئيساً للوزراء. ويعود الباحثون بتاريخ الأحزاب في الولايات المتحدة الأميركية إلى عهد جاكسون أي بحدود أعوام 1829–1837. وهنا يجب القول إن حزب الويجز قد تأسس عام 1834 ولكن سبقه قبل هذا التاريخ حزب الاتحاديين كأول حزب أمريكي ظهر على المسرح لكنه قد انتهى كونه حزباً للسكان الأصليين[1]. أما بالنسبة للظاهرة الحزبية العربية فمن الضرورة أيضاً الإشارة إلى ظاهرة شيوع التحزب في بعض الدول على حساب الظاهرة الحزبية. ففي المجتمعات الغربية ارتبطت الظاهرة بحرية التعبير. وروحية التكامل من خلال الاتفاق على تقسيم العمل السياسي بين حزب يمثل الأغلبية ويمارس الحكم وحزب يمثل المعارضة وهذا يعني القبول بالآخر. أما عربياً فهي غير متجذرة مع شيوع نفي وجود الآخر، وشخصنة الحياة الحزبية العربية أي الارتباط بأشخاص وليس ببرامج أو أهداف. فضلاً عن الانشقاقات، وضعف القدرة على تعبئة وحشد الجماهير لدى بعض الأحزاب. والمهم أيضاً التركيز على ربط واقع بعض الأنظمة السياسية العربية بالحالة الحزبية. ويمكن تحليل أي نظام سياسي من خلال دراسة وظائفه ومكوناته وتركيبته، ولكل نظام عناصر تحقق تماسكه وعناصر أخرى تؤدي إلى ضعفه.

ويقتضي التوقف عملياً أمام ما يطرح مؤخراً حول نهاية الأحزاب وبداية مرحلة جديدة من دونها. الباحث د. أحمد يوسف أحمد وفي مقال له يستحضر قول الرئيس التونسي قيس سعيد،

[1] د. جمال المحمود- الأحزاب السياسية صـ247-248-259-260.

قبل انتخابه رئيساً لتونس في تشرين الأول 2019. قائلاً: إن قيس سعيد أكد في حزيران 2019 أن عهد الأحزاب قد انتهى، والشعب أصبح ينظم نفسه بطريقة جديدة. فانظروا ماذا يحدث في فرنسا والجزائر والسودان. فالأحزاب مآلها الاندثار. مرحلة وانتهت في التاريخ وأحزاب جاءت في وقت معين من تاريخ البشرية وبلغت أوجها في القرنين التاسع عشر والعشرين، ثم أضحت بعد ثورة الانفلات على هامش الدنيا. وفي حالة احتضار. ربما يطول ذلك ولكن بالتأكيد سينتهي دورها بعد سنوات قليلة حسب زعمه. والحقيقة هي أن الأحزاب السياسية تبدو في المرحلة الراهنة من التطور السياسي مأزومة. ومن أعراض أزمتها التآكل السريع لأحزاب حاكمة، كما حدث في الاتحاد السوفييتي، وأوروبا الشرقية في نهاية القرن الماضي. وأتت قيادات من خارج البنية الحزبية. ونشأت أحزاب جديدة. كما فعل بوتين ذو الخلفية الاستخباراتية، وماكرون الذي تمرد على الأحزاب التقليدية وكون لنفسه حزباً قد يتآكل بعد انتهاء رئاسته. بل إن الرئيس ترامب وإن ترشح من خلال الحزب الجمهوري، فإنه لم يكن له أي نشاط فيه. ومن الأعراض كذلك تراجع الأحزاب الكبرى كما في حالة حزبي المحافظين والعمال البريطانيين. ومحاولات التغيير في فرنسا كما يبدو في حالة (السترات الصفراء). ويتابع د. أحمد قائلاً: إن أزمة الأحزاب في العالم العربي عميقة الجذور. حتى تجديد الليبرالية في مصر قبل تموز 1952 انتهت إلى إضعاف حزب الوفد. وعندما قامت الثورة حلت الأحزاب واعتمدت فكرة التنظيم السياسي الواحد التي لم تنجح في بناء تنظيم قوي مستقل عن القيادة السياسية. وحتى البلدان التي حافظت على التعددية الحزبية كلبنان فأحزابها شخصانية وطائفية.[1] ويتساءل الباحث بيشوي رمزي كيف سيتحول العالم من حقبة التعددية الحزبية إلى ظاهرة سياسة بلا أحزاب؟.. حيث برزت التيارات الشعبوية في العديد من دول الغرب على حساب دعاة المبادئ الفضفاضة. فهذه بداية النهاية لجهة الأحزاب. فوجهت خطاباً للطبقات الشعبية وانتقادات للمؤسسات وخاصةً الحاكمة. ومنهم دونالد ترامب الذي اعتاد على انتقاد أسلافه من الجمهوريين والديموقراطيين. إنها النهاية حتى وإن كان هؤلاء القادة قد خاضوا الانتخابات تحت مظلة حزبية. فظهور الحركات الواسعة كحركة السترات الصفراء يعد تمرداً صريحاً على الأيديولوجيات الحزبية. بالرغم من أنها حركة غير منظمة. وتفتقد للقيادة. فهناك أحزاب تدور في فلكها كالجبهة الوطنية الفرنسية وبرزت أصوات أخرى مخالفة للأحزاب وذات حضور جيد، وشعبية محترمة كظاهرة المرشح الديموقراطي للرئاسة الأميركية بيرني

[1] د. أحمد يوسف أحمد- الأحزاب العربية والعالمية مستقبلها وواقعها- صحيفة الاتحاد 2019/9/24.

ساندرز. الذي طرح أفكاراً وسياسات ملفتة وجديدة. لكن السياسيين في الحزب الديموقراطي اصطفوا ضده.[1] وبالرغم من كونه ديموقراطياً إلا أنه بدا غريباً عنه.

وطبعاً نحن لا نتبنى هذه الآراء. فالموضوع بحاجة لدراسة. لكن لابد من عرض وجهات نظر قد تصيب وقد تخطئ. المهم الحقيقة العلمية. والباحث علي أنوزلا يتوقع انحسار دور الأحزاب في أوروبا. قائلاً: لقد أعادت النتائج الباهرة لـ(حركة خمس نجوم) في إيطاليا النقاش مجدداً في أوروبا حول الجدوى من وجود الأحزاب السياسية ودورها في تأطير المجتمعات. فقد فاجأت هذه الحركة العالم والتي لا تقدم نفسها كحزب سياسي بنحو 110 مقعداً في مجلس النواب. و58 مقعداً في مجلس الشيوخ. حركة خرجت من العدم عبر الأنترنت في مدونة الكوميدي جوزيبي غريللو. وكانت في البداية حركة احتجاجية ضد الأحزاب التقليدية. وسرعان ما تحولت إلى ظاهرة سياسية. وسميت بحركة خمس نجوم نسبة إلى الأهداف الأساسية التي تدافع عنها وهي:

المياه النقية ملك عام.

تحسين النقل العمومي.

رفض المشاريع المكلفة والملوثة.

استغلال النفايات وتدويرها.

مجانية شبكة الأنترنت.

وجاءت لتقول بأنها لم تفقد الثقة في السياسة كممارسة مدنية، وهي لا تشبه حركات أوروبية جديدة مثل بوديموس في إسبانيا، وسيريزا في اليونان. وهناك حركات احتجاجية أوروبية يتوقون للاقتداء بها كحركة الاحتجاج الليلي في فرنسا (الليل وقوفاً). والبعض يقول بأن تجربة حركة خمس نجوم تؤسس لتجربة ديموقراطية جديدة ستحكم عليها الأيام والسنوات المقبلة.[2] حسن سلمان من تونس يتوقع نهاية الأحزاب التقليدية في تونس. بعد الهزيمة الكبيرة لمرشحيها في الانتخابات الرئاسية الأخيرة في 2019/10/13 مسترشداً بحديث قيس سعيد المشار إليه سابقاً حول انتهاء عهد الأحزاب. في حين يعتبر البعض هذه الرؤية غير منطقية عن نهاية الأحزاب في بلد يعيش تجربة سياسية فتية، قياساً ببلدان أخرى في العالم. فيما اعتبر المرشح الرئاسي الآخر نبيل القروي أن الانتخابات البرلمانية المقبلة ستعلن نهاية الأحزاب التقليدية أسوةً بما يحدث

[1] بيشوي رمزي- كيف يقول العالم من حقبة التعددية الحزبية إلى ظاهرة السياسة بلا أحزاب 2019.

[2] علي أنوزلا- نهاية الأحزاب السياسية- 2016/6/10.

في الديموقراطيات العريقة.[1] وباحث عربي آخر يتوقع نهاية الأحزاب على أن يكون المجتمع المدني والنقابي بديلاً للأحزاب السياسية.[2] نور الدين العلوي يؤكد فشل النخب العربية في تكوين الأحزاب السياسية الكبيرة حيث يشير إلى أن الديموقراطية التمثيلية التي اقتضت وجود الأحزاب السياسية التي تبنيها نخب سياسية واقتصادية على أساس فكري سياسي أو على أساس اقتصادي طبقي. وبعض الدول العربية لم تفلح في بناء الأحزاب السياسية التي تحمل مشاريع وتخوض بها معارك الانتخاب وتحكم وتعارض. ولم تستطع تحرير النخب من أمراض فشلها الذاتي لترتقي إلى مرحلة تكوين الأحزاب الكبيرة والمعمرة حاملة المشاريع.[3]

ليس المهم الآن الحديث عن نهاية حقبة الأحزاب بقدر التركيز على مسائل أهم لإنعاش الحياة السياسية مثل:

توسيع قاعدة ومجال القوة السياسية المدنية والشرعية والفاعلة على الأرض ومنع غياب ظاهرة السياسة والسياسيين القائمين في العمل الوطني وفتح المجال أمام الحريات.

وتعزيز التعددية السياسية كي يكون للأحزاب كوادر وقاعدة جماهيرية. وبالتالي الحصول على أصوات الناخبين.

وتفعيل دور الأحزاب الوطنية لمنع بروز المتطرفين الذين يوظفون الدين لمصلحة السياسة. والدولة بحاجة دائماً لأحزاب قوية ليس فقط للمنافسة في الانتخابات ولكن لتؤثر في الجماهير وقت الجد وتبني دولة قادرة وعصرية.

ونشاط الأحزاب المدنية سيحد من دخول القوى العابرة في فضاءات السوشيال ميديا وبوجودها سيتم توجيه الأنصار في الاتجاه الصحيح كي لا نصل للحارات المسدودة. لذا لا بد من ضخ المزيد من الدماء في شرايين الأحزاب السياسية وكذلك منظمات ومؤسسات المجتمع المدني. إن غياب الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني يخدم بل ويعطي هدايا مجانية للمتطرفين والعشوائيين والإرهابيين وإكسابهم أرضيات جماهيرية لا يستحقونها. وبالتالي ندفع الناس العاديين لأحضان هذه المجموعات والتنظيمات والكيانات المسمومة.[4] وتعتبر الأحزاب السياسية المحور الأساسي في العملية الديموقراطية. وبدونها يتعذر وجودها. فالأحزاب مرتبطة بموضوع الإصلاح السياسي والذي يصعب تصور حدوثه دونها. والدور المناط بها لتحقيقه. بشكل يقود إلى وضع

---

[1] حسن سلمان- مرقبون يتوقعون نهاية دور الأحزاب التقليدية في المشهد التونسي. 2019/9/23.

[2] د. موسى الزعبي- نهاية الأحزاب والمجتمع المدني النقابي حاملاً بديلاً للمارسة السياسية. 2019/7/6.

[3] نور الدين العلوي- فشل النخب العربية في تكوين الأحزاب السياسية والكبيرة 2019/8/14.

[4] عماد الدين حسين- خطورة غياب السياسة 2019/9/29.

الأسس الراسخة لقيام الحالة الديموقراطية المبنية على التعددية والتداول السلمي للسلطة بين الأحزاب والتيارات المختلفة والغوص في دور الأحزاب يستدعي تلقائياً التعمق في موضوع الديموقراطية حيث إنه لا يمكن الحديث عن أي إصلاحات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية دون الدخول في موضوع الديموقراطية وآفاق تطورها وإشكالياتها في منطقتنا العربية. والظاهرة الحزبية في بعض الدول العربية ما زالت ضعيفة فهي تتعامل بخجل مع الحالة الديموقراطية وإذا استثنينا الحزب الحاكم في بعض البلدان فليس من السهل القول بأن هناك أحزاباً فاعلة وذات تأثير ملموس. ورغم ذلك فإن الأحزاب السياسية العربية قادرة على لعب دور فاعل للمشاركة في عملية الإصلاح والتي تعني إعادة ترميم وبناء الحالة المجتمعية برمتها على أسس جديدة.[1]

[9] د. باسم الزبيدي- مأزق الديموقراطية في الأحزاب الحاكمة في العالم العربي صـ9-10.

الفصل الثاني
الأنظمة الحزبية العربية

النظام الحزبي السوري

تعد الأحزاب السياسية عنصراً أساسياً في النظام الديموقراطي. عبر التنافس في الانتخابات والأداء السياسي وحشد المواطنين خلف أهداف محددة. فهي تقدم للمواطنين خيارات ذات مغزى في الحكم والمشاركة السياسية وصياغة الفرص لبناء الحاضر والمستقبل. فالحزب هو تنظيم اجتماعي قائم على مبادئ وأهداف مشتركة، ويمارس النشاطات السياسية وفقاً لبرنامج محكم لتحقيق أهدافه، وتوسيع قاعدته الشعبية. ويعمل كوسيط بين نظام الحكم وأفراد الشعب، وصياغة متطلبات وتوجهات المواطنين. وهو بحاجة لحرية التنظيم والاجتماع، وحرية التعبير والرأي، واستمرارية التعددية الحزبية التي تعني التنوع والاختلاف.

وتبدو العلاقة وثيقة بين الأحزاب السياسية والجمهور السوري على مر التاريخ. فمعظمها عبرت عن أهدافه وتطلعاته في مقاومة الاستعمار والنفوذ الأجنبي، وبناء الدولة الحديثة، والتصدي بحزم للإرهاب والاعتداءات الخارجية الداعمة للإرهابيين والنيل من سيادة ووحدة الأراضي العربية السورية. وتدرجت الحياة الحزبية عبر مراحل مختلفة.

أولاً: المرحلة التكوينية لنشأة وتطور الأحزاب قبل الاستقلال:

لمواجهة الاحتلال العثماني بدايةً تشكلت عدة جمعيات ذات بعد سياسي. ففي عام 1857 تأسست أول جمعية وهي الجمعية العلمية السورية. بعشقها للبعد القومي. وفي عام 1875 برزت جمعية بيروت السرية ودعت إلى استقلال سورية والاعتراف باللغة العربية لغة رسمية وعدم استخدام الوحدات العسكرية إلا ضمن حدود البلاد. وبعد إعلان دستور 1908/7/23 نشطت الحركة السياسية، فنشأت جمعية الإخاء العربي العثماني التي سعت للمحافظة على أحكام الدستور بالتعاون مع جمعية الاتحاد والترقي. لكنها حلت سريعاً لأن التجانس كان مفقوداً بين أعضائها. وتشكل المنتدى الأدبي عام 1909 والذي أغلق عام 1915.والجمعية القحطانية التي تشكلت في أواخر سنة 1909 كجمعية سرية وطنية ضمت عسكريين ومدنيين. والجمعية العربية الفتاة التي نشأت في باريس عام 1911. والكتلة النيابية العربية التي برزت في آذار 1911 ودافعت كأخواتها عن الحقوق العربية والجمعية الإصلاحية التي تأسست في بيروت 1912. حيث دعت إلى الاعتراف باللغة العربية وتطبيق اللامركزية بوجود حزب الحرية والائتلاف

العثماني وحزب اللامركزية العثمانية 1912 وجمعية العهد سنة 1913. المهم الجمعية العربية الفتاة التي استمرت حتى 1919/2/5 ونشأ عنها هيئات حزبية كالنادي العربي وحزب الاستقلال وحزب التقدم والاتحاد السوري وجمعية العهد السوري.[1]

وبدأت الأحزاب تعرف طريقها إلى التشكل وفق منهجية الحزب بعيداً عن التجمعات والجمعيات منذ عام 1908. إبان الاحتلال العثماني بعد أن انتزعت هذا الحق انتزاعاً من السلاطين. وكان أول الأحزاب: حزب الاتحاد، تلاه الحزب الحر المعتدل، فالحزب الصادق، وحزب السخافة، وحزب الأحرار، وحزب الاستبداد. ومع طرد قوات الاحتلال العثمانية بدءاً من عام 1918 أخذت أحزاب جديدة تتشكل بوجه عربي خالص كان أولها حزب الاستقلال الذي قادته لجنة مؤلفة من شخصيات مثلت جميع أبعاد الطيف السوري (سعيد حيدر، أسعد داغر، محمد عزة دروزة، زكي التميمي، فوزي البكري، عبد القادر العظم، سليم عبد الرحمن، فايز شهابي) وجاء هذا الحزب تحت شعار العمل لاستقلال بلاد العرب وتحريرها من كل نفوذ أجنبي. وهنا علينا أن نميز بين حزبين:

حزب الاستقلال العربي وكان حزباً سياسياً عربياً نشأ في دمشق سنة 1919 عندما أقام الأمير فيصل بن الحسين حكومته. وانبثق هذا الحزب من جمعية العربية الفتاة التي كان لها دور بارز في أثناء الثورة العربية خلال الحرب العالمية الأولى. ولكن بعد دخول الفرنسيين دمشق واحتلالهم سوريا في 1920/7/24 لم يعد لهذا الحزب أي نفوذ سياسي. وكانت القومية العربية واحدة من أهدافه. واجتمعت نخبة من القوميين العرب بلغ عددهم خمسين عضواً في سنة 1931 في مؤتمر بالقدس بمنزل عوني عبد الهادي ووضعوا ميثاقاً. من أهم بنوده:

إن البلاد العربية وحدة تامة لا تتجزأوكل ما يطرأ عليها من أنواع التجزئة لا تقره الأمة ولا تعترف به.

توجه الجهود في كل قطر من الأقطار العربية إلى جهة واحدة هي استقلالها التام كاملة وموحدة. ومقاومة كل فكرة ترمي إلى الاقتصار على العمل للسياسات المحلية والإقليمية.

لما كان الاستعمار بجميع أشكاله وصيغه يتنافى مع كرامة الأمة العربية وغاياتها العظمى فإن الأمة العربية ترفضه وتقاومه بكل قواها.

[1] سليم خالد علوش- التعددية السياسية ودورها في ممارسة السلطة- دراسة مقارنة- دمشق 2015 صـ212-213-215-219-221-222.

واختيرت في ذلك الاجتماع لجنة معظم أعضائها من الفلسطينيين منهم عوني عبد الهادي، وخير الدين الزركلي، وصبحي الخضراء، وآخرون... وكان المطلوب منها أن تدعو مندوبين من سائر الأقطار العربية لحضور مؤتمر عربي موسع لتنفيذ الميثاق على المستوى الشعبي في كافة الأقطار العربية. واستطاعت هذه الحركة أن تقيم بعض الفروع لها في فلسطين وسورية والعراق.

حزب الاستقلال السوري الذي نشأ في شباط 1919 من جمعية العربية الفتاة، وحزب التقدم الذي كان مظهرها البرلماني. وفي 1920/1/25 تشكل الحزب الوطني السوري. وكان في هذا الحزب عدد من الأشراف الحجازيين والكثير من وجهاء العرب وتميز بالنزعة القومية. وفي 1924/10/24 تشكل حزب الشعب وبعد اندماجه مع اتحاد شبيبة سبارتاكوس الأرمنية في أيار 1925 برز الحزب الشيوعي السوري– اللبناني. وبعد تعيين ديجو فينيل مفوضاً سامياً أصدر في 1926/4/26 قراراً بتعيين الدامادا أحمد نامي رئيساً للدولة والحكومة بينما أنشئ في دمشق حزب الشعب لقيادة الحركة الوطنية وتنظيمها الذي ضم في صفوفه فلول أعضاء حزب الاستقلال. ومن قيادة هذا الحزب (د، عبد الرحمن الشهبندر رئيساً، حسن عبد الحكيم أميناً للسر، لطفي الحفار، فوزي الغزي، سعيد حيدر، إحسان الشريف، توفيق شامية، فارس الخوري،عبد المجيد الطباع، أبو الخير الموقع، أديب الصفدي، أعضاء مجلس قيادة الحزب). ولم تنجح حكومة الدامادا بالحصول على المعاهدة المنشودة ولا بإجراء انتخابات تأسيسية لوضع دستور للبلاد. لكن ديجو فينيل نجح في إخماد الثورات السورية، وفي شق الحركة الوطنية وحزب الشعب من خلال تعاونه مع بعض أعضائه من بقايا حزب الاستقلال وملاحقة البعض الآخر من الموالين للدكتور الشهبندر. الذي هرب مع أنصاره إلى بغداد ثم القاهرة وأنشؤوا فرعاً لحزبهم في العاصمة المصرية بينما انشق المؤتمر السوري– الفلسطيني حينما حاول هاشم الأتاسي تأسيس المؤتمر السوري – اللبناني.[1]

في 1927/7/26 أصدر المفوض الفرنسي بونسو بياناً دعا فيه إلى تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة تاج الدين الحسني مهمتها الإشراف على الانتخابات لتشكيل لجنة تأسيسية تضع دستوراً. فعقدت مجموعة من الزعماء الوطنيين اجتماعاً في بيروت 1927/10/25 وقررت فيه خوض الانتخابات المقررة باسم (الكتلة الوطنية) في تموز 1928. وفاز مرشحوها فوزاً ساحقاً فانتخب هاشم الأتاسي رئيساً للجمعية التأسيسية التي وضعت مشروع دستور لم يلق الاستجابة من المندوب السامي لاعتراضه على بعض المواد التي تجاهلت الانتداب. فأصدر بياناً عطل فيه

[1] وليد المعلم- سورية 1918-1958 التحدي والمواجهة- قبرص 1985 صـ13-14.

الدستور وعلق أعمال الجمعية التأسيسية. وعقدت الكتلة الوطنية مؤتمرات في حلب عام 1930، والشهبا سنة 1931، وحمص عام 1932. وانتخب أعضاء المكتب الدائم المؤلف من سبعة أعضاء والذين ستستمر عضويتهم مدى الحياة. وهم (ابراهيم هنانو زعيماً، هاشم الأتاسي رئيساً، سعد الله الجابري نائباً للرئيس، جميل مردم بك، شكري القوتلي، عبد الرحمن كيالي، فارس خوري أعضاء) وبعد وفاة هنانو انتخب لطفي الحفار عضواً في مكانه وبقي مركز الزعامة شاغراً. كان هدف الكتلة تحرير البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية من كل سلطة أجنبية وإيصالها إلى الاستقلال التام وتوحيد أراضيها المجزأة في دولة ذات حكومة واحدة. واعتبرت الكتلة الوطنية تأليف الأحزاب السياسية مخالفاً لوحدة الجهود. ولم تطرح نفسها كحزب سياسي لأنها لم تحمل أيديولوجيا، ولم تشترط انتماءً طبقياً بل كانت تمثل حشداً جماهيرياً تجمعه غاية واحدة وهي الاستقلال. ولم تكن جبهة أحزاب، لأن الانتساب إليها متاح للأفراد وطالب قادتها بعدم إقامة أحزاب سياسية. وعندما قررت انتخاب أعضاء المكتب الدائم للكتلة مدى الحياة، ابتعدت عن الديموقراطية.[1]

في الفترة ما بين 1927 وهو العام الذي ظهرت فيه الكتلة الوطنية وعام 1935 حيث بلغ الكفاح الوطني ذروته. ظهرت عدة أحزاب وصلت إلى 25 حزباً سياسياً أهمها: حزب الإصلاح برئاسة حقي العظم. وحزب الاتحاد الوطني برئاسة سعيد محاسن. والحزب الملكي. وحزب الأمة. والحزب الحر الدستوري. وحزب الائتلاف، والجبهة المتحدة، والاتحاد الوطني العام، وحزب الميثاق، وحزب المجاهدين، وحزب عصبة الشباب.[2] وفي 1932/11/16 أسس أنطون سعادة الحزب السوري القومي الاجتماعي والذي عرف بدايةً بالحزب السوري القومي. وكان تنظيماً سرياً. أقر دستوره في 1934/11/21 وفي السجن أصدر سعادة كتابه نشوء الأمم وتبنى الحزب ثمانية مبادئ أساسية وخمسة مبادئ إصلاحية. وفي عام 1933 تشكلت عصبة العمل القومي[3] وفي عام 1934 ظهر حزب الحرس الملكي الحديدي. وفي عام 1936 برز حزب الشباب الوطني.[4] في أيلول 1936 وقع وفد الكتلة الوطنية المعاهدة السورية الفرنسية، الذي اعتبرها فارس الخوري معجزة القرن العشرين، وكما قال سعد الله الجابري: (لم يبق لفرنسا إلا أن تعطينا مرسيليا). إلا أن عبد الرحمن الشهبندر قد وصفها بالمحبطة للآمال الوطنية وعارضتها الكتلة الدستورية عبر منير العجلاني وزكي الخطيب، ولقد راوغت الجمعية الوطنية الفرنسية ولم تبرمها

---

[1] المرجع السابق صـ16،15،14

[2] صحيفة الثورة- الحياة الحزبية في سورية. 2011/8/1.

[3] د. جمال المجمود- الأحزاب السياسية دمشق 2010 صـ210- 211- 213- 214.

[4] صحيفة الثورة- الحياة الحزبية في سورية 2011/8/1.

بالرغم من سفر رئيس الوزراء جميل مردم بك ثلاث مرات إلى باريس. وبدلاً من حصول سورية على مرسيليا سلخت تركيا لواء اسكندرون بعد توقيع المعاهدة الفرنسية– التركية في جنيف عام 1938 التي نصت على سلخ اللواء فازدادت الاحتجاجات وسقطت حكومة جميل مردم بك في 1939/2/18 وكلف لطفي الحفار ليستقيل بعد اثنين وأربعين يوماً ليكلف نصوح البخاري وفي عهده سلب لواء اسكندرون حزيران 1939 ليستقيل رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي ويسقط الحكم الوطني[1]

وفي عام 1938 برزت جماعة الإخوان المسلمين، وفي عام 1940 ظهر حزب الهيئة الشعبية.[2] وفي 1940/7/7 اغتيل الوطني عبد الرحمن الشهبندر في عيادته. ونفذ حكم الإعدام بالمجموعة التي اغتالته في 1941/2/4 وانتخب شكري القوتلي زعيماً للكتلة الوطنية. وفي 1940/11/29 برزت حركة البعث بقيادة زكي الأرسوزي وتشكيل حركة نصرة العراق في أيار 1941.

إضافةً إلى هذه الأحزاب فقد ظهرت أحزاب محلية كحزب الاستقلال والدفاع في جبل العرب وحزب الشباب القومي والإصلاح في اللاذقية وحزب الشباب في حماه وهدفت هذه الأحزاب إلى الوقوف بوجه التوجهات التقسيمية للاستعمار الفرنسي.

ثانياً: الحياة الحزبية من الاستقلال حتى الحركة التصحيحية عام 1970

في 1947/4/4 انعقد المؤتمر التأسيس (القومي الأول) لحزب البعث العربي

انشقت الكتلة الوطنية إلى حزبين الحزب الوطني وحزب الشعب. الحزب الوطني وهو الوريث الشرعي للكتلة الوطنية وبعد انسلاخ بعض زعمائها عنها ووفاة سعد الله الجابري وقبل الانتخابات عام 1947 وجه نبيه العظمة نداءً إلى فلول الكتلة للإجتماع وإعادة تنظيم الحزب. وتم ذلك عام 1947. لم يطرح الحزب أي منهاج سياسي أو اجتماعي جديد. وإنما اعتمد على مركزه في دمشق وعلى ما يتمتع به زعماء الكتلة الوطنية من ولاءات عائلية وشخصية. استند إلى دعم القوتلي ونظام حكمه علناً بينما كان يعارضه سراً. قاد حملة تعديل الدستور للمادتين 68 و85 في تشرين الثاني 1947 وآذار 1948 لإعادة انتخاب القوتلي. انضوى تحت حكم حسني الزعيم، ثم عدل نظامه الأساسي لجعل نظام الحكم في سورية ملكياً انسجاماً مع التيار الذي قاده حزب الشعب للوحدة مع العراق. ساير الشيشكلي ثم انقلب عليه وتحالف مع حزب

[1] وليد المعلم- سورية 1918- 1958 صـ17-18-19-20.
[2] صحيفة الثورة- الحياة الحزبية في سورية 2011/8/1.

الشعب ثم أسقط وزارته. أيد ترشيح خالد العظم لرئاسة الجمهورية عام 1955 ثم انقلب عليه. كان للحزب وجوه وأقنعة متعددة مرة عراقي، ومرة مصري[1]. فبرز جناح مؤيد لمصر والسعودية مثله القوتلي. وجناح مؤيد للعراق أيده ميخائيل آليان. حل الحزب بعد إقامة الجمهورية العربية المتحدة عام 1958[2]

حزب الشعب: مع اقتراب موعد الانتخابات النيابية عام 1943 حتى انفصل رشدي الكيخيا وناظم القدسي عن الكتلة الوطنية وأسسا في حلب (حزب المعارضة) فانسلخ معهم مجموعة من زعماء الكتلة الوطنية. وفي ظل إعادة الحياة الدستورية عام 1943 وإجراء انتخابات نيابية في تموز 1943 حقق فوزاً كاسحاً. وفي 1947/7/7 جرت انتخابات برلمانية في ظل الاستقلال لتشكيل أول مجلس نيابي. فنجحت المعارضة، وأطلق على الحزب تسمية حزب الشعب، بـ 51 مقعداً مقابل 24 للحزب الوطني وفاز المستقلون بأكثر من 50 مقعداً. أغرى النجاح الذي أحرزه مرشحو حزب المعارضة لعقد اجتماع سياسي في فالوغا 12-1948/8/15 والذي أطلق تسمية حزب الشعب. أيضاً لم يكن يملك منهاجاً سياسياً واجتماعياً وإنما جاء لخدمة مصالح المنطقة الشمالية المرتبطة بتجار بغداد والموصل. وعانى الحزب من انقسامات داخلية: جناح يساري مثله عبد الوهاب حومد وراتب الحسامي وكان يعارض الوحدة مع العراق، وجناح يميني مثله ناظم القدسي ورشدي كيخيا وساندهما هاشم الأتاسي وعائلته في حمص فيضي وعدنان الأتاسي فأيدوا الوحدة مع العراق. حل الحزب بعد إعلان الوحدة بين مصر وسورية عام 1958.[3]

الحزب التعاوني الاشتراكي: أسسه فيصل العسلي عام 1947 على نمط الأحزاب الفاشية فقامت اشتراكيته على أساس الاعتداء على أموال الأغنياء وسلب ممتلكاتهم دون توزيعها على الفقراء. وتسبب في عمليات الحرق والنهب التي شهدتها البلاد خلال الانتخابات التكميلية عام 1947 واعتمد العسلي في حزبه على الزعامة الفردية والطاعة العمياء. وكان يجمع الأموال من أعضائه ليصرفها على ملذاته الشخصية. وكان فيصل العسلي من الأصدقاء المقربين لحسني الزعيم لكنه انقلب عليه. تحالف مع ابن عمه صبري في انتخابات 1954 ففاز بمقعدين ولم يصوت له . حل تلقائياً عام 1956.[4]

---

[1] وليد المعلم- سورية 1918-1958 صـ73-74.
[2] المرجع السابق صـ74.
[3] المرجع السابق صـ72-73.
[4] المرجع السابق صـ76

واجه البعث السلطة بمرسومها رقم 50 في 1946/10/10 والقاضي بمنح وزير الداخلية صلاحيات استثنائية. وقاد الاحتجاجات لتعديل القانون الانتخابي المسمى (قانون الناخب الثانوي) وعلى مرحلتين. فأصدر رئيس الجمهورية القانون رقم 325 في 1947/5/21 والمتضمن تعديل قانون الانتخاب حيث نصت المادة 46 منه على: جعل الانتخابات حرة ومباشرة وعلى مرحلة واحدة. ورفض البعث اقتراح اللجنة الدستورية في 1948/3/20 والقاضي بتعديل المادتين 68 و85 للتجديد لشكري القوتلي والتي تمت بصفقة بين حزبي الشعب والوطني، فبعد موافقة حزب الشعب على التعديل انسحب نوابه من جلسة أداء القسم في 1948/8/27 بعد تراجع القوتلي عن إعطاء حزب الشعب مقاعد وزارية محددة في وزارة جميل مردم بك.

يوم الأربعاء 1949/3/30 حدث الانقلاب العسكري الأول بقيادة حسني الزعيم الذي حل البرلمان وانفرد بالسلطة وشكل حكومته في 1949/4/18 ، حزب الشعب طالب بعودة الجيش إلى ثكناته والحزب الوطني دعا إلى مهادنته. وقع الزعيم في 1949/5/16 على اتفاقية التابلاين. أيد البعث الانقلاب التأييد المشروط تمهيداً لإعادة الحياة الدستورية، الأمور سارت باتجاه آخر. فأدان الحزب الزعيم في بياناته 1949/5/24، 1949/5/30، و1949/6/9.

حصل الانقلاب العسكري الثاني في 1949/8/14 يوم الأحد. فشكلت حكومة شاركت فيها الأحزاب كالحزب الوطني وحزب الشعب وحزب البعث. جرت انتخابات نيابية في 1949/11/15 انسحب منها الحزب الوطني وفاز حزب الشعب بـ 51 مقعداً و65 مقعداً للمستقلين، وحصد حزب البعث ثلاثة مقاعد. لجلال السيد وحسام الدندل وعبد العزيز الحرويل. وحدث الانقلاب الثالث في 1949/12/19 والرابع في 1952/12/2 بقيادة أديب الشيشكلي.

صدر دستور جديد للبلاد في 1950/9/5.

نشأ عام 1950الحزب الاشتراكي وفي 1952/4/6 حظر أديب الشيشكلي الأحزاب السياسية. فحصل الاندماج بين البعث العربي والاشتراكي قبل مغادرة القادة الثلاثة دمشق في 1952/6/23، ليبرز حزب البعث العربي الاشتراكي. وأصدر البعث بيانات كثيرة ضد الشيشكلي كما حدث في شباط، حزيران، آب 1953. دعا فيها لإسقاط النظام وإقامة حكم نيابي شعبي وإقامة جبهة شعبية ائتلافية والتصدي للمشاريع الاستعمارية ورفض الصلح مع الكيان الصهيوني. وعقد مؤتمراً قومياً مصغراً في مدينة حمص في تشرين الأول 1953 قرر فيه: إنشاء جبهة من جميع الأحزاب لإسقاط نظام الشيشكلي. ودعوة قادة الحزب للعودة إلى الوطن.[1]

[1] د. جمال المحمود- الأحزاب ....صـ62-69-70.

في 1953/9/12 صدر قانون الجمعيات والأحزاب رقم (47)، وأبرز ما جاء فيه:

للسوررين الحق في تأليف الأحزاب السياسية والانتساب إليها على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية، ونظمها ديموقراطية. وتعتبر غايات الحزب مشروعة إذا لم تكن:

تخالف أهداف النظام العام أو الآداب العامة.
يرمي إلى التفرقة بين أبناء الوطن وطوائفه.
يهدف إلى الاعتداء على أمن الدولة الداخلي والخارجي.
تغيير كيان الوطن السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي بالقوة والإرهاب.
يعمل على حرمان المواطنين من حقوقهم الأساسية وحرياتهم الشخصية المنصوص عليها بالدستور.
لا يفصح نظامه عن أهدافه.[1]

في يوم الخميس 1954/2/25 قطعت إذاعة حلب برامجها لتذيع بيان الضابط البعثي النقيب مصطفى حمدون الذي ناشد قطعات الجيش في مختلف المحافظات الانضمام إلى حركته لإقالة رئيس الجمهورية، فانضمت إليه. وأعلن عن تشكيل القيادة الشمالية الشرقية والغربية والوسطى التي وجهت إنذاراً للشيشكلي لمغادرة البلاد، وبعد مشاورات خط كتاب الاستقالة وسلمه لرئيس الأركان شوكت شقير الذي اطلع من هاشم الأتاسي على قرار الأحزاب، وتشكلت حكومة صبري العسلي، وهيمن حزب الشعب على الحقائب الرئيسية ومنحها البرلمان الثقة.

عارض حزب البعث العربي الاشتراكي الحكومة بعد أن كان ضباطه الأداة الرئيسية لإسقاط نظام الشيشكلي، فسقطت في 1954/6/19، لتتشكل حكومة سعيد الغزي في 1954/6/25، ولم يشارك الحزب فيها وحدد موعد الانتخابات النيابية في 1954/9/10، وليس كما حددت حكومة العسلي في 1954/8/20.[2]

أسفرت الانتخابات عن فوز الكتلة الديموقراطية بـ 38 مقعداً، وفاز حزب الشعب بـ 27 مقعداً، وحزب البعث بـ 18 مقعداً، وكتلة العشائر بـ 18 مقعداً، والحزب الوطني بـ 14 مقعداً، والكتلة الحرة لمنير العجلاني بـ 6 مقاعد، والكتلة الإسلامية محمد المبارك بـ 5 مقاعد، والحزب

[1] صحيفة الثورة- الحياة الحزبية.....
[2] وليد المعلم- سورية 1918-1958.... صـ169-170-171-173.

القومي السوري بـ 2 مقعدين، والحزب التعاوني الاشتراكي بـ 2 مقعدين، والحزب الشيوعي بـ 1 مقعد واحد، والمستقلون بـ 10 مقاعد.[1]

تجمعت الأحزاب بكتل داخل البرلمان، فكلف رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي رئيس أكبر كتلة نيابية بتشكيل الحكومة، أي خالد العظم رئيس الكتلة الديموقراطية. إلا أن حزبي الشعب والوطني، وكتلة العشائر قد عارضوا تكليفه. فكلف فارس الخوري، وشكل حكومة من حزبي الشعب والوطني وبعض المستقلين، ونالت ثقة مجلس النواب بأغلبية 92 صوتاً ضد 48. ولم يشارك البعث بها.[2] وتعهدت بعدم الارتباط بأي حلف.

في 1955/1/13 وُقِّع في بغداد الميثاق العراقي- التركي، أي حلف بغداد. وفي 1955/1/14 حط في دمشق رئيس وزراء تركيا عدنان مندريس. وفي 1955/1/22 عقدت اجتماعات في القاهرة لرؤساء الحكومات العربية، وأكدت سورية عدم الالتزام بأي حلف، لكن العلاقة مع بغداد أثارت الشكوك، فانسحب الحزب الوطني من الحكومة، فاستقالت في بداية شباط 1955. وحاول حزب الشعب إقناع رئيس الجمهورية بضرورة تشكيل حكومة من أنصاره ولكنه كلف صبري العسلي بذلك فصدرت مراسم تأليفها في 1955/2/13. وتكونت من الحزب الوطني والكتلة الديموقراطية والمستقلين. ومثل حزب البعث العربي الاشتراكي بشخص وهيب الغانم كوزير دولة. وصدر بيان مصري- سعودي- سوري في 1955/3/5، وأبدى العراق امتعاضه في أثناء زيارة وزير الخارجية السوري خالد العظم لبغداد في 1955/3/14. ووجهت الحكومة التركية كتاباً للحكومة السورية في 1955/3/13، تبدي فيه انزعاجها.

في 1955/4/22 اغتيل العقيد عدنان المالكي، ونشر في 1955/6/29 قرار اتهام بحق الحزب القومي السوري.

في 1955/8/25 جرت انتخابات رئاسة الجمهورية فأعلن الحزب الوطني دعمه لترشيح شكري القوتلي وكذلك مجموعة التجار والصناعيين والكتلة الدستورية وذلك في 6- 10- 1955/8/20 في حين أكد حزب الشعب بأنه لن يقدم مرشحاً وسيترك لأعضائه حرية التصويت. وأعلن حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي والكتلة الديموقراطية دعمهم

[1] المرجع السابق- صـ 174-175.
[2] المرجع السابق صـ178.

لترشيح خالد العظم. وبعد ثلاث عمليات تصويت فاز القوتلي بأغلبية الأصوات (91) صوتاً على أن يباشر مهامه في 1955/9/6[1]

في 1955/9/13 تألفت وزارة سعيد الغزي من ائتلاف اليمين والمستقلين ورفض البعث المشاركة فيها.

في 1955/10/20 وقعت معاهدة الدفاع المشتركة بين سورية ومصر. وبدأ البعث في عام 1956 يطرح فكرة الاتحاد مع القاهرة. وفي مطلع تشرين الثاني 1955 وقعت سورية صفقة الأسلحة مع تشيكوسلوفاكيا وأبرمتها مصر في 1955/11/22.

في 1956/3/6 أعلن الميثاق السوري– المصري– السعودي بعد اجتماع قمة في القاهرة.

في 1955/6/3 تقدمت حكومة الغزي باستقالتها بعد إضراب طلاب الجامعة احتجاجاً على قرار الحكومة برفع الحظر المفروض على تصدير الحبوب إلى فرنسا وانسحاب وزير العدل منير العجلاني ووزير الدولة أسعد هارون. وتشكلت حكومة صبري العسلي في 1956/6/10. وكشفت صحيفة البعث أن الحزب اشترك في الحكومة الراهنة على أساس تعهد رئيسها ببدء محادثات للوحدة مع مصر. طبعاً مثل الحزب بشخص صلاح الدين البيطار وزيراً للخارجية، وخليل الكلاس وزيراً للاقتصاد وفي 1956/7/5 أعلن صبري العسلي عن تشكيل لجنة وزارية (صبري العسلي، صلاح الدين البيطار، وأحمد قنبر) مهمتها القيام بمفاوضات مع مصر.[2]

وفي 1956/11/22 كشف رئيس الحكومة في جلسة سرية لمجلس النواب عن مؤامرة لقلب نظام الحكم شارك فيها الشيشكلي وما يسمى بحكومة سورية الحرة، جماعة العقيد محمد صفا والجهاز العسكري للسفارة العراقية وبعض النواب مثل منير العجلاني، عدنان الأتاسي، هايل سرور، فرزت المملوك، ومحمد سليمان الأحمد، حسن الأطرش، نوري مهيد، فيصل العسلي. مما أدى إلى اعتقالهم.

في 1956/12/22 نشرت قائمة الاتهام. وتقدمت الحكومة باستقالتها وصدرت مراسيم تشكيل حكومة صبري العسلي في 1956/12/31. لم يشارك فيها حزب الشعب ولا الكتلة الدستورية لتورطهما في المؤامرة. وشارك فيها البعث بشخص صلاح الدين البيطار للخارجية وخليل كلاس للاقتصاد مع الحزب الوطني والكتلة الديموقراطية.

[1] المرجع السابق- صـ192.
[2] المرجع السابق- صـ201-202.

في 1957/5/17 كانت الانتخابات التكميلية في محافظات دمشق وحمص والسويداء إثر محاكمة أربعة نواب وهم منير العجلاني، عدنان الأتاسي، فضل الله جربوع، هايل سرور بعد ثبوت إدانتهم في المؤامرة العراقية– البريطانية– الأميركية لقلب نظام الحكم. وبرزت جبهة متينة بين البعث والشيوعي وكانت المعركة في دمشق بين مرشح حزب البعث العربي الاشتراكي رياض المالكي ومصطفى السباعي مرشح الإخوان المسلمين وحزب الشعب. وانسحب مرشحو الحزب الشيوعي في محافظتي السويداء وحمص لصالح البعث الذي فاز بثلاثة مقاعد من أصل أربعة. فارتفع عدد نوابه في مجلس النواب إلى 21 نائباً.

في مطلع عام 1957 تألفت وزارة صبري العسلي وأكد البعثيون مجدداً ضرورة المثابرة لتحقيق الاتحاد مع مصر. واقترحوا تشكيل لجنة للسفر إلى القاهرة.

وفي 1957/11/18 زار وفد من مجلس الأمة المصري دمشق وأعلن في جلسة مشتركة النية لاتحاد بين سورية ومصر. فوصفت جريدة البعث هذا القرار بالتاريخي.

وفي 1958/1/26 أشارت الصحيفة إلى أن المباحثات الجارية في القاهرة هي مباحثات حول الوحدة. وذلك بعد وصول وفد عسكري سوري مؤلف من أربعة عشر ضابطاً برئاسة عفيف البزري رئيس الأركان إلى القاهرة في 1958/1/12 ووصول صلاح الدين البيطار في 1958/1/16 للمشاركة في المباحثات.

في 1958/2/1 تم الإعلان عن الوحدة من قصر شويكار في القاهرة.

في 1958/2/22 تم الاستفتاء على انتخاب رئيس الجمهورية وفي 1958/3/5 صدر الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة.

في 1958/3/12 صدر قرار حل الأحزاب السياسية في الإقليم الشمالي. وكان الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي ميشيل عفلق قد أعلن في 1958/2/23 عن حل الحزب (لضرورات تماثل الأوضاع السياسية بين الإقليمين، واقتناع القيادة بضرورة الاستناد إلى الشعب. واعتبر العملية حل من جهة وتكوين من جهة أخرى). طبعاً هذا القرار ليس قراراً نظامياً صادراً عن مؤتمر أو اجتماع حزبي رسمي.[1] وأيد المؤتمر القومي الثالث للحزب المنعقد في 8/27 إلى 1958/9/1 قرار الحل وإقامة الوحدة.

[1] د. جمال المحمود- الأحزاب السياسية... صـ79-80.

وفي عام 1957 برز الخلاف بين البعثيين والشيوعيين على أشده رغم حرص الطرفين على التجمع القومي. وكان الخلاف حول أسس قيام الوحدة. واقترح الشيوعيون في 1958/1/13 قيام اتحاد فيدرالي، أي أنهم ضد الإندماج الكلي. وكان الحزب الوطني مفككاً. وساهم صبري العسلي ببعض الخطوات باتجاه مصر، ومن ثَمّ قَبِلَ وحل في نهاية الأمر. الكتلة الديموقراطية ممثلة بخالد العظم كانت ضد مشاريع الوحدة الهاشمية ومن المؤمنين بالكيان السوري الدستوري الجمهوري الديموقراطي، لذا طرحت مشروع الاتحاد الفيدرالي. حاول العظم تهدئة العاصفة لكنه لم ينجح، فوَقّع مع الموقعين على ميثاق الوحدة. أما حزب الشعب فكان من أنصار الاتحاد مع العراق، لكنه وقَّعَ. فحَلَّل خالد العظم موقفه بقوله: أراد حزب الشعب ألا يفوته قطار الوحدة فيزيد من عزلته السياسية. وأراد أن يوقع على صك تحطيم التجمع القومي وانهيار حكومته. وإنهاء سيطرة العسكريين على شؤون البلاد وأراد أن يرى انهيار الأحزاب الأخرى التي كان لها الدور البارز في انهياره بعد ملاحقة معظم رجالاته في المؤامرات التي عرفتها البلاد.[1]

شارك حزب البعث العربي الاشتراكي في الوزارة الأولى المشكلة في الجمهورية العربية المتحدة بوزير مركزي وهو صلاح الدين البيطاروزيران في الإقليم الشمالي وهما مصطفى حمدون وخليل كلاس، فضلاً عن نائب رئيس الجمهورية وهو أكرم الحوراني. وارتفع عدد وزرائه إلى خمسة في التعديل الوزاري في تشرين الأول 1958، فدخل الحكومة رياض المالكي وأمجد الطرابلسي وعبد الغني قنوت. ودخل الحزب انتخابات الاتحاد القومي في 1959/7/8 في ظل عدم حيادية أجهزة الدولة.

برز خلاف مع عبد الناصر فأصدر الحزب نشرة سرية في آذار 1960 بعنوان: موقفنا من الحكم في الجمهورية العربية المتحدة، حدد فيها الخلاف هو الحكم وسياسته.[2] وتركزت في نقطتين أساسيتين:

كيفية فهم الوحدة وطريقة تحقيقها.
أسلوب الحكم ومستقبله.

واستقال الوزراء البعثيون في كانون الأول من عام 1959 بعد استحالة تصحيح الأوضاع عن طريق المشاركة في الحكم، بعد أن فشلت جميع المحاولات الصادقة في هذا المجال. والرغبة في عدم المشاركة في تحمل مسؤولية الانحراف رسمياً في الوقت الذي لا يتحمل فيه البعثيون في

[1] وليد المعلم- سورية 1918-1958 صـ234-235.
[2] د. جمال المحمود- الأحزاب... صـ80-83.

الحكم أية مسؤولية حقيقية عنه. وترك مجال زمني لوضوح الانحراف لمعالجته بشكل سليم والرغبة في عدم إيجاد انشقاق خطير في قيادة الحركة العربية القومية. وأكد الحزب بأنه ليس في مصلحة القضية القومية فتح أي معركة بين الحزب وقيادة الجمهورية.[1]

انعقد المؤتمر القومي الرابع للحزب في بيروت في شهر آب 1960. وأدان قرار حل الحزب ودعا إلى توضيح فردية نظام الحكم وإبراز أخطاره.

وأدان الحزب الحركة الانفصالية في 1961/9/28 وأدان تشكيل الحكومة الانفصالية برئاسة مأمون الكزبري في 1961/9/29 والقرارات اللاحقة لتثبيت حكم الانفصال كوثيقة الانفصال في 1961/10/2، وإصدار دستور مؤقت في 1961/11/12 وإعلان ما سمي بـ (ميثاق الوحدة الوطنية) في 1961/11/9.

وكان الحزب منحلاً ولم تكن هناك أية روابط تنظيمية له وأدان انتخاب ناظم القدسي رئيساً للجمهورية في 1961/12/14، وتشكيل حزب الشعب لحكومة معروف الدواليبي وحكومة بشير العظمة في 1962/4/16، و1962/6/20. والتي اتخذت قراراً بفصل نحو 62 ضابطاً من القوات المسلحة معظمهم من البعثيين. وأصدر الحزب عدة بيانات ضد الانفصال بـ 5-1961/10/14 وكانون الاول 1961 و 1962/5/18. وعقد مؤتمره القومي الخامس في منتصف أيار 1962 في مدينة حمص الذي أقر إعادة تشكيل الحزب، فشكل قيادة قطرية مؤقتة للقيام بذلك مطعمة بعناصر وكوادر عربية، ودعا إلى دولة اتحادية.[2]

وبقيام ثورة الثامن من آذار 1963 عقدت مؤتمرات قطرية وقومية كثيرة ربطاً بالظروف الداخلية وحالة الصراع. وحتى عام 1970 عقدت المؤتمرات التالية:

المؤتمر القطري الأول 1963/9/5.
المؤتمر القطري الأول الاستثنائي 1-1964/2/6.
المؤتمر القطري الثاني 3/18 و1965/4/3.
المؤتمر القطري الثاني الاستثنائي الدورة الأولى 8-1965/8/14.
المؤتمر القطري الثاني الاستثنائي الدورة الثانية 10-1966/3/27.
المؤتمر القطري الثالث 20-1966/9/25.
المؤتمر القطري الثالث الاستثنائي 27-1967/8/30.

[1] المرجع السابق صـ83.
[2] المرجع السابق- صـ86-87-89.

المؤتمر القطري الرابع 9/26 و1968/10/7

المؤتمر القطري الرابع الاستثنائي 21-1969/3/31.

المؤتمر القومي السادس 5-1963/10/23.

المؤتمر القومي السابع 12-1964/2/17.

المؤتمر القومي الثامن نيسان 1965.

المؤتمر القومي التاسع أواخر أيلول- 1966/10/4.

المؤتمر القومي التاسع الاستثنائي أوائل أيلول 1967.

المؤتمر القومي العاشر 1968/10/8.

المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي 10/30 و1970/11/12.[1]

وقامت حركة داخلية في الحزب في 1966/2/23، وتم القضاء على مؤامرة 1966/9/8. وسيطر حزب البعث العربي الاشتراكي على السلطة بعد القضاء على حركة 1963/7/18. وفي هذه الفترة 1963- 1970 كان الحضور السياسي لحزب البعث العربي الاشتراكي واسعاً نظراً لقوته وشعبيته، والاستقطاب السياسي الحاصل في الساحة السياسية. وبقيام الحركة التصحيحية في 1970/11/16 أقرت سياسة جديدة على الصعيد الداخلي والعربي بتوجيه مباشر من الرئيس حافظ الأسد لتدعيم الوحدة الوطنية، وتنقية الأجواء العربية لخلق تضامن عربي بوجه الاحتلال الصهيوني.

فتم تشكيل حكومة عربية سورية في 1970/11/21 ضمت ممثلين عن قوى سياسية مختلفة، وتشكيل مجلس شعب في 1971/2/16. وإصدار قانون للإدارة المحلية في 1971/5/11. وتشكيل أول وزارة لها في 1971/8/5.

في 1972/3/7 تم توقيع ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية بعد تشكيل لجنة لوضع صيغة لها في 1971/5/22. والاستفتاء على دستور دائم للبلاد في 1973/1/31. وعقدت عدة مؤتمرات لحزب البعث العربي الاشتراكي 1970-2005:

المؤتمر القطري الخامس في 8-1971/5/14.

المؤتمر القطري الخامس الاستثنائي 5/30 و1974/6/13.

المؤتمر القطري السادس 5- 1975/4/15.

المؤتمر القطري السابع 1979/12/22 و 1980/1/6.

[1] المرجع السابق- صـ90-91.

المؤتمر القطري الثامن 5- 1985/1/20.
المؤتمر القومي الحادي عشر 1971/8/23.
المؤتمر القومي الثاني عشر تموز 1975.
المؤتمر القومي الثالث عشر 7/27 و 1980/8/1.
المؤتمر القطري التاسع 17- 2000/6/20.
المؤتمر القطري العاشر 6- 2005/6/9.

ويلاحظ تقنين عقد المؤتمرات وثباتها حسب النظام الداخلي ويعود ذلك بعد عام 1970 لحالة الاستقرار السياسي والتنظيمي. وينبغي التأكيد على أن الجبهة الوطنية التقدمية التي تضم الآن نحو عشرة أحزاب تعني قبل كل شيء الإيمان بالتعددية السياسية كنتاج حضاري للفكر السياسي المتقدم للرئيس حافظ الأسد.[1]

ولقد نص دستور الجمهورية العربية السورية الصادر في 2012/2/27 في:

المادة الثامنة:

يقوم النظام السياسي للدولة على مبدأ التعددية السياسية وتتم ممارسة السلطة ديموقراطياً عبر الاقتراع.

تسهم الأحزاب السياسية والتجمعات الانتخابية في الحياة السياسية الوطنية وعليها احترام مبادئ السيادة الوطنية والديموقراطية.

ينظم القانون الأحكام والإجراءات الخاصة بتكوين الأحزاب السياسية.

لا يجوز مباشرة أي نشاط سياسي أو قيام أحزاب أو تجمعات سياسية على أساس ديني أو طائفي أو قبلي أو مناطقي أو فئوي أو مهني أو بناءً على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو العرق أو اللون.

لا يجوز تسخير الوظيفة العامة أو المال العام لمصلحة سياسية أو حزبية أو انتخابية.[2]

المادة 9: يكفل الدستور حماية التنوع الثقافي للمجتمع السوري بجميع مكوناته وتعدد روافده باعتباره تراثاً وطنياً يعزز الوحدة الوطنية في إطار وحدة أراضي الجمهورية العربية السورية.

[1] يوسف مريش- الجبهة الوطنية التقدمية والتعددية السياسية في القطر العربي السوري. صـ11.
[2] الدستور السوري 2012.

المادة 10: المنظمات الشعبية والنقابات المهنية والجمعيات هي هيئات تضم المواطنين من أجل تطوير المجتمع وتحقيق مصالح أعضائها. وتضمن الدولة استقلالها وممارسة رقابتها الشعبية ومشاركتها في مختلف القطاعات والمجالس المحددة في القوانين.

المادة 12: المجالس المنتخبة ديموقراطياً على الصعيد الوطني أو المحلي هي مؤسسات يمارس المواطنون من خلالها دورهم في السيادة وبناء الدولة وقيادة المجتمع.

المادة 15: الملكية الخاصة من جماعية وفردية مصانة.

المادة 33: تنص على:

الحرية حق مقدس وتكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وأمنهم.

المواطنة مبدأ أساسي ينطوي على حقوق وواجبات،

المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات،

تكفل الدولة مبدأ حق تكافؤ الفرص بين المواطنين.

المادة 34: لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المادة 42: حرية الاعتقاد مصونة ولكل مواطن الحق في أن يعرب عن رأيه بحرية وعلنية بالقول والكتابة.

المادة 43: تكفل الدولة حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام واستقلاليتها.

المادة 44: للمواطنين حق الاجتماع والتظاهر سلمياً والإضراب عن العمل في إطار مبادئ الدستور.

المادة 45: حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية ولأهداف مشروعة ووسائل سلمية.[1]

المادة 49: الانتخاب والاستفتاء حق للمواطنين وواجب عليهم.

المادة 54: كل اعتداء على الحرية الشخصية أو على حرمة الحياة الخاصة أو على غيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور، يعد جريمة يعاقب عليها القانون.

وصدر المرسوم التشريعي رقم 100 في 2011/8/3 المتضمن قانون الأحزاب:

[1] المرجع السابق.

المادة 1: الحزب هو تنظيم سياسي يؤسس وفقاً لأحكام هذا القانون بهدف المساهمة في الحياة السياسية متخذاً الوسائل السلمية والديموقراطية لتحقيق ذلك.

المادة 2: لمواطني الجمهورية العربية السورية الحق في تأسيس الأحزاب السياسية والانتساب إليها وفقاً لأحكام هذا القانون.

المادة 3: تسهم الأحزاب في تنظيم المواطنين وتمثيلهم سياسياً ومن خلال ذلك تعمل على تنمية الوعي السياسي بهدف تنشيط الحياة السياسية ومشاركة المواطنين فيها وتكوين قيادات قادرة على تحمل المسؤوليات.

المادة 4:يمارس الحزب نشاطه بالوسائل السلمية والديموقراطية لتحقيق برامج محددة ومعلنة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بهدف المشاركة في الحياة السياسيةوفقاً لقانون الانتخابات العامة.

المادة 5:

يلتزم الحزب بأحكام الدستور والمبادئ الديموقراطية وسيادة القانون واحترام الحقوق والحريات العامة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.. والحفاظ على وحدة الوطن وترسيخ الوحدة الوطنية

علانية مبادئ الحزب وأهدافه ووسائله ومصادر تمويله

عدم قيام الحزب على أساس ديني أو مذهبي أو قبلي أو مناطقي أو على أساس التمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللون.

أن تتم تشكيلات الحزب واختيار هيئاته القيادية ومباشرته لنشاطه على أسس ديموقراطية.

ألا ينطوي نشاط الحزب على إقامة أي تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية علنية أو سرية أو استخدام العنف بأشكاله كافة، أو التهديد به أو التحريض عليه.

ألا يكون فرعاً أو تابعاً لحزب أو تنظيم غير سوري.

المادة 8: يقدم طلب تأسيس الحزب إلى اللجنة موقعاً عليه من خمسين عضواً من أعضائه المؤسسين.

المادة 12: يتمتع الحزب بالشخصية الاعتبارية ويحق له ممارسة نشاطه السياسي وذلك بدءاً من اليوم التالي لصدور قرار اللجنة بالموافقة على التأسيس أو انقضاء مدة الستين يوماً المنصوص عليها في المادة 10 أو صدور حكم قضائي من المحكمة بإلغاء قرار اللجنة شريطة

أن يصل الحد الأدنى لعدد الأعضاء في الحزب إلى 1000 عضواً وأن يكونوا من المسجلين في سجلات الأحوال المدنية للنصف محافظات الجمهورية العربية السورية على الأقل وعلى ألا تقل نسبة الأعضاء في كل محافظة عن 5% من مجموع الأعضاء.

المادة 14:

الفقرة 4 ب: لا يجوز للحزب قبول أي تبرع أو هبة أو مزية أو منفعة من غير السوري أو من جهة غير سورية أو من أي شخص اعتباري.

الفقرة ح: لا يجوز للحزب قبول أي مبالغ نقدية على سبيل التبرع أو الهبة إلا بموجب شيك مصدق ومقبول من المصارف العامة في الجمهورية العربية السورية.

الفقرة د: على الحزب تبيان اسم المتبرع أو الواهب وقيمة ما تبرع به أو ما وهبه في سجلات حسابية نظامية ولا يجوز أن تزيد قيمة التبرع على خمسمائة ألف ليرة سورية في المرة الواحدة. أو على المليونين ليرة سورية في العام الواحد.

المادة 30: يعد الحزب منحلاً في أي من الحالات التالية:

إذا قرر حل نفسه اختياراً.

إذا تم حله بموجب حكم قضائي.

إذا اندمج في حزب جديد.

إذا قرر الانضمام إلى حزب قائم.

المادة 31: في غير حالات الحل الاختياري أو الاندماج أو الانضمام لا يجوز حل الحزب أو وقف نشاطه أو وقف تنفيذ أي من قراراته إلا بموجب حكم قضائي بناءً على طلب معلل تتقدم به اللجنة إلى المحكمة لحل الحزب وتصفية أمواله وذلك في حال عدم التزام الحزب بأي من المبادئ المنصوص عليها في المادة 5 من هذا القانون أو الإخلال بأي من أحكامه.[1]

وفي 2012/2/23 أصدر الرئيس بشار الأسد المرسوم التشريعي رقم 18 للعام 2012 الخاص بالقانون والذي حدد بموجبه مدة إيداع وثائق أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية لدى اللجنة لمدة ثلاثة أشهر. وهذا يخص المادة 35 من المرسوم التشريعي رقم 100 الصادر في 2011/8/3 والتي تنص على أن أحزاب الجبهة مرخصة حكماً وعليها إيداع وثائقها خلال ستة أشهر.[2]

[1] قانون الأحزاب 2011/8/3.

[2] المرسوم التشريعي رقم 18 للعام 2012.

ولقد صدرت التعليمات التنفيذية لقانون الأحزاب في 2011/9/11. علماً بأن مجلس الوزراء السوري وقبل إصدار المرسوم التشريعي رقم 100 قد ناقشه وأقره في 2011/7/25.

ولقد تم الترخيص لثلاث وعشرين حزباً منذ صدور قانون الأحزاب وحل ثلاثة أحزاب، وهي: حزب الطليعة، والأنصار، وجناح للحزب السوري القومي الاجتماعي.

في 2020/7/19 جرت انتخابات للدور التشريعي الثالث لمجلس الشعب، وأتيحت الفرصة لكافة الأحزاب السياسية للمشاركة فيها. وحصل حزب البعث العربي الاشتراكي على الكتلة الأكبر في المجلس بما يعادل أكثر من 160 مقعداً من أصل 250 مقعد، فضلاً عن أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية والمستقلين.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

النظام الحزبي اللبناني

يعد الحزب تنظيماً سياسياً وأيديولوجياً، يتسم بالتكيف والاستقلال والتشعب التنظيمي، وهو مرتبط بالتطور الاقتصادي، والاجتماعي، والفكري. ومن المفترض أن يؤدي دوراً في الحياة والمشاركة السياسية.

بعض سمات الحياة الحزبية:

يستحق النظام الحزبي اللبناني مزيداً من الدراسة والتمعن والتحليل، نظراً لمساحة الحرية في لبنان، وكثرة الأحزاب، وارتباطاتها الخارجية، وأمراضها المزمنة والمستعصية. لكن الظاهرة الحزبية في لبنان قديمة العهد. وتعود لمرحلة الاحتلال العثماني، والانتداب الفرنسي، ومرحلة الاستقلال 1943–1975، ومرحلة الحرب الأهلية 1975–1989، ومرحلة ما بعد اتفاق الطائف. وبالرغم من هذه المساحة الواسعة من الحرية إلا أن العمل الحزبي لم يرق إلى المستوى المطلوب. وتعتبر الشخصنة وعبادة الشخص، والطائفية، والبنية الاجتماعية والسياسية غير المتوازنة، وخلو الأحزاب من الممارسة الديموقراطية، ومعاناتها من التأزم الداخلي في أطرها التنظيمية، وكوادرها الشعبية، والتناقض بين الشعار الحزبي ، والخطاب السياسي الجامد، السبب الأساسي لانعدام التربة الصالحة للعمل الحزبي السليم، إنها أزمة مستعصية في نطاق الفكر والتنظيم أدت إلى تراجع أداء الأحزاب عن دورها المفترض في القيادة والتغيير، فأضحت جزءاً من الفلكلور اللبناني.[1]

وتتعارض بنية غالبية الأحزاب مع التعريف العلمي لمفهوم الحزب، فتبنى على أساس طائفي ومذهبي، وتفترض وجود حاجات ومتطلبات ومشكلات خاصة بكل طائفة، تميزها عما عداها من طوائف أخرى، في دولة وأرض واحدة، ومصير مشترك. فالفروقات الروحية لا تملي نمطاً خاصاً من الحاجات اليومية مما يسقط أوهام حقوق الطائفة. وغياب البرامج لافتقارها لمفاهيم قيمية سياسية

أحزاب تجاوز عددها المئة حزب تسهم في تبديد طاقات الشعب[2] وفكرة الحزب السياسي بالمفهوم الحديث ارتبطت عملياً بالتجديد السياسي، والتطوير المجتمعي، إلى درجة أن موريس

[1] عبد الفتاح خطاب- 113 حزباً تحولوا جزءاً من إيقاع الفلكلور السياسي اللبناني- 2009.
[2] عايدة الجوهري- أحزاب لبنان عائق أمام الديموقراطية- 2019.

ديفرجيه رأى أن الحزب السياسي هو التجديد الكبير في القرن العشرين. وهذه النظرة يشوبها في لبنان الكثير من الشكوك.

ضعف النقاش داخل المؤسسات الحزبية، عطل المراجعة النقدية عند الأحزاب، وهمشها. فبدت وكأنها خارج النقد والمساءلة. وهذا أدى إلى انقطاع التواصل بين الأحزاب السياسية والمجتمع[1]

إن النظام السياسي اللبناني، هو نظام برلماني، غير أغلبي. وهو يشبه نظام الجمهورية الثالثة والرابعة في فرنسا. ومن سماته أن الحكومة لا ترتكز على أغلبية حزبية برلمانية مستقرة ومتجانسة. وهذا النوع من التعددية الحزبية يمنع أي حزب سياسي من السيطرة المطلقة على السياسة والتوجهات الحكومية.[2]

نظام طائفي ، ميثاقي، توافقي، يرتكز على أساس الطائفية السياسية، بموجب دستور 1926 وتعديلاته، والميثاق الوطني 1943، واتفاق الطائف 1989[3] وهذه الميثاقية – التوافقية ينجم عنها آلية محددة لعملية صنع القرار والسياسة العامة للدولة. ولكن الحقيقة أيضاً أن صفة الطائفية قديمة، وتعود لعهد الإمارة الشهابية، وقد تكون قبل ذلك أيضاً ولا يمكن لأي حزب الانفراد في السلطة، وهذا يؤدي إلى عدم استقرار المؤسسات.

أحزاب من مختلف المشارب الأيديولوجية، والمنابت الاجتماعية، مع كثرة في التشكيلات التي أدت إلى الشرذمة والانقسام التي تحول دون قيام الأحزاب بمهمة الناظم لنزاعات المجتمع وضبط إيقاعها، وعدم بروز دور واضح للأحزاب في تحديد علاقة الدولة بالخارج.[4]

لم يعرف لبنان تجربة الحزب الواحد، ولم تنشأ فيه أطر جبهوية.[5]

مع اتساع الطائفية، وضمور الأحزاب العلمانية، وبروز دور العائلات السياسية.[6] وغياب العمل المؤسساتي، وانعدام الثقافة السياسية الجامعة.

---

[1] المركز اللبناني للدراسات- عمل جماعي- الأحزاب السياسية في العالم العربي- بيروت 2006.

[2] د. ياسر يوسف سمرة- الأحزاب السياسية العربية ودورها في بنية الدولة وعلاقاتها الخارجية (لبنان نموذجاً) دمشق 2017. صـــ183. والخصائص العامة للأحزاب السياسية العربية ودورها في بنية الدولة وعلاقاتها الخارجية (لبنان نموذجاً) دمشق 2015 صـــ124.

[3] المرجع السابق- صـــ184، والثاني صـــ124.

[4] المرجع السابق صـــ184- 185- 187، والثاني صـــ125.

[5] د. ياسر يوسف سمرة- الخصائص العامة... صـــ174.

[6] المرجع السابق صـــ177-178.

غياب النص القانوني في موضوع (قيام الأحزاب) والخلط بين مفهومي الحزب، والجمعية، يجعل من الوجود الحزبي وجوداً احتيالياً كإطار تنظيمي، ونشاطاً سياسياً هادفاً لبلوغ السلطة فضلاً عن المشاركة والتأثير في صنع القرار. بمعنى آخر أن النص القانوني يغيب الحزب، في حين أن الواقع المجتمعي يقره ويشرعنه. مما يجعل من الظاهرة الحزبية، ظاهرة مموهة بين التغييب الدستوري القانوني والحضور المادي. ويجعل من السلطة متواطئة على هذا الوجود. وإن عدته غير مشرعن.

إن إصرار السلطة الرسمية على إدراج الأحزاب السياسية في خانة الجمعيات، فيه التباس مفاهيمي حول مفهوم الحزب، ودوره المجتمعي. فطبيعة الحزب ونوعية أهدافه، ودائرة نشاطه، ومجالات اهتمامه، وخصائص بنيته التنظيمية، ونوعية أعضائه، تختلف عن الجمعية بوجهٍ عام. فمن الظلم معاملة الأحزاب السياسية كالجمعيات.[1]

تعرض قانون الجمعيات العثماني الصادر في 1909/8/3، 29 رجب 1327. لتعديلات، وإضافة ملحقات كقرار المفوض السامي الفرنسي رقم 276 تاريخ 1926/5/5. على اعتبار أن توجه الجمعية وموضوعها في تهيئة الجرائم، أو الإغراء لتغيير الأنظمة بوسائل غير شرعية يعد جريمة يعاقب عليها القانون.

القانون الصادر في 1928/5/26 الذي أضاف على المادة 3 من قانون الجمعيات رفض إعطاء الجمعيات غير المجازة – علم وخبر – وحلها بمرسوم يصدر عن مجلس الوزراء.

المرسوم 1474 تاريخ 1937/11/17، الذي منع وجود جمعيات ذات أهداف عسكرية، وحل الموجود منها.

القانون 10830 الصادر في 1962/10/9 الذي يحظر العمل على إبقاء جمعيات تم حلها لارتكاب جرائم.

المرسوم الاشتراعي رقم 153 تاريخ 1983/9/16 الذي أخضع الجمعيات السياسية لإجراءات صارمة، وتم إلغاؤها بالمرسوم الاشتراعي رقم 28 تاريخ 1985/3/23 وصلاحياته بإبطال الطلبات بسبب تجاوز السلطة وإنشاء محاكم خاصة لها علاقة بوجود الأحزاب.

[1] المركز اللبناني للدراسات- عمل جماعي- الأحزاب السياسية... صـ55-56.

قـانون إنشـاء مجلـس شـورى الدولـة الصـادر بالمرسـوم الاشـتراعي رقـم 119 تـاريخ 1959/6/18.

قانون العقوبات بالمرسوم الاشتراعي رقم 340 تاريخ 1943/3/1.

قانون التنظيم القضائي بالمرسوم رقم 150 تاريخ 1983/9/16.[1]

فعراقة الحضور الحزبي في لبنان لم يواكبه ناظم قانوني يشرعن وجوده، وينظم تشكيله، وفي غياب قانون الأحزاب السياسية يعتمد التشريع اللبناني مما لاحظنا على قانون الجمعيات العثماني الذي يتألف من بابين وتسع عشرة مادة. ولم يلحظ الدستور أية إشارة للأحزاب بالرغم من أن المشرع اتسم بالليبرالية من خلال إقراره بحرية الرأي والاجتماع وبشرعة حقوق الإنسان، كما جاء في كتاب الأحزاب السياسية في العالم العربي لعام 2006 صـ62.

ويعد الانقسام والارتباط بالخارج السمة الأبرز للحياة الحزبية. حتى إن التعامل مع العدو يعد من وجهة نظر بعضهم، وجهة نظر وليست خيانة. وهذا ما لمسناه بمواقف حزب القوات، كما أن الاعتماد على قوى خارجية يعد وساماً في حالة حزب المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي.

إن مسار التجربة الحزبية في لبنان، مر بمراحل أساسية، وقبل الحديث عن ذلك يقتضي الإشارة إلى التسمية التي كانت أكثر شيوعاً. وهي جبل لبنان، ودولة لبنان الكبير، أثناء تقسيم غورو سورية إلى ست دويلات عام 1920. ومع بداية الانتداب، استخدم تعبير لبنان. وفي 2020/9/1، احتفل بمئوية قيام دولة لبنان الكبير.

أولاً: مرحلة الحكم العثماني: وتتضمن ثلاث محطات أساسية وهي:

عهد الإمارة المعنية: تميز بالانقسام التقليدي/قيسي/يمني/ على نمط الجزيرة العربية في العلاقات والتقاليد والتحالفات وفق أصول قبلية عشائرية، بدون منحى طائفي. وتصدرت العائلات الإقطاعية والمشايخ والأمراء، الحكم والسلطة. اقتتالاً وصراعاً في الإمارة.[2]

عهد الإمارة الشهابية: تمثل النشاط الحزبي بالفرضية (اليزبكية/الجنبلاطية) وبدت هذه الظاهرة أضيق من سابقتها سواء في حدودها المكانية والجغرافية كونها انحصرت في الجبل اللبناني. وفي هدفها السياسي كونها غدت أيضاً صراعاً داخل سلطة الإمارة بعد ما كانت صراعاً على السلطة

[1] د. ياسر يوسف سمرة- الأحزاب السياسية- صـ255-226-227. والخصائص العامة... صـ155.
[2] المرجع السابق صـ 190، والثاني صـ129.

ولم تخرج عن البنية الاجتماعية، وتعد معركة عين دارة 1711، المحطة التاريخية فيها وانتصار القيسية. مع انقسام وتوجه طائفي.[1]

عهد المتصرفية: برز كنتيجة لتطورات داخلية وخارجية من أهمها نظام الامتيازات الأجنبية، والأحداث الطائفية 1841–1860، وتدخل الدول الخمس الأوروبية في تقرير الوضع السياسي في الجبل سواء في النظام القائم قاميتين 1842–1858. واستمر نظام المتصرفية 1860 حتى 1914، واتخذت الظاهرة الحزبية فيها مظاهر متعددة:

تحول الحزبية اليزبكية – الجنبلاطية وانحسارها بطائفة الموحدين إذ غدت تعرف بالفرضية الجنبلاطية– الأرسلانية– الحزبية الطائفية. فقد مهد نظام المتصرفية 1861–1864 إلى 1914 الأرض الخصبة لتحول المذاهب الدينية بوجهٍ عام إلى طوائف حزبية من خلال إقرار هذا النظام في مادته الثانية التمثيل الطائفي في مجلس الإدارة. والمناصفة بين المسلمين والمسيحيين، أو من خلال الدور المهم لرؤساء الطوائف. إذا لحظت المادة 11 موقع هؤلاء في تثبيت المنتخبين لعضوية مجلس الإدارة أو قضاة الصلح، أو أعضاء المحاكم قبل تنصيبهم رسمياً.[2]

إن الإطلالة على مرحلة الحكم العثماني، تبين أن التجربة الحزبية التقليدية بانتماءاتها الأولية هيمنت على الحياة السياسية والمجتمعية. وبالتالي فإن تداعياتها تركت بصماتها على المراحل التالية. والمهم أن الطوائف والمذاهب قد تسيست وغدت موجهة للحياة السياسية، وناظمة لآلية عملها إلى حد بعيد. الأمر الذي سيخولها في المراحل اللاحقة لتكون الأساس لبناء الدولة.[3]
ولقد تجلى حضور الأحزاب بشكلين هما:

حزبية تقليدية بلورها نظام المتصرفية القائم بعد عام 1860. وتمثلت بطوائف دينية تقاسمت الوظائف السياسية والإدارية في المتصرفية ومنافعها. ووجدت ثنائية حزبية في كل طائفة تتنافس على هذه المواقع.

حزبية حديثة تبلورت بعد صدور قانون الجمعيات عام 1909، وكانت متعددة المنابت والاتجاهات، كثيرة العدد، سريعة التقلب. وكان لبنان مجموعة من الإقطاعيات تعيش فيها جماعات سكانية تنتمي لطوائف متعددة يحكمها إقطاعيون محليون.[4]

---

[1] المرجع السابق- صـ190، والثاني صـ 129-130، والمركز اللبناني للدراسات- الأحزاب السياسية صـ58-59.

[2] المرجع السابق- صـ190-191. والثاني صـ130، والثالث صـ60.

[3] المركز اللبناني للدراسات- الأحزاب السياسية- صـ60.

[4] د. ياسر يوسف سمرة- الأحزاب السياسي...- صـ189.

لقد تكرست في هذه المرحلة الطائفية أسلوباً للتعامل الرسمي في الاجتماع اللبناني، وأصبحت قاعدة للحكم، وأضحى لكل مرجعية روحية حامية لها من خارج الحدود. كفرنسا للموارنة، وروسيا للأرثوذكس، وإيطاليا للكاثوليك، وبريطانيا للدروز، وألمانيا والنمسا للبروتستانت.[1]

تحول المذاهب الدينية إلى طوائف حزبية وهي أقرب لمفهوم الملل والفرق منها إلى مفهوم الأحزاب السياسية.[2] ولقد شهدنا نوعاً من التنظيم الاجتماعي المغلق والعامل الطائفي.

وبرزت في هذه المرحلة أحزاب إثنية أرمنية:

كحزب الطاشناق وهو الاتحاد الثوري الأرمني، تأسس في تبليسي (جورجيا) عام 1890 على أيدي كريستابور ميكائليان، وستيبان زوريان، وسيمون زافاريان. وانتقل إلى لبنان عام 1906.
وحزب الهشناك الاشتراكي الديموقراطي الأرمني الذي تأسس في جنيف 1887، وانتقل إلى لبنان عام 1908. مؤسسه مريم فردانيان. والحزب الأول هو حزب سياسي اشتراكي ديموقراطي، والثاني سياسي ديموقراطي اجتماعي ذو توجهات يسارية.[3]

ثانياً: مرحلة الانتداب الفرنسي 1920- 1943:

مع هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى، وإعلان الحكومة العربية في دمشق 1918/9/28، ورفع العلم العربي في بيروت وطرابلس في 1918/10/1، وما أن حدث ذلك حتى بدأت حركة سياسية مضادة متمردة وتمركزت في جبل لبنان، قادها رجال (دين موارنة) بهدف إعلان لبنان دولة مستقلة برعاية الانتداب الفرنسي. وتحول هذا الحراك إلى انقسام طائفي. ولقد أسس هذا الحدث التاريخي لتحولات مجتمعية، وسياسية، وثقافية، عكست نفسها على الأحزاب.[4] ومسار الدولة لاحقاً.

وتعد هذه المرحلة مفصلاً مهماً في توضيح معالم الظاهرة الحزبية. فبرزت اتجاهات حزبية متعددة حول الكيان اللبناني الجديد، والانتداب الفرنسي.

اتجاه وحدوي، رافض للكيان والانتداب، كعصبة العمل القومي 1933، والتي طالبت بسيادة العرب واستقلالهم، وتبنت الوحدة العربية ورفضت الإقرار بالكيان اللبناني. والحزب السوري

---

[1] المرجع السابق- صـ192، والخصائص العامة.. صـ131.
[2] د. ياسر يوسف سمرة- الخصائص العامة- صـ 130-131.
[3] ويكيبيديا.
[4] د. ياسر يوسف سمرة- الخصائص العامة...- صـ132-133.. والأحزاب السياسية ...صـ193.

القومي الاجتماعي 1932. والذي دعا لوحدة سوريا ولبنان. وتلاشت أحزاب كحزب الاستقلال العربي، والاتحاد السوري...

اتجاه كياني مدافع عن الكيان الجديد، كحزب الترقي اللبناني، والنادي العربي الماروني، والرابطة اللبنانية، وأحزاب برزت بعد دستور 1926 كالوحدة الوطنية، وحزب الائتلاف، ومن ثم منظمة الكتائب 1936، ومنظمة النجادة 1936، والكتلة الوطنية 1935.

اتجاه تسووي: معارض للانتداب، ومعترف بالكيان، مثل الحزب الوطني اللبناني1922، الذي تحول لحزب الشبيبة اللبنانية 1924، وحزب الشعب 1924، وجمعية المشاريع الخيرية الإسلامية 1930. وحزب الشباب العربي لمصطفى كرامي 1932، وحزب الرمغافار الديموقراطي الليبرالي الأرمني الذي تأسس في مدينة وان التركية سنة 1885، وفي لبنان سنة 1921.[1]

ثالثاً: مرحلة الاستقلال 1943- 1975:

يمكن وصفها بالعصر الذهبي للأحزاب السياسية في لبنان، سواء لجهة الانتشار أم لجهة الدور التمثيلي، ومستوى الحضور، وجهة الاستقطاب، والنشاط السياسي.[2]

وتميزت بالإفصاح المباشر عن الهوية الحزبية الملتبسة.أي تمت إضافة حزب على أسماء التشكيلات. فمنظمة الكتائب أضحت حزب الكتائب، ومنظمة النجادة أصبحت حزب النجادة. وحزب الكتلة الوطنية[3].... وهكذا.

مع استمرار الحزبيات التقليدية التي تعتمد على العائلة الأكثر نفوذاً في منطقة قيامها، أو من خلال طبيعة الملكية والإرث الإقطاعي، أو عبر التنافس التقليدي ضمن المذهب الواحد أو في حدود منطقة محددة. ومن نماذج ذلك: آل الأسعد، وآل عسيران في الجنوب. وآل حمادة وآل حيدر في البقاع. وآل كرامي وآل مقدم في الشمال.[4] وقيام أحزاب جديدة حاولت التوليف بين خلفيتها التقليدية- الإقطاعية، وتوجهاتها الحداثوية- التجديدية كتجربة كمال جنبلاط وريث العائلة الإقطاعية التي تمتد جذورها إلى الإمارة الشهابية، وتأسيسه الحزب التقدمي الاشتراكي. عام 1949.[5] واندثار أحزاب لم تعمر طويلاً كالغساسنة 1943، النداء القومي، المؤتمر الوطني،

---

[1] المرجع السابق صـ133، ود. ياسر يوسف سمرة- الأحزاب السياسية صـ196.
[2] المرجع السابق صـ134.
[3] المرجع السابق- صـ135. والمركز اللبناني للدراسات- الأحزاب السياسية...صـ62.
[4] المرجع السابق صـ135، والمركز اللبناني للدراسات...صـ 62
[5] المرجع السابق صـ136، والمركز اللبناني للدراسات..صـ63

حزب النهضة لأحمد الأسعد 1946، منظمة الطلائع رشيد بيضون 1944. وبرزت أحزاب مثل حزب الأحرار 1958، ومنظمة العمل الشيوعي 1971 من اندماج منظمة الاشتراكيين اللبنانيين 1969 وتنظيم لبنان الاشتراكي 1968، رابطة الشغيلة 1974، حزب العمل الثوري 1973، حركة 24 تشرين 1970، وتشكيلات إسلامية كعباد الرحمن 1948 لمحمد عمر الداعوق، وحظر حزب التحرير الإسلامي 1952، وتشكيل الجماعة الإسلامية 1964، بعد وجودها منذ عام 1957.[1] وتأسيس حزب كردي هو الحزب الديموقراطي الكردي 1960 على يد جميل محو، دون أن يحصل على علم وخبر من السلطات حتى عام 1970.[2] واتحاد قوى الشعب العامل كمال شاتيلا 1965، التنظيم الشعبي الناصري معروف سعد 1973، مرابطون 1973.

وبالرغم من بعض الشوائب إلا أن هذه المرحلة قد تميزت بحضور حزبي فاعل.

رابعاً: مرحلة الحرب الأهلية:

بدأت تبرز بعض المقدمات لها كعجز النظام السياسي في بناء دولة حديثة، ورفضه أية عملية تطوير وإصلاح مما عطل التفاعل الوطني. وبقاء الانقسام الطائفي متجذراً بقوة وحاضراً بوضوح. والاصطفاف السياسي كان حاداً، وكان الحوار السياسي شبه معدوم، وانسداد الأفق أمام الحياة الديموقراطية مما أفقد الأحزاب السياسية المجال الحيوي للتعبير عن هذا الواقع المأزوم.[3] فضلاً عن الخلاف تجاه أحداث المنطقة. مع الاتجاه لعسكرة العمل الحزبي، حيث تحولت الأحزاب السياسية من العمل السياسي إلى النشاط العسكري. كحزب القوات اللبنانية 1976، والذي كان جزءاً من حزب الكتائب[4]. وبروز خطاب سياسي تصادمي عنفي ورفض فكرة التعاون والتكامل. وغياب الهوية الحزبية، فهوية الجماعة امتصت هوية الأحزاب. والدفاع عنها يأتي بالدرجة الأولى عبر الارتهان للخارج كإحدى قنوات التدخل الخارجي.

فأضحت السلطة الحزبية أهم من الحالة الوطنية واتسمت بطابع قهري مع قيام تنظيمات جديدة كالقوات اللبنانية، والمرابطون، وحراس الأرز، وحزب الله.[5] فضلاً عن أن الحرب قد أصبحت الوسيلة الأفضل لكي تحافظ الأحزاب اليمينية والطائفية على مكاسبها. مع تهميش

---

[1] المركز اللبناني للدراسات- الأحزاب السياسية صـ64.

[2] د. ياسر يوسف سمرة- الأحزاب السياسية...صـ200.

[3] المركز اللبناني للدراسات- الأحزاب السياسية صـ68.

[4] المرجع السابق- صـ69، ود. ياسر يوسف سمرة- الخصائص العامة...صـ140، والأحزاب السياسية..صـ205.

[5] المرجع السابق صـ72، والثاني صـ142، والثالث صـ208-209.

سلطة الدولة ومصادرة مؤسساتها فتحولت الأجهزة العسكرية للقوى السياسية بديلاً عن الدولة على حساب الوطن ومواطنيه ومؤسساته مع انقسامات حزبية داخلية.[1] مع التأكيد على غياب الدولة في كافة المراحل من عمر لبنان، نتيجة الواقع السياسي والاجتماعي المأزوم.

خامساً: مرحلة ما بعد توقيع الطائف

أعلن اتفاق الطائف في 1989/10/22. وأقره مجلس النواب اللبناني كوثيقة دستورية في 1989/11/5. تميزت هذه المرحلة بسمات عديدة منها:

انكفاء الطابع العسكري للأطراف السياسية المتصارعة، وبعضها شارك بفعالية في الحياة السياسية، وبدت الأحزاب تنظيمياً أكثر تراجعاً واختلالاً عما كانت عليه قبل الحرب.
واتجاهات معارضة للحكم كالتيار الوطني الحر، والقوات اللبنانية، وجهات معارضة للحكومات وليس للحكم.

بروز أحزاب جديدة كحزب المستقبل.[2] وتدخلات خارجية كما كان في السابق.
تعاظم الامتدادات المذهبية والطائفية. وأعلنت بعض المصادر اللبنانية عن وجود نحو 86 حزباً سياسياً على الأراضي اللبنانية، والبعض يتحدث عن نحو 113 حزباً.

وبعد عام 2005 اشتد الصراع بين الأحزاب السياسية اللبنانية حول قضايا عديدة وتشكلت مجموعة 8 آذار، ومجموعة 14 آذار. ولم يتم الاتفاق على استراتيجية موحدة للدفاع بالرغم من انعقاد عدة جلسات، لرغبة بعض القوى السياسية المرتبطة بالولايات المتحدة الأميركية والغرب وإسرائيل بالقضاء على المقاومة. وخاصةً في أثناء وبعد عدوان تموز – آب 2006، ومحاولة السنيورة وجنبلاط وبعض القوى الاستيلاء على شبكة الاتصالات للمقاومة في 2008/5/7. ونتيجة الفرز السياسي، عقب الحرب الاستعمارية على الدولة السورية الوطنية من أطراف شتى، انعكس ذلك على مستوى الصراع السياسي في لبنان، وحاولت بعض الأحزاب تنفيذ سياسات أمريكية وإسرائيلية لتشديد الحصار على سورية، وإقامة علاقات وثيقة مع الإرهابي أردوغان، كحزب القوات اللبنانية، والتقدمي الاشتراكي، وافتضح ذلك بعد انكشاف التدخل التركي في الشأن اللبناني إثر أحداث 6 حزيران 2020. سيما وأن أردوغان يعتبر لبنان جزء من السلطة العثمانية

[1] د. ياسر يوسف سمرة- الخصائص العامة...صـ141-142-143.
[2] د. ياسر يوسف سسمرة- الخصائص العامة...صـ145- 146- 147- 148، والأحزاب السياسية... صـ212- 213- 214، والمركز اللبناني للدراسات- الأحزاب السياسية صـ75- 78.

فأوعز لعملائه التدخل في بيروت والشمال السوري بدعم من بعض الأحزاب اللبنانية. ولا ننسى دعم بعض القوى السياسية اللبنانية للإرهابيين في سورية كالمستقبل والتقدمي الاشتراكي.

وما زالت بعض الأحزاب المرتهنة كلياً للخارج تسعى لاحتكار التمثيل السياسي لبعض الطوائف مثال حزب المستقبل، والقوات اللبنانية كغريم للتيار الوطني الحر خاصةً في ظل رئاسة العماد ميشيل عون مع تراجع حظوظ وشعبية أحزاب أخرى كحزب الكتائب، كما يحاول الحزب الديموقراطي اللبناني وحزب التوحيد العربي توسيع قاعدتيهما وواقعهما السياسي كمنافسين أساسيين لحزب جنبلاط وهذا ما رأيناه في تشكيل حكومة حسان دياب في 2020/1/21. وبرز الحراك الشعبي في 2019/10/17 بداية كجامع للحراك الوطني العام، سرعان ما تدخلت قوى سياسية فاسدة لامتطائه، كالحزب التقدمي الاشتراكي، وحزب المستقبل، وحزب القوات اللبنانية، والكتائب. بالرغم من أن الشعارات التي رفعت ليست من صميم سياسات هذه الأحزاب عملياً. وخرجت بعض القوى منه كحزب الله بعد وضوح التدخل الخارجي، ويفتقد هذا الحراك لقيادة واضحة المعالم. مع اشتداد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وخاصةً منها المالية، ولا توجد قوة سياسية لبنانية قادرة على الفعل وتوجيه البوصلة نتيجة واقع النظام اللبناني، حكومةً، ومجلساً نيابياً. ومع التبعية الخارجية، العلامة المميزة للأحزاب والتيارات السياسية اللبنانية. وحاول الرئيس الفرنسي ماكرون إبراز ذاته كحاكم للبنان أثناء زيارته له يوم الخميس في 2020/8/6، مترافقاً مع حشود عسكرية غربية من أساطيل ومدمرات وسفن. وبرز الانقسام السياسي بشكل جلي إثر الانفجار في مرفأ بيروت عصر الثلاثاء 2020/8/4، والمسيرة الاحتجاجية يوم السبت في 2020/8/8 والتي رفعت شعارات مستوردة كـ (بيروت منزوعة السلاح) لإثارة الفتنة، وضد المقاومة. وحاولت بعض القوى استغلالها كالتقدمي الاشتراكي الذي ادعى بوجود سلاح ومراكز للمقاومة حول بيروت وكأنه يريد العودة إلى أحداث أيار 2008. وكمرشد للبنان وزع ماكرون على القوى السياسية نص البيان الوزاري في زيارته الثانية لبيروت في 8/31 و2020/9/1.

وبقي الشارع اللبناني على مدار سنوات مقسماً ومتشظياً بين الأحزاب على أسس طائفية ومصلحية في إطار اتفاق الطائف الذي كرس المحاصصة السياسية وطائفية النظام السياسي والحكم وما يطرحه الحراك الشعبي في تشخيصه للأزمة الاقتصادية هو ذلك التلازم ما بين اتفاق الطائف وطبقة الأحزاب الحاكمة كسبب رئيسي للحالة السائدة. وهناك من يرى في الحراك خطوة نحو التغيير العميق. وهنا يطرح السؤال حول قدرة الأحزاب على التفاعل مع هذه المطالب بعد أن مضى على اتفاق الطائف ثلاثون عاماً، إلا أن التنفيذ لم تكتمل حلقاته إلى اليوم، فالكل ينادي

بالطائف، والبعض يبحث عن بديل. والتساؤل الآخر: هل الأحزاب فعلاً دخلت في تفاصيل بنود الاتفاق؟

لم يستطع النظام بآلياته القاصرة وبأركانه إلغاء الطائفية السياسية لكن المؤكد ذلك المحور الذي نسج عليه دستور ونظام وهيكل الدولة التنظيمي وتوزع السلطات والموارد

ولكن للأسف جعل الزمن والتجربة التاريخية من الطائفية أمراً مألوفاً إلى حد كبير في لبنان. وهي الآن للأسف متأصلة في الروح الجماعية والسلوك الوطني.

لقد انتهت الحرب بقرار دولي وإقليمي فخرجت الأحزاب السياسية الخاسر الأكبر منها فاقدة لصدقيتها، وثقة الرأي العام بطروحاتها وشعاراتها. ولا بد أن تعبر الأحزاب إلى مرحلة جديدة. تقوم فيها بنقد ذاتي والانطلاق نحو مصالحة مع المجتمع. فتتحول إلى أحزاب ديموقراطية غير طائفية، أحزاب تقوم بتنشئة جيل جديد على مبادئ إنسانية سامية، قوامها حق الاختلاف والاعتراف بالآخر. والخروج من الذهنية الإقطاعية التي تعتبر المحازبين زلماً.[1]

وفي نهاية المطاف يجب التركيز لإقرار قانون للأحزاب السياسية، حيث جرت عدة محاولات لتنظيم عمل الجمعيات، ولاسيما ما جاء في المرسوم الاشتراعي رقم 153 لسنة 1983، لكنها محاولة هامشية، فاستمر الركون إلى القانون العثماني حتى في ظل التعديلات الدستورية لسنة 1991 التي جاءت بعد اتفاق الطائف ولم تتم الإشارة إلى الأحزاب في الدستور. وعلى الرغم من استمرار المطالب السياسية، والشعبية، والإعلامية لإقرار قانون جديد للأحزاب السياسية والتي ترجع في أغلبها إلى النظر في غياب تشريع قانوني حديث وواضح يجعل من مساحة الحرية تتسع أو تضيق بحسب الأوضاع السياسية في البلد وبحسب طبيعة التوازنات السياسية الداخلية، ونوعية التأثيرات الخارجية في السلطة من جهة ثانية، فإن تلك الدعوات ما زالت تصطدم بمعارضة حزبية. بحجة أن أي قانون أو تشريع قانوني للأحزاب سيؤدي إلى تقليص هامش الحريات المتاح للأحزاب، كما سيتيح فرض تركيبة حزبية بحجة محاربة الطائفية.

[1] ليلى نقولا الرحباني- لبنان الحياة الحزبية وضرورات النهوض الحضاري- 2007/5/1.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

النظام الحزبي المصري

تعد حالة الأحزاب السياسية من حيث القوة أو الضعف، مؤشراً على حالة النظام السياسي ودرجة تطوره في أية دولة. فالأحزاب تؤدي دوراً مهماً في تدعيم الممارسة الديموقراطية باعتبارها همزة الوصل بين الحكام والمحكومين، بما يسمح بتنشيط الحياة الحزبية، وتعميق المشاركة السياسية للمواطنين. وتعتبر الأحزاب من المفاهيم التي تمثل العمود الفقري للحياة السياسية، وهي تقوم بأدوار مختلفة منها، ما هو على صعيد المنافسة للوصول إلى السلطة، أو التأثير فيها، وتحقيق مبدأ المشاركة السياسية، وتمثيل إرادة الشعب. وللأحزاب السياسية جذور عميقة في تاريخ مصر الحديث. حيث نشأت وتطورت بتطور مفهوم الدولة نفسه. وظهرت البدايات الأولى للحياة الحزبية المصرية مع نهاية القرن التاسع عشر، ثم تبلورت في القرن الماضي انعكاساً للتفاعلات والأوضاع الإنسانية السياسية والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية السائدة.[1]فعرفت مصر ظاهرة الحزب بمعناها الحديث كتنظيم سياسي، فهي لم تنشأ من فراغ. وارتبطت بظرفين، أحدهما موضوعي بوجود حالة من الأزمة في المجتمع تستدعي ظهور تنظيمات سياسية لمواجهتها، وطرح الحلول المختلفة لها. والآخر، ذاتي ويتعلق بالإحساس بإمكانية حل الأزمة. وأن وضعاً أفضل يمكن أن يتحقق من خلال العمل العام، بوجود القوة الاجتماعية، والقيادة الضرورية لتحقيق ذلك.[2] مع مقارعة الاحتلال الأجنبي.

وقد عبرت عملية نشأة الأحزاب مراحل متمايزة وهي:

المرحلة التكوينية ما قبل ثورة 1919.

مرحلة التعددية الحزبية من عام 1919 حتى عام 1952.

مرحلة التنظيم السياسي الواحد من سنة 1953 إلى عام 1976.

مرحلة التعددية الحزبية المقيدة التي بدأت مع صدور قانون الأحزاب السياسية رقم 40 لسنة 1977 وحتى 2011/1/25.

مرحلة ما بعد 2011/1/25.

[1] رامز جمال أسعد- أثر الأحزاب السياسية على التحول الديموقراطي في مصر 2013-2015 القاهرة.
[2] المرجع السابق-

أولاً: مرحلة ما قبل ثورة 1919

كان لتأسيس (مجلس شورى النواب) عام 1866 رغم كونه كياناً استشارياً، دور في تطوير الحياة السياسية وتهيئة الأجواء للتفكير في العمل الحزبي. ويعتبر بعض المؤرخين أن (الحزب الوطني) الذي أنشأه العرابيون عام 1879 كان أول الأحزاب السياسية في تاريخ مصر. في حين يرى بعض الباحثين أن هذا التنظيم لم يكن سوى تكتل جبهوي افتقد لصفة التنظيم، ولوسائل الاتصال الكافية مع الجماهير. ولم يكن هدفه الوصول إلى السلطة، باعتبار ذلك أحد أهم عناصر تعريف الحزب السياسي، بل كان لمقاومة النفوذ الأجنبي وإنقاذ مصر من الإفلاس، والدعوة للإصلاح، وتنظيم التعليم. وقد انتهى الوجود العملي لهذا الحزب بنفي العرابيين، وخيانة بعض أعضائه من خلال تحالفهم مع الخديوي توفيق. ثم جاء الاحتلال الانكليزي لمصر عام 1882 ليطوي صفحة هذا الحزب من خريطة الحياة السياسية المصرية. [1] ويعد عام 1907 من المحطات المهمة في دراسة تطور الحياة الحزبية في مصر. ويطلق معظم الباحثين على هذا العام بـ (عام الأحزاب) حيث شهد ولادة عدة أحزاب وهي:

الحزب الوطني الحر: والذي سمي فيما بعد بحزب الأحرار، وهو حزب موالٍ لسلطة الاحتلال.

الحزب الجمهوري المصري وحزب الأمة وهو حزب الصفوة من كبار الملاك المتعاونين مع سلطات الاحتلال وقد تزعمه أحمد لطفي السيد.

وحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية بزعامة علي يوسف وعكس آراء القصر ومصالحه.

والحزب الوطني بزعامة مصطفى كامل الذي قاد الحركة الوطنية ضد المحتل. فحزب النبلاء أو الأعيان عام 1908، والحزب الاشتراكي المبارك عام 1909.[2]

وتذهب دراسة بحثية مصرية للتعمق في هذه المرحلة من الحياة الحزبية، حيث تؤكد طبيعة الأحزاب، ومقوماتها. ولقد شكلت هذه الأحزاب مجموعة من المصالح لفئة أو لفئات اجتماعية معينة، تكونت من رجال اتفقوا على مبدأ يحققون من خلاله المصلحة الوطنية، للاستيلاء على السلطة وجني ثمارها. وبرزت مقومات الحزب من هيكل تنظيمي وتوفير برنامج أو فلسفة معينة،

[1] الهيئة العامة للاستعلامات- تطور الحياة الحزبية في مصر.
[2] المرجع السابق.

والمقصود هنا بالهيكل، تنظيم كوادر الحزب بدءاً من القاعدة إلى القمة. فالقاعدة تضم جميع أعضاء الحزب الذين يؤمنون بالأهداف الموضوعة. والانتماء الحزبي والنشاط السياسي. ومن هؤلاء تنبثق القيادة. فالحزب الوطني أطلق المؤرخون على تسميته بالحزب الوطني القديم إبان الثورة العرابية، والحزب الوطني الثاني بزعامة مصطفى كامل قد تأسس عام 1893، كجمعية سرية في صالون لطيف باشا سليم، أحد الضباط العرابيين ومن رجالات الحزب الوطني القديم. إلا أنه لم يتخذ الشكل الحزبي المطلوب من حيث الهيكل أو البرنامج إلا قبل عام 1907. تأثر الحزب بثلاث حوادث على جانب كبير من الأهمية:

حلول سياسة الوفاق بين الخديوي عباس الثاني، والمعتمد البريطاني الجديد في القاهرة، السير دون جورست، مما أدى إلى وحدة السلطة ضد الحركة الوطنية.

وفاة مؤسس الحزب في شباط 1908.

حدوث انقلاب دستوري في تركيا تموز 1908. أطاح بنظام حكم السلطان عبد الحميد الثاني الاستبدادي. ونتيجة لمناوءة الحزب للسلطة واستقطابه مجموعات الطلاب والعمال أدى ذلك إلى مواجهة مع السلطة مما حدى بها إلى ضرب الحزب. فصدرت أحكام مختلفة ضد زعماء الحزب منها الحكم بسجن محمد فريد، غير أنه قد غادر البلاد. فانتهت زعامة الحزب إلى المنفى، وتحولت قاعدته إلى العمل السري، مما ينهي مرحلة من نشاطه الوطني.[1] ومن على خشبة مسرح زيزينيا في الاسكندرية وقف الزعيم مصطفى كامل ليعلن تأسيس الحزب الوطني بتاريخ 1907/10/22، على أن يكون رئيساً للحزب مدى الحياة. لكنه توفي بعد تأسيس الحزب بأربعة أشهر. فانتخب محمد فريد رئيساً له.[2]

ماعدا هذا الحزب برزت أحزاب الأقلية حسب البحث المشار إليه سابقاً. ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام يضم كل منها حزبين:

القسم الأول: حزب الأمة، وحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية.

القسم الثاني: يضم حزب النبلاء والحزب المصري.

القسم الثالث: يضم حزب الأحرار والحزب الدستوري.[3]

---

[1] بيت القصيد- الأحزاب المصرية قبل ثورة تموز 1952، 2013/3/10.

[2] شذى طنطاوي- الأحزاب السياسية في مصر (سياسة مع وقف التنفيذ)... والعقيد: العدد في الليمون. 2019/10/24.

[3] بيت القصيد- الأحزاب المصرية....

حزب الأمة: في شهر آب 1906، تكونت الجمعية العمومية لشركة الجريدة، وروعي أن يكون الأعضاء من الأثرياء، وأصحاب المراكز العليا. وفي آذار من العام التالي صدرت الجريدة التي تحولت إلى شركة الجريدة، ومن ثم تحولت إلى حزب الأمة في أيلول 1907. وتم اختيار محمود باشا سلمان رئيساً. وكانت سياسة الحزب تعتمد على المطالبة بالاستقلال قبل إصدار الدستور. ويعتبر الحزب ممثلاً لتيار القومية المصرية الخالصة، دون خلطها بالمفاهيم الإسلامية. وما يتصل بذلك من روابط خاصة بدولة الخلافة في استبول. وكانت الجريدة لسان حال الحزب ورأس تحريرها أحمد لطفي السيد منذ صدورها في آذار 1907. وكانت معتدلة السياسة مع السلطة. وتصدت لقضية حرية المرأة وروجت لأفكار اشتراكية.

حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية: رأس الخديوي عباس الثاني الجمعية السرية التي تأسست عام 1894، وظن بأنه سيفرض وصاية على الحزب الوطني، علماً أن العلاقة بين مصطفى كامل والخديوي قد شحبت خلال النصف الثاني من عام 1907. فحفلت جريدة القصر باتهامات له بالغرور والتهور. وعلى ضوء ذلك كان إيعاز الخديوي لعلي يوسف صاحب جريدة المؤيد بإنشاء الحزب برئاسته. ووكيلين هما حسن رفقي باشا، وأحمد حشمت باشا. فأيد الحزب الخديوي.

حزب النبلاء: اصطدم الحزب الوطني بالأرستقراطية التركية، والشراكسة عام 1908. بقيادة محمد فريد فكونت عناصرها حزباً برئاسة حسن حلمي زاده بن علي حلمي باشا، العضو الوطني لمصلحة الدومين. والذي كان من رجالات الحكومة التركية، ولم يكن للحزب هيكل تنظيمي لعدم وجود أعضاء ومن دون برامج إلا البيانات التي كانت تصدر في جريدة الوطن.[1]

الحزب المصري: في 1908/9/2، نشر أخنوخ فانوس مشروع تأسيس حزب. وأعلن عن قيامه. وفصل الدين عن السياسة ودعا إلى المساواة في الحقوق دون تمييز، وقبل بفكرة التمثيل الأجنبي في مصر. فهادن المحتل. ولم يعثر على هيكل تنظيمي أو نشاط محدد يمثل تطبيق برنامجه.

حزب الأحرار: بعد الحملة على تقرير المعتمد البريطاني لورد كرومر 1907. نشر محمد بك وحيد مقالاً يهاجم مصطفى كامل. فكان المقال نقطة لقاء الرجلين في حزيران 1907، وتكوين

[1] المرجع السابق.

الحزب الوطني الحر، ثم تغير إلى حزب الأحرار في 1907/7/26. ويعتبر أول الأحزاب في مصر من الناحية الزمنية المسالمة مع المحتل والدعوة لبقائه في البلاد.[1]

الحزب الدستوري: أعلن عن قيامه إدريس بك راغب، أحد ثراة المصريين في 1910/2/9. لم يكن له برنامج أو هيكل تنظيمي، أو نشاط. وكان حزباً للسلطة.

ونشأت الأحزاب الأيديولوجية التي تميزت باعتناق فكر معين أو فلسفة سياسية، أو اجتماعية، أو اقتصادية. ومثلها الحزب الجمهوري، والاشتراكي المبارك.

الحزب الجمهوري: تكون من مجموعة من المثقفين المتأثرين بالثقافة الفرنسية متخذين شعار الثورة الفرنسية (حرية، إخاء، مساواة) شعاراً لحزبهم. وطرحوا أفكاراً تحررية، ومعاداة الخديوي لنشر أفكارهم عن الجمهورية كبديل لنظامه. ورأوا أن الأمة تمر بمراحل ثلاث:

دستور.
إعلان الاستقلال التام.
إعلان الجمهورية.

الحزب الاشتراكي المبارك: بعد تسرب الفكر الاشتراكي إلى مصر، حيث أدّى بعض الصحفيين والمثقفين السوريين دوراً في انتشاره، كشبلي شميل، توفيق حبيب، نقولا حداد، لذا أسس حسن جمال الدين حزباً يدعو للاشتراكية.[2] واعتبرت الباحثة منى صابر محمد كامل أن عام 1907 يعد عام ميلاد الحياة الحزبية المصرية. من حيث الهيكل والبرنامج. لكن لم يكن لهذه الأحزاب وجود في البرلمان. بل عبرت عن أفكارها في الصحافة كصحيفة الجريدة للتعبير عن أفكار حزب الأمة، وصحيفة المؤيد لتمثيل حزب الإصلاح، وصحيفة الأحرار لطرح أفكار حزب الأحرار،[3] وبسبب فشل هذه الاحزاب في الوصول إلى البرلمان وبالتالي تولي مقاليد السلطة والسيطرة على القصر، أرجع البعض الميلاد الحقيقي للتجربة الحزبية المصرية إلى نشأة حزب الوفد.

[1] المرجع السابق.
[2] المرجع السابق.
[3] منى صابر محمد كامل- مراحل نشأة الأحزاب المصرية- دراسة حالة حزب النور والمصريين الأحرار.

ثانياً: مرحلة التعددية الحزبية من عام 1919 حتى 1952:

شكل دستور عام 1923 إطاراً دستورياً وقانونياً للحياة السياسية في هذه المرحلة بشكل عام. وللحياة الحزبية والنيابية بشكلٍ خاص. حيث ساد البلاد مناخ ليبرالي اتسم باحترام الحقوق والحريات المدنية والسياسية وفي مقدمتها حرية التعبير، وتكوين الأحزاب والجمعيات. ورغم تزايد عدد الأحزاب التي تم تأسيسها وتباينها من حيث التوجهات والأهداف، وتشعب انتماءاتها. فإن الممارسة العملية أظهرت أن النظام الحزبي آنذاك قد غلب عليه سيطرة حزب واحد، قوي، يتمتع بشعبية. وهو حزب الوفد في ظل تدخل مستمر من جانب القصرباتجاه تزوير الانتخابات لصالح أحزاب الأقلية. مع انتهاك الدستور الذي أدى إلى شيوع الصراعات الحزبية وعدم الاستقرار الوزاري ومن ثم السياسي. وفي هذا الشأن يشير البعض إلى وجود سيناريو عام للأزمة طيلة تلك المرحلة تمثل في وصول الوفد إلى السلطة عقب انتخابات حرة، فدخوله في صدام مع القصر، أو الانكليز أو كليهما. فيقيل الملك الوزارة ويكلف أحزاب الأقلية بتشكيلها. ويؤجل انعقاد البرلمان ذي الأغلبية الوفدية، فيحله الملك وتجري انتخابات جديدة تزيف لصالح الأقلية، فيقوم الوفد بسلسلة احتجاجات جماهيرية، مما يدفع الملك لإجراء انتخابات يعود بعدها الوفد إلى الحكم وهكذا... ويمكن تصنيف الأحزاب السياسية في هذه المرحلة إلى خمس مجموعات رئيسية:

الأحزاب الليبرالية: تشمل الوفد الذي استمد تسميته من الوفد المصري الذي تشكل عام 1918 عن طريق الوكالة الشعبية للمطالبة باستقلال مصر. إلى جانب الأحزاب المنشقة منه وهي الأحرار الدستوريون 1922، والحزب السعدي 1937، وحزب الكتلة الوفدية 1942.

الأحزاب الاشتراكية: ومنها حزب مصر الفتاة 1933، وحزب العمال الشيوعي، الحزب الاشتراكي 1921 الذي تحول إلى الشعبة المصرية للدولية الشيوعية، ثم إلى الحزب الشيوعي المصري عام 1923.

ولقد تأسست الحركة المصرية للتحرر الوطني والتي انقلبت عام 1946 إلى الحركة الديموقراطية للتحرر الوطني بعد اندماج تنظيم إيسكرا مع حركة تحرير الشعب. وإنشاء الاتحاد الديموقراطي عام 1939. وحزب الفلاح المصري، والحركة الديموقراطية 1947.

أحزاب السراي: أي الأحزاب الموالية للملك، وهي حزب الشعب، الاتحاد الأول والثاني، الأحزاب النسائية: كحزب بنت النيل السياسي، والحزب النسائي الوطني، والحزب النسائي السياسي.

الجماعات الدينية: الإخوان المسلمون، الإخاء، حزب الإصلاح الإسلامي، وحزب الله.[1] وتعتبر الدراسة البحثية المصرية المشار إليها آنفاً. أن حزب الوفد يمثل أهم الأحزاب السياسية التي عرفتها مصر على امتداد تاريخها السياسي الحديث، وذلك للأسباب الآتية:

حصوله على أغلبية مقاعد البرلمان في الانتخابات الحرة.

تأليفه للعديد من الحكومات دون ائتلاف مع أحزاب أخرى. ففي خلال ربع قرن 1927– 1952 هو عمر رئاسة النحاس باشا للوفد. تولى 7 وزارات من ضمن 38 وزارة و3 منها مؤتلفة.

بعدها سلم البريطانيون بأن الوفد هو الممثل الحقيقي للشعب المصري، رفضوا توقيع أي معاهدة كما حدث في مفاوضات 1936 دون رأيهم. وكذلك بإجبارهم الملك في 1942/2/4 على تشكيل وزارة إبان احتدام القتال خلال الحرب العالمية الثانية. وبعد لقاء 1918/11/13 بين سعد زغلول وعبد العزيز فهمي وعلي شعراوي والسير وبخت المندوب السامي البريطاني، حيث طالب الثلاثة بالاستقلال. فتعجب المندوب وتساءل: كيف يتحدث رجال عن أمر أمة بأسرها دون أن يوجد ما يخولهم هذا الحق. فاجتمع سعد بصحبه للتشاور وقرروا تأليف الوفد على مرحلتين: الأولى في 1918/11/13 حيث ضم 7 أعضاء. والثانية اتسع فيها نطاق الوفد إذ ضم عدداً من رجال الوفد الذي كان قد شكله عمر طوسون وعدداً آخر من أقباط مصر لتمثيل شطري الأمة. وكان هذا الوفد أو الهيئة الشرارة التي فجرت ثورة 1919. وبدأ ميلاد الحزب بعدها. وبرزت شخصيات أدت دوراً مثل عبد الرحمن فهمي، مصطفى النحاس، مكرم عبيد، فؤاد سراج الدين، وقد تفرع عن الحزب بعد الثورة 19 جهاز سري وركزوا على الجلاء العسكري البريطاني والوحدة مع السودان. واشترك الحزب بالعديد من الحكومات. وجولات المفاوضات مع البريطاني. كمفاوضات سعد– مكدونالد 1924، نحاس– هندرسون 1930، ثروت– شمبرلن 1927، محمد محمود– هندرسون 1929... وهكذا. وشكل عدة وزارات مثل أيار 1936، 1942/2/4، 1949/7/26، وزارة حسين سري، و1950/1/12، حتى 1952/1/27... وكان له عدة صحف كالأخبار، وادي النيل، النظام، الأهالي، المنبر، البلاغ، كوكب، الجهاد، الوفد المصري، مجلة روز اليوسف، مجلة آخر ساعة.[2]

[1] الهيئة العامة للاستعلامات- تطور الحياة.....

[2] المرجع السابق.

والأحزاب المنشقة عن حزب الوفد هي:

الأحرار الدستوريون: شبت بوادر الخلاف في الحزب بين سعد زغلول وعدلي يكن في أثناء مفاوضات لورد ملنر صيف 1920. فقد رأى سعد رفض المشروع والعودة لمصر لمتابعة الجهاد. في حين رأى عدلي وأعضاء حزب الأمة القدامى أن مصر لا تقوى على المعارضة والمقاومة فالتزم جانب الاعتدال بعد تشكيله الوزارة في آذار 1921، واستعد ليرأس المفاوضات مع كيرزون التي فشلت. وأعلن بعدها تصريح 1922/2/28 من جانب واحد فانقسم البلد إلى سعديين وعدليين. وتكون بناءً على ذلك الحزب برئاسته في 1922/10/29،

والهيئة السعدية: بعد أن تولى الملك فاروق سلطته الدستورية في 1937/7/29، حاول النحاس التخلص من محمود فهمي النقراشي، الذي وجه بياناً في 1937/9/13. أعلن فيه خروجه عن الزعامة الفردية ولحق به أحمد ماهر رئيس مجلس النواب الوفدي، فتكونت الهيئة السعدية عام 1938، واختارت أحمد ماهر رئيساً.[1]

والكتلة الوفدية: تأسست نتيجة الخلاف بين مصطفى باشا النحاس ومكرم عبيد باشا، واستقالة عدد من النواب الذين شكلوا الكتلة الوفدية برئاسة مكرم عبيد.

الأحزاب الملكية: عرفت في عهد الملك فؤاد. كحزب الاتحاد 1925/1/10 أطلق عليه سعد زغلول حزب الشيطان، وحزب الشعب 1930/11/17 برئاسة اسماعيل صدقي باشا.

وبرزت أحزاب أيديولوجية كالحزب الاشتراكي، ومصر الفتاة، والشيوعي... ومن الجماعات الدينية: حزب الإخوان المسلمين الذي أنشأه حسن البنا كمنظمة عام 1927 في الإسماعيلية وانتقل إلى القاهرة عام 1936[2]

الباحث رامز جمال أسعد يؤكد أن هذه المرحلة قد اتسمت ببعض الملامح الخاصة منها أن الأحزاب السياسية لم تنشأ في إطار البرلمان والكتل البرلمانية، وإنما نشأت خارجه لمقاومة الاحتلال الأجنبي. وكجزء من الحركة الوطنية للمطالبة بالاستقلال، واتسمت بالطابع السري واللجوء إلى أساليب الكفاح السري. وأن أغلب الأحزاب قد افتقدت التنظيم وكانت في جوهرها أحزاب نخبة تقوم على عدد محدود من الأشخاص لذلك لم تتمكن من الاستمرار لمدة طويلة، واندثرت بعد فترة من وجودها. والقضية المحورية كانت قضية الاحتلال، وارتباط الأحزاب بدور

[1] المرجع السابق.
[2] المرجع السابق.

الصحافة كصحيفة اللواء للحزب الوطني، وحزب الإصلاح الذي أنشأه صاحب صحيفة المؤيد، وسبق حزب الأمة صدور صحيفة الجريدة، وهكذا فالصحيفة كانت محور نشاط الحزب.[1] لكن قضية الاحتلال لم تكن المحرك الأساس لنشأته، فلقد أدّى القصر الملكي دوراً في ذلك.

الباحثة منى صابر محمد كامل تحدد سمات أخرى لهذه المرحلة منها غياب المنافسة الحزبية حيث تركزت بين حزبي الوفد والأمة. وغياب البرامج السياسية للأحزاب واعتمادها على الصحافة والنخب، (فاتسمت الأحزاب بالنخبوية) اعتماداً على الشخصيات العامة، لذا لم يتمكن معظمها من الاستمرار.[2]

ثالثاً: مرحلة التنظيم السياسي الواحد 1953- 1976:

بدأت هذه المرحلة باتخاذ مجلس قيادة الثورة عدة إجراءات في أيلول 1953، كحل الأحزاب السياسية القائمة، وحظر تكوين أحزاب سياسية جديدة. فانتهت مرحلة التعددية الحزبية، وبدأت مرحلة جديدة اتسمت بالاعتماد على التنظيم السياسي الواحد، وينبغي الإشارة إلى ما ذكره الباحثان مصطفى كمال السيد وكمال المنوفي. أن قيادة التورة أباحت في 1952/9/8 للأحزاب السياسية إعادة تنظيم نفسها فتقدم خمسة عشر حزباً ومنظمة ببرامجها وأنظمتها الداخلية.[3]

د. سعد الدين ابراهيم يؤكد أن إلغاء الأحزاب السياسية المصرية تم في 1953/1/16، وإنشاء هيئة التحرير في 1953/1/23، والاتحاد القومي في 1957/5/28، والاتحاد الاشتراكي العربي تموز 1962.[4]

والباحث د. ابراهيم يشير إلى أن ثورة 1952 قد اصطنعت تنظيمات سياسية تهلل للسلطة.[5]

رابعاً: مرحلة التعددية الحزبية المقيدة من عام 1977 حتى 2011/1/25.

جاءت هذه المرحلة بعد فترة سيادة التنظيم الواحد، وشكل دستور 1971، وقانون الأحزاب السياسية رقم 40 لسنة 1977. بتعديلاتهما المتتالية الإطار الدستوري والقانوني لهذه المرحلة التي بدأت إرهاصاتها الأولى مع قرار السادات في آذار 1976 بقيام ثلاثة منابر حزبية في إطار الاتحاد الاشتراكي. تمثل اليمين، الوسط، واليسار. ثم تحويلها في 1976/11/22 إلى أحزاب

---

[1] رامز جمال أسعد- أثر الأحزاب السياسية...
[2] منى صابر محمد كامل- مراحل نشأة الأحزاب....
[3] مصطفى كمال السيد، كمال المنوفي- حقيقة التعددية السياسية في مصر- القاهرة 1996.
[4] د. سعد الدين ابراهيم- التعددية السياسية والديموقراطية في الوطن العربي- عمان 1989 صـ200.
[5] المرجع السابق صـ 94.

سياسية، والتي كانت النواة الأولى للتعددية الحزبية المقيدة في عام 1977. ووفقاً للتعديلات التي أدخلت على القانون عام 2005، أي قانون الأحزاب رقم 40. فأضحت شروط تأسيس الحزب كالآتي:

عدم تعارض مبادئ الحزب أو أهدافه أو برامجه أو سياساته أو أساليبه في ممارسة نشاطه مع الدستور أو مقتضيات الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي، والنظام الديموقراطي.
عدم قيام الحزب في مبادئه أو برامجه أو نشاطه أو في اختيار قياداته، أو أعضائه على أساس ديني أو طائفي أو فئوي أو جغرافي أو استغلال المشاعر الدينية بسبب الجنس أو الأصل أو العقيدة.

عدم تابعيته لحزب أو تنظيم سياسي أجنبي.

عدم انطواء وسائل الحزب على إقامة أي نوع من التشكيلات العسكرية أو شبه عسكرية.

علانية برامج الحزب وأهدافه وأساليبه وتنظيماته ومصادر تمويله.

أن يكون للحزب برامج تمثل إضافة للحياة السياسية وفق أهداف وأساليب محددة

أن يكون للحزب اسم يتمايز فيه عن أسماء الأحزاب القائمة.

واشترطت التعديلات تقديم طلب تأسيس موقعاً عليه من 1000 عضو مؤسس على أن يكونوا من عشر محافظات وبما لايقل عن خمسين عضواً في كل محافظة.. حسب المادة 7 من القانون رقم 40 لسنة 1977 والمعدلة بالقانون رقم 177 لسنة 2005 على نص المادة 8 من القانون رقم 40. وتحديد عضوية اللجنة من: رئيس مجلس الشورى، رئيساً. وزير الداخلية، عضواً. وزير شؤون مجلس الشعب، عضواً. وثلاثة من بين الرؤساء السابقين للهيئات القضائية أو نوابهم غير المنتمين للأحزاب، وثلاثة من الشخصيات العامة غير الحزبيين. وتمتعت لجنة شؤون الأحزاب بسلطة مطلقة في الرقابة والهيمنة وقدرتها على تجميد نشاط أي حزب لأجل غير مسمى وحظر نشاطه وإلغائه في بعض الحالات. ورفضت اللجنة أكثر من سبعين طلباً. وبداية تأسس نحو أربعة وعشرين حزباً سياسياً. اختلفت من حيث النشأة:

تحويل المنابر إلى أحزاب (3): حزب مصر العربي الاشتراكي 1977، حزب الأحرار الاشتراكي 1977، حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي 1977.
أسلوب التصريح من اللجنة (10): حزب الوفد الجديد 1978، الحزب الوطني الديموقراطي 1978، حزب العمل الاشتراكي 1978، حزب الوفاق القومي 2000، حزب الغد 2004،

الحزب الدستوري الاجتماعي الحر 2004، حزب السلام الديموقراطي 2005، حزب المحافظين 2006، الحزب الجمهوري الحر 2006، حزب الجبهة الديموقراطية 2007.

أحزاب بأحكام قضائية (11): حزب الأمة 1983، الحزب الاتحادي الديموقراطي 1990، حزب الخضر المصري 1990، حزب مصر الفتاة الجديد 1990، حزب الشعب الديموقراطي 1992، الحزب العربي الديموقراطي الناصري 1992، حزب العدالة الاجتماعية 1993، حزب التكامل 1995، حزب مصر 2000، حزب الجيل الجديد الديموقراطي 2002، حزب شباب مصر 2005[1]

الباحث خالد فؤاد في أحد أبحاثه يشير إلى أن عدد الأحزاب المصرية قبل أحداث 2011/1/25، بلغ نحو 84 حزباً سياسياً.[2] وهذا ما يؤكده الباحث عارف نبيه بقوله: بلغ عدد الأحزاب السياسية في مصر قبل ثورة يناير 2011 ما يقارب 84 حزباً سياسياً، إلا أن العديد منهم لم يكن يتعدى مقراً أو جريدة بسبب غياب الديموقراطية الحقيقية في مصر.[3] وفعلاً نحن هنا نتحدث عن قيود فرضت على التعددية الحزبية منها:

القانون رقم 33 لعام 1978 حول حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي.

القانون رقم 36 لعام 1979.

القانون رقم 140 لعام 1980.

القانون رقم 30 و56 لعام 1981.[4]

لذا شهدت التجربة الحزبية العديد من القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات، التي مثلت عائقاً حال دون إتمام مقومات التحول الديموقراطي. فقد جاء قانون 33 لعام 1978 لضرب حزب الوفد وهو قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي الذي عرف بقانون العزل السياسي. كما صدر القانون رقم 40 لعام 1977 لضرب حزب التجمع بعد أحداث كانون الثاني لعام 1977 ثم جاء تعديل هذا القانون بالقانون 36 لعام 1979 الذي فرض قيوداً صارمة على تكوين الأحزاب. والقانون رقم 50 لعام 1982 حيث يرى المحللون أنه أنشئ لتعقب أصحاب الرأي الآخر. لذا يرى بعض الباحثين أن هذه التصرفات كانت توحي بنظام احتكاري في أكثر من معنى، في إطار

---

[1] الهيئة العامة للاستعلامات- تطور الحياة السياسية...

[2] خالد فؤاد- ترسيخ الاستبداد: عسكرة الأحزاب السياسية المصرية.

[3] عارف نبيه- الأهرام الدولي- أقوى الأحزاب المصرية 2019/8/1.

[4] د. رعد صالح الألوسي- التعددية السياسية في عالم الجنوب- عمان 2006 صـ230، والمركز اللبناني للدراسات- الأحزاب السياسية في العالم العربي- بيروت 2006 صـ141.

سياسات الشك والريبة عوضاً عن الحوار الجاد والمسؤول مع بقاء قوى وتيارات فاعلة خارج الشرعية، والعمل خارج الإطار الحزبي والتقاليد السياسية كالنقابات وغيرها. وأصبح هناك ثلاث آليات للعمل السياسي ليس من بينها ما يوصف بأنه حزبي:

استخدام التشريعات والقوانين لتقييد التعددية الحزبية.
تبادل المصالح خارج القنوات الرسمية.
استخدام العنف[1].

وبرزت في هذه الأجواء أزمات حزبية هددت بانفجار القضايا الداخلية مثل:

أزمة التجنيد، أي عدم إتاحة الفرصة للعناصر الجديدة بالترقي.
هيمنة الرؤساء على الأحزاب، أي غياب الديموقراطية الداخلية.
أزمة التماسك الحزبي والصراع على النفوذ داخل الحزب.[2]

د. سعد الدين ابراهيم يرى أن التعدد الحزبي في مصر أتى بقرار من سلطة الحكم ووضع حدوداً للمعارضة بحيث لا تتجاوزها. والتعدد الحزبي يدور في إطار النظام السياسي الذي قننه دستور 1971 وأحكامه التي لا تعرف التعدد الحزبي نفسه.[3] فدستور 1971 لم يدخل أي تعديل جوهري على شكل النظام، والتعددية ولدت مصطنعة وأسيرة نشأتها. وهنا ينبغي الإشارة إلى حراك للسلطة، للبحث عن صيغة محددة للتعددية كما حصل في نيسان وآب 1974، وفي المؤتمر القومي الثالث للاتحاد الاشتراكي تموز 1975، حيث كان التوجه بإقامة منابر ذاتية داخل الاتحاد الاشتراكي، ورفض التعددية بحجة الوحدة الوطنية.[4] لذا أكدت الباحثة منى صابر محمد كامل أن الأحزاب لم تكن وليدة حراك سياسي، ولم يفرزها الشارع مع عدم الفاعلية للقوى السياسية ولجنة شؤون الأحزاب التي كانت هي المتحكم لاختيار منافسي الحزب الحاكم.[5]

خامساً: مرحلة ما بعد حراك 2011/1/25.

بعد الأحداث تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون الحكم في المرحلة الانتقالية عبر آلية الإعلانات الدستورية والمراسيم والقرارات. وبدأت عملية مراجعة شاملة للإطار الدستوري

[1] مركز الدراسات اللبناني- الأحزاب السياسية في العالم العربي 2006- صـ142-146.
[2] المرجع السابق صـ171- 172.
[3] د. سعد الدين ابراهيم- التعددية السياسية....صـ96.
[4] مصطفى كامل السيد- وكمال المنوفي- حقيقة التعددية....
[5] منى صابر محمد كامل- مراحل نشأة ....

والقانوني المنظم للحياة السياسية في مصر على النحو الذي يعالج التشوهات، والاختلالات التي هيمنت عليها خلال المرحلة السابقة. بما يحقق ويلبي طموحات المصريين، ويرسي دولة القانون والمؤسسات، ويكرس الحياة الديموقراطية. وفي سياق الجهود الرامية لتفعيل النظام الحزبي في مصر، والقضاء على القيود التي أعاقت هذه الغاية لعقود مضت. أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 2011/3/28 مرسوماً بقانون رقم 12 لسنة 2011 والقاضي بتعديل بعض أحكام قانون الأحزاب السياسية رقم 40 لسنة 1977. وقد تمثلت أهم التعديلات والأحكام التي تضمنها المرسوم فيما يتعلق بشروط تأسيس واستمرار الأحزاب في الآتي:

إنشاء لجنة قضائية خالصة تختص بفحص ودراسة إخطارات تأسيس الأحزاب طبقاً لأحكام القانون، على أن تتشكل هذه اللجنة برئاسة النائب الأول لرئيس محكمة النقض، وعضوية نائبين لرئيس مجلس الدولة، ونائبين لرئيس محكمة النقض، واثنين من رؤساء محاكم الاستئناف.

تأسيس الحزب وإنشاؤه بمجرد إخطار لجنة الأحزاب دون اعتراضها، على أن يمارس نشاطه اعتباراً من اليوم التالي لمرور ثلاثين يوماً من إخطار اللجنة دون اعترافها.

أن يوقع على الإخطار 5000 مؤسس من عشرة محافظات، و300 على الأقل من كل محافظة.

عدم تأسيس الأحزاب على أساس ديني أو فئوي وألا تتعارض مبادؤها مع الدستور أو مقتضيات حماية الأمن القومي أو الحفاظ على الوحدة الوطنية. والسلام الاجتماعي والنظام الديموقراطي.

عدم انطواء الحزب على إقامة تشكيلات عسكرية، مع ضرورة علانية مبادئه.

إلغاء الكثير من العبارات الفضفاضة في القانون رقم 40 كشرط أن يمثل الحزب إضافة جديدة للأحزاب الموجودة. وإلغاء الدعم المادي الذي كان يقدم للأحزاب..

وقد شهدت هذه المرحلة تأسيس أحزاب كثيرة حتى بلغ عددها في عام 2018 نحو 104 أحزاب سياسية مسجلة رسمياً.[1]

وأشادت الباحثة منى صابر محمد كامل بالقانون رقم 12 الصادر في 2011/3/18 الذي أدى إلى التعجيل وتسهيل عملية إنشاء الأحزاب قياساً بالسابق. ليصبح عدد الأحزاب في عام 2011، 47 حزباً وفي عام 2013، نحو 80 حزباً، وتكوين لجنة شؤون الأحزاب من قضاة عوضاً عن خضوعها للحزب الحاكم. فدعت إلى تدعيم الإطار القانوني بحيث يسمح بتعددية

[1] الهيئة العامة للاستعلامات- تطور الحياة السياسية...

حزبية جادة، وعدم قيام مؤسسات الدولة بدعم حزب معين على حساب حزب آخر، ورفع وعي الأفراد بأهمية الأحزاب.[1]

ورأى الباحث خالد فؤاد أن الخريطة الحزبية بعد 2011/1/25 باتت مجالاً للانطلاق نحو حياة سياسية تبدو مناسبة للعمل والتنافس الحزبي، والمشاركة في الحكم.[2]

وينظر البعض بعدم الارتياح لتزايد عدد الأحزاب السياسية المصرية بعد العام 2011 ليصل عددها إلى نحو مئة حزب سياسي. ناهيك عن الاتحادات والائتلافات التي قد يتحول بعضها إلى أحزاب سياسية في المستقبل. فهي ظاهرة سلبية ومن الأفضل أن تتجمع في عدد محدود من خلال اندماج الأحزاب المتشابهة.[3]

الباحث عبد الله حامد، يعتبر أن أحزاب مصر الورقية في مهب الريح، ولا جدوى من الباقين. فيوجد أكثر من مئة حزب، لا يعرف كثير من المصريين أغلبها ولا يرون جدوى لها. فوجود الأحزاب مثل عدمها. ولن يشعر أحد إذا اختفت من سطح الحياة السياسية. ويطالب مشتغلون بالعمل السياسي في مصر بدمجها معاً في عدد أقل وأقوى. وهو ما اقترحه الرئيس السيسي أكثر من مرة.[4]

ودعت منى صابر محمد كامل أيضاً لدمج الأحزاب المتقاربة.[5]

شذى طنطاوي تقول: مر 112 عاماً على نشأة الحزب الوطني، ووصل عدد الأحزاب السياسية في مصر لحوالي 104 أحزاب أغلبها ليس له دور يذكر أو فاعل في الحياة السياسية، وكأن ثورة 25 يناير مرت عليها مرور الكرام. الأمر الذي انتقص من الدور الذي تؤديه الأحزاب، ومن برامجها السياسية.

حسام الخولي الأمين العام لحزب مستقبل وطن السابق يؤكد أن دور الأحزاب الحالي يقتصر على كتابة البيانات وإرسالها ولم تعد تنتبه لاحتياجات المواطن المصري. فمن المفترض ان يشمل دور الأحزاب أساسيات مهمة.

---

[1] منى صابر محمد كامل- مراحل نشأة....صـ22.
[2] خالد فؤاد- ترسيخ الاستبداد....
[3] محمد صفي الدين خربوش- طردية العلاقة: النظام الانتخابي والنظام الحزبي في مصر 2015.
[4] عبد الله حامد- أحزاب مصر الورقية في مهب الريح، وأي جدوى من الباقين. 2020/5/6.
[5] منى صابر محمد كامل- مراحل نشأة....

د. عمر صميدة رئيس حزب المؤتمر يقول: إذا حسبنا عدد الأحزاب التي لها مقار ولها تصريحات جادة فلن تتعدى أصابع اليد الواحدة.

د. ياسر الهضيبي نائب رئيس حزب الوفد يمضي قائلاً: إن الأحزاب السياسية في مصر تتجاوز 100 حزب. لكن بلا أثر حقيقي. وهي تعد أحزاباً أسرية لا تعمل في الشارع، الأمر الذي يتطلب فلترة حقيقية، ويكون هناك حل قانوني باسم العتبة القانونية. وبدلاً من أن يكون لدينا أكثر من 105 أحزاب، تصبح 5 أو 10 أحزاب فقط.

العدد في الليمون، هكذا وصف النائب يوسف العقيد الحياة الحزبية في مصر، مؤكداً وجود 104 أحزاب في بلد عدد سكانه 100 مليون نسمة. فهو رقم مهول وضخم لكن نحن نتعامل مع السياسة كأنها من المحرمات التي لا نقترب منها. وهذا موقف لابد أن يتغير. ونعتبر أن التربية السياسية جزء من التربية العامة لأي مصري. نحن الآن ندفع ثمن سنوات موت العمل السياسي بدءاً من منتصف سبعينيات القرن الماضي إلى الآن. فلا بد أن نشجع العمل السياسي وأن تكون الأحزاب القائمة أحزاباً حقيقية وليست مجرد مقرات وجريدة. فالأحزاب ينقصها حرية العمل السياسي بلا أي اعتبارات وليس لها أي دور يتناسب مع شعاراتها.[1]

الباحث عارف نبيه، يتحدث بإسهاب وبلغة علمية لكنها شعبية مقبولة حول هذا الوضع قائلاً: من عام 2011 وحتى الآن أصبح لدينا خليط من الأحزاب التاريخية، والأحزاب الوليدة الحديثة. وقد خلا معظمها من ملامح التوجهات السياسية المعروفة. لأن من الصعب أن نطلق عليها يسارية أو يمينية أو وسط. إذ تميل معظمها إلى اعتناق أفكار سياسية ذات طبيعة قومية حيث انعكس ذلك على أسمائها التي تحمل مفردات وطن، ثورة، شعب، مصر، مستقبل،.. وأصبح لدينا ما يزيد على 20 حزباً متشابهاً سياسياً وهو ما يطلق عليه (الأحزاب التكرارية). مع تغيير الأشخاص. ونتيجة لذلك تعالت أصوات الخبراء السياسيين مطالبة بضم المتشابه، ودمج المتكرر لتكوين ما يعرف بـ (الائتلاف) والحقيقة لسنا في حاجة لائتلاف من هذا النوع لأن في مصر يوجد أقوى حزبين على الإطلاق.. الحزب الأول تأسس في نيسان 1907 على يد عمر بك لطفي والذي تولدت لديه فكرة خلال رئاسته لنادي طلبة (المدارس العليا) ذات الطابع السياسي والذي أنشئ في عام 1905. فعرض الفكرة على كبار الشخصيات الوطنية آنذاك مثل أمين سامي باشا، وطلعت حرب، ومصطفى كامل والذين تحمسوا لها. فتم تأسيس النادي الأهلي. أما الحزب الثاني فقد تم تأسيسه في يناير 1911 على يد المحامي البلجيكي الجنسية جورج

[1] شذى طنطاوي- الأحزاب في مصر

مرزباخ. وقد حمل أسماء عدة مثل نادي قصر النيل ثم المختلط ثم نادي فاروق، حتى استقر بعد ثورة 1952 على نادي الزمالك. والحقيقة أن سمات وملامح الحزب السياسي تكاد تتحقق بنسبة كبيرة في ناديي الأهلي والزمالك، فهما يتمتعان بشعبية.[1]

وما أن أعلنت نتيجة الانتخابات الرئاسية المصرية في نيسان 2018 حتى تجدد الجدل حول ضرورة إعادة هيكلة الحياة الحزبية. فقد طرح الرئيس السيسي منذ ترشحه لولايته الأولى عام 2014 فكرة دمج الأحزاب. وفي نوفمبر 2017 وخلال انعقاد مؤتمر الشباب في شرم الشيخ كرر الرئيس الدعوة لدمج الأحزاب والتي وصل عددها إلى مئة حزب من أجل أن تقوى. ويوجد توجه سياسي عام لإعادة رسم الخريطة الحزبية عبر تقديم مشروع قانون للبرلمان يدفع نحو دمج الأحزاب السياسية وحل جميع الأحزاب المخالفة بهدف تقليص عددها. ورفض بعض الباحثين ذلك قائلاً: إن ضعف الاحزاب ليس عائداً إلى كثرة عددها، لكن لتدخلات السلطة التنفيذية في الحياة السياسية وتضييق المجال العام ووجود قوانين تحد من حرية حركة تلك الأحزاب فالأمر يتطلب توفير مناخ صحي تتفاعل من خلاله الأحزاب مع المواطنين.

ولقد عكست الانتخابات الرئاسية الأخيرة حدود قدرات بعض الأحزاب في عمليات الحشد والتعبئة، وعدم نجاحها في صياغة وتنفيذ حملات دعم شعبي. فهذه الأحزاب ومن خلال هذا التعدد لن تتمكن من بناء تجربة حزبية حقيقية فاعلة تعتني ببناء قواعد جماهيرية بوجود انفصال حقيقي بين النخب السياسية الحزبية والمجتمع. ولم تعول السلطة المصرية على الأحزاب فرادى واستعاضت عن الظهير السياسي بتشكيل ائتلافات. أي قوائم سياسية لدعم تصوراتها في مسألة الحكم. كما هو الحال في قوائم دعم مصر في البرلمان أو تحيا مصر في الاتحادات والنقابات، كذلك في حب مصر للمحليات. لكن ماهي السيناريوهات المحتملة بشأن إعادةرسم الخريطة الحزبية؟

السيناريو الأول: إنشاء حزب سياسي يكون ظهيراً للحكم بما يشبه نموذج الحزب الوطني الديموقراطي. ويشترط لتحقيق ذلك توفير الرغبة لدى مؤسسة الرئاسة في تشكيل مثل هذا الحزب. وقد يتم عبر تصورين:

انضمام الرئيس إلى حزب قائم يحوز أغلبية برلمانية فيصبح حزباً حاكماً.

تحول أي من الائتلافات القائمة إلى حزب جديد.

[1] عارف نبيه- الأهرام الدولي.

وهذا يتطلب تعديلات تشريعية سواء بالسماح بمشاركة الرئيس في العملية الحزبية أو دمج الأحزاب بما يحول دون إسقاط العضوية البرلمانية لنواب هذا الائتلاف. كما تشير كل من المادة 110 من الدستور، والمادة 6 من قانون النظام الداخلي لمجلس النواب إلى أن تغيير النائب أحد شروط العضوية كالإنتماء الحزبي الذي انتخب على أساسه فتسقط عضويته، لكن قد يكون هناك تردد من أصحاب القرار لعدم الرغبة في الخضوع لمؤسسة حزبية تقيد التوجهات، وكذلك الرغبة في تجاوز تجربة الحزب الوطني الديموقراطي. وهذا السيناريو قد يكون مستبعداً

السيناريو الثاني: دمج الأحزاب أي دمج الأحزاب الغريبة فكرياً وتنظيمياً، ودمج أحزاب ضعيفة التمثيل في البرلمان بغيرها من الأحزاب غير الممثلة. وهذا يتطلب أيضاً تعديلاً تشريعياً وسيعرض الأحزاب التسعة عشر الممثلة في البرلمان لصراعات.

السيناريو الثالث: استمرار الوضع الراهن. أي بقاء المشهد على ما هو عليه وتنشيط أدوار الائتلافات القائمة أو استحداث ائتلافات جديدة.

ويلاحظ ظهور أحزاب كبرى قريبة للسلطة. يقول د. عمر شوبكي: إن معادلة الأحزاب في هذه المرحلة تشبه معادلة الحزب الوطني الديموقراطي المنحل في 2011/4/16، والحرية والعدالة في 2014/8/9. حيث إن مستقبل (وطن) مرشح أن يكون حزباً كبيراً. وسيظل حزب الوفد من أكبر الأحزاب السياسية لأن له قدراً من الاستقلالية وجذور وجمهور مؤمن به. وهناك أحزاب مؤثرة كالتجمع والمصري الديموقراطي والمحافظين.[1]

ولتفادي المأزق والوقوع في الخطأ مجدداً، لا بد في هذه المرحلة من استحضار فشل التجربة الحزبية التي سبقت 2011/1/25. والتي كان من سماتها:

عدم التوازن في الحياة الحزبية، وهيمنة حزب كبير.

فشل التحالفات والائتلافات الحزبية، بوجودها الآن بشكل ملحوظ.

الانشقاقات والانقسامات.

غياب الديموقراطية الداخلية.

تشابه البرامج.

ضعف البنية التنظيمية.

[1] سمير نبيه- أصبح الأول مستقبل وطن يغير خريطة الأحزاب داخل البرلمان 2018/10/7.

انحسار دور الأحزاب في البرلمان، وهي عديدة الآن.

انفصال الأحزاب عن الجماهير.

الأزمة الاقتصادية والاجتماعية.

ضعف الإطار الدستوري والقانوني الناظم للعملية السياسية.[1]

[1] رامز جمال أسعد- أثر الأحزاب السياسية....

النظام الحزبي الأردني

تحتل الأحزاب السياسية حيزاً مقدراً في الحياة العامة، وأنظمة الحكم. فهي تعدّ عنصراً من عناصرها، ومؤسسة من مؤسساتها. ويعد موضوع الأحزاب من موضوعات القانون الدستوري والنظم السياسية الذي ارتبط بالنظام الديموقراطي، وأضحى أحد دعائمه. ويمثل النظام الحزبي مفهوماً فكرياً وسياسياًوتنظيمياً، يعالج الخلافات المتداخلة بين الأحزاب والنظام السياسي، وكذلك الاجتماعي الأوسع. ولقيام نظام حزبي فعال، لابد من حرية تشكيل التنظيمات، والأحزاب، والهيئات، والجمعيات. وحرية الانضمام إليها. فضلاً عن حرية التعبير والتنافس لتبرز عناصره من : نظام سياسي تنافسي، ومجتمع حيوي ونشيط، ودستور مستقر. وتبدو الأنظمة الحزبية في الدول النامية ضعيفة، لا تستوفي الشروط المطلوبة ، ومنها النظام الحزبي الأردني.

مرحلة ما قبل نشوء الإمارة حتى إعلان قيام المملكة:

الباحث عناد أبو وندي يؤكد أن الأردن قد عرف الحياة الحزبية في أوائل القرن الماضي. وتلازم تاريخ الأحزاب مع نشأة الدولة الأردنية نفسها. إذ تعود الظاهرة الحزبية إلى مطلع عشرينيات القرن الفائت. وبعض الأحزاب نشأ قبل ولادة الدولة في آذار 1921.[1] فالأحزاب الأولى التي نشأت في إمارة شرق الأردن قبل نشوء الإمارة كانت على الشكل الآتي:

أولاً: حزب العربية الفتاة، تأسس عام 1918، بعد انسحاب الأتراك من سورية. وعرف التنظيم السري، ودعا إلى إعادة بناء التنظيم الحزبي على الساحة السورية، ووضع مع جمعية أو حزب العهد ميثاقاً يتضمن الشروط التي يمكن أن يُعْقَد بموجبها اتفاق بين العرب وبريطانيا. وجاء فيه:

اعتراف بريطانيا باستقلال البلاد العربية،
إلغاء جميع الامتيازات الأجنبية.
عقد معاهدة دفاعية بين بريطانيا، والدول العربية.
تفضيل بريطانيا على غيرها من الدول في المشروعات الاقتصادية.

ثانياً: حزب الاستقلال الذي تأسس عام 1919، وكان واجهة لحزب العربية الفتاة ونادى باستقلال العرب، وتحررهم من النفوذ الأجنبي.

[1] عناد أبو وندي- الأحزاب السياسية الأردنية- نشأة وتطور الأحزاب الأردنية- عمان 2009/6/11.

ثالثاً: حزب العهد السوري تشكل في نهاية الحكم العثماني 1918.

رابعاً: حزب الاتحاد السوري، كانون الأول 1918.

خامساً: الحزب الوطني السوري، تأسس في كانون الثاني 1920.

ومثل شرق الأردن قاعدة لنشاط حزب الاستقلال، وأحزاب أخرى ضد الفرنسيين لتحرير البلاد السورية. وكان له نفوذ قوي في الجيش والمؤسسات، قبل أن تنجح بريطانيا في أواسط العشرينات من طرده وإبعاده، وتصفية وجوده التنظيمي، وبدء السيطرة البريطانية المباشرة على البلاد. إلا أن الباحثة إيمان فريحات تشير إلى أن منطقة شرق الأردن، لم تشهد نشاطاً حزبياً ملحوظاً قبل مجيء الاستقلاليين عام 1920، وإن وجد لبعض الشخصيات الأردنية علاقة مع أحزاب كعلي خلقي الشرايري، ومحمد المحيسن، وكايد المفلح العبيدات.[1]

الكاتب حسام عواد يقول: إن الأحزاب بدأت بصفة قومية تدعو إلى الوحدة العربية، ورفض وعد بلفور والهجرة الصهيونية. ثم ظهرت الأحزاب الأردنية.[2] لقد كانت هذه الأحزاب ذات توجهات سياسية تتجاوز الواقع الأردني، فدعت إلى تحرير سورية وإقامة دولة عربية.

مركز القدس للدراسات السياسية يشدد على أن نشأة الأحزاب في الأردن تعود إلى بواكير تأسيس إمارة شرق الأردن في مفتتح العشرينات من القرن المنصرم. بيد أن أحزاب تلك الحقبة تميزت بطابعها النخبوي الوافد كحزب الاستقلال السوري من جهة أو المحلي ذي الصبغة القبلية كما جسدتها وعبرت عنها المؤتمرات الوطنية المتعاقبة والكيانات العشائرية التي تشكلت قبل أن تأخذ التيارات القومية واليسارية دورها.[3]

ومع تأسيس إمارة شرق الأردن في عام 1921، تأسست أحزاب أردنية بلغ عددها 14 حزباً خلال الفترة 1921– 1945. وهي: حزب أم القرى 1921، حزب أحرار الأردن 1921، حزب العهد العربي كانون الأول 1921، جمعية الشرق العربي أيار 1923، حزب الشعب آذار 1927، حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني 1928، الحزب الحر المعتدل 1930، حزب العمال الأردني أيلول 1931، حزب التضامن الأردني 1933/3/24، جمعية الشباب المثقف حزيران 1933، الحزب الوطني الأردني 1936، حزب الإخاء الوطني 1937، حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني أيلول 1944. ويمثل عام 1927 نقطة انطلاق الأحزاب السياسية ذات

[1] إيمان فريحات- التطور التاريخي لقوانين الأحزاب السياسية في الأردن 1921- 2011.
[2] حسام عواد- الحياة الحزبية في الأردن 2017/1/23.
[3] مركز القدس للدراسات السياسية- قانون الأحزاب السياسية الأردنية- الجدل العام 2003/3/17.

الطابع الوطني الأردني. كحزب الشعب الذي دشن مرحلة سياسية جديدة. أسسه مثقفون درسوا في دول عربية مجاورة كسورية، ولجؤوا للتحالف مع بعض شيوخ العشائر لتشكيل معارضة نشطة ضد الحكومات القائمة والنفوذ الأجنبي. وخلال الفترة 1928– 1935 نجحت المعارضة في اعتماد أسلوب ناجح في مقارعة السلطات عبر تنظيم مؤتمرات وطنية ذات تمثيل واسع. فعقدت خمسة مؤتمرات[1]

فعقد المؤتمر الوطني الأول في 1928/7/25، ووضع الميثاق الوطني، وطالب بالاستقلال، ورفض الوجود العسكري البريطاني. وقد انعقد هذا المؤتمر في عمان كرد فعل على المعاهدة البريطانية– الأردنية عام 1928.

وانعقد المؤتمر الوطني الثاني في عمان أيضاً 1929. والمؤتمر الوطني الثالث في إربد عام 1931، والمؤتمر الوطني الرابع في عمان 1932، والمؤتمر الوطني الخامس 1933، مؤكداً على حرية الأحزاب. وكانت الصدمة في إعلان قانون الدفاع لعام 1935، والعمل بمقتضاه منذ 1939/8/29، إلى أن تم إلغاؤه في 1992/3/25[2] ولقد وسعت الباحثة إيمان فريحات من تحليلها للأحزاب التي نشأت في هذه المرحلة 1921– 1946. قائلة: لقد ظهر في هذه المرحلة 14 حزباً هي:

حزب الاستقلال العربي: تأسس في دمشق 1919. دعا إلى الاستقلال والوحدة واستئناف الجهاد. وحظي بدعم شعبي، الأمر الذي أدى إلى ضغط بريطاني من أجل إخراج قيادته خارج البلاد.
حزب العهد العربي: تأسس عام 1921 من قبل أعضاء سابقين في حزب الاستقلال وإجلاء المحتل.
جمعية الشرق العربي: تأسست عام 1923 للعمل على استقلال سورية بحدودها الطبيعية، وتحقيق الوحدة العربية.
حزب ضباط شرق الأردن: تأسس عام 1926 لمنع إلحاق شرق الأردن بفلسطين، ولكي لا تدخل ضمن دائرة وعد بلفور.
حزب الشعب الأردني: تأسس عام 1927 ودعا إلى حكم دستوري برئاسة الأمير عبد الله وحرية الأشخاص ونشر المبادئ الاجتماعية والقومية.

[1] عناد أبو وندي- الأحزاب السياسية....
[2] عبد الرؤوف الروابدة- الأحزاب السياسية والتعددية السياسية في الأردن- عمان 1999 صـ25- 26.

حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني: تأسس عام 1929 لدعم بنود الميثاق الوطني لسنة 1928، ومن إنجازاته عقد المؤتمرات الوطنية 1929- 1930- 1931- 1933.وتوقف نشاط الحزب في عام 1936، بصدور قانون الجمعيات في 1936/11/8، الذي اعتبر الأحزاب السياسية الموجودة بموجب القانون العثماني منحلة، مما يقتضي ترخيصها من جديد.

الحزب الحر المعتدل: تأسس عام 1930 بهدف تعديل المعاهدة البريطانية- الأردنية سنة 1928. تحقيقاً للسيادة القومية.

حزب التضامن الأردني: تأسس عام 1933، للدفاع عن شرق الأردن.

حزب اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشعب الأردني: تأسس عام 1933، ومن أهدافه السعي لتحقيق أماني البلاد العربية والتمسك بالنظام السياسي.

حزب الإخاء الوطني: تأسس عام 1937 ومن أهدافه خدمة شرق الأردن وتحقيق الاستقلال.

حزب أم القرى: تأسس عام 1922 تأييداً للحسين بن علي.

الحزب الوطني الأردني: تأسس سنة 1933، من أهدافه الاعتراف بالأمير عبد الله أميراً على البلاد.

حزب العمال: تأسس عام 1931، لحماية حقوق العمال.

حزب الشباب الوطني الأردني المثقف: تأسس عام 1933 وهدفه تحقيق التعاون لما فيه خير المصلحة العامة.

ومن سمات هذه المرحلة:

بدأت الأحزاب بداية عربية لتشمل بلاد الشام ثم اتخذت طابعها الأردني منذ عام 1927. ولم يكن هناك منتسبون، ولم يزد عددهم عن عدد الأعضاء المؤسسين.

صدور قانون الجمعيات، واتباع الحكومة لسياسة القمع 1936- 1939. والعمل بقانون الدفاع وإصدار سبعة أنظمة دفاع لعام 1939. مما أدى إلى غياب الأحزاب السياسية لغاية 1944/9/13.

حل بعض الأحزاب سريعاً كحزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني بعد شهرين من إعلانه فاعتبر رئيس الوزراء الحزب منحلاً.[1]

[1] إيمان فرحات- التطور التاريخي لقوانين....

الباحثة أماني الشوبكي تلمح إلى أن الأردن عرف نشأة الأحزاب في وقت مبكر من تاريخه، والتي تعود إلى مطلع العشرينات من القرن العشرين. فقد واكبت نشأة الدولة الأردنية حيث كانت الأحزاب تحل بموجب قانون الجمعيات شأنها في ذلك شأن مختلف التنظيمات الاجتماعية.[1]

الكاتب حسام عواد يشرح بأن الحياة الحزبية في الأردن بدأت منذ عهد الإمارة عندما تأسس حزب الاستقلال الذي شكل أول حكومة أردنية عام 1921. وانضم إليه معظم الزعماء الوطنيين.[2]

الباحث عبد الرؤوف الروابدة، يؤكد بأن الأردن منذ قيام الإمارة شهد حركة سياسية ناشطة وفاعلة وتهيأت على الدوام بيئة محفزة للنشاط السياسي. وبضغط من سلطات الانتداب البريطاني والفرنسي تم اقتلاع أعضاء حزب الاستقلال من الحياة الأردنية، بإخراجهم من البلاد وتطويق من بقي منهم في الإمارة. فقضي بذلك على أول تجمع قومي فعال مع حلول عام 1924. كما أظهرت تلك الأيام عدم جدية الانتداب في تنفيذ التزاماته التي قطعها في 1923/5/25. حيث تعهد بالاعتراف بوجود حكومة مستقلة. ولم تجر انتخابات المجلس التشريعي إلا في عام 1929. ومنح قانون الدفاع الحكومة صلاحيات واسعة. ومنذ عام 1929 وحتى عام 1947 قامت خمسة مجالس تشريعية.[3]

صحيفة السوسنة، تشدد على أن الأحزاب السياسية كانت أحد ملامح الصورة السياسية العامة للأردن طيلة تاريخه. فشهدت المراحل الأولى من تأسيس الدولة حياةً سياسيةً نشطة من خلال لجوء مجموعة من الأعيان والوجهاء وملاك الأراضي وزعماء العشائر لتشكيل أحزاب سياسية، وإن لم تكن في الإطار تعطي إشارة إلى المفهوم الكامل للحزب. ومن هذه الأحزاب :

حزب الاستقلال: وإليه تعود بدايات الفكر السياسي، وكان أكثر الأحزاب حضوراً.
حزب العهد العربي: الذي تأسس عام 1921.
حزب الشعب الأردني: 1927– 1930.
حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني: 1928– 1936.
حزب العمال: 1931.
الحزب الحر المعتدل 1930.

[1] أماني الشويكي- لماذا يعزف الشباب عن المشاركة بالأحزاب السياسية- عمان 2018/8/27.
[2] حسام عواد- الحياة الحزبية....
[3] عبد الرؤوف الروابدة- الأحزاب والتعددية- صـ24- 28.

حزب الإخاء الأردني 1937.
حزب التضامن الأردني 1933.

وكانت هذه الأحزاب عبارة عن تجمعات بعيدة عن المعنى الحزبي بالمفهوم العقائدي، وأغلبها يسعى لتحقيق أهداف عامة.[1]

ثانياً: مرحلة ما بعد الاستقلال حتى عام 1957:

قيام المملكة الأردنية الهاشمية في 1946/5/25، وإعلان عبد الله بن الحسين ملكاً، بعد إقامة إمارة شرق الأردن في عام 1921، وتنصيبه أميراً في 1921/1/8.

وعقدت المعاهدة البريطانية– الأردنية في 1948/3/22. وقيام الكيان الصهيوني في 1948/5/15.

وفي 1948/12/13 صادق البرلمان الأردني على ضم الضفة الغربية.

وفي 1950/4/23 اتخذ البرلمان قراراً بدمج الأردن وفلسطين في دولة واحدة. وصدر دستور 1947/2/1. وبعد اغتيال الملك عبد الله عام 1951 تم تعيين طلال ملكاً. وتولى الحسين الملك في 1953/5/2. وصدر دستور 1952، وقانون الأحزاب السياسية عام 1955. وبرز في عام 1947 حزبان النهضة الموالي للحكومة، وحزب الشعب المعارض. وأشاد الملك عبد الله بحزب النهضة قائلاً: "أنعم برجاله فإنهم أول من انتبه من غفلة، ودعا إلى ترك الجفوة، وفكر بالواجب، وأسس بنيانه". واعتبرت الحكومة نشاطات الحزب المعارض خروجاً على القواعد والأساليب المشروعة والمألوفة عند جميع الأحزاب الراقية. فصدر قرار بحله.[2] وفي هذه المرحلة رفضت الحكومة الترخيص لحزب الشباب الأحرار ولحزب العربي الجديد، لكنهم تابعوا العمل دون ترخيص وطالبوا بوضع دستور. وفي أواخر عام 1952 تشكل حزب الاتحاد الوطني ولم يقم بنشاط. وطلب حزب التحرير بقيادة الشيخ تقي الدين النبهاني الترخيص لكن طلبه رفض أيضاً. لكنه استمر في العمل ونجح أحد أعضائه في انتخابات 1954 و1956.[3] ونصت المادة 16 من دستور 1952 على حق الأردنيين في تأليف الأحزاب السياسية والجمعيات، على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية.

---

[1] صحيفة السوسنة- الأحزاب السياسية في الأردن- التطور والتقييم- عمان- 2009/2/13.
[2] د. سعد الدين ابراهيم- التعددية السياسية الديموقراطية في الوطن العربي- عمان 1989 صـ178- 180.
[3] المرجع السابق صـ180.

الكاتب عناد أبو وندي يبرز أن المادة 3 من قانون الأحزاب السياسية رقم 15 لسنة 1955 تنص على حق الأردنيين تأليف الأحزاب السياسية على أن تكون أهدافها مشروعة ولا تخالف أحكام الدستور. والمادة 4 تشدد على أن الحزب السياسي بعد تسجيله يعد شخصية معنوية تخوله حق الادعاء والدفاع والقيام بأي عمل آخر يجيزه نظامه الأساسي. ولقد شهدت الخمسينيات نشوء القسم الأعظم من تنظيمات المجتمع المدني، من أحزاب، ونقابات، وتنظيمات طلابية. وبلغ عدد الأحزاب ما بين أواسط الأربعينيات وأواسط الخمسينيات نحو 15 حزباً يمثلون مختلف الاتجاهات السياسية مثل:

جماعة الإخوان المسلمين: 1946، جماعة الشباب الأحرار الأردنيين 1946، حزب النهضة العربية أيار 1947، حزب الشعب الأردني أيار 1947، حزب الجبهة الوطنية تشرين الأول 1950، الحزب الشيوعي 1951، وحزب البعث العربي الاشتراكي شباط 1952، ورخص عام 1955، حزب التحرير تشرين الثاني 1952، حزب الاتحاد الوطني تشرين الثاني 1952، حزب الجبهة الوطنية أيار 1954، حركة القوميين العرب 1948، الحزب القومي السوري والحزب الوطني الاشتراكي تموز 1954، حزب الأمة تموز 1954، الحزب العربي الدستوري نيسان 1956. واستطاعت قوى المعارضة الفوز بأغلبية مقاعد البرلمان في عام 1956، ونجحت في تأليف حكومة سليمان النابلسي في تشرين الأول 1956–1957/4/24، وفرضت الأحكام العرفية في 1957/4/25. ودخلت الأحزاب مرحلة من العمل السري حتى عام 1989.[1]

الكاتبة إيمان فرحات تشير إلى نشأة الأحزاب الدينية في هذه المرحلة لتطبيق الشريعة الإسلامية، وإقامة دولة الخلافة عبر حزبين هما:

حزب الإخوان المسلمين: الذي ظهر في مصر عام 1927 على يد حسن البنا والذي أسس لجماعته فرعاً في عمان سنة 1946، ثم في الكرك والسلط.

حزب التحرير الإسلامي: الذي تأسس عام 1952 بانشقاق عدد من أعضائه من الإخوان المسلمين بزعامة تقي الدين النبهاني.[2]

وبرزت الأحزاب القومية كحركة القوميين العرب 1948، بزعامة جورج حبش، ووديع حداد وصالح عبنتاوي، وحزب البعث العربي الاشتراكي 1952، وحزب النهضة العربية 1947. أما الأحزاب الوطنية فتمثلت بالحزب الوطني الاشتراكي الذي تأسس عام 1954 والذي اعتبر الأردن

[1] عناد أبو وندي- الأحزاب السياسية.....
[2] إيمان فرحات- التطور التاريخي لقوانين....

جزءاً من الأمة العربية، ودعا إلى تحرير البلاد وتحقيق الحريات. والحزب العربي الدستوري الذي تشكل عام 1956 لتحقيق الوحدة العربية وتحرير فلسطين. وحزب الأمة الذي تأسس عام 1954 ويهدف لتحرير الوطن العربي، أما الأحزاب اليسارية فكان الحزب الشيوعي الأردني عام 1951 من خلال عصبة التحرر الوطني في فلسطين. وقد صدرت عدة قوانين لتكبيله مثل القانون رقم 17 لسنة 1948، والقانون 25 لسنة 1950، والمادة 91 لسنة 1953، وأصبح بموجبها اعتناق الشيوعية جريمة.[1]

ويذكر مركز القدس للدراسات بأن الأجواء السياسية بعد حرب 1948، كانت توحي بتوحد الكيانات الحزبية التي تخطت البعد الوطني نحو الآفاق القومية فكان الأردن مسرحاً لحراك سياسي وحزبي نشط لأحزاب قومية.[2]

الكاتب عبد الرؤوف الروابدة يركز على هذه المرحلة كبداية للعمل الحزبي المشروع حيث شهدت نشاطاً ضخماً للأحزاب القومية واليسارية. وأدت دعواتها للانقلاب على الواقع لتوقف الحركة الحزبية.[3]

ولقد شرعت في هذه الفترة دخول قوى جديدة إلى الساحة السياسية، ولم ينتسب إليها سوى عدد قليل من السكان، إلا أن تأثيرها فاق أعدادها وزناً. وتركزت عملية تعبئة سياسية في اتجاهات عديدة، وتحريك الجماهير ضد الحكومة وسياساتها المناهضة للحريات.[4]

وبرزت عدة قوانين في هذه المرحلة بعد قانون الجمعيات 1909 كقانون 1955/1954/1936. واعتمدت على دساتير 1952/1947/1928. وتم وضع قانون انتخابات لعام 1947 وتشكل على أساسه المجلس 1947-1950/1/1. والمجلس النيابي الثاني 1950- 1951. والثالث أيلول 1951- 1954. والرابع تشرين الأول 1954، والخامس 1956- 1957...[5]

وتم في هذه المرحلة طرد غلوب باشا عام 1956، وإيقاف العمل بالمعاهدة الأردنية- البريطانية عام 1957.

---

[1] المرجع السابق.
[2] مركز القدس للدراسات السياسية- قانون....
[3] عبد الرؤوف الروابدة- الأحزاب والتعددية السياسية ....
[4] صحيفة السوسنة- الأحزاب السياسية.....
[5] عناد أبو وندي- الأحزاب السياسية .....

ثالثاً: مرحلة 1957- 1989:

في 1962/1/18 تشكلت حكومة بهجت التلهوني وأعلنت سماحها للأحزاب بالنشاط. على أن تعود الحيوية للحياة الحزبية مجدداً لكن هذا لم يحصل.

وفي عام 1966 ظهرت محاولة لاستئناف الحياة الديموقراطية بتشكيل لجنة لإعداد مسودة ميثاق وطني أطلق عليه الميثاق القومي العربي، ليكون بمثابة قاعدة فكرية راسخة للعمل السياسي. ولم يحصل أيضاً وتم تشكيل مجالس استشارية منذ عام 1978 لتحل مؤقتاً محل مجلس النواب الذي حل في 1976/6/7.

وفي 1984/1/7 حل المجلس الوطني الاستشاري وجرت انتخابات فرعية في 1984/3/12 وتم التمديد لمجلس النواب التاسع سنتين وحل في 1988/7/30، بعد فك الارتباط مع الضفة الغربية.[1]

وفي عام 1971 تم تأسيس الاتحاد الوطني الأردني ولم يستطع استيعاب القوى السياسية الفاعلة ليصبح تجمعاً وطنياً عاماً. كما أن بنيته لم تكن مهيأة للتحول إلى حزب سياسي فتم حله.[2] وأعلن الميثاق الوطني في 1990/4/9.

وخلال السبعينيات والثمانينيات ظهرت أحزاب ذات طابع فلسطيني. كحزب العمال الشيوعي الفلسطيني 1975، والحركة الشعبية الأردنية 1976، وحزب الشعب الثوري الأردني 1972، وحركة التحرير الشعبية 1979، ومنظمة الجبهة الشعبية في الأردن 1982، والجبهة الديموقراطية (مجد) 1978، إلا أن ذلك لم يتحقق إلا في حزيران 1989. وأسس حزب الشعب الديموقراطي الأردني (حشد).[3]

وفي 1990/12/30 أقر مجلس النواب مشروع قانون فرض فيه قيوداً شديدة على التعددية وأعطى السلطات صلاحيات واسعة لاعتقال الأشخاص بمجرد الاشتباه بهم وحل الأحزاب.[4]

---

[1] سلطان محمد العطين- التعددية السياسية في ظل قوانين الانتخابات النيابية في الأردن 1989- 2005 عمان 2006 صـ35.

[2] عبد الرؤوف الروابدة- الأحزاب والتعددية ....صـ32.

[3] عناد أبو وندي- الأحزاب السياسية....

[4] د. رعد صالح الألوسي- التعددية السياسية في الجنوب- عمان 2006 صـ228.

رابعاً: مرحلة ما بعد 1989:

نتيجة الوضع الاقتصادي والمعيشي قامت احتجاجات عام 1989، فشهد الأردن في نيسان من ذات العام تحولات رئيسية في الحياة السياسية. وإجراء انتخابات نيابية أواخر 1989، وإصدار ميثاق وطني 1990، 1992، وألغيت الأحكام العرفية، وقانون الدفاع لعام 1935، وقوانين مقاومة الشيوعية، وصدور قانون الأحزاب السياسية رقم 32 لعام 1992[1]. وبلغ عدد الأحزاب السياسية مباشرة بعد صدور القانون 31 حزباً.[2]

ففي عام 1989 بدأت مرحلة سياسية جديدة عنوانها التعددية وعودة الحياة البرلمانية. وعادت الحياة الحزبية بعد انقطاع 32 عاماً. وصدر بدايةً قانون رقم 32 لعام 1992 بعد 35 عاماً من حل الأحزاب. وجاء في 28 مادة. وألغي في المادة 27 العمل بالقانون رقم 15 لسنة 1955، علماً أنه قد ألغي عملياً في أثناء حظر الأحزاب السياسية في الأردن في 1957/4/25. وبعده صدر قانون في2012/6/7 والقانون 39 لعام 2015 الذي كرس فكرة استقلالية الأحزاب السياسية عن السلطة التنفيذية حسب الباحث ليث كمال نصراوي في بحثه الجاد حول النظام القانوني للأحزاب السياسية في 2017/9/21. وصدر قانون الصوت الواحد الانتخابي رقم 25/992 لعام 1993 الذي هدف لتحجيم دور الأحزاب السياسية، وأدى دوراً في تبدل قوة وتمثيل النخب السياسية بالرغم من تضاعف عدد الأحزاب المرخصة إلى 49 حزباً. وأدى إلى تباطؤ الحراك السياسي والاجتماعي.

وبعد عام 1999 تم تنشيط العمل الحزبي بمبادرات (كمبادرة الأردن أولاً)، و(كلنا الأردن) عام 2002، وإنشاء وزارة التنمية السياسية عام 2003. ووضعت الدولة تصوراً لنمو الأحزاب من 10 شروط أهمها:

التزام الأحزاب بالدستوروتعميق الخيار الديموقراطي والوحدة الوطنية.

اعتماد وثيقة الأجندة الوطنية لعام 2005 مشروعاً للإصلاح حيث أكدت الوثيقة على أن الحزب هو أساس الحياة السياسية وحقه في تداول السلطات التنفيذية.[3]

ورغم عملية التحول الديموقراطي منذ عام 1989 فقد تأخرت العودة العلنية للأحزاب السياسية حتى عام 1992.[4]

---

[1] عبد الرؤوف الروابدة- الأحزاب والتعددية صـ34.

[2] المركز اللبناني للدراسات- الأحزاب السياسية في العالم العربي. بيروت 2006 صـ117.

[3] د. صالح إرشيدات- تقييم تجربة العمل الحزبي بعد مسيرة 30 عاماً من الديموقراطية.

[4] منار محمد الرشواني- الأحزاب السياسية في الأردن ، تاريخها الانتخابي 2009/10/3.

الباحث أنور الزيادات، يؤكد وجود خمسة ائتلافات حزبية:

تيار الأحزاب الوسطية: يضم 12 حزب.
تيار الأحزاب اليسارية والقومية: يضم 6 أحزاب.
تيار الأحزاب الإصلاحية: يضم 4 أحزاب.
ائتلاف الأحزاب الوطنية: يضم 8 أحزاب.
تيار التجديد: يضم 3 أحزاب.[1]

صحيفة السوسنة تشير إلى وجود أربعة أقطاب حزبية وهي:

الحزب الوطني الدستوري الذي تشكل في نيسان 1997 من اندماج تسعة أحزاب.
جبهة العمل الإسلامي 1992/12/8.
الأحزاب القومية واليسارية.
أحزاب صغيرة توصف بأحزاب ديوان.[2]

وينبغي الإشارة لدور الأحزاب الإسلامية، التي تؤدي دوراً ملموساً. فظهرت اتجاهات عديدة مثل:

جماعة الإخوان المسلمين: وتعد امتداداً لجماعة الإخوان المسلمين في مصر. حيث انضم بعض الأردنيين إليها وأصبحوا في مجلس شورى الجماعة.وبدأوا بنقل أفكارهم إلى الأردن. فكانت البداية في 1945/11/19 بعد السماح بتأسيس جمعية في شرق الأردن تدعى جمعية الإخوان المسلمين. وافتتح مركزها العام برعاية الأمير عبد الله، ومن ثم عرض على أحد قادة الجماعة في مصر منصب وزاري في الحكومة الأردنية، ومنح لقب الباشوية لحسن البنا. لكن الجماعة اعتذرت. وحددت الجماعة نظامها الأساسي ومبادئها ووسائلها العامة. وتم حماية الجماعة من قبل النظام. وتابعت نشاطها السياسي بعد حل الأحزاب في نيسان 1957.
حزب التحرير الإسلامي: ظهر عام 1952. بانشقاق مجموعة من الإخوان وكان مرجعها الحاج أمين الحسيني، الذي تقدم بطلب ترخيص فرفض طلبه، وشارك في انتخابات 1951– 1956.
جبهة العمل الإسلامي: تأسست عام 1992/12/8. وتعد الذراع السياسي للإخوان، لها دور واضح في الحياة السياسية الأردنية، تغيرت مواقفها بعد أحداث 2011 في المنطقة العربية.

[1] أنور الزيادات- الأحزاب الأردنية- على هامش الحياة السياسية- نفور رسمي وشعبي. 2019/9/30.
[2] صحيفة السوسنة- الأحزاب السياسية.....

حزب الوسط الإسلامي: حصل على ترخيص في 2001/12/29 من المنشقين عن الإخوان ويرى أن الشورى لا تلغي الديموقراطية.[1]

الباحث محمد نواف العودات، يقول: إن عدد الأحزاب الأردنية بلغ خمسين حزباً أردنياً مرخصاً من مختلف التوجهات والمشارب (إسلامية، وطنية، يسارية) استطاعت استقطاب 35 ألف مواطن أردني وهي نسبة تشكل أقل من نصف بالمئة من عدد السكان في الأردن. استطلاع للرأي أظهر أن 89% من الشباب الأردني لا يلتحق بالأحزاب. فيما أظهر استطلاع آخر بأن ثقة الشعب بالأحزاب لا تتجاوز 9%، فيما ترتفع هذه الثقة في مؤسسات الدولة وخصوصاً الجيش.

فمعظم الأحزاب الأردنية مغمورة شعبياً ولا يعرف الأردني عنها الحد الأدنى من المعلومات. ومن أسباب ضعفها:

طبيعة المجتمع الأردني القبلي

القبضة الأمنية.

قوانين انتخابية لا تسمح بصعود الأحزاب، ولا تعطيها أفضلية في العمل السياسي، فهي فصلت على قياس القبائل والواجهات الجهوية.

عدم وضوح الرؤيا لدى النخب السياسية والتي لا ترى في العمل الحزبي إلا وسيلة للوصول إلى السلطة.

عدم الوصول إلى الحياة السياسية الراشدة التي من خلالها تنمو الحياة الحزبية.[2]

المركز الوطني لحقوق الإنسان عام 2017 يشير إلى عدد المنتسبين للأحزاب العام الماضي (34957) مواطناً، في حين أن موسى المعايطة وزير الشؤون البرلمانية كشف في 2017/3/17 أن عدد المنتسبين للأحزاب يبلغ (30000) مواطناً يتوزعون على خمسين حزباً.[3]

الكاتب أنور الزيادات، يبرز أن الأحزاب في الأردن تؤدي دوراً هامشياً في الحياة السياسية، وسط عزوف شعبي عن الانضمام إليها لأسباب تتعلق:

أولاً: بالأحزاب ذاتها ، وببرامجها، وبخطابها النمطي.

[1] د.عبد الحليم مناع العدوان- التعددية الحزبية والسياسية في الأردن- الأحزاب الإسلامية نموذجاً ص50- 53.
[2] محمد نواف العودات- الأحزاب الأردنية في مملكة نصف ديموقراطية 2018/4/30.
[3] ليث كمال نصراوي- النظام القانوني للأحزاب السياسية في الأردن- دراسة مقارنة 2017.

ثانياً: إشكالية قد تكون مهمة للمواطن العادي وتتمثل في الموقف السلبي والمعادي للعمل الحزبي من قبل مؤسسات الدولة على أرض الواقع بعيداً عما ينظر إليه في المناسبات والاحتفالات الرسمية مما يستدعي عملاً جاداً لتعديل قانون الانتخابات. وفي الأردن يوجد ما يقارب 48 حزباً مرخصاً وبحسب تقرير المركز الوطني لحقوق الإنسان كما ورد آنفاً، فإن عدد المنتسبين بلغ نحو (34957) منتسباً من أصل 6.5 مليون مواطن أردني/ وسجل عزوفاً للشباب الأردني عن الانضمام للأحزاب. ورصد أن البيئة السياسية ليست صديقة لها. ووفق التقرير لا يتجاوز عدد الشباب المنتسبين للأحزاب في الأردن نحو (12748) شاباً ونسبة 36/47 بالمئة من عدد المنتسبين. فيما تبلغ نسبة النساء اللواتي يتولين مناصب قيادية في هذه الأحزاب 36/4 بالمئة من إجمالي المواقع القيادية، ويرى المواطن الأردني في الانتساب للأحزاب باباً لوجع الرأس.[1]

الكاتب ابراهيم سليمان العجلوني يعتقد أن عدد الأحزاب الأردنية يبلغ حوالي 49 حزباً. والظاهر أن الأحزاب تصر على أن تكون حبراً على ورق باستثناء مجموعة بسيطة لا تزيد عن ستة أحزاب. ولا يوجد نجاح أو نتائج ملموسة لوصول الأحزاب إلى المراكز الأساسية ومراكز صنع القرار من أجل تطوير التجربة الديموقراطية وتحقيق المواطنة الفعالة والمساواة وعدالة الفرص. وتحتاج إلى مزيد من العمل للوصول إلى بديهيات الأهداف الحزبية.[2]

الكاتب فيصل الغويين، يقول: إن الأحزاب السياسية قد وصل عددها لنحو 45 حزباً، وهي لاتزال تشهد أزمة ارتداد وتراجع وتدهور سواء في وظيفة الحزب أم في شرعيته الاجتماعية أو في موقعه في النظام السياسي. فتأثير الأحزاب بقي محدوداً ومنذ عام 1993 تحولت الأحزاب لمجرد (ديكور) وموجودات شكلية لاستكمال الصورة الخارجية للديموقراطية بدون جوهرها. أحزاب بطيئة في قراءة التغييرات والتطورات وعاجزة عن التكيف أو التعاطي الناجع معها. فغالبية الأحزاب أبعدت نفسها عن الوجود في الشارع. ولقد أظهرت الأحداث المتتالية مدى عمق الأزمة التي تعانيها أحزابنا السياسية بكل تصنيفاتها. وهي أزمة مركبة شديدة التعقيد تمتد جذورها إلى عقود استحكمت عناصرها التي تجمع ما بين القيود الثقافية والسياسية والقانونية والتي تفاعلت بدورها مع المشكلات الذاتية للأحزاب.[3]

---

[1] أنور الزيادات- الأحزاب الأردنية....

[2] ابراهيم سليمان العجلوني-الأحزاب الأردنية وصفقة القرن اقتصادياً وسياسياً. 2020/4/22.

[3] د. فيصل الغويين- الأحزاب السياسية في الأردن تزايد في العدد وضعف في الحضور.

الباحثة منار محمد الرشواني تصر على وجود 50 حزباً مسجلاً. لكن لا توجد أحزاب حقيقية لها قواعد شعبية كي نقول أن لدينا أحزاباً. تشارك في صنع القرار.[1]

فرغم عودة الحياة الحزبية إلا أن الأحزاب لم تؤدِّ بعد دوراً مؤثراً في الحياة السياسية بوجود العقبات القانونية والتشريعية كقانون الانتخابات المؤقت لسنة 1986 والمعدل لسنة 1993. وهو قانون الصوت الواحد الذي يعد انتكاسة للمسيرة الوطنية وأداة لتحجيم القوى السياسية مع ضعف في الانتساب، والبرامج، والأفكار وتشابه الأهداف مع غياب للفكر السياسي الذي يستطيع تقديم إجابات عن العديد من التساؤلات، فضلاً عن غياب الرؤية الواضحة للتحديات، وتأثير الحقبة السابقة.[2]

صحيفة السوسنة تسلط الضوء على الموقع الهامشي للأحزاب في عملية صنع القرار واقتصار الانضمام للأحزاب على نخبة قليلة من أبناء الأردن فضلاً عن كون النظام الحزبي نظاماً متشرذماً.[3]

الأمينة العامة لحزب الشعب الديموقراطي والنائبة السابقة عبلة أبو علبة في حديث للعربي الجديد تشدد على أنه منذ إلغاء الأحكام العرفية وصدور قانون الأحزاب نفسه أو التعليمات والأنظمة التي تقيد نشاط الأحزاب في التجمعات. والبيئة السياسية في الأردن لم تنفتح على الأحزاب مطلقاً إلا في حدود اللقاءات الفوقية المتفاوتة بين الحكومة وممثلي هذه الأحزاب وهو وضع لا يؤمن المناخات الديموقراطية اللازمة لتشجيع أبناء وبنات الوطن على الانتساب الحزبي ويعمل من خلالها. مع إصرار الحكومة على عدم تعديل قانون الانتخاب على الرغم من المطالبات الحزبية والشعبية الواسعة، وهذا يعبر عن استمرار نهج إبعاد الأحزاب، وعدم الإقرار بالتعددية السياسية واصفة القانون الحالي بالإقصائي. فتنمية دور الأحزاب السياسية في الحياة العامة مهمة تقع على عاتق الدولة.

الأمين العام للحزب الوطني الدستوري الأردني، د. أحمد الشناق للعربي الجديد يقول: إن تفعيل دور الأحزاب يتطلب إعادة ترتيب بيتها الداخلي ومراجعة خطابها السياسي مع التركيز على التحديات الداخلية التي تواجه المواطنين. وضرورة اعتماد الأحزاب على ماكينة تكنوقراطية لوضع خطط وحلول للتحديات ويدعو لمراجعة قانون الانتخابات.

---

[1] منار محمد الرشواني- الأحزاب السياسية....
[2] إيمان فريحات- التطور التاريخي....
[3] صحيفة السوسنة- الأحزاب السياسية.....

مدير تحرير الشؤون المحلية في صحيفة الغد الأردني، ماجد توبة: يقول: إنه يتوجب على الدولة النظر إلى الأحزاب كشريك في الحياة السياسية بعدما بقيت محاربة ومقاطعة من السلطة وأجهزتها التي تنظر إليها بعين الريبة. فضعف الحياة الحزبية وتشظيها والعزوف الشعبي عنها له أسبابه الذاتية ومنها الموقف الرسمي المعادي للعمل الحزبي والذي تجلى دائماً باعتباره ملفاً أمنياً لا سياسياً وتكييف القوانين والتشريعات لمزيد من إقصاء الأحزاب والسعي لإغراقها في الأزمات.[1]

الباحث د. علي منعم القضاة، يرى أن قانون الأحزاب قد أفقدها مضمونها وأسس بنيانها على جرف هارٍ. فولدت أحزاب هزيلة تعاني من ضعف عام وقلة خبرة سياسية وعدم ترابط وتماسك. فهي نشأت مبعثرة دون خطط أو برامج سياسية حتى بعد ترخيصها.[2]

د. موسى بريزات يعتقد أن النظام السياسي الأردني لا يملك الحد المطلوب أو الدرجة اللازمة من التنافسية. فالدستور محل خلاف ونقاش. والنظام الاجتماعي السائد بعيد عن التعددية أو التنوع وأقرب إلى التجزئة أو التشرذم وحتى الاستقطاب والتوافق على الاساسيات غير متوفر. والمجتمع المدني غير قادر على حسم مسألة الإطار المناسب لقيام نظام حزبي حقيقي ومن ناحية أخرى يقتضي عليه إن قام السماح بالتنافسية السياسية والمشاركة الشاملة للمواطنين بوجود نظام اجتماعي تعددي. وهنا لا بد أيضاً من الدعوة لبناء قاعدة اقتصادية سليمة لنمو اقتصادي معقول. ووجود أكثر من حزب يوفره نظام سياسي جاد.[3]

ولا يخرج الكاتب هايل ودعان الدعجة عن هذه التصورات والمواقف ليؤكد أن الأحزاب السياسية الأردنية تعاني من ضعف الإقبال الجماهيري عليها. وعزوف المواطنين عن الانخراط بها أو الانتساب إليها. ومن أهم أسباب ذلك هو أن برامج هذه الأحزاب لا تعالج المسائل المهمة للمواطنين ولا تؤثر في مجريات الأمور واعتمادها على النفوذ العائلي والعشائري عدا عن نظرة المواطنين السلبية تجاهها بحكم الموروث التاريخي للعمل الحزبي مما أدى إلى نفور المواطنين منها واعتبارها مضيعة للوقت ومتاهة لا جدوى منها. وعاجزة عن تحريك الجماهير وتأطيرها. ففي أحد الاستطلاعات التي أجراها مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية تبين أن أقل من 2% من مجموع الناخبين ينتمي إلى أحزاب.[4]

---

[1] أنور الزيادات- الأحزاب الأردنية.....

[2] د. علي منعم القضاة- الأحزاب الأردنية أشجار زينة أو دور فاعل.

[3] د. موسى بربزات- الأصلاح السياسي في الأردن ودور الأحزاب-كيفية بناء نظام حزبي فعال. 2013.

[4] د. هايل دوعان الدعجة- الحياة الحزبية في الأردن 2005/1/11.

الباحث أنور الزيادات وفي معرض حديثه عن معالجة هذا الوضع يبرز أن الملك الأردني لا يكف عن الدعوة لتشكيل حزبين أو ثلاثة قوية وعلى غرار الدول الغربية.[1]

والكاتب جهاد الزغول لا يخرج عن ذلك بقوله: إن الابتعاد عن الوحدة الاندماجية سيؤدي إلى ضعف الأحزاب.[2]

الباحثة منار محمد الرشواني ترى أن الدعوة لإيجاد قانون جديد للانتخابات وقانون جديد للأحزاب لتفعيل العمل الحزبي لا يحتاج لخمسين حزباً. بل يكفي ثلاثة أحزاب ببرامج محددة.[3]

ومن الأهمية بمكان، التأكيد أن الأحزاب تسعى جاهدة للخروج من هذه الأزمة التي يصعب وصفها بالحادة، لكنها فعلاً كذلك. فلا بد من الخروج من الحسابات الضيقة نحو الأفق الوطني العام.

[1] أنور الزيادات- قانون الانتخاب الأردني- عدد الأحزب 2019/7/12.
[2] جهاد الزغول- دور الأحزاب السياسية في الأردن.
[3] منار محمد الرشواني- الأحزاب السياسية.....

النظام الحزبي الفلسطيني

لا تشكل الأحزاب السياسية ركناً من أركان النظام السياسي فحسب، وإنما تعتبر جزءاً من المنظومة الاجتماعية. وتعد ظاهرة سياسية واجتماعية شديدة التعقيد، سيما وأن هناك تداخلاً قوياً بين العوامل المحلية من ثقافية وسياسية واجتماعية واقتصادية، والعوامل الإقليمية. ويؤدي الحزب دوره منذ أوائل القرن الماضي كأداة نضالية، وواجهة اجتماعية للتمثيل السياسي، والتأطير الفكري العام. وقد مرت القضية الفلسطينية بتطورات كثيرة في مختلف المجالات بحيث جعلت للتجربة الفلسطينية ثقلاً وتأثيراً كبيراً على واقع الحياة السياسية، فانعكس على مسارها. وقد لحق بالأحزاب الفلسطينية على مدى أكثر من مئة عام ما يلحق بكل ظاهرة اجتماعية من الضعف والتآكل والتغيير والتبدل والموت والظهور من جديد. والخصوصية الفلسطينية تكمن بأن هذه الأحزاب لم تنشأ نتيجة مطالب اجتماعية بقدر ما كانت للتصدي للنفوذ والاحتلال الأجنبي. وهذا يعني أن هذه الأحزاب كانت ومازالت في اشتباك مع الآخر. بالإضافة إلى سعيها لامتلاك الجماهيرية. وهذه مهمات صعبة لحزب في ظروف كالتي عاشها ويعيشها الشعب العربي الفلسطيني. الذي لم يحظ بأن يوجد بكامل عدده على أرضه التاريخية منذ فترة طويلة. ورغم حداثة الظاهرة الحزبية في العالم العربي بما فيها فلسطين وخصوصية الوضع القائم فيها. إلا أنها أصبحت آلية مهمة لفهم التفاعلات نظراً لما تقوم به من دورٍ مهم وفاعل في تفعيل المشاركة وتعزيز النهج الديموقراطي. فهي تعد من أهم الملامح للحياة السياسية. وأضحت أداة مهمة وأساسية للوصول إلى السلطة والتأثير فيها. على اعتبار أنها تطرح وتمثل مشكلات الشعوب. وهي التي تقرر شكل المجتمع، وتعكس مدى تطوره. ومارس الشعب الفلسطيني التعددية السياسية والحزبية في وقت مبكر من القرن الماضي عبر مراحل سياسية متتالية. إلا أن هذه التعددية كانت في ظل النضال الوطني ضد الاستعمار والاحتلال من ناحية، وفي غياب السيادة الوطنية، والسلطة السياسية من ناحية ثانية.[1]

أولاً: المرحلة التكوينية حتى النكبة:

رداً على الخطر الصهيوني ولتنوير الناس وتحقيق مطالبهم بالاستقلال تشكلت الجمعيات فكانت المرحلة الأولى لتأسيس حياة حزبية. فنشأت جمعية العربية الفتاة. وتضاربت الآراء حول نشاطها. فبعض الباحثين رأى أنها نشأت في باريس عام 1911. بمساعٍ من الطلبة العرب

[1] حنا عيسى- صحيفة المغرب- الأحزاب السياسية في فلسطين- الواقع والتحديات 2018/9/28.

كعوني عبد الهادي، ورفيق التميمي من فلسطين، وجميل مردم من سورية، ومحمد المحمصاني، ورستم حيدر، وتوفيق الناطور، وعبد الغني العريسي من لبنان.. حسب الباحث د. جمال محمد قدورة.[1] وبعض الباحثين يقول إن عام 1909 يعد سنة انبثاقها وعام 1911 كان سنة التنفيذ الفعلي لإنشائها في العاصمة الفرنسية. وقد استعمل أعضاؤها الرموز السرية في اتصالاتهم. ولم ينكشف أمرهم حتى أن أحد عناصرها وهو شكري القوتلي حاول الانتحار مفضلاً الموت على كشف أسرارها.[2] ونشأت جمعية العهد عام 1913 واقتصرت على العسكريين لتحريض العرب على العثمانيين. وفي القاهرة نشأت جمعيات فلسطينية لمحاربة الصهيونية مثل (جمعية لا صهيونية). وفي بيروت نشأت جمعية (الشبيبة النابلسية)، وجمعية (الفاروق) في القدس.[3] ويؤكد الباحث د. جمال محمد قدورة أنه بعد التآمر البريطاني– الصهيوني، وعزف القوات البريطانية النشيد الصهيوني (هاتكفا) بعد النشيد البريطاني، ومجيء بعثة وايزمن إلى فلسطين عام 1918، ورفع العلم الصهيوني على روابي القدس في 1918/7/14، وفي يافا 1918/11/2 بمناسبة صدور وعد بلفور، برزت الجمعيات الإسلامية– المسيحية لإظهار الوحدة، وإحباط الدعاية الطائفية.4

وكان الفلسطينيون يرغبون تسميتها بالجمعية العربية لإيمانهم بكون فلسطين جزء من سورية الطبيعية لكن سلطات الانتداب رفضت. وتفويتاً لخطط بريطانيا اتخذت الجمعيات رمزاً وهو (إشارة الهلال وبداخله الصليب). وأول جمعية من هذه الجمعيات ظهرت في يافا في تشرين الثاني 1918، وبعد أسبوعين تلتها جمعية القدس. ويبدو أن التسمية الفلسطينية للجمعيات كانت مقتصرة على (الجمعيات العربية الفلسطينية) إلا أن السلطات البريطانية أضافت إليها كلمتي الإسلامية والمسيحية أملاً في إثارة النزعة الطائفية. ويتضح من ذلك الإعلان الصادر باسم الجمعيات العربية الإسلامية– المسيحية في 1918/11/7.

ولتمزيق البلاد وشراء النفوس المريضة، أوعزت بريطانيا للبعض بإنشاء أحزاب موالية لها كحزب الزراع، والحزب الوطني.[5] فحزب الزراع تشكل عام 1924 بزعامة موسى هديب بعد أن حل المندوب السامي ضيفاً على عائلته، وكان يهدف للتفرقة بين المدن والأرياف. وله اتصالات مع اليهود مثل (كلفريسكي من يهود الجاعونة) دعا للتعاون مع حكومة الانتداب. فحصلت فيه

[1] د. جمال محمد قدورة- الأحزاب السياسية الفلسطينية 1929- 1936...صـ43-44
[2] المرجع السابق- صـ44.
[3] المرجع السابق- صـ45.
[4] المرجع السابق- صـ48.
[5] المرجع السابق- صـ53- 54- 57.

استقالات جماعية عامي 1924– 1925. أما الحزب الوطني فهو لم يرفض الانتداب وناشد فخري النشاشيبي اليهود لتقديم معونة مادية للحزب...

ساهمت هذه الأحزاب في تصدع الأمة. فقال سكرتير اللجنة التنفيذية بالقدس في 1924/10/15: إن وجود هذه الأحزاب قد أضر بالمصلحة العامة، وشوه وجه ذلك الاتحاد الجميل الذي ما نظرت إليه الصهيونية إلا واصطكت ركبتاها وانتفخت أشداقها غضباً.[1] وقد دعا أمين الحسيني لعقد مؤتمر إسلامي في القدس 1928/11/2 اشتركت فيه وفود من سورية ولبنان وشرق الأردن. وشكلوا جمعية (حراس المسجد الأقصى). ثم جاءت شرارة الثورة في 1929/8/14.[2] وتشكل حزب الاستقلال العربي الذي تعود جذوره لعام 1919في دمشق من قبل (عصبة الاستقلاليين) من سوريين ولبنانيين وعراقيين وفلسطينيين. كان من أبرزهم رشيد طليع، أحمد مريود، عادل أرسلان، فؤاد سليم، أحمد حلمي عبد الباقي، ونبيه العظمة، وسامي السراج، وعماد العظمة، وخير الدين الزركلي، وعثمان قاسم، وآخرون...[3]

وكان الاستقلاليون ينوون تأليف حزبهم عام 1928 أي قبل المؤتمرين الإسلامي والقومي. ودار حديث حول تأليفه في 1932/2/7 بين عوني عبد الهادي، وأكرم زعيتر. وأرسلت رسالة إلى نبيه العظمة المبعد من دمشق في 1932/7/5 تناديه ببعث الحركة وأن لا يهمل شأنها. وتشكل الحزب في 1932/8/2 ولم يكتسب الصفة القانونية إلا في 1932/8/13. عندما تلقى عوني عبد الهادي إشعاراً بتوقيع نصوحي بيضون عن حاكم مقاطعة القدس. أما أهدافه فهي:

قيام حكم وطني عربي مستقل في فلسطين.
اعتبار فلسطين جزءاً من سورية.
إلغاء الانتداب ووعد بلفور.

ولوحق الحزب وتم تجميده عام 1933.[4] وأعوام 1929– 1936 لم تكن مجرد سنوات لتأسيس الأحزاب، بل كانت إلى حد ما فترة لنشاطها. حيث بلغت ذروة الانتشار والفاعلية. لكنها انخفضت تدريجياً بمجرد قيام الثورة عام 1936، وفي خلال الحرب العالمية الثانية 1939– 1945. ثم في الفترة الحاسمة 1945– 1948. التي ضاع على إثرها القسم الأكبر من

[1] المرجع السابق- صـ58- 59.
[2] المرجع السابق صـ80.
[3] د. عدنان أبو عامر- حزب الاستقلال العربي في فلسطين- النشأة التاريخية والممارسة السياسية 1932- 1933- 2018/1/17.
[4] د. جمال محمد قدورة- الأحزاب السياسية- صـ138- 139- 140.

فلسطين، ووقع تحت الاحتلال الصهيوني، بينما ضم الباقي إلى المملكة الأردنية وربط قطاع غزة بمصر. وتحولت الأحزاب إلى مجرد تجمعات أو تكتلات يكاد لا يكون لها أثر. ولا يحسب حسابها إلا عند قيام جبهة أو هيئة أو لجنة فلسطينية عليا. وكانت أحزاباً تقليدية.[1] ومن الأحزاب التي كانت في هذه الفترة:

حزب الدفاع الوطني: تشكل في 1934/12/2، بعد سقوط راغب النشاشيبي في انتخابات بلدية القدس 1934. بعد أن تربع على سدتها أربع عشرة سنة 1920– 1934. فأعلن عن تأسيس هذا الحزب كأول حزب سياسي بعد حزب الاستقلال العربي. ثم توالى نشوء الأحزاب بالرغم من تشابه برامجها وأهدافها. ودعا إلى استقلال فلسطين استقلالاً تاماً يكفل السيادة العربية، وتحقيق التقدم الاقتصادي، مركزه كان في القدس بعد أن عرضت يافا ونابلس كمركز للقيادة إلا أنه فضل الأولى نظراً لوجود الحكومة والمندوب السامي فيها. وانسحب من اللجنة العربية العليا، واتصل بالصهيوني كيش.[2]

الحزب العربي الفلسطيني: دعا جمال الحسيني لتأليفه. لخلق حزب متجانس بعد الشلل في اللجنة التنفيذية العربية فشكلت اللجنة التي عقدت اجتماعات في 16–1935/2/23، واجتماع في منزل الحسيني بتاريخ 1935/3/22 والإعلان عنه في 1935/3/27. والذي دعا لإيقاف الهجرة الصهيونية وتحريم بيع الأراضي للصهاينة.[3]

حزب مؤتمر الشباب: تأسس بعد اجتماع في حيفا 1935/5/10 برئاسة يعقوب الغصين.[4]

حزب الإصلاح: أعلن عن تأسيسه في 1935/6/7 بزعامة حسين الخالدي. دعا إلى استقلال فلسطين وتحقيق الوحدة العربية ومحاربة الاستيطان الصهيوني.[5]

حزب الكتلة الوطنية: تأسس في نابلس 1935/10/4. وانتخب عبد اللطيف صلاح رئيساً. دعا إلى الوحدة للوقوف ضد المستعمر. وتمت الدعوة لائتلاف حزبي بعد اجتماع 1935/10/21. رداً على اكتشاف أسلحة مهربة للحركة الصهيونية من بلجيكا عبر ميناء يافا في تشرين الأول 1935. وحول هذه المرحلة بالذات يؤكد الباحث د. أحمد رفيق عوض بأن أغلبية الأحزاب في هذه الفترة كانت مخالفة لتعريف الحزب السياسي كمجموعة من الناس يؤمنون بأهداف سياسية وأيديولوجية مشتركة، ويتمتعون بالتنظيم ويعتنقون ذات المبادئ. فهي أحزاب عائلية، ويعود سبب

[1] المرجع السابق صـ9- 10- 11.
[2] المرجع السابق صـ211- 213- 222.
[3] المرجع السابق صـ232.
[4] المرجع السابق صـ247.
[5] المرجع السابق صـ254.

نشوءها لمنافسات عشائرية بتحريض من الانتداب وبرعايته. وبسبب ضعف المنشأ والتنظيم والفكرة وقلة عدد الأنصار فإن الثورة الفلسطينية في عام 1936 استطاعت إلغاء كافة الأحزاب والتجمعات والتنظيمات السياسية القائمة. علماً أن فترة 1934- 1935 قد شهدت ميلاد أحزاب عديدة كحزب الدفاع الوطني الذي أسسه راغب النشاشيبي في 1934/12/2 وقد ضم ملاك الأراضي وخصوم آل الحسيني. ولم يكن يخفي علاقته الطيبة مع المحتل الانكليزي. ومن ثم نشأ حزب الإصلاح العربي الفلسطيني الذي أسسته مجموعة من الشخصيات الفلسطينية من أبرزهم حسن الخالدي رئيس بلدية القدس في حزيران 1935 ونادى بأن تكون فلسطين دولة عربية. والحزب العربي الفلسطيني الذي أسسه جمال الحسيني في آذار 1935 كحزب شعبي بشعارات وطنية. وحزب الكتلة الوطنية في عام 1935، وحزب مؤتمر الشباب في سنة 1935، وحزب الاستقلال العربي في 1932/8/13. وينبغي الإشارة إلى تأسيس الحزب الشيوعي الفلسطيني في 1923/7/9،

ويشير الباحث د. عوض إلى أسباب تكاثر الأحزاب في العامين 1934- 1935 نتيجة تشجيع الانتداب البريطاني لهذه الأحزاب للمشاركة في الهيئات السياسية التي اقترحها المحتل البريطاني، والتنافس العشائري والعائلي والمناطقي المستمر منذ العهد العثماني لتطبيق القانون الاستعماري: فرق تسد. وسهولة تشكيل الأحزاب باعتبار أن جمهورها العائلي متوفر وكذلك الطموح الشخصي والرغبات الفردية بالزعامة والمجد، والضغط الشعبي لمواجهة الهجرات الصهيونية المتتالية. وبالرغم من ذلك يؤكد أن الحزب الفلسطيني كان أداة نضالية وواجهة اجتماعية للتمثيل والتأطير الفكري. ولم ينشأ لمطالب اجتماعية بل لمواجهة الاحتلال[1] ويشير إلى أن الأحزاب الفلسطينية التي نشأت قبل النكبة كانت نتيجة عوامل عديدة منها: الضغط الشعبي بسبب الهجمة الصهيونية،والدعم البريطاني، وتشجيع الانتداب ورعايته، والتنافس العائلي. ولم تشكل هذه الأحزاب حالة مقاومة، لذا تولت الهيئة العربية العليا عمليات المقاومة الشعبية.[2]

وقد برزت بين عامي 1933- 1935 حقيقتان:

مرحلة الحركة الشعبية من مختلف القطاعات وصولاً لقيام أحزاب سياسية منظمة، وبروز الممارسة السياسية.

مرحلة الصدام المباشر مع المحتل كثورة 1936.

[1] د. أحمد رفيق عوض- مستقبل الأحزاب والحركات الفلسطينية- قراءة نقدية تحليلية 2016.

[2] المرجع السابق.

فشكل نشوء الأحزاب مؤشراً على وجود حاجة موضوعية لتنظيم الجماهير وتأطير اتصالاتها ضمن استراتيجية على رأس أهدافها رفض الانتداب والخطر الصهيوني. وكان تأسيسها إيذاناً بعجز الأشكال التقليدية للنضال الفلسطيني عن استيعاب المد الشعبي، وتراجع القيادات الفلسطينية عن السير قدماً نحو تحقيق الأهداف الوطنية.[1]

الكاتب تيسير محيسن يشدد على أن العقد الأول من القرن العشرين كبداية انبثاق الوعي الوطني الفلسطيني حتى باب الانتساب والانتماء لفلسطين كان يعد أمراً شائعاً. والمجتمع الفلسطيني في أثناء الانتداب كان يعيش حالة من التفكك بين هيمنة العلاقات الاجتماعية التقليدية وتلك القائمة على التوافق وتناسق المصالح في ظل تفاقم الأخطار والتحديات الناجمة عن الأطماع البريطانية والصهيونية لذا يصعب القول أن شعوراً جماعياً للمجتمع السياسي الفلسطيني بالانتماء إلى قضية كبيرة واحدة قد تبلور وتشكل بالكامل. وفي هذه المرحلة تشكلت الجمعيات والاتحادات وبرزت الصحف مثل الكرمل وفلسطين، فضلاً عن بروز شخصيات سياسية فلسطينية معروفة كممثلين لفلسطين في مجلس المبعوثان كروحي الخالدي، وسعيد الحسيني، وحافظ السعيد عن القدس، وأحمد الخماش عن نابلس، وأسعد الشقيري عن عكا. وقد تجاهل المؤتمر العربي الأول في باريس 1913، الخطر الصهيوني مما أدى إلى بروز ردة فعل فلسطينية. وأخذ الفلسطينيون يطالبون من خلال الوفد المرسل إلى لندن في خريف 1921، بإنشاء دولة وطنية. وعلى الرغم من أن قادة الحركة الوطنية الفلسطينية عام 1919 حددوا مطالبهم للجنة كرين بالتركيز على فلسطين كجزء من سورية. فدعا المؤتمر الفلسطيني الثالث في كانون الأول 1920 برئاسة موسى كاظم الحسيني إلى تشكيل حكومة وطنية وبرز ركود ما بين 1923– 1928 لكن الفلسطينيين عقدوا سبع مؤتمرات وطنية منتظمة. واتبعوا سياسة مهادنة بريطانيا، وشهدت البلاد فوضى، ونشأت الجمعيات ومنها الجمعية الإسلامية المسيحية، والحزب الوطني العربي 1923 برئاسة سليمان الفاروقي، وحزب الزراع 1924 ومن شخصياته فايق المسعود وعبد الله الغصين، والحزب الحر الفلسطيني 1927 ومن قياداته فهمي الحسيني، وعبد الرؤوف بيطار، وحزب الأهالي نابلس 1925 بقيادة عادل زعيتر، وحزب الدفاع الوطني يافا 1934 ومن شخصياته راغب النشاشيبي وأسعد الشقيري، وسليمان طوقان، وعاصم السعيد، وعمر البيطار، ويعقوب حراج وفوزي النشاشيبي. والحزب العربي الفلسطيني القدس 1935

[1] د. عدنان أبو عامر- حزب الاستقلال...

لجمال الحسيني، وحزب الإصلاح العربي 1935 فخري الخالدي ومحمود أبو خضرة وشبلي الجمل.

كما تشكلت حركات وأحزاب عقائدية ترافقت مع ظهور تنظيمات قومية فشارك القوميون بالمؤتمر الإسلامي الأول 1931 وأصدروا الميثاق القومي وتشكل حزب مؤتمر الشباب 1932 برئاسة راسم الخالدي، وحزب الاستقلال 1932– 1933ولم يعمر طويلاً، ومن قياديه عوني عبد الهادي.

وبرزت أحزاب ذات توجهات إسلامية كجمعيات الشبان المسلمين التي اقتصر عملها في ميدان الوعظ والإرشاد، ومن رموزها عز الدين القسام، وقدري طوقان، ويعقوب الغصين. وحركة الإخوان المسلمين 1946 وتشكلت في فلسطين عصبة التحرر الوطني شباط 1944. وبرزت ثلاث هيئات سياسية تمثيلية في هذه المرحلة وهي:

اللجنة العربية العليا: تكونت في نيسان 1936 إثر اندلاع الإضراب العام والعصيان المدني التي دعت إليه اللجان القومية. واعتبرتها بريطانيا منظمة خارجة عن القانون عام 1937، وأسند منصب الرئاسة لأمين الحسيني، واعتقلت سلطات الاحتلال أعضاءها ونفت بعضهم إلى جزيرة سيشل ومنهم: أمين وجمال الحسيني، يعقوب الغصين، وحسين الخالدي، وعبد اللطيف صلاح... الهيئة العربية العليا: حلت محل اللجنة العربية العليا بقرار من مؤتمر الجامعة العربية، في 1946/6/12 ومن قياديها كامل الدجاني، توفيق وجمال الحسيني.

حكومة عموم فلسطين: تشكلت في غزة 1948/9/23 برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي.[1]

وفي بحث عن الحركة الوطنية الفلسطينية تمت الإشارة في هذه المرحلة الأولى إلى إنشاء جمعية الإخاء العربي– العثماني 1908، والمنتدى الأول 1909، وجمعية طلابية (جمعية العلم الأخضر) أيلول 2012، وجمعية العربية الفتاة 1911، والجامعة الإسلامية، وتيار الدعوة للقومية العربية، فيما تأسس الحزب الوطني العثماني لتوحيد الجهود ومقاومة الصهيونية. لكن المرحلة الأولى كان فيها حالة ركود، وعقدت عدة مؤتمرات ونشرت مقالات، لكن الحركة كانت بدون تخطيط واعتمدت على ردات الفعل. وبرز نهوض شعبي بعد قمع ثورة 1929. وفي مرحلة 1936– 1939 كان هناك أعمال مسلحة ضد الانتداب ليعود الركود في فترة الحرب العالمية الثانية. وظهرت تنظيمات قطرية كالجمعية الإسلامية– المسيحية، والحزب الوطني العربي 1923، وحزب الزراع 1924، والحزب العربي 1919، والحر الفلسطيني 1927، والأهالي

[1] تيسير محيسن- جريدة حق العودة- الحركة الوطنية الفلسطينية قبل النكبة- حول الهوية والتمثيل السياسي.

1925 فـي نيسـان، وحـزب الـدفاع الـوطني شـباط 1934، والحـزب العربـي الفلسـطيني 1935/3/25، وحزب الإصلاح العربي حزيران 1935، وحزب الكتلة الوطنية 1935/10/5، وظهرت تنظيمات عقائدية كمؤتمر الشباب العربي، وحزب الاستقلال، والحزب السوري القومي الاجتمـاعي، وتنظيمـات إسـلامية كجمعيـة الشـبان المسـلمين، وجماعـة الإخـوان المسـلمين، والتنظيمـات الشـيوعية كـالحزب الشـيوعي الفلسـطيني، وفـي تمـوز 1931 تغيـر اسـم الجمعيـة الإسلامية– المسيحية إلى الجمعيات الوطنية العربية وطالبوا بتأسيس حزب الشباب العربي كانون الأول 1931.

فالحياة الحزبية 1918– 1948 كانت أقرب إلى مفهوم الحركات الوطنية منها إلى الحزب السياسي. والأحزاب لم تعمر طويلاً لعدم نضوج الإطار التنظيمي وكانت مرتبطة بطبيعة الحياة السياسية، والصراعات والانشقاقات.[1]

الكاتب عبد الحميد سرحان عبده يؤكد أن الحركة الوطنية الفلسطينية في هذه المرحلة أخذت شكلين من النضال أولهما سلمي عن طريق تأليف التنظيمات والجمعيات والأحزاب وعقد المؤتمرات. والثاني كان النضال المسلح الذي تمثل بثورة البراق 1929. واتسمت مرحلة 1918– 1929 بالضعف والسلبية حيث انفرد كبار الملاك والأفندية وبعض الفئات الانتهازية بقيادة هذه الفترة وإخفاء بريطانيا لنواياها بخصوص مستقبل فلسطين. وبرز خلاف بين القيادات الفلسطينية على الأولويات ورافق العجز الفلسطيني وصول بعثة صهيونية إلى فلسطين عام 1918، التي مثلت النواة الأولى للقيادة الصهيونية وقد رأت بريطانيا أن قيام تنظيمات أو جمعيات تمثل العرب إلى جانب البعثة الصهيونية سيسهل إدارة البلاد. فعقدت الحركة الوطنية الفلسطينية مؤتمرات تطالب برفض الانتداب ووعد بلفور، وكانت منذ ظهورها مرتبطة بالحركة العربية مع انعقاد المؤتمر السوري 1919 في دمشق وعقدت عدة مؤتمرات كالمؤتمر العربي الفلسطيني الذي عقدته الجمعيات الإسلامية– المسيحية في القدس 1919، والمؤتمر العربي الفلسطيني الثاني في يافا 1920، والمؤتمر العربي الفلسطيني الثالث في حيفا 1920، والرابع في القدس 1921، والخامس في نابلس 1922، والسادس في يافا 1923، ثم المؤتمر السابع والأخير في القدس 1928. أما الجمعيات فقد تشكلت في عهد الانتداب البريطاني ومارست نشاطاً سياسياً بالرغم من كونها ثقافية واجتماعية. وكانت أول مظاهر الوعي السياسي المنظم إثر الاحتلال العسكري. واعترفت السلطات البريطانية بها وفقاً لقانون الجمعيات العثماني. وتبنت الاحتجاجات. وتشكلت

[1] الحركة الوطنية الفلسطينية قبل عام 1948.

أيضاً جمعيات الشبان المسلمين، وجمعيات الهداية الإسلامية، وجمعيات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، واتحاد الشبان المسيحيين. ولم يكن الانتماء السياسي هو الأساس بل العشائري. وتأسست أحزاب غير فعالة كالحزب الوطني العربي 1923، والحزب الحر الفلسطيني 1927، وحزب الاستقلال الفلسطيني 1932. وفي خلال الفترة 1934- 1935 تأسست أحزاب عديدة كحزب الدفاع 1935 بقيادة راتب النشاشيبي، والحزب العربي الفلسطيني من قبل آل الحسيني 1935، وحزب مؤتمر الشباب 1935، وحزب الإصلاح العربي الفلسطيني 1935 لحسين فخري الخالدي، وحزب الكتلة الوطنية 1935 بقيادة عبد اللطيف صلاح، وظهرت حركة تأسيس الصحف فصدرت صحيفة الجامعة الإسلامية 1932، وصحيفة الدفاع 1934، وصحيفة اللواء 1936.[1]

وفي بحث آخر يتناول القضايا المذكورة آنفاً مع التركيز على حركة طاهر العمر الغريداني في فلسطين ضد الدولة العثمانية، ووجود ممثلين في مجلس المبعوثان ونشوء الجامعة الإسلامية متأثرين بجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، كمثقفين فلسطينيين أمثال روحي الخالدي، وأسعد الشقيري، وعبد القادر المظهر، وتأسيس جمعية الإخاء العربي- العثماني 1908 من قبل شكري الحسيني. وأنشأ لها فروع في القدس ضمت اسماعيل الحسيني، وحنا العيسى، وفيصل العلمي، وخليل السكاكيني. والمنتدى الأول سنة 1909 من جمال الحسيني وعاصم بسيسو، وتأسيس جمعية العلم الأخضر في الأستانة عام 2012. لتقوية الروابط القومية بين الطلبة العرب، وجمعية العربية الفتاة سنة 1911 التي شارك بها عوني عبد الوهاب ورفيق التميمي وكان لها دور بارز في الحركة العربية، والحزب الوطني العثماني لمواجهة الحركة الصهيونية ومن شخصياته سليمان الناجي الفاروقي ودعا إلى سد الباب أمام المهاجرين الصهاينة وإحصاء أملاك المستعمرات[2]

مرحلة 1929- 1934: وهي مرحلة النهوض الشعبي ومشاركة قطاعات واسعة في النشاط السياسي من عمال وفلاحين وطلاب وطبقة وسطى- وهي مرحلة الصدام مع سلطة الانتداب وازدياد وتيرة الحركة الصهيونية.

أما مرحلة 1936- 1939: فقد شهدت سلسلة أعمالٍ مسلحة لمقاومة الانتداب البريطاني، ومساندة الحركة الصهيونية من قبل المحتل، ومظاهرات واضطرابات.

[1] عبد الحميد سرحان عبده- الحركة الوطنية الفلسطينية قبل 1948- 2016/6/27.
[2] الفصائل والأحزاب- الحركة الوطنية الفلسطينية قبل عام 1948.

وفي مرحلة الحرب العالمية الثانية كان النشاط الحزبي سيئاً وضعيفاً، وظروف الحرب ساعدت في إخماد الثورات.

وفي مرحلة ما بعد الحرب كان هناك إعلان بريطانيا عن انسحابها من فلسطين نهائياً في 1948/5/15، وحصلت صدامات وتشكلت قوات باسم الجهاد المقدس بقيادة عبد القادر الحسيني.

وفيما يخص العمل السياسي والحزبي من 1918– 1948: فيمكن تقسيم التنظيمات إلى قسمين: تنظيمات قطرية وتنظيمات عقائدية:

التنظيمات القطرية: تبدأ بالجمعيات الإسلامية– المسيحية ومقرها يافا، عام 1918 برئاسة راغب أبو السعود الدجاني، وهي حسب قانون الجمعيات العثماني. وتهدف إلى المحافظة على حقوق أبناء الوطن المادية والأدبية، والاهتمام بشؤون الوطن الزراعية والاجتماعية والاقتصادية، وإحياء العلم، وتهذيب النفوس، وصقل الروح الوطنية، والعضوية مفتوحة. واعترف بها الانتداب كهيئة ممثلة لسكان البلد، تركيبتها: قيادة الجمعيات التي تمثل الهرم الاجتماعي الموروث من العهد العثماني، زعماؤها من الأسر الثرية من كبار الملاك والتجار والأعيان ورجال الدين. وكانت تمثل النخب برئاسة عارف الدجاني. ومن الأحزاب: الحزب الوطني العربي 1923 برئاسة سليمان الفاروقي ومواقفه ضد سياسة التفرقة. ولم يعمر طويلاً وتجاهل إلغاء الانتداب. مع ضعف مالي، جريدته مرآة الشرق. حزب الزراع تأسس سنة 1924، رسخ الفروقات بين المدن والأرياف، كان أداة بيد المحتل، برئاسة فايق المسعود. ومن شخصياته: عبد اللطيف أبو هناش، موسى هديب، حيدر طوقان، عبد الله الغصين. الحزب العربي تأسس سنة 1919 لم يخرج إلى الوجود بشكل رسمي. الحزب الحر الفلسطيني تأسس في يافا 1927 أعضاؤه من كبار التجار ورجال السياسة: كعبد الرؤوف البيطار، عبد القادر أبو رباح، فهمي الحسيني. ودعا إلى الاستقلال والسيادة القومية. لم يعمر طويلاً، حزب محلي في يافا فقط. حزب الأهالي تأسس في نابلس نيسان 1925 دعا إلى محاربة بيع الأراضي وعدم التفرد بالسلطة. حزب الدفاع الوطني تأسس في يافا 1934/2/4، في ظل ضعف العمل الحزبي. حزب الاستقلال العربي 1932– 1933 دعا إلى الاستقلال ووحدة الدول العربية. كتلة القوميين العرب التي ظهرت في لبنان 1929،
التنظيمات العقائدية: جمعيات الشبان المسلمين 1927، أنشأتها أندية فلسطينية في يافا، جماعة الإخوان المسلمين 1946[1]

[1] الفصائل والأحزاب....

وأبرزت وفا مركز المعلومات الوطني الفلسطيني الأحزاب قبل عام 1948: عصبة التحرر الوطني، الحزب الشيوعي، الحزب العربي الفلسطيني، الحزب الوطني العربي، جماعة الإخوان المسلمين، حزب الاستقلال العربي، حزب الإصلاح العربي، حزب الأهالي، حزب الدفاع الوطني، حزب الزراع، حزب الكتلة الوطنية، حزب مؤتمر الشباب، جمعية الشبان المسلمين، الحزب الحر الفلسطيني، حزب الائتلاف الوطني والجمعيات الإسلامية– المسيحية.

ثانياً: مرحلة ما بعد النكبة، حتى عام 1965:

الكاتب هشام عبد الرحمن يصر على أنه بعد النكبة ترسخت التعددية السياسية الفلسطينية، حيث قام أمين الحسيني بتشكيل المجلس التشريعي في غزة. وتم تأسيس عدد من الأحزاب الفلسطينية منذ اندماج العمل السياسي في التيار القومي، الذي كان يتصدر طليعة العمل السياسي آنذاك، وما رافقه من أثر بارز على أبناء الشعب الفلسطيني إلا أن حالة التشتت والتوزع التي رافقت النكبة سواء داخل فلسطين أو في دول الجوار العربي وغيرها أعاقت الجهود الفلسطينية في قيادة العمل الوطني بالرغم من المحاولات العديدة التي بذلتها الهيئة العربية العليا. فقد عقدت المؤتمر الفلسطيني الأول في قطاع غزة تشرين الأول 1948، فأنشأت المجلس الوطني برئاسة أمين الحسيني وشكلت حكومة عموم فلسطين برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي. وتم التباحث على المستوى الرسمي العربي لأول مرة عام 1959 في مسألة تنظيم الشعب الفلسطيني من خلال اتخاذ قرار بإيجاد كيان رسمي، وذلك من خلال أعمال الدورة 31 لمجلس جامعة الدول العربية. وبقي القرار يراوح مكانه حتى عام 1963 عندما تولى أحمد الشقيري تمثيل فلسطين في الجامعة بدلاً من عبد الباقي نظراً لوفاته. وعقد المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول في القدس في 1964/5/28 وأعلن عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني بحضور ممثلي تجمعات الشعب الفلسطيني في 1964/6/2. ومنذ مطلع عام 1965 بدأ الإعلان بشكل رسمي عن انطلاق وتأسيس الأحزاب السياسية والحركات الفلسطينية. وبدأت بالانضمام لمنظمة التحرير مع إبقاء صفة الاستقلالية لكل تنظيم للتأكيد على التعددية السياسية فانتهى تأثير ووجود الهيئة العربية العليا. وبرزت العديدة من النقابات والاتحادات.[1]

وكالة خبر الفلسطينية للصحافة تشير لذات الأفكار والسياسات قائلة: عقدت الهيئة العربية العليا المؤتمر الفلسطيني الأول في غزة تشرين الأول 1948، فأنشأت المجلس الوطني برئاسة أمين الحسيني، وحكومة عموم فلسطين بزعامة أحمد حلمي عبد الباقي. وتم التباحث عربياً عام

[1] هشام عبد الرحمن- التعددية السياسية في المجتمع الفلسطيني 2019/11/18.

1959 لإيجاد كيان رسمي فلسطيني عبر جامعة الدول العربية، حتى تولي أحمد الشقيري تمثيل فلسطين في الجامعة عام 1963.

فعقد المؤتمر الوطني الفلسطيني في القدس 1964/5/28. فأعلن عن تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية بحضور ممثلي التجمعات الفلسطينية في 1964/6/2. وبدأت تُؤَسّس الأحزاب الفلسطينية منذ مطلع عام 1965. والتي انضم بعضها للمنظمة مع الحفاظ على نوع من الاستقلالية الذاتية. ولقد أكدت وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني، على أن نظام الحكم في فلسطين ديموقراطي برلماني يقوم على أساس حرية تكوين الأحزاب، واحترام قرارات الأغلبية، وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق، أو الدين، أو اللون، والوفاء لكامل تراب فلسطين. وجاء في البند الأول من المادة 26 من القانون الأساسي المعدل لسنة 2003: على أن للفلسطينيين حق المشاركة في الحياة السياسية أفراداً وجماعات ولهم على وجه الخصوص الحقوق الآتية:

تشكيل الأحزاب السياسية والانضمام إليها وفقاً للقانون[1].

د. أحمد رفيق عوض، يؤكد أنه بعد النكبة انخرط الفلسطينيون بالأحزاب العربية الناشطة في دول الجوار، فبرزت حركة القوميين العرب عام 1948، أسسها عدد من طلاب فلسطين. ورفعت شعار وحدة، تحرر، ثأر.

وظهرت المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين عام 1964 ولم تعمر أكثر من ست سنوات بسبب الخلافات وانضم العديد من الفلسطينيين إلى حزب البعث العربي الاشتراكي، والتيار الناصري، وجماعة الإخوان المسلمين، وحزب التحرير الإسلامي الذي نشأ عام 1952، فكان حزباً فلسطينياً بالنشأة والتكوين أسسه تقي الدين النبهاني. وقد تجاوز في أطروحاته تحرير فلسطين إلى إعادة الخلافة.[2]

الباحثة ولاء قديمات تشير إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية منذ قيامها عام 1964 أصبحت الإطار الذي يستوعب كافة الفصائل والأحزاب بغض النظر عن أيديولوجيتها وسياساتها، ما دامت تلتزم بالاستراتيجية الوطنية. كما نشأت أحزاب أخرى خارج إطار المنظمة وخاصةً منها ذات التوجه الإسلامي. كما تعتبر الأحزاب السياسية الفلسطينية والتنظيمات من أهم

[1] وكالة خير الفلسطينية للصحافة- التعددية السياسية الفلسطينية. 2015/6/14.
[2] د. أحمد رفيق عوض- مستقبل الأحزاب.....

منظمات المجتمع المدني حيث تتمتع بخصوصية تنبع من طبيعة مرحلة التحرر الوطني التي تحملت هذه التنظيمات أعباءها.[1]

ثالثاً: مرحلة ما بعد انطلاق الثورة 1965:

حركة فتح: أسسها طلاب فلسطينيون في القاهرة في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي لكن لم تعلن عن نفسها إلا عام 1965.[2]

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: تأسست في 1967/12/11 من ثلاث قوى وهي: منظمة أبطال العودة، ومنظمة شباب الثأر، وجبهة التحرير الفلسطينية. وارتبطت نشأتها بتنظيم حركة القوميين العرب الذي أنشأ إقليماً داخلياً في هيكليته التنظيمية سمي بـ (إقليم فلسطين). وأطلق عليه تسمية قيادة العمل الفلسطيني.

في تشرين الأول 1968 تم انسحاب جبهة التحرير الفلسطينية منها لتتشكل الجبهة الشعبية– القيادة العامة. والانشقاق الثاني في 1969/2/21 ببروز الجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين حتى عام 1975. لتصبح الجبهة الديموقراطية....

في عام 1970 خرجت منها منظمة فلسطين العربية. وفي عام 1972 الجبهة الثورية لتحرير فلسطين. وفي 1974/9/26 تم إنشاء جبهة الرفض والمكونة من: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الشعبية– القيادة العامة حتى حزيران 1976، وجبهة التحرير الفلسطينية، وجبهة التحرير العربية، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني. في حزيران 1969 انضمت عصبة اليسار الثوري الفلسطيني، والمنظمة الشعبية لتحرير فلسطين إلى الجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين. وفي عام 1972 انضمت إليها الجبهة الشعبية الثورية. وفي عام 1991 انشق الاتحاد الديموقراطي الفلسطيني (فدا) عن الجبهة الديموقراطية.[3]

ونشأت منظمة الصاعقة عام 1966، وحركة الجهاد الإسلامي 1981/11/1، وحركة حماس في 1987/12/14، والحزب الشيوعي الفلسطيني في 1982/2/10، وفي تشرين الأول

[1] ولاء قديمات- دور الأحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية في التجربة الفلسطينية- تحليل مقارن بين النموذج الوطني والنموذج الإسلامي.
[2] د. أحمد رفيق عوض- مستقبل الأحزاب.....
[3] د. جمال المحمود- الأحزاب السياسية دمشق 2011- صـ218- 2019- 228- 230.

1991 استبدل التسمية إلى حزب الشعب،[1] وجبهة النضال الشعبي 1967، وجبهة التحرير العربية 1968، والحركة الوطنية للتغيير 1994، وحزب النهضة الإسلامي 1995[2]....

ومن اللافت ظهور العديد من الأحزاب المسجلة رسمياً لدى السلطة الفلسطينية ما بين عامي 1994– 1996 مثل:

الجبهة الإسلامية الفلسطينية 1995/8/25، حزب الخلاص الفلسطيني 1995/3/21 وهو مرتبط بالإخوان المسلمين، حزب النضال الإسلامي 1995، حركة المسار الوطني الإسلامي 1995/8/17، الاتحاد الوطني الإسلامي 1996/6/15، حزب النور السلفي في غزة 2012. لكنها أحزاب قليلة الحضور والفاعلية.

وظهر التيار الليبرالي على الساحة الفلسطينية بتشجيع غربي حيث بلغ عدد المنظمات غير الحكومية ما يزيد على (1600) منظمة يتعلق نشاطها بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية.

وتحت هذا الفضاء برزت الحركة الوطنية للتغيير عام 1994، وحزب الخضر عام 1995، والتحالف الوطني الفلسطيني، والتيار الوطني الديموقراطي. وهنا برز دور العوامل الخارجية في تشكيلها. وكان التعبير الأقوى للتيار الليبرالي ممثلاً في (المبادرة الوطنية الفلسطينية) التي تأسست عام 2002 ومن مؤسسيها حيدر عبد الشافي، إدوارد سعيد، ابراهيم الدقاق، ونادت بالدفع نحو الحرية والاستقلال من أجل العدالة والنزاهة في العيش الكريم.

وظهر حزب الطريق الثالث الذي أسسه سلام فياض، وحنان عشراوي سنة 2005 ليكسر احتكار فتح وحماس كما جاء في أدبياته. ويدعو للكفاح السلمي، وحصل عام 2006 على ثلاث مقاعد في المجلس التشريعي وأصبح سلام فياض رئيساً للحكومة سنة 2007، وحظيت حكومته ما بين 2007– 2013 بدعم مالي وأمني وسياسي غير مسبوق من جهات عديدة.

وشهدت مرحلة 1994– 2020 تحولات عميقة على صعيد الأداء السياسي. ويقتضي التنويه إلى سيطرة حماس على قطاع غزة منذ عام 2006 مع ترهل للأحزاب الكبرى. واتسمت الحياة الحزبية بعدم القدرة على الفعل والإنجاز، وتفوق الواقع الوظيفي على الانتماء الأيديولوجي، وغلبة الهوية الوطنية على الهوية الحزبية بفعل الاحتلال.

[1] المرجع السابق صـ140.
[2] الأحزاب السياسية في الوطن العربي- فلسطين 2004.

ويظهر المجتمع الفلسطيني نسبة عالية من التحزب لكن ذلك لا يعني بالضرورة العضوية في الأحزاب. فضلاً عن الانشقاقات الدائمة كانشقاق حركة الأحرار الفلسطينية التي عرفت عن نفسها تحت اسم أولي فتح الياسر عام 2007 من حركة فتح بدعم من حماس. ووفقاً للقانون، وعلى الرغم مما جاء في وثيقة إعلان الاستقلال والقانون الأساسي إلا أنه حتى الآن لا يوجد قانون للأحزاب السياسية. حيث يتم التعامل وفقاً للقانون الأردني السابق رقم 15 لعام 1955.[1]

الكاتب حنا عيسى يشدد على أن التنظيم القانوني للأحزاب السياسية الفلسطينية من المسائل الشائكة بسبب الاحتلال الإسرائيلي وغياب سيادة فلسطينية وخشية القوى والفصائل من العمل ضمن قالب الحزب السياسي لما لذلك من استحقاقات تتعلق بعلنية العضوية وكشف مصادر التمويل. وبوجود امتدادات لأغلب التنظيمات الفلسطينية خارج فلسطين سواء على مستوى القاعدة أو القيادة. ومن شأن سن قانون للأحزاب السياسية تعقيد الأوضاع الداخلية، وأي قانون سيكون له تطبيق في مناطق السلطة فقط. وينص القانون الأساسي الفلسطيني في المادة 5 على أن نظام الحكم ديموقراطي يعتمد على التعددية السياسية والحزبية. كما ينص في المادة 26 على الحقوق والحريات، وحق الفلسطينيين في المشاركة في الحياة السياسية وعلى وجه الخصوص تشكيل أحزاب سياسية والانضمام إليها. ورغم عدم إقرار أي قانون للأحزاب إلا أنه من الناحية الواقعية واستناداً إلى القرار الرئاسي رقم 1 لعام 1994 بشأن استمرار العمل بالتشريعات التي كانت سارية قبل 1967/6/5 يمكن القول: إن قانون الأحزاب السياسية الأردني رقم 15 لعام 1955 يعتبر سارياً في الضفة الغربية وكذلك النصوص المتعلقة بالأحزاب في التشريعات التي كانت سارية في قطاع غزة. وفي وقت مبكر وبعد بدء أعمال المجلس التشريعي بوقت قصير أعد ديوان الفتوى والتشريع قانوناً بخصوص الأحزاب السياسية وأحاله إلى مجلس الوزراء في 1996/5/26. وقد قبل المجلس التشريعي مشروع القانون للمناقشة العامة في 1997/11/10. وبعد مراجعة موسعة لمشروع القانون من خلال الحوارات وإبداء الملاحظات من قبل القانونيين والسياسيين والفصائل، أعدت اللجنة السياسية في المجلس نسخة معدلة من المشروع في 1998/2/11 على أن يتم تقديمها للقراءة الأولى في المجلس ضمن مدة أقصاها أسبوعان. إلا أن ذلك لم يتم منذ ذلك الحين حتى اليوم. ويذكر أن وزارة الداخلية كانت قد أعدت مشروعاً آخر في 1996/6/3. إلا أنه لم يدخل أجندة المجلس التشريعي.[2] ويمكن القول بأن فلسطين تشهد وضعاً سياسياً مفعماً بالإشكاليات، الأمر الذي يجعل من مسألة تطبيق قانون الأحزاب السياسية

[1] وكالة خبر للصحافة الفلسطينية- التعددية السياسية....
[2] حنا عيسى- الأحزاب السياسية....

أقل أهمية من الاهتمام بالمشكلات الأكثر إلحاحية. وبالرغم من ذلك تم نشر (وثيقة مبادئ سلوكية للفصائل والقوى والأحزاب السياسية الفلسطينية) في غاية الأهمية. وتتضمن أفكاراً مهمة ورؤى ملفتة للانتباه. فحواها أن ظاهرة العمل السياسي وتكوين التنظيمات والتجمعات متأصلة في التاريخ الفلسطيني ومتجذرة لأبعد الحدود، برغم ما فرضه وما زال يفرضه الاحتلال من قيود وقمع مما أدى إلى السرية في العمل على مستوى التمويل والبيئة التنظيمية وتطوير البرامج الخاصة بكل فصيل. وتحتكم الفصائل والقوى السياسية في تنظيمها الداخلي للوائحها وأنظمتها الأساسية. وما زال النظام القانوني الفلسطيني لم يبلور قانوناً موحداً. بشأن تنظيم العمل الحزبي. بمعنى آخر لم تعمل السلطة منذ نشأتها عام 1994 على سن قانون للأحزاب. ولقد كفل القانون الأساسي المعدل لعام 2003 حرية المشاركة في الحياة السياسية. كالمادة 26 التي نصت على أن للفلسطينيين حق المشاركة في الحياة السياسية أفراداً وجماعات. وتشكيل الأحزاب والانضمام إليها. وإن قانون الانتخابات العامة لسنة 2005 الذي جرت على أساسه انتخابات 2006 أعطى لجنة الانتخابات المركزية مهمة تسجيل الفصائل والقوى التي ترغب بخوض الانتخابات كقوائم انتخابية وليس كأحزاب سياسية. ولا يتضمن هذا القانون قواعد وأسساً لتنظيم عمل القوى والفصائل التي تشارك في الانتخابات وعمد بعضها إلى تنظيم العلاقة من خلال وثائق ومواثيق شرف كان من أبرزها: وثيقة الوفاق الوطني لعام 2006 ومن أهداف الوثيقة:

تعزيز مكانة العمل الحزبي وتوجيهه نحو الصالح العام والأهداف الوطنية العليا.
تعزيز حق المشاركة السياسية وحرية التجمع والتنظيم وحرية الرأي والتعبير.
ومن مبادئها:

الالتزام بالتعددية السياسية والحزبية للتعبير عن تطلعات المواطنين ومصالحهم.
ضمان حرية العمل السياسي وحق المشاركة في الحياة السياسية وتفعيل العمل الحزبي.

تعزيز العمل الجبهوي وصيغه المختلفة.
احترام حق المواطن في الترشح للمناصب العامة وضمان حقه في اختيار ممثليه بشكل حر.

وفي الفقرة الرابعة منها حرية وطوعية تكوين الأحزاب والانضمام إليها وحلها. فأساس تأسيس الحزب ووجوده القانوني هو التصريح أو الإعلام أو الإخطار أو التسجيل. ولا يجوز أن يكون عدد المؤسسين عائقاً أمام تكوين الأحزاب ومن المهم أن يحدد عدد المؤسسين على نسبة عدد السكان أو الناخبين. وتخصص هيئة مستقلة على أن تنظم صلاحياتها وآليات عملها بقانون وتتولى متابعة شؤون الأحزاب وتسجيلها. ويكون للحزب حق الطعن بقراراتها. وعدم جواز حل

الحزب بقرار إداري وأن يكون بقرار ذاتي من هيئته العامة وفق النظام الأساسي للحزب أو بقرار من القضاء المختص. والالتزام بعدم الاستقواء بالمؤسسات الرسمية سواء المدنية أو الأمنية لصالح فصيل أو حزب ما.

رابعاً: الحياة الحزبية الفلسطينية في داخل أراضي 1948:

وخلال الفترة 1948– 1966 لم تظهر في فلسطين المحتلة ضمن أراضي 1948 أحزاب عربية على الإطلاق، ولم تتبلور في أوساط الفلسطينيين داخل الكيان الصهيوني اتجاهات سياسية واضحة إلا في مرحلة متأخرة نظراً للحكم العسكري الاستيطاني الصهيوني الذي فرض عليهم. وإن بقيت بعض القوائم العربية تشارك في انتخابات الكنيست منذ عام 1949. وقد شهدت الخمسينيات والستينيات من القرن الفائت بعض المحاولات لتشكيل حركات سياسية تتحدث باسم فلسطين، لكنها لم تتمكن من الاستمرار بسبب خلافات داخلية أو التضييق الذي تمارسه سلطة الاحتلال. لكن في سنة 1958 تم تأسيس الجبهة العربية التي ضمت في عضويتها قوميين وشيوعيين لكنها لم تعمر. وانفرط عقدها على خلفية الخلاف بين القوى الناصرية والشيوعيين. وحركة الأرض التي أسسها القوميون سنة 1958 لكن الكيان الصهيوني حظرها عند محاولتها التحول إلى حزب مسجل قانونياً عام 1965. وفي أوائل السبعينيات أسس القوميون حركة أبناء البلد. وهي غير معترف بها. وفي عام 1983 انشقت الحركة التقدمية في الناصرة عن حداش أي الجبهة الديموقراطية للسلام وتحولت إلى تنظيم قطري سنة 1984. باتحاد مع مجموعة انشقت عن حركة أبناء البلد من بلدة أم فحم. وتكتلت الحركة التقدمية قبيل انتخابات الكنيست الحادي عشر 1984 مع تنظيم البديل (الترنتيف) الصهيوني لإنشاء القائمة التقدمية للسلام وخاضت الانتخابات للكينيست الثاني عشر، وفازت بمقعدين. والحزب الديموقراطي العربي تأسس عام 1988 وخاض انتخابات الكنيست الثاني عشر وفاز بمقعد واحد بعد انسحاب عبد الوهاب دراوشة من حزب العمل الصهيوني. والتجمع الوطني الديموقراطي تشكل عام 1995، والحركة العربية للتغيير بزعامة أحمد الطيبي 1996. والقائمة العربية الموحدة شكلت سنة 2003 من الحركة الإسلامية برئاسة عبد المالك دهامشة، والحزب الديموقراطي العربي لطلب الصانع، والحزب القومي العربي برئاسة محمد كنعان، والجبهة الشعبية العربية تأسست في 1958/5/6 ورفضت سلطات الاحتلال تسجيلها باسم الجبهة العربية فأخذت تسمية الجبهة الشعبية وكانت ثمرة تحالف بين الحزب الشيوعي الإسرائيلي وبعض الشخصيات العربية.[1] وينبغي الإشارة إلى

[1] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات- الأحزاب العربية في فلسطين المحتلة 1948.

تعاون العرب مع الحزب الشيوعي الإسرائيلي الذي تأسس عام 1948. والذي انقسم على نفسه في سنة 1965 بين أكثرية عربية قامت بتأسيس القائمة الشيوعية الجديدة (راكاح) وأقلية صغيرة (ماكي).[1] وحصلت القوى والأحزاب العربية على خمسة عشر مقعداً في الكنيست في آذار 2020.[2] وسبق حصولها على عشرة مقاعد في انتخابات نيسان 2019 بعد أن كان لها ثلاثة عشر مقعداً في انتخابات 2015.[3]

خامساً: تقييم عام للحياة الحزبية:

وبالرغم من هذا الحضور السياسي والحزبي منذ سنوات طويلة في فلسطين المحتلة، إلا أن البعض يسلط الضوء على بعض السلبيات للخروج بحل.

الباحث د. سليمان عيسى جرادات يقول: إنها أحزاب لا تعرف دوراناً سلساً ومرناً للنخبة. فبقاء القيادات واستمرارها لعشرات السنين، وغياب التناوب على الهرم الحزبي هي الخصائص الغالبة في معظمه الأحزاب السياسية المهمة لأنها تفتقر إلى المرونة والتغيير والمراجعة في خطاباتها السياسية وفي تحليلها للوضع العام وعدم تحديد آليات للتناوب على السلطة، وعدم نشأة أحزاب جديدة ذات برامج وفعاليات ملموسة فضلاً عن الانشقاقات.[4]

الباحثة والكاتبة ولاء قديمات تبرز بأن العمل الحزبي في فلسطين يعاني من أزمة. انعكست بشكل كبير على قدرة الأحزاب على العمل والاستفادة من الفرص المتاحة. فالاختلاف والانقسام بينها بدا واضحاً وجلياً. ومعوقات الشراكة الوطنية تعود إلى الاختلاف في تحديد أولويات المشروع الوطني الفلسطيني. والتنظيمات تعاني من أزمة داخلية وخارجية تتجلى في تراجع دورها وقاعدتها الجماهيرية بالإضافة إلى انعدام الوعي وضعف وترهل المؤسسات فضلاً عن التناقض الحزبي والأزمة الفكرية والتعصب الحزبي مما يؤثر في تفعيل المشاركة داخل النظام. وقد كشفت انتفاضة الأقصى غياب الأحزاب والتنظيمات السياسية عن دورها التعبوي، وعدم وضوح الرؤية بشأن مهماتها في توجيه المقاومة الشعبية والنهوض بها. فالتنظيمات في ظل تراجع الأحزاب السياسية تبقى تمثل مدرسة للتنشئة وقنوات للمشاركة الشعبية وتفعيل آليات التنظيم داخل النظام. وهنا لا بد من توضيح طبيعة هذه التنظيمات التي تمثلت في كونها حركات تحرر وطني أخذت

[1] المرجع السابق.
[2] رامي أيوب- نهى شرف- الأحزاب العربية في إسرائيل تستعد لأكبر تمثيل لها في البرلمان- 2020/3/3.
[3] محمد محسن وتد- الأحزاب العربية تخوض انتخابات الكنيست مجدداً بقائمة مشتركة- 2019/7/3.
[4] د. سليمان عيسى جرادات- الأحزاب السياسية الفلسطينية نحو دورٍ جديد. 2012.

على عاتقها مسؤولية التحرير حيث أدّت دور الأحزاب في النظام السياسي خصوصاً عندما قررت المشاركة في الانتخابات التشريعية في 2006/1/25، لذا لا بد من:

تعزيز الشراكة الوطنية.
إعادة بناء جسور الثقة مع القيادات التنظيمية والشعبية.
عدم إهمال دور الشباب.
صياغة برامج تتناسب وتطلعات الشعب الفلسطيني.
تعزيز فكرة الانتماء.
تفعيل دور الفرد في الحياة العامة.[1]

ولا بد من مأسسة النظام السياسي في ظل غياب السيادة الوطنية، والعمل السري بسبب وجود الاحتلال، ومعالجة التوزع الجغرافي للأحزاب ومدى الاستقلالية المالية. ومعالجة الانشقاقات بالدمج وخلق حالات ائتلاف وطني. والحد من تصدع اليسار والتيارات القومية، مع ظهور الإسلام السياسي كقوة مؤثرة والنظر ملياً بواقع العلاقة في الداخل وخاصةً أن السلطة الوطنية الفلسطينية التي تشكلت عام 1994 حسب اتفاق أوسلو 1993/9/13ورثت للأسف منظمة التحرير الفلسطينية بكامل فصائلها وأحزابها وحركاتها، وتبدت حركتها باتفاقيات مع الكيان الصهيوني وتتصرف كأنها الأصل، وغيرها هو الفرع، مما أدى إلى صراعات.

وتعد حالة الانقسام الفلسطيني من أكثر الحالات خطورةً وخاصةً بعد الإعلان عن صفقة القرن في 2020/1/28، وحالات التطبيع مع الكيان الصهيوني بعد بروز ونية دولة الإمارات العربية المتحدة التوقيع على اتفاق سلام مع الكيان الصهيوني حسب إعلان ترامب يوم الخميس في 2020/8/13. في الوقت الذي يعلن فيه بومبيو أثناء زيارته للكيان الصهيوني يوم الاثنين 2020/8/24، أهمية الحفاظ على تفوقه من الناحية العسكرية على جميع الأطراف. لذا فإن واشنطن ما زالت تدرس إمكانية تزويد دولة الإمارات بطائرات إف 35، فلا قرار حتى اللحظة. فالتقى معه وزير الدفاع بيني غانتس في 2020/8/26، قائلاً: سنواصل تعزيز تفوقنا التكنولوجي. فضلاً عن الإعلان الثلاثي الأميركي- الإسرائيلي- البحريني في 2020/9/11، حول اتفاق سلام. ومن ثم توقيعه بين الأطراف الأربعة: الولايات المتحدة، دولة الإمارات العربية، والكيان الصهيوني، ومملكة البحرين في البيت الأبيض يوم الثلاثاء 2020/9/15.

[1] ولاء قديمات- دور الأحزاب السياسية....

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

النظام الحزبي العراقي

تعد الأحزاب السياسية من أهم مؤسسات النظام السياسي، وهي تؤدي دوراً كبيراً في بنائه. وتمثل إحدى الوسائل التي يلجأ إليها المرشحون لقيادته وإدارته. ولقد نص الدستور العراقي على حرية تأسيسها، وممارستها من قبل الأفراد. وتبرز ضرورة وجود الأحزاب السياسية بما ترتبط به في تكوين الرأي العام. مما يؤدي إلى ربط المواطنين بقضايا مجتمعهم، كما تقوم بمراقبة أعمال القائمين على الحكم على نحو يحول دون انحرافهم ويقود إلى تحقيق مصلحة المجتمع، فضلاً عن دورها في العملية الانتخابية لما تقدمه من مرشحين أو بمدى مساعدتها للناخبين في تكوين قناعاتهم، الأمر الذي دفع بالأحزاب كركن من أركان النظام الديموقراطي[1].

ويشهد العراق اتجاهاً نحو التعددية التي جاءت بعد تجربة طويلةٍ استمرت لنحو 35 عاماً من الحكم المركزي، وهيمنة نظام الحزب الواحد. ولقد أفرزت تطورات ما بعد 2003، حراكاً سياسياً، وفتحت الباب لتأسيس تنظيمات وحركات سياسية متنوعة. فظهرت في الساحة السياسية العراقية أحزاب وهياكل تنظيمية بمسميات متعددة. بعضها إسلامي، وبعضها الآخر علماني، كبيرة، وصغيرة، لديها قاعدة شعبية واسعة، وبعضها الآخر يفتقد لذلك، بعضها معروف في الشارع والبعض الآخر لم يظهر بعد. وتعني التعددية توزيع السلطة السياسية عن طريق ترتيبات، وأشكال مؤسساتية، أي أنها لا تكون حكراً على فئة معينة سواء كانت سياسية، أو أيديولوجية، أو إثنية. وبعبارة أخرى يقصد بالتعددية السياسية، وفي الحالة العراقية، نوع من التنظيم الاجتماعي يتعلق ببنية النظام السياسي وآليات عملياته المختلفة، ويسلم بضرورة وجود أفكار وقيم ومؤسسات متعددة فيه تجعل صوتها مسموعاً في مرحلة حاسمة في صنع القرار. وتقوم التعددية على ثلاثة مرتكزات أساسية، وهي:

الإيمان بالاختلاف، والتنوع بين الناس.

ويعد تبادل المواقع شيئاً طبيعياً..

والمؤسسة تعتبر نقيضاً للفردية. فأساسها هو توزع السلطة، بل يجب أن تكون كذلك بين عدة جماعات ومصالح في المجتمع.

[1]- إياد خلف نزال - الأحزاب السياسية و أثرها على النظام السياسي في العراق. (دراسة في الحريات والحقوق).

والتعددية الحزبية تعني وجود عدة أحزاب ذات قوة متساوية وغير متفاوتة تفاوتاً كبيراً في تأثيرها في اتجاهات الرأي العام والحياة السياسية وتكون أساساً وركناً ودعامة للعمل السياسي في حالة وجود قوى ومصالح اجتماعية مختلفة، لها رؤى سياسية وتتنافس على السلطة. ومن المؤكد أن هناك عوامل متعددة تساعد في ظهور نظام التعددية الحزبية. في إطار المشاركة، والشرعية، والوحدة الوطنية. مما يفسح المجال لتمثيل جميع الأحزاب السياسية في المجالس النيابية وغيرها حسب أفكارها، ومعتقداتها، ومبادئها، وميولها. مما يساعد في تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات. فهو يعتبر مظهراً من مظاهر الحريات العامة. لذا لا يمكن أن ينجح إلا في الدول التي تصون الحريات العامة، خاصةً منها حرية الرأي، والتعبير، و المعارضة.[1]

أولاً: الحياة الحزبية في مرحلة الحكم العثماني: وتمثلت التجربة الحزبية الأولى مع بروز الجمعيات في بلاد الشام. كالجمعية العلمية السورية التي أنشأت عام 1857 كرد فعل على سياسة الطاغية عبد الحميد 1876–1908 وسياسة التتريك لجمعية الاتحاد والترقي، وجمعية بيروت 1875، والإخاء العربية – العثمانية، والمنتدى الأدبي 1909، وحزب اللامركزية الإدارية 1913، والقحطانية 1909، وجمعية العربية الفتاة 1911، وكانت أنشطة هذه الجمعيات تمثل مدخلاً للحركة القومية في العراق. وكانت أول تجربة للعراقيين مع بروز جمعية (الاتحاد والترقي) التي تكونت في الروملي بسلانيك سنة 1908. لتحارب الفساد الذي استشرى في الدولة العثمانية. وقد أسهم في تكوينها الأتراك والعرب، وانتقل مركز الجمعية إلى استانبول وفتحت فروعاً لها في بغداد، والموصل، والبصرة، والحلة، والنجف. ولما زاغت هذه الجمعية عن أهدافها المعلنة في الحرية، العدالة، والمساواة. تألف حزب الحرية والائتلاف في 1911/11/8. ليخفف من غلواء جمعية الاتحاد والترقي. وتكونت له فروع في بغداد، والموصل، والبصرة. وكان الطلاب العراقيون الذين تلقوا علومهم في كليات استانبول قد أسسوا جمعية (العلم الأخضر) في أيلول 1912. لكن نشاطها اختصر على الأمور الأدبية، وتقوية الروابط الأخوية بين الطلاب. وأسست الجالية السورية في القاهرة حزب (اللامركزية العثمانية) في كانون الثاني 1913، وهي الجمعية التي أخذت تدعو لتولي كل ولاية إدارة أمورها. وأُسّس لها فرعان في العراق أحدهما في بغداد وقد أطلق عليه اسم النادي الوطني العلمي، والآخر في البصرة وقد سمي (جمعية البصرة الإصلاحية). وبعد أن ترأس طالب النقيب فرع البصرة لحزب الحرية والائتلاف وافق على أن يرأس جمعية البصرة الإصلاحية، بعد استقالته من الحزب المذكور[2] ولقد خضع العراق بوصفه

[1]- د-نغم محمد صالح - التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب القانون صـ56- 60.
[2]-عبد الرزاق الحسني- تاريخ الأحزاب السياسية العراقية بين العامين 1918-1958

أحد أجزاء الدولة العثمانية لأحكام قانون الجمعيات العثماني الصادر في 1909، وكانت الأحزاب التي تأسست بمثابة فروع للأحزاب والجمعيات العثمانية.

الكاتب هادي حسن عليوي يؤكد أن مسيرة الأحزاب السياسية تبدأ من العهد العثماني. مع الإشارة إلى تنظيم حزب اللامركزية الإدارية والمؤتمر القومي العربي في باريس 1913 وتشكيل النادي الوطني في بغداد والجمعية الإصلاحية في البصرة. واندلاع ثورات الحجاز، وانتفاضة النجف وكربلاء والحلة توجساً من الغزو البريطاني وبروز جمعية النهضة الإسلامية في النجف. وجمعية حرس الاستقلال، وجمعية الشبيبة، ثم نادي الإصلاح 1918-1920[1] ولقد أسس الضباط العرب في الجيش العثماني، جمعية عربية سرية في الأستانة أطلق عليها اسم العهد في 1913/11/28. وأدى الضابط عزيز علي المصري دوراً رئيسياً في تأسيسها. ودعت إلى الاستقلال الذاتي للبلاد العربية، واتحادها مع الأستانة على أسس مماثلة لتلك القائمة في النمسا، وطرحت إدارة عربية محلية، ولغة عربية رسمية. وأيد بعض الأتراك الجمعية كمصطفى كمال باشا. وفتحت فروعاً في عدة مدن عربية منها الموصل والذي ترأسه ياسين الهاشمي مع علي جودت، مولود مخلص، أما فرع بغداد فضم شخصيات مثل حمدي الباجه جي ورشيد الخوجة، عبد الحميد الشالجي، تحسين العسكري، عاصم الجلبي[2]

الباحث د.مؤيد الونداوي، تحدث في محاضرة له عن نشوء الظاهرة الحزبية العراقية منذ الحكم العثماني قائلاً: كان للعراقيين دور كبير في تأسيس جمعية العهد السرية مع عدد من الضباط والمثقفين العرب في الأستانة، ولم يكن العراقيون حتى ذلك التاريخ قد تمكنوا من بناء أحزاب خاصة بهم، تعبر عن مطالبهم[3]. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى اتباع الأحزاب والجمعيات العراقية أسلوب العمل السري لتحقيق أهدافها في النصر والاستقلال عن السيطرة العثمانية، رغم وجود قانون الجمعيات المصرح به في 29 رجب 1327-1909/8/3[4]

ثانياً: الحياة الحزبية 1921- 1958 وأهم سماتها:

يعتبر تتويج الملك فيصل الأول بن الشريف حسين في 1921/8/23، بداية تأسيس الدولة العراقية المعاصرة لتبدأ المرحلة الثانية من الحياة الحزبية في العراق. فأصدر قانون الجمعيات أو الأحزاب في 1922/7/2، الذي استمر حتى 1954/8/28، بعدما ألغي بالمرسوم 19 إلى حين

[1]-هادي حسن عليوي- الأحزاب السياسية في العراق. السرية والعلنية 2001/2/30
[2]-جمعية العهد- وتأسيس حزب العهد العراقي- 2011/1/10
[3]-د. مؤيد الونداوي- تاريخ الأحزاب السياسية، ونشوئها في العراق المعاصر 2012/9/10
[4]- إياد خلف نزال- الأحزاب السياسية...

إصدار قانون آخر للجمعيات رقم 1 في 1960/1/1، الذي ألغى قانون 1955، فأُسّست في هذه الفترة العديد من الأحزاب كالحزب الوطني برئاسة جعفر أبو التمن 1922/8/2، وحزب النهضة بزعامة محمد أمين الجرجفجي 1922/8/19، والحزب الحر بقيادة محمد الكيلاني 1922، وحزب الاستقلال الوطني برئاسة عبد الله العمري أيلول 1924، وحزب الأمة أسسه ناجي السويدي ومحمد جعفر الشبيبي 1924، وحزب الشعب العراقي ياسين الهاشمي في 1925/11/20، حتى نهاية 1928، والحزب العراقي أسسه نوري السعيد عام 1930، وحل عام 1932، وحزب الوحدة الوطنية أسسه علي جودت الأيوبي في آب 1934، بمجرد أن عين رئيساً للوزراء ولم يجد له أنصاراً فحل الحزب. والحزب الشيوعي العراقي 1934/3/31، وحزب الإخاء الوطني 1930/11/25، وحزب الاستقلال نيسان 1946، حزب الاتحاد الوطني نيسان 1946، حزب التقدم 1925، وحزب الأمة الاشتراكي 1951، برئاسة صالح جبر وحل عام 1952، والاتحاد الدستوري لنوري السعيد 1951. إذن رأينا تأسيس أحزاب كثيرة ومتعددة في هذه المرحلة وفي عام 1935، ألغت وزارة ياسين الهاشمي جميع الأحزاب بموجب مرسوم الإدارة العرفية رقم 18 لسنة 1935، حيث نصت المادة 14 فقرة 8 على منع أي اجتماع عام وحله بالقوة ومنع أي نادي أو جمعية من تنظيم اجتماعات وحله بالقوة[1] ولم يسمح بتشكيل الأحزاب السياسية إلا في 1946/4/2 حيث أجازت وزارة الداخلية كلاً من حزب الاستقلال، الأحرار، الوطني الديمقراطي، الشعب، والاتحاد الوطني[2]. وذلك بعد خطاب الوصي عبد الإله في 1945/12/27، وبتوجيه من الإنكليز، تم السماح بتأليف أحزاب سياسية تعبر عن وجهات نظر مختلفة لمواجهة المتغيرات. ومن الأهمية الإشارة بأن القرار في عام 1935 لتجميد الأحزاب لم يكن الأول في هذه الفترة 1922–1945، بل كان هناك قرار سابق للوزارة الهاشمية الثانية عام 1925 بتجميد الحياة الحزبية.

وفي المرحلة الثالثة لمسار الحياة الحزبية 1945–1958، فقد تم إجازة خمسة أحزاب سياسية في 1946/4/2، وجميعها أحزاب معارضة: حزب الأحرار بقيادة توفيق السويدي، حزب الاستقلال برئاسة محمد مهدي كبة، الحزب الوطني الديموقراطي لكامل الجادرجي، والاتحاد الوطني بقيادة عبد الفتاح إبراهيم، وحزب الشعب. وقد فشلت التجربة نتيجة جمود النظام والضغط على

[1]- المرجع السابق....
[2] المرجع السابق

الأحزاب فصدر مرسوم نوري السعيد 1954، لتجميد العمل الحزبي، فعادت الحياة الحزبية لممارسة النشاط السري، لكن دون برامج، ومع ضعف واضح في القاعدة الجماهيرية للأحزاب[1]

ولأهمية الموضوع يحبذ الحديث عن الحزب الوطني الديمقراطي الذي أُسّس عام 1946، ويعود لجمعية الأهالي التي تشكلت عام 1932، التي انقسمت إلى ثلاثة جهات:

الحزب الوطني الديمقراطي.

حزب الاستقلال.

ولجنة مكافحة الاستعمار التي تحولت إلى الحزب الشيوعي العراقي.

وبعد سقوط النظام الملكي في 1958/7/14 شارك الحزب في حكومة عبد الكريم قاسم بوزيرين، وهما محمد حديد للمالية، وهديب الحاج حمود للزراعة. وإثر الخلاف مع قاسم دب خلاف آخر في الحزب ففي أيار 1959، أعلن حديد استقالته وتجميد نشاط الحزب في أثناء وجود رئيس الحزب في الخارج للعلاج. الذي أغلق الحزب بالكامل في تشرين الثاني 1961، وبعد عام 2003، جرت محاولات لإحيائه إلا أنها قد فشلت. دعا الحزب إلى الاستقلال وتحرير الأقطار العربية، ورفض إنشاء وطن قومي للصهاينة في فلسطين، وإقامة حياة ديموقراطية نيابية في العراق، وإصلاح الجهاز الحكومي والجيش واستقلال القضاء[2]

أما حزب النهضة فهو أُسّس في 1922/8/10، في الكاظمية بغداد، أسسه محمد أمين الجرجفجي، ومهدي الجرجفجي، وعبد الرسول كبة، وأسد الله الحسيني، ومهدي البيسر، وواصف وقائي– والزعيم الحقيقي هو محمد صدر. دعا إلى دعم الاستقلال، وحكومة عربية دستورية، وتنشيط الفكرة الوطنية للوحدة العراقية. أصدر جريدة النهضة، وشارك في الانتخابات 1924، وفشل. جرت محاولات بدمجه مع الحزب الوطني والعهد، لكنها فشلت بوقف نشاطه أواخر 1929.[3]

قانون الأحزاب أو الجمعيات الصادر في 1922/7/2 لم ينظم مسألة تأسيس الأحزاب بالشكل المطلوب، بل عمد المندوب البريطاني إلى السيطرة على العملية لإخضاعها لشروطه[4]. وأغفل صراحةً الإشارة إلى الأحزاب السياسية أو عناصرها أو أهدافها، وعرف في المادة 3

[1]-منذر حسن أبو دان- القوى السياسية العراقية في العهد الملكي 2007/3/14

[2]- قاسم محمد داوود- الأحزاب السيايسية العراقية في العهد الملكي 2018/10/30

[3]- ويكبيديا- حزب النهضة العراقي

[4]- منذر حسن أبو دان- القوى السياسية....

الجمعية، على أنها هيئة مؤلفة من عدة أشخاص موحدين في معلوماتهم أو مساعيهم بغير قصد الربح وتشمل النوادي. وحسب المادة 4 لا يجوز إعطاء الإذن لجمعيات ترمي إلى غرض منافٍ للقوانين والآداب العامة. ولها مقاصد مخلة بالأمن العام، والمؤسسة على أسس قومية، وتسعى لتغيير شكل الحكومة[1]. وتميزت فترة 1935-1945 بغياب الحياة الحزبية العلنية وتصاعد الصراع من أجل السلطة في سياق سلسلة من الانقلابات العسكرية من أهمها: انقلاب صدقي بكر عام 1936، الذي انتهى باحتلال بريطانيا للعراق ثانيةً عام 1941[2]، وبروز جبهتين متباعدتين: الجبهة الملكية المتحالفة مع الإنكليز، والجبهة القومية خارج السلطة. ويعود سبب فشل تجربة الانفتاح السياسي بعد إجازة خمسة أحزاب في عام 1946، لجمود النظام الملكي وتكلسه وضعف السلطة التي تماهت مع حظر الأحزاب في 1954، مما أدى إلى فراغ فعلي في الساحة السياسية العراقية ساهم في بناء أرضية ملائمة لنمو أحزاب معارضة سرية، اختلفت جذرياً عن أحزاب النخبة السياسية من حيث أفكارها، أهدافها، ومكوناتها، وممارستها، واستمراريتها[3]. وباعتبار ما ذكر آنفاً يشير إلى سمات فترة المرحلة الملكية، فتم الحديث ربطاً مع ذلك حول مميزاتها بشكل عام:

يغلب على الأحزاب في المرحلة الملكية الطابع الوطني وليس النزعة الطائفية أو الولاءات الفرعية. لذا استمر الوعي الوطني قوياً عندما اندلعت ثورة 1958/7/14، والتي شهدت تصاعداً للحركة الوطنية.

أحزاب تتبنى برامج سياسية طويلة الأمد، فهي لم تكن تقرر شكل نظام الحكم المستقبلي وتشكيل حكومة دستورية تضع الخطوط العريضة لإعادة بناء البنية التحتية، ومعالجة المشكلات الاقتصادية.

أحزاب سرية تحررية في معظم الفترة الملكية، ظهرت في ظروف الاحتلال البريطاني، وتهدف لإنهاء وجوده، وكافة المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمها الاحتلال مع النظام الملكي.

أحزاب كانت ترفض النظام الملكي، وتطالب بأن يكون الملك رمزياً.

[1]- إياد خلف نزال- الأحزاب السياسية...
[2]- منذر حسن أبو دان- القوى السياسية...
[3]- المرجع السابق

لا يمارس العمل السياسي – في الوقت الذي رفض فيه الملك سياسة الانفتاح التي تقوم على التعددية السياسية لرغبته في احتكار السلطة. مع ضعف القاعدة الجماهيرية، فهي لم تعمر، ووقعت أسيرة الصيرورة والتحول المفاجئ[1]

ويهمنا التوقف عند تقييم الباحث د. مؤيد الونداوي لهذه المرحلة المهمة من العمل الحزبي. ليقول: إن اندلاع الحرب العالمية الأولى، وقيام البريطانيين باحتلال العراق كان سبباً في أن يشهد بروز حركات وتجمعات وأحزاب سياسية قادتها النخب المثقفة والشخصيات الاجتماعية لإنهاء الاحتلال وإعلان الاستقلال. وحققت مطالبها خلال عشر سنوات، عندما وافقت بريطانيا على الدخول في مفاوضات سياسية وعسكرية انتهت بتوقيع معاهدة (1930) التي فتحت الطريق للعراق بالحصول على استقلاله ومقعده في عصبة الأمم 1932. ويتابع بأن العقد الأول من عمر العراق الحديث 1920–1930، قد شهد ظهور أكثر من حزب. لكنها كانت أحزاب لا تقوم على أسس عقائدية أو تنظيمية، وكان المؤسسون لها عبارة عن قادة سياسيين هدفهم الأول استخدام أحزابهم لأجل التمكن من خوض الانتخابات والفوز برئاسة الحكومة. فحالما يحصل الأمر لهم يتم حل الحزب. كما أنهم كانوا يستخدمون تلك الأحزاب، وعبر خلق تحالفات مع عدد من شيوخ العشائر لأجل القيام بثورات تسعى لخلق بيئة مناسبة لإسقاط الحكومة. كجمعية العهد التي اضطرت إلى أن تنقسم على نفسها فشكلت العهد العراقي.

وتجربة التعددية الحزبية التي عاشها العراق في عهد الملك فيصل الأول 1921–1933 سرعان ما تراجعت بسبب وفاة الملك وعدم قدرة خلفه غازي في إدارة الدولة والتعامل مع الطبقة السياسية مثلما كان والده يفعل. والزعماء السياسيون استهوتهم فكرة رئاسة الوزراء، لذا أقحموا أنفسهم في صراعات من أجل تحقيق تطلعاتهم. وكان الصراع قد أصبح محتدماً. ولعل حزب الإخاء الوطني بقيادة ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني، ونجاحهما في استلام الوزارة. خير تعبير عن هذا الصراع.

شهد عقد الثلاثينات بروز أحزاب وتيارات سياسية تعتمد أسلوب العمل التنظيمي والقيادة كالحزب الشيوعي، والحزب الوطني، وجماعة الأهالي...

فترة 1945–1946 شهدت تراجعا في أداء الأحزاب، بسبب فرض قوانين الطوارئ، وتحريم العمل الحزبي. وضرورات نقل البلاد من حالة الحرب إلى حالة السلم بحيث طرحت داخل البلاط واستناداً إلى ما كشفته الوثائق البريطانية، ببروز التفكير بإمكانية الأخذ بنظام الحزبين كبديل

[1]- المرجع السابق

لنظام التعددية الحزبية بمعنى أن يكون هنالك حزب للحكومة وآخر للمعارضة. لكن الوصي على العرش الأمير عبد الإله، لم يتمكن من بلورة هكذا مشروع. وكان هو من وقف وراء تشكيل حزب الأحرار لأجل أن يكون حزب الحكومة مستقبلاً.

مع ذلك في عام 1945 – 1946 أجازت وزارة توفيق بك السويدي وتحديداً وزارة الداخلية والذي تولى مسؤوليتها الوزير سعد صالح جريو، الحق بتشكيل الأحزاب من جديد، فتم إجازة خمسة أحزاب وهي كما ذكر سابقاً: حزب الاستقلال الذي عبر عن البعد القومي، والحزب الوطني الديمقراطي الذي تمثل فكرة الديموقراطية الوطنية، وحزب الأحرار بوصفه معبراً عن الفكر الليبرالي، وحزب الشعب الذي تبنى أفكاراً اشتراكية، والاتحاد الوطني. والنخبة السياسية أسست حزب الأمة الاشتراكي، وحزب الاتحاد الدستوري. وأحزاب المعارضة لم تكن قادرة على تحقيق إنجاز بسبب تدخل البلاط والحكومة بالعملية الانتخابية[1].

ثالثاً: المرحلة الثالثة من التجربة الحزبية 1958– 2003: لم تنجح النظم السياسية بتحقيق حالة من التعددية السياسية. ولم تتمسك باللعبة البرلمانية وتشكيل المجتمع لمؤسساته المدنية. والنظام الجمهوري سجل هو الآخر إخفاقاً واضحاً في هذه الفترة، حيث لم يظهر الرغبة في إطلاق الحريات العامة والتعددية الحزبية. ولهذا سرعان ما انفض تحالف الأحزاب التي تشكلت منه الجبهة الوطنية ودخلت في صراعات حادة كلفت العراق الكثير بما في ذلك حرمانه من نظام تعددي[2]. وتشكلت ائتلافات حزبية في هذه الفترة كمعارضة لكن بدون جدوى. كجبهة الاتحاد الوطني التي تعود لعام 1956، من حزبي الاستقلال والوطني الديموقراطي، والبعثيين والشيوعيين. ودعت لمناهضة الأحلاف، وحكم نوري السعيد. والجبهة الشعبية المتحدة كتكتل سياسي عراقي، تكون عملياً عام 1951، من جبهة المعارضة البرلمانية والحزب الوطني الديموقراطي، وبعض أعضاء حزب الأحرار برئاسة طه الهاشمي. ودعت لنظام دستوري عراقي. والجبهة الوطنية التقدمية التي تأسست في 1971/11/15، وباشرت عملها في 1973/7/17، من البعثيين والشيوعيين والحزب الديمقراطي الكردستاني[3].

أما أحزاب المعارضة التي تشكلت خارج البلاد، وفي منطقة شمال العراق، فقد كثرت مسمياتها وبرز نحو 65 مسمى ولم تكن سوى مسميات. ولقاءات المعارضة في واشنطن، ولندن وفيينا أظهرت أن الحزب الديموقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، وحزب الدعوة

---

[1]- د. مؤيد الونداوي – تاريخ الأحزاب ...
[2]- المرجع السابق
[3] - ويكبيديا – ائتلافات حزبية عراقية

والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وحركة الوفاق، والمؤتمر الوطني العراقي، والحزب الشيوعي، سيكونون في المقدمة بإدارة العملية السياسية، ودخلوا بغداد مع الغزاة. وقبل الحديث عن الإطار القانوني للأحزاب العراقية بعد عام 2003، ينبغي إعطاء لمحة عن القوانين الناظمة لعملها قبل هذا التاريخ للمقارنة والأهمية ..

بعد صدور دستور العراق 1925، وقبل ذلك قانون الأحزاب في 1922/7/2. وصدور دستور 1958، الذي ينص في المادة 18 على حرية التعبير والاعتقاد. كان دستور 1964، الذي أكد على حرية تكوين الجمعيات بالوسائل المشروعة ونص في المادة 79 عدم الموافقة على تشكيل الأحزاب لتشكيلات عسكرية أو انضمام أفراد القوات المسلحة إلى الأحزاب حسب المادة 82.

دستور 1968 بين ذات الأحكام الواردة في كل من المادتين 31– 79 من دستور 1964/4/29.

دستور 1970 نص في المادة 26 على حرية الاجتماع والرأي وتأسيس أحزاب سياسية.

صدور قانون الأحزاب السياسية عام 1991، كأول وثيقة تنظم شؤون الأحزاب. وتميزت هذه المرحلة بجمود الحياة الحزبية وانتقال العمل الحزبي إلى الخارج.

رابعاً: الحياة الحزبية بعد عام 2003، وأهم خصائصها ودوافع التحول نحو التعددية:

دستور 2005: كفل حرية تأسيس الأحزاب في البند الثاني من المادة 39. كذلك المادة 36...[1] والمادة الأولى تحدد جوهر الدولة. والمادة 6: يتم تداول السلطة سلمياً عبر الوسائل الديموقراطية. والمادة 9 الفقرة أولاً: ضرورة عدم تدخل القوات المسلحة في موضوعي تداول السلطة والشؤون السياسية.

قانون الأحزاب رقم 36 في 2015/8/27. المادة 24: نصت على ضرورة التزام الحزب بأحكام الدستور وسيادة القانون، ومبدأي التعددية السياسية، وتداول السلطة. والمادة 8 يشترط لتأسيس أي حزب، عدم تعارض مبادئه وأهدافه وبرامجه مع الدستور. وأن يكون لديه برنامج خاص لتحقيق أهدافه[2]. والمادة 3، ثانياً: يهدف هذا القانون لتحقيق مبدأ التعددية السياسية والحزبية القائمة على الشرعية الدستورية . والمادة 4، أولاً: يحق للمواطنين رجالاً ونساءً حق

[1] - إياد خلف نزال – الأحزاب السياسية ..

[2] - د. حيدر محمد حسن – رؤية في قانونية التعددية الحزبية في العراق 2017/4/22

المشاركة في تأسيس حزب سياسي أو الانتماء إليه أو الانسحاب منه. ثانياً: لا يجوز إجبار أي مواطن على الانضمام إلى أي حزب سياسي أو إجباره.

وصدر قانون المنظمات غير الحكومية رقم 12 لسنة 2010، حيث نصت المادة 2، ثانياً: على تعزيز حرية المواطنين في تأسيس المنظمات غير الحكومية والانضمام إليها. والمادة 4، أولاً: لكل شخص عراقي طبيعي أو معنوي حق تأسيس منظمة غير حكومية أو الانتماء إليها أو الانسحاب منها.

وبرزت أحزاب كثيرة ووفقاً للإحصائية التي أصدرتها مفوضية الانتخابات فإن عدد الأحزاب قد بلغ أكثر من (200) حزب وحركة. وتكشف أن نحو 85% منها هي دينية ومناطقية، وتتشابه في البرامج والأفكار وتبدو غالبيتها منسوخة أو مكررة بين حزب أو آخر، فمعظمها يغلب عليها الطابع الطائفي والفئوي والأثني. وتأسيس الأحزاب يعتمد على الشخصيات وليس على البرامج السياسية وهذا يؤدي إلى تجاذبات علنية لقيادات الأحزاب المنقسمة بعضها على بعض. طبعاً نحن هنا بصدد الحديث عن سمات الأحزاب العراقية بعد عام 2003 ،

الباحث زهير عطوف يؤكد أن السجلات الرسمية لعدد الأحزاب حتى أيار 2017 حسب المفوضية العليا للانتخابات قد وصل إلى 330 حزباً سياسياً، وبعد عام 2003 أُسِّسَت الأحزاب في معظمها كأحزاب صغيرة انفصلت عن أحزاب كبيرة، كحزب الدعوة، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية، والحزب الإسلامي. والأحزاب الدينية تشكل نحو 80%، والعلمانية ما يعادل 10%. والدينية هي الأقوى[1].

د. مهدي جابر مهدي، يشير إلى خصائص الأحزاب العراقية على أنها كثيرة، حيث بلغ عددها نحو 205، مع قلة في قواعدها. وتتشكل وتختفي خلال فترة قصيرة. وتكريس دور الزعامات التي اختزلت الحزب وطبيعة العمل السياسي خلال فترة قصيرة. علماً أن الحزب يمثل التنظيم المميز للسياسة العصرية وعمله يتركز في تنظيم المشاركة وتجميع المصالح كما يشكل رابطاً بين القوى الاجتماعية والحكم. مما أدى إلى إخفاق الأحزاب في الاستجابة لحاجات الناس. ويقوم معظمها على الهرمية بدءاً من الزعيم وصولاً إلى القواعد. أي اختزال الحزب بالزعيم والمجتمع بالحزب، مع غياب الحد الأدنى من احترام وقبول الرأي الآخر، وانعدام الشفافية والتحول من الفضاء الوطني الواسع إلى الإطار الضيق قومياً وطائفياً[2].

[1] - زهير عطوف – التجربة الحزبية في العراق بعد 2003 الواقع والتحديات – كانون الثاني 2018 ص 10-11

[2] - د . مهدي جابر مهدي – أزمة الزعامات الحزبية في العراق بعد 2003 2019/5/20

الباحثة الدكتورة نغم محمد صالح تؤكد على سمات متعددة، وخصائص للحالة الحزبية العراقية. حيث تتفق مع بعض الباحثين في تشخيصها للوضع من كثرة عدد الأحزاب فهي توصف بالحالة الانفجارية. ففي انتخابات 2005 وصل عددها لنحو 200 حزب، وانتخابات 2011 لنحو 300 كيان. ولقد تجاوزت الساحة العراقية الحدود المتوقعة من حيث النوع والهدف. ومعظم الأحزاب هي ورقية وتتسم بالضعف والهشاشة نظراً لضعف قواعدها بحكم حداثتها، كما أن قياداتها غير معروفة بما فيه الكفاية لغالبية العراقيين، وعدم تبلور أطرها الفكرية وهياكلها التنظيمية. وبالتالي هي أقرب إلى الدكاكين السياسية منها إلى القوى الحزبية القادرة على أن يكون لها دور وتأثير. كما أن بعضها هو مجرد امتداد لتكوينات أولية قبلية وعشائرية وطائفية. ولا تمتلك برامج واضحة. وليس لديها معرفة وافية بالممارسة السياسية [1].

موقع شفق نيوز في عام 2019، يؤكد بأنه وفقاً لآخر إحصائية فإن عدد الأحزاب وصل في البلاد لنحو 212 حزباً، ويشير إلى أن وصول الأعداد لهذه الأرقام دليل عدم نضج القائمين على بعضها[2].

الباحث سنار شريف علي، يعتقد أن العراق يعيش في أزمات عارمة منذ 2003، فدعا إلى تعزيز دور القضاء، منوهاً بأنه لم يتمكن أي حزب سياسي من تحقيق الأغلبية التي تمكنه الانفراد بتشكيل الحكومة لوحده. وهذا ما حتم تشكيل حكومات ائتلافية ضعيفة، تعمل دائماً لإرضاء الأحزاب وليس الشعب[3].

الكاتب ليث عبد الحسن جواد الزبيدي، يشدد على أن التجربة الحزبية العراقية تسير في طريق بناء نموذج تعددي، فإنها لا زالت بعيدة عن الاستجابة لتطلعات الشعب العراقي المتعطش للحرية والحياة الكريمة، وذلك بسبب الإشكالات التي ظهرت بين الأحزاب، أو في داخلها. سواء الإسلامية أو العلمانية أو القومية. من قبيل العنف والفساد والإقصاء بالإضافة للتدخلات الأجنبية[4].

---

[1] - د . نغم محمد صالح – عوامل من التحول ... ص 65

[2] - موقع شفق نيوز – بعد البعث 212 حزباً سياسياً في العراق ودعوات لاندماج الصغيرة لمواجهة الكبيرة2018/7/24

[3] - سنار شريف علي – المعارضة السياسية في ظل التعددية الحزبية في العراق 20/ 5/ 2018

[4] - ليث عبد الحسن جواد الزبيدي – التعددية الحزبية وظاهرة عدم الاستقرار ودراسة حالة العراق بعد 2003 (2013)

محمد عبد جري، اعتبر أن الأحزاب السياسية في العراق أصبحت ذات تأثير واضح في تشكيل النظام السياسي وعمل الحكومة إلى أنها بدت تتميز عن غيرها بظاهرة الانقسام والاعتماد على شخصيات وليس برامج. كما أن قانون الأحزاب 36 لعام 2015، بحاجة لتعديلات لكي ينسجم مع الواقع[1].

ويبرز الكثير من الباحثين إحدى سمات الحياة الحزبية العراقية الحاضرة، وهي الارتباطات الخارجية للأحزاب. وهذا يعد قضية خطيرة.

الباحث عصام حاكم، يقول إن المشكلة الأساس بالتجربة العراقية، كونها تجربة مستوردة أي أنها منبثقة من الخارج، وجاءت عن طريق غزو العراق لأحزاب غير ناضجة، وقليلة الخبرة، وذات تجربة فتية وفشلت في تنفيذ الأركان المهمة لمحاكمة أي حزب على أساسها في إعادة الإعمار، ووضع أسس للنظام السياسي الجديد، وإعادة صياغة نظام اجتماعي. فلجأت إلى تقوية النظام العشائري وإلى الخارج فلم تفلح في إدارة الدولة [2].

الكاتب محمود القيسي يصر على أن الأحزاب انساقت خلف أجندات خارجية. وأغلبها عمل على ترسيخ العمل الطائفي. ولم تصل إلى استراتيجية واضحة وقوية لإدارة وإعادة بناء العراق. وعاجزة عن إيجاد آليات تنهض بها. وارتبطت معظم الأحزاب بأجندات خارجية ارتباطاً تاريخياً وتمويلياً. بما يقيد حركة الحزب ويتحكم في قرارته حتى ولو على حساب الوطن حتى ان الأحزاب الجديدة والصغيرة بدأت بذات التوجه العام. وانساقت خلف دول أجنبية للحصول على الدعم والمشورة التي لا يمكن تطبيقها على البيئة العراقية[3].

هاني الياس الحديثي، يلمح إلى مجيء عدد من القوى السياسية المنظمة من الخارج والمسندة من قوات الاحتلال[4] ولقد شهد العراق سلسلة من التغييرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك أنظمة الحكم. وانعكست على واقع وبناء وتأثير تلك الأحزاب. وعند تناول الظاهرة الحزبية في العراق تبرز مجموعة من القضايا الإشكالية من بينها السمة المميزة للأحزاب العراقية من اليمين إلى اليسار. الديني والعلماني، العلني والسري، القومي والأممي ألا وهي: غياب التقاليد الديموقراطية في حياتها الداخلية وفي تعاطيها مع المجتمع. واللافت هنا أن غالبية الأحزاب السياسية وخاصة التقليدية منها بقيت تدور في حلقة مفرغة، وتبتعد تدريجياً عن

---

[1] - محمد عيد جري – الانقسامات الحزبية في ظل قانون الأحزاب العراقية لعام 2015 الأسباب والآثار

[2] - عصام حاكم – الأحزاب العراقية قراءة في التجربة والمستقبل على طاولة مركز المستقبل 2018/7/23

[3] - محمود القيسي – العراق والتجربة الحزبية -2019/4/26

[4] - هاني الياس الحديثي – أحزاب العراق نشأتها ودورها في تشكيل المستقبل 2004/10/3

المجتمع، وتتعمق عزلتها، وتتزايد أزماتها التي باتت تهدد وجودها. ونعني بالأزمة هنا حالة انعدام اليقين والإخلال بالتوازن والفشل في الخروج من المأزق الذي وقعت فيه جراء تكرار إخفاقاتها ولا تزال أسيرة الأنماط التقليدية المكلفة بدون الأخذ بالاعتبار الجودة والجدوى بالإضافة إلى برامج مثقلة بالشعارات غير الواقعية والمتخمة بالوعود المكررة التي سرعان ما تتهاوى أمام صدمة الواقع[1] ولا يغيب عن أذهاننا عوامل التحول نحو التعددية الحزبية.

قاسم حسن العبودي، يشير إلى بعضها:

تنوع مكونات المجتمع العراقي مما أدى إلى ظهور التعددية الحزبية وعلى خلفيتها نشأت أحزاب قومية ودينية وأخرى.

وظهور تشكيلات جديدة لأحزاب بقيت تدور في فلك الأحزاب الكبرى وحاولت مد جسور التواصل بين مختلف التيارات كتجمع الديمقراطيين المستقلين د. عدنان الباجي جه، والتجمع الجمهوري سعد عاصم الجنابي، وحركة الضباط المدنيين الأحرار نجيب الصالحي، وحركة الوفاق الوطني لإياد علاوي. وضمت أشخاص من مختلف القوميات والمذاهب إلا أن تمثيلها وقواعدها الشعبية بقيت بعيدة عن منافسة الأحزاب الكبيرة[2].

د. نغم محمد صالح، تشير إلى عوامل أخرى للتحول نحو التعددية التي تبني النظام الديموقراطي. وهناك علاقة وثيقة بين الديموقراطية، والتعددية. فالأولى هي عملية بناء إيجابي تحتاج إلى مواد، وموارد، وأساليب، ومناهج عمل. ومما لا شك فيه أن الانضمام إلى الأحزاب، والتنافس بينها يعدان من الخصائص البارزة للأنظمة الديموقراطية. مع فشل نظام الحزب الواحد في إيجاد الحلول للمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما أن المجتمع العراقي يمتاز بالتعدد والتنوع، فضلاً عن النظام الانتخابي النسبي الذي ساهم في تبني النظام التعددي الحزبي[3]

خامساً: أهم الأحزاب والحركات السياسية:

هناك قوى سياسية أساسية أدّت الدور الأكبر في الساحة السياسية. منها:

حزب الدعوة الإسلامية: أُسّس عام 1957، وخلال المدة بين شهري أيلول وتشرين الثاني 1958، عقد في كربلاء اجتماعاً موسعاً ضم التشكيلة القيادية كمحمد باقر الصدر. ومحمد باقر

---

[1] - د. مهدي جابر مهدي – أزمة الزعامات ...

34 - قاسم حسن العبودي – التعددية الحزبية في العراق – الواقع والممارسة 2017/5/17

[3] د. نغم محمد صالح- التعددية الحزبية...

الحكيم، ومحمد صادق القاموسي، ومحمد مهدي الحكيم، ومرتضى العسكري. ويؤمن الحزب بولاية الفقيه ويستند إلى المرجعية الدينية. وشهد انقسامات عديدة. أولها الانقسام في نهاية ستينيات القرن الماضي عندما انشق سامي البدري وأسس حركة الإمام. وتطورت الانقسامات لحركات عديدة: حزب الدعوة جناح نوري المالكي، حزب الدعوة تنظيم العراق خضير الخزاعي، حركة الدعوة الإسلامية محمد الفتلاوي، تيار الإصلاح الوطني ابراهيم الجعفري، كتلة التضامن الإسلامي محمد باقر الناصري، ويوجد انقسام داخل البرلمان بين مجموعة نوري المالكي دولة القانون في إطار تحالف الفتح وكتلة النصر لحيدر العبادي.

المجلس الأعلى للثورة الإسلامية: أُسّس في 1982/8/17، في طهران. وتعرض لانقسامات مثل منظمة بدر لهادي العامري، وتيار الحكمة لعمار الحكيم، والمجلس الأعلى الإسلامي لهمام حمودي.

التيار الصدري: وتعود بداياته إلى التسعينات، حينما بدا محمد صادق الصدر كأب روحي للتيار. وتعرض لانقسامات: كتائب الحق لقيس الخزعلي، حزب الله، وحركة النجباء، كتائب التيار الرسالي، قوات أبي الفضل العباس، جيش المؤمل، تشكيل الحسين الثائر، له كتلة برلمانية وازنة (كتلة سائرون) مواقف عديدة وقد تبدو متناقضة أحياناً.

حزب الفضيلة: أُسّس بعد 2003/4/9، وهو حزب إسلامي كالتيارات السابقة، حضور ضعيف نسبياً.

الحزب الإسلامي العراقي: حصل على الترخيص بعد صدور قانون الجمعيات رقم 1 لسنة 1960، ويعد امتداداً لجماعة الإخوان المسلمين. وقد ترأسه بدايةً نعمان السامرائي، ويعود لعام 1951 حينما أجيزت أول جمعية أو هيئة ذات نشاط إسلامي عرفت باسم جمعية الأخوة الإسلامية. ويتمثل بكتلة برلمانية وإليه تعود رئاسة البرلمان العراقي.

حركة الوفاق الوطني العراقي: شُكّلت أثناء حرب الخليج الثانية بقيادة إياد علاوي عام 1991 وتنتمي الحركة للقائمة العراقية التي ضمت عدداً من القوى السياسية العراقية: كالتجمع الجمهوري، والحزب الشيوعي، وحزب الديموقراطيين المستقلين، عراقيون، حركة الوفاء للعراق، الحزب الوطني الديموقراطي، حزب الوحدة، الأحرار تجمع الفرات الأوسط.

الجبهة العراقية للحوار الوطني: شُكّلت عام 2005، في أيلول وتعود لمؤسسها صالح المطلق وتشكلت من قوى سياسية متنوعة مثل: الجبهة الوطنية العراقية، الحزب الديموقراطي المسيحي، الجبهة العربية الديموقراطية، الجبهة الوطنية للعراق الحر والموحد، حركة اتحاد أبناء العراق.

الحشد الشعبي: أُسّس في 2014/3/13، فتوى المرجعية 2014/6/13، فتح باب التطوع 2014/6/15، مؤلف من نحو 67 فصيلاً. أقر قانون الحشد في البرلمان 2016/11/26.

كتائب حزب الله: أُسّست عام 2003 حيث تجمعت كتائب كربلاء، زيد بن علي، لواء أبو الفضل عباس، تحت اسم حزب الله عام 2006. فصيل مسلح مقاوم أدرجته واشنطن على قائمة الإرهاب 2009.

جيش المهدي: أسس نهاية 2003، البعض يقدر عدد قواته بعشرات الألوف.

كتائب ثورة العشرين: صدر بيانها الأول في 2003/7/10، تتألف من أكثر من 30 كتيبة مسماة حسب أسماء الصحابة وشخصيات إسلامية تاريخية. موزعة على قواطع جغرافية مثل:

القاطع الشمالي: يضم كتائب أسود التوحيد، أسامة بن زيد، الحسن بن علي، جابر بن عبد الله، جند الحق، محمد الفاتح، محمود الحفيد، عبد الرحمن بن عوف، والصديق، وضياغم الحق.

قاطع أبو غريب: يضم كتائب جعفر الطيار، الزلازل...

قاطع المنطقة الغربية: يضم كتائب أحمد ياسين، محمود شيت خطاب..

قاطع بغداد: يضم كتيبة سعد بن أبي وقاص، خالد بن الوليد..

قاطع ديالى: ويضم كتيبة الأحرار، علي بن أبي طالب.

الجبهة الإسلامية للمقاومة: أُسّست في 2004/5/28، وذراعها كتائب صلاح الدين الأيوبي، فضلاً عن جيش الراشدين، وجيش المجاهدين، والجيش الإسلامي.

الحزب الديموقراطي الكردستاني: أُسّس بشكل سري في 1946/8/16، ويسمى البارتي. مؤسسة مصطفى البارزاني، وخلفه نجله مسعود عام 1979 الذي ترأس إقليم كردستان مابين 2005/6/14، حتى 2017/11/1، عبر عن توجهاته الليبرالية إثر مؤتمره الحادي عشر في 1993/8/16. له توجهات انفصالية واضحة وعلاقات مع الولايات المتحدة وإسرائيل...

الاتحاد الوطني الكردستاني: أُسّس عام 1975، ويعرف بـ (أوك) يتركز في السليمانية وليس إربيل، ولا يختلف عن الحزب الديموقراطي، فروقات بسيطة.

وهناك أحزاب كردية أخرى كالاتحاد الإسلامي الكردستاني الذي أُسّس عام 1994، والجماعة الإسلامية عام 2001، وحركة التغيير 2009، وفي الفترة 1921– 1924، برزت جمعيات كردية في السليمانية كجمعية تعالي كردستان 1921، وأغلقت في 1922/12/12، وجمعية كردستان 1922، وانتهت عام 1926، وجمعية الدفاع الوطني تأسست في 1925/1/16، ونادي الارتقاء الثقافي تشكل عام 1930، جمعية لا وان الشباب، وداركه

(الحطاب) وجمعية برایاتي (الأخوة). وظهرت أحزاب كردية في الفترة السابقة، وهي غير موجودة الآن مثل: حزب هيوا (الأمل)، حزب شورش (الثورة)، وزركاري (الخلاص) انضموا للحزب الديموقراطي الكردستاني عام 1946،[1] وكانت تؤكد على الخصوصية الكردية والانفصال.

في 2019/10/1، اندلع حراك شعبي رفضاً للأوضاع الاقتصادية والسياسة السائدة. فهو يرفض المشهد السياسي الراهن، وجميع الأحزاب التي تشكله.

الباحث د. فاضل البدراني يؤكد أن الحراك يؤسس لمرحلة جديدة قد نشهد فيها وجهاً سياسياً جديداً وتختفي فيه أحزاب، وهي ضعيفة لكنها أصبحت قوية مبنية على التناقضات الفكرية والهويات الثانوية الطائفية والمذهبية على حساب هوية الوطن.[2]

الكاتبة باهرة الشيخلي تشدد على أن الفرصة ضعيفة أمام الأحزاب الجديدة لإثبات وجودها، خصوصاً أن بعض القوى بما فيها الأحزاب المهيمنة على العملية السياسية تحاول استغلال أي حراك شعبي لتحقيق مكاسب لها. والحركات السياسية منذ احتلال العراق عام 2003 لم تستطع أن تفرز قيادة وبرنامج عمل محدد، ولا تمتلك خططاً معدة ومدروسة. وتعتمد في نشاطها على ردود الأفعال، كما أن بعض الجماعات التي أطلقت على نفسها صفة حزب، لا تتوفر فيها الحد الأدنى من مفهومه وتبقى مجرد تجمعات ضعيفة ومعزولة وموسمية.[3]

[1] كافي سلمان مراد الجادري- الجمعيات والأحزاب الكردية 1921- 1947. دراسة تاريخية صـ39- 41- 42- 44.

[2] د. فاضل البدراني- الحراك الشعبي في العراق والبحث عن هوية وطن. 2019/12/11.

[3] باهرة الشيخلي- كثرة الأحزاب وعقم العملية السياسية 2019/111/20.

النظام الحزبي السوداني

تعتبر الأحزاب السياسية حواضن طبيعية، لإضفاء الحيوية على الحياة العامة، وتعزيز ثقافة المشاركة وغرس أسس المواطنة الصالحة. وعرف السودان حق إنشاء وتأسيس هذه الأحزاب باكراً، باعتبارها حقاً من الحقوق الأساسية التي تكفلها القوانين الوطنية، والمواثيق والأعراف الدولية[1] وهو من إحدى الدول العربية والأفريقية ذات الفاعلية السياسية المهمة. ويعزى ذلك لنشأة أحزابه المتنوعة فكرياً ومبكراً، والتي أدت لتطوير بنيتها التنظيمية وممارساتها السياسية.[2]

أولاً: التيارات السياسية الأولى: من القوى السياسية التي بزغت مبكراً:

مؤتمر الخريجين: الذي بدأ باسم نادي الخريجين. وتبنت إنشاؤه المدرسة الأهلية بأم درمان في العام 1927.[3] وفي عام 1934 جاء السير استيورات سايمز حاكماً عاماً للسودان وأوحى بتعاونه مع المثقفين لبنائه ليكون ترياقاً مضاداً للنفوذ المصري. وكوّن لجنة (دي لاور) لتطوير التعليم، فتطورت كلية غردون من مدرسة ثانوية إلى مجموعة مدارس عليا ذات تخصصات مختلفة كمدرسة القانون 1936، ومدرسة البيطرة والزراعة 1938، ومدرسة العلوم 1939، والآداب 1940. وفي عام 1936 وقعت بريطانيا اتفاقية مع مصر التي اعترفت بموجبها باستمرار الاحتلال البريطاني للسودان. وبدأت الدعوة لتجميع الخريجين في مقال لخضر حمد في جريدة السودان 1935، ثم نادى بها أحمد خير في محاضرة في نادي الخريجين 1937. وظهرت أزمة اقتصادية خانقة في السودان عام 1929، وأثرت على مختلف الشرائح والفئات الاجتماعية. وحصل إضراب كلية غردون عام 1931، وتعاظم دور الخريجين.

في 1938/2/12، اجتمع نحو 1180 خريجاً، أغلبهم من موظفي الحكومة لتحديد الهدف من اللقاء. وخاصةً في خدمة مصالح الخريجين والبلاد وتشكيل لجنة تنفيذية برئاسة ابراهيم أحمد، وسكرتارية بزعامة اسماعيل الأزهري. فبرز مؤتمر الخريجين وظهرت الصحف بعد هذه الأحداث كمجلة النهضة التي أسسها محمد عباس أبو الريش، والفجر لعرفات محمد عبد الله، وظهرت جماعات أدبية كجماعة آبي روف، والهاشماب وازداد النشاط الثقافي في أندية الخريجين في أم درمان ومدني.

---

[1]- عباس محمد صالح- السودان كثرة الأحزاب وموت السياسة 2017/7/28.

[2] - مصطفى اسماعيل- السودان من الداخل- قراءة في الحياة السياسية والحزبية 2017/1/16.

[3]- عباس أحمد إدريس- نبذة تاريخية عن المشهد السياسي في السودان في الفترة بين 1940 وحتى الاستقلال.

بدايةً لم يطرح المؤتمر أهدافاً سياسية واضحة، كما لم يطرح المسألة الوطنية ويبلورها في موقف موحد. بدأ إصلاحياً حيث طرح مشاريع لتوسيع التعليم فساهم في إنشاء المدارس الأهلية، وتقديم المساعدات للطلاب. وبعد حديث روزفلت عن حق تقرير مصير الشعوب المشاركة في الحرب، أرسل مؤتمر الخريجين مذكرة لهدلستون في 1942/2/21 تطالبه بحق تقرير المصير، وإشراك السودانيين في الوظائف السياسية، والفصل بين السلطات، وإلغاء قانون المناطق المقفلة. وتحديد الجنسية السودانية....، فرفضت الحكومة البريطانية المذكرة جملةً وتفصيلاً. وانقسم أعضاء المؤتمر إلى قسمين: رأي أول متضمن إمهال البريطانيين. والثاني الاستعانة بمصر. فرفض حزب الأشقاء المهلة المعطاة للندن فردت بتكوين المجلس الاستشاري بشمال السودان عام 1943، وتكونت لجنة تشريعية من 75 عضواً 3 منهم من أبناء الجنوب، و52 من مواطني الشمال، مع إعطاء الحاكم العام للسودان حق تعيين 10 أعضاء.وقد عارضت الأحزاب الاتحادية اللجنة. ويعتبر عام 1942 عام ظهور الأحزاب السياسية السودانية المشاكسة لهذه التوجهات. فانقسمت إلى جهتين:

الأحزاب الاتحادية وتضم: حزب الأشقاء، حزب الأحرار، حزب الاتحاديين، حزب وحدة وادي النيل، وحزب الجبهة الوطنية. وكانت فلسفتها التنسيق مع مصر لإخراج الاحتلال البريطاني.

الأحزاب الاستقلالية وتضم: حزب الأمة، الحزب الاشتراكي، الجبهة المعادية للاستعمار، وحزب القوميين، والحزب الشيوعي، وكان رائدها حزب الأمة برئاسة عبد الرحمن المهدي.

وقد اقتصرت عضوية مؤتمر الخريجين، على الخريجين أنفسهم، مما قلص قاعدته الاجتماعية، ولم يستند على حركة نقابية، ولم يبلور مطالب الشعب السوداني بالاستقلال.[1]

ورفعت مسألة السودان إلى مجلس الأمن عام 1947، وتم تعليقها. وفي عام 1953 عقدت الحكومة المصرية اتفاقية مع الأحزاب السودانية، رفضتها بريطانيا فأسرعت لتوقيع اتفاقية حكم ذاتي 1953. وينبغي الإشارة إلى أن مصر قد ارتابت بتأسيس مؤتمر الخريجين، لاعتقادها بأن تشكيله كان بإيعاز بريطاني. لكن زيارة رئيس الوزراء المصري علي ماهر للسودان عام 1941، بدد من شكوكها. وبعد كفاح شعبي حقق السودان استقلاله في 1956/1/1[2] وبقيت الحياة السياسية والحزبية مسيطراً عليها لعقود من قبل الأحزاب التاريخية أو التقليدية. ويقصد بها الحزبان الكبيران حزب الأمة القومي بقيادة الصادق المهدي، والحزب الاتحادي الديموقراطي بقيادة محمد عثمان الميرغني. وكلا الحزبين لهما قاعدة جماهيرية تتمثل في طائفة الأنصار من

[1] المرجع السابق + عمر حسن الطيب هاشم- مولد مؤتمر الخريجين 2014/2/11، + ويكيبيديا.

[2] عباس أحمد إدريس- نبذة تاريخية.....

آل المهدي في حالة حزب الأمة، وطائفة الختمية من المراغنة في حالة الحزب الاتحادي. وهذا لاينفي التحاق أعداد من النخبة السودانية من خارج الانتماء الطائفي للحزبين اللذين كانا يمثلان التيارين الرئيسيين في الحياة السياسية السودانية. وبجوارهما كان هناك ما يسمى بالأحزاب الحديثة والجهوية والصغيرة. وهنا نشير إلى الحزب الشيوعي، وحزب البعث العربي الاشتراكي، والناصريين، ومن الأحزاب الجهوية التي ترتكز قواعدها إلى مناطق وإثنيات معينة، مثل الحزب القومي السوداني الذي كان يقوده الأب فيليب عباس غبوش، والذي اعتمد على أصوات جبال النوبة التي ينحدر منها، وبعض الأحزاب الجنوبية وحزب مؤتمر البجا شرق السودان[1] ومن الأحزاب التي أُسّست قبل نيل الاستقلال بقليل:

حزب الأمة القومي: نشأ في شباط 1945، وتعود جذوره إلى الثورة المهدية 1881-1899 التي قادها الإمام محمد أحمد المهدي الذي ولد في 1843/8/8 وتوفي في 1885/6/21 فخلفه عبد الله التعايشي. وتعدّ أهم ثورة وطنية في تاريخ السودان الحديث. أسس الحزب الابن الوحيد له عبد الرحمن المهدي الذي توفي عام 1945. وفي فترة النضال الوطني عُرف أتباعه بـ (الاستقلاليين). وتستند قوة الحزب إلى جماعة الأنصار وهم مؤيدو الإمام محمد أحمد المهدي. والذين ينتشرون في ولايات النيل الأبيض، ودارفور، وكردفان ومناطق أخرى. وقد ظهرت مبادئ الحزب منذ تأسيس جريدة حضارة السودان في 1919/2/28. تدافع عن المهدية، ولها موقف من وحدة وادي النيل، التي ترى فيها خطوة للقضاء على الذاتية السودانية وذكر السكريتير الإداري أن السبب المباشر لقيام حزب الأمة هو نشاط حزب الأشقاء عام 1944 في مؤتمر الخريجين حيث نادى بالوحدة مع مصر وخاصةً بعد وقوف علي الميرغني وطائفة الختمية مع هذا الرأي[2] وكان المهدي الكبير في ثمانينيات القرن التاسع عشر قد فصل السودان عن الحكم المصري بمساعدة الجنرال غوردون البريطاني. وبعد وفاة عبد الرحمن المهدي عام 1945، تولى ابنه الصديق المهدي زعامة الحزب وتوفي في عهد الفريق ابراهيم عبود فتولى أخاه الهادي الزعامة وبقي حتى عام 1969، وقد خلفه ابن أخيه الصادق بن الصديق المهدي الذي تقلد منصب رئيس الوزراء عدة مرات والتزم المعارضة في عهد البشير. ليدخل حزبه في عداد القوى التي أسهمت بإسقاطه. وساهم عمر البشير بعد سيطرته على السلطة بشكل كامل عقب إزاحته حسن الترابي عام 2000 على تفتيت الأحزاب الكبيرة وغيرها عبر تغذية الانشقاقات داخلها

[1] هاني رسلان- خريطة القوى السياسية في السودان عقب سقوط البشير 2019/6/13.

[2] عماد الدين قسم- بشير ابراهيم- الأحزاب السودانية- النشأة والبرامج والأداء 1943- 1958. 2019/6/13، وعبد الوهاب جمعة- بعد عزل البشير- ما أقوى الأحزاب في الخريطة السياسية للسودان 2019/4/13.

وتشجيع بعض العناصر القيادية التي ترتكز على تأييد قبلي أو إثني للخروج وتشكيل أحزاب جديدة وإمدادها بالدعم اللازم وتسليط الضوء عليها إعلامياً لإعطاء انطباع عن تعددية. فتفرع عن حزب الأمة بقيادة الصادق المهدي نحو ستة أحزاب منها: حزب الأمة الإصلاح والتجديد الذي يقوده ابن عم الصادق وهو مبارك الفاضل المهدي، وحزب الأمة الوطني الذي يقوده عبد الله مسار، وهو أحد قيادات قبيلة الرزيقات العربية في دارفور، وحزب الأمة الفيدرالي بقيادة عبد الله نهار المنتمي لقبيلة الزغاوة الدارفورية. وقد شاركت هذه الأحزاب المنشقة في حكومات الإنقاذ بينما بقي الصادق في المعارضة.[1]

الحزب الوطني الاتحادي: حزب سياسي أُسّس في 1952/11/2 باندماج الأحزاب الاتحادية السودانية الستة: الأشقاء، الخريجين، مؤتمر السودان، والاتحاديين، الجبهة الوطنية، وحدة وادي النيل، الأحرار الاتحاديين. وهدف لتحقيق الاتحاد مع مصر عن طريق حق تقرير المصير للسودانيين. فهو مناوئ لحزب الأمة الذي فضل الانفصال عن مصر. والأساس هو حزب الأشقاء الذي تأسس عام 1943من عشرة اتحاديين منهم: يحيى الفضلي، محمود الفضلي، حسن محمد يس، أحمد محمد يس، عبد الرحيم شداد، حسن عوض الله، محمد عبد الحليم العتباني، ابراهيم جبريل، الريح عبدروس،... يتزعمه محمد عثمان الميرغني ويستند إلى الطريقة الختمية . وهي طريقة صوفية نشأت عام 1817 على يد السيد علي الميرغينا الميرغني. وبنتيجة توجيهات البشير لبث الانشقاق في الأحزاب، فقد تفرع عن الحزب نحو سبعة أحزاب شارك بعضها في الحكومة وكذلك الحزب الاتحادي الأصل وحصل على مقعد مساعد الرئيس، وبضعة مقاعد وزارية ونيابية.[2]

حزب القوميين: أُسّس عام 1944 من جماعة الآيروفيين، وأهدافه كانت إلغاء اتفاقيتي الحكم الثنائي– تحديد فترة انتقالية– قيام حكومة سودانية لتحديد الوضع السياسي في البلاد. تكون الحزب من سكرتاريا برئاسة محمد أحمد محجوب الذي كون في 1950/5/14 هيئة تحرير السودان.

حزب وحدة وادي النيل: أُسّس عام 1945 بزعامة الدرديري أحمد اسماعيل توحد عام 1952 مع أحزاب اتحادية لتشكيل الحزب الوطني الاتحادي. وأعيد تشكيله في 1999/1/23 وسجل رسمياً في 1999/3/8 حسب المادة 9/3 من قانون الأحزاب السياسية لسنة 1998.

[1] هاني رسلان- خريطة القوى السياسية.....

[2] المرجع السابق....

كتنظيم سياسي. يدعو لتحقيق الوحدة الداخلية والالتزام بالحريات وتوثيق العلاقات العربية الأفريقية.[1]

الحزب الجمهوري الاشتراكي: أُسّس عام 1951 من بعض زعماء الإدارة الأهلية. ونشأ بإيعاز من البريطانيين بعد الخلاف مع حزب الأمة.

حزب الأحرار الجنوبي: أُسّس عام 1953، ولم يتعد نفوذه الجنوب.[2]

جماعة الإخوان المسلمين: شُكّلت في أربعينيات القرن الماضي وشكلت حركة التحرر الإسلامية عام 1948 وسط الطلاب.

الحزب الجمهوري: نشأ بدعم بريطاني ضد حزب الأمة والوطني الاتحادي، اختفى فجأةً. ونادى بإنشاء جمهورية سودانية ديموقراطية. وفكرة الجمهورية أتى بها محمود محمد طه المفكر السوداني المعارض.

الحزب الشيوعي: تشكلت النواة الشيوعية في جامعة القاهرة من الطلبة السودانيين، حيث استقطبتهم ما تسمى بـ (الحركة المصرية للتحرر الوطني) التي اندمجت عام 1946 مع تنظيم إيسكراو حركة تحرير الشعب لتأسيس (الحركة الديموقراطية للتحرر الوطني حدتو) وقام هنري كوربيل الشيوعي اليهودي المصري من أصل إيطالي بإنشاء (الحركة السودانية للتحرر الوطني حستو) في 1946/8/16. وقام بتأسيس الاتحاد النسائي السوداني عام 1948، والاتحاد العام للطلاب السودانيين في عام 1947 والاتحاد العام لنقابات عمال السودان في عام 1950، وفاز لحستو نائب في الانتخابات عام 1953 وهو حسن الطاهر زروق. وفي شباط 1956 قرر حستو تغيير التسمية إلى الحزب الشيوعي السوداني.[3]

ثانياً: الحياة الحزبية بين عامي 1958- 1985:

في 1958/11/17 حدث الانقلاب العسكري الأول بقيادة الفريق ابراهيم عبود الذي أعلن حالة الطوارئ وحل الأحزاب السياسية، وصفى النقابات واعتقل الوزراء. ونصب نفسه رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع، ثم رئيساً للدولة. بدايةً لم يصطدم الانقلاب بمعارضة شديدة وفعلية، نتيجة سنوات من الشقاق والسياسة الحزبية المعيبة، وغير المنتجة، وصراعات تناحرية. ونتيجة الوضع

---

[1] ويكيبيديا..

[2] عماد الدين قسم- بشير ابراهيم- الأحزاب السودانية....

[3] د. جمال المحمود- الأحزاب السياسية – دمشق 2010 صـ181-182.

الاقتصادي والاجتماعي في المرحلة اللاحقة قامت مظاهرات طلابية وخاصةً بعد مقتل الطالب أحمد القرشي، ممثل الحراك السياسي الطلابي في جامعة الخرطوم، وخاصةً مع تدهور الوضع في الجنوب. فبعد أحداث تشرين الأول 1964 شُكّلت حكومة انتقالية برئاسة سر الختم خليفة، ضمت أعضاء من المهنيين و3 شيوعيين و2 جنوبيين، وممثل واحد عن أحزاب الأمة، الاتحادي، الشعب الديموقراطي، والإخوان. وعادت الحياة الحزبية ورفضت الأحزاب النظر في الدستور في المرحلة الانتقالية قبل إجراء الانتخابات.

في 1965/2/21، شُكّلت حكومة هيمن عليها حزبا الأمة والاتحادي مع جبهة الميثاق الإسلامي المكونة حديثاً من جماعة الإخوان المسلمين.

في 1966/7/25، جرى تصويت على حكومة محمد أحمد محجوب الائتلافية، ليصبح الصادق المهدي رئيساً للوزراء 1966– 1967. وفي أيار 1967سحب اسماعيل الأزهري دعم الحزب الاتحادي للمهدي وكون حزباً جديداً هو حزب الاتحاد الديموقراطي وفاز بالانتخابات وحصل على 101 مقعداً، فيما حصل حزب الأمة على 36 مقعداً فقط.[1] وقبل ذلك أُسّس حزب سانو الاتحاد الوطني السوداني الأفريقي عام 1958 كحزب جنوبي. وكلمة سانو ترمز إلى الحروف الأولى من اسم الحزب بالانكليزية. طالب بنظام فيدرالي بين الشمال والجنوب واعتماد الانكليزية إلى جانب اللغة العربية، ومن ثم طالب بالانفصال وأرسل رسالة إلى منظمة هيئة الأمم المتحدة والمنظمة الأفريقية عام 1963 بهذا الخصوص. وكان له جناح عسكري وهو حركة الآنانيا، والتي أسسها عام 1962 لمحاربة الحكومة سعياً لتحقيق الانفصال. وتكونت من الجنود الجنوبيين الذين تمردوا على الحكومة عام 1955، ومن الذين شكلوا الفرقة الاستوائية. وكانت تقوم بحرب عصابات وتوصلت لاتفاق مع الحكومة في 1972/3/12. وبذلك انتهى نشاطها. والآنانيا كلمة في لغة قبيلة اللاتوكا التي تعيش في جنوب السودان ومعناها الثعبان أو السم الذي لا شفاء منه.[2]

في الانتخابات البرلمانية 1965/5/8–4/21 حصل الحزب الشيوعي السوداني على 11 مقعداً. وفي 1965/11/22 صوتت الجمعية التأسيسية لصالح حل الحزب بأغلبية 145 صوتاً ومعارضة 25 عضواً، وامتناع اثنين. وأعقب ذلك نزع العضوية عن النواب الشيوعيين في

[1] محمد سليمان محمد- تطور الأحزاب السياسية في السودان 2018/9/16.
[2] ويكيبيديا

1965/12/8. أيدت المحكمة العليا بطلان القرار ورفض البرلمان في 1966/12/22 قرار المحكمة وتكرر لدى محكمة الاستئناف في 1967/4/17[1]

في 1969/5/25 حدث الانقلاب الثاني بقيادة جعفر النميري. وفي كانون الثاني 1970 أعرب عن نيته بناء تنظيم سياسي عريض وليس مجرد حزب سياسي وهو الاتحاد الاشتراكي السوداني. ليحل محل الأحزاب السياسية القديمة. وقد اعترض الحزب الشيوعي السوداني على ميلاده. وقام الحزب بمحاولة انقلاب في 1971/7/19 ليعلن عن قيام مجلس جديد لقيادة الثورة تولى رئاسته الضابط الشيوعي بابكر النور فيما تولى هاشم العطا مهمة نائب رئيس المجلس وهو العضو في التنظيم الشيوعي العسكري منذ قيامه عام 1964. وفي الأسبوع الذي أعقب فشل الانقلاب تم إعدام معظم الضباط الشيوعيين الذين شاركوا في المحاولة الانقلابية.[2]

نيسان 1983، أسس العقيد جون قرنق الحركة الشعبية لتحرير السودان.

أُسّس المؤتمر السوداني عام 1986..

عام 1984 إعدام النميري لمحمود طه مؤسس حركة الإخوان الجمهوريين.

ثالثاً: التجربة الحزبية 1985- 2019:

1985/4/6، الانقلاب العسكري الثالث بقيادة الفريق عبد الرحمن سوار الذهب، الذي نظم انتخابات عام 1986 ففاز حزب الأمة بـ 99 مقعداً والاتحاد الديموقراطي بـ 66 مقعداً والجبهة الإسلامية القومية حصدت 52 مقعداً والاتحاد الوطني الأفريقي السوداني بـ 11 مقعداً وحزب الشعب التقدمي بـ 9 مقاعد، والمؤتمر الشعبي الأفريقي بـ 8 مقاعد، وحركة تحرير جنوب السودان بـ 7 مقاعد، و3 مقاعد للشيوعيين. وفي 1986/5/15 شكل الصادق المهدي حكومة تألفت من 9 وزراء من حزب الأمة و6 وزراء من الاتحاد الديموقراطي.

وفي 1989/6/30، نظم حزب الجبهة القومية الإسلامية الذي أسسه حسن الترابي عقب سقوط النميري انقلاباً عسكرياً وهو الرابع. على مرحلة الديموقراطية الثالثة التي تقودها حكومة ائتلافية للصادق المهدي. وتم ذلك من خلال بعض العناصر من الجيش. فاستدعي عمر البشير لكي يكون على رأس سلطة الانقلاب ومن ثم خضعت السلطة كاملة في السودان للجبهة الإسلامية التي تمثل التنظيم الرئيسي للإخوان المسلمين. 1985- 1989. مؤسسها د. حسن

[1] د. جمال المحمود- الأحزاب السياسية...صـ182-183.

[2] المرجع السابق.صـ184-186.

عبد الله الترابي من مواليد قرية ود الترابي بمقاطعة الجزيرة سنة 1932. اختير أميناً عاماً لجبهة الميثاق الإسلامي 1964– 1969 ومن ثم الجبهة الإسلامية القومية 1985– 1989 وكان ينزع دائماً لتغيير المسميات الحزبية، ولم يكن راضياً عن انشقاق عبد الله الماجد عن جماعة الإخوان المسلمين في نهاية الستينات والذي احتفظ بمسمى الإخوان.[1] وأشار بيان الانقلابيين إلى (ثورة الإنقاذ الوطني) وعرف العهد من 1989– 2019 باسم عهد الإنقاذ للتمويه عن حكم الإخوان. وتم التضييق على الأحزاب لتغيير البيئة والثقافة المجتمعية والاستمرار في الهيمنة على السلطة وحصل تضييق شبه كامل. لصالح إنشاء حزب جديد تحت تسمية حزب المؤتمر الوطني 1998. وتم استيعاب الإخوان فيه ومن كل مناطق السودان. وبقي الترابي مهيمناً حتى عام 2000 بعد أن تم إزاحته عبر انشقاق داخلي رتبه البشير مع أقرب تلامذة ومساعدي الترابي فأصبح البشير محور النظام بصلاحيات واسعة وسجن الترابي الذي كون حزباً جديداً وهو حزب المؤتمر الشعبي 1999 الذي قاده علي الحاج[2] وقد انضم له شيوخ الحركة الإسلامية مثل ابراهيم السنوسي، أحمد عبد الرحمن، وويس عمر الإمام، وكوادر الحركة الإسلامية الموصوفون بالتشدد وعرفوا باسم (الدبابين).[3]

بعد اندلاع أزمة دارفور عام 2003 وبروز حركة تحرير السودان وهي إحدى الحركات السياسية والعسكرية في دارفور أُسّست عام 2001 من مجموعة شباب ينتمون لقبيلة الزغاوة الذين ذهبوا إلى جبل مرة لتشكيل حركة ضد نظام الخرطوم. رئيسها الأول عبد الواحد محمد نور. وفي عام 2004 وبعد المؤتمر حسكنيتة انشقت إلى قسمين: أحدهما بقيادة مني أركوي وأخرى بقيادة عبد الواحد محمد النور. وحركة العدل والمساواة وهي أيضاً إحدى حركات التمرد في دارفور انشقت عن حركة تحرير السودان في 2003. ويقودها خليل ابراهيم، الوزير السابق للأمن في حكومة عمر البشير.[4] وتناسلت منهما عشرات الحركات التي قاومت النظام للحصول على مكاسب. انشقاقات أراد منها النظام إضعاف الجميع لكي تبقى سلطة الإنقاذ الإخوانية مسيطرة. الأمر الذي أدى إلى تمزيق النسيج الوطني، وتدمير الأواصر المجتمعية على أسس قبلية وجهوية.

[1] هاني رسلان- خريطة القوى...صـ186.....
[2] المرجع السابق....
[3] عادل ابراهيم حمد- أين تضع جهود الأحزاب السودانية 2020/2/25.
[4] ويكيبيديا

رابعاً: الحراك الشعبي وأهم سمات الحياة الحزبية:

أحدث الحراك الشعبي الذي انطلقت شرارته الأولى في 2018/12/19 زلزالاً كبيراً في الخارطة السياسية للسودان، أفرز كيانات جديدة، وأطاح بأخرى. وما كان بالأمس يتصدر المشهد، بات اليوم خارج دائرة الضوء. وانقسمت الشاشة الرئيسية مع توقيع الاتفاق إلى ثلاثة أقسام:

القسم الداعم للحراك، والمتبني له، والممثل في الكيانات المنضوية تحت لواء قوى الحرية والتغيير.

الكيانات الرافضة للاتفاق والتي اختارت درب المعارضة

التيار الإسلامي[1]

لقد كانت الشرارة من مدينة عطبرة، ثم انتقلت إلى الخرطوم وباقي المدن. تجمع المهنيين قاد المسيرات، وحدد نقاط التجمع، وخطوط السير. ثم صدر إعلان قوى الحرية والتغيير في 2019/1/1.

الباحث هاني رسلان يحدد أربع قوى رئيسية في مجموعة قوى الحرية والتغيير وهي:

تجمع المهنيين.

تحالف نداء السودان.

تحالف قوى الإجماع الوطني.

التجمع الديموقراطي المعارض

في حين يؤكد الباحث عماد عنان أن قوى الحرية والتغيير تمثل رأس حربة الخارطة السياسية السودانية الجديدة. وهي المظلة الرئيسية للقوى والحركات السياسية الداعمة لثورة كانون الأول. وتتشكل من عدد من المكونات وعلى رأسها تجمع المهنيين، الجبهة الثورية، تحالف قوى الإجماع الوطني، والتجمع الاتحادي المعارض.[2]

تجمع المهنيين: تجمع نقابي غير رسمي كبديل للنقابات التابعة للنظام، أُسّس عام 2013 بعد احتجاجات أيلول سنة 2013. تم الإعلان عنه في آب 2018. في ظل تعتيم على قياداته وهيئاته لأسباب أمنية. ويضم: لجنة الأطباء المركزية، تحالف المحامين الديموقراطيين، شبكة الصحفيين، لجنة المعلمين، أكاديميين، أساتذة جامعات، مهندسين. ولا ينوي التحول إلى حزب.[3]

[1] عماد عنان- أبرز ملامح الخارطة السياسية الجديدة في السودان 2019/8/29.

[2] المرجع السابق، وهاني رسلان- خريطة القوى السياسية.....

[3] هاني رسلان- خريطة القوى السياسية.....

تحالف نداء السودان: تشكل في كانون 2014 في أديس أبابا، ضم حركات وأحزاب سياسية معارضة: حزب الأمة (صادق المهدي)، حزب المؤتمر السوداني (عمر الدقير)، وحركات مسلحة في دارفور: الجبهة الثورية المسلحة المكونة من حركة تحرير السودان، (فصيل مني آركو مناوي) وحركة العدل والمساواة (جبريل ابراهيم)، والحركة الشعبية لتحرير السودان، قطاع الشمال.[1]

تحالف قوى الإجماع الوطني: تضم مجموعة من القوى (البعث، الناصريون، الحزب الشيوعي، مبادرة المجتمع المدني، والعشرات من منظماته.

التجمع الاتحادي المعارض: ثمانية فصائل اتحادية أعلنت تكتلها داخل التجمع الاتحادي وتضم: الوطني الاتحادي الموحد، الحزب الاتحادي الديموقراطي، العهد الثاني الوطني الاتحادي، الاتحادي الموحد، الحركة الاتحادية، والاتحاديين الأحرار، التيار الحر. والاتحاديون لا ينتمون إلى أي حزب. هذا وقد أُسّس هذا التجمع في 2018/1/30 على أساس لا حوار مطلقاً مع البشير[2].

الكاتب عماد عنان يحدد طبيعة وماهية تجمعات أخرى، كالجبهة الثورية: التي تأسست عام 2012 من خلال عدة حركات مسلحة ومن أقاليم مختلفة. وممثلين عن بعض الأحزاب، وتنظيمات المجتمع المدني. ويتصدر نداء السودان قائمة الكيانات التي تشكل الجبهة ويرأسه الصادق المهدي زعيم حزب الأمة،. يليه حزب المؤتمر السوداني بزعامة عمر الدقير، وهو من الأحزاب الصاعدة في المسرح السياسي وبات منافساً للأحزاب التقليدية. ثم يأتي حزب التحالف السوداني. وينبغي الإشارة إلى أن نداء السودان الذي يعد امتداداً لبعض الكيانات التي تشكلت منذ تسلم البشير الحكم قبل ثلاثين عاماً، أشهرها: التجمع الوطني الديموقراطي في العام 1995 والذي تفكك بعد توقيع عدد من أحزابه اتفاقات منفصلة مع النظام. كحزب الأمة 1999، والحركة الشعبية 2005، وخلال الانتخابات عادت الأحزاب للتحالف من جديد تحت اسم تحالف جوبا، وحين فشل أنشئ تحالف جديد باسم قوى الإجماع الوطني، لكن أحزاباً منها انشقت مجدداً لتجتمع مع حركات مسلحة وتتفق معها في العام 2014. لتأسيس جسم جديد باسم النداء. أما عسكرياً فتضم الجبهة عدداً من الحركات المسلحة أبرزها ثلاث حركات هي:

[1] المرجع السابق.
[2] المرجع السابق.

حركة العدل والمساواة والتي تنشط في إقليم دارفور بقيادة جبريل ابراهيم والتي أُسّست في العام 2003 وانشق معظم قادتها ومنهم القيادي المؤسس خليل ابراهيم عن صفوف نظام البشير، اعتقاداً منهم بأنه يهمش أقاليم السودان. وخصوصاً دارفور.

حركة تحرير السودان: بزعامة مني آركو مناوي الذي سبق له في عام 2006 أن دخل في تفاوض مع النظام. ووقع اتفاقاً قاده إلى القصر كمساعد للبشير، لكن سرعان ما توترت الأجواء.

وتأتي الحركة الشعبية قطاع الشمال لتكمل أضلاع المثلث، ومنها يبرز دور رئيسي لياسر عرمان والفصيل الآخر لقطاع الشمال بزعامة عبد العزيز الحلو الذي نأى بنفسه عن المشاركة السياسية.

أما قوى الإجماع الوطني حسب الكاتب عماد عنان فهي خليط من أحزاب المعارضة، أُسّست أواخر عام 2009 من سبعة عشر حزباً معارضاً. ويتصدر هذا التحالف حزب الأمة الذي وقع اتفاقاً لإسقاط البشير عام 2013 والحركة الشعبية لتحرير السودان التي تشكلت عام 1983 وحزب المؤتمر الشعبي الذي أسسه الترابي عام 1999. والتجمع الاتحادي الذي يعد امتداداً لمشوار الحزب الاتحادي الديموقراطي وهو أحد الأحزاب الشعبية.

أما بالنسبة للتيار الإسلامي فهو يعد ورقة سياسية مهمة ولديه علاقة مرتبكة مع قوى الحرية والتغيير.[1] ويؤكد الباحث عماد عنان أن هناك قوى ما زالت حية ومرتبطة بالنظام السابق مثل الاتحاد الوطني للشباب، والحركة الإسلامية وهي الذراع الديني لحزب المؤتمر الوطني. تأسست عام 1954 وتيار نصرة الشريعة. في حين يشير إلى مجموعة مهمة وهي تنسيقية القوى الوطنية التي تضم نحو 179 حزباً وحركة مسلحة وتحالفاً شبابياً في سبع كتل سياسية كبيرة. ومن أبرز القوى المنضوية تحت لوائها: حزب المؤتمر الشعبي بقيادة علي الحاج، والجبهة الوطنية للتغيير بقيادة د. غازي صلاح الدين، و22 حزباً من تحالف نهضة السودان، وتحالف أحزاب وحركات شرق السودان بقيادة شيبة ضرار، وحزب الاتحاد الديموقراطي، وتيار القوى الفيدرالية، والتنسيقية العامة للحركات المسلحة، وتجمع الاتحاديين الديموقراطيين، بالإضافة لتحالف القوى الوطنية الديموقراطية برئاسة فضل السيد عيسى شعيب، وتضم 21 حزباً[2]. وتعتبر التنسيقية أن الثورة مخطوفة من قادة الأجهزة العسكرية وقوى الحرية والتغيير التي هي الوجه المدني للانقلاب العسكري على الثورة.

[1] عماد عنان- أبرز ملامح الخارطة .....

[2] المرجع السابق.

الباحث هاني رسلان، ينوه إلى القوى المشاركة في النظام السابق مثل حزب المؤتمر الوطني الذي لديه ميليشيات مثل الأمن الشعبي، والأمن الطلابي، والمؤتمر الشعبي الذي كان في الآونة الأخيرة معارضاً، وحركة الإصلاح التي يتزعمها د. غازي صلاح الدين العتباني، والتي انشقت عن المؤتمر الوطني سنة 2013. وقوى نصرة الشريعة وهي من أحدث التوجهات السلفية، مثل جماعة أنصار السنة، والمجموعات المتعلقة ببعض الدعاة مثل عبد الحي يوسف ومحمد عبد الكريم ومحمد علي الجزولي. وتحالف القوى الثورية من مجموعة أحزاب صغيرة.[1] وتضاربت الرؤى والمواقف، والتوجهات حول مستقبل السودان. وهل سيصل الحراك الشعبي في نهاية المطاف لتحقيق أهدافه.

الأستاذ الجامعي د. عوض عثمان عبد الله سليمان يرسم عدة سيناريوهات منها:

سيناريو التحول الديموقراطي: فالجميع يراهن عليه، فاختيار رئيس وزراء يحظى بقبول الجميع، مما يسهل عملية التأسيس للمرحلة المقبلة من خلال وضع الأسس التي تبنى عليها الدولة السودانيةبمعايير جديدة، ويترك أمر الحكم للشعب. إلا أن الواقع السياسي الذي أعقب الثورة أعاد نفس الإشكالات التي يبقى يعاني منها السودان منذ نجاح ثورة أكتوبر 1964، ونيسان 1985. وكأن التاريخ يعيد نفسه مرة أخرى. من خلال عدم التوافق بين المكونات السياسية وبروز الصراعات مبكراً بين الأحزاب السياسية. حتى إن هذا الصراع قد امتد إلى قوى الحرية والتغيير التي من المفترض أنها تشرف على عملية الانتقال الديموقراطي في هذه المرحلة الانتقالية. وهو الأمر الذي سيجعل من ولادة حكومة مدنية صرفة في ظل هذه الظروف ولادة عسيرة. ربما تودي بحياة الوليد المرتقب، إذا لم تحسن النخبة السياسية الناشطة التصرف، وتتوافق على خارطة طريق واضحة المعالم تضع السودان على الطريق الصحيح. وعدم تعاون الأطراف في تداول السلطة، ربما سيبعثر الأوراق مرة أخرى ويعيد الجيش إلى الواجهة.

سيناريو عودة الحكم العسكري يبقى حاضراً، حيث إن المؤسسة العسكرية مسيسة إلى حد بعيد والضباط يدينون بالولاء لأيديولوجيات محددة. وهذا ما جعل من الحياة السياسية في السودان تراوح مكانها منذ الاستقلال وحتى الوقت الراهن.

أما سيناريو الحرب الأهلية: وهو الأسوأ، لكنه يبقى حاضراً نتيجة التناقضات التي تضرب بأطنابها الواقع السياسي والعسكري السوداني.[2]

---

[1] هاني أرسلان- خريطة القوى السياسية.....

[2] د. عوض عثمان عبد الله سليمان- أكاديمي يستشرف سيناريوهات مستقبل الثورة السودانية 2020/5/31.

الكاتب يوسف نبيل فوزي يصر على أن الحراك الدائر حالياً هو منظومة معدة سلفاً من أجل تقسيم كل ألوان الطيف السياسي السوداني إلى حزبين كبيرين، والكثير لا يعلم ماذا وراء الأحداث؟ قد يظن بعض الباحثين أن الصراع الدائر في السودان حالياً هو صراع ما بين الحكم العسكري والحكم الديموقراطي، بينما الحقيقة هو صراع جهوي يخوض غماره من كان في مركز السلطة تاريخياً. والأكثرية التي عانت تهميشاً قوياً على مدار 64 عاماً.[1] ويشير إلى خمسة انقلابات عانى منها السودان في عام 1958 أي انقلاب عبود، و 1969 النميري، 1985 سوار الذهب، 1989 البشير، و 2019 بن عوف. فضلاً عن تجميد عضوية حزب الأمة في قوى الحرية والتغيير.

صدرت مجموعة قوانين للأحزاب السياسية مثل القانون الصادر في 31 /1994/1 والمعدل بموجب المادة 2 من القانون الصادر في 2004/12/22. والمادة 1 الفقرة الأولى: إن الأحزاب دستورياً هي مكون لاغنى عنه من مكونات النظام الديموقراطي. وفي الفقرة الثانية: أن الأحزاب تساهم في تكوين الإرادة السياسية للشعب في مجالات الحياة العامة بتشكيلها للرأي العام والقيام بنشر الثقافة السياسية وتعميقها وتشجيع المشاركة الفعالة للمواطنين في الحياة السياسية. أما المادة 2 فتنوه إلى أن المقصود بالحزب كل تنظيم أسسه ويشارك في عضويته مواطنون ويسهم في تكوين الإرادة السياسية. ونشر مشروع قانون للأحزاب لسنة 2012 في 2013/4/17 حيث ألغى في المادة 2 الفقرة الأولى من قانون الأحزاب لسنة 2007 وفي الفصل الثالث المادة 12 الفقرة 1 يتضمن أن كل سوداني بلغ من العمر 18 عاماً ولم يصدر بحقه حكماً بالعزل السياسي أو حكم بجرائم فساد، له الحق في المشاركة في تأسيس الأحزاب السياسية... وتصنف الأحزاب إلى:

أحزاب طائفية دينية: كحزب الأمة، الأشقاء، الشعب الديموقراطي، الاتحاد الديموقراطي.

أحزاب عقائدية: كالحزب الشيوعي، والجبهة القومية الإسلامية، المؤتمر الوطني، والمؤتمر الشعبي.

أحزاب جهوية: كحزب الأحرار الليبرالي الجنوبي، والاتحاد الوطني للسودان الأفريقي سانو، والحزب القومي.

أحزاب قومية كالبعث، والناصريين.

[1] يوسف نبيل فوزي- مستقبل السودان السياسي 2020/4/25.

ولا بد من تحديد السمات والخصائص العامة للأحزاب السياسية السودانية. الباحث عبد الوهاب جمعة يقول إنه في بلد 40 مليون نسمة هناك أكثر من 100 حزب سياسي، ودرجة من التسييس العالية تجعل من عملية التشظي أمراً لا فكاك منها، بل ويعد أمراً عادياً.[1] وفي 2018/3/30 أكد الأمين العالم لمجلس شؤون الأحزاب أن عدد الأحزاب المسجلة 99 حزباً، وفي عام 2012 يلمح الباحث أبكر محمد أبو البشر إلى كثرة الأحزاب ففي عام 2002 وصل عدد الأحزاب إلى 47 حزباً. ويشدد على أن الأحزاب الدينية تحمل في طياتها بذور الفتنة.[2]

الكاتب عباس محمد صالح يشدد على أن كثرة الأحزاب لم يؤد إلى قيام تجربة ناضجة أو أحزاب سياسية قوية، بل حصل موت للسياسة في البلاد. وأكبر دليل على سعة الفائض الحزبي، ما تردد عن مشاركة زهاء 79 حزباً في عملية الحوار الوطني والإعلان عن تحالف معارض جديد داخل البلاد يتشكل من 34 حزباً.[3]

وبرز تحقيق صحفي تناول ظاهرة (الأحزاب الديليفري) في إشارة إلى الأحزاب الجديدة التي تكون في بعض الحالات بلا مقرات، أو عضوية فعلية، أو مؤسسات حزبية. وفي بعضها يكون الحزب متمثلاً بفرد واحد وهو المؤسس.

تنسيقية القوى الوطنية تضم قرابة 179 حزباً وحركة وتحالفاً شبابياً، في 7 كتل سياسية كبيرة. ومنها الجبهة الوطنية للتغيير وتضم 22 حزباً، وتحالف القوى الوطنية الديموقراطية ويضم نحو 21 حزباً.[4]

ناصف بشير الأمين يشير إلى سمات أخرى مثل:

ضعف التكوين الديموقراطي والمؤسسي الذي يشكل القاسم المشترك بين جميع الأحزاب السودانية الرئيسية بسبب طبيعتها وتكوينها الذي يتوزع بين العقائدية الدوغماتية والطائفية الدينية، والبنية العسكرية.

وغياب مشروع للبناء الوطني، وبناء الدولة. وهو من أبرز تجليات الأزمة الحزبية السودانية منذ الاستقلال.[5]

---

[1] عبد الوهاب جمعة- بعد عزل البشير- ما أقوى الأحزاب في الخريطة السياسية في السودان 2019/4/13.

[2] أبكر محمد أبو البشر- الأحزاب السياسية ما لها وما عليها. 2012/9/13.

[3] عباس محمد صالح- السودان كثرة الأحزاب وموت السياسة 2017/7/28.

[4] عماد عنان- أبرز ملامح الخارطة.....

[5] ناصف بشير الأمين- لا يمكن لأحزاب غير ديموقراطية أن تنتج ديموقراطية. 2020/1/22.

وبلغت هذه الأزمة حسب رأيه أقصى تجلياتها خلال سنوات حكم الإسلامويين بسبب عدائهم للديموقراطية وسياسات التمكين السياسي والاقتصادي التي تبنوها وكانت الحصيلة فصل الجنوب وتمزيق النسيج الوطني على ضعفه وتدمير الاقتصاد والإفقار المنظم....

فيصل محمد صالح يصر على عملية تشرذم الأحزاب والذي يعود لخضوع السودان لنظم شمولية عمدت إلى تكسير البنية الاجتماعية والاقتصادية، والتركيبة الطائفية. مع وجود أحزاب تفتقر للتواصل مع الأجيال الجديدة من الشباب مما يجعلها بعيدة عن التجديد.[1]

الكاتبة رشا عوض تشير إلى الأحزاب التقليدية الفاقدة إلى حد كبير للتأهيل الديموقراطي، وضعيفة الأداء في إدارة الدولة، فضلاً عن غياب الديموقراطية كفلسفة وثقافة سياسية عند المرجعيات الفكرية للأحزاب الحديثة، مما يجعلها تتعامل تعاملاً تكتيكياً مع الديموقراطية، ولا تعتبرها من الثوابت الاستراتيجية. في بلد بقي الثابت الوحيد في مسيرته منذ استقلاله عام 1956، هو الأزمة المتمثلة بالحروب، والفشل التنموي والاقتصادي، وإهدار حقوق الإنسان.[2] رغم التاريخ الطويل من الحياة والممارسة الحزبية، لكن السياسة فشلت في إثراء الحياة السياسية على صعيد تراكم التجارب أو الإنتاج الفكري. وكانت خطابات الأحزاب عقيمة ومنقطعة عن الأفكار الخلاقة والعطاء الإيجابي. فلا عجب أن تكون الحزبية عبارة عن ممارسات سلبية تعيد إنتاج الفشل وخيباته. إنه تشظٍ وله مقدمات. وإن عدم الاستقرار السياسي المزمن في البلاد تسبب في عدم نضوج الأحزاب، وعجزها عن تجاوز الانقسامات وإرساء قواعد الديموقراطية. وافتقرت الأحزاب إلى النضج الكافي لتطوير خطاب سياسي استيعابي متحرر من ضيق الطائفية. وكانت الانقسامات والانشقاقات ولا تزال من أهم ملامح الأحزاب. وتعود لغياب الممارسات الديموقراطية داخلها. وتضم الطبقة السياسية التي تزايد اعتمادها على جهاز الدولة وليس على نشاطها المهني المستقل. ومن الظواهر التي يمكن رصدها مؤخراً هو تلازم العنف مع الحزبية فقلما نجد حزباً إلا ولديه صلة بفصيل مسلح، أو جناح عسكري. ويتجلى عجز الأحزاب وانسداد أفق الممارسة الحزبية بعدم قيام تحالف أو ائتلاف قوي على أساس برامج وطنية في الحكم أو المعارضة. وهذا أكبر مؤشر على بلوغ الحزبية مرحلة موت السياسة.

إن ما يجري حالياً هو صراع بين المشروعات السياسية للأحزاب، إنه انصراف يستبدل فشلاً بفشل وإذا استمرت الحياة الحزبية بهذه الفوضى في تأسيس الأحزاب، وارتفاع وتيرة الانقسامات

[1] فيصل محمد صالح- واقع ومستقبل الحياة السياسية في السودان 2015/3/11.
[2] رشا عوض- دور الأحزاب السودانية في انهيار الحكم الديموقراطي بعد ثورة أكتوبر 1964- 2016/10/21.

والصراعات سيكون السودان يوماً ما بلد الألف حزب. وتقوم الولاءات في الأحزاب على المصالح الضيقة سواء كانت فردية أم فئوية أو جماعية. ومن المفارقات الحزبية السائدة في السودان تخلي الجماهير عن السياسة يقابله تكالب مفرط لدى النخب والطبقات السياسية على تأسيس أحزاب لخدمة مصالحها مع تجذير كبير للنزعات القبلية. وفي ظل هذه الظروف تنتهي مصائر الأحزاب إما إلى التكلس والتراجع أو الانشقاقات الرأسية والعمودية وتحولها إلى كانتونات نخبوية منعزلة عن الجماهير وتعبر عن مصالح فئوية ضيقة مع هيمنة العصبيات والانتماء دون الوطن وتراجع المشتركات الجامعة.[1]

الباحث عمر البكري أبو حزاز يعيد مذكراً بعيوب الحالة الحزبية من ضعف مادي وتنظيمي وتشظي الأحزاب، وبعد قادتها عن الجماهير، والتركيز على المصالح الخاصة البعيدة كل البعد عن معاناة الجماهير والاعتماد على المحاصصة عند تكوين الحكومات مما جعل الحكم حزبياً تعددياً في الشكل وحكم الحزب الواحد في المضمون. ونرى أنه من عام 1953 إلى عام 2015 أي اثنين وستين سنة، منها أربعة عشر عاماً حكم حزبي ديموقراطي، متعدد الأحزاب، وثمانية وأربعين عاماً بحكومات شمولية بعد انقلابات عسكرية في عام 1958، 1969، 1989....[2]

إن القاسم المشترك بين الانقلابات هو الحالة السياسية الرديئة والتنازع الحزبي الذي أضعف المقومات الأساسية للحكم. وهذا يعود لطبيعة الأحزاب التي لم تكن تقدم المصلحة الوطنية على المبادئ الحزبية الضيقة. والصراع على السلطة. مع الفراغ الموجود بين القاعدة الجماهيرية والحزب. وهي لم تتغير طيلة العهود السابقة.[3]

لقد عرف السودان التنظيمات السياسية الحديثة منذ الحكم الثنائي وبدأت جمعيات لم تخلُ من الاهتمام بالشأن السياسي، وبرزت في الجامعة لتنتقل إلى الشارع العام. فظهرت مباشرةً الأحزاب التقليدية ليعقبها الأحزاب الحديثة. وكان للانقلابات العسكرية دور في تهميش الحياة الحزبية، وتعطيلها وأحياناً بقوالب التعاون والتنسيق، وتلازمت الأزمة مع مسيرة السودان الحديث، الذي عانى منها الشعب السوداني الشقيق.

فلا بد من تفعيل المشاركة السياسية للقضاء على منطق الهيمنة، وتعديل قانون الانتخاب والاعتماد على التمثيل النسبي، ورفع درجة الوعي السياسي، وإقامة التحالفات والائتلافات الحزبية

---

[1] عباس محمد صالح- السودان كثرة.....

[2] عمر البكري أبو حزاز- ما هو النظام الحزبي الأمثل لحكم السودان- 2015/6/28.

[3] فارس عبد الله- السودان بين أزمة النخب- السياسة والجيش- 2019/10/21.

الصادقة للخروج من أسلوب الصراعات الفئوية والجهوية والقبلية، والانشقاقات والانقسامات التي أضحت صفة وسمة وخصوصية من الواقع الحزبي السوداني.

وينبغي الإشارة إلى انسحاب تجمع المهنيين من تحالف قوى الحرية والتغيير في 2020/7/25. مما يشكل نكسة خطيرة للحركة الوطنية السودانية. ودخل عنصر جديد على الساحة السياسية السودانية وهو محاولة التطبيع مع الكيان الصهيوني. وعليه حصل لقاء بين نتنياهو ورئيس المجلس السيادي الانتقالي في السودان، عبد الفتاح البرهان، في العاصمة الأوغندية عنتيبي، في 2020/2/2، من خلال دولة خليجية، وترحيب مصري. ولقد أعلن مكتب نتنياهو عن ذلك اللقاء في 2020/2/3، وأصدرت الخارجية الأميركية بياناً في 2020/2/2 أكدت فيه اتصال بومبيو مع البرهان شكره فيه على قيادته لعملية تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني. ومن هنا جاءت زيارته للخرطوم في 2020/8/25، وقد رفضت قوى الحرية والتغيير هذه الخطوة. وسيكون لها تأثير على المشهد الحزبي والسياسي السوداني. وأكدت صحيفة الأخبار في 2020/9/24، أن السودان قد أعلن رسمياً من على منصة تجمع المكونين المدني والعسكري على السواء، الانخراط في مفاوضات التطبيع مع الكيان الصهيوني. وفي 2020/9/23، ومن أبو ظبي أعلن عبد الفتاح البرهان أن مباحثاته مع المسؤولين الأميركيين في الإمارات العربية تناولت مستقبل السلام ودور السودان في تحقيقه.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

النظام الحزبي اليمني

تُعدّ الأحزاب السياسية، المؤسسة المؤهلة لتفعيل مبدأ المشاركة السياسية. فهي تمثل الإرادة الشعبية وتهدف للتغيير عبر التعرف على الاهتمامات، والمصالح والمشكلات الخاصة بالجمهور، وعرض وتقديم مجموعة الأهداف المنظمة. وتتأثر أنشطة وفعاليات الأحزاب السياسية في اليمن بالبنى والعلاقات الاجتماعية القائمة وبالثقافة السياسية والمجتمعية. وبنتيجة التحول المفاجئ نحو التعددية في عام 1990، مارست الأحزاب نشاطها بالتدرج وفق مفاهيم جديدة وطارئة كالديموقراطية، والمواطنة، وحقوق الإنسان. سيما وأن النظامين السياسيين لشمال وجنوب اليمن كرسا ثقافة الأحادية التي لا تعترف بالتنوع والتعددية. فكيف نشأت الأحزاب اليمنية تاريخياً وصولاً إلى المرحلة الراهنة؟

أولاً: نشأة أحزاب الشمال:

تسلم الإمام يحيى بن حميد الدين السلطة من العثمانيين بعد خروجهم من اليمن إثر هزيمتهم في الحرب العالمية الأولى عام 1918. وكانت الأحزاب السياسية محظورة في العهد الإمامي. وبدأت حركة المعارضة اليمنية للحكم الملكي ذات المحتوى الفكري والسياسي شبه المنظم تنتشر بعد عام 1934. بتأسيس عدد من الجمعيات والمنظمات السرية مثل هيئة النضال 1935، والجمعية الأدبية ومحبي الأدب 1936، وجمعية المشايخ بتعز، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وجمعية الإصلاح 1944. والهدف هو إصلاح النظام القائم. لكن اضطهاد الإمام للمطالبين بالتغيير دفعهم إلى اللجوء لعدن التي أضحت منطلقاً لممارسة نشاطهم. ومن هذا المنطلق تأسس أول حزب شمالي فيها عام 1944 وهو حزب الأحرار الذي غير اسمه إلى الجمعية اليمنية الكبرى عام 1946[1] وشُكّل بمبادرة من العناصر النشطة في حركة المعارضة اليمنية برئاسة أحمد محمد نعمان وهدفه الإصلاح. وقام بحملات إعلامية عبر صحيفة فتاة الجزيرة فحاولت السلطات البريطانية تجميده في نيسان 1945، وبرزت كتيبة الشباب اليمني الأول من عدد من طلبة اليمن في الأزهر. ومن أهم مؤسسيها رشيد علي الحريري، محمد علي الجعفري. وتعتبر الجمعية الإسلامية أول تنظيم إسلامي تكون في عدن سنة 1949. وبعدها أُسّست الجمعية العدنية في العام نفسه، وكان شعارها عدن للعدنيين، وطالبت بالاستقلال. وفي عام 1950 أُسّس حزب الرابطة العدنية بزعامة حسن علي بيومي والذي تحول إلى حزب المؤتمر

1- د. بلقيس أحمد منصور- الأحزاب السياسية والتحول الديموقراطي- دراسة تطبيقية على اليمن 2004.

الشعبي سنة 1954 بقيادة آل لقمان. وفي العام 1958 أُسّس الحزب الوطني الاتحادي بزعامة البيومي نفسه.[1]

وفي عام 1951، أُسّس الاتحاد اليمني في محاولة لتشكيل تنظيم سياسي جديد يجمع أطراف المعارضة، فتم التقدم لتأسيس نادي اجتماعي- ثقافي، أطلق عليه النادي اليمني.

وفي عام 1961، أُسّس تنظيم الضباط الأحرار وإليه يعود الفضل في قيام ثورة 1962/9/26، وإنهاء حكم الإمامة. وتشكل من العناصر العسكرية التي درست في الخارج أو تخرجت من المدارس العسكرية في المملكة المتوكلية وجاء تكوينها معاصراً ومتأثراً بعوامل خارجية.

وفي نهاية الخمسينات قامت أحزاب قومية، وأممية، فأُسّس حزب البعث العربي الاشتراكي في الشمال عام 1958، وأنشأ فرع لحركة القوميين العرب في سنة 1959، وحزب الشورى تأسس في عدن 1956/10/16 برئاسة عبد الرقيب حسان، أما المؤسس الفعلي فكان ابراهيم علي الوزير. وهدف لإقامة حكم عادل يرتكز على الدستور وتأمين حرية المواطنين، والوطن، وأصدر نشرة إعلامية تحت اسم النشرة الداخلية وغير اسمه إلى اتحاد القوى الشعبية عام 1959.[2]

ثانياً: أحزاب الجنوب:

ثمة اختلاف بين موقفي نظام الحكم الملكي وسلطات الاستعمار البريطاني في شمال اليمن وجنوبه.

بخصوص تكوين التنظيمات الحزبية والسياسية. ففي الوقت الذي عرف فيه جنوب اليمن، وفي ظل الاحتلال الأجنبي هذه الظاهرة، فقد حرم منها الشمال في ظل الحكم الإمامي. لذا مثلت عدن الأرضية الصلبة التي تكونت عليها التنظيمات في الجنوب، والتي قادت حركة التحرر الوطني ضد حكم الإمامة في الشمال، وحكم الاستعمار في الجنوب. وهو ما جسد وحدة العمل الوطني والقضية الوطنية. وهنا تشكلت الجمعية الإسلامية والعدنية عام 1949.

[1] أنس القاضي- قضية الوحدة اليمنية والأحزاب الانفصالية 2019/11/23.
[2] ويكيبيديا.

وفي عام 1950 تم تأسيس رابطة أبناء الجنوب العربي التي تأسست كرد فعل على التيار الانفصالي الذي تبنى مطالب مناطقية انفصالية. فدعت الرابطة إلى وحدة الجنوب واستقلاله. ولم تنقل مطالبها لوحدة الشمال والجنوب.

وفي الفترة بين 1951– 1963، بدأ المد القومي تأثيراته وتكونت أحزاب بفعل متغيرات داخلية كالجبهة الوطنية المتحدة التي أُسّست على إثر توحد رابطة أبناء الجنوب العربي، والجمعية العدنية بعد مقاطعتهم لانتخابات 1955 والتي منعت اليمنيين من أبناء الشمال والمقيمين في عدن من ممارسة حقهم الانتخابي. وظهور حزب الشعب العربي الاشتراكي في تموز 1962. وحدد برنامجه في مجموعة من الأهداف والمبادئ التي تعد مزيجاً من المبادئ القومية والاشتراكية . فتكونت أحزاب البعث العربي الاشتراكي في عدن 1956، وحركة القوميين العرب 1955، والاتحاد الشعبي الديموقراطي الذي تأسس عام 1961 كتنظيم ماركسي. وتم الحد من نشاط الأحزاب القومية واليسارية بسبب أن سلطات الاحتلال لم تترك سوى هامشاً ضئيلاً من الحرية لتأسيس الأحزاب وممارسة نشاطها بما لا يتجاوز حدود الإضرار بمصالحها. في حين شجعت هذه السلطات إنشاء عدد كبير من الأحزاب بهدف تشتيتها والحد من فاعلية تجمعها في كيانات موحدة ومنظمة. وقد أفضت تلك الإجراءات إلى بروز تنظيمات متعددة الأفكار والمصالح مع قدرٍ من الاتفاق بين اتجاهات مختلفة. ولا سيما فيما يتعلق بمقاومة الاستعمار وتحقيق الاستقلال. إلا أن أسلوب نضالها لم يتجاوز الوسائل التقليدية المتمثلة في تقديم العرائض وتوزيع المنشورات.

وفي 1963/10/1، تبنت الحركة الوطنية أسلوباً مغايراً للتعامل مع سلطات الاستعمار البريطاني في جنوب اليمن. وهو أسلوب الكفاح المسلح فبذلت جهوداً لتجميع التيارات والأحزاب السياسية في إطار جبهة واحدة.

وفي 1963/8/9، أعلن عن قيام الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن. وتكونت من اندماج سبعة تنظيمات سرية، ثم انضمت إليها ثلاث تنظيمات أخرى. ولعل ما يميزها سرعة انتشارها وتزعمها للحركة الوطنية سياسياً وشعبياً، وتبنت القضايا الآتية:

اتخاذها من المواجهة المسلحة للاستعمار البريطاني أداة فعلية لتحركاتها.

استطاعت التوغل في جميع الفئات والشرائح الاجتماعية.

وقد امتنع عن الانضمام للجبهة القومية، التنظيمات غير المقتنعة بالكفاح المسلح. مثل رابطة أبناء الجنوب العربي، وحزب الشعب العربي الاشتراكي، فحاولت هذه القوى التجمع درءاً

من خطورة تنامي الجبهة على الصعيدين الداخلي والخارجي. فتشكلت منظمة التحرير في 1964/7/30 من حزب الشعب الاشتراكي، ورابطة أبناء الجنوب العربي، وهيئة تحرير الجنوب، وشخصيات من السلاطين والمشايخ.

وفي 1966/1/13 وإثر مفاوضات سرية بإشراف القيادة المصرية أعلن عن اندماج الجبهة القومية ومنظمة التحرير في إطار تشكيل جديد أطلق عليه جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل. ولكن في 1966/2/12 أعلنت الجبهة القومية انسحابها وأدى ذلك إلى صراع بين الطرفين في 1967/9/24 وانفردت الجبهة بالتفاوض مع البريطاني 21- 1967/11/28، وفي 11/30 1967 أعلن عن تأسيس جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية.[1]

ثالثاً: ملامح تنظيمية جامعة بين الشمال والجنوب وفي مراحل مختلفة:

وينبغي التأكيد على أن الأحزاب اليمنية حتى منتصف الخمسينات ولظروف ذاتية وموضوعية كانت أحزاباً نخبوية، والوضع في الشمال لم يكن مهيأً لقيام أحزاب عقائدية، فبدا العمل السري بديلاً مناسباً لها. المرصد اليمني لحقوق الإنسان يسلط الضوء على هذه المرحلة من نشأة الأحزاب اليمنية مؤكداً أنه مع ظهور أفكار التحديث برزت الظاهرة الحزبية التي مثلت عدن المكان المناسب لنشأتها. وبدأت هذه الحالة في منتصف العقد الرابع ومطلع العقد الخامس من القرن الماضي بقيام حزب الأحرار عام 1944، والجمعية اليمنية الكبرى عام 1952، والاتحاد اليمني، ورابطة أبناء الجنوب وتجمعات وحلقات الإخوان المسلمين. وظهرت التجمعات النقابية والصحف مثل صوت اليمن وصحيفة الأيام. وفي نهاية الخمسينات ومطلع الستينات ظهرت أحزاب قومية وأممية كتنظيمات سياسية حقيقية وذات تأثير فكري وتنظيمي على قطاعات واسعة في المجتمع.

وتشكلت نواة حزب الاشتراكيين الأمميين في عدن 1953 وفروعها في الشمال 1958. والذي تمثل فيما بعد بمنظمة أو اتحاد الشبيبة واتحاد الشعب الديموقراطي وصدرت صحيفتان، الأمل والطليعة والتي كانت أول صحيفة تصدر في تعز خلال عامي 1958- 1959، وامتلك حزب اتحاد الشعب الديموقراطي برنامجاً سياسياً وهو (الميثاق الوطني) ومثل أول برنامج حزبي يشمل رؤية متكاملة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً. وصدر البرنامج تحت شعار نحو يمن حر ديموقراطي موحد.

[1] د. بلقيس أحمد منصور- الأحزاب السياسية و.....

وفي عام 1959 تشكل فرع لحركة القوميين العرب كحركة موحدة في الجنوب والشمال، وفي الوقت نفسه تشكل حزب البعث العربي الاشتراكي، وحزب الطليعة الشعبية بفرعيه الجنوبي والشمالي. وفيما بعد ظهرت الحركة القومية، فرع الجنوب، والحزب الديموقراطي الثوري اليمني فرع الشمال. وبدأت المؤسسات المدنية بتشكيل الأحزاب على أساس وطني قومي وأممي، وليس على أساس قبلي أو شطري أو مناطقي، لتحديث الدولة والمجتمع . على أنها هيئات شعبية معبرة عن مطالب اجتماعية محددة ضمن برامج سياسية، شاملة للتغيير والتحديث السياسي والاقتصادي والاجتماعي، أي أنها سلكت نهجاً غير جزئي لإدارة الكل مع استمرارية التنظيم وامتداده إلى كافة القطاعات مع التفاف مجموعة واسعة من الأفراد حول أفكار محددة. وبعد قيام ثورة 1962/9/26 مارست أحزاب الواقع في الشمال نشاطها شبه العلني من خلال المؤتمرات والفعاليات السياسية والمنظمات الجماهيرية واستمر هذا النشاط حتى عام 1966. وبعد انقلاب 1967/11/5 وأحداث آب 1968 وسيطرة القوة التقليدية من زعامات قبلية ومناطقية على مفاصل السلطة، التي وجهت كل إمكانياتها لضرب الحياة الحزبية والقضاء على الأحزاب، والمنظمات الجماهيرية كمؤسسات ينظم من خلالها العمل للانتقال إلى المجتمع المدني مع استمرار السلطة في النهج لإقامة حزبها. وهنا اضطرت الأحزاب للعودة إلى العمل السري بصورة كلية وانتقلت أبرز قيادات الأحزاب إلى عدن أو إلى خارج الوطن باستثناء جماعة الإخوان المسلمين التي تحالفت مع السلطة، وعلى الرغم أن الحظر الدستوري لم يستثنها . حيث نصت المادة 37 من الدستور الدائم للجمهورية اليمنية 1970 على أن (الحزبية بجميع أشكالها محظورة) والحزبية تبدأ بالتأثر وتنتهي بالعمالة سواء جاءت بمسوح الرهبان أو بقرون الشيطان. وهذا ما يفسر النص في الدستور على حظر الحياة الحزبية بجميع أشكالها، إنه موقف عدائي للأحزاب. ومع وفاة زعيمها محمد علي المخلافي سعت الجماعة لخدمة السلطة وشكلوا خطاب (الإحلال والاستحلال) والذي استخدم لخوض حروب داخلية كصيف 1994. وبعد استقلال الجنوب في عام 1967 سمح بتعددية حزبية وتولت الجبهة القومية الحكم في عام 1967. والتعددية كانت تعني القبول فقط بأجنحة اليسار.[1] أي أنها باتت ضيقة.

الباحث سيدي أحمد بن أحمد سالم يشير إلى مرحلة الأربعينات حتى الخمسينات من القرن الفائت حيث ظهرت في الشمال حسب رأيه، جمعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حزب الأحرار، الاتحاد اليمني. وفي الجنوب، الاتحاد الشعبي، رابطة أبناء الجنوب، حزب البعث

[1] المرصد اليمني لحقوق الإنسان- تطور السياسات تجاه المجتمع المدني في ظل التعددية السياسية في اليمن.

العربي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب، في حين أن مرحلة الستينات وحتى الثمانينات قد تميزت بتوقف النشاط الحزبي وتحول العمل السياسي من العلن إلى السرية، وتكرس حكم الحزب الواحد.[1]

الكاتب فؤاد الصلاحي شدد على أن مرحلة ما قبل الاستقلال شهدت البدايات الأولى لتأليف الأحزاب من أجل مجتمع مدني ودولة وطنية حديثة فتزايد النشاط الحزبي واتسعت قاعدته الاجتماعية مع ارتفاع حدة الصراع السياسي مع النظام الإمامي الحاكم في الشمال، والصراع السياسي والعسكري مع الاستعمار البريطاني في الجنوب. وبدأت تتبلور الاتجاهات السياسية للحركة الوطنية. سيما في عدن التي شهدت لحظة ليبرالية ساعدت على ظهور الأحزاب والتنظيمات النقابية. ولم تعرف الأحزاب الاستقرار، بل كان الصراع والانشقاق هو السمة الرائدة. فظهرت أطر تباينت أهدافها. وكانت الطبقة الوسطى والفلاحين عماد الحركة الوطنية، فبرز حزب الأحرار عام 1944 في عدن. وبعد عامين جرى تأسيس الاتحاد اليمني والجمعية العدنية 1949 باتجاهها السياسي الانفصالي، وضمت ممثلي برجوازيي عدن وأغلبهم من غير اليمنيين. وحزب رابطة أبناء الجنوب عدن 1950، والحزب الوطني الاتحادي 1954 وهو حزب موالٍ للاستعمار البريطاني وحزب المؤتمر الشعبي 1954، وظهرت حركة القوميين العرب 1959، والجبهة الوطنية المتحدة 1955، والاتحاد الشعبي الديموقراطي 1961، وحزب الشعب الاشتراكي 1962، والجبهة القومية 1963[2]

وبعد عام 1962 اتجهت الدولة الوطنية بعد الثورة إلى إعلان أهدافها كإلغاء التمييز بين الطبقات، وإقامة حكم ديموقراطي. وإتاحة الحريات العامة لكل أفراد المجتمع. إلا أن النصوص القانونية والدستورية قيدت الحريات، وحظرت العمل الحزبي بشكل صريح وكان هناك ازدواجية في التوجهات بين الخطاب السياسي الرسمي، والممارسة العملية بين الادعاء بإقامة دولة النظام والقانون والممارسة التي ترتبط بالعلاقات القبلية والشخصية. ولم تكتف النظم الحاكمة بحظر ممارسة أعمال الأحزاب بل لجأت إلى تصفية الكثير من رموزها وتشويه تاريخها. وذهبت نحو الحوار السري مع المعارضة. وأكدت بأن لا مكان للحزبية التي هي ضارة وتقوم على أساس عمالات خارجية. أما الحزب الحاكم في الجنوب فادعى أنه القائد والموجه للدولة والمجتمع فاتفق النظامان على نفي التعددية السياسية والحزبية وبدأ الاتجاه نحو إيجاد تنظيمات سياسية رسمية

[1] سيدي أحمد بن أحمد سالم- الأحزاب السياسية اليمنية 2004.

[2] فؤاد الصلاحي- الأحزاب السياسية في العالم العربي- بيروت 2006 صـ200- 201- 202- 203.

سواء كان اسمها اتحاداً سياسياً أم مكتباً عام 1964. وهي عبارة عن تنظيمات بديلة للأحزاب السياسية القائمة. وقد تكون أول تنظيم سياسي في كانون الثاني 1964 وترأسه المشير عبد الله السلال. وتلا ذلك تشكيل تنظيم (الاتحاد اليمني) في 1973/2/26 في عهد الرئيس عبد الرحمن الأرياني استمر نشاطه حتى عام 1974 وتم حله بعد حركة 1974/6/13 بقرار من الرئيس ابراهيم الحمدي الذي عمد لتبني صيغة اللجنة العليا للتصحيح 1975/10/5، وظهرت الأحزاب السرية في الجنوب منذ تسلم الجبهة القومية مهام السلطة في عام 1967. واتخذت المنظمات من الخارج مقراً لها وليس من الداخل لاستحالة ذلك. وشكلت القوى والمنظمات المعارضة جبهة واحدة سميت (التجمع القومي لجنوب اليمن) في 1980/4/26، ومقره القاهرة، وضم: الجبهة الوطنية المتحدة وحزب رابطة أبناء الجنوب، وجبهة الوحدة الوطنية، والتنظيم الشعبي للقوى الثورية وعدداً من الشخصيات المستقلة، وبعض أعضاء الجبهة القومية الذين نزحوا إلى شمال اليمن. أما الأحزاب السرية في الشمال فقد اتخذت شكلاً آخراً، ونشطت في الداخل وتكونت من تيارات قومية، وماركسية، وإسلامية، فالتيار القومي ضم البعثيين والناصريين. والتيار اليساري شكل حزب الوحدة الشعبية 1979 وله جبهة عسكرية سميت بالجبهة الوطنية الديموقراطية كفصيل عسكري يتبع للحزب الوطني الديموقراطي وأعلن الكفاح المسلح الذي استمر نحو عشر سنوات. والتيار الإسلامي كان مرتبطاً بجماعة الإخوان المسلمين منذ عام 1966. وتعتبر الطليعة الإسلامية النواة الأولى للجماعة التي ازدهر في السبعينات والثمانينات وشكلت حزب التجمع اليمني للإصلاح في 1990/9/13، في إطار التحالف بين السلطة والتيار الديني تكونت الجبهة الإسلامية في عام 1979. وارتبط قيام الوحدة في 1990/5/22 بالتعددية السياسية والديموقراطية. وأدرك الجميع أن الوحدة لا يمكن تحقيقها إلا بالطرق السلمية. ولا يمكن الحفاظ عليها إلا بالديموقراطية. فتم ربطها بالتعددية الحزبية وحسب اتفاقية القاهرة 1972/10/28 وفي المادة الثالثة نقرأ: إن نظام الحكم هو نظام ديموقراطي ويضمن دستور الوحدة جميع الحريات الشخصية. لكن مفهوم التعددية لم يكن واضحاً لدى الأطراف وربما كان مرفوضاً. وهذا الاستنساخ تدعمه أحكام الاتفاقيات الوحدوية بدءاً من بيان طرابلس 1972 وحتى اتفاقية صنعاء 1988/5/4، وطرحت بدائل عديدة للحالة الحزبية. فالبديل الأول يؤكد على اندماج الحزبين المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي في إطار موحد. والبديل الثاني يتضمن احتفاظ الحزبين باستقلاليتهما، والثالث حل الحزبين وتترك الحرية لقيام تنظيمات سياسية أخرى. والبديل الرابع قيام تحالف عريض يضم الحزبين وقوى أخرى ، وجاءت نتائج قمة صنعاء 20-989/18/12/26 لتحسم الخلاف لصالح التعددية الحزبية ومن دون تردد. وآتى اجتماع اللجنة

في عدن 8- 1990/1/10 ليقر البديل الثاني على أن يكون البديل الرابع طوعياً. واعترافاً بشرعية الأحزاب السرية تم تشكيل لجنة مصغرة للحوار معها وأيدت حكومتا الشطرين ذلك. وأقرت الأسس القانونية للتعددية الحزبية. وبلغ عدد الأحزاب ببداية التعددية بعد قيام الوحدة مباشرةً في 1990/5/22 نحو 46 حزباً وتنظيماً.[1] المرصد اليمني لحقوق الإنسان يشير إلى تأسيس الحزب الاشتراكي في الجنوب 1978/10/10 فرع الجنوب ثم اكتمل على مستوى الساحة اليمنية في آذار 1979. واندماج الحزب الديموقراطي الثوري اليمني وحزب اتحاد الشعب الديموقراطي وحزب الطليعة الشعبية وحزب العمل ومنظمة المقاومين الثوريين. وبهذه الخطوة التي اعتقد فيها أنها إيجابية انتهت بها التعددية الحزبية في جنوب اليمن.[2]

أما في الشمال فقد كان الأصل حظر التعددية وبنص دستوري وحتى بعد قيام حركة 1974/7/13 التي كان من أبرز شعاراتها التحديث – دولة النظام والقانون – واستعانتها بعناصر أحزاب اليسار في تسيير أمور جهاز الدولة والحظر بقي قائماً مع البحث والإعداد لإقامة حزب واحد أي حزب السلطة. هو المؤتمر الشعبي العام الذي أصبح قيامه ضرورة ملحة لسلطة الشمال خاصةً بعد قيام الحزب الاشتراكي لمواجهته على الأقل في الشمال وكان تشكيله في 1982/8/24 من أجهزة الدولة والجهات القبلية وبعض الأحزاب.. وبعد الأحداث الصعبة للحزب الاشتراكي في 1986/1/13 جعلته يدرك بعض الأخطاء المرتبطة به.[3]

الكاتب سيدي أحمد بن أحمد سالم ينوه إلى أن إعلان قيام التعددية الحزبية تم بشكل متزامن مع قيام الوحدة في 1990/5/22 ونفذ ذلك بصدور قانون الأحزاب السياسية في 1991/10/16[4]

الباحث فؤاد الصلاحي يحدد واقع مرحلة ما بعد الاستقلال 1962- 1990 قائلاً: إن وجود نظامين سياسيين لدولتين في كلا شطري الوطن تماثلا في نفي التعددية السياسية والحزبية وتقييد المجتمع المدني فدخلت الأحزاب والتنظيمات السياسية في تجربة مغايرة لما كانت الحال عليه في المرحلة السابقة. فهذه المرحلة شهدت التحول في العمل الحزبي من العلن إلى السر. ما عدا الأحزاب الحاكمة التي سيطرت على مقاليد السلطة في كلا الشطرين. بالرغم من أن النخبة الحاكمة في الجنوب اعتمدت على خطاب تحديثي، في حين اعتمدت النخبة في الشمال على

[1] د. بلقيس أحمد منصور- الأحزاب السياسية.....
[2] المرصد اليمني لحقوق الإنسان- تطور السياسات تجاه.....
[3] المرجع السابق.
[4] سيدي أحمد بن أحمد سالم- الأحزاب السياسية.....

خطاب في سياقه التقليدي. وظهرت أحزاب معارضة لكلا النظامين في الخارج والداخل. أحزاب تعددت وتنوعت من التيارات القومية ، اليسارية، الإسلامية. مع التذكير بالحزب الاشتراكي الذي تأسس في تشرين الأول 1978 وهو الحزب الحاكم في الجنوب 1978- 1990، والمؤتمر الشعبي العام آب 1982- 1990، وقد سبقهما تجارب حزبية عديدة. كظهور الاتحاد الشعبي الديموقراطي في الجنوب 1960 والذي عقد مؤتمره التأسيسي في 1961/10/22 والجبهة القومية التي تسلمت السلطة في 1967/11/30 وأعلن عن التنظيم السياسي لها عام 1975 نتيجة اندماج ثلاثة أحزاب وقوى: الجبهة القومية، حزب الطليعة الشعبية، اتحاد الشعب الديموقراطي. وجرى دمجها في حزب واحد وهو الحزب الاشتراكي 1978. وفي الشمال سيطرت نخبة تقليدية على مؤسسات الدولة 1962 ودب الصراع بين النخبة الحاكمة (الجناح الجمهوري) وبين القوة المضادة من الملكيين. واتجه الرئيس عبد الله السلال عام 1966 إلى تأسيس الاتحاد الشعبي الثوري كإطار تنظيمي سياسي مع الاستمرار بحظر التعددية الحزبية. وكان الانقلاب الثالث عام 1974 الذي اتجه لتأسيس اللجنة العليا للتصحيح كخطوة نحو تكوين التنظيم السياسي الرسمي مع التأكيد على الحظر للعمل الحزبي.

رابعاً: الحالة الحزبية بعد الوحدة 1990/5/22، وأهم سماتها:

يؤكد فؤاد الصلاحي قائلاً: إن هذه المرحلة لم تستمر أكثر من ثلاث سنوات. فكان ظهور المؤتمر الشعبي العام كتنظيم سياسي للدولة حتى عام 1990. حين جرى إعلان الوحدة وظهور مرحلة جديدة من العمل السياسي والحزبي وفق متغيرات نوعية. واعترفت الحكومة بحق المجتمع في تنظيم نفسه في منظمات ومؤسسات سياسية واجتماعية وثقافية. وشهدت تطوراً كمياً ونوعياً في الحالة الحزبية. فسعت السلطة لتجديد تشريعاتها وقوانينها. وظهرت العشرات من الأحزاب وقد تجاوزت 41 حزباً في عام 1990- 1991وبرزت بعض الخصائص بوجود حزبين لهما تجربة في ممارسة الحكم 1978- 1990[1]

لم يعرف شطرا اليمن قبل الوحدة، التعددية. بل كان هناك استقطاب للقوى السياسية. ثم جاء الانتقال الكبير مع الوحدة وما أتاحه دستورها من مساحة جديدة للعمل الحزبي. وبعد الحسم هيمن حزب المؤتمر على الحياة السياسية وفك علي عبد الله صالح ارتباطه بحلفائه السابقين مما دفع

[1] فؤاد الصلاحي- الأحزاب السياسية.....صـ 204- 205- 206- 207- 208- 209.

الأحزاب للبحث عن بدائل فتشكل تكتل جديد باسم (اللقاء المشترك) في عام 2003 مما شكل تهديداً للمؤتمر العام.[1]

لقد أضحت التعددية الحزبية ركناً من أركان النظام السياسي ونصت المادة 5 من الدستور على إرساء النظام السياسي للجمهورية اليمنية على مبدأ التعددية السياسية والحزبية وذلك بهدف تداول السلطة سلمياً. كما تنص المادة 58 على أن للمواطنين في عموم الجمهورية الحق في تنظيم أنفسهم سياسياً، ومهنياً ونقابياً، والحق في تكوين المنظمات الاجتماعية والعلمية والثقافية والاتحادات الوطنية، بما يخدم أهداف الدستور. وتضمن الدولة هذا الحق، وتتخذ جميع الوسائل الضرورية التي تمكن المواطنين من ممارسته مع شيوع الحريات للمؤسسات والمنظمات. ويتبين من المادتين السابقتين أن الحريات العامة بما فيها التعددية السياسية والحزبية القائمة على الشرعية الدستورية أصبحت حقاً وركناً من أركان النظام السياسي. ولا يجوز إلغاؤها أو الحد منها، أو استخدام أية وسيلة تعيق حرية المواطنين في ممارسة هذا الحق. بما يتعارض مع مقتضيات المصلحة العامة. وتهدف الأحزاب إلى الإسهام في تحقيق التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي للوطن وترسيخ الوحدة الوطنية من خلال الممارسة الديموقراطية وذلك طبقاً للأسس المبينة في الدستور. باعتبار الأحزاب تنظيمات سياسية وطنية وشعبية تعمل على تنظيم المواطنين وتمثيلهم سياسياً.

صدر قانون الأحزاب رقم 66 لسنة 1991 في 1991/10/16. وأكدت المادة الخامسة منه على حق اليمنيين في تكوين الأحزاب، والانتماء الطوعي لأي حزب أو تنظيم طبقاً للشرعية الدستورية. والمادة السادسة تشير إلى أهمية أن يمارس الحزب أو التنظيم السياسي نشاطه بالوسائل السلمية والديموقراطية لتحقيق برامج محددة ومعلنة بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجمهورية. والمادة السابعة حيث تؤكد على مساهمة الأحزاب في تحقيق التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي للوطن وترسيخ الوحدة الوطنية من خلال الممارسة الديموقراطية.[2]

وصدرت اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب بقرار جمهوري رقم 109 لسنة 1995. وفي كانون الثاني 2007 درس مجلس الوزراء اليمني تعديل الفقرتين آ و ب من المادة 14 من القانون حيث نص التعديل المقترح في أعلى ضرورة وجود 1500 شخص لتشكيل الحزب بدلاً

[1] بكيل الزنداني- الأحزاب السياسية والإصلاح السياسي في اليمن- دراسة مقارنة لدور حزبي التجمع اليمني للإصلاح والمؤتمر الشعبي العام 2011- 2015- 2018

[2] قانون الأحزاب رقم 66- 1991/10/16.

من 75. على أن يكونوا من كافة شرائح المجتمع. والفقرة ب بحيث يشترط عند التقدم للحصول على ترخيص لإنشاء حزب جديد أن يكون الحد الأدنى للمنضوين فيه عشرة آلاف شخص بدلاً من ألفين وخمسمئة. وذلك بعد أن أصبحت الدوائر المحلية 5600 دائرة.[1]

الباحث محمود الطاهر يؤكد أنه بعد قيام دولة الوحدة 1990/5/22 بلغ عدد التنظيمات والأحزاب التي أعلنت عن نفسها في السنوات الأولى للتجربة الديموقراطية أكثر من 46 حزباً وتنظيماً سياسياً[2] وما قبل الوحدة كان هناك نحو 12 حزباً، وهي: المؤتمر الشعبي العام، الحزب الاشتراكي، حزب البعث العربي الاشتراكي، حزب البعث العربي القومي، التنظيم الوحدوي الناصري، جماعة الإخوان المسلمين، الجبهة الوطنية الديموقراطية، حزب رابطة أبناء الجنوب، تنظيم التصحيح الناصري، اتحاد القوى الشعبية، التجمع الوحدوي اليمني، التنظيم الشعبي للقوى الثورية لجبهة التحرير. وهناك تنظيمات جديدة قومية شُكّلت في أثناء مرحلة إعادة الوحدة وبلغ عددها 14 حزباً.[3] وهناك أحزاب يمينية شُكّلت بعد إعادة الوحدة مباشرةً وبلغ عددها ثمانية. وهي: التجمع اليمني للإصلاح، حزب الحق، اتحاد القوى الشيعية، جماعات السنة المحمدية، النهضة، العمل الإسلامي، حزب الله، الجبهة الشعبية للإنقاذ.[4] فيما يؤكد باحث آخر أنه وخلال 23 عاماً من عمر الجمهورية اليمنية 1990– 2013 تم تسجيل 38 حزباً سياسياً.[5] وقبل الدخول في تقييم التجربة يجب الإشارة إلى التعديل الدستوري عام 1994 حيث نصت المادة الخامسة: يقوم النظام السياسي على التعددية السياسية والحزبية تأميناً لانتقال السلطة السلمي.[6]

مركز النظم للدراسات وخدمات البحث العلمي يشير إلى أن الحق في تكوين الأحزاب والتجمعات السياسية أصبح محمياً من قبل الدولة. لكن لماذا لم تنجح التعددية الحزبية. وحسب رأيه يعود ذلك للأسباب الآتية:

تقديم الولاء المناطقي والقبلي والمصالح الذاتية للأفراد على المصالح العامة.
انخفاض الوعي السياسي نظراً لأمراض اجتماعية كتفشي الأمية وتقاعس الدولة عن معالجتها.

---

[1] صحيفة الاتحاد- تعديلات في قانون الأحزاب في اليمن 2007/5/19.
[2] محمود الطاهر- الأحزاب السياسية اليمنية وأبرز تحالفاتها في إعادة بناء الدولة 2019.
[3] المرجع السابق.
[4] المرجع السابق.
[5] فارع المسلمي- الأحزاب الجديدة في اليمن رؤوس صغيرة على أجساد أصغر 2013/7/13.
[6] د. عبد العزيز محمد الكحيم وحورية مشهور- التطور الديموقراطي في اليمن 2003.

عدم معرفة المواطن لحقوقه السياسية وواجباته وبالتالي التغييب التام لهذه الحقوق سواء من قبل السلطة الحاكمة بشكل مباشر أو باستخدام السلطة الدينية المقربة من النظام والادعاء بأن المطالبة بالحقوق خروج عن ولي الأمر.

إفشال التعددية الحزبية وتحريمها.

حرص الجهات الحاكمة على إفقار الشعب.[1]

الباحث فوزي النخعي يدعو لمراجعة سياسة التعددية الحزبية التي للأسف لم يفهمها بعض الساسة أو أنهم قد فهموها ولكنهم غضوا الطرف عن فهمهم الصائب لها. والكثير من النخب السياسية لم تعِ معنى التعددية الحزبية والسياسية فالغرض منها هو مصالح الوطن وليس التفرقة والتناحر والاقتتال.[2] هناك أحزاب تأسست على أسس طائفية واضحة، مع أحزاب حبيسة لعقول قبلية متحجرة لا تعرف من الديموقراطية إلا الاسم لذلك تبخرت وتفككت وأصبحت غالبيتها تدار بعصبيات طائفية.[3]

أنس القاضي يقول: لقد جسدت الأحزاب الانعزالية والانفصالية في الشطرين صورة الاغتراب التاريخي والوطني، والضياع السياسي، والفراغ الفكري، والخواء الثقافي.[4]

عبد السلام قائد يعتبر أن العدوان على اليمن قد أضعف الأحزاب السياسية وهمشها. وأنشأ جماعات مسلحة ذات توجهات طائفية مناطقية وقبلية. لذا وحسب النتائج فإن الدول المعتدية لن تعيد اليمن إلى ما قبل حركة 2011/2/11[5]

وبرزت تجمعات سياسية لم تنجح كالتكتل الوطني للمعارضة والذي ضم خمسة أحزاب آب 1993 والتجمع اليمني الديموقراطي الذي ضم ثمانية أحزاب شباط 1995.. والتحالف الوطني للقوى السياسية اليمنية وضم 18 حزباً في 2019/4/14.

ما هي أهم الأحزاب اليمنية؟

المؤتمر الشعبي العام: أُسّس في 1982/8/24. لسد حالة الفراغ السياسي في ظروف حظر الحياة الحزبية. تقدم للتسجيل لدى لجنة شؤون الأحزاب في 1995/11/26، وحصل على القرار

---

[1] مركز النظم للدراسات وخدمات البحث العلمي- لماذا لم تنجح التعددية الحزبية في اليمن- 2020/1/26.

[2] فوزي الذخعي- اليمن والتعددية الحزبية المشؤومة. 2019/11/20.

[3] عادل شيلة- لماذا تبخرت الأحزاب اليمنية 2017/5/22.

[4] أنس القاضي- قضية الوحدة اليمنية والأحزاب الانفصالية 2019/11/23.

[5] عبد السلام فائد- عودة الماضي وتفخيخ المستقبل- لماذا أضعف التحالف- الأحزاب السياسية وضع الجماعات المسلحة 2019/5/26.

في 1995/12/31. شارك في انتخابات 1993 وحصل على 123 مقعداً من أصل 301. وفي انتخابات 1997 حصد نحو 226 مقعداً، وفي انتخابات 2003 حصل على 229 مقعداً. وشارك في الانتخابات المحلية 2001- 2006. تقاسم السلطة مع الحزب الاشتراكي من 1990/5/22 حتى 1993/4/27. وشارك في حكومات ائتلافية.

الحزب الاشتراكي: أُسّس عام 1978 تعود جذوره لحركة القوميين العرب، تقدم للتسجيل لدى لجنة شؤون الأحزاب في 1995/12/11، وحصل على القرار في 1996/9/15. حكم جنوب اليمن 1978- 1990. تقاسم السلطة مع المؤتمر الشعبي من 1990/5/22 إلى 1993/4/27. في عام 1993 حصد 56 مقعداً في الانتخابات النيابية وفي 1997/4/27 لم يشارك وقاطع انتخابات 1999 وفي 2003 حصد 7 مقاعد.

التجمع اليمني للإصلاح: تعود جذوره لحركة الإخوان المسلمين أُسّس في 1990/9/13 تقدم للتسجيل في 1995/12/23، وحصل على القرار في 1996/1/20. وحصل في انتخابات 1993/4/27 على 62 مقعداً وعام 1997 حصل على 54 مقعداً وفي عام 2003 على 54 مقعداً.

التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري: أُسّس في 1965/12/25. تقدم للتسجيل في 1995/12/25 وحصل على القرار في 1996/2/4. مارس النشاط السري حتى عام 1989. حصد في الانتخابات النيابية 1993/4/27 على مقعد واحد، وعام 1997 على ثلاثة مقاعد،

حزب البعث العربي الاشتراكي: تقدم للتسجيل لدى لجنة شؤون الأحزاب في 1995/8/26 وحصل على القرار في 1995/11/31. مارس النشاط السري حتى عام 1990 في الانتخابات النيابية 1993/4/27 حصد 7 مقاعد، والثانية في 1997/4/27 مقعدين، والثالثة 2003/4/27 مقعدين.

حزب الحق: شُكّل بعد الوحدة 1990/5/22. تقدم للتسجيل في 1995/12/25 وحصل على القرار في 1996/9/15. في الانتخابات النيابية 1993/4/27 حصل على مقعدين، وفي 1997/4/27 حصل على مقعدين وفي 2003/4/27 لم يحصل على أي شيء.

الحزب الناصري الديموقراطي: تقدم للتسجيل في 1995/11/28 وحصل على القرار في 1995/12/31 في الانتخابات النيابية 1993/4/27 مقعد وحيد، وفي 1997/4/27 لم يحصل على شيء. وفي 2003/4/27 لم يحصل على شيء.

تنظيم التصحيح الشعبي الناصري: تقدم للتسجيل في 1995/12/28 وحصل على القرار في 1996/6/10 في الانتخابات النيابية 1993 حصل على مقعد وحيد. وفي 1997و 2003 لم يحصل على شيء.

الحزب القومي الاجتماعي: تقدم للتسجيل في 1997/2/3 وحصل على القرار في 1997/2/27 في الانتخابات النيابية لم يحصل على شيء.

الجبهة الوطنية الديموقراطية: تقدم للتسجيل في 1995/11/26 وحصل على القرار في 1995/12/31 في الانتخابات النيابية لم يحصل على شيء.

حزب التحرير الشعبي الوحدوي: أُسّس في تشرين الثاني 1996 تقدم للتسجيل في 1997/1/30 وحصل على القرار في 1997/6/26 في الانتخابات النيابية لم يحصل على شيء.

حزب الشعب الديموقراطي (حشد) تقدم للتسجيل في 1996/12/5 وحصل على القرار في 1997/10/26. لم يشارك في الانتخابات.

حزب رابطة أبناء اليمن: تقدم للتسجيل في 1995/12/30 وحصل على القرار في 1996/2/4. ولم يحصد شيء في الانتخابات.

حزب الوحدة الشعبية (حوشي): تقدم للتسجيل في 1996/4/1 وحصل على القرار في 1996/6/26 لم يشارك في الانتخابات النيابية.

التنظيم السبتمبري: أُسّس في حزيران 1992، تقدم للتسجيل في 1998/11/15 وحصل على القرار في 1999/4/15 لم يشارك في الانتخابات النيابية.

التجمع الوحدوي اليمني: أُسّس في تشرين الثاني 1992، تقدم للتسجيل في 1999/5/21 وحصل على القرار في 1999/6/24 لم يشارك في الانتخابات النيابية.

حزب الرابطة اليمنية: تقدم للتسجيل في 1997/12/19 وحصل على القرار في 1997/2/27 شارك في الانتخابات النيابية ولم يحصل على شيء.

الاتحاد الديموقراطي للقوى الشعبية: تقدم للتسجيل في 1999/4/14 وحصل على القرار في 2003/7/24 شارك في الانتخابات النيابية ولم يحصل على شيء.

وبعد العدوان على اليمن في آذار 2015، لم تعد الخارطة الحزبية مستقرة وثابتة، وهي آيلة لتغييرات في المستقبل.

النظام الحزبي الجزائري

تُعدّ المشاركة السياسية من مقومات النظام الديموقراطي، بالإضافة إلى اعتبارها حق للمواطن في أن يؤدي دوراً محدداً في عملية صنع القرارات السياسية. فهي تتعدى لتشمل الأعمال والأنشطة والمساعي كافةً والتي تدخل في نطاق العملية السياسية بالمعنى الأوسع، والهادفة إلى التأثير على فئة أو طبقة أو شريحة من أصحاب النفوذ والسلطة. وتتجلى مساهمة الشعب في المشاركة السياسية من خلال أفراد أو جماعات ضمن نظام ديموقراطي. وهم كأفراد يمكنهم أن يساهموا في الحياة السياسية كناخبين أو عناصر نشطة سياسياً في هيئة ما أو ما يطلق عليه الأحزاب السياسية.

وتعد التعددية الحزبية في الجزائر ليست وليدة دستور 1989 الذي جاء ليعطيها الشرعية، وإنما تعود جذورها إلى الفترة الاستعمارية.[1] فقد نشأت الظاهرة الحزبية كرد فعل على الوجود الاستعماري ومقاومة الحكم الدخيل، فظهرت حركات إصلاحية سياسية مهدت لظهور الأحزاب كتنظيمات سياسية تحمل مطالب وبرامج سياسية واقتصادية واجتماعية. فالحركة الوطنية مهدت لهذه الظاهرة. وهي لم تكن وليدة مطلب اجتماعي مدعوم من طرف شريحة أو طبقة اجتماعية بل من ضرورات وطنية اشترطتها ظروف النضال السياسي ضد المستعمر والتعبئة من أجل التحرر والسيادة الوطنية.[2] لذا فالجزائر لم تعرف الظاهرة الحزبية عبر ما يسمى المجموعات البرلمانية ونشاطها السياسي. فخضوعها للاستعمار دفعها نحوها بشكل من الأشكال كنتيجة لتطور الوعي الوطني الذي تمخضت عنه تعددية سياسية وحزبية عكست التباين الاجتماعي. فقد شكلت ثورة 1954 نقطة تحول بحيث وضعت أسس الدولة الجزائرية، وأعلنت انطلاق العهد الحزبي باعتبارها جمعت تيارات مختلفة.[3] فالممارسة الحزبية متجذرة في التاريخ. ولم يكن الهدف الوصول إلى السلطة بقدر ما كانت تسعى إلى تحقيق الاستقلال والحرية والمساواة.[4]

أولاً: الحياة الحزبية في عهد الاستعمار حتى استقلال الجزائر في 1962/7/5، وإعلان الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية في 1962/9/25:

---

[1] - عبيد مزيانة- تطور نظام الأحزاب في الجزائر- 2015/5/24- صـ2- 3.

[2] - خلف الله العبيد- النظام القانوني للأحزاب السياسية في الجزائر- 2019 صـ1- 5.

[3] - موساوي ابراهيم- أونان عاشور- النظام القانوني للأحزاب السياسية في الجزائر 2016 صـ3- 4.

[4] - المرجع السابق صـ1.

في عام 1870 نشأت حركة نخبوية تحت اسم (الشاب الجزائري) لتأطير مختلف المطالب في قالب قانوني. فدعت إلى المساواة في التمثيل السياسي بالمجالس المحلية والبرلمان الفرنسي، والمساواة في دفع الضرائب بين المستوطنين والجزائريين. وانضم إليها الأمير خالد، فتخوفت الإدارة الاستعمارية فعرقلت عمل الحركة.[1]

الباحث حرفوش مدني يؤكد أن هناك مراحل من التطور مر بها المجتمع الجزائري، كانت سبباً لظهور الحركات الإصلاحية والأحزاب السياسية كظاهرة اجتماعية وسياسية مصاحبة لهذا التطور. فتعرض الشعب الجزائري لاضطهاد الاستعمار الفرنسي مما دفعه إلى التكتل. فالحركة الوطنية مهدت لحياة حزبية تطالب بالاستقلال .

وقد واجهت الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي أوسع وأعمق شكل من أشكال الاستعمار الأوروبي بنوعيه القديم والحديث. وبدأت بوادر الممارسة السياسية تظهر في المقاومة السياسية للاستعمار بوسائل تنظيمية سليمة تمثلت بالجمعيات والنوادي مثل:

الجمعية الراشدية: التي تأسست سنة 1894 وأنشأت فروعاً لها في أنحاء الجزائر وحققت انتشاراً سريعاً. وسعت لمساعدة الشباب الجزائري في العمل، وقامت بإلقاء المحاضرات لتوعية الشعب وغرس القيم الوطنية. وحاولت إقحام المواضيع ذات البعد السياسي.

الجمعية التوفيقية: التي نشأت عام 1908 ثم أعادت النخبة تنظيمها سنة 1911 وهدفت إلى تطوير الفكر العلمي والاجتماعي

النوادي الثقافية التي برزت منذ منتصف القرن التاسع عشر واتسع نشاطها العلمي في مطلع القرن العشرين ومنها: نادي صالح باي، الذي أُسّس بقسنطينة عام 1907، وتوجه لتربية الشعب تربية فكرية، وتشجيع الهوايات العلمية والأدبية. ونادي الترقي الذي شُكّل سنة 1927. ونادي الشباب الجزائري في تلمسان، ونادي الإقبال بجيجل الذي حث المواطنين على التأمل والتفكير في أسباب التخلف، ثم البحث عن سبل الترقي واقتباس العلوم العصرية،

وظهر أول حزب سياسي نظمه الجزائريون بزعامة حمدان خوجة وهو لجنة المغاربة التي تكونت بعد اتفاق 1830/7/5 الذي وقعه الداي حسين باسم حكومته مع قائد الحملة الفرنسية الكونت دوبرمونت وهو تجمع ضم الأعيان والتجار وعلماء مدينة الجزائر، وكانوا على وعي بدورهم السياسي الوطني وعلى دراية بالخبايا السياسية الخارجية الفرنسية، وأعلنوا المعارضة المفتوحة برفع العرائض والشكاوى إلى السلطات الفرنسية في الجزائر وفرنسا، وطالبوا بأن يحكم

[1] - توازي خالد- الظاهرة الحزبية في الجزائر- التاريخ- المكانة- الممارسة- المستقبل- 2006 صـ76.

الشعب الجزائري نفسه بنفسه، وإعادة القومية الجزائرية من جديد وإقامة حكومة حرة، وإيجاد دستور يتفق مع تقاليدهم وعاداتهم

كتلة المحافظين التي كُوّنت عام 1900 وشملت المثقفين التقليديين والمحاربين القدامى والزعماء وبعض الإقطاعيين، والمعلمين والصحفيين، وعارضوا فكرة التجنيس والخدمة العسكرية تحت العلم الفرنسي ودعوا إلى المساواة في التمثيل النيابي بين الجزائريين والأوروبيين، وإلغاء قانون الأهالي، وحرية التنقل والهجرة نحو المشرق العربي

جماعة النخبة شُكّلت عام 1907 وكانت بداية لظهور أحزاب سياسية منذ عام 1912، وكُوّنت من مثقفين كالأطباء والمحامين والصيادلة وركزت على المساواة في الحقوق السياسية

حركة الشباب الجزائريين (حزب الفتاة) برزت سنة 1912، كجماعة ضغط سياسي على يد الشباب الجزائري ذات التكوين الثقافي الفرنسي، وبثت القيم الوطنية ودعت إلى المشاركة في الانتخابات والمساواة في تقلد المناصب المدنية، وحددت المطالب الاقتصادية والاجتماعية، وأنشأت النوادي والجمعيات لنشر الأفكار الإصلاحية.

الحركة الإصلاحية السياسية: التي أُسّست سنة 1919 بقيادة الأمير خالد وضمت في تركيبتها الفئة الوسطى والمثقفة منها.

الحزب الليبرالي: أُسّس عام 1919 ويعد امتداداً لحركة الشباب الجزائري ومن أهم زعمائه فرحات عباس، بن جلول، الزناتي بلحاج.. دعت إلى المساواة في الحقوق السياسية والتخلي عن نظرية الامتياز العنصري وتحويل المجتمع الجزائري إلى مجتمع حديث.

الفيدرالية الشيوعية الجزائرية أنشئت عام 1924.

فيدرالية نواب مسلمي الجزائر تشكلت في 1927/6/18.[1]

ودادية الطلبة الجزائريين تأسست عام 1920 ولقد أدّت دوراً في إطار جمعية شمال إفريقيا الطلابية.

منظمة الأخوة الجزائرية أسسها الأمير خالد.[2]

حركة نجم شمال إفريقيا أُسّست في فرنسا عام 1925 وانتقلت إلى الجزائر سنة 1936 أسسها العمال الجزائريون في المهجر، وطالبت بالحريات الأساسية والحقوق السياسية والنقابية، وفي مؤتمر بروكسل 1927، المنعقد بدعوة من الجمعية المناهضة للاضطهاد الاستعماري، قدم مصالي الحاج ورقة دعا فيها إلى استقلال الجزائر وحرية تكوين الجمعيات والمساواة في

[1] – حرفوش مدني – الحراك السياسي الجزائري في ظل الاحتلال الفرنسي 2019/1/28

[2] – د. سعد الدين إبراهيم – التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي – عمان 1989 ص 253

الحقوق، وهذا البرنامج اكتمل في أيار 1933 على إثر جمعية عامة قررت فيها عدم إمكانية ازدواجية الانتماء إلى النجم والحزب الشيوعي الفرنسي1، وفي 1929/11/20، أصدرت محكمة باربر حكماً بحل الحركة إلا أنها عادت باسم الاتحاد الوطني لمسلمي الشمال الإفريقي عام 1934 بعد حظرها سنة 1933.[2]

جمعية العلماء المسلمين أُسّست في 1931/5/5 ظهرت بداية في شكل نادي الترقي في أواخر العشرينات، وأعلنت عن طابعها غير السياسي في المادة 3 من قانونها الأساسي بامتناعها عن الممارسة السياسية وقامت بتشكيل (الحركة الطلابية) و (الحركة الكشفية الإسلامية) و (شباب المؤتمر الإسلامي).

ثم أُسّس حزب الشعب الجزائري في 1937/3/11.

حركة انتصار الحريات الديمقراطية تعود إلى 1927/9/11. وأعلن عنها في كانون الأول 1946 وتطورت إلى

الاتحاد الديمقراطي لأحباب البيان الجزائري في 1946/4/17.

الحزب الشيوعي الجزائري الذي يعود لعام 1920 كفرع محلي للحزب الشيوعي الفرنسي وفي تموز 1936 أُعلن عن استقلاله إلا أن هذا الاستقلال كان صورياً حيث كان للفرنسي ممثل دائم لدى اللجنة المركزية وهو جان شانترون المعروف ببارتل وبقي حتى 1955/9/13 ولم تشارك الأحزاب بشكل واضح في انتخابات 1945/10/21 فزعيم احباب البيان فرحات عباس، ومصالي الحاج زعيم حزب الشعب، والبشير الابراهيمي زعيم جمعية العلماء، وكانوا رهن الاعتقال.

وينبغي الإشارة إلى ظهور حركة (أصدقاء أمة) عام 1937 كبديل عن حركة نجم شمال إفريقيا وحل حزب الشعب عام 1939 والذي انضوى تحت لوائه منظمات: كجمعية النساء المسلمات الجزائريات، واتحاد الكشاف المسلم الجزائري، وجمعية الطلبة المسلمين الجزائريين، والعمال والتجار المسلمين، ولجنة مساعدة ضحايا الاضطهاد3، وفي آذار من عام 1954 أنشئت اللجنة الثورية للوحدة والعمل.

---

[1]– حرفوش مدني – الحراك السياسي ..

[2] – د. سعد الدين إبراهيم – التعددية السياسية .. ص 252

[3] – المرجع السابق ص 252 -253

ثانياً: مرحلة الإعلان عن الاستقلال حتى عام 1989:

مع تحقيق الاستقلال في 1962/7/5، وإعلان الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 1962/9/25.

تولت جبهة التحرير الوطني الحكم وحدها بدون أن تشاركها أحزاب أو منظمات أخرى وتم اعتماد مبدأ الحزب الواحد كمبدأ دستوري.

في 1962/12/31 صدر قانون رقم (62-157) الذي سمح بسريان التشريع الفرنسي أي قانون الجمعيات الصادر في 1901/7/1 بشرط ألا يتعارض مع السيادة الوطنية.

في 1963/8/14 صدر الأمر رقم (63 -297) والمتضمن منع إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي حيث نصت المادة الأولى منه: (يمنع على مجموع التراب الوطني كل الجمعيات أو التجمعات الذين لهم هدف سياسي) أما المادة الثانية: فتتضمن العقوبات المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول[1].

فحظر الحزب الشيوعي في 1962/11/25، وأعلن بوضياف تأسيس حزب الثورة الاشتراكية في 1962/9/27، وآيت أحمد أسس حزب جبهة القوى الاشتراكية في 1963/9/29.

صدر دستور 1963/9/10 الذي نص في المادتين 23 و24 على الأحادية الحزبية، المادة 23 تؤكد أن جبهة التحرير الوطني هو حزب الطليعة الوحيد في الجزائر، وفي المادة 24 هو الذي يحدد سياسة الأمة ويوجه عمل الدولة ويراقب المجلس الوطني والحكومة وبذلك أضفى على حزب جبهة التحرير الوطني صبغة التنظيم السياسي الوحيد.

بعد مباشرة العمل بدستور 1963/9/10 بثلاثة أسابيع تم تجميده في الأسبوع الأول من شهر تشرين الأول دون المساس بمبدأ الحزب الواحد، لقد استولى رئيس الجمهورية على كامل السلطات ولم يتخلّ عنها إلا يوم سقوطه في 1965/6/19 بحجة حركة المعارضة المسلحة في منطقة القبائل، فوجه خطاباً في 1963/10/3 جاء فيه أنه طبقاً لتمنيات الشعب والحزب سأتولى كامل السلطات من هذه اللحظة، واستغل المادة 59 من الدستور التي تنص على أنه في حالة الخطر الوشيك يمكن لرئيس الجمهورية أن يتخذ تدابير استثنائية بهدف الحفاظ على استقلال الأمة ومؤسسات الجمهورية. وعليه يسمح لرئيس الجمهورية الاستيلاء على جميع السلطات التي تمارسها مختلف الأجهزة الدستورية ومنها المجلس الوطني لكن الدستور فرض قيوداً على الرئيس

[1] – عبيد مزيانة – تطور نظام ...

أهمها: ثبوت الخطر، وما هي الغاية من التدابير المتخذة في العمل بالسلطات الخاصة والعودة في أقرب الأجال إلى نشاط المؤسسات بشكل عادي ومنتظم لكنه لم يكترث[1].

ديباجة دستور 1963، أي المقدمة ذكّرتْ بدور الحزب الواحد في إعداد سياسة الأمة وميثاق 1964، الذي اعتبر مبدأ الحزب الواحد قراراً تاريخياً لكونه يستجيب للإرادة العميقة للجماهير الكادحة والمحافظة على مكاسب الثورة .

المادة 22 من دستور 1976، اعتبرت الحزب الوحيد بمثابة الطليعة المكونة من المواطنين الأكثر وعياً فقنن هذا الدستور ورسم الأحادية الحزبية، وفي المادتين 96، 97، أكد على تعبئة الشعب من قبل الحزب الحاكم.

دستور 1979، أعطى أهمية كبيرة لفكرة الحزب الواحد.

ومع ازدياد المشكلات، وتعقد الوضع بعد مرور ثلاث سنوات من استرداد السيادة الوطنية، حدث (التصحيح الثوري) في 1965/6/19، وتم اعتقال بن بلة وألغى الفريق الجديد دستور 1963، فأضحت الجزائر من دون دستور من عام 1965 حتى سنة 1976.

وتم إنشاء مؤسسات كمجلس الثورة ومؤسسة رئيس مجلس قيادة الثورة، والحكومة فالمجلس كان بمثابة المؤسسة الأولى وصاحبة السلطة في الحزب والدولة وتألف من 8 مسؤولين من جيش التحرير الوطني، قادة الولايات الخمس، قادة النواحي العسكرية الخمس، وعضوان من قيادة الأركان، وقائد الدرك الوطني، ومسؤولان مدنيان[2]. وصدر أمر في 1965/7/10، تتضمن المادة الثالثة منه على أن مجلس الثورة يستطيع تعديل الحكومة كلياً أو جزئياً.

وفي 1971/9/3، صدر الأمر (71- 79) وحسب المادة 23 منه: تؤسس جمعيات ذات طابع سياسي بموجب مقرر من السلطات العليا للحزب وتخضع الجمعيات في أثناء الحل لنفس الأوضاع المتعلقة بتأسيسها، طبعاً لم يطبق لعدم وجود أو نشوء جمعية سياسية.

صدر دستور تشرين الثاني 1976، والميثاق الوطني، اللذان كرسا الأحادية الحزبية. طبعاً الدستور صدر في 1976/11/22 بعد الميثاق وبموجب الأمر (97/76) ونصت المادة 94: (يقوم النظام التأسيسي الجزائري على مبدأ الحزب الواحد وهو الذي يوجه السياسات العامة في البلاد، وهو مسؤول عن تجنيد الشعب، وبصدور الميثاق والدستور حرص النظام على أن تبقى

[1] – المرجع السابق ص 14
[2] – المرجع السابق ص 16

له السيطرة والأولوية، وكإطار يستمد منها شرعيته، وهذا الدستور كان قد حدد وظائف الحزب وليس السلطات[1].

وكان إضفاء الشرعية الدستورية من خلال: التصويت على الميثاق الوطني في حزيران 1976، الذي أكد على أن حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب الوحيد الذي يتولى توجيه ومراقبة سياسة البلاد، وضرورة تولي الأعضاء القياديين في الحزب المراكز الحساسة في الدولة وأكد على تبعية المنظمات الجماهيرية للجبهة فقد نص على: (أن المنظمات الجماهيرية بإشراف ومراقبة الحزب تعتبر مدرسة للتربية والانضباط الوطني كما عليها أن تكون نشيطة لنشر أيديولوجية الجبهة[2].

الباحثان موساوي إبراهيم، وأونان عاشور، يؤكدان أنه لم يكن هناك إجماع وطني على مبدأ الحزب الواحد على اعتبار أن الثورة التحريرية لم تكن تعبيراً عن أحادية، فقد ضمت جبهة التحرير أثناء الثورة تيارات سياسية مختلفة وفئات اجتماعية متناقضة، وكذلك أجيال متباعدة اتفقوا على طرد الاستعمار[3]، ويشيران إلى محطات مهمة في هذه الفترة كقانون (62-157) في 1962/12/31، والذي نص في مادته الأولى: على استمرار العمل بالقوانين الفرنسية على ألا تتعارض مع السيادة الوطنية ونتيجة الصراعات تم تأسيس أحزاب سرية كحزبي بوضياف في 1962/9/27، وآيت أحمد في 1963/9/29 وحظر الحزب الشيوعي في 1962/11/25،حتى صدور قانون (63-297) الذي نص في مادته الأولى: على منع أي جمعيات ذات طابع سياسي ممهداً الطريق نحو الأحادية الحزبية والتي رسخها دستور 1963، وكذلك ميثاق الجزائر عام 1964 الذي اعتبر مبدأ الحزب الواحد قراراً تاريخياً. ودستور 1976 الذي تكفّل بإزالة الفواصل بين الحزب والدولة، وكذلك دستور 1979، الذي أعطى أهمية كبرى لمبدأ الحزب الواحد بتخصيصه فصلاً كاملاً في تحديد وظيفة الحزب الذي يشكل الطليعة المكونة من المواطنين الأكثر وعياً وكذلك المادة 94 التي تنص على أن النظام التأسيسي يقوم على مبدأ الحزب الواحد وهذا ما تضمنه ميثاق ودستور 1976، وميثاق 1986[4].

لذا نرى أنه مع صدور القانون (62-157) في كانون الأول 1962 القاضي باستمرار العمل بالقوانين الفرنسية ومن ثم صدور الأمر (63-297) عام 1963 والذي نص في مادته

---

[1]- المرجع السابق ص 20-22

[2]– المرجع السابق ص 20

[3]– موساوي إبراهيم وأونان عا شور– النظام القانوني .. ص 40

[4] - المرجع السابق ص 41

الأولى على منع إنشاء الجمعيات أو التجمعات ذات الطابع السياسي ومرتباً عقوبات جزائية على كل من يخالف هذا المنع، وتم تعزيز ذلك بدستور 1963، وميثاق 1964. إلى غاية صدور القانون الخاص بالجمعيات الأمر (71–79) في 1971/12/3 والذي سمح بتعددية لكن بتبعية للحزب الواحد إذ قيد الجمعيات ذات الطابع السياسي بقرار من السلطات العليا لكنه لم يطبق لعدم وجود جمعيات علماً أن قرار تشكيلها يعود للحزب الحاكم[1].

لقد كان دستور 1963 أول دستور أقر مبدأ الأحادية الحزبية واعتبر حزب جبهة التحرير الوطني حزب الطليعة الوحيد في البلاد لندخل لاحقاً في مرحلة جديدة.

ثالثاً: مرحلة التعددية الحزبية منذ عام 1989 وأهم سماتها: لقد جاءت التعددية الحزبية على أنقاض نظام الحزب الواحد الذي لم يساعده الزمن في تحقيق تنمية سياسية واقتصادية مرجوة كما لم يستطع إحداث وفاق وطني يمكنه من الاستمرار فأحداث 1988/10/5 أفرزت مجموعة تحولات تجسدت في طرح الإصلاحات السياسية التي كانت آثارها واضحة إلى حد ما في التعديلات والتغييرات التي طرأت على بنية النظام السياسي الجزائري وهيكله والتي كان من أهمها التعديلات الدستورية في 1988/11/3 والتي اندرجت ضمن عملية الانتقال من الأحادية إلى التعددية بأحكام كانت تعتبر بمثابة إلغاء جزئي لنظام الحزب الواحد لكن أهم إصلاح سياسي شكل تحولاً سياسياً حقيقياً تمثّل في دستور 1989 الذي أقر صراحة بالتعددية الحزبية، ولقد عبرت أحداث أكتوبر 1988 عن الرغبة بإصلاحات سياسية يفترض أن تكون عميقة مسّت كل المستويات بدءاً من الاستفتاء في 1988/11/3 وصولاً لدستور شباط 1989[2] .

بالرغم من أن بداية الثمانينات قد شهدت انتعاشاً سياسياً واقتصادياً حيث بدأت بعض التيارات بالظهور، وإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية والدفع نحو حياة أفضل إلا أنها تميزت أيضاً بتدني القوة الشرائية، واختفاء مريب للسلع، وارتفاع البطالة. فحصلت إضرابات عمالية في المنطقة الصناعية الرويبة واحتجاج عمال الشرطة الوطنية للسيارات الصناعية، ليمتد الإضراب إلى قطاع البريد، والنقل، والطيران. فجاء خطاب الرئيس في 1988/9/19 من أمام مكتب التنسيق الولائي بمناسبة افتتاح المشروع التمهيدي لدستور الاتحاد بين ليبيا والجزائر لينتقد الحزب والحكومة، وبدأت الاحتجاجات الواسعة ليل 1988/10/4 لتعم العاصمة في 1988/10/5.

[1] – المرجع السابق ص 42 - 43

[2] – المرجع السابق ص 31-33-34

جبهة التحرير اعتبرت ما تم عبارة عن أعمال شغب، وأن الذين قاموا بها لا يتمتعون بالحس المدني ومدفوعون من قوة خارجية، وأعلن الحصار يوم 1988/10/6، فكانت الإحصائية الرسمية تؤكد مقتل 189 و1442 جريح[1] وخسارة أكثر من مليار دينار كخسائر مادية، وفي 1988/10/10، ألقى الرئيس الشاذلي خطاباً لم يذكر فيه الحزب، وفي 1988/10/24 تقدم بمشروع الإصلاح السياسي.

لكن من الملفت للانتباه بيان الرئاسة في 1988/10/24 جاء فيه (لا يمكن بأي حال من الأحوال إقامة التعددية الحزبية من البداية مع أوساط تطمح إلى السلطة وفي الحصول على امتيازات في إطار ديموقراطية مظهرية، وحزب جبهة التحرير الوطني لا يرفض تطور العمل السياسي إلى تعددية سياسية)[2].

عدل دستور 1976 ثلاث مرات والتعديل الأهم في 1988/11/3 وتعلق بتنظيم جديد للوظيفة التنفيذية يختار بمقتضاها رئيسي الجمهورية والحكومة، حصل التعديل بدون مشاركة حزب جبهة التحرير الذي حمل مسؤولية أحداث 1988/10/5 وتمت العملية بخلاف دستور 1976 الذي ينص على أن يكون أي تعديل بمبادرة من رئيس الجمهورية وموافقة أغلبية الثلثين أو ثلاثة أرباع المجلس الشعبي الوطني[3].

نشر مشروع الدستور في 1989/2/4 لعرضه على الاستفتاء في 1989/2/23.

مع إقراره دخلت الجزائر مرحلة جديدة وهي مرحلة التعددية السياسية.

دستور 1989 كرس التعددية السياسية من خلال المادة 40: (حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات السياسية والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقلال البلاد وسيادة الشعب). ولم يستخدم المشرع مصطلح الأحزاب السياسية بل تعمّد استخدام تعبير الجمعيات ذات الطابع السياسي، وحسب بعض الباحثين يعود ذلك للأسباب الآتية:

ترك الباب مفتوحاً أمام التشكيلات السياسية للانضواء تحت راية جبهة التحرير الوطني في إطار خلق منابر داخل الجبهة.

تضييق مجال ونفوذ التعددية لينحصر دورها في المعارضة دون المشاركة الفعالة المؤثرة.

---

[1] عبيد مزيانة – تطور نظام الأحزاب .. ص 28 وموساوي إبراهيم . أونان عاشو ر– النظام القانوني ص 44

[2] المرجع السابق. صـ29.

[3] موساوي ابراهيم- أونان عاشور- النظام القانوني صـ50.

استبعاد انتعاش أو قيام أحزاب معينة وافتراض عدم وجود أو قيام أحزاب مؤهلة وقادرة على خوض معركة المنافسة السياسية.

ومن أجل إكمال البناء القانوني للتحول نحو التعددية صدر القانون (11/89) في 1989/7/5 والمتعلق بالجمعيات.

نصت المادة 2 من القانون 11/89 على ما يلي: (تستهدف الجمعيات ذات الطابع السياسي في إطار المادة 40 من الدستور جمع مواطنين جزائريين حول برنامج سياسي ابتغاء هدف لا يدر ربحاً، وسعياً للمشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية وسلمية)[1].

القانون 11/89 لا يتضمن شروطاً أو تعقيدات في إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي فيما عدا الشروط في المادتين 5 و 6 واللتين تمنعان قيام جمعيات ذات طابع سياسي على أسس طائفية أو جهوية أو إقطاعية مما يشكل تهديداً للاستقرار الوطني إذ يكفي أن يجتمع 15 شخصاً لتكوين جمعية على أساس نظام الإخطار الذي يعتبر معتمداً في القانون 11/89 وهذا ما يفسر ظهور عدد هائل من الأحزاب في وقت قصير[2].

بعد إلغاء أول انتخابات تعددية والتي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ في 1991/12/26 وحظرها فيما بعد، دخلت الجزائر مرحلة سياسية حرجة تميزت بالفوضى، وغياب المؤسسات الدستورية وتزامن ذلك مع حل المجلس الشعبي الوطني فتقرر إجراء تعديل دستوري.

تعديل دستوري 1996 وتضمن لأول مرة وبصريح العبارة النص على التعددية الحزبية بوجود (أحزاب سياسية) بدلاً عن تعبير الجمعيات ذات الطابع السياسي بخلاف دستور 1989، إذ نصت المادة 42 من دستور 1996 (حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية، والقيم، والمكونات الأساسية للهوية الوطنية، والوحدة الوطنية، وأمن التراب الوطني وسلامته، واستقلال البلاد، وسيادة الشعب، وكذلك الطابع الديموقراطي والجمهوري للدولة).

تطبيقاً للتعديل الدستوري 1996 والمادة 42 منه صدر الأمر (7/97) في 1997/3/6 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالانتخابات والذي اعترف للأحزاب السياسية بالممارسة الديموقراطية عن طريق تحديد إجراءات تقديم الترشيحات لمختلف المجالس النيابية وتضمّن الأمر (7/97) شروطاً أكثر صرامة لإنشاء الأحزاب إذ أصبح التأسيس يمر عبر مرحلتين هما

[1] – المرجع السابق.. صـ 50

[2] – المرجع السابق صـ 51 .

التصريح بتأسيس الحزب ومرحلة طلب الاعتماد وذلك خلافاً لما كان عليه في القانون (0/11/89) الذي كان يتضمن مرحلة واحدة، أي مرحلة الإعلام المسبق لتكوين الجمعيات ذات الطابع السياسي.

حاول المشرع تكريس الديموقراطية من خلال القانون (12-01) في 2012/1/12 والمتعلق بنظام الانتخابات كما جدد تنظيمه للأحزاب من خلال القانون العضوي (12-04) لعام 2012 والمتعلق بالأحزاب السياسية، كما عرف الدستور تعديلاً سنة 2016، حيث إنه لم يغير في صياغة المادة 42 المنظمة لحرية إنشاء الأحزاب باستثناء تغيير موقعها إلى المادة 52، إلا أن الجديد الذي أكد عليه التعديل الدستوري لعام 2016 هو المادة 53 والتي منحت امتيازات وحريات إضافية من أجل الممارسة الحزبية من خلال ضمان حرية الرأي والاجتماع والتعبير وإضفاء طابع دستوري على هذه الممارسات. وكذلك ضمان تمويل عمومي عادل للأحزاب[1].

إن الطابع العضوي للقوانين المنظمة للأحزاب في التعديل الدستوري 1996-2016 يعرف القوانين العضوية بأنها تلك القوانين التي تصوغها وتصدرها السلطة التشريعية باعتبارها السلطة المختصة المخولة دستورياً على أن تتضمن مجالات معينة وإجراءات خاصة لإصدارها، وقد كرس المؤسس الدستوري القانون العضوي لأول مرة في دستور 1996 حيث نص على التمييز بين القوانين العادية والعضوية وهو نفس ما ذهب إليه التعديل الدستوري لعام 2016 حيث كرس التمييز بين هذه القوانين في المادة 138[2].

الباحث عبيد مزيانة لا يخرج مطلقاً عن الرؤية السابقة ليؤكد على أهم مفاصل المرحلة بدءاً من عام 1989 لكن مع شرح وإسهاب أوسع.

التعددية الحزبية في دستور 1989 تشمل مواد عديدة بحيث تصبح مركبة وشديدة التعقيد كالمادة 40: حول حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به ومضمون، والحديث عن جمعية وليس حزب.

المادة 93: حول حرية التعبير والاجتماع مضمونة للمواطن.

المادة 10: من الفصل الثاني الشعب حر في اختيار ممثليه ولا يمكن أن تكون العملية تامة وفعلية إلا في ظل تعددية فعلية.

---

[1] – المرجع السابق ص 51

[2] – عبيد مزيانة – تطور نظام .. ص 39

المادة 38 ، والمادة 14: من الفصل الثالث لا يمكن الحديث عن الديموقراطية في ظل نظام أحادي مركزي يحتكر السلطات وتقوم الدولة على مبادئ التنظيم الديموقراطي والعدالة الاجتماعية.

المادة 30: مؤسسات الدولة تستهدف إزالة العقبات التي تحول دون مشاركة الجميع في الحياة السياسية المواد 31- 36- 39 تؤكد على الحريات والطابع الديموقراطي للدولة والخيار التعددي.

المادة 39 حقوق الإنسان والمواطن مضمونة.

المادة 36 حرية الابتكار الفكري والفني والعلمي مضمونة.

مع التأكيد على أن التعددية الحزبية هي المعبر عن الصراعات فالأحزاب تاريخياً تظهر كتنظيمات حاملة للصراعات بوجود المنافسة، فالتعددية ضمناً هي تعبير عن الاختلافات الاجتماعية[1].

تعديل دستوري في 1996/11/28 بموجب ظروف استثنائية وأزمة سياسية وتم الاختلاف حول توقيت التعديل هل سيتم قبل الانتخابات التشريعية في 1997/6/5 أو بعدها، المهم تم في التاريخ المشار إليه.

أقرت المادة 42 حق إنشاء الأحزاب بدلاً من الجمعيات لكنها وضعت قيوداً لتأسيسها بحيث لا يجوز تأسيس الأحزاب على أساس ديني، او عرقي، أو مهني، أو جهوي، أو أجنبي وعدم اللجوء إلى العنف أو الإكراه مهما كانت طبيعته، طبعاً التأكيد على نبذ العنف ربطاً بما شهدته الجزائر عام 1992 وأوجه الاختلاف بين المادة 40 من دستور 1989 والمادة 42 من تعديل 1996 نلمسه في الإضافات التي تهدف إلى حجب مكونات الهوية الوطنية عن الممارسة الحزبية والمادة 178 من التعديل الدستوري تؤكد أن حق الخيار التعددي لا يمكن التراجع عنه[2].

دستورا 1989- 1996 كرّسا التعددية الحزبية كآلية للانتقال نحو التعددية السياسية والتحول الديمقراطي، والإطار القانوني لتأسيس الأحزاب ممثلاً في القانون 11/89 الفرع الأول والقانون 4/12 الفرع الثاني .

[1] – المرجع السابق .. ص 41

[2] – المرجع السابق ص 43.

الفرع الأول: إنشاء الجمعيات في ظل القانون (11/89/) لتكريس ما جاء في دستور 1989 وخاصة المادة 40 وهذا القانون صدر في 1989/7/5، حيث جاء في المادة الثانية: تستهدف الجمعية جمع المواطنين حول برنامج سياسي ابتغاء هدف لا يدر ربحاً وسعياً للمشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديموقراطية وسلمية، ويأتي ذلك الانفتاح على التعددية حسب المتطلبات الوطنية والحفاظ على سيادة الدولة واستقرارها واحترام مبادئ الديموقراطية.

ويؤكد الباحث كغيره من الباحثين: أن استعمال مصطلح الجمعية بدلاً من حزب يرمي إلى ثلاث قضايا:

تضييق مجال ونفوذ التعددية بحيث ينحصر دورها في المعارضة ودون المشاركة الفعالة، والمؤثرة، وفتح الباب على مصراعيه للنشاط الحزبي يؤدي بالضرورة إلى تكاثر الأحزاب من حيث الكم وضعفها من حيث النوع وبالتالي تفتقد لقيمتها وفعاليتها في المشاركة والتأثير على النظام.
استبعاد قيام أحزاب قوية ما دامت ستبقى في شكل جمعيات، وافتراض عدم وجود أو قيام أحزاب مؤهلة وقادرة على المنافسة ولذلك يجب أن تبدأ العملية بجمعيات ثم تتطور فيما بعد إلى أحزاب[1].

الشروط المقيدة لإنشاء جمعيات في القانون (11/89) المواد من 3- 80 :

كالمحافظة على الاستقلال الوطني والسلامة الترابية والوحدة الوطنية:
دعم سيادة الشعب واحترام اختياراته الحرة.
حماية النظام الجمهوري والحريات السياسية للمواطنين.
دعم وحماية الازدهار الاجتماعي.
حماية الاقتصاد الوطني.
منع التعصب.
منع ظهور أحزاب قائمة على الطائفية والجهوية ورفض التعاون مع الأجنبي المواد (5 و6).

الفرع الثاني: تأسيس أحزاب في ظل القانون (4/12) تم تحديد شروط مقيدة لتأسيس الأحزاب لضمان أمن الدولة واستقرارها وضمان نجاح التجربة وتم النص عليها في المادة 42 والمواد 5 ، 98 ، 46 ، 49 ، 30 ، 51 من القانون العضوي 4/2 والمادة 4/2 والمادة 52 من التعديل الدستوري 2016 وجاء في القانون رقم 16-01 حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف

[1] – المرجع السابق ص 43

بـه، ومضـمون ولا يمكـن التذرع بهذا الحـق لضـرب الحريـات الأساسية واسـتقلال البـلاد، وسيادة الشعب والطابع الديموقراطي والجمهوري للدولة..[1]

إن بداية ظهور الجمعيات كان قبل التعديل الدستوري وبدأت تظهر كتشيكلات سياسية مثل التجمـع مـن أجـل الثقافـة والديموقراطيـة فـي 1989/2/11، والجبهـة الإسـلامية للإنقـاذ فـي 1989/2/21، ثم الاعتراف بخمسة تشكيلات سياسية هي الحزب الديمقراطي، حزب الطليعة الاشـتراكية، الجبهـة الإسـلامية للإنقـاذ، التجمـع مـن أجـل الثقافـة والديمقراطيـة، الحـزب الـوطني للتضامن[2].

والأحزاب التي برزت في هذه المرحلة، إما مالت إلى التيار الإسلامي، أو أنها دخلت في التيار الديموقراطي أو أنها أخذت مركزاً وسطاً، ويشكل حزب الوسط نوع من الاعتدال بين اليسار واليمين وهذا ما يفسر ظهور عدد كبير من الأحزاب في الجزائر فأحزاب الوسط تسعى إلى مزج قيم تقليدية مرتبطة بالمبادئ الإسلامية مع قيم نابعة من الديموقراطية الليبرالية. وبعبارة أخرى فإن هذا الشكل من الأحزاب هي توفيقية من جهة، وأحزاب منفعة ومصلحة من جهة أخرى تهدف إلى كسب أكبر عدد من الأصوات في المناسبات الانتخابية.

ولقد حدد الباحثون عوامل وأسباب التحول من النظام الأحادي إلى التعددية الحزبية ولأسباب داخليـة وخارجيـة، الأسـباب الداخليـة: تمحـورت حـول أزمـة الحـزب الواحـد عبـر الـرفض والتـذمر الشـعبي بعـد دسـترته فـي دسـتوري 1963– 1976، وأزمـة المشـاركة السياسـية والمتمثلـة بعجـز المؤسسات السياسية في استيعاب القوى السياسية والاجتماعية وتم التضييق على الحريات الفردية والجماعيـة مـع دخـول جماعـات جديـدة تطمـح للمشـاركة فـي صـنع القـرار السياسـي والأزمـة الاقتصـادية التـي بـدت عبـر تراجـع النـاتج القـومي، والبطالـة والنمـو السـكاني المـذهل 3.2% والعوامـل الخارجيـة التـي بـرزت بعـد التحـولات السياسـية فـي أوروبـا الشـرقية، وسـقوط الاتحـاد السوفييتي وتدهور أسعار النفط عالمياً[3].

الباحـث عبيـد مزيانـة يشـير إلـى العوامـل نفسـها التـي أدت إلـى التعدديـة الحزبيـة، ومـن أهـم العوامل الداخلية: طبيعة المجتمع الجزائري التعددي فالتعددية ظهرت مع نشأة الحركة الوطنية في بدايـة القرن العشرين وتطورت معها، كمـا أن مرحلـة الحـزب الواحـد بينـت وجـود أحـزاب وتيـارات

[1] - المرجع السابق ص 47-50
[2] - المرجع السابق ص 39
[3] - عبيد مزيانة- تطور نظام.....صـ36- 37.

سياسية فضلت العمل السري على لا شيء، فضلاً عن الصراعات الداخلية ضمن الحزب الحاكم التي أبرزت عدة تيارات، ويمتاز المجتمع الجزائري بالتعدد الثقافي والأيديولوجي مما يتطلب تعددية فضلاً عن أزمة المشاركة السياسية بعد ظهور جماعات جديدة، ونشطة تسعى للمشاركة في العمل السياسي وتدهور الوضع الاقتصادي، ولقد تراجع الناتج القومي الذي انخفض خلال سنة واحدة عام 1988 بمعدل 15% مع معدل نمو سكاني مرتفع يتجاوز 3% والتدهور في تلبية احتياجات المواطنين والعجز في ميزان الحساب التجاري. فبعد الفائض 1014 مليار دولار في سنة 1985، سجل عجزاً في السنة الثالثة بلغ 2230 مليون دولار. وقد انخفض العجز عام 1988 إلى 772 مليون دولار ووصلت نسبة الانكماش في الواردات بين 1986-1988 إلى 18.48 وعجز 80% من المؤسسات وخسائر قطاع الفلاحة وصلت لحد 15 مليار دولار وتبذير الثروة الوطنية والعامل الخارجي يتمثل بالتحولات السياسية في العالم وفعالية الجماعات الضاغطة على مركز القرار الجزائري[1].

ولقد حددت الدساتير وظيفة الأحزاب دستور 1963 في المادة 24 أكد على مراقبة الحكومة ودستور 1976 فقد نص في المادتين 96 و 97 على وظائف أخرى كالتعبئة للشعب وقيادته. ودستور 1989 المادة 2 تجميع المواطنين حول برنامج سياسي والمشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية، الأمر 109/97 أشار إلى المشاركة السياسية لكن بصدور القانون العضوي 04/12 خصص فصلاً كاملاً حول دور ووظيفة الأحزاب وهو الفصل الثاني من الباب الأول من المواد 11 – 15. فالمادة 11نصت على: أن يعمل الحزب على تشكيل الإرادة السياسية للشعب في جميع ميادين الحياة وذلك عبر المساهمة في تكوين الرأي العام، والدعوة إلى ثقافة سياسية أصيلة، وتشجيع المساهمة الفعلية للمواطنين في الحياة العامة، وتكوين وتحضير النخب القادرة على تحمل مسؤوليات عامة، واقتراح مرشحين للمجالس المحلية والشعبية، والسهر على إقامة حوار بين الدولة والمواطنين وترقية الحقوق الأساسية للمرأة، وحقوق الإنسان والتسامح، وتكريس الفعل الديمقراطي.

إن دور الأحزاب كان محدوداً ومقيداً وتتمثل هذه القيود بقيود قانونية حيث تقلص مجال عمل الأحزاب، وتقلصت الحريات الأساسية وهذه القيود أدت إلى حل العديد من الأحزاب في

[1] – موساوي ابراهيم- أونان عاشور- النظام القانوني صـ23.

التسعينات وإضعاف بعضها وتقليص قدرتها في ممارسة وظائفها وعزوف المواطنين عن الأحزاب قلص هذا الدور لعدم ثقته في إمكانية الأحزاب بإيصال صوته والتأثير على السلطة[1].

بعد تطوير التعددية الحزبية بموجب التعديل الدستوري 1996 ثم إنشاء أكثر من 60 حزباً سياسياً[2] ونتيجة لهذا العدد الكبير من الأحزاب فقد كان من الصعوبة بمكان تصنيفها وفق التقسيمات الكلاسيكية نظراً لحداثة التجربة وعدم وضوح اتجاهات وبرامج الأحزاب مع تقلباتها المستمرة، ومن الأفضل تصنيف الأحزاب حسب موقعها من السلطة والثاني يتمثل بالوعاء الانتخابي أو الوزن الجماهيري والمشرع لم يتبن أي تصنيف نظراً لطبيعة النظام الحزبي، وقضايا أخرى، وحسب الممارسة هناك موالاة ومعارضة. وفي التعديل الدستوري عام 2016 وفي المادة 114 يعترف بالمعارضة النيابية دون غيرها أما المعارضة من خارج البرلمان فهي غير معترف بها، لذا تم الاعتراض على هذا التصنيف لكن هناك فعلاً أحزاب موالاة، أي سلطة. كحزب جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي باعتبارهما المسيطرين على أغلب المقاعد البرلمانية، وفي المجالس المحلية وكانت هناك أحزاب موالاة منذ عام 2004 متحدة بشكل تحالف من ثلاثة أحزاب والحزب الثالث هو حركة مجتمع السلم، على الرغم من الاختلاف الأيديولوجي فيما بينهم لكنهم اتفقوا على دعم بو تفليقة ومشروع المصالحة الوطنية وتعديل دستور 2008 وتقاسموا الحصص الوزارية حتى عام 2012 وانفك التحالف بعد انسحاب الحزب الأخير. وفي عام 2014 قام تحالف جديد لدعم الرئيس وضم حزب جبهة التحرير الوطني، وحزب التجمع الوطني الديمقراطي وتجمع أمل الجزائر، والحركة الشعبية الجزائرية. ومن أحزاب المعارضة برزت جبهة القوى الاشتراكية التي حصلت على المركز الثاني في أول انتخابات تعددية، وحزب النهضة مؤسسها عبد الله جاب الله والتي رفضت إلغاء الانتخابات التشريعية في كانون الثاني 1992 وشكلت لجنة حماية اختيار الشعب، وحزب العمال الذي أُسّس عام 1990 والذي اعتقلت زعيمته لويزة حنون في أثناء الحراك الشعبي عام 32019 أما عن تأثير النظم الانتخابية فهي تؤدي دوراً في توزيع وتصنيف الخريطة الحزبية وتقسم إلى نوعين:

نظام الأغلبية.

ونظام التمثيل النسبي ويقصد بنظام الأغلبية أن المرشح أو القائمة التي تحوز على أغلبية الأصوات الصحيحة المعبر عنها في الدائرة الانتخابية الواحدة هو الفائز أما المرشح الذي يليه

[1]- المرجع السابق صـ 28- 29- 30- 31 .
[2]- المرجع السابق صـ28- 29- 30- 31.

يعتبر خاسراً مهما كانت النتائج التي يحصل عليها، ويجوز الأخذ في حالة الانتخابات الفردية بالقائمة وهناك الأغلبية البسيطة التي يكفي ليفوز المرشح، أو البقاء بالحصول على أكبر عدد من الأصوات بغض النظر عن مجموعها والتي يحصل عليها باقي المرشحين مجتمعين حتى لو كانت الأصوات التي حصلوا عليها تزيد على نصف مجموع الأصوات المعطاة في الدائرة أما الأغلبية المطلقة فهي 50+1 أما التمثيل النسبي فيطبق في نظام الانتخابات بالقائمة حيث توزع فيه المقاعد المخصصة لكل دائرة انتخابية على القوائم المشاركة تبعاً لنسبة عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة، وبهذه الكيفية يسمح بتمثيل الأحزاب الكبرى والصغيرة في آن واحد .

وقانون 89-13 الذي صدر بموجب دستور 1989 كرس نظام الاقتراع النسبي على القائمة مع أفضلية الأغلبية في الدور الأول وذلك في المادتين 61 و 84 بالنسبة للمجالس المحلية والولائية فجمع بين نظامي الانتخاب فأخذ بالنظام المختلط وحددت المادة 62 كيفية توزيع المقاعد على الفائزين وخضع هذا القانون لتعديل بموجب القانون 90-06 حيث عدلت المادة 62 طريقة توزيع المقاعد على القوائم المتنافسة وبهذه الطريقة فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية المجالس المحلية والولائية في انتخابات 1990/6/12 وعدل القانون مرة أخرى بموجبه القانون 91-06 إذ نصت المادة 84 منه على اعتماد طريقة الاقتراع على الاسم الواحد (الانتخاب الفردي) وبالأغلبية في الدورين وبالرغم من ذلك فازت الجبهة في 1991/12/26 بـ 188 مقعداً، وجبهة التحرير بـ 16 مقعداً، وجبهة القوى الاشتراكية بـ 25 مقعداً، فعدل القانون مرة جديدة بموجب الأمر 97-07 حيث كرس نظام التمثيل النسبي على القائمة سواء في الانتخابات المحلية أو التشريعية وذلك طبقاً للمادة 75 و 101 وعرف القانون تعديل آخر 12-01فحافظ المشرع على نفس النظام الانتخابي الذي أخذ به الأمر (97- 01) وذلك طبقاً للمادتين 65 و 84 ومن أهم الأحزاب والقوى السياسية التي كانت موجودة:

حزب جبهة التحرير الوطني: يعد امتداداً لجبهة التحرير التي حكمت منذ الاستقلال عام 1962، ولم تنجح في أول سباق تعددي 1991 فحلت ثالثة، لاحقاً حققت نتائج مغايرة ففي الانتخابات التشريعية لسنة 1997 فازت بـ 62 مقعداً، وفي 2002 بنحو 199 مقعداً، وفي 2007 بـ 136 مقعداً، وفي 2012 بـ 220 مقعداً من أصل 462 مقعداً، وحزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي تأسس في شباط 1997 وهو حزب منشق عن جبهة التحرير الوطني فحصل على الأغلبية عام 1997 وتراجع في الانتخابات اللاحقة.

حركة مجتمع السلم: تعود لحركة الموحدين التي أنشأها محفوظ نحناح ومحمد بو سليماني في سبعينات القرن الماضي، وتحولت إلى جمعية الإرشاد والإصلاح الخيرية مع نهاية الثمانينيات وبعد صدور دستور 1989 تحولت إلى حركة المجتمع الإسلامي (حماس) وفي 1990/12/6 برئاسة محفوظ نحناح غيرت اسمها تكيفاً مع قانون الأحزاب 09/97 فأصبحت حركة مجتمع السلم (حمس) أما الأحزاب الصغيرة فمنها:

التجمع الوطني الجمهوري تأسس في 1990/10/8،من قبل قاصدي مرباح.
حزب عهد 45 تأسس في 1991/3/27.. حصل على مقعدين في انتخابات 2012.
الحزب الجمهوري التقدمي تأسس في 1990/5/5 حصل عام 1997 على ثلاث مقاعد[1]

الباحث لقرع بن علي في الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية يقيم التعددية الحزبية في الجزائر بأنها أفرزت معارضة ضعيفة إلى حين قيام الحراك الشعبي في 2019/2/22 مع غياب التنافسية وتراجع المشاركة الشعبية والانقسامات وعدم قدرة قوى المعارضة على إسقاط قرارات السلطة مثل التعديل الدستوري 2008 وقانون المالية 2016 وظهور أحزاب جديدة ضمن المعارضة كحركات تصحيحية ومن داخلها كحزب جيل جديد الذي ينتمي إلى التنسيقية من أجل الحريات ويعرج على تقييم مراحل التعددية الحزبية:

كمرحلة 1989– 1992: والتي ظهر بها عدد كبير من الأحزاب دون قيود كالجبهة الإسلامية للإنقاذ، وحزب العمال، والتجمع من أجل الثقافة والديموقراطية. وظهور نحو 60 حزباً سياسياً، والذي تقلص عددها إلى 28 حزباً عام 1997، ليرتفع مجدداً عام 2015 إلى 60 حزباً.

ومرحلة 1992– 1997: التي تميزت بصدور قانون الأحزاب الذي اعتمد لأول مرة تسمية حزب بدلاً عن جمعيات. وتغيرت تسمية الكثير من الأحزاب حيث تحولت حركة المجتمع الإسلامي إلى حركة مجتمع السلم. وحركة النهضة الإسلامية إلى حركة النهضة. وبروز حزب التجمع الوطني الديموقراطي، وتوقف المسار الانتخابي.

المرحلة الثالثة 1999– 2011: حيث شهدت عدم الترخيص لتأسيس أحزاب جديدة، كحركة الوفاء والعدل برئاسة أحمد طالب الإبراهيمي، والجبهة الديموقراطية لرئيس الحكومة الأسبق سيد أحمد غزالي. وتقلص عدد الأحزاب من 30 حزباً عام 1997، إلى 24 حزباً عام 2007.

[1]– المرجع السابق ص 36-37

مرحلة 2012– 2015: حيث صدر قانون للأحزاب عام 2012، والترخيص لعدد كبير من الأحزاب. كالحركة الشعبية الجزائرية، وحزب تجمع أمل، وجبهة المستقبل، وحزب طلائع الحريات عام 2014.[1]

باحثون آخرون يشيرون إلى أن أحداث أكتوبر 1988، أفرزت أحزاباً ولم تكرس ديموقراطية. وأغلب المكاسب قد تلاشت[2]. والبعض يؤكد أن التعددية الحزبية أفرزت معارضة ضعيفة الأداء والفعالية كما أنها لم تنجح في إرساء مبدأ التداول على السلطة، وما زال دور الأحزاب محدوداً في رسم السياسات وغياب التنافسية وتناقص المشاركة الشعبية في الانتخابات.

الكاتب نور الدين ثنيو يبرز أن ما يؤجل الديموقراطية في الحياة الحزبية هو استمرار الاهتمام بالشأن الداخلي الحزبي على حساب الحياة السياسية العامة، وحياة المواطن.[3]

د. أحمد ثابت يذكر بأهمية دستور 1989/2/23، الذي أكد على الفصل بين الحزب والدولة، وإلغاء احتكار حزب جبهة التحرير الوطني للسلطة ولعمليات الترشيح لمختلف أنواع الانتخابات، وإلغاء النص المتعلق بشخص رئيس الجمهورية الذي يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة.[4]

تقييمات عديدة للحراك الشعبي الذي انطلق في 2019/2/22، وفي خضمه كانت استقالة بوتفليقة في نيسان 2019، وانتخاب عبد المجيد تبون في 2019/12/13 رئيساً بعد تأجيل الانتخابات عدة مرات في خضم الأزمة..

الباحث علي ياحي يؤكد أن الأحزاب السياسية تعيش حراكاً داخلياً ينذر بمشهد مختلف، فحزب جبهة التحرير الوطني شرع بحملة تنظيف عبر تأسيس لجنة إنقاذ، والتجمع الوطني الديموقراطي على فوهة بركان، بعد اعتقال أمينه العام. وحزب جبهة القوى الاشتراكية يعيش أسوأ مراحل تاريخه بسبب الخلاف والانشقاقات.[5] وأحزاب تحتضر، وأخرى تبعث، وحسب بيان وزارة الداخلية في 2019/4/28، تم الترخيص لـ 18 حزباً سياسياً لعقد مؤتمراتهم التأسيسية.

---

[1] - لقرع بن علي- الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية – التعددية الحزبية في الجزائر- المسار والمخرجات.

[2] - محمد مسلم حسان مرابط، إيمان عويمر- ماذا قدمت التعددية الحزبية طيلة 29 سنة. 2017.

[3] - نور الدين ثنيو- الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديموقراطية.

[4] - د. أحمد ثابت- التعددية السياسية في الجزائر 1989 صـ81- 82.

[5] - علي ياحي- انقسامات وصراعات تصيب أحزاب الجزائر 2019/12/25.

الصحفي ناصر الجابي يسلط الضوء على تحرك السلطة القضائية في واقع الحراك الشعبي تجاه سياسيين بارزين في أحزاب شتى. كالأمين العام لحزب التجمع الوطني الديموقراطي أحمد أويحيى وسجنه، وكذلك الأمين العام السابق لجبهة التحرير الوطني جمال ولد عباس، ورئيس حزب تجمع أمل الجزائر عمار غول، ورئيس حزب الحركة الشعبية عمارة بن يونس. ويؤكد أن الأحزاب السياسية المعارضة لم تقم بقراءة جيدة للحراك الشعبي بل اكتفت بتنظيم الندوات وإلقاء الخطب وإصدار البيانات.[1] وفي مقال آخر يشير إلى أن أحزاب السلطة والمعارضة في أزمة. والحراك الشعبي عزل الأحزاب الإسلامية كحزب جبهة العدالة والتنمية لعبد الله جاب الله، وحركة مجتمع السلم لعبد الرزاق مقري، وجعل منها الحراك نموذجاً للبديل الفاشل. فخرجت أزمات الأحزاب إلى العلن مع عودة الشباب بقوة للعمل السياسي. فالخاسر الأكبر من الحراك هي الأحزاب السياسية بعد رفضها شعبياً، عبر طرد الشارع لبعض قياداتها ورفضه إعطائها أي دور بعد أن تحولت إلى أداة لتحقيق مصالحها الخاصة.[2] فالحزب السياسي الجزائري بقي بعيداً عن الحراك، ولم يستفد منه، ولم ينجز عملاً نقدياً داخلياً لأساليب عمله وبرنامجه السياسي. وأصبحت أحزاب المعارضة رهينة لحظة ما قبل الحراك التي لم تتجاوزها إلى محطة ما بعد الحراك وهي تريد استغلال غياب أحزاب الموالاة المفككة للانقضاض على ما تعتقد أنها فرصتها متناسية مطلب التغيير.

نرى من خلال ما تقدم تأثير البعد التاريخي في الممارسة السياسية بدءاً من تاريخ الاستقلال وبسط سلطة الحزب الحاكم وصولاً إلى المراجعة السياسية بالانتقال إلى التعددية الحزبية التي تهدف إلى الخروج من الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفصل السلطات وتنشيط الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني للسير قدماً في بناء الدولة الجزائرية الحديثة.

في 2020/5/7، كشفت رئاسة الجمهورية عن نص المشروع التمهيدي لتعديل الدستور.

وفي 2020/8/24، أعلنت عن موعد الاستفتاء على الدستور في 2020/11/1. حيث تضمنت المسودة 73 تعديلاً، حسب الباحث علاء الدين بونجار في 2020/5/8. وكان من بين المقترحات:

إقرار مبدأ التصريح عوضاً عن الترخيص لممارسة حرية الاجتماع والتظاهر.

عدم حل الأحزاب إلا بقرار قضائي.

[1] ناصر الجابي- أحزاب ما قبل الحراك 2019/8/11.

[2] ناصر الجابي- الحراك السياسي والحراك الشعبي في الجزائر 2019/2/21.

عدم إعاقة حرية إنشاء الأحزاب السياسية.

عدم ممارسة أكثر عهدتين رئاسيتين متتاليتين،

تحديد العهدة البرلمانية بعهدتين فقط.

تعزيز مركز رئيس الحكومة.

إلغاء حق الرئيس في التشريع خلال العطل البرلمانية.

دسترة الحراك الشعبي ضمن ديباجة الدستور.[1]

مدة حالة الطوارئ ثلاثين يوماً ولا تجدد إلا بموافقة البرلمان.

مدة الحالة الاستثنائية ستون يوماً ولا تجدد إلا بموافقة البرلمان.[2]

وأكد الرئيس تبون في 2020/9/6، على أن تبلور مشروع الدستور يلبي مطالب الحراك الشعبي. ولا يوجد توافق حزبي كامل حول الخطوة.

وقد وافق البرلمان الجزائري بالإجماع على مشروع قانون تعديل الدستور يوم الخميس 2020/9/10، بعدما قام رئيس الوزراء عبد العزيز جراد بعرضه على المؤسسة التشريعية.

[1]- عبد الحكيم حذاقة- مسودة دستور الجزائر- أبرز التعديلات وردود الفعل 2020/5/8.

[2]- كمال زايت- الجزائر مسودة التعديل الدستوري ترى النور بعد خمسة أشهر من انتخاب عبد المجيد تبون رئيساً 2020/5/16.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

النظام الحزبي المغربي

تعد الأحزاب السياسية من أهم ملامح الديمقراطية في النظرية السياسية الحديثة باعتبارها ممثلة للإرادة الشعبية التي تحضر لانتخابات داخلية في الأجهزة المسيرة للحزب وكذلك عبر المشاركة السياسية واختيار مرشحي الحزب والقيام بحملات انتخابية لإقناع الناخبين وتقديم البرامج بغية الوصول إلى الحكم والتأثير فيه، والأحزاب بهذا المعنى تمثل تيارات فكرية وسياسية موجودة في المجتمع وتتنافس على فرض برامجها وتسعى لترشيد الاختلاف أو تصعيده بين القوى والحركات السياسية المجتمعية، فأضحت الأحزاب ركناً أساسياً في النظام السياسي الذي يهدف لقطع الصلة مع المفهوم التقليدي للسلطة كشأن بشري خالص يمارسه الشعب عبر ممثليه وتبرز مقومات الحزب الأساسية في ممارسة السلطة وتنفيذ سياسة محددة والحصول على التأييد والمساندة الشعبية وهذا ما يحفزه لممارسة وظائفه في دعم الشرعية والتجنيد والتعبئة وتحقيق التكامل الوطني والتنموي[1]

ومرت التجربة الحزبية المغربية بمراحل عديدة وتنقسم إلى:

أولاً: نشأة الحياة الحزبية في المغرب تاريخياً حتى تحقيق الاستقلال عام 1956:

تعد الظاهرة الحزبية في المغرب حديثة العهد مقارنة بمثيلتها في أوروبا وارتبطت في البداية بالنضال من أجل الاستقلال في مواجهة المستعمرين الفرنسي والإسباني ورغم أنها انتقلت بعد الاستقلال لترتبط بالسياق السياسي الحديث عبر محاولة الانضمام إلى صف المطالبة بالديموقراطية فقد بقيت مرتبطة بجذورها[2] ويشارك الباحث سعيد ياسين في هذا الموقف قائلاً: كان للاستعمار الفرنسي والإسباني دور أساسي في ولادة الفكر الحزبي في المغرب وكان للحركة الوطنية التي قاومت المستعمر دور بارز في ظهور ثقافة الأحزاب فالمغرب هو من الدول العربية القليلة التي تبنت التعددية الحزبية قبل الاستقلال وبعده[3]، وكانت نشأة القوى والحركات السياسية المغربية عميقة بعض الشيء في بداية القرن العشرين فأشار ديوان أصدقاء المغرب إلى بواكير الدعوة للحياة الديمقراطية في عهد السلطان عبد العزيز 1894-1908 عندما طالب أحد المثقفين المغاربة بمذكرة تتضمن الدعوة لمشروع دستور وإقامة نظام نيابي يتكون من مجلس الأمة أو مجلس شورى منتخب لمدة خمس سنوات ثم توجت المطالبة مجدداً لتأسيس مجلس

---

[1]- د. ادريس جنداري- التجربة الحزبية في المغرب – غموض التصور وإعاقة الممارسة صـ2-3-4-5-6-7

[2]- المرجع السابق ص 8

[3]- سعيد ياسين- الحكم في المغرب- عن التعددية والصراعات بين الأحزاب والملكية 2019/9/27

شورى سنة 1904 وفي عهد السلطان عبد الحفيظ 1908–1912 برزت المطالبة الدستورية وظهر في عهده (عقد البيعة)، وتقدمت مجموعة من المثقفين بمشروع دستور 1908 نشر في طنجة في جريدة لسان المغرب وكانت معاهدة الحماية في 1912/3/30 مؤشراً على التنازل عن السيادة فقسم المغرب إلى ثلاث مناطق:

واحدة تحت الحماية الفرنسية.

وشمال المغرب تحت الحماية الاسبانية.

وطنجة تحت الحماية الدولية.

فانطلقت ثورة الريف عام 1921 بقيادة عبد الكريم الخطابي التي أنشأت جمعية وطنية من رجال القبائل والمشايخ والمجاهدين لتنظيم الكفاح وإدارة شؤون الحكم في المناطق المحررة وكان أول قرار لها إعلان استقلال البلاد وتأسيس حكومة دستورية ووضعت ميثاقاً قومياً.

لكن الثورة أُجهضت عام 1926 وتلمس المغاربة نتائج الهيمنة الاستعمارية وشكلت مواجهتها الحافز الأكثر فعالية في نشأة الحركة الوطنية في الشمال والجنوب التي سرعان ما تحولت إلى أحزاب سياسية يجمعها شعور وطني واحد ينادي بوحدة البلاد وتحريرها وهذه الأحزاب: (حزب الإصلاح الوطني برئاسة عبد الخالق الطريس، حزب الوحدة المغربي بقيادة المكي الناصري، حزب الاستقلال بزعامة علال الفاسي، والحركة القومية برئاسة محمد حسن الوزاني). إنها أحزاب وطنية نشأت خارج العملية الانتخابية والبرلمان ودعت للإصلاح وكانت ترى أنه في زمن الاستعمار، الإصلاح لا يكون إلا إصلاحاً مزوراً، وأكد علال الفاسي أن الدستور تابع للاستقلال يأتي بعده لا قبله لأنه مظهر من مظاهر سلطة الأمة ورقابتها على الحكومة وهذا يتنافى مع الاحتلال ولا يتفق مع طبيعته والمطالبة بالدستور في ظل الحكم الأجنبي هو قضاء على فكرة الاستقلال، هذا الموقف يمثل وعياً متقدماً من قبل الوطنيين المغاربة. لكن سلطات الاحتلال قامت بتكثيف إجراءاتها الرادعة للقوى الوطنية ووضعت العراقيل أمام نشاطها ومتابعة قيادات وكوادر الأحزاب ومنعها من مزاولة العمل السياسي ورفضت أي إصلاح وقامت بخلق أحزاب هامشية تابعة لها، منها في شمال المغرب: (حزب الوحدة الريفية 1946، وحزب الدفاع الوطني 1947، وحزب المغرب الحر 1952، وحزب الهلال 1953. وفي جنوب المغرب: الحزب الديمقراطي المغربي للأحرار 1947، حزب الشعب المغربي). ورغم كل هذه الإجراءات إلا أن حزب الاستقلال قد تقدم بوثيقة في 1944/1/11 دعا فيها إلى الاستقلال والوحدة وإقرار نظام دستوري ديمقراطي بعد ذلك. واستمرت الأحزاب الوطنية الحقيقية بمزاولة نشاطاتها السرية والعلنية وتوج ذلك في نيسان 1951 بتأسيس الجبهة الوطنية المغربية

التـي ضـمت: حـزب الشـورى والاسـتقلال، وحـزب الاسـتقلال، وحـزب الوحـدة المغربيـة، وحـزب الإصلاح الوطني. واستمرت في نضالها حتى بعد فشلها إثر خلافات داخلية، إذن الاتجاه نحو الحزبية والتعددية في ظل العهد الاستعماري كان نتيجة ضغط شعبي ووعي سياسي وطني وعميق لدى الشعب والنخبة[1].

لقد شكلت سنة 1925 بداية العمل السياسي الجاد والمنظم بالمذكرة التي قدمها علال الفاسي والحاج لحسن أبو عياد للحاكم الفرنسي في فاس على إثر الاحتجاجات الشعبية والتجمعات استنكاراً لمحاولة سلطات الاحتلال الفرنسي الاستيلاء على مياه وادي فاس، وحسب أحد الباحثين بأن حرب الريف قد شكلت أحد الروافد الأساسية لبروز الحركة الوطنية المغربية ومهدت لظهور وعي جديد يؤمن بضرورة النضال بكل الوسائل من أجل التحرر من السيطرة الاستعمارية، وهكذا أُسّس تنظيم (الرابطة المغربية) سنة 1926 فشكلت إحدى بوادر العمل السياسي ويعتبر بعض المؤرخين أن بداية العمل السياسي انطلقت مع تأسيس كتلة العمل الوطني 1934 وركزت نشاطها في المدن الكبيرة كالرباط وفاس على يد فئة متخرجة من المدارس العتيقة كالقرويين بالإضافة إلى من درسوا في أوروبا والمشرق، ومع تكوين سلطات الاحتلال الظهير البربري في 1930/5/16 اندلعت سلسلة من الاحتجاجات ولجأت النخبة الوطنية إلى العمل السري حيث قام علال الفاسي ومحمد بن الحسن الوزاني وأحمد مكوار وغيرهم من الوطنيين بتشكيل تنظيم سري سنة 1930 أطلق عليه اسم (الزاوية) وقد وصل عدد أعضائها نحو 20 عنصراً ثم نشأت (الطائفة) وضمت نحو 60 عضواً ولجنة (السافر والمسيرون)، ورفعت العرائض المطلبية وأقيمت حلقات التوعية وصدرت صحف كمجلة المغرب بباريس الصادرة سنة 1933 وأشرف على تحريرها أحمد بلافريج وصحيفة عمل الشعب في فاس والذي كان رئيس تحريرها محمد حسن الوزاني في السنة نفسها وبحلول شباط 1934 أقدمت سلطة الاحتلال على إلحاق المغرب بوزارة المستعمرات، فردت الحركة الوطنية وأرسلت برقيات إلى الحكومة والبرلمان الفرنسي، وفي هذا السياق تأسست كتلة العمل الوطني عام 1934 على أنقاض التنظيم السري الذي أحدث في 1930/8/23 وقد انتفض الشعب المغربي ضد الظهير المقننن في 1930/5/16 والذي كان امتداداً (لظهير شتبر) عام 1914 الهادف إلى التفرقة بين العرب والأمازيغ للنيل من الوحدة الوطنية وتم اعتقال علال الفاسي وعبد العزيز إدريس والهاشمي الفيلالي وعبد اللطيف الصبيحي وعبد اللطيف العثابي[2].

[1] – ديوان أصدقاء المغرب – التعددية الحزبية في المغرب 1962- 1984 (2014/4/27)
[2] – عوجة طارق – تاريخ البدايات الأولى لبروز التنظيمات السياسية في المغرب 2020/6/2

ولدى اعتلاء الجبهة الشعبية السلطة في فرنسا أرسلت كتلة العمل الوطني وفداً ضم عمر بن عبد الجليل ومحمد بن الحسن الوزاني لشرح مواقف الكتلة للحكومة الجديدة ووضع الوفد قائمة سميت بالمطالب المستعجلة للحركة الوطنية.

وحسب نور الدين الزاهي في كتابه (الزاوية والحزب) بدأت الحركة الوطنية بتنظيم ذاتها سياسياً بتأسيس المدارس التعليمية الحرة التي رأت النور سنة 1919 في مدينة فاس وفي خطوة سياسية لاحقة قامت الحركة الوطنية بتأسيس جمعيات ثقافية لكن بغلاف سياسي وكانت بداية العمل الجمعوي عام 1926 وتم تدشين النظام الحزبي في المغرب من خلال تأسيس الزاوية بعد ذلك تأسست الطائفة ويشرح الزاهي بأن هذه الأشكال التنظيمية كانت في غالبيتها سرية وتم تتويجها سنة 1934 بالتنظيم الحزبي الذي حمل اسم كتلة العمل الوطني التي تحولت إلى الحزب الوطني في كانون الثاني 1937 والحركة القومية وتحول الحزب الوطني إلى حزب الاستقلال عام 1943[1]

وهنا يؤكد الكاتب هشام عميري أن كتلة العمل الوطني التي تأسست عام 1934 انشقت إلى حزبين: الحركة القومية والتي أصبحت تعمل فيما بعد باسم حزب الشورى والاستقلال، والحزب الوطني الذي تحول لحزب الاستقلال[2] سنة 1943. وهذا ما يؤكده امحمد مالكي حول الحزب الوطني 1937 والذي تحول لحزب الاستقلال سنة 1943 وبعده سيولد حزب الشورى والاستقلال[3]

ولا يخرج عن هذا الإطار الكاتب محمد انفي بقوله إنه في خلال فترة الحماية التي شهدت ميلاد أول تنظيم سياسي تحت اسم كتلة العمل الوطني 1934 ظهر خلاف بين زعيمي الحركة الوطنية علال الفاسي ومحمد بن الحسن الوزاني وهو ما أدى إلى تأسيس حزب الاستقلال بزعامة الأول وحزب الشورى والاستقلال برئاسة الثاني بديلاً عن الحزب الأم وفي سنة 1943 تعزز المشهد الحزبي بتأسيس الحزب الشيوعي المغربي ويضاف إليه حزب الوحدة المغربية الذي أصبح فيما بعد حزب الوحدة والاستقلال بقيادة محمد مكي الناصري وحزب الإصلاح الوطني شمال المغرب برئاسة عبد الخالق الطريسي الذي سيندمج مستقبلاً مع حزب الاستقلال[4] فالمغرب في هذه المرحلة عاش أجواء التعددية كنتاج لنضال شعبي ضد الوجود الاستعماري وأقر الملك محمد

---

[1]– سعيد ياسين – الحكم في المغرب ..

[2]– هشام عميري - 35 حزباً مغربياً خارج النص 2020/3/24

[3]– امحمد مالكي – المشهد الحزبي في المغرب إلى أين ؟ 2017/11/6

[4]– محمد انفي – التعددية الحزبية في المغرب بين خطيئة النشأة وشرعية الواقع

-- ديوان أصدقاء المغرب- التعددية الحزبية

الخامس بشرعية الأحزاب وأشركها في حكومتي 1955/12/7 و 1956/10/28 ولإضعاف حزب الاستقلال سعت سلطات الاحتلال الفرنسي في أثناء مفاوضات ايكس ليبان لإشراك جميع القوى[1]

الباحث د. إدريس جنداري يلخص هذه المرحلة بقوله إنها ارتبطت عبر الممارسة الحزبية بمواجهة سياسات الاستعمار الفرنسي والإسباني فتلازم التشكيل الجنيني للأحزاب تنظيمياً بالحركة الوطنية التي دخلت في مواجهة مفتوحة مع الاستعمار وتشكلت ضمن سياقين إصلاحي واستقلالي فالأول ارتبط بتنظيم كتلة العمل الوطني سنة 1934 كرد فعلي وطني لمواجهة سياسة الحماية ومناوراتها في الظهير البربري وفي قانون إلحاق المغرب بوزارة المستعمرات كما كان تأسيس كتلة العمل الوطني إيذاناً بوعي جزء من النخبة الحضرية بضرورة العمل بعد نكسة محمد عبد الكريم الخطابي سنة 1926 أمام تحالف القوتين الاستعماريتين فرنسا وإسبانيا والثاني ارتبط بطموح التحرر من قيود الاستعمار وتم تجسيده عبر الحزب الوطني الذي خطا خطوة حاسمة بالاعتماد على تنظيماته القاعدية بالانتقال من إحراج سلطات الحماية ببعض المطالب الإصلاحية إلى تقديم عريضة الاستقلال عام 1944[2].

ثانياً: مرحلة الاستقلال 1956 حتى 1999: تمت في هذه المرحلة خطوات سياسية مفصلية ومهمة في تاريخ المغرب الحديث: شكل الملك محمد الخامس حكومات عدة بمشاركة القوى السياسية قبل وفاته وذلك في 1958/5/12 – 1960/5/24 وكون المجلس الوطني الاستشاري في 1956/8/3 وأصدر العهد الملكي في 1958/5/8 منع بموجبه نظام الحزب الواحد وقانون الحريات العامة في 1958/11/15 والإجراءات القانونية الواجب اتباعها لتأسيس الأحزاب وأصدر القانون رقم 30 في 1959/12/1 لتنظيم الانتخابات وأكد الملك محمد الخامس في 1960/5/24 على التعددية وتوفي في 1961/2/26.[3]

في 1959/1/25 تم انشقاق الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عن حزب الاستقلال وأُسّس في العام نفسه حزب الحركة الشعبية، وهو موالٍ للقصر وكان هدفه وضع حد لهيمنة حزب الاستقلال. وفي الستينات أُسّس حزب جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية وهو موالٍ للقصر أيضاً قاده أحمد رضا كديرة الذي شغل منصب مستشار الملك الحسن الثاني؟

---

[2]– د. ادريس جنداري- التجربة الحزبية ...

[3]- ديوان أصدقاء المغرب- التعددية الحزبية.

في 1960/8/26 تشكل مجلس الدستور لإعداد وثيقة دستور أولى للبلاد وأقر دستور 1962 ودساتير أخرى في 1962- 1970- 1972- 1992- 1996- 2011 وجرت انتخابات تشريعية في 1963/5/17 واستمر المجلس حتى عام 1965 حيث فرضت قوانين الطوارئ أو ما سمي حالة الاستثناء حتى عام 1973

الباحث الدكتور إدريس جنداري يتحدث عن هذه المرحلة بإسهاب ويقسمها إلى مراحل: مرحلة الصراع امتدت من عام 1956 إلى حدود عام 1973، وشملت فترتين:

الأولى 1956- 1959: وتميزت بالصراع على تحديد طبيعة المنظومة الحزبية بين القصر وحزب الاستقلال.

والثانية 1960-1973 عبر رهانين 1960- 1965 وهو الرهان الديمقراطي الذي تعثر بإعلان حالة الطوارئ في حزيران عام 1965 حتى عام 1973 مع ولادة اليسار الجديد ورهان عام 1973، حيث تم ترتيب البيت الداخلي على الصعيد السياسي، وتكريس النزعة الإصلاحية عام 1974 داخل أحزاب المعارضة وتوجيه القصر ضربة للحركة الماركسية عبر اعتقال أغلب ناشطيها وطرح منطق التوافق بين المؤسسة الملكية والأحزاب الإصلاحية باسم الإجماع الوطني على وحدة التراب، فحصل توافق 1974-1980 وفي أعوام 1981-1990 تم إعادة تشكيل المشهد الحزبي وبرزت تناقضات بدءاً بأحداث حزيران 1981 وكانون 1984 وكانون 1990 فضلاً عن تناقضات حزبية داخلية شملت معظم الأحزاب.

انشقاق الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية سنة 1975 وانشقاق حزب التجمع الوطني للأحرار عن الحزب الوطني الديمقراطي حزيران 1981 ونشوء الاتحاد الدستوري بإيعاز من القصر 1983 بزعامة المعطي بوعبيد، والحزب الوطني الديمقراطي المغربي تموز 1981 بزعامة محمد أرسلان الجديدي وحزب العمل المغربي 1974 وحزب التقدم والاشتراكية عام 1974 عن الحزب الشيوعي الذي قاده علي يعته حتى وفاته 1997 وبرزت مرحلة التكتلات الحزبية من سنة 1992 – 1998، كمحاولة للتحكم الذاتي وتسهيل عملية التناوب بتولي أحزاب المعارضة رئاسة الحكومة في جو توافقي بين مختلف مكونات المشهد الحزبي وبناء تحالفات بين الأحزاب وترسيخ المواقع بالنسبة لكل حزب فعبر التحالفات برزت الكتلة الديمقراطية من خمسة أحزاب: الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، حزب الاستقلال، حزب التقدم والاشتراكية، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، منظمة العمل الديمقراطي.[1]

[1]- د. إدريس جنداري – لتجربة الحزبية – ص 10.

وتأسيس تكتل الوفاق الوطني من أحزاب: الاتحاد الدستوري، الحركة الشعبية، الحزب الوطني الديمقراطي، وقطب ثالث هو تيار الوسط الذي يجمع وسط اليمين ووسط اليسار وجمع حزب التجمع الوطني الأحرار والحركة الشعبية.[1]ومرحلة ضبط المشهد الحزبي وتقنينه بعد مرحلة التكتلات الحزبية التي قادت لحكومة التناوب التوافقي في عام 1998 ومن ثم عاشت التجربة السياسية المغربية ردة واضحة، فعادت بالمغرب إلى ما قبل مرحلة التناوب. وسعت الدولة لتجاوز المنهجية الديمقراطية التي أهلت الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في انتخابات 1997 لقيادة الحكومة برئاسة عبد الرحمن اليوسفي وتعيين إدريس جطو في رئاسة الحكومة في عام 2002 والذي مثل نهاية مرحلة وتدشين مرحلة جديدة، وكان تفجير الكتلة الديمقراطية من الداخل وما رافق ذلك من تفكك للأحزاب الوطنية الكبرى، وصراعها مع المؤسسة الملكية. فتراجعت الأحزاب ودعت المؤسسة الملكية إلى إصلاحها بعد ان كانت الأحزاب تطالب بإصلاح النظام السياسي. والشيء الأخطر هو قانون (36/04) في تاريخ 2006/2/14 المتعلق بالأحزاب فأطلق تصوراً جديداً لمفهوم الحزب ضمن منطق دستور 1996 إذ سيتم تكريس مفهوم الأحزاب باعتبارها جمعيات وسيتم ربطها بالمنظمات النقابية والجماعات المحلية والغرف المهنية في غياب التنصيص على أي هوية سياسية تؤهل الأحزاب المغربية للانخراط في السياق الديمقراطي باعتبار أن وظيفتها هي ممارسة السلطة ولا تقتصر على تنظيم المواطنين.[2]

وينبغي التذكير بأن قانون الجمعيات الصادر 1958 قد أباح تأسيس الأحزاب كما حدث في العهد الملكي الأول حينئذٍ وإصدار القوانين الأساسية للحريات العامة التي تمكن الأحزاب من تأسيسها قانونياً.[3] وأُسّس حزب البديل الحضاري بشكل غير رسمي في 1995/10/22 والنهج الديمقراطي الذي انشق عن حزب التقدم والاشتراكية سنة 1970 وكان جزءاً من (حركة إلى الأمام)، وحزب العدالة والتنمية 1998،

ثالثاً: تطور الحياة الحزبية بعد عام 1999

وأُسّس حزب القوات المواطنة 2001، والاتحاد الديمقراطي 2001، والمبادرة الوطنية للتنمية في 2002/3/30، وحزب التجديد والإنصاف نيسان 2002، وحزب الأصالة والمعاصرة 2008، وجزب النهضة والفضيلة 2005، وتم نشوء هذه القوى السياسية بعد وفاة الملك الحسن الثاني عام 1999، وبداية مرحلة جديدة في المغرب.

---

[1]- المرجع السابق، ص11.

[2]- المرجع السابق، ص11-12.

[3]- محمد شقير بلحسن الوزاني- مفكر سياسي دافع عن التعددية الحزبية في المغرب 2018/4/13.

قانون الأحزاب لسنة 2006: يعرف الحزب السياسي على أنه تنظيم يتمتع بالشخصية المعنوية ويؤسس بمقتضى اتفاق بين أشخاص طبيعيين يتمتعون بحقوقهم المدنية والسياسية ويتقاسمون المبادئ نفسها بقصد المشاركة في تدبير الشؤون العمومية بطرق ديموقراطية، أما حول وظيفة الأحزاب فقد جاء في المادة الثانية تساهم هذه الأحزاب في تنظيم المواطنين وتمثيلهم وهي بهذه الصفة تساهم في نشر التربية السياسية ومشاركة المواطنين في الحياة العامة وتنشيط الحقل السياسي.[1] في البند الثاني من الفصل الثالث من دستور 1962 ينص على أن نظام الحزب الواحد غير مشروع كما أن الفصل التاسع يشدد في بنده الثالث على حرية جميع المواطنين في تأسيس الجمعيات والانخراط في أي منظمة نقابية وسياسية حسب اختيارهم.[2] في الفصل التاسع عشر من الدستور ينص على أن الملك هو أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة وضامن دوام الدولة واستمرارها وهو حامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات وهو الضامن لاستقلال البلاد، وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة.[3] والفصل 23 بأن الملك شخص مقدس لا تنتهك حرمته. وهذا ما أشار له دستور 2011 في الفصل 41 الذي نص على أن الملك هو أمير المؤمنين وحامي حمى الملة والدين والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية، والفصل 42 الذي نص أن الملك هو رئيس الدولة وممثلها الأسمى ورمز وحدة الأمة وضامن دوام الدولة واستمرارها، والحكم الأسمى بين مؤسساتها والساهر على احترام الدستور، وحسن سير المؤسسات الدستورية وصون الاختيار الديمقراطي وحقوق وحريات المواطنين والجماعات واحترام التعهدات الدولية للمملكة والترسانة القانونية للدستور.[4]

يؤكد الباحث أحمد مالكي في عام 2017 بأن عدد الأحزاب وصل إلى ما يفوق 30 حزباً سياسياً.[5]

والباحث سعيد ياسين 2019 رأى أن عددها هو بحدود 34 حزباً.[6]

أما هشام عميري وفي عام 2020 يبرز أن عددها هو بما يقارب 35 حزباً.[7]

رابعاً: تقييم للحالة الحزبية المغربية الراهنة:

---

[1] - هشام عميري، التعددية الحزبية في الدول العربية، نفس شكلي في الديمقراطية.

[2] - يونس برادة- طبيعة النظام السياسي المغربي وجوهر الممارسة الحزبية 2004/10/3.

[3] - المرجع السابق.

[4] - سعيد ياسين لمن الحكم في ....

[5] - أحمد مالكي – المشهد الحزبي ...

[6] - سعيد ياسين – لمن الحكم...

[7] - هشام عميري – 35 حزباً مغربياً 2020/3/24.

يتقدم الباحث احمد مالكي بعرض مفارقات فاقعة للحياة الحزبية قبل الدخول في تفاصيلها المتشعبة

تتجلى المفارقة الأولى في وجود اختلال وظيفي بين النظام الانتخابي المعمول فيه في المغرب منذ أول انتخابات جماعية عام 1960 ونمط الأحزاب السائدة فالمتعارف عليه أن الاقتراع الأحادي الاسمي الأكثري على دورة واحدة يفضي إلى نظام الثنائية الحزبية أو في أقصى الحالات إلى تعددية معتدلة كما هو حاصل في بريطانيا الأمر الذي لم يتحقق في الحالة المغربية حيث إن الأحزاب قد تكاثرت (لتنتقل من حزب وحيد عام 1934 إلى ما يفوق الثلاثين حزباً في مستهل الألفية الثالثة)[1]

والمفارقة الثانية تتجلى بظاهرة الانشقاق الحزبي وصعوبة انجاز التغيير العمودي داخل الأحزاب واضطرارها إلى اللجوء نحو التغيير الأفقي الذي عوضاً من أن يخلق كياناً حزبياً جديداً بديلاً من التنظيم الذي خرج من أحشائه خلق اصطفافاً حزبياً غير معبر عن خلافات نوعية في التصورات الفكرية والحال أنها مفارقة زامنت التجربة الحزبية في المغرب منذ أول انشقاق في كتلة العمل الوطني 1937.

والمفارقة الثالثة: هي التوازنات السياسية بين الفاعلين الحزبيين فمن الملاحظ أن انتخابات 2002/9/27، التشريعية وانتخابات 2003/9/12، الجماعية لم تفرز تغييرات نوعية على صعيد التوازنات داخل مكونات البرلمان او حتى بالنسبة إلى المجالس المنتخبة ولحظة انتقال المعارضة إلى موقع السلطة مع تأليف حكومة التناوب التوافقي 1998– 2002 أتاحت فرصة اكتشاف حدود الفعل الحزبي ومدى قدرته على الإنجاز. وفي بحث آخر يرى الباحث د. يونس جرادة أن من يتأمل الفعل الحزبي في المغرب منذ الاستقلال إلى الآن يلاحظ هيمنة منطق التشرذم والنزوع نحو التفكك والانشقاق بدل التوجه إلى الانصهار أو التكتل ولا يمكن تحليل مواطن الخلل في الفعل الحزبي أو مظاهر التعثر في الممارسة الديمقراطية داخل البناء الحزبي بدون استقراء الأساس الأيدلوجي المهيكل لهذا السلوك متمثلاً في جوهر السلطة والتباين حول الاختيارات الاستراتيجية في مغرب الاستقلال حيث بقيت عقبات متواترة في تحقيق التوافق السياسي بشأن المنطلقات والأهداف ومن خلال الوسائل والآليات مما تولد عنه توتر مستمر بين مكونات الطبقة السياسية تبعاً لمراحل تطورها ولا يقابل تصورات المعارضة الحزبية لآليات تحقيق الديمقراطية إلا تمثل الملكية لدورها المركزي في تحديد قواعد اللعبة السياسية وضبط المجال السياسي بشكل يجعل السلطة السياسية مغلقة في حقيقتها لاتصالها بآليات لإضفاء الشرعية

[1]– احمد مالكي– المغرب– الأحزاب السياسية في العالم العربي بيروت 2006 صـ260

وترتكز على الأسس التقليدية للحكم في محدداتها التاريخية والتراثية والسياسية الدينية التي ترتهن بها أشكال التحديث السياسي في إطار مفهوم الملكية الدستورية[1].

ويرتكز الفعل الحزبي على المؤسسة الملكية وتمثلها للوظيفة الحزبية وهنا نتحدث عن مركزية المؤسسة الملكية دستورياً وسياسياً فهي تنطلق في تصورها لمكانتها الدستورية من اعتبارات تتجاوز المنطق الدستوري لتستحضر جوانب مستمدة من الثقافة السياسية السائدة بناءً على شرعية تقليدية تمزج بين الدين والتاريخ وعلى هذا الأساس تتجه الملكية إلى الدلالات الدينية لتوظيفها في خطابها السياسي قصد تأكيد سموها السياسي والدستوري، فالمكانة السياسية والدستورية لها تأخذ موقعاً مهيمناً في الهرم الدستوري برمته كما تجسد ذلك في الفصل التاسع عشر الذي ينص على أن الملك هو امير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة وحامي حمى الدين وضامن دوام الدولة واستمرارها والساهر على احترام الدستور..

وإذا كان الفصل التاسع عشر يمثل مفتاحاً مبدئياً لبيان مركز المؤسسة الملكية في البناء الدستوري فهو يجسد المنطلقات العقائدية التي تراهن عليها الملكية لإدارة دفة الحكم دون أن تكون سلطتها محل نقاش أو موضع للتقليص الفعلي بمناسبة المراجعات الدستورية لسنوات طويلة 1970- 1972- 1992- 1996.. علاوة على أن الملكية تتوفر دستورياً في التعيينات وتعتبر الثقافة الرعوية تمثل النظام المخزني لها.

وفي مجال الوظيفة جعلت الملكية من التعددية الحزبية مبدأً دستورياً ثابتاً يلخص مراهناتها على واقع سياسي تعددي ينسجم مع طبيعتها الحاكمة والتحكيمية ويجسد التفوق الذي حققته في صراعها المضمر والمكشوف مع المكونات الحزبية التاريخية وتجد التعددية الحزبية في المغرب ترجمتها الدستورية في البند الثاني من الفصل الثالث من الدستور الذي ينص على أن نظام الحزب الواحد غير مشروع كما أن الفصل التاسع يشدد في بنده الثالث على حرية جميع المواطنين في تأسيس الجمعيات والانخراط في أي منظمة نقابية وسياسية حسب اختيارهم وتكمن الإشكالية المركزية في التوفيق بين واقع الملكية وتحقيق الديمقراطية، فالملكية تعاملت وتتعامل مع المكونات الحزبية انسجاماً مع تقييمها الخاص لمكانة كل حزب على حدة فثقله السياسي لا ينطلق من مبدأ الاقتراع أو مدى تمثيله لقاعدة انتخابية معينة، ومنذ الاستقلال لم يكن للانتخابات أي موطئ قدم.

وتشهد العلاقة بين الأحزاب والمؤسسة الملكية بعداً تنازعياً حتى في فترة حكومة التناوب التوافقي (آذار 1998- تشرين الأول 2002) واتسام الحياة الحزبية بالدوران موضوعياً وذاتياً

[1]– د. يونس جرادة طبيعة النظام السياسي المغربي وهو جوهر الممارسة الحزبية 2004/10/3

حول المؤسسة الملكية إما تفاعلاً أو تجاذباً أو تصارعاً فعمدت الملكية إلى بلورة توازن جديد تمثل بطرح حكومة التناوب التوافقي التي قامت على أساس إشراك المعارضة التاريخية في العمل الحكومي كطرف مركزي وتعيين الكاتب الأول في حزب الاتحاد الاشتراكي رئيساً للوزراء وتعتبر الديمقراطية الداخلية البعد الغائب في الممارسة الحزبية المغربية واتسمت الحياة السياسية بأزمة مستحكمة على صعيد البناء المؤسساتي ومن أبرز تجلياتها غياب انتخابات محسومة ومعترف بها منذ عام 1963 وهو ما شكل عقبة أساسية أمام تحقيق التراضي السياسي والحسم في قواعد ما يسمى (المسلسل الديمقراطي) وفي سياق التعبئة حول الصحراء منذ عام 1975 نجحت السلطة في التخفيف من حدة انعدام التراضي بين الملكية والمعارضة حيث تجسد ذلك عبر الانخراط للجزء الأساسي من الحركة الوطنية في المسلسل الانتخابي والإطار المؤسساتي فضلاً عن الانشقاقات يوجد غياب للعقل التكتلي أو الجبهوي الذي يغلب عليه الطابع المؤقت، ولم يبرز ذلك في الانتخابات كما حصل في أيلول 2002 حينما شارك ما يربو عن 26 حزباً من نحو أربعين ويؤكد الباحث د. برادة عن ولادة عشرين حزباً دون أن يكون لها سند شعبي أو ضرورة مجتمعية تبرر فعل الوجود والتجربة الحزبية لم تنتج البتة أي تحول في الزعامة أو القيادة الحزبية خارج الانشقاق الفوقي وفي ظل غياب الحركة التنظيمية تتحول الممارسة الحزبية إلى ممارسة قيادات وسلوك نخبة دون أن يكون للقاعدة الحزبية أي دور حقيقي في صناعة القرار[1] .

الكاتب د. إدريس جنداري يشير إلى أن الفضاء السياسي الذي ظهرت ونشأت فيه الأحزاب في المغرب هو فضاء غير ديمقراطي فالمسؤولية لا تتحملها الأحزاب لوحدها بل يتحملها النظام السياسي المغربي القائم على أساس ملكية تنفيذية حاكمة تجمع بين يديها جميع السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، أما الأحزاب فلا تحضر إلا كزينة لتأسيس المشهد السياسي. فالحزب السياسي حسب موريس ديفرجيه لا يدخل ضمن تصور المؤسسة الملكية حينما يقول إن وظيفته هي السعي للوصول إلى السلطة أو على الأقل الرغبة في المشاركة في الممارسة الحزبية، وذلك لأن طبيعة النظام السياسي القائم في المغرب على أساس الملكية التنفيذية لا يسمح للأحزاب بممارسة السلطة لا تنفيذياً ولا تشريعياً بل يكتفي بمنحها دور تمثيل وتنظيم المواطنين وحتى هذه الوظيفة لا تحمل شحنة سياسية بل ترتبط فقط بالتصور المحدد لوظيفة الجمعيات، هذا ما يؤكده ظهير الحريات العامة المتعلق بحق تأسيس الجمعيات الصادر في 1958/11/15 ففي جزئه الرابع الخاص بتأسيس الأحزاب والجمعيات ذات الصبغة السياسية يؤكد في الفصل الخامس عشر: (تخضع لمقتضيات ظهيرنا الشريف هذه الجمعيات التي تتألف

[1]– المرجع السابق .

منها أحزاب سياسية أو التي تتابع بأي وجه كان نشاطاً سياسياً وبمنطقه يرجح مبادئ الجمعية في تسيير وتدبير الشؤون العمومية). من هنا يؤكد جنداري أن مفهوم الحزب في النظام السياسي المغربي هو مفهوم غامض وملتبس ولا يرتبط بالفلسفة السياسية الحديثة فالأحزاب ليست إلا جمعيات ترتبط بالمجتمع المدني وهذا المنطق المعتمد مع الأحزاب السياسية يهدف إلى صياغة تعددية حزبية شكلية فاقدة لأي معنى للتعددية السياسية التي تعد جوهر الممارسة الديمقراطية[1] وهذا يتناغم مع طبيعة المؤسسة الملكية التي تحتكر جميع السلطات ولا تقبل التداول السلمي للسلطة، إن التجربة الحزبية في المغرب ستبقى تجربة معاقة مع غياب أي أفق ديمقراطي حقيقي يربط ممارسة السلطة بالإرادة الشعبية ولن ترقى إلى تحقيق التمثيل الشعبي الذي يعد معيار المشروعية السياسية ولا يظن أحدٌ أن المغرب سينجح في بلورة المشروع الديمقراطي المنشود في ظل واقع حزبي متلاشٍ ومعاق [2] وهناك من يعتبر التعددية الحزبية المغربية مقيدة دستورياً والتي تقلص من فعالية المعارضة في الوقت الذي يملك الملك سلطات واسعة وغير قابلة للمراجعة فهو شخص مقدس باعتباره أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة وضامن دوام الدولة ..[3]

الباحث امحمد مالكي يشير إلى أن التجربة الحزبية المغربية تنطوي على الكثير من التراكمات وتخزن العديد من المفارقات ولقد كرس المغرب مبدأ التعددية الحزبية في أول دستور للبلاد عام 1962 حين منع الأحادية الحزبية معتمداً نهجاً يكاد يكون غريباً في البلاد العربية بيد أن التجربة لم تساهم في توطين ثقافة التعددية الحزبية بقدر ما كرست التعددية العددية وحافظت عليها واستعملت كل الوسائل بما فيها إنهاك الأحزاب وإضعافها وبث روح الانشقاق بداخلها ليستمر الاصطفاف الحزبي عددياً ورقمياً وليس سياسياً لأن العلاقة بين النظام والمكون الحزبي بقيت مرتهنة في الكثير من كبواتها، ولو أمعنا النظر في الأحزاب التي تصدرت نتائج الانتخابات في 2015/9/4 و 2016/10/7 وهي تحديداً أحزاب العدالة والتنمية والاستقلال والأصالة والمعاصرة لخلصنا إلى نتيجة أن أرصدة قوتها قد تآكلت داخلياً كما أن منسوب شرعيتها طاله قدر كبير من التراجع والانكماش مع توترات داخلية في الأحزاب[4].

الكاتب محمد انفي يرى أن التعددية الحزبية الموجودة في المغرب ليست بالضرورة مرآة لتعددية سياسية وأيديولوجية حقة وليست انعكاساً لبنيان فكري وثقافي موجود على أرض الواقع بل يمكن القول أنها تعددية لحسابات ضيقة الأفق وهي صورية وزائفة حتى لا يستتب الأمر في المشهد

---

[1] - د. ادريس جنداري- التجربة الحزبية .. ص 11-12-13-14

[2] - المرجع السابق ص 23

[3] - ديوان أصدقاء المغرب - التعددية الحزبية ..

[4] - امحمد المالكي- المشهد الحزبي ...

السياسي على أسس ديموقراطية. فهي عبارة عن قطعة فسيفساء غير أصلية وغير متقنة فأعطت منظراً مشوهاً بسبب تناثر قطعها وتنافر عناصرها شكلاً ومضموناً ولهذا السبب يبدو أن المشهد مغرق في العبثية وموغل في التشرذم والتمزق والوهن التنظيمي الذي ينفر من الحزبية وهو ما يشكل عاملاً حاسماً في ظاهرة العزوف الانتخابي الذي يشتكي منه الجميع حتى الذين يستفيدون منه انتخابياً ويوجد في بلادنا أزيد من ثلاثين حزباً مرخصاً لها والعديد منها نشأ عبر عملية انشقاق وكان العامل الحاسم فيها تدخل السلطة أو العنصر الذاتي أو كليهما معاً ويتساوى الأصيل مع الهجين على تعددية ولدت بشكل طبيعي وخطت خطواتها الأولى لكنها انحرفت عن مسارها الطبيعي منذ السنوات الأولى للاستقلال ليس بفعل توالد الأحزاب وتكاثرها بل بفعل تدخل الدولة في تكوين البعض منها فالوضع الحالي ليس في صالح التعددية الحقيقية القائمة على الفرز المنهجي والوضوح الفكري بل تعددية عددية زائفة تعيق التطور الديمقراطي بسبب مساهمتها في اغتيال القيم الديمقراطية وتعميم ثقافة اليأس والتيئيس وثقافة الريع السياسي والانتهازية الفجة[1]

الحسين هداري يشير إلى قضايا مهمة بقوله إن التنظيمات الحزبية تؤدي دور الأداة في تطبيق سياسة الدولة وتوجهاتها الكبرى وهي بذلك وضعت نفسها في إطار ضيق لا تستطيع تجاوزه ولا يتعدى دورها التعبير عن الاختلاف والتباين في كيفية تنفيذ الاستراتيجية العامة والخيارات الكبرى للنظام في مجال يضمن حرية التعبير دون المساس بالملكية والانشقاقات المبكرة التي عرفتها الأحزاب المغربية في وقت مبكر والصراع بين أجنحتها جعل وظيفتها تنحصر فقط في خدمة توجهات السلطة المركزية والحفاظ على الوضع القائم والسكوت أحياناً عن ملفات كبرى والبحث فقط عن وظائف داخل السلطة والاستيلاء عليها أو على الأقل المشاركة فيها ولا يمكن التمييز بين الحزب السياسي وجماعات المصالح حتى تحدث بعض الباحثين عن كون الحزب الزبوني يشكل أحد ثوابت الحياة السياسية المغربية وطبيعة النظام السياسي المغربي لا تسمح بوجود أحزاب عصرية تعمل بشكل حداثي فتاريخ الأحزاب السياسية هو تاريخ انشقاقات متتالية وهو ما يفيد أن التعددية الحزبية لم تكن ولادة طبيعية داخل النسق السياسي المغربي[2].

الباحث العربي د. رعد صالح الألوسي يشدد على أن التعددية ولدت في المغرب مع الاستقلال ولم يصدر قرار في حظر الحياة الحزبية إلا أن مدخل الحريات يبقى مرتبطاً بدور الملك المحوري في النظام السياسي الذي يفرض قيوداً شديدة فتضطر الأحزاب لتجميد أنشطتها

[1]– محمد انفي – التعددية الحزبية ...

[2]– الحسين هداري – التعددية الحزبية في المغرب – محاولة للفهم 2014/11/23

كما حدث في الفترة 1965-1977 التي شهدت تعطيل البرلمان واحتكار الملك للسلطات التنفيذية والتشريعية في ظل قانون الطوارئ[1] ويؤكد أن المغرب يقدم مثالاً رائعاً في ترويض الحركات السياسية في إطار المؤسسة الملكية.

الكاتب هشام عميري يشير إلى أن الأحزاب لا تقوم بالأدوار المنوطة بها دستورياً ولا يظهر لها أثر إلا عندما تبدأ سماء الانتخابات تمطر شيئاً من بركتها[2].

الباحث محمد شقير يلمح إلى دور القصر بتأسيس الأحزاب قائلاً استغل الملك الحسن الثاني الانفتاح السياسي الذي عرفه النظام في منتصف سبعينات القرن العشرين للعمل على تشجيع خلق أحزاب جديدة تمكنه من الحصول على أطر سياسية حزبية كما جرى في تأسيس حزب التجمع الوطني للأحرار بزعامة صهره أحمد عصمان الذي أمد السلطة بالأطر التي كانت في حاجة لها ليتم اللجوء بعد ذلك لتشكيل الاتحاد الدستوري[3].

الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية تحدد أن الصراع السياسي في المغرب بقي يسوده جو من التوتر بين مكونات الطبقة السياسية فانتقل الصراع من مواجهة الأحزاب السياسية للمؤسسة الملكية والتي كان يقودها أحزاب محسوبة على اليسار بقيادة الحزب الاشتراكي للقوات الشعبية والتقدم والاشتراكية إلى صراع سياسي بين الأحزاب أنفسها باختلاف توجهاتها ومرجعياتها الفكرية فأصبح المشهد السياسي المغربي ينقسم إلى تكتلات سياسية مكونة من أحزاب كان يطلق عليها أحزاب الكتلة الديموقراطية التي خلقت تحالفاً فيما بينها من الحزب الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال والتقدم والاشتراكية.. وأحزاب الوفاق بزعامة حزبي الحركة الشعبية والاتحاد الدستوري وأحزاب الوسط بقيادة التجمع الوطني للأحرار والأحزاب الإسلامية كحزب العدالة والتنمية وبعد دستور 2011 دخلت الأحزاب المغربية مرحلة جديدة من المنافسة السياسية حيث أصبحت الانتخابات هي الفيصل فأضحت الخريطة السياسية تعرف تكتلات وتحالفات جديدة والتحدي الأكبر الآن هو مدى قدرة الأحزاب على التأطير السياسي للفئة الناخبة وإقناع المواطنين بالمشاركة السياسية[4].

الباحث كمال عبد اللطيف يرى أن هناك مؤشرات لتحولات مرتقبة لا ترتبط بانتخابات 2021 ولا بتعديل حكومي فهناك حركة في مختلف الأحزاب السياسية المغربية بدرجات متفاوتة

---

[1]– د. رعد صالح اللوسي – التعددية السياسية في الجنوب عمان 2006 ص 231

[2]– هشام عميري – 35 حزباً ...

[3]– د. محمد شقير – الأحزاب السياسية بالمغرب من زعماء تاريخيين إلى قادة شعبويين 2017/1/4

[4]– الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية ولاتحاد الاستراتيجية – الأحزاب السياسية وصراعاتها في الدول المغاربية .

والتعددية الحزبية تخضع لخيارات النظام السياسي السائد حيث بقيت الأحزاب سجينته وهو قريب من مختلف صور الحركة التي تنشأ داخلها وتحددها عوامل التواطؤ المعلنة والمضمرة القائمة بينه ومختلف الأحزاب ويعاني اليسار من أشكال التشرذم مما قلص من أهميته داخل المشهد السياسي وفي السياق بادر حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إلى التفكير والعمل من أجل يسار جديد يساهم في وقف المد المحافظ وينخرط في مواجهة التحديات وجاءت مبادرته في سياق إعلانه الاحتفال بذكرى مرور ستة عقود على تأسيس الاتحاد الوطني بالقوات الشعبية في 1959/1/25 بعد سيطرة الإسلام السياسي[1]

وحسب الباحث في الشؤون الحزبية طارق لكدالي أن حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية شكل ومنذ تأسيسه جبهة وحيدة للصراع مع المؤسسة الملكية وأصل الخلاف بين أطر الحزب والملك يكمن في طريقة تدبير شؤون الحكم في المغرب ويقول لكدالي: إن التوجه الثوري لحزب الاتحاد الوطني جعل المخزن يدخل معه في صراع حاد تجلى في اعتقال رموزه بتهمة زعزعة أمن البلد وعلى رأسهم محمد البصري المشهور بالفقيه وعبد الرحمن اليوسفي الذي عينه القصر عام 1998 لقيادة الحكومة ويضيف على الرغم من انشقاق حزب الاتحاد الاشتراكي عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عام 1975 إلا أنه استمر في توجهه المعارض للملكية[2] أما عن التحديات فتتمثل في ضعف التمثيل ومحدودية تأثير الفعل الحزبي في النسيج الاجتماعي وعدم قدرة الأحزاب على القيام بدور دستوري ويشير الباحث امحمد المالكي بأن النظام لم ينظر للأحزاب كهيئات للحكم في حين أن الوساطة قائمة بذاتها ومستقلة لأن الظاهرة الحزبية في المغرب لم تكن وليدة مطلب اجتماعي رفعته فئة محددة في سياق السعي لتنظيم الحياة السياسية وهيكلة مجالات عملها بل كانت ضرورة وطنية استلزمتها شروط النضال من أجل الاستقلال واسترداد السيادة الوطنية خلافاً لسياق نشوء الظاهرة في المجال التاريخي والحضاري الغربي حين ارتبطت الأحزاب بصيرورة الديمقراطية وتأسست على هدى مبادئها فتحولت الكتل البرلمانية المتنافسة لأحزاب متصارعة ومتعاقبة على السلطة فيما تعززت فرضية ارتباط الفكرة الحزبية بالمشروع الوطني وإدراجها ضمن أولويات النضال من أجل التحرر والاستقلال فالحزب في إدراك النخبة الوطنية وسيلة لتعزيز النضال الوطني وليس أداة للتنافس السياسي لذلك لم يكن وارداً ظهور أحزاب مستقلة عن جدلية الصراع ضد المستعمر وليس عبر إحداث حزب عصري يستجيب لمقومات الحزبية كما نشأت وتطورت في التجربة الأوروبية وهذا يعد سمة من سمات التعددية

[1]– كمال عبد اللطيف – المشهد الحزبي المغربي يتحرك 2019/10/3

[2]– سعيد ياسين – لمن الحكم في المغرب ..

الحزبية المغربية التي لا يمكن إغفالها فلقد ترتب عن ضرورة ميلاد الفكرة الحزبية كحالة لتعضيد النضال الوطني فأصبحت الأحزاب عبارة عن متغيرات تابعة وغير مستقلة، الأمر الذي يعني عودة الأولوية في التفكير والاجتهاد والمبادرة للحركة الوطنية التي لا تمثل الأحزاب سوى أحد روافدها كما هي حال النقابات وغيرها من التنظيمات السوسيو اقتصادية، وبقي منطق ميلاد الأحزاب في التجربة المغربية مؤسساً في العديد من جوانبه على قيم دينية أكثر منه على قيم التعاقد المدني بدليل أن ظهور أول تنظيم حزبي قبل عام 1934 حمل اسم الطائفة قبل أن يتحول إلى حزب سياسي فيما بعد، ومن المعروف أن مفهوم الحزب في ثقافة البعض يؤول إلى الإجماع بدايةً وليس إلى الاختلاف لذلك قلما ينظر إليه ممثلاً مشروعاً لمكونات المجتمع على اختلافاتها وتناقضاتها فالفكرة الحزبية المغربية نهلت ذلك من أهمية حضورها في العمل الوطني وبالتالي يعد النشاط الحزبي أحد روافده وعدت الأحزاب السياسية آليات ملائمة عقب انتهاء حرب الريف عام 1926 وبقيت الأبعاد التاريخية حاضرة ومستمرة في النسيج الحزبي حتى استقلت البلاد وجرت دسترة الحياة السياسية بوضع أول وثيقة دستورية عام 1962 وجرت استفتاءات وانتخابات اعتبرت مقياساً لقدرة الأحزاب في التعبير عن إرادة المواطنين وتمثيلهم[1]

ومن الأهمية بمكان ضرورة الإشارة في نهاية البحث إلى بعض مواقف حزب الاستقلال كأحد أهم الأحزاب المغربية تاريخياً.

نظراً لموقع المؤسسة الملكية المحوري التي هي الركن الركين في النظام السياسي المغربي والتي تحتكر حقيقة السلطة بسموها السياسي والدستوري بقي حزب الاستقلال محور العمل الوطني وارتبط مطلب الاستقلال باسمه ونضال قادته حيث أكد زعيمه علال الفاسي في خطاب له في طنجة سنة 1956 إذ قال: ليس في المغرب إلا ثلاث قوى وهي: قوة الاستقلال، قوة جيش التحرير، قوة القصر. لذا لم يحتكر حزب الاستقلال الشرعية لوحده بل تقاسمها مع المؤسسة الملكية، شارك في الحياة السياسية منذ تأسيسه فأسهم في عضوية مجلس الدستور في 1960/8/26 وذلك لإعداد وثيقة دستور أولى للبلاد كما شارك في انتخابات 1963/5/17 ورفض حالة الاستثناء عام 1965 وأنشأ مع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية (الكتلة الوطنية) في 1970/7/22.

قاطع دستور 1970، لم يشارك في الانتخابات النيابية في آب 1970 وبعد وفاة زعيمه علال الفارسي 1910–1974 انتقل من المعارضة إلى المشاركة بالحكم في 1977/10/10 وذلك نظراً للنتائج المهمة في الانتخابات الجماعية في 1976/11/12 والانتخابات التشريعية

[1]– احمد مالكي – الأحزاب السياسية .. ص 262-263-264-265-260

حزيران 1977 التي أعطت الحزب المرتبة الأولى من بين الأحزاب المشاركة واقتناعه بضرورة تعبئة مكونات المجتمع من أجل تجاوز حالة الجمود

كانت له مواقف معلنة من الاستفتاءات الدستورية 1962- 1970- 1972- 1980- 1992- 1996، ساهم في إحداث الكتلة الديمقراطية في 1992/5/16 والتي تكونت من خمسة أحزاب. شاركها في عملية التخاطب مع المؤسسة الملكية لإنجاز إصلاح دستوري فتقدم بمذكرة مع الحزب الاشتراكي في 1991/10/9 عكست رؤيته للإصلاح السياسي والدستوري وأسهم في إعداد مذكرات عدة منها في أعوام 1991-1992- 1996 المرفوعة إلى الملك.

صوت على وثيقة الدستور في 1996/9/13 كما وقع مع الأحزاب السياسي والسلطة ميثاق 1997/2/28 بخصوص ضمان حياد الدولة ونزاهة الانتخابات وأهمية موضوعية الأحزاب

شارك في الانتخابات التشريعية في 1997/11/14 وحصل على 32 مقعداً وفاز بـ 21 مقعداً في محلس المستشارين في 1997/12/5 وشارك في حكومة التناوب التوافقي مع الحزب الاشتراكي وأحزاب أخرى (آذار 1998 – تشرين الأول 2002)

يلتقي مع الأحزاب السياسية عند تقاطعات محددة فهو كغيره لم يكن وليد مطلب اجتماعي مدعوم من طبقة أو فئة اجتماعية بل كان ضرورة وطنية لتحقيق الاستقلال وأضحى وريثاً لهذه الحقبة التاريخية ويأخذ بنصوص الدستور التي تحدد الموقع المحوري للمؤسسة الملكية كالفصل التاسع عشر الذي يعتبر الملك أميراً للمؤمنين والفصل 23 الذي ينظر للملك كشخصية مقدسة لا تنتهك حرمتها كما جاء في الفصل 23 [1]

ويمكن التأكيد على ضعف التواصل بين أحزاب المغرب والأحزاب في المشرق العربي، الذي خلد بعض القيادات الحزبية المغربية كالمهدي بن بركة.

[1]– د. جمال المحمود– الأحزاب السياسية 2010 صـ115-116-117-118

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

النظام الحزبي التونسي

يعد تشكيل الأحزاب السياسية كمؤسسة أساسية في الحياة الديمقراطية أمراً مهماً بوصفها تنظيمات تمنح العمل السياسي شكله الأكثر عقلانية وقدرة على التعبير عن مطالب المواطنين في الدولة الحديثة فهي بصورتها الحداثية نشأت لتحل محل التعبيرات القديمة القائمة على الاحتماء بالقبيلة أو العشيرة أو الطائفة والتي لا تتعامل مع الناس بصفتهم المواطنية فهي تجمع بين الأفراد على أساس الانتماء لتصور سياسي – أيديولوجي محدد يساعد على تأطير جماهير الناس من أجل التعبير عن تصوراتهم وتحويلها إلى برامج فعلية قابلة للتنفيذ عند الوصول إلى الحكم عبر الآليات الديمقراطية المعروفة ونعني بها الانتخابات أولاً وأخيراً والأحزاب السياسة في مهامها المركزية تقوم بجملة واجبات أساسية يمكن اختصارها في نقاط أهمها:

تأطير الناس أو المواطنين.

إيجاد منفذ للفاعلين السياسيين للعمل والتأثير.

إعداد الكوادر من القادة القادرين على إدارة الشأن العام،

اجتذاب العناصر النوعية ومنحها الفرصة للقيادة وتصدر العمل العام.

ويأتي هذا المدخل النظري من أجل تحديد المجال الذي تتحرك ضمنه الأحزاب في مجتمع ديمقراطي طبيعي من دون أن يعني إغفال وجود أشكال حزبية مختلفة قد لا تتواءم مع هذا المفهوم لأن الأرضية النظرية للأحزاب السياسية بمعناها الحديث تستلزم المساواة بين الأعضاء، ومبدأ التصعيد عبر الانتخاب والمحاسبة الداخلية وسيادة روح الديمقراطية داخلها ورفض فكرة الولاء للزعامات.

ويمكن تقسيم مراحل الحياة الحزبية في تونس لفترات مختلفة وهي:

أولاً: مرحلة الاستعمار وصولاً لتحقيق الاستقلال عام 1956: تمتد جذور الحركة الإصلاحية السياسية إلى أكثر من قرن فقد نص (عهد الأمان) الذي صدر في عهد الدولة الحسينية سنة 1857 على جملة من الحقوق والحريات تبعه الإعلان عن دستور المملكة سنة 1861 ولأن هذا الدستور قد صدر بتأثير ضغوطات خارجية لفائدة الجاليات الأوروبية المقيمة في تونس فإنه لم يعمر طويلاً فقامت ثورة 1864[1] وتميزت نهاية القرن التاسع عشر بتزايد

[1] – د. سعد الدين إبراهيم – التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي – عمان 1989 ص 244-245

التنافس بين القوى الاستعمارية للاستحواذ على مستعمرات جديدة وتوجه الفرنسي لبسط نفوذه على تونس مستغلاً الضوء الأخضر من أطراف أوروبية وحالة الضعف التي انتابت البلاد في عهد بايات تونس فكان مؤتمر برلين سنة 1878 لتقاسم النفوذ في إفريقيا في أعقاب أزمة المديونية التي فتحت المجال لبسط الوصاية الدولية تمهيداً للتوقيع على معاهدة باردو التي جردت تونس من سيادتها، وفي 1881/3/24 اجتاز الجنود الفرنسيون الحدود وبدأ الاحتلال الفعلي للأراضي التونسية وقررت الحكومة الفرنسية برئاسة جول فرانسوا كامي فيري فرض الحماية، وصرح لورد سالساوري الانكليزي لنظيره الفرنسي: احتلوا تونس إن شئتم فانكلترا لا تمانع ونصت معاهدة الحماية على أن الاحتلال الفرنسي لتونس مؤقت لكن الانتفاضة الشعبية قامت ولم تفلح السلطات الفرنسية بإخمادها إلا في سنة 1883[1] وامتد الكفاح ضد الاحتلال لتحقيق الاستقلال معتمداً على نخب وطنية كان لها الدور الكبير في التوعية والإصلاح لتبدأ بالظهور بعد الحرب العالمية الأولى في شكل أحزاب وطنية سياسية ونقابية ساهمت في نشر الوعي الوطني ووقفت في وجه المشاريع الاستعمارية التي حاولت طمس الشخصية التونسية ومن بين هذه الأحزاب، الحزب الدستوري الحر الذي ظهر سنة 1920 بقيادة عبد العزيز الثعالبي وعلي الحامي، ونما فيما بعد بقيادة شخصيات كالحبيب بورقية وفرحات حشاد وآخرين[2] وألحقت فرنسا معاهدة الحماية باردو بمعاهدة أخرى بالمرسي الكبير في 1983/6/8 فبرزت مقاومة في الشمال قادتها قبائل حمير وسكان الجبال فما أن وطئت أقدام المستعمر ميناء طبرقة حتى هب المتطوعون من أبناء بوسعيد والحوامدة وأولاد عمر وفي الوسط تحرك أبناء ماجر والفراشيش وجلاص وبني زيد وعيار وهذا ما حدث في الجنوب. وبرز الكفاح السياسي بقيادة مجموعة من الرواد المصلحين الذين تأثروا بحركة الإصلاح في منطقة المشرق العربي ومن أبرزهم الطاهر بن عاشور ومحمد السنوسي وعرفت السنوات الأولى من القرن العشرين ظهور (الجماعة الحاضرة) التي كانت نواتها من رجالات الإصلاح، من أبرزهم علي أبو شوشة والبشير صفر. وبمبادرتهم ظهرت الجمعية الخلدونية التي هدفت لإبراز معاني الحضارة العربية وفي سنة 1905 تأسست جمعية خريجي الصادقية برئاسة خير الله بن مصطفى ومن خلال هاتين الجمعيتين اتجهت الحركة الوطنية نحو العمل السياسي التنظيمي حيث أُسّست في سنة 1907 حركة سياسية منظمة مقاومة بقيادة علي باشا حمبة وانضم إليه عبد العزيز الثعالبي وفي سنة 1909 تأثرت الحركة بجمعية تركيا الفتاة وساهمت في الدفع نحو الأمام فنشأت (تونس الفتاة) وأنشأت جريدة سميت (التونسي) وكانت

[1]– أسماء قطالي وفاطمة الزهراء بوزيان – النضال السياسي والنقابي في تونس 1946-1956 ص 1-10

[2]– المرجع السابق ص 1

جريدة ناطقة باللغة الفرنسية وهدفت للدفاع عن مصالح الشعب التونسي وطالبت بالمساواة وحق الأهالي بالتعليم وممارسة الوظائف الإدارية والمساهمة في القرارات الحكومية بوساطة مجلس منتخب ثم من بعدها أسس الثعالبي جريدة (بريد تونس) التي طالبت بتمثيل التونسيين بالمجلس الاستشاري والمشاركة في تحصيل الأراضي فهاجمتها الصحافة الفرنسية كجريدة المعمر وصدرت نشرة سماها الثعالبي (الاتحاد الإسلامي) في تشرين الأول 1909 وخاضت الحركة الوطنية حرباً أخرى بمساعدة ليبيا في أثناء الهجوم الإيطالي عليها 1911 وقامت حركات احتجاجية في كانون الأول 1911 وبرزت حركة الشباب التونسي سنة 1912 وفي أثناء الحرب العالمية الاولى استقر زعيم حركة الشباب علي باشا في استانبول مبادراً بتكوين (لجنة تحرير المغرب العربي) كما أصدر شقيقه محمد مجلة من جنيف ناطقة باللغة الفرنسية[1] وهي (مجلة المغرب) وحصل اتصال مع بعض العناصر العربية الوطنية كـ شكيب أرسلان وعبد العزيز جاويش وببعض الطلبة كسالم الشاذلي الذي كان رئيساً لجمعية طلبة شمال أفريقيا في فرنسا وصالح الشريف الذي كون في برلين لجنة استقلال تونس والجزائر وشارك علي باشا حمبة في المؤتمر الثالث للقوميات في لوزان 1916 للمطالبة بالاستقلال[2] وتعود بوادر ظهور الحزب الحر الدستوري إلى عام 1920 حيث التف حول الثعالبي ثلة من المثقفين أمثال أحمد الصافي وعلي كاهية وأعلن عن نفسه أمام العموم في آذار من عام 1920 وكانت تسميته استناداً على دستور 1861 وكان برنامجه سياسياً بالدرجة الأولى وترجع ظروف تأسيسه لعوامل داخلية وخارجية أبرزها:

الاعتقاد بوجود موقف أميركي إيجابي تجاه المطالب التونسية بعد زيارة الرئيس الأمريكي لباريس الذي كان لديه البنود الأربعة عشر حول بعض المطالب فأرسلت الحركات الوطنية وفداً إلى باريس لمتابعة النتائج كأحمد السقا وعبد العزيز الثعالبي الذي أصدر كتابه (تونس الشهيدة) عام 1920

تواصل الاستيطان الفرنسي وتنظيم باريس لمؤتمر في العاصمة تونس وهو (مؤتمر الأفخارستي) 1920 حيث رأى التونسيون به مساساً بكرامتهم فضلاً عن توجه فرنسا لإقامة احتفال بمرور خمسين عاماً على احتلالها لتونس فعارضت القوى الوطنية ذلك وأصدر الشاذلي خير الله جريدة (الصوت التونسي) بعد إيقاف جريدة اللواء عام 1929 وأسس بورقيبة عام 1932 جريدة العمل التونسي[3]. وأُسّس الحزب الحر الدستوري في ظروف خاصة عقب سنوات الجفاف وتسلط سلطة

[1]– المرجع السابق ص 11-12-13-14-15
[2]– المرجع السابق ص 17-18
[3]– المرجع السابق ص 18-19-22

الاحتلال وقمع المتظاهرين والاحتفال بخمسينية الحماية في 1931/5/31 وتكثيف العمل الجمعياتي والصحفي وبروز عدة مفكرين ساهموا بدورهم في بعث الوعي الوطني أمثال أبو القاسم الشابي وعلي الدوعاجي وعقد مؤتمر الحزب بنهج الجبل بالعاصمة تونس في أيار 1933 وظهور الاختلاف بين القدامى والجدد حول طريقة العمل (التريث والحذر بالنسبة للقدامى والتصعيد والاعتماد على القوى الشعبية للجدد) وتم المؤتمر في 1934/3/2 وهو المؤتمر الخارق للعادة، حيث دعا إليه بورقيبة بقصر الهلال وتم تأسيس الحزب الحر الدستوري الجديد وحل اللجنة التنفيذية وتشكيل قيادة جديدة باسم الديوان السياسي وتضمن البرنامج تحرير تونس وإقامة برلمان ينتخب بالاقتراع العام مع حكومة مسؤولة أمامه وفي نضاله اعتمد على العرائض والصحف والاحتجاجات مثل احتجاج الشواشين سنة 1934 وإضراب قصر الهلال في تموز 1940 مما ساعد على توسيع القاعدة الجماهيرية في النضال الوطني لكن بصعود الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا، تم اعتماد الحوار كبداية للانفراج واستبدال المقيم العام المتشدد الفرنسي، بمقيم عام أكثر تحرراً في تشرين الأول 1937 وعقد المؤتمر الثاني للحزب بنهج التريبونال وبروز التيار الراديكالي ومن ثم القطيعة مع سياسة الحوار والمطالبة بمواجهة الاستعمار عبر التصعيد من الاحتجاجات التي تم اعتمادها بعد فشل تجربة الحوار الأولى وتراجع فرنسا عن وعودها وذلك إثر مؤتمر التريبونال وظهور تيار جديد تحت زعامة صالح بن يوسف وعلي البلهوان اللذين دعيا إلى العصيان المدني والعسكري مما أحدث صداماً عسكرياً مع سلطة الاحتلال التي قامت بحملات قمع مع تشديد الخناق السياسي على غرار أحداث 1938/4/9 فسقط نحو 22 شهيداً و150 جريحاً [1] ودخل الحزب الدستوري الجديد مرحلة جديدة بعد ذلك التاريخ تحت قيادة الحبيب تامر فنظم مظاهرات في 1938/11/22 بمناسبة قدوم المقيم العام الفرنسي الجديد إيريك ليون.

وفي عام 1942 قدم المنصف باي مذكرة إلى الحكومة الفرنسية تضمنت 16 نقطة. ومن أهم ما جاء فيها:

تكوين مجلس استشاري.

إطلاق سراح السجناء..

وسرعان ما توترت العلاقة مع الاحتلال وتجاهل المنصف سلطة الاستعمار فشكل حكومة وطنية عام 1943 ضمت العديد من الشخصيات الوطنية كمحمود الماطري وصالح فرحات ومحمد

[1]– موسوعة سكوول – ملخص درس تونس في الثلاثينات 2016/1/14

العزيز الجلولي وصدور أول عدد لجريدة إفريقيا الفتاة عام 1943 وأمام السياسة الزجرية للمقيم 1943-1947 سعى الوطنيون لتدويل القضية الوطنية وإخراجها من نطاق العلاقات الفرنسية – التونسية وخاصة بعد تأسيس جامعة الدول العربية في 1945/3/22 فقرر الديوان السياسي إيفاد الحبيب بورقيبة للجامعة في 1945/3/26 لإبراز البعد العربي للقضية التونسية ووجدت الحركة الوطنية مرجعاً أممياً إثر توقيع الميثاق الأممي في 1945/6/26 الذي أقر رسمياً بعث منظمة هيئة الأمم المتحدة في 1945/10/24 وقبل هذا التاريخ نشأت جامعة عموم العملة التونسية الأولى 1924-1925 بعد سلسلة من الإضرابات كإضراب عمال الرصيف لكنها لم تدم طويلاً لأنها لم تتكون من نقابات مهمة كعمال المناجم، لكنها اعتبرت النواة الأولى للعمل النقابي وأُسّست جامعة عموم العملة الثانية 1937-1938 لكنها أُسّست فعلياً في 1936/6/14 واندثرت سريعاً قبل تعليق نشاطها النقابي وبرزت الكونفدرالية العامة للشغل 1944-1946 ونظمت الحركة الوطنية احتفالات في 1947/3/22 إحياء للذكرى الثانية لتأسيس جامعة الدول العربية [1] وفي بحث آخر تم الإشارة إلى وضع تونس في الثلاثينات من القرن الفائت من أزمة اقتصادية واجتماعية بتدهور قطاع الزراعة والمناجم بسبب انهيار الأسعار وغلق الأسواق الخارجية وتفاقم البطالة وإفلاس الفلاحين والتجار وعموم الجفاف.

وعمدت فرنسا في مطلع الثلاثينات إلى تنظيم تظاهرات سياسية فارغة (المؤتمر الأفخرستي، والاحتفال بخمسينية الحماية وأحداث التجنيس) التي مست مشاعر التونسيين.. وكانت هذه السياسة الاستفرازية قد تزامنت مع سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فتم تنظيم الجماهير وبروز (مجموعة العمل التونسي) وتأسيس صحيفة (العمل) وعرفت تونس حركة سياسية وفكرية نشيطة تجلت في تكثيف النشاط الصحفي وظهور مساعي للدفاع عن مصالح التونسيين وتبني التحركات الشعبية عبر صحيفة (صوت التونسي) و(العمل التونسي) وبروز تيار فكري تحرري عبرت عنه كتابات المصلح الطاهر الحداد حول المرأة والعمال وبروز تيار أدبي ثوري تبنى التعبير عن تطلعات الشعب التونسي ورغبته في التحرر والانعتاق التي عبرت عنه قصائد أبي القاسم الشابي وجماعة (تحت السور) وتكثيف العمل الجمعياتي وبلغ عدد الجمعيات سنة 1937 نحو 94 جمعية ناشطة في مختلف المجالات مثل الشبيبة المدرسية وجمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين وجمعية قدماء الصادقية فانعقد مؤتمر نهج الجبل في 12-1933/5/13 ومن أهم نتائجه: ظهور قيادة حزبية جديدة ضمت إلى جانب رموز الجيل الأول المؤسسين للحزب جماعة

[1]– أسماء قطالي – فاطم الزهراء بوزبات – النضال السياسي .. ص 26-29-31-34-38-39-44

العمل (محمود الماطري، والأخوين الحبيب بورقيبة ومحمد بورقيبة، والطاهر صفر، والبحري قيقة) وتطور البرنامج السياسي الذي انتقل من المطالبة بمشاركة التونسيين في إدارة شؤون البلاد إلى المطالبة بتحرير الشعب والحصول على دستور يضمن سيادة الشعب بواسطة برلمان وبرز الانشقاق بين القدامى والجدد بسبب الخلاف حول أسلوب النضال وانعقاد مؤتمر قصر هلال في 1934/3/2 الذي أسفر عن تأسيس الحزب الحر الدستوري الجديد بقيادة الديوان السياسي وبروز طريقة عمل جديدة أي الاتصال المباشر بالجماهير وإقحامها بالنضال الوطني وعرفت الحركة الوطنية بعد مؤتمر قصر هلال ثلاثة أطوار:

الأول من عام 1934 أيلول إلى 1936 أيار وتميزت هذه المرحلة بتعنت السياسة الفرنسية تجاه الحزب الجديد حيث جهد المقيم العام مارسال بيروطون في أيلول 1934 إلى اعتقال قادته وعلى رأسهم الحبيب بورقيبة ونفيهم إلى الجنوب الفرنسي.

الثاني من أيار 1936 إلى حزيران 1937 حيث مثلت حالة انفراج نسبي وحوار بين الحزب الجديد وحكومة الجبهة الشعبية في باريس التي أوفدت بيار فيانوا إلى تونس سنة 1937 حيث أعلن عن برنامج إصلاحات يهدف إلى توسيع مشاركة التونسيين في إدارة شؤون بلادهم وتأسيس لجنة تشريعية–استشارية فرحب الحزب بهذا البرنامج.

الثالث من حزيران 1937 إلى نيسان 1938 عرفت هذه المرحلة عودة عبد العزيز الثعالبي بعد غياب دام 14 سنة وعودة الخلاف بين الحزب القديم والجديد وبرزت اتهامات في الصحافة واشتباكات وعقد الحزب كما ذكرنا مؤتمره الثاني المعروف بمؤتمر نهج التريبونال في 30–10/31 و 1–1937/11/2 وبرزت فيه نزعة متصلبة دعت إلى إنهاء سياسة الحوار وتصعيد الموقف ورفعت أحداث نيسان 1938 شعارات وطنية ودعت الحركة الوطنية إلى حكومة تونسية وبرلمان وأفضت الأحداث إلى شهداء وحل الحزب فضلاً عن محاكمة قادته[1]

والباحث محمد بوخريص تحدث عن وضع الحركة الوطنية التونسية في أثناء الحرب العالمية الثانية إذ تحولت تونس إلى ساحة للمعارك بين قوات الحلفاء وقوات المحور بين تشرين الثاني 1942 وأيار 1943 في إطار ما يعرف بـ حملة تونس.

وقد نتجت عن الحرب ظروف تونسية ودولية جديدة ساهمت في انتعاش العمل الوطني:

[1] - في 2018/1/5 -BAC- Lettres tunisie -

الظروف الخارجية: شهدت تونس تسلطاً استعمارياً حيث انتهجت فرنسا سياسة قمعية من إلغاء الحريات العامة وتضييق الخناق على النشاط الوطني وتشديد الرقابة على الصحافة وتعطيل الجمعيات كتونس الفتاة ونقل الزعماء الدستوريين المعتقلين إلى سان نيكولا بمرسيليا وإيقاف القيادات الدستورية الجديدة وتكثيف عمليات التجنيد التي شملت (40000) شخصاً وتصاعد سياسة الترويع والانتقام وزج أكثر من (10000) شخص في السجون بتهمة التعاون مع قوات المحور وقد أثارت هذه السياسة الشعب التونسي مما أدى إلى احتجاجات وانتفاضات في بعض الجهات: زرمدين ورأس الجبل، وانقسم الفرنسيون بين أنصار لحكومة فيشي والجنرال ديغول مما انعكس على المستعمرات،

أما الظروف الداخلية: فتمحورت حول تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وإنزال قوات لدول الحلفاء في 1942/11/8 في الجزائر والمغرب وقوات المحور في تونس وتدهور الوضع، وسقط ضحايا مدنيون ودمرت البنية التحتية وتراجعت الزراعة والصناعة وفي 1942/6/19-1949/5/14 اتجه المنصف باتجاه الشعب وأنشأ مجلساً للشورى للبت في القوانين التي تعرضها عليه الإدارة الفرنسية وسعى لإحياء السلطة وإثبات وجودها أمام تسلط قوة الاحتلال وبعث إلى حكومة فيشي عام 1942 مذكرة تضمنت 16 مطلباً لتكوين مجلس نيابي وإقرار التعليم وعدم إقصاء الموظفين التونسيين وشكل حكومة عام 1943 دون استشارة المقيم العام ترأسها محمد شنيق وانتعشت الحركة الوطنية وخرج العمل الوطني من نطاق السرية إلى العلنية بعد اعتلاء المنصف العرش، وأسس الحزب الجديد كشاف تونس والهلال الأحمر التونسي وصدرت بعض الصحف مثل (أفريقيا الفتاة)، و(الشباب)، وقيام الجبهة الوطنية التونسية في 1945/4/22 التي ضمت كل التيارات والقوى الوطنية[1] وتأسس في هذه المرحلة الحزب الشيوعي التونسي عام 1920 ليحظر في كانون الثاني 1963 غداة الكشف عن محاولة انقلابية لم يكن له ضلع فيها وسمح بعودته للحياة الحزبية في 1981/7/18 في نفس اليوم الذي ألقي بها القبض على قيادات التيار الإسلامي وأصبح منذ 1993/4/23 يسمى بحركة التجديد.

ثانيا: مرحلة الاستقلال حتى رحيل بورقيبة 1987: استقلت تونس في 1956/3/20 لكن فرنسا احتفظت بوجود عسكري في بنزرت شمال شرق حتى سنة 1963 وعين الحبيب بورقيبة وزيراً أول.

[1]- محمد بوخريص – تونس أثناء الحرب العالمية الثانية 2010/6/5

في 1957/7/25 أعلن تونس جمهورية وأصبح أول رئيس حتى 1987/11/7 وأصبح رئيساً مدى الحياة بتعديل دستوري في 1974/12/27

في كانون الأول 1962 كشف عن محاولة انقلابية شارك فيها عسكريون ومدنيون وبعد ذلك بعام أجلي آخر جندي فرنسي[1].

لم يكن يقبل المعارضة وشهدت سنوات حكمه الأولى صراعاً عنيفاً مع اليوسفيين نسبة إلى صالح بن يوسف أحد زعماء الحركة الوطنية الذي اغتيل في فرانكفورت آب 1961

جمد نشاط الحزب الشيوعي بعد كشف محاولة الانقلاب في كانون الأول 1962 وحارب الاتجاه الإسلامي أي حركة النهضة لاحقاً وألغى الحريات الأساسية وفرض الرقابة على الإعلام.

أقر نظام الحزب الواحد وشرعن ذلك بتعديل دستوري في 1974/12/27 سمح له برئاسة الدولة مدى الحياة

أجهز على مؤسسة الزيتونة الإسلامية ومنع تعدد الزوجات وشرعن التبني[2].

في عهده حصلت احتجاجات شعبية 1977- 1987 أشهرها أحداث الخميس الأسود ومظاهرات 1984/1/3 التي قامت بسبب ارتفاع سعر الخبز وعرفت بثورة الخبز وتعود أحداث الخميس الأسود ليوم 1978/1/26 عندما خرج آلاف النقابيين من مختلف القطاعات بمسيرات احتجاج على الأوضاع المتردية وإضراب الاتحاد العام للشغل الذي كان يطالب بالحريات والحقوق العمالية وكانت الاحتجاجات في مدن رئيسية كتونس العاصمة، قصرين، قفصة، فاس، صفاقس، قبلي. وفي فترته كانت الغارة الإسرائيلية في 1985/10/1 في الضاحية الجنوبية للعاصمة والذي أدانها مجلس الأمن في 1985/10/14.

في تشرين الأول 1964 وفي مؤتمر بنزرت أصبحت تسمية الحزب الدستوري الجديد الحزب الاشتراكي الدستوري وينبغي الإشارة إلى جذوره. عبر الحزب الحر الدستوري حزيران 1920 ومن ثم الحزب الدستوري الجديد 1934، وكان هو الحزب المهيمن على الساحة مع وجود أحزاب أخرى كحزب الوحدة الشعبية الذي أُسّس عام 1981، والحزب الديمقراطي التقدمي الذي أُسّس في 1983/12/13.

[1]– المسار السياسي لتونس بعد استقلال 1956-2014 2014/11/15

[2]– تونس – من بورقيبة لما بعد الثورة 2017/2/9

وكانت الجماعة الإسلامية في أواخر الستينات قد تحولت إلى حركة الاتجاه الإسلامي في 1981/6/6 وهي تنظيم محظور مع حزب العمال الشيوعي الذي ظهر في 1986/1/3.

ثالثاً: الحياة الحزبية من عام 1987 وحتى 2011: أزاح الوزير الأول زين العابدين بن علي بورقيبة في 1987/11/7 واستمر حتى 2011/1/14، استند بن علي على الفصل 57 من الدستور الذي ينص على أن يتولى الوزير الأول رئاسة الجمهورية في حال عجز أو وفاة الرئيس وصدر تقرير طبي من مجموعة أطباء في 1987/11/7 يؤكد عجز الرئيس عن أداء مهامه.

مرحلة شد وجذب ومواجهات مع التيار الإسلامي وأحكم النظام قبضته على النقابات والأحزاب والصحافة وانفتح على الولايات المتحدة الأمريكية والغرب.

أجرى أكثر من تعديل دستوري وفي عام 2009 عدل الفصلين 39 و 40 لإزالة الحد الأقصى لتقلد المنصب الرئاسي ومنحه الحق في الترشح لولاية عام 2009 مقابل حظر بعض الأحزاب القوية والفاعلة[1].

أجرى انتخابات تشريعية عديدة منها في أعوام 1989- 1994- 1999- 2004 وإثر صدور قانون الأحزاب في 1988/5/3 رُخص لأحزاب: الاجتماعي للتقدم، التجمع الاشتراكي التقدمي، الاتحاد الديمقراطي الوحدوي..

بعد انقلاب زين العابدين بن علي انقلب الحزب الاشتراكي الدستوري إلى التجمع الدستوري الديمقراطي في 1988/2/27 أي من الحزب الحر الدستوري 1920- الدستوري الجديد 1934- الاشتراكي الدستوري 1964 ونشطت أحزاب أخرى مثل الحزب الديمقراطي التقدمي الذي أُسّس في 1983/12/13 وحركة التجديد نيسان 1993 والتكتل من أجل العمل والحريات في 1994/4/9 وحصل على تأشيرة العمل القانوني في 2002/10/25 والاتحاد الديمقراطي الوحدوي 1988/11/23 وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين في 1978/6/10 وحزب الوحدة الشعبية 1981 وحزب الخضر للتقدم في 2005/11/14 والاعتراف به في 2006/3/3 والحزب الاجتماعي التحرري أيلول 1988.. وهناك أحزاب غيرت أسماءها عدة مرات كحركة التجديد وهي الحزب الشيوعي التونسي سابقاً والحزب الاجتماعي التحرري الذي غير اسمه في تشرين الأول 1993 إلى الحزب الاجتماعي للتقدم والتجمع الاشتراكي التقدمي الذي انقلب إلى الحزب الديمقراطي التقدمي..

[1]- المسار السياسي لتونس ...

صدّق بن علي على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب في 1988/7/11 وتشكلت ثلاث جمعيات للدفاع عن حقوق الإنسان: الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، الجمعية التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة، الفرع التونسي لمنظمة العفو الدولية.

أصدر قانون الصحافة في 1988/7/19 ونص على حرية الصحافة والأحزاب.

قانون جديد لتنظيم الأحزاب والجمعيات في 1988/5/3 واشترط فيما يتعلق بتكوين الأحزاب أن يكون برنامج الحزب الجديد في مبادئه واختياراته وبرامج عمله مختلفاً عن مبادئ وبرامج واختبارات أي حزب سياسي قائم وحظر إقامة أحزاب على أساس اللغة أو الدين أو الجنس أو الجهة.

حركة الاتجاه الإسلامي عارضت لكنها أبدت تجاوباً مع مبادرات الرئيس نحو التعددية وأعلنت في 1989/2/8 عن أنها تقدمت لوزارة الداخلية بأوراق تأسيس حزب سياسي تحت اسم حزب النهضة[1].

صدور الميثاق الوطني في 1988/7/25 لتحديد ضوابط الحركة السياسية وتم التوقيع عليه من قبل 16 حزباً سياسياً وهيئة لكنه وضع قيوداً على تأسيس الأحزاب..[2]

صدر قانون الأحزاب السياسية سنة 1988: يتضمن من خلال بعض بنوده بأنه لا يجوز لأي حزب سياسي أن يستند في برامجه أو نشاطاته إلى دين أو لغة.

وبرز قانون رقم 87 لسنة 2011 حيث أكد أن الهدف هو تكريس حرية التنظيم السياسي ودعم التعددية السياسية وتطويرها وترسيخ مبدأ الثقافية في تسيير الأحزاب السياسية من دون أي قيود سوى رفض الدعوة إلى العنف أو الكراهية أو التعصب والتمييز على أسس دينية أو فئوية أو جنسية أو جهوية ولم يشترط تحديد الهوية [3].

رابعاً: الحياة الحزبية منذ عام 2011 وأهم سماتها:

في 2010/12/17 أضرم البائع المتجول محمد البوعزيزي 26 عاماً النار في جسده احتجاجاً على مصادرة شرطة البلدية عربة الفاكهة التي كان يعتاش منها من أمام ولاية سيدي بوزيد مما أدى إلى احتجاجات وسقوط نحو 338 قتيلاً وآلاف الجرحى[4]

فرار زين العابدين بن علي إلى السعودية في 2011/1/14

---

[1]– أحمد ثابت – التعددية السياسية – القاهرة 1989 ص 75-76-77

[2]– د. رعد صالح الألوسي – التعددية السياسية في عالم الجنوب 2006 ص 232

[3]– سالم لبيض – عن الظاهرة الحزبية في تونس 2017/10/25.

[4]– المسار السياسي لتونس .. وتونس من بورقيبة ..

في 2011/1/15 أعلن المجلس الدستوري حالة الشغور لمنصب الرئاسة وعين وفق احكام دستور 1959 رئيس مجلس النواب فؤاد المبزع رئيساً مؤقتاً وواصل الوزير الأول محمد الغنوشي أداء مهامه على رأس الحكومة. لكن التظاهرات خرجت في 2011/1/25 ضد الحكومة مطالبة بمجلس تأسيسي لوضع دستور، فعين الباجي قائد السبسي رئيساً لحكومة انتقالية

وفي تشرين الأول 2011 جرت انتخابات تشريعية فازت بها حركة النهضة بـ 89 مقعداً فشكلت حكومة.

في 2011/12/12 انتخب المجلس التأسيسي (البرلمان الانتقالي) محمد المنصف المرزوقي رئيساً للجمهورية وتكليف حمادي الجبالي من حركة النهضة بتشكيل حكومة.

احتجاجات شعبية في 2012/6/12 واغتيال المعارض الوطني شكري بلعيد في 2013/2/6 والوطني الآخر محمد البراهيمي في 2013/7/25.

في 2014/1/26 تم التوقيع على دستور بعد تأخير لأكثر من عام.

عام 2014 انتخابات رئاسية وفوز الباجي قائد السبسي ووفاته في عام 2019[1]

في تشرين الأول 2019 جرت انتخابات تشريعية وتميزت بعدم حصول أي حزب على الأغلبية. وحصلت حركة النهضة على 52 مقعداً، وقلب تونس على 38 مقعداً، والتيار الديموقراطي على 22 مقعداً، والذي أُسّس في أيار 2013، وحركة الشعب على 16 مقعداً، وائتلاف الكرامة على 21 مقعداً، وأُسّس في شباط 2019، وتحيا تونس على 14 مقعداً وأُسّست في أيار 2019 وحزب مشروع تونس على أربعة مقاعد، والاتحاد الشعبي الجمهوري، وحركة نداء تونس، وحزب الرحمة والبديل التونسي، على ثلاث مقاعد لكل منها..[2] مع عدم الثقة بين مختلف الأطراف.

ومن ثم جرت انتخابات رئاسية في 2019/10/13 وفوز قيس سعيد وهو شخصية مستقلة أكاديمية – ليست معروفة – ومع سيطرة النهضة وتراجع اليسار التونسي وحركة نداء تونس تدخل الدولة في مأزق سياسي.

قرار قضائي بحل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي في 2011/3/9

[1]– المرجع السابق .
[2]– المرجع السابق.

بيان حكومي في حزيران 2020 يعلن أن عدد الأحزاب التونسية قد بلغ نحو 244 حزباً[1]

وفي 2020/6/16 أكدت مصالح الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع المؤسسات الدستورية والمجتمع المدني عن تأسيس حزب جديد وفقاً لمقتضيات المرسوم 87 لسنة 2011 المؤرخ في 2011/9/24 المتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية وأن العدد الإجمالي للأحزاب وصل لـ 222 حزباً[2]

الباحثة حنان جابلي وفي دراسة مكثفة حول الأحزاب تشير إلى أن تونس عاشت منذ يناير 2011 وسقوط نظام الحزب الواحد على وقع انفجار حزبي بعد ولادة أحزاب سياسية من عائلات فكرية مختلفة حتى وصل عددها في شباط 2019 إلى نحو 216 حزباً فتغير المشهد الحزبي حيث تجاوز عدد الأحزاب سنة 2011 فقط 100 حزب استناداً إلى القانون رقم 87 لسنة 2011 والذي نص على حرية تأسيس الأحزاب والانضمام إليها والنشاط في إطارها ويهدف إلى تكريس حرية التنظيم السياسي ودعم التعددية السياسية وتطورها فمن الطبيعي هذا التكاثر على اعتبار وجود عدد كبير من الأفكار والمشاريع السياسية والمشكلات وهو ما يفتح الباب أمام الوجوه السياسية لإنشاء أحزاب تلبي توجهاتها لكنها تؤكد أن عدد هذه الأحزاب هو أكبر من طاقة استيعاب الحياة السياسية في تونس التي لا تتحمل أكثر من 10–11 حزباً على الأغلب[3]

مراقبون يعتبرون أن التكاثر الحزبي السريع ظاهرة صحية بالنسبة للديموقراطيات الناشئة فيما يرى آخرون أن هذا الانفجار سيربك التونسيين وقد يشكل عائقاً أمام اختيار الشعب لممثليه وبمرور الوقت لن يبقى في الساحة إلا الأحزاب الفاعلة التي ستحاول أن تجمع شتاتها في شكل عائلات سياسية ويتفق مع هذه الرؤية موقف يدلل على أن التعددية الحزبية تعد نقطة إيجابية في إيصال صورة واضحة عن التغييرات في المجال السياسي لكن تعددها اللا محدود واللا منطقي جعلها مجالاً لتفشي الفوضى السياسية فالقانون أقر إنشاء عدد غير متناه من الأحزاب لكنها لن تصمد جميعها باستثناء الكبرى منها لأنها لا تعمل وفق رؤيا وبرنامج واضحين وبعضها يعمل وفق أجندات غير وطنية وبعضها يعيش حالة عدم استقرار سياسي لكن سوسيولوجياً الطفرة الحزبية هي عنوان تحولات سياسية عميقة واستجابة لمطلب تاريخي وحاجة مجتمعية[4]

---

[1]- عادل الشابتي – برلمان تونس – الصدارة للنهضة و 6 قوى وشتات 2019

[2]- ويكبيديا

[3]- حنان جابلي- 216 جزباً في تونس- ديموقراطية أم انفجار سياسي؟ 2019/2/18.

[4]- المرجع السابق.

الكاتب حمادي معمري يشخص الخريطة الحزبية الراهنة بقوله: شُكّلت الخريطة الحزبية الحالية عبر مخاض سياسي عسير برزت فيه تيارات سياسية سطع نجمها وضمرت فيه تيارات أخرى وأفل بريقها وشهدت الأحزاب السياسية بعد سنة 2011 انشقاقات وصراعات داخلية جعلت المشهد متحولاً لا يعرف الاستقرار في محطة انتخابية إلى أخرى لكونها امتحان للأحزاب التي كشفت متانة نسيجها الداخلي وقدراتها على خوض تلك المحطات وتعزى الصراعات داخل الأحزاب إلى حداثتها في العمل السياسي لذا تحطم بعضها إثر فشلها في دخول البرلمان أو إخفاقها في الوصول إلى كرسي الرئاسة فيما اختفت عدة أحزاب من الساحة السياسية.

وأصيبت تونس بخيبة أمل نتيجة الانتخابات التشريعية والرئاسية سنة 2019 فتراجعت الجبهة الشعبية وهي ائتلاف يساري لأكثر من عشرة أحزاب وكذلك نداء تونس مقابل صعود قلب تونس وائتلاف الكرامة والدستوري الحر، ناهيك عن التقدم لحركة النهضة وتؤلف مختلف هذه الأحزاب إلى جانب حركة الشعب والتيار الديمقراطي وتحيا تونس الخريطة الحزبية التونسية في شكل فسيفساء من تيارات فكرية متنافرة لا يجمع بينها رابط أو رؤية موحدة ولا أهداف مشتركة لذلك تعطل مسار الحكومة التي تفتقد لحزام سياسي داعم لها قوي وفاعل[1] ولقد أسس الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي حزب نداء تونس سنة 2012 وضم نخبة سياسية من مختلف المشارب الفكرية وقدم نفسه كمعارض للتيار الإسلامي المتمثل بحركة النهضة التي حصلت على تأشيرة قانونية للعمل في تونس بعد آذار 2011 وبعد سنتين خاض السبسي الانتخابات في 2014 وحصد 86 مقعداً ورشح نفسه للرئاسة وفاز بالدور الثاني 55/68 أمام منافسه المنصف المرزوقي الذي نال 44/32

بعد هذا لم يصمد نداء تونس في المشهد السياسي وتكدست مشكلاته الداخلية بعد الصراعات الزعاماتية فظهرت انشقاقات عميقة وخذلان للقاعدة الشعبية بعد تحالف السبسي مع النهضة فتراجعت ثقة الناخبين بالحزب فتصدع وانشق عنه محسن مرزوق ليؤسس مشروع تونس سنة 2016 ويوسف الشاهد ليؤسس تحيا تونس في أيار 2019، وفشل الندائيون في تجميع صفوفهم وكانت وفاة المؤسس اللحظة المفصلية في موت نداء تونس سياسياً وهذا الفراغ الكبير في المشهد السياسي ساهم في شد عود الحزب الدستوري الحر بقيادة عبير موسى ومواجهتها لحركة النهضة متمسكة بالدولة الوطنية[2]

---

[1]– حمادي معمري – هذه حريطة الأحزاب في تونس المولودة والمفقودة 2020/6/14

[222]– المرجع السابق ..

ولد السبسي في 1926/11/26 لأسرة من العاصمة التونسية وهو محام ورفيق الحبيب بورقيبة، توفي في 2019/7/25 عن عمر يناهز 93 عاماً.

الكاتب سمير حمدي يشير إلى بعض سمات الحياة الحزبية الحالية كالفوضى التنظيمية ودور المال في إفساد المشهد الحزبي وعزوف الشباب عن الممارسة الحزبية[1].

محجوبة كرم تشير إلى أن عزوف الشباب يعني رفضهم للأحزاب السياسية لكن امتناعهم عن التصويت يمنعهم من ممارسة حقهم في بناء مستقبل البلاد..[2]

وفي مكان آخر يلمح الباحث سمير حمدي إلى أن المشهد الحزبي لم يعرف الاستقرار منذ بداية مسار الانتقال الديموقراطي والتكاثر السريع للأحزاب وفشلها في بناء المؤسسات أو التحول إلى رافعة لتطوير المشهد السياسي ودعم التحول الديموقراطي وأضحت حلبة للصراع ومدخلاً للانشقاقات المتتالية التي لا يمكن تبريرها.

إنها أحزاب لم تصل بعد إلى درجة النضج وفهم معنى الحزب السياسي في بنيته العميقة، لذا رأينا صراعات في حزب نداء تونس من إعلان هيئته السياسية تجميد عضوية يوسف الشاهد الذي بادر بدايةً إلى تشكيل ما أطلق عليه (الائتلاف الوطني) وبرز جدل في أروقة الجبهة الشعبية في ظل مكونين لها وهما حزب العمال وحركة الوطنيين الديمقراطيين على خلفية التضارب في تقدير المشهد السياسي، وفي حزب حراك تونس الإرادة برزت استقالة جماعية لقيادات وناشطين، وانتقاداً لمنصف المرزوقي رئيس الحزب ومؤسسه. وهذه ليست الانشقاقات الأولى فيه منذ كان يحمل اسم (المؤتمر من أجل الجمهورية) عندما تشظى إلى ثلاثة مكونات حزبية مختلفة برؤى متقاربة[3] وفي موقع الخليج أونلاين إشارة مؤكدة إلى الاستقالات والصراعات في الأحزاب السياسية التونسية التي تجاوزت 219 حزباً بشكل متسارع وهو ما يؤكد غياب الديمقراطية بداخلها فضلاً عن الانقسامات في الجبهة الشعبية وحالة الاحتقان في النهضة[4]

الكاتبة آمال الهلالي تتساءل لماذا لفظ التونسيون الأحزاب التقليدية ومناضلي سنوات الجمر فهم قد أزاحوا المنظومة القديمة حيث أثارت هزيمة مرشحي الأحزاب ذات التاريخ السياسي بيمينها ويسارها تساؤلات حول مبررات هذا الواقع.[5]

---

[1] - سمير حمادي – العمل الحزبي في تونس الأزمة والمشكلات 2015/1/14

[2] - محجوبة كرم – تونس صفحة جديدة بدون الأحزاب التقليدية 2019/10/7

[3] - سمير حمدي – التشظي الحزبي في تونس إلى اين 2018/9/24

[4] - الخليج أونلاين- خلافات الأحزاب السياسية التونسية صراعات تهدد الحياة السياسية في البلاد 2019

[5] - آمال الهلالي- لماذا لفظ التونسيون الأحزاب التقليدية ومناضلي سنوات الجمر 2019/9/18

الانتخابات التشريعية والرئاسية الأخيرة في تشرين الأول من عام 2019، كانت بمثابة عقاب من الناخبين للأحزاب التقليدية وأكدت عدم وجود أسرة سياسية واحدة تمكنت من إقناع غالبية الناخبين بعدم جدواها، فقد شكلت خليطاً من قوى الثورة والنظام القديم من الإسلاميين والحداثيين واليسار الاجتماعي والأحزاب الليبرالية بما يؤكد أن المزاج التونسي لا ينتصر لفكرة محددة أو لمرجعية أيديولوجية ثابتة وإنما هو بصدد البحث عمن يمكن أن يحقق أهدافه[1].

الكاتب محمد البتعالي يشدد على أن الأحزاب التقليدية تلقت ضربات قوية وأحياناً قاصمة بينما يحتل المشهد مرشحون جدد وأحياناً طارئون على الممارسة السياسية وهذا يعني أن بروفايل المرشح المثالي بالنسبة للناخب قد تغير تماماً فالمرشح الحزبي الذي صنع داخل آلية حزبية لمقولات فكرية لا أفضلية له أمام مرشح صنع أمام أعين الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي بخطاب بسيط وسهل وأحياناً تسطيحي[2].

الباحث المنجي السعيداني، يشكو من غياب الأحزاب في فترة كورونا فلم يعد لها أنشطة معلنة ولا أخبار ولا اجتماعات، ولو كانت افتراضية كأنها في طريق الاندثار[3].

وهذا ما يؤكده الباحث أشرف الرياحي بوجود استفهامات عديدة لدى الرأي العام حول البنى الحقيقية للتشكيلات السياسية. وعدم قيام الأحزاب بأدوارها التأطيرية والتوعوية في أزمة كورونا، مما يثير تساؤلات بشأن وجودها ومستقبلها.[4]

وحول الأزمات السياسية المستمرة في تونس يشير الباحث عادل عبد الله إلى أن الأزمة السياسية هي تعبير عن أزمة مجتمعية ولا يوجد مشروع واضح لتجاوزها، فلا وجود للكتلة التاريخية التي تطرح على نفسها مهمة مواجهة المسؤولين منذ بناء ما سمي بالدولة الوطنية. وإن جوهر الأزمة السياسية يكمن في أن النخب ما زالت تحتكم في إدارة شؤون البلاد إلى منطق المنظومة القديمة وفلسفتها. وهو واقع يمكن رده إلى عوامل داخلية كهيمنة الصراعات. بحيث أنتج مسار الانتقال الديموقراطي واقعاً سياسياً هجيناً.[5]

الباحثة د. آمال موسى، تتساءل إلى أين تسير تونس؟ بقولها: بين تونس الواقع اليوم، وما يجب أن تكون عليه، هناك فرق كبير. فهي منذ انتخابات المجلس الوطني التأسيسي سنة

---

[1]– وليد التلبلي – برلمان جديد ومخاوف من عدم الاستقرار 2019/10/7

[2]– محمد البتعالي تونس قراءة متأنية في تسونامي الرئاسات 2019/9/17

[3]- المنجي السعيداني- تراجع أنشطة الأحزاب السياسية في تونس 2020/3/31.

[4]- أشرف الرياحي- كورونا تكشف هشاشة أحزاب تونس 2020/3/29.

[5]- عادل عبد الله– إلى أين تتجه تونس؟ 2020/2/5.

2011، في توترات ومخاض لم يهدأ إلى الآن، فلماذا حالها متعثر رغم حرية التعبير؟ إنه دليل حيرة حقيقية. ما يقع اليوم هو عطب عميق ونوع من التعطيل الإرادي. ملامح من توترات وغياب الثقة. والعراك الذي أصبح الخبز اليومي في البرلمان من جهة، والعلاقات الفاترة بين المؤسسات الثلاث.

فهي تفتقر إلى التواصل الإيجابي، وكل مؤسسة تعتبر نفسها حاكمة أولى في تونس. وهذا التوتر الصامت في معظمه بين هذه الأطراف ظهر بقوة في النخبة الحاكمة حالياً أكثر من السابقة، فظهرت درجة عالية من التوترات ومردها يعود إلى نتائج الانتخابات التي أفرزت تركيبة مشتتة متنافرة التوجهات والأفكار، ووجدت نفسها مجبرة على التعايش السياسي القسري مع عدم وضوح التراتبية السلطوية والتنافس الحاد بين المؤسسات الثلاث علاوةً على التناقضات. وظهر خطاب يدعو إلى مراجعة واقع النظام السياسي. والمأزق الكبير يظهر في البرلمان لأنه في جزء كبير منه تحول إلى فضاء لصراع أيديولوجي بين الأحزاب الممثلة للإسلام السياسي وعلى رأسها حركة النهضة، والحزب الدستوري الحر الذي طالب بتصنيفها كمجموعة إرهابية كي يتم تطبيق قانون مكافحة الإرهاب عليها فأصبح هذا الحزب القوة الرئيسية في تحدي النهضة وفضح ممارساتها وقربها من أنظمة إخوانية كنظام أردوغان الإرهابي.

وتنشغل الحياة الحزبية بصراعات لا علاقة للشارع بها كما حصل في البرلمان حينما تقدمت إحدى الكتل البرلمانية بوضع حد لتنقل النواب من كتلة نيابية لأخرى. أو ما يسمى آنذاك بالسياحة الحزبية التي فجرت سجالاً كبيراً في البرلمان. حيث صدقت لجنة النظام الداخلي على مقترح تعديل الفصل 45 منه بهدف وضع حد لتنقل النواب بين الكتل البرلمانية. بمعنى أنه في حال استقال النائب من الحزب أو القائمة أو الائتلاف الانتخابي الذي ترشح عنه، فإنه يفقد بشكل آلي صفته نائباً للشعب. فظاهرة السياحة الحزبية حسب بعضهم أثرت في استقرار الكتل وتماسك الأحزاب. وساهمت في تشويه صورة النواب لدى ناخبيهم. فحزب قلب تونس دعا إلى إيقاف هذه الظاهرة التي تلوث الحياة السياسية حسب زعمه، وتسهم في ترذيلها وتهدد المسار الديموقراطي وتمثل خداعاً للناخبين وتدليساً لإرادتهم. وفي آذار 2020 أعلن أحد عشر نائباً عن كتلة قلب تونس استقالتهم من الحزب والكتلة، وكونوا بعدها (الكتلة الوطنية). والرئيس التونسي اعتبر الاقتراح غير دستوري.

نعم بوجود حركة النهضة وتحكمها بالمفاصل السياسية والإدارية في تونس، لن يكون هناك تأثير للأحزاب السياسية، ولاسيما بوجود التأثير الشعبي المحدود، كما لا توجد أي صيغة لتكامل

الأحزاب وخاصةً اليسارية والقومية للوقوف أمام التيار الإسلامي السياسي، وهنا يجب تفعيل التحالفات الجبهوية اليسارية، والتنسيق مع الاتحاد العام للشغل، وتفعيل الشارع.

أزمة سياسية مستحكمة في تونس، وخاصةً في مجلس نواب الشعب، فالحزب الدستوري الحر قاد المعركة مع حركة النهضة بحرفية، وطرح سحب الثقة من راشد الغنوشي، رئيس حركة النهضة، وتقدم مع ثلاث كتل نيابية أخرى لتحقيق ذلك معتبراً هذه المسألة واجباً وطنياً، وسعى لجمع 109 أصوات على الأقل من أصل 217 لسحب الثقة منه. فحصل على 100 صوت فقط بعد تراجع بعض النواب. وأكدت عبير موسى رئيسة الحزب أن رئاسة المجلس تدعم العنف والإرهاب ولا تحترم القانون. فرفعت شعار مكافحة الإرهاب بوجه إخوان تونس، واتجهت النهضة لإثارة موضوع سحب الثقة من الحكومة على الرغم من أن رئيس الجمهورية قد أكد أنه لا مشاورات حول تشكيل حكومة جديدة، ورئيسها يتمتع بصلاحيات كاملة. وهذا كان موقفه في بداية الأحداث، لكنه قد اهتز.

وقد استقالت الحكومة في 2020/7/15، لتجنيب البلاد من صراع المؤسسات.

وكُلّفَ وزير الداخلية هشام المشيشي بتشكيل حكومة. والتي نالت ثقة 134 نائباً من أصل 217 في 2020/9/2، في ظل جدل كبير بين الرئيس، والمكلف، والأحزاب السياسية. ومع خلاف الرئيس قيس سعيد والمكلف المشيشي، دعا الأول لإبقاء حكومة الياس الفخفاخ نتيجة خلاف حول بعض الأسماء والمقاعد التي حلت بعد تدوير الزوايا. وهاجم الرئيس الأحزاب وخاصةً حزب النهضة أكثر من عشرين مرة ليتهمها بالعمالة للصهيونية. وهذا يعني دخول تونس في نفق التوترات السياسية العميقة مع أزمة اقتصادية.

رئيس لديه رؤية حول الأحزاب ويتوقع اندثارها ويريد تحويل النظام البرلماني إلى نظام رئاسي، وأحزاب عديدة، البعض منها لها ارتباطات خارجية كحركة النهضة التي أضحت تعاني من أزمة داخلية. حيث وجه نحو 100 عنصر من قياداتها رسالةً لراشد الغنوشي في 2020/9/18، يطالبونه فيها بعدم الترشح في المؤتمر الحادي عشر القادم. فرد بأنه ليس رئيساً بل زعيماً، والزعيم استثناء من القاعدة.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

النظام الحزبي الليبي

تشكل التعددية الحزبية ظاهرة حديثة العهد في الأنظمة السياسية المعاصرة وقد أضحت إحدى مقومات العملية الديمقراطية في العالم إذ لا تستقيم الديمقراطية إلا بوجودها وذلك لقيام الأحزاب السياسية بوظائف أساسية كالتجنيد السياسي وتجميع المصالح والتحديث والتنمية والمشاركة السياسية، فهي تعد وسيلة اتصال أساسية بين السلطة والمواطنين، وتعمل على تقديم المرشحين للمناصب العامة، برلمانية أو تنفيذية. كما تقوم بمراقبة أعمال الحكومة ومتابعتها سواء كانت بالسلطة أو في المعارضة لذا يعود نجاح الظاهرة الحزبية إلى نشأتها وتطورها، ولا يحبذ أن تكون الأحزاب نماذج مستوردة كأنماط شكلية تمثل انعكاساً لواقع اجتماعي تسيطر فيه العلاقات الأولية وبالتالي تتأثر بالظروف التي أوجدتها فاكتسبت في بداية الأمر نوعاً من الشرعية بقبول المواطنين وتأييدهم لدورها في مقاومة الاستعمار والهيمنة الأجنبية، لكن بعد الاستقلال سرعان ما حدث تطور آخر في محاولة لإثبات وجودها[1]. ولم يعهد الليبيون الأحزاب إلا خلال فترة محدودة سبقت الاستقلال، وتبلور ذلك في شكل هيئات وجمعيات وحركات سياسية من أجل النضال في سبيل الحرية والتخلص من السيطرة الاستعمارية. ولم تلق فيما بعد قبولاً من السلطة السياسية بل لجأت إلى التخلص منها واستخدام كافة الوسائل بما فيها التخوين لإقصاء العناصر الحزبية[2]. ويمكن تقسيم نشوء الحياة الحزبية إلى مراحل:

أولاً: المرحلة التكوينية قبل الاستقلال:

في مطلع القرن الثامن عشر، ونهاية حكم الأسرة القرة مانلية الذي امتد من سنة 1711 إلى 1835، حيث بداية مرحلة العصر العثماني الثاني 1835–1911، الذي حكمت فيه ليبيا حكماً مباشراً، وشهدت حركات مقاومة ضد المحتل فكانت انتفاضة سيف النصر في فزان، وثورة غومة المحمودي في جبل نفوسة، وظهرت في برقة الحركة السنوسية التي نشأت سنة 1837، على يد مؤسسها محمد بن علي السنوسي، وحتى إعلان استقلال ليبيا في 1951/12/24 على يد محمد إدريس المهدي السنوسي الذي توج ملكاً للبلاد مع الحركة الوطنية [3].

---

[1] – أحمد الرشيد – عماد الدخيل – حكمت صبرة – في أثر خطر العمل والتنظيم الحزبي في ليبيا على تشوه الثقافة السياسية تجاه الظاهرة الحزبية في الفترة1951-2010

[2] – المرجع السابق

[3] – إبراهيم فتحي عميش – التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا ص 22-81

قيام مجموعة من شباب طرابلس، ويقدر عددهم بنحو عشرة أشخاص بتأسيس جمعية سرية (جمعية إبراهيم سراج الدين) كأول تنظيم سياسي شهدته ليبيا في مستهل ولاية الوزير العثماني أحمد راسم باشا سنة 1822 وحتى 1892، واستأجروا مكاناً خارج سور المدينة، قرب شارع مزران، ووضعوا قانوناً خاصاً للجمعية أطلقوا عليه تستراً: (فوائد ونصائح خيرية).

وقعت فرنسا اتفاقية مع إيطاليا سنة 1900، أطلقت بموجبها يدها في ليبيا مقابل أن تنفرد باريس في المغرب الأقصى وترك الأمر لروما في الاتفاقية الفرنسية – الإنكليزية عام 1904. فغزت إيطاليا ليبيا في 1911/10/3، ومع انسحاب تركيا بعد توقيع الهدنة في 1918/11/11، تشاور قادة المقاومة واتفقوا على إنشاء الجمهورية الطرابلسية في 1918/11/11، وانتخب مجلس لرئاستها من رمضان الشتيوي السويحلي من مصراته، وسليمان عبد الله الباروني من الجبل، وأحمد المريض من ترهونة، وعبد النبي بلخير من أورفة [1]، وانتخب مجلس شورى من 24 عضواً، وعلماء الفتية والتشريع من أربعة أشخاص. وقد بعث مجلس الرئاسة رسالتين إلى رئيس وزراء حكومة بريطانيا وحكومة الاحتلال.

وفي 1919/9/30 أُسّس حزب الإصلاح الوطني الطرابلسي ونشر الخبر في جريدة اللواء، وأسندت رئاسة الحزب الشرفية لرمضان السويحلي، إلى جانب أحمد المريض الذي تولى الرئاسة العامة للحزب. ودعا إلى المحافظة على حقوق العرب وتأهيل الطرابلسيين لتولي شؤون الحكم، ونشر التعليم، وتعميم الإصلاح الاقتصادي، ورفض الامتيازات الخاصة للأجانب، وهاجم سلطات الاحتلال ودعا إلى المحافظة على المقاومة الوطنية، ودعم تيار سياسي وطني يتولى مهمة إدارة المعارك السياسية[2].

أسس محمد بن علي السنوسي زوايا، والأولى كانت في جبل أبي قبيس على مشارف مكة المكرمة سنة 1837، وانتشرت في برقة 45 زاوية، و28 في طرابلس، و21 في فزان والكفرة، وتجاوزت الحدود نحو تونس 17 زاوية، والجزائر 5، ومراكش 8، ومصر 21، والسودان 14، وكانت الزوايا تشكل الهيكل المؤسسي للحركة السنوسية. وبعد قيام ثورة في مصر بقيادة سعد زغلول عام 1919، وأصداء ثورة البلاشفة 1917، واستشهاد رمضان الشتيوي السويحلي، وبروز دسائس المحتل، دعت الحركة الوطنية لانعقاد مؤتمر في غريان تشرين الثاني 1920، لتحديد أولويات النضال، وتأسيس كيان وطني موحد. فتم تشكيل حكومة (هيئة الإصلاح المركزية) التي

[1]– المرجع السابق ص38-62

[2]– المرجع السابق ص 64-66-77-78

شكلت وفداً للتنسيق مع قيادة الحركة السنوسية في إقليم برقة، وعقد اجتماع في سرت كانون الأول 1921، وبعد استيلاء زعيم الفاشية بونيتو موسوليني على السلطة في 1922/10/28، شن هجوماً على مدينة غريان في 1922/11/17. وهي معقل حكومة طرابلس، وحصلت مقاومة شعبية بقيادة الهادي كعبار الذي نفذ فيه حكم الإعدام شنقاً، ثم زحف جيش الاحتلال نحو مصراتة وأورفله في 26-1922/11/27، وباقتراح من بشير السعداوي ممثل الهيئة المركزية الطرابلسية في برقة، شكل إدريس السنوسي (هيئة الإصلاح الوطنية الليبية) برئاسة مختار الغدامسي كحكومة حرب، وكلف صفي الدين السنوسي بقيادة حملة عسكرية لمقاومة قوات الاحتلال. وأفشل المجاهد عمر المختار (مشروع طلينة ليبيا)، وأسس قواعد المدرسة العربية الأولى للمقاومة والتحرر الوطني، واستشهد في 1931/9/16[1].

وفي سنة 1928 أُسّست في دمشق (جمعية الدفاع الطرابلسي البرقاوي بالشام)، برئاسة بشير السعداوي وعضوية عمر فائق شينب، فوزي نقاش، كامل عياد، منصور بن قداره، خليفة بن شعبان، بكري قدورة. وأعلنت بعد عام من تأسيسها ميثاقاً دعت فيه لتأليف حكومة وطنية، وتشكيل جمعية تأسيسية، ووضع دستور، واعتبار اللغة العربية لغة رسمية، وأسس لها فرع في تونس سنة 1930، برئاسة محمد عريقيب الزليطين، وانتشرت في القاهرة والإسكندرية، وعاد بشير السعداوي إلى الوطن، وسعى لوحدة الهيئات والفصائل الوطنية في تجمع (المؤتمر الوطني)، وأصبح رئيساً له، داعياً لاستقلال ليبيا. وبعد إعلان إيطاليا دخولها الحرب، نقل إدريس السنوسي مقر إقامته من الإسكندرية إلى منطقة كرداسة على التخوم الغربية للقاهرة، وأجرى مباحثات مع السلطات العسكرية البريطانية، وتم تشكيل (الجمعية الوطنية الليبية الطرابلسية البرقاوية) في 8-1940/8/9، وأعلنت خوض الحرب ضد إيطاليا[2].

نشأت في إقليمي برقة وطرابلس، هيئات وتجمعات سياسية مهمة كظاهرة رفض للاحتلال الأجنبي، وبمثابة قنوات اتصال ومنابر للتعبير عن مواقف وطنية تجاه تحرير واستقلال ليبيا، وكتجمع لعناصر سياسية خلقت زخماً نضالياً تفاعل من خلاله المجتمع، فكان شريكاً في صنع الأحداث. فنشأة وولادة الجمعيات والروابط والتنظيمات على اختلاف عناوينها السياسية والأيديولوجية وباختلاف انتماءاتها الطبقية والفكرية أو الاجتماعية، كانت من رحم الأحداث

[1]– المرجع السابق ص 117-125-126

[2]– المرجع السابق ص 136-137-138-154-155

الجسام[1]. في برقة، نشأت جمعية عمر المختار، والجبهة الوطنية البرقاوية، والمؤتمر الوطني العام، ورابطة الشباب الليبي.

جمعية عمر المختار: أُسّست في مصر 1942/1/31، على يد عدد من النشطاء السياسيين في المهجر، وتم تجديد تأسيسها في بنغازي 1943/4/4، وكانت بمثابة فكرة راودت أسعد عرابي بن عمران، ومصطفى بن عامر سنة 1940، في فترة الدعوة للجهاد وتأسيس جيش التحرير في القاهرة[2].

وبعد دخول جيش التحرير مع قوات الحلفاء في 1943/4/4، التقت فكرة المنشأ مع واقع التطبيق، فاجتمع كل من: علي فلاق، ومحمود مخلوف، ومهدي المطرودي. وهم من جيش التحرير وخليل الكوافي، ومصطفى بن عامر الذي أضحى رئيساً لها. وقال محمد بشير المغربي في كانون الثاني من عام 1993، في كتابه عن الجمعية أن القانون الأساسي لها قد وضع في 1942/1/31 بالقاهرة. والنشأة الأولى للجمعية كانت في سنة 1943 والإعلان عنها كان تحت اسم نادي عمر المختار وهو عبارة عن نادي رياضي- ثقافي- اجتماعي، حيث كانت قوات الاحتلال لا تجيز تأسيس أحزاب وجمعيات، وأصدرت صحيفتا عمر المختار والوطن[3]. وافتتح لها فرع في مدينة درنة تميز بنشاط وحركية منقطعة النظير، بقيادة الشاعر إبراهيم الأسطى عمر، وكوكبة من الشباب المثقف. وتمكنت من السيطرة على الحراك السياسي في مدينتي بنغازي ودرنة، واستمرت إلى حين صدور مرسوم بحل الأحزاب والحركات السياسية بناءً على توصية السفير البريطاني.

الجبهة الوطنية البرقاوية: صدر ميثاقها في 1947/1/22، وأعلن في 1946/7/26، ودعت للاستقلال، وإعلان إمارة إدريس السنوسي بلا قيد، وتشكيل حكومة[4]. وكانت تسعى لسحب البساط من تحت أقدام جيل الشباب المثقف في جمعية المختار، وتم حلها عندما دعا الأمير إدريس إلى إلغاء الأحزاب السياسية سنة 1947، والجدير بالذكر أنها أُسّست في اجتماع لزعماء قبائل السعادي.

المؤتمر الوطني العام: في 1947/12/12 أصدر الأمير إدريس السنوسي قراراً بحل الجبهة الوطنية البرقاوية، ورابطة الشباب التابعة لها، إلى جانب قراره بحل جمعية المختار. ووعد

---

[1]– المرجع السابق ص 178- 179
[2]– المرجع السابق ص 181
[3]- المرجع السابق ص 181
[4]– المرجع السابق ص 189

بتأسيس تجمع سياسي جامع من برقة. وفي 1948/1/10 أعلن عن تشكيل هيئة سياسية تضم الهيئات والتنظيمات السياسية في إقليم برقة تحت اسم المؤتمر الوطني العام. وعقد مؤتمره في بنغازي، وانتخب الرضا السنوسي رئيساً للمؤتمر. وفي 1948/2/14 أصدر بياناً أكد فيه على دوام إمارة إدريس المهدي السنوسي، والتمسك باستقلال ووحدة ليبيا [1].

رابطة الشباب الليبي: أسست بتوجيه من رجال الأمير، لكي تستقطب شباب جمعية عمر المختار. ومن أبرز قادتها: صالح بو يصير. لكنها فشلت وانتهى دورها مع قرار الأمير بحل الأحزاب، وتمثل فيها الصراع بين جيل الوحدة الليبية، وقدامى الموالين للقصر، وأصحاب النظرة البرقاوية الضيقة.

في إقليم طرابلس الغرب برزت حركات وتنظيمات تميزت بتنافر مكوناتها، وتنافسها، وتناحرها على مستوى العائلات والمناطق والعرقيات المختلفة، بفعل سطوة السلاطين والأمراء الذين حكموا طرابلس خلال سنين. ووجود عدد من القيادات الدينية والاجتماعية المتقاربة في القدرات، وسيطرة الفكر الصوفي القديم على معظم مراكز التعليم، وبروز عائلات متنفذة بسبب علاقاتها الخارجية وتعاونها مع الأقليات الأجنبية. لذا بدا الانقسام والتشرذم كسمة أساسية للحياة السياسية، في حين لم تبرز زعامة سياسية تلتف حولها مجموعة رجالات الإقليم ومن هذه التنظيمات:

الحزب الوطني: أُسّس سنة 1944 بزعامة أحمد الفقيه حسن، وهو من العائلات الطرابلسية العريقة، كتنظيم سري، وتم الاعتراف به عام 1946، وانبثق عنه النادي الأدبي، وهدفه استقلال ليبيا موحدة، ثم طرح الوصاية المصرية، ونشب خلاف أدى إلى انشقاق أحمد الفقيه، وتولى مصطفى ميزران رئاسة الحزب.

حزب الجبهة الوطنية المتحدة: أُسس في 1946/5/10، وأسندت زعامته لسالم المنتصر، وضم عدداً من وجهاء طرابلس وبعض المناطق مثل ترهونة، وزواره. ودعا إلى استقلال ليبيا تحت زعامة إدريس السنوسي. واشترط عدم توريث الزعامة من بعده. وبرزت خلافات وانشق المنتصر ليؤسس حزب آخر.

[1]– المرجع السابق ص 193

حزب الكتلة الوطنية: خرج إلى الوجود مع انشقاق أحمد الفقيه حسن عن الحزب الوطني حيث أسسه مع أخيه علي سنة 1946 وكانت ميوله جمهورية وبالتالي رفض زعامة إدريس السنوسي.

حزب الاتحاد المصري الطرابلسي: مؤسّساه اثنان انشقا عن حزب الكتلة الوطنية، وهما يوسف المشيرقي، وعلي رجب، في كانون الأول 1946، ودعا لاستقلال ليبيا تحت التاج المصري.

حزب العمال: زعيمه بشير بن حمزة، بعد فصله من الكتلة الوطنية أيلول 1947، دعا لاستقلال ليبيا تحت زعامة السنوسيين.

حزب الأحرار: زعيمه الصادق بن زراع، أحد وكلاء الحزب الوطني ودعا لاستقلال ليبيا تحت إمرة إدريس السنوسي، ولم يترك أثراً في الحياة السياسية.

حزب الاستقلال: أسسه سالم المنتصر سنة 1948، مع عدد من أعضاء الجبهة الوطنية الذين انشقوا عنها. ودعا لاستقلال ليبيا وضرورة التفاهم مع إيطاليا بهذا الشأن.

هيئة تحرير ليبيا: أُسّست في القاهرة آذار 1947، بزعامة بشير السعداوي وبتأييد من جامعة الدول العربية، ودعت إلى استقلال ليبيا دون الاعتراف بزعامة إدريس. مما أدى إلى عدم تجاوب أبناء البرقة معها، وبمرور الزمن اقتنع السعداوي بأهمية الدور السنوسي في المعادلة الليبية. فدعا إلى الاستقلال في ظل إمارة السنوسية.

حزب المؤتمر الوطني السنوسي: نتج عن اندماج الحزب الوطني والجبهة الوطنية المتحدة أيار 1949، بزعامة بشير السعداوي كان له حضور كبير في الكثير من المناطق..

ولقد اتسم النشاط السياسي في طرابلس كما أسلفنا بالانقسام، فخلال خمس سنوات، برزت تسعة أحزاب، ناهيك عن تلك التي اندثرت في مهدها بعد بضعة أشهر من التأسيس لغياب الإطار الفكري الجامع.

ثانياً: مرحلة الاستقلال حتى 2011/2/17:

استقلت ليبيا في 1951/12/24، وسميت المملكة الليبية المتحدة، حتى 1963/4/26، وعدلت إلى المملكة الليبية بعد إلغاء النظام الاتحادي الذي كان يجمع ولايات طرابلس، برقة، وفزان، واستمر ذلك حتى 1969/9/1. تاريخ إعلان الجمهورية العربية الليبية، انضمت لمنظمة

هيئة الأمم المتحدة في 1955/12/14، والتحول إلى الجماهيرية في 1977/3/2، وإضافة العظمى إلى الجماهيرية عام 1986، وتم الإعلان عن سقوطها في 2011/8/23، وإعلان (التحرير) في 2011/10/23، ومقتل العقيد معمر القذافي في 2011/10/20[1].

جرت أول انتخابات تشريعية بعد الاستقلال، مع صدور قانون الانتخابات الذي أقرته الجمعية التأسيسية في 1952/2/19، وسعت الأحزاب للحصول على تأييد الناخبين، ففازت جبهة الحكومة، وتدخلت الدولة بها وغيرت بعض شيوخ القبائل الموالين للحركة الوطنية، وتم تحجيم التيار الوطني الرافض للتبعية والوجود الأجنبي، وحدثت اضطرابات في طرابلس ومصراته، واتهمت السلطة حزب المؤتمر الوطني بتحريض القبائل، وقامت بنفي بشير السعداوي إلى مصر. وافتتح البرلمان في 1952/3/25، وأصدر الملك محمد إدريس السنوسي قانون (الأسرة السنوسية) في 1953/3/3، ويقضي بإبعاد أفراد الأسرة عن أجهزة الدولة والحكم، في أعقاب قيام أحد أفرادها محي الدين السنوسي، بإطلاق الرصاص على ناظر الخاصة الملكية إبراهيم الشلحي فأرداه قتيلاً [2].

قبل الاستقلال بسنوات قليلة، لم تلق التنظيمات والحركات السياسية قبول الأمير إدريس السنوسي ورضاه، وهو ما دفعه إلى محاولة دمجها، ثم حظرها كلياً. وهكذا بعد الاستقلال بدر اتفاق بين النظام الملكي، والنظام اللاحق معمر القذافي، في رفض الأحزاب السياسية إلا أنهما اختلفا في سبل مواجهتها، وطريقة التعامل معها، في حين استخدم النظام الملكي القوة الناعمة في التعامل مع التنظيمات والأحزاب، بينما استخدم القذافي كافة الوسائل المتاحة حتى وصل في ذلك إلى فرض عقوبة الإعدام على كل من ينتمي إليها[3]، فكانت جملة القذافي الشهيرة: "من تحزب خان".

الباحث امراجح مادي بركة الرجباني، يؤكد أنه في مرحلة الملكية تم إلغاء الأحزاب، واستمرت السياسة اللا حزبية في مرحلة نظام القذافي إلى أن قامت حركة 2011/2/17، حيث دخلت البلاد بمرحلة جديدة جسدت بداية التعددية الحزبية [4].

حزبان ولدا من رحم المعارضة في زمن القذافي، جماعة الإخوان المسلمين وجبهة الإنقاذ. حسب الباحث خالد المهير[1].

---

[1]– ويكبيديا .

[2]– إبراهيم فتحي عميش – التاريخ السياسي .. ص 3

[3]– احمد الرشيد – عماد دخيل – حكمت صبرة – أثر خطر العمل ..

[4]– امراجح مادي بركة الرجباني – مستقبل النظام الحزبي الليبي وإشكالية الوحدة في إطار المرحلة الانتقالية .

جماعة الإخوان المسلمين: بدأ نشاط الأخوان منذ عام 1949 عندما لجأ إلى ليبيا ثلاثة أشخاص منتمين إليها في مصر، ومتهمين باغتيال محمود فهمي النقراشي وزير الداخلية وهم: عز الدين إبراهيم، ومحمود يونس الشربيني، وجلال الدين إبراهيم سعدة. وطلبوا اللجوء عند الأمير إدريس أمير بريقة، فأواهم ورفض تسليمهم للحكومة المصرية، بمساعدة عمر باشا الكيخيا رئيس ديوان الأمير. واستطاعوا أن يكونوا شعبه للإخوان في ليبيا تحت اسم (هيئة الدعوة الإسلامية). وأول مراقبين للجماعة كان عطية جبر، وبعده إدريس ماضي. ونشأ فرع لحزب التحرير الإسلامي في ليبيا، عندما عاد إلى البلاد صالح علي الزروق النوال سنة 1964[2]، وانتخب بشير الكتبي كأول مراقب للإخوان من داخل ليبيا في تشرين الثاني 2011، وتشكل حزب العدالة والبناء كذراع سياسي لها في 2012/3/3.

الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا: تأسست في 1981/10/7، بقيادة محمد يوسف المقريف، السفير الليبي السابق في الهند، وأعلن عن تأسيسها من السودان، هدفها الإطاحة بحكم القذافي. وتلقت تمويلاً من السعودية والمخابرات المركزية الأمريكية ومن دول مجاورة لليبيا، وتحولت إلى حزب سياسي تحت اسم (حزب الجبهة الوطنية) في 2014/3/14[3]. وبرزت ملامحها في أيار 2012.

ثالثاً: ملامح وسمات الحياة الحزبية:

بعد أحداث 2011/2/17، صدر الإعلان الدستوري في 2011/8/3، مما مهد الطريق لتأسيس الأحزاب، وسمح بتأسيس 70 حزباً، بعضها يمارس نشاطه وإن كان على استحياء، والبعض الآخر اكتفى بتدشين صفحات له على الفيسبوك، ولا يعرف على وجه الدقة، هل مازالت هذه الأحزاب قائمة أم حلت نفسها[4]

الباحث علي عبد اللطيف اللافي، يشير إلى ارتفاع عدد الأحزاب الناشطة بعد تشكيل عدة تكتلات جديدة عام 2018، ليصل عددها لنحو 75 حزباً [5].

الباحث شريف زيتوني، يشير إلى انطلاق الحياة الحزبية بقوله: في الخارج كانت هناك بعض التسميات لأحزاب، مثل الحزب الوطني الليبي، أو العدالة والديمقراطية، أو حزب الأمة، إلى غيرها من الأحزاب، لكن أغلبها كانت تمثل مؤسسيها، الذين كان لهم ارتباطات معروفة،

---

[1]– خالد المهير – أحزاب وقيادات تشكل ليبيا الجديدة 2012/1/2

[2]– إبراهيم فتحي عميش – التاريخ السياسي .. ص268

[3]– ويكبيديا

[4]– الشرق الأوسط – الأحزاب السياسية في ليبيا حضور باهت واتهامات لزمن القذافي 2020/3/2

[5]– علي عبد اللطيف اللافي – المشهد الحزبي في ليبيا بين 2018 وآفاق 2019

بهدف التشويش على الوضع في البلاد. ومنها من تأسس على شكل مناطقي، أو بناءً لأهواء بعيدة عن نمط المجتمع المدني، ورفعت شعارات دينية، وأغلبها مثل انعكاساً لأفكار متطرفة، لكن في المجمل كان ممثلوها مجرد أرقام صغيرة بعد 2011، واختلف الوضع السياسي باختلاف الوضع الأمني والفوضى التي أصبحت تعيشها البلاد أمنياً وسياسياً، بخروج تشكيلات سياسية أقرب إلى الموضة منها إلى بناء حياة سياسية متطورة تتجاوز مضايقات الماضي، والطفرة الحقيقية للأحزاب في ليبيا ما بعد 2011/2/17، كانت في العام 2012 استناداً إلى مرسوم دستوري صدر عن المجلس الانتقالي في آب 2011، ينص على أن تكفل الدولة التعددية الحزبية. والبداية الفعلية لتأسيس الأحزاب كانت في تشرين الثاني 2011، عندما تم الإعلان عن حزبين: (ليبيا المستقبل)، و(الحزب الوطني الإسلامي) الذي أسسه علي الصلابي، مع عبد الحكيم بلحاج قائد ما يسمى بالمجلس العسكري في طرابلس، خلال بداية الأحداث، والذي تلقى دعماً تركياً وقطرياً، سياسياً ومالياً وإعلامياً. علماً أن تاريخه ملوث بالتنظيمات الإرهابية التي نشط فيها في أفغانستان، إضافة لكونه من مؤسسي الجماعة المقاتلة الليبية في شباط 2012. وأسس محمد جبريل حزباً سماه (تحالف القوى الوطنية)، وبعد شهر من ذلك أعلن الإخوان المسلمون عن تأسيس حزبهم (العدالة والبناء)، وتواصلت ولادة الأحزاب في آذار 2012، كحزب الليبيين الأحرار برئاسة محمد إبراهيم العلاقي[1].

مجموعة من الباحثين، يؤكدون أنه في عام 2011، انطلقت ثقافة تشكيل الأحزاب السياسية في ظل مخاوف عديدة منها: تحول الأحزاب إلى جهوية، أو مناطقية بحكم الجغرافيا، والانتماء القبلي، والخلط ما بين العسكري والقبلي والجهوي. فالأحزاب ترى نفسها مرتهنة لجهة من هذه الجهات فالحياة الحزبية مرتبطة بالمعوقات والمصاعب لأسباب تاريخية، وأخرى مرتبطة بالواقع الراهن. فلا حياة حزبية نشطة وحقيقية برعاية سلطة القبائل، والميليشيات العسكرية، والمال، مع غياب تقاليد العمل الحزبي المرتكز على صراع البرامج والأفكار[2].

ويشدد هؤلاء الباحثون على محددات تشكيل التكتلات السياسية:

كالنتائج الخطيرة التي اقترنت ببروز الخلفية الاجتماعية وخاصة القبلية والجهوية والمناطقية. وساهمت هذه الظاهرة في تقطيع أوصال المجتمع، ومعلوم أن الشخصية الليبية تغلب عليها عوامل القبلية والغنيمة والغلبة.

[1]– شريف زيتوني – حياة سياسية متعثرة – الخارطة الحزبية الليبية بعد فبراير 2018/1/10

[2]– أحمد الرشيد – عماد الدخيل – حكمت صبرة – في أثر خطر العمل ..

استفحال الجمود السياسي، واستمرار الانقسام، مع فشل الجهات الرسمية بمواجهة التحديات.
سادت عقلية الفشل السياسي، وخاصةً عامي 2011 و2012.
أحزاب لا تحمل برنامجاً جديداً. والتي تجردت من عقلية النقد الإيجابي.

ومن حيث التوزيع الجغرافي. فإن بعض الأحزاب تم تأسيسها في الشرق وأخرى في الجنوب والبعض الآخر في الغرب وتعددت في الأشهر الأخيرة من سنة 2018 عمليات الإعلان عن تأسيس أحزاب تحت عنوان الجيل الثاني[1].

العديد من الأحزاب الليبية يمكن تصنيفها على أنها أحزاب نخبة تقليدية، أو أحزاب لوجهاء القوم أو أحزاب شخصية يفترض أنها تستند إلى الكاريزما وقوة شخصية مؤسسيها فهناك فعلاً أحزاب تشكلت على أساس اعتبارات شخصية وهي: (أحزاب الكاريزما)، وأخرى نخبوية لـ أساتذة الجامعات ورجال الأعمال أو دينية (الإخوان والسلفيون) أو طبقية فئوية (الشباب والمرأة) والمشهد يفتقر لأحزاب تعبوية. وما تبعها من بروز أحزاب تحت التأسيس، إذ نرى عدم نضج مفهوم الحزبية لدى البعض، حيث تم دمج البعد القبلي بالمفهوم الحزبي [2]، وهناك من يشير إلى أحزاب فاعلة، مثل: تحالف القوى الوطنية الذي سمي لاحقاً بالتيار الوطني، والجبهة الوطنية، والتجمع الوطني الليبي، وتجمع المشروع الوطني والائتلاف الدستوري.. وأحزاب ضعيفة مثل: حزب القمة، وتيار ليبيا الدولة، وحزب التجمع الوطني، وليبيا الجديدة، وحزب الوفاق الوطني..[3]. وهناك أحزاب محسوبة على النظام السابق، مثل الجبهة الشعبية أُسّست عام 2016، وهي مرتبطة بسيف الإسلام القذافي، وجبهة النضال الوطني مؤسسها أحمد قذاف الدم سنة 2015، وحركة المستقبل لعبد الهادي جويج، أُسّست سنة 2016[4]، وحول تقييم التجربة الناشئة الجديدة في ليبيا، فيوجد إجماع إلى حد كبير بين الباحثين على تشخيصها،

علي عبد اللطيف اللافي، يعدد بعض السلبيات كالجمود السياسي، واستمرار الانقسام، وخطاب سياسي متكرر ولا جديد في الطرح[5]. والسبب الرئيسي لضعف الحياة الحزبية، يعود إلى النشأة الحديثة للدولة التي بدأت في خمسينات القرن الماضي بعد الاستقلال. وما أعقب ذلك من تصحر سياسي بسبب منع تأسيس الأحزاب، سواء في عهد الملك محمد إدريس السنوسي، أو في ظل نظام العقيد. لدرجة أن الداعين لإنشائها كانوا يخونون، ولم تكن ليبيا ساحة للتجاذب

---

[1]– المرجع السابق ..
[2]– امراجح مادي لركة الرجباني – مستقبل النظام الحزبي ..
[3]– أحمد الرشيد – عماد الدخيل – حكمت صبرة – في أثر حظر ...
[4]– المرجع السابق .
[5]– علي عبد اللطيف اللاقي – المشهد الحزبي ..

السياسي. ففكرة تأسيس الأحزاب لم تكن مطروحة، والحياة الحزبية تحتاج إلى وقت طويل للحصول على الهدف المنشود فحالة عدم الاستقرار السياسي والأمني والتدخلات الإقليمية والدولية، أدت إلى تراجع التجربة الحزبية. ولقد أُسّست معظم الأحزاب على عجل، بهدف التفاعل مع الاستحقاق الانتخابي مما أضعف دور بعضها، وانقسام بعضها الآخر. فتحولت إلى أحزاب كرتونية عبارة عن لافتات فقط على المقرات. ورغم ارتفاع عدد الأحزاب لما يقارب 70 حزباً، لكن دورها بقي معدوماً [1].

الباحثة هناء عوض، تشدد على أن الأحزاب لم تضع رؤية واضحة المعالم للخروج نحو مرحلة الدولة، فبرز التباعد الكبير بين الشعارات، والتطبيق العملي، والممارسات، وأضحت المصالح الحزبية مقدمة على مصلحة الوطن والمواطن، والخطاب الإعلامي ساهم بشكل كبير في تفاقم الأزمة، مع صراع محموم بين الأحزاب على النفوذ والسلطة وإقصاء النخب الوطنية[2]. فالحديث عن أحزاب سياسية في ليبيا، لايزال بعيداً إلى حين قيام الدولة، دولة موحدة وكيان ومؤسسات[3] سليمة.

الباحث خالد المهير، يعتبر أن نجاح الأحزاب مرتهن بتحولها لأحزاب برامج، وهذا لم يحدث بعد، مع غياب الرؤى والأهداف، فالأحزاب تفتقد للقاعدة الشعبية والتنظيم[4].

الباحث امراجح مادي بركة الرجباني، يشير إلى أنه على الرغم من أن الأحزاب السياسية تؤدي دوراً مهماً في عملية التحول الديمقراطي إلا أن فتح المجال للتعددية الحزبية، بعد حركة السابع عشر من شباط أفقد ثقة العديد من أبناء الشعب الليبي بجدوى الأحزاب وأهميتها في العملية السياسية بعد تعطيل تنفيذ المسار السياسي المحدد في الإعلان الدستوري وتعديلاته[5].

وينبغي الإشارة إلى قانون الأحزاب السياسية رقم 29 الصادر في 2012/5/2 فقد نصت المادة 2 على أن الحزب هو تنظيم سياسي، يتألف باتفاق بين جماعة من الليبيين، ويدير نشاطه بشكل علني، وبالوسائل الديمقراطية السلمية، بهدف المساهمة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بقصد المشاركة في مسؤوليات الحكم وتداول السلطة وفقاً لقانون الانتخابات العامة. وتضمن:

---

[1]– الشرق الأوسط – الأحزاب السياسية في ليبيا .

[2]– هناء عوض – الحياة الحزبية الليبية ودورها السياسي 2019/6/14

[3]– الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية – الأحزاب السياسية وصراعاتها في الدول المغاربة

[4]– خالد المهير – أحزاب وتيارات ..

[5]– امراجح مادي بركة الرجباني – مستقبل النظام الحزبي ..

المادة 3: للمواطنين الحق في تأسيس الأحزاب والانتساب إليها ولا يجوز للمواطن الانضمام إلى أكثر من حزب.

المادة 4: تسهم الأحزاب في تحقيق التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وتعمل على توعية المواطنين وتمثيلهم سياسياً.

المادة 7: جميع الأحزاب متساوية أمام القانون.

المادة 6: يحظر على منتسبي الهيئات العسكرية والمدنية النظامية والهيئات القضائية الانتماء لأي حزب سياسي.

المادة 9: يحظر على الحزب إقامة تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية أو المساعدة في إقامتها، وعدم استخدام العنف بكل أشكاله أو التهديد أو التحريض، وأن لا تتضمن برامجه أو نشراته أو مطبوعاته ما يحرض على العنف أو الكراهية أو الفتنة.

طبعاً يعد هذا القانون هو الأول منذ الاستقلال، ولم تصدر لائحة تنفيذية تفصيلية خاصة بكيفية تطبيق أحكامه، ولم يخل من الجوانب السلبية كعدم الدقة في الصياغة الدستورية وعدم تقسيم القانون لمحاور رئيسية، يتخللها الترتيب القانوني والتشريع لمراحل التأسيس وغيرها، لذا لابد من: –

دمج لجنة شؤون الأحزاب مع المفوضية العليا للانتخابات باعتبارها هيئة رقابية مستقلة.
وإعادة ترتيب القانون في محاور لتوضيح مفاهيم التأسيس والقواعد المنظمة للعمل الحزبي وإيقاف نشاط الحزب وحله.
وتعديل المادة الخامسة وإضافة فقرة خاصة حول جنسية القيادي الحزبي وتمتعه بجنسية أخرى.
تعديل المادة العشرين الخاصة بالدعم المقدم من قبل الدولة، وذلك بتحديده تحديداً صريحاً لقيمته وكيفية صرفه، والنظر في الفقرة الثانية من المادة الثامنة التي حددت عدد المنتسبين، بتحديد نسبة ثابتة مع مراعاة التعداد السكاني، بهدف ضمان عدم تأسيس الحزب على أسس جهوية وقبلية.[1]

إن غياب الخبرة التاريخية في العمل الحزبي، يؤثر بقوة على أداء الأحزاب السياسية إلى جانب الفوضى القائمة، وتفكك الدولة، وانتشار الميلشيات العسكرية. والعارفين بالساحة السياسية

[1]– إسماعيل أبو بكر المحجوبي وجمال أحمد بادي – قراءة في قانون تنظيم الأحزاب السياسية الليبية 2020/3/6 المركز الديمقراطي العربي

يدركون أن الحياة الحزبية لن تستقر وتنضج إلا بعد سنوات من استقرار البلاد، كي تتراكم الخبرة الضرورية ويسود النظام والوسائل السلمية الديمقراطية، والحد من الصراع العسكري، حول البرامج والأفكار. فالأحزاب ما زالت تتلمس الطريق وسط ساحة متشظية، وغير مناسبة لحياة سياسية حقيقية.

وفي ليبيا يختلط الحزبي بالقبلي والجهوي والعسكري، وهذا يؤثر في واقع وأداء الأحزاب السياسية ويجعلها مرتهنة في معظم الحالات لجهة أقوى فمعظمها يعرف ويعاني من حالة الانقسام السياسي والتنظيمي داخل الأحزاب، وفيما بينها. لكن هذا لا يمنع من القول: إن هناك أحزاباً تؤثر في الحياة السياسية وتتعامل مع أطراف داخلية وإقليمية ودولية ولها قواعدها المعبرة عنها.

وقل رب زدني علما
Damascus University

النظام الحزبي الموريتاني

إن الارتباط القوي بين الظاهرة الحزبية والنظم السياسية الحديثة يضفي أهمية خاصة على موقع وأهمية الأحزاب داخل إطار النظام السياسي السائد. وهي إحدى ضرورات الأنظمة الديمقراطية التي تستند إلى مبدأ التعددية الحزبية المعبر عنها بتنوع الأحزاب المكلفة بتأطير الرأي العام وامتصاص صراعاته، وتنظيم اختلافاته، ولقد شهدت موريتانيا ظاهرة التعددية الحزبية في الحياة السياسية التي سبقت إعلان الاستقلال وظهور الكيان السياسي كوحدة مستقلة، حتى إن الأحزاب السياسية الموريتانية برزت قبل نشأة الدولة الوطنية، وبالتالي هي أقدم من السلطة السياسية المركزية مما يحملها مسؤولية أكبر في قيادة المجتمع[1].

ما هي مراحل تطور الحياة الحزبية في موريتانيا؟، لقد مرت بمراحل عديدة وغنية:

أولاً: مرحلة ما قبل الاستقلال: كانت فرنسا وبريطانيا تتقاسمان النفوذ في موريتانيا وفي سنة 1854، خطت فرنسا خطوة نحوها عندما أشرف الوالي الفرنسي فيديريب على تجهيز حملة عسكرية ضد قبيلة الطرارزة، وتمكنت من فرض شروطها على أميرها محمد الحبيب، الذي قبل الإملاءات، مما دفع الحركة الوطنية لاغتياله سنة 1860، وفي 1899/12/27 صدر قانون حكومي فرنسي بتأسيس دولة موريتانيا الفرنسية.

وفي عام 1900، حصل اتفاق فرنسي إسباني، اعترف بالنفوذ الإسباني في الصحراء الغربية شمالي الرأس الأبيض، وفي مؤتمر الجزيرة الخضراء عام 1906، وبمشاركة الدول الأوروبية المتنافسة تقرر أن تكون منطقة شمال وغربي إفريقيا تحت السيطرة الفرنسية. ومن أجل إدماج موريتانيا بشكل كامل، أصدرت باريس قراراً يقضي بحقها ترشيح نائب واحد يمثلها في الجمعية الوطنية الفرنسية، وسمح هذا القرار بتأسيس تيارات سياسية، والتي منها: حزبي الاتحاد التقدمي الديمقراطي، وحزب الوفاق الموريتاني.

وفي سنة 1956 أخذت فرنسا تفكر في إدارة مستعمراتها في الشمال الإفريقي، فأنشأت مجلساً حكومياً رأسه فرنسي. وكان نائبه موريتاني وهو زعيم الاتحاد التقدمي مختار ولد داده[2]. ويعتبر بعض الباحثين أن مرحلة ما قبل الاستقلال تبدأ في عام 1946 بالتزامن مع إنشاء

[1] – د . محمد الملقب الداه ولد الشيخ – الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في موريتانيا – ضعف في البيئة وكثرة الانشقاقات 2019/7/13

[2] – يحيى أبو زكريا – موريتانيا المسلمة بين الامركة والفرانكفونية والصهينة .

الاتحاد الفرنسي، أو ما يعرف بالمجموعة الفرنسية، والذي تم بمقتضاه وضع الدول التي تحتلها فرنسا ومن بينها موريتانيا تحت الإدارة الفرنسية مع منحها نوعاً من الاستقلال الداخلي عبر انتخابات جمعية وطنية، تقوم باختيار رئيس الحكومة، وانتخاب نواب يمثلون الدولة في الجمعية الوطنية الفرنسية. وعلى هذا الأساس تم تشكيل مجلس عام في موريتانيا تشرين الأول 1946، يتكون من 20 عضواً من خلال النظام المختلط، بحيث يتم انتخاب بعضهم عن طريق نظام الاقتراع العام وبعضهم الآخر عن طريق نظام الاقتراع المقيد من خلال الموظفين والشخصيات الحائزة على أوسمة فرنسية، والمواطنين الذين يدفعون الضرائب. وكان المجلس يتكون من جمعيتين: أولاهما جمعية تتشكل من 6 أعضاء منتخبين من الفرنسيين. وثانيهما جمعية تتشكل من 14 عضواً يتم انتخابهم من الموريتانيين. ودور المجلس العام استشاري يقدم المشورة للحاكم الفرنسي في قضايا محلية غير سياسية. وكان المجلس يقوم باختيار خمسة من أعضائه لتمثيل موريتانيا في المجلس الأعلى لإفريقيا الغربية الفرنسية في داكار، وتطور المجلس سنة 1952، من خلال زيادة عدد أعضاء الجمعية الثانية إلى 18 عضواً عن طريق نظام الاقتراع العام والمباشر فقط. وفي سنة 1957 تم انتخاب جمعية وطنية بوساطة أعضاء المجلس العام والناخبين وتحولت الجمعية القطرية إلى جمعية تأسيسية سنة 1958، حيث صادقت على أول دستور للجمهورية الإسلامية الموريتانية سنة 1959، والذي أسس لنظام برلماني وتم في شهر أيار من عام 1959 تشكيل جمعية وطنية من 30 عضواً ينتمون إلى حزب التجمع الموريتاني الذي تأسس في عام 1958، عن طريق اندماج بين الحزب التقدمي والوفاق الموريتانيين، والتكتل الديمقراطي لولاية كوركول ويحسب لهذه الجمعية توقيعها اتفاقية استقلال البلاد[1].

الباحث عبد الصمد ولد امبارك، يؤكد أنه منذ سنة 1946، اعتبرت موريتانيا عضواً في الاتحاد الفرنسي كإقليم من أقاليم ما وراء البحار، متمتعة بنواة لكيان سياسي، وعلى رأس الإقليم والٍ بيده السلطات المدنية والعسكرية، والسلطة التشريعية كانت متروكة لمجلس إقليمي له صلاحيات محدودة ويعين مندوبين مكلفين بالمشاركة في المجالس الكبرى لإفريقيا الفرنسية، وفي تلك الفترة كان الحزب الأكثر تأثيراً هو التجمع الديمقراطي الإفريقي من خلال الاتحاد التقدمي الموريتاني، وحزب الوفاق والذي كان منافساً له،

وفي سنة 1957 تم تأسيس مجلس للحكومة منتخب أدى إلى تصعيد التنافس بين الحزبين، وكان الاتحاد التقدمي موالياً للإدارة الاستعمارية، ويمثل القوة المهيمنة عبر النتائج التي حققها.

[1]– مركز الإمارات – تطور الحياة البرلمانية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية 2016/9/30

ومن أهمها الوزن الساحق لطبقة النبلاء والزعامات التقليدية، أو ما يعرف بالمتحالفين مع المستعمر وهذه الفترة التي أطلق عليها بفترة التحديث، كانت الأحزاب فيها براغماتية ولم تمثل مشاريع سياسية واضحة وتهدف إلى تحقيق غايات سياسية، وكسب انتخابي. وهي أقرب إلى مفهوم اللجان الانتخابية في الغرب.

وفي سنة 1958 تم الإعلان عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية كدولة متمتعة بالحكم الذاتي. مع انعقاد مؤتمر آلاك التوحيدي أيار 1958، وتأسيس حزب التجمع الموريتاني مع بقاء قوى عديدة خارجه، كحزب النهضة الذي بات منبراً للمعارضة الجديدة[1].

الكاتب محمد يحيى ولد حرمة يشير إلى خطوات التعددية الحزبية في مرحلة ما قبل الاستقلال، بإشارته إلى اعتماد دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة، مما مكن موريتانيا من انتخاب ممثليها في الجمعية الوطنية الفرنسية بدءاً من عام 1946، فانقسم المشهد السياسي إلى مشروعين يحمل أحدهما مشروعاً سياسياً معادياً للاستعمار.

وفي سنة 1948 تم تأسيس أول حزب سياسي موريتاني وهو الاتحاد التقدمي الموريتاني، الذي كسب الاستحقاق التشريعي سنة 1951، منافساً حزب التفاهم الذي أسسه حرمة ولد بابانا سنة 1950.

وفي عام 1958، تم إنشاء حزب التجمع الموريتاني الذي هو عبارة عن اندماج الاتحاد التقدمي الموريتاني، وحزب التفاهم. مما استدعى انقسام رابطة الشباب الموريتاني إلى جماعتين: إحداهما شكلت ما سيعرف بحزب النهضة الوطنية الموريتانية المعادية للاستعمار، مما سجل له رصيداً نضالياً وهو ذو خلفية راديكالية، ولقد تميز المشهد السياسي ما قبل الاستقلال بظهور العديد من الأحزاب السياسية الفئوية كرابطة الشباب الموريتاني والمجمع الديمقراطي لكوركول واتحاد المنحدرين من الجنوب.

وفي هذه الفترة كان الوعي المدني عموماً خافتاً والسياسي محصوراً في قلة قليلة من الشباب، ممن أوتوا حظاً في التمدرس الحديث وبدا الاستقطاب السياسي واضحاً حول مضمون الاستقلال فهناك من طالب به مع قطيعة تامة مع المستعمر الفرنسي، وهناك من طالب باستقلال تدريجي والاحتفاظ بعلاقات خاصة مع فرنسا[2].

[1]– عبد الصمد ولد امبارك – التعددية الحزبية في موريتانيا 2010/11/4

[2]– محمد يحيى ولد حرمة – حصاد خمسينية التعددية السياسية بموريتانيا 2010/11/30

ثانياً مرحلة الاستقلال حتى عام 1978: عقب الاستقلال في 1960/11/28، بدأت مرحلة الحكم المدني المشوبة بالعديد من القيود، والبعض عرفها بمرحلة التوجه الليبرالي مع وجود نظام الحزب الواحد، حيث أصبح حزب الشعب الموريتاني هو الحزب الوحيد في البلاد، والذي أُسّس سنة 1961 عن طريق اندماج الأحزاب التي أطلق عليها (أحزاب الطاولة المستديرة) وهي حزب التجمع الموريتاني، والنهضة من أجل اتحاد وطني موريتاني، واتحاد الاشتراكيين لمسلمي موريتانيا، واحتكر جميع الترشيحات لعضوية الجمعية الوطنية من خلال اللائحة الموحدة بمقتضى الإصلاح الدستوري الذي تم اجراؤه في كانون الثاني 1965 وسبقه إجراء تعديل دستوري في عام 1961، الذي حول نظم الحكم في موريتانيا من نظام برلماني إلى نظام رئاسي، تميل السلطة فيه لصالح مؤسسه، رئيس الجمهورية. وانتهت التعددية الحزبية بقيام نظام الحزب الواحد دستورياً، فكان رئيس الجمهورية المختار ولد دادة 1960–1978، رئيساً للجمهورية ورئيساً للحزب المهيمن على العملية السياسية، رئاسةً وبرلماناً وهيئات. ويمكن القول بصفة عامة أن دستور 1961 قد استفاد من التجربة الفرنسية لسنة 1958 في الجانب المتعلق بدعم السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية إضافة إلى الاستفادة من النظام الرئاسي الأمريكي، دون الأخذ بسلطات الكونغرس بعين الاعتبار. وتم تشكيل جمعية وطنية في أيار 1965، من خمسين عضواً ينتمون حصرياً لحزب الشعب الموريتاني، كما تم انتخاب جمعية وطنية في آب 1971، وكانت تتكون أيضاً من خمسين عضواً، من بينهم عدد من عضوات المجلس الأعلى لنساء حزب الشعب الموريتاني، وجمعية أيار 1975، ضمت سبعين عضواً، ثم أضيف إلى عضويتها سبعة أعضاء آخرين في سنة 1976، كممثلين لمنطقة تيرس الغربية التي تم ضمها إلى موريتانيا بعد ترسيم حدود السيادة المغربية– الموريتانية، في الصحراء المغربية، وقد تم حلها عقب الانقلاب العسكري في 1978/4/10[1]، فتم الانتقال مع الاستقلال من مرحلة التعددية إلى الأحادية في حين كان من المفترض التوجه نحو بناء دولة مدنية على أسس الوحدة والمواطنة في مواجهة الانتماءات الضيقة كالقبيلة والفئة والجهة، لكن الذي حصل هو التوجه نحو المركزية السياسية والإدارية وهو ما تم تجسيده بداية في مؤتمر الوحدة سنة 1961، الذي أعلن اندماج أحزاب سياسية كحزب التجمع الموريتاني، وحزب التفاهم، والاتحاد الوطني الموريتاني في تشكيل جديد، أطلق عليه حزب الشعب. وحسب المراجعة الدستورية 1965.

[1]– مركز الإمارات- تطور الحياة البرلمانية ...

وفي المادة 9 التي تنص على أنه (من الآن فصاعداً، يمثل حزب الدولة المنظم ديمقراطياً للإرادة الشعبية، الذي يعد نتاجاً لاندماج أحزاب وطنية في 1961/1/25 بمثابة الحزب الوحيد للدولة)[1]. نعم إنها أحادية سياسية لكن مع غليان شعبي تمثل بنشوء حركات سرية. ولابد للنزعة التعددية أن تجد لها متنفساً. فكان تشكيل حركات سياسية ذات تنظيمات سرية تستلهم مشروعات مجتمعها من تيارات فكرية وإقليمية والتي شكلت معارضة حقيقة لكن بسيطرة الحزب الواحد، واحتكار السلطة السياسية أدى إلى غلق قنوات المشاركة خارج تنظيمات الحزب وامتداداته عبر الأجهزة الإدارية الرسمية[2].

الباحث د. خيري عبد الرزاق جاسم، يشدد على أن الحقبة الأولى 1960-1978، قد تميزت بهيمنة الحزب الواحد وانتقل شكل الحكم من النظام البرلماني الذي أقره دستور 1959/3/22، إلى النظام الرئاسي بموجب دستور 1961/5/20، وانصهار الأحزاب الوطنية بحزب واحد، وهو حزب الشعب الذي أصبح من الناحية الدستورية المعبر عن الإرادة الشعبية، ليمثل مانعاً لنزعات التفرقة المختلفة العرقية والقبلية والجهوية وأداة لصهر الوحدة الوطنية، وتكاتف جهود الأمة، ومنع أي تكتل آخر غير الحزب الواحد. علماً أن النظام الموريتاني كان نظاماً ليبرالياً، والمجتمع كان مجتمعاً بدوياً، والاقتصاد كان بدائياً[3]،

الإعلامي يحيى أبو زكريا، يبرز بعض المحطات في هذه المرحلة منها: استقلال موريتانيا في 1960/11/28، وانضمامها لمنظمة هيئة الأمم المتحدة 1961، وصدور أول دستور شباط 1961، وانتخابات رئاسية، وانعقاد مؤتمر الوحدة في كانون الأول 1961، واندماج أحزاب: التقدمي الموريتاني، الاتحاد الوطني الموريتاني، النهضة، الاتحاد الاشتراكي لمسلمي موريتانيا، وتأسيس حزب الشعب، ومبادرة مجموعة من السياسيين لتأسيس الجبهة الديمقراطية في آب 1964، حيث بادرت الحكومة إلى حلها، وتعديل الدستور عام 1965، حيث نصت التعديلات على الحزب الواحد، وأُسّست الحركة الوطنية الديمقراطية، وحزب الكادحين الموريتانيين سنة 1973، مع تصدعات داخلية، وأزمة اقتصادية أدت لانقلاب 1978/7/10[4].

والكاتب محمد يحيى حسين، يشير إلى أن الرئيس المختار ولد دادة، حكم بوساطة حزب الشعب. وهو حزب الدولة كظاهرة غير ديمقراطية. وادعى بتمثيل الأمة مما يجعلها تلتبس تماماً

---

[1]– محمد يحيى ولد حرمة – حصاد خمسينية ..

[2]– عبد الصمد ولدة مبارك – التعددية الحزبية ...

[3]– د . خيري عبد الرزاق جاسم – التجربة الديمقراطية في موريتانيا – دراسة في الإصلاح السياسي ص 24-25

[4]– يحيى أبو زكريا – موريتانيا المسلمة ..

مع واقع الدولة. وأخذ بتربية وترقية المواطنين، ووضع التصورات والخطط للدولة. وهو ما يجعلها في حال أسبقية على الدولة. فحزب الشعب أُسّس في مؤتمر الوحدة الوطنية 1961/12/25، وتسربت النزعة السلطوية إليه، وبدأ بعملية التنكر للديمقراطية الحزبية، والتي أقرت في مؤتمر التأسيس 1963، ومؤتمر كيهيدي عام 1964، وعادت الحاجات القبلية والجهوية لتهيمن عليه، وبعد حله عام 1978، اختفت هيئاته بسرعة فائقة[1].

ثالثاً مرحلة الانقلاب العسكري، ومن ثم الانفتاح السياسي: أدى انقلاب 1978/7/10، إلى هيمنة المؤسسة العسكرية على السلطتين التنفيذية والتشريعية من خلال (اللجنة العسكرية للخلاص الوطني)، والتي علقت العمل بدستور 1961، وأصدرت ميثاقاً دستورياً لتنظيم صلاحياتها، واتسمت الحياة السياسية بعدم الاستقرار السياسي، بسبب توالي الانقلابات العسكرية (ست انقلابات)، وخروج المؤسسات الديمقراطية من العمل السياسي، وتسيير الحياة السياسية عن طريق المواثيق الدستورية، التي أصدرتها اللجنة العسكرية وعددها ست مواثيق، والتي لم تنظم سلطات الدولة تنظيماً كاملاً، على أساس أن فترة سريانها هي فترة مؤقتة وانتقالية. وبدأت مرحلة الانفتاح بصدور دستور 1991، والذي تقضي المادة 45 منه بأن يمارس البرلمان السلطة التشريعية، ويتمتع بحق اقتراح مشروعات القوانين ومناقشتها وتعديلها في المجالات التي تحددها المادة 57. وهي الحقوق والواجبات للأشخاص، ونظام الحريات العامة، والالتزامات المدنية والتجارية، لكن الدستور قد قيد السلطة التشريعية ليطلق يد الحكومة في التشريع. وتم تشكيل أول جمعية وطنية بعد صدور الدستور سنة 1992، من 79 عضواً، وأعيد تشكيلها سنة 1996. وتعديلات عام 2001، حيث تم الأخذ بنظام التمثيل النسبي، بدلاً من نظام الأغلبية على دورين وتعديل دستوري آخر في حزيران 2006[2] .

الباحث محمد يحيى ولد حرمة، يبرز نشاط الحركات السياسية ذات المنابع الفكرية المختلفة، والمشارب السياسية المتنوعة التي شكلت نوعاً من التعددية السياسية البديلة. بعضها قام بدور تنويري وبعضها الاخر أخذ طابعاً فئوياً[3]

الكاتب عبد الصمد ولد امبارك، يقول إن المؤسسة العسكرية قد شكلت النخبة السياسية التي سيطرت على الأوضاع السياسية العامة، والاختيارات الكبرى للدولة. فهي التي تضع الأهداف

[1]– محمد يحيى حسين – فوضى أحزاب موريتانيا – تعددية غير ديمقراطية 2019/3/13
[2]– مركز الإمارات- تطور الحياة البرلمانية .....
[3]– محمد يحيى ولد حرمة – حصاد خمسينية ...

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتوخاة. ومن أهم الإصلاحات التي قامت بها اللجنة العسكرية، هي تجميد حزب الشعب الموريتاني،

وفي نيسان 1991 عرفت موريتانيا الانفتاح الديمقراطي التعددي الذي جاء نتيجة مؤشرات داخلية وخارجية تجلت في الوضعية الفرانكوفونية، وقمة لابول تموز 1991، التي حضت فيها فرنسا على المعايير الديمقراطية ثم الظرفية الأفريقية التي كانت نتيجة رياح التغيير التي اجتاحت المعسكر الشرقي، بالإضافة إلى البعد الاقتصادي الدولي، ومع هشاشة الوسط الداخلي وحداثة مؤسسات الدولة وتأزم الوضع الاقتصادي أضحت موريتانيا مهيأة للتغيير[1].

الباحث د. خيري عبد الرزاق جاسم، يبرز أن الحقبة العسكرية لم تسمح بتعددية حزبية مع وجود تكتل آخر، سمي بالهياكل، وهو تنظيم هش بني على التساكن والولاء للنظام، وهو شكل من أشكال التنظيم الأمني للمجتمع وكان هناك صراع على السلطة، وصدر لاحقاً دستور 1991، حيث تضمن مبدأ التعددية الحزبية، كما جاء في المادة 11 التي نصت على: إسهام الأحزاب والتجمعات السياسية في تكوين الإرادة السياسية والتعبير عنها وهي تمارس نشاطها بحرية شرط احترام المبادئ الديمقراطية وأن لا تمس بالسيادة الوطنية والحوزة الترابية ووحدة الأمة والجمهورية[2] يحيى أبو زكريا يؤكد أنه في آذار عام 1980. أُسست في موريتانيا حركة معارضة، ضمت عسكريين ومدنيين، وكانت تعرف باسم (التحالف من أجل موريتانيا الديمقراطية)، أُسّس في 1980/5/22[3].

رابعاً الحياة الحزبية، واقعها وسماتها: بتاريخ 1961/7/25، صدر قانون (136-60) لتنظيم الأحزاب السياسية، وظل معمولاً به حتى تكريس الحزب الواحد دستورياً. ومع نهاية الحكم العسكري صدر قانون (024- 91) في 1991/7/25، تكون بموجبه عدد من الأحزاب السياسية في ظل التعددية والانفتاح الديمقراطي[4]. وأقرت الحكومة الموريتانية في 2018/5/17 مشروع قانون يعدل بعض أحكام القانون 2012-024، الصادر في 2012/2/28، والمعدل لبعض أحكام الأمر القانوني رقم 91-024، الصادر في 1991/7/25 لتمكين الأحزاب السياسية المعترف بها والحاملة على ما لا يقل عن 1% من الأصوات المعبر عنها خلال آخر اقتراعين بلديين لعامين متتاليين، الاستفادة من المساعدة المالية المرصودة لصالحها برسم قانون

---

[1]– عبد الصمد ولد امبارك – التعددية الحزبية ..

[2]– د . خيري عبد الرزاق جاسم – التجربة الديمقراطية .. ص 25-35

[3]– يحيى أبو زكريا – موريتانيا المسلمة ..

[4]– عبد الصمد ولد امبارك – التعددية الحزبية ..

المالية كما يمكن ذلك للمنتخبين الذين حلت أحزابهم لعدم حصولها على النسبة المئوية المذكورة أعلاه، من الانتماء إلى حزب سياسي شرط أن يكون ممثلاً في الجمعية الوطنية من خلال فريقه البرلماني،

مصدر صحفي يؤكد بوجود 104 أحزاب، وهو رقم كبير لبلد يقدر عدد سكانه بـ 4 ملايين نسمة[1].

أحمد ولد سيدي، يشير إلى تجاوز الرقم لـ 100 حزب سياسي، وينوه إلى قرار وزير الداخلية في 2019/3/5، القاضي بحل 76 حزباً من بينها أحزاب معارضة وموالاة، اعتماداً على نص قانوني وهي المادة 20 من قانون الأحزاب، الذي تم إقراره بعد الحوار السياسي بين النظام وأحزاب المعارضة سنة 2011، (يتم بقوة القانون حل كل حزب سياسي قدم مرشحين لاقتراعين بلديين اثنين، وحصل على اقل من 1% من الأصوات المعبر عنها في كل اقتراع، أو الذي لم يشارك في اقتراعين بلديين اثنين متواليين. ونص التعديل القانوني على أنه يلاحظ هذا الحل من خلال قرار وزير الداخلية على ضوء النتائج النهائية)[2].

باحث آخر، يشير إلى قرار وزير الداخلية بحل 76 حزباً سياسياً من الأغلبية والمعارضة، وذلك بموجب قانون الأحزاب لعام 2012 في دولة فيها ما يزيد عن 100 حزب سياسي، رئيس حزب التجمع من أجل الديمقراطية أحمد ولد سيدي باب، وهو أول حزب نال الترخيص ببداية التعددية الحزبية سنة 1991، وهو الآن أحد الأحزاب التي وجدت نفسها في خبر كان، اعتبر أن القرار ليس متعمداً لتغييب أحزاب بعينها، بل يعد تطبيقاً لقانون يراد منه ترشيد الأحزاب السياسية في البلد ويتابع قائلاً نريد عدد أقل من الأحزاب على أن تكون هناك منافسة قوية بين حزبين كبيرين، بينما رئيس حزب اللقاء الديمقراطي محفوظ ولد بتاح، يعتبر القرار استهدافاً صريحاً للأحزاب الراديكالية المعارضة[3].

الباحث سيد ولد محمد الأمين، يطالعنا برأي أن الأحزاب لاتعد شريكاً في الوطن ولا أهمية لما تمثله اتجاهات رأي للمواطنين، فالتعددية السياسية لم تعمر طويلاً ولعدة عوامل وفي طليعتها: الذهنية الاجتماعية التي لا تستوعب نمط التعددية الحزبية، بحيث تم استنباتها في السياق الموريتاني، دون البحث عن وسائل محلية، وكرست ممارسات سلبت روح الديمقراطية في

[1]– الشرق اليوم موريتانيا تعدل قانون الأحزاب نحو الصرامة .
[2]– احمد ولد سيدي – موريتانيا وزارة الداخلية تقرر حل 76 حزباً 2019/3/5
[3]– السالك زيد – حل عشرات الأحزاب السياسية بموريتانيا تقنين أم مآرب أخرى 2019/3/7

العمليات الانتخابية التي حولت إلى حالات شكلية وتم إنتاج الحزب الواحد في مؤتمر الوحدة 1961، ولاحقاً تم تعديل دستور 1961، الذي كان ينص على التعددية الحزبية ليجعل من حزب الشعب، الإطار السياسي الوحيد والشرعي، والذي تمارس من خلاله السياسة. مما أنتج حزب الدولة، وأفرز دستور 1991/7/20، مؤسسات وهمية وأضحت الأحزاب مجرد كومبارس ثانوي في اللعبة الديمقراطية[1].

الباحث د. محمد الملقب الداه ولد الشيخ، يسهب في الحديث عن خصائص التجربة الحزبية الموريتانية قائلاً: الصعوبة التي واجهت التحول الديمقراطي تمثلت في الطابع الفجائي الذي اتخذته هذه التجربة، حيث انتقلت البلاد من الحكم العسكري، إلى التعددية السياسية، في فترة وجيزة. حيث لم يفصل بين المصادقة على دستور 1991/7/20، وإجراء الانتخابات الرئاسية في 1992/1/24، والانتخابات التشريعية في 1992/3/13، إلا فترة قصيرة، وقد أسهم هذا الوضع في ظهور تحديات وعقبات كثيرة واجهت مسار التحول الديمقراطي، وتميزت الأحزاب السياسية إبان فجر نشأة الدولة الموريتانية الوليدة بخصيصة مهمة تتمثل في الامتدادات الخارجية للأحزاب حيث إنها نشأت من رحم أحزاب سياسية خارج القطر الموريتاني أو على دربها.

إلا أن مسيرة التعددية الحزبية في موريتانيا، توقفت مع قيام الدولة المستقلة، لتأخذ مساراً جديداً تتخلى خلاله عن مبدأ التعددية إثر اندماج الأحزاب عام 1961، وتكريس فكرة الحزب الواحد سنة 1965، وألغي هذا الحزب بعد الانقلاب العسكري في 1978/7/10، لتبدأ مرحلة جديدة بعد عام 1991، وتعد بنية الحياة الحزبية من التحديات والمعضلات التي تقف حجر عثرة أمام أي تحول حقيقي باتجاه إقامة نظام ديمقراطي، مع ضعف الإطار الفكري والتنظيمي، وخضوعه لممارسات غير ديمقراطية بجانب بعض القيود القانونية المفروضة على عمل الأحزاب، وحالة عدم التوازن الحزبي، وفشل الأحزاب في التعبير عن المصالح وتجميعها وبلورتها في شكل برامج وسياسات، فضلاً عن ظاهرة الانشقاقات وانفجار الاحزاب من الداخل وشخصنة المؤسسة الحزبية[2].

الباحث محمد يحيى حسين، يؤكد أن الحياة الحزبية تتميز بالفوضى العارمة حيث وصل عدد الأحزاب المسجلة رسمياً، والمعترف بها حكومياً إلى 105، ومعظمها أحزاب طفيلية يسعى

[1]– سيد ولد محمد الأمين – تغيير أم إعادة انتاج

[2]– د. محمد الملقب الدادة ولد الشيخ – الأحزاب السياسية و ...ص25

مؤسسوها لاغتنام مكاسب سياسية سريعة، ويشير إلى قرار وزير الداخلية في 2019/3/5، بحل 76 حزباً لتقليص عديدها إلى 29 حزباً[1].

الكاتب عبد الصمد ولد امبارك، يلمح إلى أن أحزاب المعارضة تتسم بعدم التجانس البنيوي، مع قدر كبير من التناقض الداخلي. الشيء الذي حمّلها عدم القدرة في الاستمرار والديمومة، ورغبتها في الوصول إلى دفة الحكم، مع عدم ترتيب الأوراق الكفيلة بتحقيق تلك الاهداف[2].

باحث آخر يعتبر أن الأحزاب ليس لها أساس شعبي على أرض الواقع، والبلد يعج بالأحزاب الصورية وقرار حل بعض الأحزاب مؤخراً هو خطوة صحيحة في سبيل الإصلاح وتنقية الساحة السياسية[3]، إذن التعددية ليست حديثة العهد في موريتانيا التي عرفت أحزاباً في الأربعينات، واستقلت بدستور تعددي، إلا أن التقاليد الحزبية غير موجودة بالمعنى المألوف ديمقراطياً[4]. ومنذ الاستقلال تعيش موريتانيا على وقع عدم الاستقرار السياسي،

الباحث ديدي ولد السالك، يبرز وجود حركة اليسار التي لم تصل إلى موريتانيا إلا مع نهاية الستينات، وتحديداً عام 1968 بانعقاد مؤتمر طلابي في دمشق للطلاب الموريتانيين في 1967/7/23، لتبرز في الشارع (حركة الكادحين) والتعاطي باسم الحركة الوطنية الديمقراطية. وتعاظم دورها بعد أحداث العمال في مدينة الزويرات المنجمية في الشمال الموريتاني، بفعل ردة فعل العمال على ممارسات شركة ميفرما، وهي شركة فرنسية أسستها مجموعة روتشليد لاستخراج خامات الحديد، وكان العمال ينظرون إليها كأداة من أدوات السياسة الفرنسية الاستعمارية، وحصلت عمليات قمع واضحة للمحتجين فكانت عمليات الترهيب ومطاردة عمال شركة ميفرما عام 1968، هي الشرارة لخطاب اليسار، وتم إعادة تأسيس الحركة الوطنية الديمقراطية 1974-1998، وظهر لاحقاً حزب اتحاد قوى التقدم 1998-2020[5].

أما بالنسبة للتيار الإسلامي، فلقد تقدم الإسلاميون بطلب ترخيص عام 1992، لتأسيس حزب الأمة، لكن الطلب قد رفض وتقدموا عام 2004 بطلب آخر لترخيص حزب الملتقى الديمقراطي، ورفض الطلب. وبعد انقلاب 2005/8/3، الذي أطاح بنظام الرئيس معاوية ولد سيدي أحمد الطايع، قدموا أوراقاً لحزب سياسي جديد (التجمع من أجل موريتانيا) ورفض الطلب،

---

[1]– محمد يحيى حسين – فوضى أحزاب موريتانيا ..
[2]– عبد الصمد ولد امبارك – التعددية الحزبية ..
[3]– السالك زيد – حل عشرات الأحزاب ...
[4]– موريتانيا – الاحزاب السياسية في الوطن العربي 2004
[5]– ديدي ولد السالك – اليسار الموريتاني تأثير في الماضي وتراجع في الحاضر 2020/6/29

فانفصل الإسلاميون عن حلفاء الأمس وشكلوا تكتلاً سياسياً خاصاً بهم، وهو (الإصلاحيون الوسطيون)، ودخلوا الانتخابات البلدية وفي آذار 2007، وبعد فوز سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله في منصب رئيس الجمهورية تقدموا مجدداً للترخيص لحزب سياسي (التجمع الوطني للإصلاح والتنمية) فتمت الموافقة[1].

وفي بداية عام 2019 تم إغلاق جمعيات إسلامية كجمعية الخير، وفرع الندوة العالمية للشباب الإسلامي، ويتكيف التيار الإسلامي الموريتاني مع التطورات الإقليمية فارتباطاته الخارجية هي القاسم المشترك للحراك بعيداً عن الأهداف الوطنية.

[1]– الإسلاميون الموريتانيون ترخيص جديد لحزب قديم 2007/8/6

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

النظام الحزبي الأرتيري

أرتيريا دولة حديثة، مرت بالعديد من مراحل الكفاح الوطني لمواجهة الاستعمار والأطماع الإقليمية والدولية. وكان استقلالها عام 1993 مرآة عاكسة للعديد من التشابكات التي أخذت سبيلها نحو خريطة القوى في تلك المنطقة، وتلازمت مرحلة النضال من أجل الاستقلال مع المرحلة التالية، لبناء الدولة، وتعزيز التماسك الداخلي، والوحدة الوطنية، والحضور الإقليمي. وبدى أن هناك الكثير من التحديات الداخلية. وعرفت أرتيريا سابقاً، الحياة الحزبية، فنشأت عدة تنظيمات سياسية، وتشكلت قوى تحرر وطنية ضد المحتلين، لكنها تعيش اليوم وضعاً صعباً ومربكاً وغير متوازن باستمرار حظر الحياة الحزبية.

أولاً مرحلة ما قبل الاستقلال:

رسخت معاهدة Ucciali المبرمة بين امبراطور الحبشة (مينليك) والحكومة الإيطالية، السيطرة على أرتيريا سنة 1889، ونجحت إيطاليا من خلال جوزيف سابيتو في منطقة تيجراي عام 1838، وشركة روباتينو الإيطالية للملاحة في الحصول على موافقة شيوخ القبائل، لاستئجار مساحات واسعة من الأراضي حول خليج عصب، وفي عام 1882، أعلنت هذه المنطقة مستعمرة إيطالية، وتم الإعلان سنة 1890، عن توحيد الممتلكات الإيطالية على ساحل البحر الأحمر في مستعمرة واحدة باسم أرتيريا.

وفي عام 1941 أصبحت أرتيريا محمية بريطانية حتى 1952/9/15، فأقامت إدارة عسكرية ودعمت الأطماع الإثيوبية بعد وصول الإمبراطور هيلاسيلاسي إلى الحكم، فنجحت إثيوبيا عبر الدعم البريطاني والأمريكي، بالاتصال ببعض الشخصيات والتحريض على الفتنة، وفي إيجاد تيار سياسي داعم للارتباط بها والذي رفع شعار (إثيوبيا أو الموت) حيث دعا الحزب الاتحادي، وحزب الرابطة لاتحاد أرتيريا وإثيوبيا المنبثق عن جمعية (حب الوطن)، إلى اتحاد غير مشروط بين البلدين، ورفض فكرة التقسيم أو الوصاية الدولية على أرتيريا، وشكل حزب الاتحاد مع إثيوبيا ميليشيا إرهابية باسم (الشفتا) التي اغتالت العديد من الوطنيين، وبرز تباين دولي بعد عرض القضية على الجمعية العامة لمنظمة هيئة الأمم المتحدة، وتجلى بتقرير لجنة الاستطلاع التي شكلتها المنظمة الدولية من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وفرنسا، وأقرت في أيلول 1950 وضع أرتيريا تحت التاج الأثيوبي في اتحاد فيدرالي مع تمتعها بالحكم الذاتي، وبرزت مواقف مختلفة من قبل التنظيمات السياسية الأريتيرية، وتخبط

حـزب الرابطـة الإسـلامية، وتبنـي حـزب الاتحـاد مـع إثيوبيـا الموقـف البريطـاني– الأميركـي– الاثيوبي[1].

ومع بدء الاستعمار الإثيوبي تم تشكيل جمعية تشريعية وإقرار دستور وافق عليه الامبراطور في آب 1952، ثم صدّق القانون الفيدرالي وأحكمت إثيوبيا سيطرتها على الأراضي الأرتيرية، وتشكيل حكومة تدلا بايرو السكرتير العام لحزب الاتحاد مع إثيوبيا، وفشلت مع إصدار هيلا سيلاسي، قراراً بتطبيق القوانين الإثيوبية وإذكاء روح الفتنة بين القوى السياسية. وتم تشكيل حكومة جديدة برئاسة اسفهاولد ميكائيل التي ألغت الأحزاب، وبرز تعديل دستوري عام 1956، حيث حلت اللغة الأمهرية مكان اللغتين العربية والتجرينية، وألغي العلم الأرتيري، ووقع هيلا سيلاسي اتفاقية مع واشنطن أيار 1953، حصلت بموجبها الولايات المتحدة على حق إقامة قواعد ومنشآت عسكرية على الأراضي الأرتيرية[2]. وفي تلك المرحلة أُسّست عدة تنظيمات، ففي عام 1938 تشكلت جمعية وطنية من المثقفين في اسمرا أطلق عليها (محبر فقري هجر) أي جمعية حب الوطن عام 1944، وحزب الاتحاد الموالي لأثيوبيا، وحزب أرتيريا المستقلة، والحزب الوطني في نيسان 1947، مقره مصوع، يدعو لوصاية بريطانية لمدة عشر سنوات، يتبعها استقلال أرتيريا بزعامة محمد نور حسن[3]، وحزب الرابطة الإسلامية أُسّس في 1946/12/4، وكان زعيمها بكري عثمان الميرغني، الذي طالب باستقلال أرتيريا، وعارض الوحدة مع أثيوبيا، ورفض تقسيمها. مقره أسمرا. وحاولت الرابطة تشكيل جبهة ضد أثيوبيا، بالتعاون مع الحزب التقدمي الحر، والحزب الموالي لإيطاليا، والكتلة الاستقلالية التي لم تلتزم بذلك، وكونت حلقات تنظيمية للشباب في كل مدينة. وكان هناك الحزب الإسلامي المستقل الذي نشأ في نيسان 1947، ودعا إلى وصاية إيطاليا لمدة عشر سنوات، والحزب الموالي لإيطاليا أيلول 1947، رئيسه بلاته محمد عبد الله ودعا لوضع أرتيريا تحت الوصاية الإيطالية مع وحدتها، والحزب التقدمي الحر أُسّس في 1947/2/18، رأسه تسما أبرهة، ودعا إلى الاستقلال التدريجي تحت وصاية الأمم المتحدة. ورابطة المحاربين القدماء تشكلت في نيسان 1947، مقرها أسمرا، والرابطة الإيطالية الأرتيرية، مؤسسها فلبوكشاني وطالبت بالاستقلال الفوري تحت حماية الدول الكبرى، واللجنة الممثلة للإيطاليين، وحزب الوحدة الإثيوبية أو الاتحاد مع إثيوبيا أُسّس في 1941/5/5 وكان زعيمه تدلابايرو، والكتلة الاستقلالية شُكّلت في أيار 1949 بإيعاز من إيطاليا.

---

1 – د . ايمن السيد عبد الوهاب – ارتيريا إشكاليات بناء الدولة والتفاعل مع بيئة إقليمية مضطربة 2016/2/12

2 – المرجع السابق

3 – محمد عثمان أبو بكر – قضية الديمقراطية والتعددية السياسية في ارتيريا 1998

مع تنامي الأطماع الأثيوبية، تزايدت حدة نشاط حركة المقاومة لتأخذ أشكالاً منظمة، فظهرت حركة تحرير أرتيريا التي أُسّست في السودان عام 1958، واعتمدت على العمال المهاجرين قبل أن تنتقل إلى الداخل، وبنت تنظيمها السري من خلايا تكونت من سبعة أفراد، فمثلت أول تنظيم سياسي يسعى لتحرير البلاد من الاحتلال الأثيوبي، وتحقيق الاستقلال الوطني. ومن أبرز قادتها، محمد سعيد نادو، وكان شعارها العنف الثوري هو الطريق الوحيد لنيل الاستقلال، ونشأت جبهة التحرير الأرتيرية في عام 1960، بزعامة حامد إدريس عواتي، الذي أعلن الثورة للحصول على الإستقلال 1961، فنجحت الجبهة في تغطية معظم مساحة أرتيريا، برغم عدم التنسيق مع حركة تحرير أرتيريا حيث بدت العلاقة تنافسية، صراعية، لكن المقاومة كانت شرسة مما أدى بهيلا سيلاسي في 1962/11/14، إلى إصدار قرار تم بموجبه إلغاء الاتحاد الفيدرالي، وإعلان ضم أرتيريا إلى إثيوبيا نهائياً، وجعلها الولاية الرابعة عشرة فيها. فبدأت مرحلة جديدة من النضال فانتهجت إثيوبيا سياسة الأرض المحروقة، وإبادة المواطنين. كما حدث في أعوام 1967- 1970- 1974- 1975، فنزح الكثير من السكان وبرزت مشكلة اللاجئين الأرتيريين. وبعد سقوط هيلا سيلاسي عام 1974، صعدت المقاومة من حركتها، لكن التباينات السياسية والفكرية داخل الجبهة كانت واضحة، فكان لها دور سلبي في تماسك أركان المقاومة، فبرزت الانشقاقات، وظهر تيار الإصلاح الذي تكون من عدد كبير من المحاربين، لاسيما من قبل مواطني المنخفضات الشرقية. فتكونت الجبهة الشعبية في عام 1977، التي تميزت بدرجة عالية من التنظيم والانضباط والقدرة على وضع أطر سياسية، وهياكل عسكرية، أسهمت في تحقيق قدر كبير من المركزية في صنع القرار[1]، وقبل هذا التاريخ وتحديداً عام 1970، تعرضت حركة التحرير الأرتيرية لأزمة شقت صفوفها. وبرزت ثلاث مجموعات شكلت النواة للجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا. وفي عام 1982 تمكنت الجبهة بعد تحالفها مع جبهة تحرير شعب تيغراي المسلحة الأثيوبية من هزيمة جبهة التحرير.

وبعد هزيمتها عام 1982 انقسمت فلولها إلى فصائل مختلفة أبرزها: جبهة التحرير تحت قيادة عبد الله إدريس، وجبهة التحرير، المجلس الثوري بقيادة أحمد ناصر، وهو من أصل أثنية الساهو، (العساورتا)، وجبهة التحرير اللجنة المركزية المعروفة باسم ساقم، وفي عام 1991 أطاحت القوات المشتركة للجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا، والجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الأثيوبي، بالنظام الأثيوبي وحررت أسمرا في أيار 1991. وتم الاتفاق على إقامة الإدارة المؤقتة

[1]– د . ايمن السيد عبد الوهاب – ارتيريا – إشكاليات ...

في أرتيريا بموجب المرسوم رقم 23/1992، وإقامة استفتاء بعد عامين، وتم بين 23-1993/4/25، والنتيجة كانت لصالح الاستقلال بنسبة 99.8% وأعلن في 1993/5/24، وصدر المرسوم 37/1993 بتشكيل حكومة أسياسي آفورقي، وفي 1994/3/15، صدر المرسوم 55/1994 القاضي بتشكيل مفوضية الدستور لصياغته، وبعد ثلاث سنوات أنهت أعمالها وشُكّل المجلس الوطني من 150 عضواً، وتمت المصادقة على الدستور في 1997/5/23، لكنه معطل منذ ذلك التاريخ وآفورفي رئيساً منذ 1993/6/8[1].

ثانياً الحياة الحزبية بعد الاستقلال: تغيير اسم الجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا إلى حزب الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة في المؤتمر التنظيمي الثالث عام 1994، وهو الحزب الوحيد في ظل غياب التعددية الحزبية، علماً أن الدستور قد أقر التعددية، لكن تجميده منذ إقراره أدى إلى حظر الحياة الحزبية. ولعل الاستفتاء الذي تم عام 1993، كان الفرصة الأخيرة للأرتيريين للتعبير عن رأيهم في شأن سياسي عام. إذ لم تشهد البلاد أي نوع من الانتخابات أو الاستفتاءات، سواء على المستوى الرئاسي أو النيابي، رغم صدور قانون كانون الثاني 2001 من جانب اللجنة التشريعية الوطنية، التي أقرت التعددية الحزبية لكن ذلك لم يتم.

لم يعترف النظام بالأحزاب، ولم يسمح حتى بدخول عناصرها الناشطة في الخارج إلى الداخل، لكنه سمح لهم بالدخول كأفراد فقط، دون تأسيس هياكل سياسية وتنظيمية. وفي حزيران 1991، قال اسياس آفورقي: من يريدون المشاركة في الحكم عليهم أن يحلوا تنظيماتهم، ويأتوا كأفراد. فأغلق باب المشاركة السياسية، بدعوى الحفاظ على الوحدة الوطنية. مما شكل بدايةً غير مبشرة لشعب ذي تجربة سياسية عميقة، صفتها التعلق بمجموعة من التشكيلات المتنوعة والتوجهات الفكرية والسياسية المختلفة.

وفي أعقاب الحرب الأرتيرية – الأثيوبية 1998- 2000، ظهرت أزمة سياسية داخل القيادة، حين طالبت مجموعة من الكوادر القيادية عرفت بمجموعة الخمسة عشر، بإجراء مراجعات داخل الحزب، والقيام بإصلاحات سياسية، وتنظيم انتخابات وطنية.

وفي أيلول 2001، قام آفورقي باعتقال ثلاثة عشر منهم، وأدت هذه الأحداث إلى ظهور الحزب الديمقراطي الأرتيري EDP الذي أسسه منشقون من الحزب الحاكم في المنفى، وأدى دوراً رئيسياً في تأسيسه مسفين هافوص، الذي كان وزيراً للدفاع. وبدأت تظهر ملامح لمعارضات متنوعة في البلاد.

[1]– عبد القادر محمد علي – ارتيريا الدولة المجمدة 2014/11/23

ففي عام 1997 تدهورت العلاقات بين الحزب الحاكم وجبهة تحرير شعب تيفري. وفي أثناء الحرب الأثيوبية الأرتيرية، ساعدت الحكومة الأثيوبية في إنشاء معارضة أرتيرية لكنها قائمة على أساس عرقي.

وفي عام 2003 تم إنشاء ما عرف بالتحالف الديمقراطي الأرتيري، وتكون من 13 جماعة تمكنت من عقد مؤتمرها في عام 2008، ومنها منظمة عفر البحر الأحمر الديمقراطية (RSADO)، والحركة الديمقراطية لتحرير كوتاما الأرتيرية والجبهة الديمقراطية الوطنية لتحرير ساهو التي تأسست عام 2009.

وينشط التيار الإسلامي خارج أرتيريا، كالحزب الإسلامي الأرتيري للعدالة والتنمية، الذي غير اسمه مؤخراً إلى حزب الوطن الديمقراطي الأرتيري (حادي)[1] الذي ظهر سابقاً باسم (الحركة الإسلامية الأرتيرية)، ثم غير إلى حركة الرواد المسلمين الأرتيرية، ومن ثم إلى حركة الجهاد الإسلامي الأرتيري، وحركة الخلاص الإسلامي الأرتيري.

الباحث إبراهيم إدريس، يؤكد أن في أرتيريا دولة الرجل الواحد ورجل الحزب الواحد[2].

الباحث محمد أبو بكر، يشير إلى أن التجربة السياسية الأرتيرية، لم تشهد وجوداً حقيقياً لتيارات الإسلام السياسي، فضلاً عن غياب فعلي لأحزاب وقوى سياسية بخلفيات دينية[3].

وتبرز جماعات الضغط السياسي، كالجهاد الإسلامي، وحركة الخلاص الإسلامي، وتعرف باسم حركة عرفات، وجبهة التحرير الأرتيرية، بزعامة عبد الله محمد، والتحالف الوطني الأرتيري والمنتدى الأريتيري والحزب الديموقراطي الأرتيري الذي يضم: حركة الجهاد، والخلاص، وجبهة التحرير.

لابد من القول إن المشهد السياسي العام في أرتيريا، يشير إلى وجود معارضة داخلية لتصحيح الأوضاع، وهذا مؤشر إيجابي ومهم، فكتاب (أرتيريا وطني) للوزير السابق برهاني أبرهي، يشير إلى معارضة من قلب النظام، وإمكانية التغيير الإيجابي والسلمي ممكنة، سيما وأن المتغيرات الراهنة تشي بتوجه لصياغة نظام جديد في القرن الأفريقي. والمهم في هذه المسألة، العامل الداخلي وليس الإقليمي أو الدولي، فالمصلحة الوطنية هي الأهم ويجب عدم السماح

[1]– محمد مصطفى جامع – حزب حادي هل يدشن مرحلة جديدة في ارتيريا ضد نظام آفورقي 2019/10/29
[2]– إبراهيم ادريس – نظام الحكم في ارتيريا بين العلمانية والدولة الدينية البيوقراطية 2017/11/1
[3]– محمود أبو بكر الإسلام السياسي يطارد ارتيريا والنخب تفضل أنظمة علمانية 2019/3/25

بتدخل خارجي حفاظاً على الدولة والكيان السياسي للمجتمع. وينبغي الإشارة وبقوة لدعم سورية اللامحدود للمقاومة الأرتيرية. وبفضلها اشتد عودها وانتصرت.

النظام الحزبي الصومالي

رغم وجود حياة سياسية في بعض المدن العريقة في التاريخ السياسي الصومالي كمقديشو، وزيلع، وهرر إلا أن أغلب المجتمع الصومالي يعتبر مجتمعاً رعوياً، لم يعرف نظام الدولة بقدر معرفته بالنظام العشائري، ولم يتعرف عليه إلا في الستينات من القرن الماضي، حيث لم تكن الأحزاب السياسية جزءاً مهماً وكبيراً ومؤثراً في الحياة الاجتماعية الصومالية، ولم تستطع تحجيم دور العشيرة في تلك البيئة[1]. وبدأ الشعب الصومالي حياته السياسية كأي شعب من شعوب المنطقة، داخل إطار النظام القبلي والتكتلات القبلية في الحرب والسلم، وفق ظروف المكان والزمان، وكان شيخ القبيلة ينظم مسائل التموين والتسليح، وموارد الرزق، وحماية الكيان من الأعداء. وكان له مجلس من العلماء ورؤساء العشائر للتشاور في الأمور قبل إقرارها. وبقيت القبيلة هي المحور السياسي والاجتماعي الوحيد للصوماليين، وتنوعت أشكال الأحزاب السياسية، وتغيرت أجنداتها نتيجة غياب النظام السياسي. وجاءت كموروث تاريخي للتغييرات التي كانت تطرأ على الساحة الصومالية.

أولاً: التشكيلات السياسية قبل تحقيق الاستقلال سنة 1960:

في أيار 1943، نشأ نادي الشباب الصومالي في مدينة مقديشو، وقد أسسه ثلاثة عشر عضواً، وفتحوا الباب للدخول إليه شريطة التنازل عن القبيلة والعشيرة والطائفة، وبشر بأفكار حديثة وأنشأ المدارس والجمعيات الثقافية والاجتماعية، فكان أول هيئة ثقافية واجتماعية أنشئت في شبه جزيرة الصومال، وتحول من كونه نادياً ثقافياً واجتماعياً، إلى نادٍ سياسي في نيسان 1947، باسم (حزب وحدة الشباب الصومالي)، ودعا إلى تصفية الاستعمار في كل أجزاء الصومال، وتوحيدها تحت علمٍ واحد، وإحياء مفهوم الدولة، وتحويلها نحو الديمقراطية، وإلغاء التعصب القبلي، واحترام حقوق الأجانب، بما يتفق والتقاليد الدولية، واستبعاد أية فكرة تنادي بعودة إيطاليا. وقد نص قانون الحزب على إنشاء مكتب تنفيذي وتكوين فروع للحزب في الأقاليم، وفتح العضوية للجميع. وصدر تصريح بيفن في مجلس العموم البريطاني في حزيران 1946، والقاضي باستعداد بريطانيا تحقيق رغبة الصوماليين في الاستقلال والوحدة، داخل إطار الكومنولث البريطاني، إذا وافق الشعب الصومالي. فدعت بريطانيا لإدماج الصوماليين في حزب وحدة الشباب الصومالي للتفاوض، وأصدرت الإدارة البريطانية نشرات رسمية تدعو فيها موظفي الإدارة والجيش،

1 – مركز الصومال للبحوث ودراسة السياسات – الأحزاب السياسية او العشيرة من سيرسم مستقبل الصومال 2019/10/9

للانضمام إلى الحزب وعبّر البريجادير برنجهام، ممثل الإدارة البريطانية في الصومال، عن وجهة نظر بريطانيا تجاه الحزب في المؤتمر السنوي عام 1947، قائلاً: (إن نمو حزب وحدة الشباب الصومالي، واتساعه في السنوات الأربع الماضية، يعتبر تقدماً عظيماً، ويعكس قدرة وكفاءة منظمي الحزب ويعبر عن نشاط الشباب).

وفي هذه الفترة ظهرت عدة أحزاب من دون أهداف وبرامج وشعارات وسرعان ما أصبحت هيئات سياسية منظمة تنظيماً لا يقل عن حزب وحدة الشباب وكان بعضها لا يعترف بنظام القبيلة، وبعضها الآخر يعتمد عليه. وبقدوم لجنة الدول الأربعة الكبار، المرسلة من منظمة هيئة الأمم المتحدة للوقوف على مستقبل الصومال، اتجهت الأحزاب لإعلان برامجها ورفعت من مستوى نشاطها وخاصة في أوائل سنة 1948. ومن هذه الأحزاب: حزب شباب حمر، وحزب الاتحاد الوطني، والحزب الإفريقي وحزب بنادر، وحزب هداية الإسلام، وحزب دجلة ومريفلي، وحزب شباب ابجال، والحزب العربي، وحزب المؤتمر الصومالي الذي تألف من اندماج أربعة أحزاب وهي: حزب الاتحاد الوطني، وحزب هداية الإسلام، وحزب شباب ابجال، وحزب المحاربين القدماء. وظهرت فروع لأحزاب إيطالية في الصومال، كفرع الحزب الديمقراطي– المسيحي، وفرع الحزب الاشتراكي، وفرع الحزب الشيوعي، والفرقة التجارية الإيطالية.

وفي 1948/1/11، وصلت إلى مقديشو، لجنة تقرير المصير مكونة من مندوبي الولايات المتحدة، وبريطانيا، والاتحاد السوفيتي، وفرنسا، واستمعت لوجهات نظر الأحزاب. وكانت المواقف متباينة:

فحزب وحدة الشباب الصومالي عارض أي فكرة لعودة إيطاليا، ودعا إلى منح الصومال فترة انتقالية لمدة عشر سنوات تحت وصاية جماعية للدول المذكورة، تمهيداً لتشكيل حكومة، وإلغاء القوانين الإيطالية.

حزب شباب حمر أيد موقف الحزب،

وحزب المؤتمر الصومالي نادى بالوصاية الإيطالية لمدة ثلاثين عاماً، على أن تتولى الدول الأربع المراقبة وعرفت مطالبه باسم (الثلاث عشرة نقطة)، ونددوا بزعماء حزب وحدة الشباب الصومالي، ووصفوهم بأنهم أجانب، لأنهم من قبائل المجرتين، وممثل المؤتمر من قبائل الهاوية.

حزب دجلة ومريفلي، رفض عودة الوصاية الإيطالية، ونادى بوصاية الدول الأربع لعشر سنوات،

الأقليات عبرت عن رغبتها في البقاء، مع ضمان استمرار نشاطهم الاقتصادي. الغرفة التجارية الصومالية، التي كُوّنت سنة 1947 وقبل عام من قدوم اللجنة من 120 إيطالي، و45 هندي، و18 عربي، و22 صومالي، وعضوين من بريطانيا، وعضوين من باكستان، وعضو واحد من أرتيريا، فطالب العضو الإيطالي بوصاية إيطالية غير محددة، وفي نهاية المطاف، وافقت كافة الأحزاب على الوصاية الجماعية عدا تلك الأحزاب ذات النمط القبلي،

الباحث عدد الفتاح نور أحمد، يعدد بعض هذه الأحزاب، مع شرح مكثف لها حيث بدأ نشاط الأحزاب بتشكل حزب عصبة الشباب الصومالي عام 1947 (SYL)، والذي حل محل نادي الشباب الصومالي المعروف اختصاراً بـ (SYC)، وقبل هذا التاريخ أُسّست الجمعية الوطنية الصومالية عام 1945، لتسمى عام 1951، بالعصبة الوطنية الصومالية (SNL)، وفي عام 1955، تم إنشاء الجبهة الوطنية المتحدة، وفي عام 1960، تم تشكيل حزب الصومال الموحد[1]، وفي عام 1950، أُسّس المجلس الإقليمي كهيئة إدارية لها صفة استشارية، والاتحاد الوطني الصومالي المعروف باسم اتحاد شباب بنادير، واتحاد ماريحان، واتحاد الصومال الإفريقي. ويذكر أنه في الجزء الشمالي من البلاد، والمعروف باسم أرض الصومال البريطانية، كان هناك أشكال من الجمعيات السياسية منذ عام 1935. وفي سنة 1945 أُسّست منظمة رسمية، هي الجمعية الوطنية الصومالية، والتي اندمجت لاحقاً مع بعض الجمعيات السياسية الموجودة في المنطقة، قبل أن تتطور أكثر في عام 1951، لتصبح نشطة للغاية، وفعالة. وحصلت على اسم العصبة الوطنية الصومالية. وفي عام 1955 جرت محاولة لإنشاء الجبهة الوطنية المتحدة[2]، ولقد نشأت في مرحلة الأربعينات، منظمة ديجيل ميرفلي بانتمائها القبلي، وكانت ذات رؤية سياسية غامضة، وانضمت إليها مجموعة من الجمعيات المختلفة بما فيها تلك التي كانت تنتمي إلى الإيطاليين، والمعروفة إجمالاً باسم (مؤتمر الصومال) وفي عام 1958، غيرت المنظمة اسمها إلى حزب دستور مستقبل صومالي، وكان تغيير الاسم تماشياً مع القانون الذي فرض على الأحزاب، لتجنب استخدام أسماء لها ارتباط قبلي[3].

ثانياً: مرحلة الاستقلال حتى الانقلاب العسكري 1969: تحقق الاستقلال في 1960/7/1، بعد انضمام الجزء الشمالي من الصومال إلى الجنوبي، واتحاد المجلسين: المجلس التشريعي الصومالي، ومجلس المحمية البريطانية وتشكيلهما مجلساً وطنياً واحداً، سمي (الجمعية الوطنية)،

---

[1]– عبد الفتاح نور احمد – الأحزاب السياسية الصومالية – التاريخ والواقع والدور المأمول 2014

[2]– المرجع السابق .

[3]– المرجع السابق.

واتفق الطرفان على انتخاب آدم عبد الله عثمان، فأصبح أول رئيس للبلاد، وتشكلت حكومة ائتلافية لعبد الرشيد علي شرماركي، شاركت فيها الأحزاب[1]، وتوجهت نحو التوازن في المحاصصة وصدر دستور 1960، الذي سمح بالتعددية الحزبية دون قيد أو شرط، تكريساً للديمقراطية حسب الأدبيات السياسية في تلك المرحلة. ولقد أنتج هذا الدستور 88 حزباً سياسياً في دولة وليدة، عمرها فقط نحو سبع سنوات. وجرت انتخابات 1967، الذي شارك فيها 88 حزباً، وتنافسوا على مقاعد البرلمان، وغالبيتها لم تكن أحزاباً سياسية تتمتع بمعايير الحزبية السياسية، بقدر ما كانت تجمعات عشائرية تجمعها مصالح القبيلة.

ثالثاً: مرحلة الحكم العسكري: أي انقلاب محمد سيادبري في 1969/10/21 حتى 1991/1/26، الذي جمد الأحزاب فوراً، وحكم بحزبه الواحد الوحيد، الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي. بالرغم من الإعلان عن تأسيس جبهة الإنقاذ الصومالية في آذار 1981، على رأس المعارضة حسب أمينها العام عبد الله يوسف. وقد استولى بري على السلطة بانقلاب عسكري، وتبنى فكرة الوحدة القومية الصومالية، وادّعى بالثورة الصومالية المباركة، وليس بالحكم الجمهوري، فهو حسب زعمه لا يحكم بل يقود، ويتزعم. لكنه عملياً، جمع جميع الصلاحيات في يديه، وألغى الدستور، والتعددية الحزبية، وحل محلها الحزب الواحد. وبعد فشله، أعلن عام 1989، إقرار التعددية الحزبية (شكلاً)، وصدر دستور 1990 الذي لم يجد فرصة للتطبيق. نعم حصل الانقلاب عام 1969، بعد مرحلة من الفساد، والرشوة، وهيمنة القبيلة على الساحة السياسية، وما حصل في انتخابات 1969 من شراء للذمم والتزييف واستخدام واغتيال رئيس الجمهورية عبد الرشيد علي شرماكي، خير دليل على سوء الحالة. وبعد الانقلاب، لم يكن التغيير مستحيلاً، حيث قامت مجموعة من القوات المسلحة بانقلاب في البلاد، ولقد حكم محمد سياد بري بمراسيم عسكرية، إلى إصدار الدستور في عام 1979 الذي أخذ بفكرة الحزب الواحد، وحظر الحياة الحزبية. وفي عام 1989 أعلن المجلس العسكري فشل تجربة الأحادية الحزبية[2].

رابعاً: مرحلة ما بعد عام 1991: منذ سقوط النظام العسكري الذي حكم البلاد عقدين من الزمن، دخلت البلاد مرحلة الفوضى وانهيار المؤسسات، واستمر هذا الوضع حتى إنشاء حكومة انتقالية بعرتا في جيبوتي عام 2000، ولم يكن في تلك المرحلة أحزاب قوية تتنافس فيما بينها على السلطة، حتى لو كانت ذات طابع قبلي كما كانت في الستينات، وأضحت القبيلة محور

[1]– المرجع السابق.
[2]– مركز الصومال للبحوث ودراسة السياسات – الأحزاب السياسية

الحديث، ومعيار التنافس في هذه المرحلة. وبرزت في مؤتمر عرتا أربع كتل عشائرية كبيرة: دارود، هوية، وقبائل دغل، ومرفلي. ولها 244 حصة، وبنسب متساوية. بينما الكتلة الخامسة فحصلت على 31 حصة، وهي مجموع الأقليات التي لا تنتمي إلى الكتل الأربع السابقة[1].

خامساً: سمات الحياة الحزبية:

حدد الباحث عبد الفتاح نور اشكر، بعض سمات الأحزاب وواقعها الراهن، قائلاً: إن حياة الأحزاب مرهونة بمدى تفاعل المجتمع الصومالي مع الأجندات الحزبية، واستيعابه للثقافة الحزبية، والتفكير خارج إطار القبيلة، فدعا إلى توعية الجهاز الحزبي، وتعبئته سياسياً، وتجاوز المعادلات السياسية القائمة على التوازنات القبلية، التي انتهجتها الصومال كاستراتيجية لكسب ود القبائل، وضمان تأييدها للحكم، والنظام السياسي، فالأحزاب ما زالت تدور في حلقة مفرغة بسبب التدخل الأجنبي، الذي طغى على المشهد السياسي لإفراغ الأحزاب من محتواها الوطني[2] .

الكاتب قاسم أحمد سهل، يؤكد أن الأحزاب غير قادرة على تغيير النمط السياسي السائد، بسبب تجذر القبيلة، ولقد أجل الدستور الصومالي في عام 2012 أمر تأسيس الأحزاب، لحين إقرار القوانين والتشريعات التي تنظمها وفقاً للمادة 47، وعلى الرغم من ذلك، فقد تم تأسيس أكثر من عشرة أحزاب كحزب العدالة، وحزب دلجر[3].

الباحث الشافعي ابتدون، يشير إلى أن الأحزاب السياسية قد بدأت تتكاثر كالفطر عند اقتراب أي موعد لاستحقاق انتخابي في ظل الحكومات المدنية التي عرفت نحو 68 حزباً سياسياً، يغلب عليها الطابع القبلي والانتماء للعشيرة من دون رؤى فكرية أو مبادئ سياسية[4]، ونشير هنا إلى إصدار القانون 4 الصادر في 2015/4/2، لتشكيل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، وانتهاء مدتها مع بداية 2021، ولا يقبل التجديد لها حسب المادة التاسعة من قانونها، وإصدار قانون الأحزاب السياسية رقم 19، تاريخ 2016/6/27، والذي حدد شروطاً مهمة للأحزاب كي تدخل الانتخابات منها:

تسجيل عشرة آلاف عضو لكل حزب مع مقار ومكاتب في المدن الرئيسية.

---

[1]– المرجع السابق

[2]– عبد الفتاح نور اشكر بوصاصو – أحزاب الصومال – تجربة سياسية متعثرة 2011/5/14

[3]– قاسم أحمد سهل – الصومال نصيبه من تأسيس الأحزاب 2014/12/9

[4]– الشافعي ابتدون الصومال والتعددية الحزبية 2018/10/8

ترشيح 275 شخصاً من كل حزب لخوض الانتخابات التشريعية و 54 لخوض انتخابات مجلس الشيوخ ودفع مبلغ وقدره /550000/ دولار أمريكي للتأهل لخوض غمار الانتخابات.

الرئيس محمد عبد الله فرماجو صدّق على قانون الانتخابات بنظام شخص واحد وحصلت تباينات بين الأفرقاء حوله، لكن هناك أطراف فاعلة في المشهد كالحكومة التي تسعى جاهدة لتأسيس ولاية جديدة وتحاول مد جسور مع الخارج والحوار مع المعارضة، ولديها أحزاب قوية في وسط 63 ثلاث وستون حزباً، ومنها: حزب الاتحاد من أجل السلام والتنمية برئاسة الرئيس الأسبق حسن شيخ محمود، حزب هميلوفرن ويتزعمه الرئيس السابق شريف شيخ أحمد، منتدى الأحزاب الوطنية والذي يضم ستة أحزاب: هميلوفرن، الاتحاد من أجل السلام والتنمية إليس، كُلن، حزب السلام. وانسحب منه حزب ودجر، واتخذ المنتدى قراراً بتشكيل حزب سياسي موحد للمنافسة في الانتخابات المقبلة[1]. وهناك التيار الإسلامي الذي يسيطر عليه التيار الجهادي مقابل انحسار التيار السلفي الإخواني. وتعد جماعة الاعتصام بالكتاب والسنة (السلفية)، وحركة الإصلاح والتجمع الإسلامي (الإخوان المسلمين)، وجماعة آل الشيخ من القوى الإسلامية في المشهد الصومالي[2].

وينبغي الإشارة إلى خريطة الأحزاب السياسية في بونتلاد فهي خليط موزع ما بين الإطار الجغرافي والقبلي للأقاليم السبعة في الولاية، مع وجود تنوع أيديولوجي فريد في بنية المكونات الحزبية. فإضافة إلى حزب هورسيد، والوحدة والتنمية والعدالة، وحزب ودجر، يوجد حزب الشعب البونتلادي، وحزب بونتلاند الديمقراطي[3].

لقد أدى النظام العشائري دوراً أساسياً في الصومال، فالدولة الصغيرة تتولى الدفاع عن نفسها، مع إبرام المعاهدات في حدود حاجياتها المختلفة وبقيت القبيلة تشكل محوراً أساسياً في تنظيمها، وفي إسقاط السلطة كما حدث عام 1991. فتحول دورها إلى ظاهرة سلبية، فالقبيلة هي الدولة، والدولة هي القبيلة. ومن هذا ولد التجمع القبلي المنظم وهو (الحزب السياسي) والذي يخفي حقيقة واحدة تتمثل في سيطرة العشيرة والقبيلة على السلطة والحكم والأحزاب السياسية في الصومال. حالياً هي بمثابة أحزاب لا تستند إلى قاعدة جماهيرية جامعة لأبناء الوطن كافة، بقدر ما هي جماعات مصلحية تعبر عن مصالح شخص أو أفراد، بغرض الوصول إلى سدة الحكم كما أنها أحزاب لا تتمتع بالقدر الكافي من المبادئ والأفكار والأيديولوجيا ذات الأهداف الوطنية

[1]– مستقبل نظام الحكم في الصومال في ضوء الانتخابات الرئاسية المقبلة 2020/4/6

[2]– المرجع السابق

[3]– عبد الفتاح نور احمد أشكر – الأحزاب السياسية الصومالية ..

والقضايا الجوهرية، وهي لا تمت بصلة لبرامج سياسية تستند على القضايا الهامة، كما تفتقر إلى الرؤية الاستراتيجية الوطنية البناءة. وهي غير فاعلة في المشهدين السياسي والاجتماعي، ولم تتدخل إلى العمق الاجتماعي الصومالي، من حيث خلق بيئة اجتماعية تتألف منها هياكل الحزب الإدارية وقياداته وشعبيته الجماهيرية. فهناك حاجة لتقدم ملموس في العملية السياسية، وإلغاء قاعدة المحاصصة العشائرية، ووقف التدخلات الخارجية في الشأن الصومالي. فأطماع بعض الدول واضحة كأثيوبيا، وتركيا التي أقامت قاعدة عسكرية في مقديشو، حيث شرعت أنقرة في آذار 2015، في بناء القاعدة على مساحة 400 هيكتار، بتكلفة 50 مليون دولار. وهي تضم مرافق مختلفة بينها مواقع للتدريب ومساكن الجنود.. وأرسلت أكثر من 200 مدرب من الجيش التركي، وأعداد من الآليات العسكرية. وتم افتتاحها في أيلول من عام 2017، بحضور رئيس الوزراء الصومالي حسن علي خيري، ووزير الدفاع التركي خلوصي أكار، وتقع القاعدة على بعد نحو 10كم إلى جنوب العاصمة مقديشو، وبذلك تريد تركيا أن تتحكم بسواحل الصومال وهي جزء من التمدد العسكري التركي في القارة الإفريقية، ونذكر هنا بزيارة آردوغان للصومال عام 2011، حينما كان رئيساً للوزراء، وزيارة نائب رئيس الوزراء هاكان جاويش أوغلو في أيار 2020 لمقديشو، وافتتاح أكبر سفارة تركية في العاصمة عام 2015[1].

ولا يمكننا إغفال حركة الشباب الإسلامية في الصومال، التابعة لتنظيم القاعدة، والتي تستخدم تسميات عديدة كحركة المجاهدين، والشباب الجهادي أو المجاهدون، واعتبرت نفسها الجناح العسكري للمحاكم الإسلامية في فترة استيلائها على أكثرية أراضي الجنوب الصومالي في النصف الثاني من عام 2006، أُسّست عام 2004، وانشقت عن المحاكم عام 2007، وصنفتها الخارجية الأمريكية كحركة إرهابية في 2008/2/29، ومن قادتها أبو عبيدة الصومالي، ومختار علي الزبير.

وفي 2020/4/7أعلن البنتاغون مقتل القيادي بحركة الشباب يوسف جيسي في غارة جوية بالجنوب الصومالي على بعد 217 كلم غرب العاصمة مقديشو، وتنشط الحركة في مناطق جنوب ووسط الصومال، ولديها علاقات مع منظمات إرهابية تابعة للقاعدة مثل جماعة بوكو حرام النيجرية.

[1]– عبد الرحمن بخاري – التواجد التركي في الصومال بوابة لنفوذ اكبر في إفريقيا 2020/5/20

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

النظام الحزبي الجيبوتي

كانت جمهورية جيبوتي جزءاً من ما سمي بالتاريخ بأرض الحبشة أو هضبة الحبشة، وقد اشتهرت تاريخياً بساحل الصومال الفرنسي، نظراً لأن غالبية سكانها من أصول صومالية، بل إن جمهورية الصومال كانت تعتبرها جزءاً من أراضيها المقسمة بين القوى الاستعمارية، حيث كانت جيبوتي من نصيب فرنسا، وجنوب الصومال من حظ إيطاليا، وشمال الصومال، والجزء الشمالي الشرقي من نصيب بريطانيا، وأثيوبيا أخذت الجزء الغربي من الصومال، وجيبوتي هي الوريث الحضاري لمدينة زيلع الحاضرة التاريخية الواقعة على بعد 50 كم من العاصمة جيبوتي، وقد وصلت أولى الطلائع الاستعمارية في سنة 1862، عن طريق مدينة أبخ في أقصى الشمال على الحدود الأرتيرية، ثم توسعت فرنسا حتى استولت على جميع الأراضي المشكلة حالياً لجمهورية جيبوتي، بعد التفاهم مع زعماء العشائر القاطنين فيها على أنها ستعمر لهم الأراضي وسيحصلون على وظائف ورواتب لأولادهم.

أولاً: الحياة الحزبية والسياسية حتى الاستقلال: تعود جذور نشأة الحركة السياسية الجيبوتية، إلى حقبة الاستعمار الفرنسي، حيث نشأت في الساحة العديد من حركات التحرر الوطني، وشهدت الحركة السياسية تطوراً خلال الفترة 1951–1977، وكان للتنظيمات الوطنية دور بارز ومؤثر في مسيرة التحرر والاستقلال والنضال الوطني ضد الاستعمار الفرنسي، إلا أن هذا الدور سرعان ما شهد تراجعاً كبيراً في كافة المجالات والأصعدة في وقت مبكر جداً من عمر الدولة لمرحلة ما بعد الاستقلال. ولقد برزت حركات التحرر كتنظيمات سياسية تعبر عن تطلعات الشعب في الحرية والاستقلال، وشهدت الساحة نشاطاً نقابياً متقدماً، تمثل بحركة العمال بقيادة الشهيد محمد حربي فارح، ومن الأحزاب:

حزب الاتحاد الجمهوري بقيادة محمود حربي فارح تأسس عام 1947.
الحزب الديمقراطي الاجتماعي بقيادة حسن جوليد أبتدون أُسّس عام 1957.
جبهة تحرير الساحل الصومالي بقيادة آدم روبلة عوالة شُكّلت عام 1958.
حزب الحركة الديمقراطي بزعامة موسى أحمد إدريسي أُسّست في منتصف الستينات.
حركة تكتل النواب الأحرار بقيادة عبد الله كامل، برزت في مطلع السبعينات.
وحزب الوحدة الوطني بقيادة علي عارف[1]

1 – عبد الله الفاتح – خريطة الأحزاب السياسية في جيبوتي 2015/9/27

وفي 1975/12/11 أيدت الجمعية العامة لمنظمة هيئة الأمم المتحدة، حق جيبوتي في الاستقلال، كما أيدت ذلك أثيوبيا. وتنازلت الصومال عن مطالبتها بالإقليم

في 1976/12/28 وافقت الجمعية الوطنية الفرنسية، ومجلس الشيوخ على إجراء استفتاء حول الاستقلال، وفي شباط 1977 استضافت باريس محادثات المائدة المستديرة، جمعت معظم الحركات السياسية الجيبوتية.

في 1977/6/8 أجري استفتاء شعبي حول الاستقلال، حيث صوت الشعب بنسبة 98% للاستقلال والتحرر من فرنسا.

وفي 1977/6/27 تحقق الحلم بالاستقلال[1].

ثانياً: تطور التجربة الحزبية حتى إقرار الدستور 1992: فرض مباشرة نظام الحزب الواحد عبر حزب التجمع الشعبي من أجل التقدم الذي أسسه الرئيس السابق حسن جوليد في 1979/3/4، إلى أن حل محله في رئاسة الحزب والدولة ابن أخته عمر جيله عام 1976، فبدلاً من أن تؤسس دولة وطنية قائمة على قيم التعددية السياسية والحزبية، فقد حصل تفاهم مريب مع فرنسا فأصبحت القيادة السياسية آنذاك مضمونة على أن تكون مغلقة بحيث يسيطر على مقاليد السلطة حزب واحد والتخلص من المناضلين الوطنيين إما بالتصفية الجسدية أو بالاغتيال السياسي، أمثال: المناضل آدم روبلة عوالة الذي أطلق عليه الرصاص دون أن يموت، والمجاهد د. عمر عثمان، والمناضل عمر علمي خيري.

بعد إقرار نظام الحزب الواحد، بدأت موجة لتشكيل الأحزاب والمنظمات السياسية السرية داخل البلاد، لكن سرعان ما هاجر عدد من قيادات المعارضة من قبيلتي العيسى والعفر إلى الخارج، وأعلنوا نشاطهم السياسي المعارض من باريس وبروكسل وأديس آبابا.

تنوعت هذه التنظيمات وتفاوتت أوزانها وقيمتها السياسية مثل: الجبهة الديمقراطية لتحرير جيبوتي، وجبهة تحرير الساحل الصومالي، وحركة تحرير جيبوتي، والحزب الشعبي الجيبوتي. وهي تعرضت لانشقاقات، وخرج منها فصائل ومنظمات، فكان نشاطها ضيئلاً في جيبوتي[2].

حصلت أول انتخابات رئاسية بعد الاستقلال في 1981/6/12، وكان حسن جوليد ابتدون المرشح الوحيد ليفوز بنسبة 84%.

---

[1]– المرجع السابق

[2]– تطور النظام السياسي في جيبوتي مرحلة الحزب الواحد والانزلاق نحو الحرب 1981-1992

وكانت الانتخابات التشريعية في أيار 1982، بعد تعديل قانون الانتخابات لأعضاء السلطة التشريعية شباط 1982، والحزب الوحيد الذي خاض الانتخابات هو حزب التجمع الشعبي من أجل التقدم وفقاً لقائمة موحدة، طرحها الحزب الحاكم ونال 78.31% ، وسادت حالة من الاحتقان والتوتر التي أنتجت عدة تطورات كانت تدفع البلاد نحو العنف، والعنف المضاد.

ففي كانون الثاني 1986 تم استهداف وتفجير المقر الرئيس للحزب، وفي أيار 1986 تم إحالة الوزير السابق أدن روبلة عوالة (عيسى) إلى المحاكمة بتهمة قيادة حملات مناهضة للحزب، لكنه هرب إلى أثيوبيا، ومن ثم إلى فرنسا، ليؤسس (الحركة الوطنية الجيبوتية لإقامة الديمقراطية) للإطاحة بحكم الحزب الواحد.

في 1987/4/24، أجريت الانتخابات الرئاسية والتشريعية، فكانت الرئاسة لحسن جوليد ابتدون، وفاز حزب التجمع الشعبي من أجل التقدم بنسبة 88.93%.

برزت احتكاكات في مدينة تجوراء، وفي 20-1990/1/21، توحدت حركتا الجبهة الديمقراطية لتحرير جيبوتي، والحركة الوطنية الجيبوتية، ليكونا (اتحاد الحركات الديمقراطية) بهدف توحيد جميع الفصائل[1] بعد تصريح فرانسوا ميتران على أن (الحكم الرشيد والديمقراطية سيكونان أهميتنا الأساسية للتعاون الدولي تجاه الدول الإفريقية). فطالبت الأحزاب والحركات بالتعددية السياسية وإقرار دستور مع تراجع الأوضاع الاقتصادية، وعدم التكافؤ في مستوى التنمية.

في 1991/1/8 تم اندلاع شرارة الحرب، عندما هاجمت مجموعة من قبيلة العفر ثكنة عسكرية في تاجوراء فقمعت السلطة التحركات، وركزت على عائلات عفرية بعينها، كعائلة زعيم الحكومة الجيبوتية ضد الاستعمار 1967-1977، علي عارف برهان، وعائلة محمد داود شحم. وتم اعتقال برهان وعبد الله كامل وأحمد ديني أحمد.

وفي آذار 1991، رفض المؤتمر الخامس لحزب التجمع الشعبي من أجل التقدم مقترح تبني التعددية الحزبية للحفاظ على الوحدة الوطنية والاستقرار والتنمية.

وفي نيسان 1991، قامت ثلاث حركات عفرية مسلحة بتأسيس (الجبهة من أجل استعادة الوحدة والديمقراطية) وهي: حركة لمراجعة التنظيم في جيبوتي، وجبهة إحياء التضامن في جيبوتي، وجبهة استعادة الحقوق والمساواة في جيبوتي.

[1]– المرجع السابق

ومن أسباب التمرد كما أعلنت جبهة فرود FRUD فشل النظام في التنمية المستدامة، وتهميش الأقاليم الشمالية، وخدمة النظام لصالح قبيلة العيس، وتهميش قبيلة العفر، وحرمان الشعب الجيبوتي من الحقوق السياسية والمدنية بسبب أساليب النظام. فالمعارضة السلمية لا يمكن أن تغير سلوك النظام، والحل الأنسب هو التمرد المسلح، واللجوء إلى القوة. ومن أهم الأهداف التي تسعى إليها الجبهة:

الأخذ بالمسار الديمقراطي والتعددية الحزبية، وإقرار دستور جديد يحمي حقوق الإنسان، وحل البرلمان، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

تحقيق العدالة الاجتماعية، وضمان الحريات المدنية والسياسية للشعب الجيبوتي

في تشرين الأول 1991، أصبح لدى الجبهة 3000 مسلح، فانطلق التمرد، وتمت السيطرة على عدة مناطق، وحوصرت تاجورة وأوبوخ.

وفي 1991/11/13، تم إعلان التعبئة العامة، فأعلنت الجبهة أن إعلان الاستقلال عام 1977، تم على أساس تحالف العيس والعفر في حركة سياسية واحدة على أساس اقتسام السلطة. فرئاسة الجمهورية من العيس، ورئاسة الحكومة من العفر، لكن الاتفاق انهار، وتحولت السلطة إلى حكم الحزب الواحد، وأكدت بأن المعارضة المسلحة ليست منظمة عفرية، بل هي جبهة عريضة تضم شخصيات عيساوية وعفرية[1].

وفي 1991/11/27، أعلن الرئيس جوليد التعهد باستشارة الشعب، إما من خلال الاستفتاء، أو من خلال استشارة المواطنين حول التغييرات التي يجب القيام بها. فأعلنت الجبهة وقفاً لإطلاق النار .

في 1991/12/16، استأنفت الجبهة القتال بعد أن بدأت الحكومة الهجوم على مدينة تاجوراء. وفي أواخر كانون الثاني 1992 أعلنت سيطرتها على ثلاثة أرباع شمال البلاد، وعدد من المواقع الحدودية مع أثيوبيا وأرتيريا.

كانون الثاني 1992، أصدرت الحكومة مرسوماً لتشكيل لجنة لصياغة الدستور، يتماشى مع التحول الديمقراطي والتعددية السياسية والاستعداد للحوار ووقف القتال وتجريد المعارضة من السلاح. وأطلقت سراح أباته ايبوعدو المتحدث الرسمي للجبهة، والذي تم سجنه في 1991/12/17– 1992/2/28. فأعلنت الجبهة وقف إطلاق النار، وتعهد الجانبان بدفع جهود

[1]– المرجع السابق

المصالحة إلى الأمام، وهددت الجبهة أواخر آذار 1992 بإلغاء وقف إطلاق النار ما لم تطلق الحكومة السجناء. وفي أيار 1992 تم تشكيل حكومة جديدة برئاسة برخد جورد حمدو تكونت من 15 وزيراً خمسة من قبيلة العفر.

في 1992/8/16 دعا الرئيس للاستفتاء على مشروع الدستور، وحدد الموعد بتاريخ 1992/9/4، حيث رأى الرئيس أن الدستور سيفتح الطريق للتعددية والديمقراطية، لكن الجبهة فرود رفضت مشروع الدستور، واعتبرته هدية مسمومة من نظام حسن جوليد، ولن تعترف بأي انتخابات. فالدستور المطروح يتضمن تعددية مقيدة بأربعة أحزاب فقط، لمدة عشر سنوات على أن تلحقها تعددية كاملة ومن ثم إجراء انتخابات رئاسية برلمانية بموجبه[1].

ثالثاً الحياة الحزبية بعد إقرار الدستور 1992/9/15: تنص المادة 6 من الدستور، على حرية إنشاء الأحزاب السياسية شريطة احترامها للدستور ومبادئ السيادة الوطنية والديمقراطية، وقانون الأحزاب السياسية الصادر في أيلول 1992 يحظر القيام بنشاط يضر بالأمن العام أو تشكيل تنظيم عسكري أو آخذ صبغة عرقية أو دينية أو عنصرية، ويضمن حرية الانتساب الحزبي للجميع، ويفرض على كل حزب أن يضم في عضويته ثلاثة عناصر على الأقل في كل محافظة من محافظات البلد الخمس، فضلاً عن 18 عضواً من مدينة جيبوتي[2].

بعد الانتخابات التشريعية سنة 1997، عاد حزب الأغلبية الحاكم الممثل لقبيلة العيس للسلطة مرةً أخرى، حيث فاز بجميع المقاعد وبعد انتخابات 1999 خفت القيود على الأنشطة السياسية[3].

في 2002/9/4 أقرت الحكومة التعددية الحزبية المفتوحة، وذلك بعد انتهاء الفترة الزمنية والمتمثلة بعشر سنوات التي حددها دستور 1992، لإطلاق مرحلة التعددية الحزبية. وبموجبها تمت الموافقة على تأسيس عدة أحزاب منها: التحالف الجمهوري من أجل التنمية، حركة التجديد من أجل التنمية، الحزب الاجتماعي الديمقراطي، الاتحاد من أجل الديمقراطية والعدالة، الحزب الجيبوتي من أجل التنمية[4]،

برز حراك قوي للأحزاب ومشاركة بالانتخابات التشريعية في كانون الثاني 2003.

---

[1]– المرجع السابق

[2]– الأمة برس – الحياة السياسية في جيبوتي قراءة أولية 2008/12/10 .

[3]– الأحزاب السياسية في الوطن العربي – جيبوتي 2004

[4]– عبد الله الفاتح – خريطة الأحزاب ..

وتوزع المشهد الحزبي إلى مجموعتين:

اتحاد الأغلبية الرئاسية: وضم: التجمع الشعبي من أجل التقدم، الذي أُسّس في 1979/3/4، وجبهة إقامة الوحدة الديمقراطية، حيث انشق زعيمها علي محمد داوود عن المعارضة وانضم بعد توقيع اتفاقية السلام سنة 2001، والحزب الوطني الديمقراطي يتزعمه عدن ربلة أوالة الذي كان معارضاً شرساً لنظام عمر جيلة سنة 1986، وانضم مع بداية الألفية الثالثة، الحزب الشعبي الاجتماعي الديمقراطي، انشق مؤسسه مؤمن بهدون فرح عن التجمع الشعبي من أجل التقدم سنة 1996، معارضاً عمر جيلة وعاد وتحالف مع الرئيس بعد توقيع اتفاقية السلام 2001، والحزب الشعبي الاجتماعي الديمقراطي أُسّس في تشرين الأول 2002، وحزب جبهة إقامة الوحدة الديمقراطية زعيمه دليتا محمد دايتا.

وأحزاب المعارضة من: التحالف الجمهوري من أجل التنمية ويشكل امتداداً للجبهة من أجل إقامة الوحدة والديمقراطية التي أطلقت تمرداً ضد النظام سنة 1991، ثم تحولت إلى النشاط السياسي في أيلول 2002، تزعمه ديني أحمد، وبعد وفاته في أيلول 2004، تزعمه أحمد يوسف. والحركة من أجل التجديد الديمقراطي والتنمية، كان يقودها أحمد فرح، وهو وريث حزب التجديد الديمقراطي الذي أسسه محمد جامع آلابه في آذار 1992 إلى أن توفي في تشرين الثاني 1996 فخلفه أحمد فرح. والاتحاد من أجل الديمقراطية أسسه إسماعيل عدي في تشرين الأول 2002، والحزب الجيبوتي للتنمية أسسه محمد داوود شهم في تشرين الثاني 2002[1]

بعد توقيع اتفاقية السلام 2001 بين الحكومة والمعارضة بقيت الحياة السياسية مشوبة بالكثير من التجاذبات بين ائتلاف ملتف حول الحزب الحاكم ومعارضة لم تصل إلى الحكم.

وغلب على المشهد الحزبي حالة التشرذم وسيطرة البعد القبلي وخاصة ثنائية العيس والعفر ووجود أحزاب صغيرة محدودة التأثير وقانون انتخابي فصل لإبعاد المعارضة عن موقع القرار في الحكم[2]، والحقيقة أن الأحزاب الصغيرة تمثلت بالحركة الوطنية الجيبوتية وهي تمثل قبيلة الإسحاق ذات الأصول الصومالية، والحركة من أجل الخلاص من ذوي الأصول اليمنية، وجبهة القوى الديمقراطية التي تمثل الأقلية من العيس[3].

[1]– الأمة برس – الحياة السياسية ..
[2]- المرجع السابق.
[3]– المرجع السايق.

ونتيجة قانون الانتخاب قاطعت المعارضة الانتخابات، ففي انتخابات 2003 حصل التحالف الحاكم على 55.7 مقابل حصول المعارضة على 44.93، وحسب القانون القائم على الأغلبية البسيطة، تم حرمان المعارضة من التمثيل داخل البرلمان بالرغم من حصولها على هذه النسبة الجيدة والمحترمة وحافظت الأغلبية على 65 مقعداً[1]. علماً بأن التنافس كان قوياً وحقيقياً بمشاركة شعبية جيدة وانخراط ملحوظ للمعارضة في المعترك السياسي مع إشراك العنصر النسائي حيث تنافست أربع عشرة أنثى على المقاعد السبع في البرلمان، وتم إبعاد المعارضة رغم حضورها، وهذا يؤكد فشل النخبة السياسية مع بروز سلبيات أخرى كالنعرات القبلية وغياب البرامج والتخطيط[2].

أما بالنسبة للتيار الإسلامي، يقتضي التذكير بأنه بعد سنة من الاستقلال 1977، دخل إخوان الصومال عبر (حركة الإصلاح) إلى جيبوتي، فدخلت الحركة الإسلامية المعترك السياسي عام 2013، وبرز عبد الرحمن بشير، والحضور للإخوان يعد ضعيفاً ومستقبلهم غامض بهروب قادتهم إلى تركيا، ولابد من التقيد بمفهوم التعددية الحزبية والابتعاد عن المضايقات في سبيل الوطن والمواطن، وينبغي الإشارة إلى أن جمهورية جيبوتي تقع في البوابة الجنوبية لمضيق باب المندب مقابل مدينة عدن، وهذا يعد موقعاً حيوياً للتجارة الدولية جعلها محط أنظار الطامعين بها، وتدفقت المساعي لإقامة قواعد عسكرية، ويوجد حالياً خمس قواعد عسكرية، فرنسية وأمريكية وهي الأكبر وإسبانية وألمانية ويابانية. وصرح الرئيس الجيبوتي بإمكانية منح الصين قاعدة في مدينة تاجورة شمال البلاد، وروسيا قاعدة في مدينة أبخ في أقصى الشمال، فاستدعي على عجل إلى البيت الأبيض في 2014/5/5، وأكدت له واشنطن رفضها لذلك، وتم تجديد مدة بقاء القاعد العسكرية الأمريكية، وزيادة رسوم الإيجار من 38 مليون دولار، إلى 63 مليون دولار.

[1]– عبد الله الفاتح – خريطة الأحزاب ..
[2]– المرجع السابق

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

النظام الحزبي في جزر القمر

جزر القمر، هي عبارة عن أرخبيل يتكون من أربع جزر قبالة ساحل شرق إفريقيا، ثلاث جزر مستقلة في إطار اتحاد جزر القمر وهي: انجوان، موهيلي، والقمر الكبرى، والجزيرة الرابعة مايوث تحت الإدارة الفرنسية.

وفدت الدفعات السكانية الأولى إلى جزر القمر أساساً من قارة إفريقيا، ومن جزيرة مدغشقر وماليزيا، ورغم ذلك فإن المؤرخين لا يعلمون إلا القليل عنهم وعن تاريخ قدومهم إلى تلك الجزر، وحكم السلاطين العرب جزر القمر، وكونوا منها ممالك مستقلة، وبقي الحال نحو 400 سنة. وفي عام 1843 تمكنت فرنسا من حكم بقية الجزر كما منح الفرنسيون سكان جزر القمر حكماً ذاتياً في عام 1960 وفي عام 1975، صوت أهل انجوان وجزر القمر الكبرى إضافة إلى سكان جزيرة موهيلي على الاستقلال التام، لكن مايوت صوتت على بقائها تحت الحماية الفرنسية فاعترفت فرنسا باستقلال جزر القمر الثلاث لكنها استمرت في حكم مايوت كأحد توابعها الخاصة، فنالت الاستقلال في 1975/7/6 وحاولت جزر انجوان وموهيلي الحصول على الاستقلال من جانب واحد عام 1997، لكن الخطوة قد فشلت، لم تنل جزر القمر استقراراً كافياً في حياتها السياسية فأسقط أحمد عبد الله أول رئيس للدولة بعد أقل من عام على الاستقلال إثر انقلاب قاده علي صويلح سنة 1976، الذي قتل على يد مرتزقة فرنسيين الذين أعادوا عبد الله إلى الحكم عام 1978. وفي عام 1979 تحولت جزر القمر إلى دولة الحزب الواحد، وفي سنة 1989 عاد المرتزقة الفرنسيون وقتلوا أحمد عبد الله وبعد خروجهم جاء إلى الحكم سيد محمد جوهر ليشكل حكومة مؤقتة – وفاز بانتخابات الرئاسة سنة 1990 وتمكنت الحكومة من إحباط عدة انقلابات 1990–1992، وفي عام 1993 تم الإعلان عن عودة التعددية الحزبية وحصلت انتخابات المجلس الوطني واستمر جوهر في الحكم حتى اسقطه المرتزقة الفرنسيون عام 1995 وفي عام 1996 عادت الحياة السياسية وأجريت انتخابات وفاز بها محمد تقي عبد الكريم الذي توفي سنة 1998 – في عام 1999 وقع انقلاب عسكري بقيادة غزالي أسوماتي وتوقفت الحياة الحزبية وفي آذار 2019 جرت انتخابات رئاسية وتم انتخاب عثمان غزالي في جو مشحون سادته ملامح التوتر الشديد ودعمه حزبه التألف من أجل تجديد جزر القمر[1].

1– الأحزاب السياسية في الوطن العربي – جزر القمر 2004/10/3

عرفت دولة جزر القمر حياة حزبية منذ نهاية ستينات القرن الماضي ومن بين الأحزاب الأولى (اتحاد القمر الديمقراطي) الذي أسسه الرئيس محمد الشيخ عام 1968، ومعه أحمد عبد الله الذي عرفت البلاد استقلالها في عهده، وكذلك الرئيس محمد تقي عبد الكريم، والاتحاد حزب محافظ موالٍ للسلطة تأسس كرد فعل على إنشاء حزب التجمع الديمقراطي للشعب القمري، (حزب شباب المثقفين) وعرف اتحاد القمر الديمقراطي بالحزب الأخضر لأن لون بطاقاته في الاقتراعات كانت خضراء، وفي المقابل أسست مجموعة من الشباب حزب التجمع الديمقراطي للشعب القمري عام 1968، ومن بين مؤسسيه مزور عبد الله، وعلي مرجاي، وعباس جوسو، وعمر تامو، وعرف التجمع الديمقراطي بالحزب الأبيض على أساس لون بطاقته خلال الانتخاب.

ويعكس الحزبان الأخضر والأبيض، ثنائية المحافظين والحداثيين في الساحة السياسية القمرية، وفي نفس الفترة أسس نشطاء سياسيون حركة التحرر الوطني القمرية في تنزانيا عام 1962، كما أُسّس الحزب الاشتراكي القمري عام 1968، وكان أغلب منتسبيه شباباً ومن بين أعضائه الأوائل السياسي مصطفى سعيد الشيخ، وبقي الحزب موضع نفور من طرف الطبقة السياسية القمرية بشقيها المحافظ والحداثي بحجة خطابه الراديكالي، وعندما تولى الرئيس أحمد عبد الله السلطة وتمت إزاحة الأمير سيد إبراهيم، اتحد الحزبان الأخضر والأبيض تحت اسم (أدزيما) الذي يعني اتحاد الشعب القمري بزعامة الرئيس السابق أحمد عبد الله، وبعد مقتل الأخير تزعمه الرئيس السابق محمد سعيد جوهر، وتغير اسم الحزب ليصبح التجمع من أجل الديمقراطية والتجديد، وقد عصفت الانشقاقات بحزب أدزيما عند وصول الرئيس تقي عبد الكريم إلى السلطة عام 1996، وما زال له وجود بشكل رسمي غير أن نشاطه قد غاب عن الساحة القمرية، وفي عهد الرئيس أحمد عبد الله تأسس الكثير من الأحزاب، فلن نصل إلى عهد جوهر حتى نجد اثني عشر حزباً سياسياً معارضاً، اتجهت لتؤسس منتدى الخلاص الوطني عام 1994، بعدما هيمن الرئيس جوهر وحزبه التجمع من أجل الديمقراطية والتجديد على الحياة السياسية، وما إن أزيح الرئيس جوهر عن السلطة بانقلاب عسكري عام 1996، حتى انحل حزبه التجمع من أجل الديمقراطية والتجديد وانتسب أعضاؤه لتشكيلات سياسية قمرية، وبقيت الطبقة السياسية القمرية تنتقل من حزب لآخر وتحل حزباً لتنشئ آخر، لذا زخرت الحياة الحزبية القمرية بالعديد من الأحزاب السياسية ومنها ما هو وطني، وما هو إسلامي، ومنها ما هو يساري، ولكن أغلبها عبارة عن أحزاب صغيرة الحجم تظهر بظهور مناسبة انتخابية أو ببروز الشخصية التي وقع الإجماع عليها، ثم تتلاشى، ويمكن القول أن أهم الأحزاب ذات التأثير في المشهد السياسي بجزر القمر هي على الوجه التالي:

الحزب القمري للديمقراطية والتقدم، وهو حزب وطني أسسه السياسي المخضرم علي مرجاي بعد مصرع الرئيس أحمد عبد الله عام 1990 والذي أصبح من الأحزاب المساندة للرئيس جوهر ثم انفصل عنه لينضم إلى أحزاب المنتدى المعارضة له، وينتمي إلى هذا الحزب رئيس جزيرة القمر الكبرى عبدو سولي الباك الذي كان قد تقدم لولاية ثانية من بين مرشحي رئاسات جزيران 2007.

الحركة من أجل الديمقراطية والتقدم: حزب وطني أسسه السياسي عباس جوسو في التسعينات، ويعمل فرعه بجزيرة انجوان باسم الجيل الجديد للديمقراطية بالقمر وانضم هذا الحزب عام 1994 إلى معارضي الرئيس جوهر في منتدى الخلاص الوطني وبعد تخلي جوسو عن رئاسة الحزب تزعمه حوماد مساعدية الذي كان قد انضم للحزب بعد سقوط جوهر.

حزب الأخوة والاتحاد الجزري (شوما) زعيمه سيد علي كمال هو ابن مؤسس الحزب الأخضر الأمير سيد إبراهيم. وكان سيد كمال من مؤسسي جمعية المتدربين والطلبة القمريين بفرنسا عام 1966، أسس عام 1981 اللجنة الوطنية للخلاص العمومي لتصبح عام 1985، حزب الأخوة المعروف باسم شوما ورشح الحزب رئيسه علي كمال مراراً لرئاسة الجمهورية غير أنه لم يحظ بأي نجاح كما ترشح أيضاً نائباً لإبراهيم خالد خلال رئاسيات نيسان 2006.

الجبهة الديمقراطية: حزب يساري شيوعي جمع العديد من الشباب أُسّس في بداية ثمانينات القرن الفائت على يد مصطفى الشيخ الذي كان من أعضاء الحزب الاشتراكي القمري المتأسس قبل الاستقلال وقد بقي مصطفى معارضاً لأغلب الأنظمة المتعاقبة على البلاد خصوصاً (أنظمة علي صالح ، واحمد عبد الله جوهر) انتسب حزب الجبهة إلى أحزاب المنتدى المعارضة لنظام الرئيس جوهر عام 1994 وعرف هذا الحزب انشقاقات عديدة خاصة بعد انقلاب الرئيس السابق غزالي عثماني عام 1999.

يرأس حزب الجبهة عبد الله خليفة ومن أبرز أعضائه المؤسسين إدريس محمد الذي كان مرشحاً لرئاسيات جزيرة القمر الكبرى في حزيران 2007.

التجمع من أجل مبادرة التنمية والشباب المستعد (رجا) أُسّس عام 1997 يتزعمه سعيد العريفو، وكان حزب رجا من الأحزاب المعارضة لنظام الرئيس غزالي عثماني، وساند الرئيس أحمد عبد الله سامبي في رئاسيات 2006 ونجح رئيسه سعيد في الدورة الأولى لرئاسيات جزيرة القمر الكبرى في حزيران 2007 إلى جانب عبد الوهاب محمد غير أن الدورة الثانية انتهت بفوز عبد الوهاب.

التآلف من أجل تجديد القمر: أسسته عام 2002 مجموعة من الشخصيات القمرية المساندة للرئيس غزالي عثماني وتزعمه بعد إنشائه المدير العام للشركة القمرية للمحروقات عبدو سويفو ثم انشق عنه بعد ذلك وكان مناصرو انقلاب غزالي عام 1999 قد أسسوا تنظيماً سياسياً أطلقوا عليه منسقية الخلاص الوطني وقد أخذ بعد ذلك اسم التآلف الذي ساند الرئيس غزالي عثماني في رئاسيات 2002 وساند التآلف في رئاسيات 2007 المحلية الخاصة بجزيرة القمر الكبرى المرشح الذي لم يفز زعيم الحركة من أجل الديمقراطية والتقدم حوماد مساعدية.

الحزب الجمهوري القمري: أسسه رئيس البرلمان السابق محمد سعيد عبد الله مشانغاما، وكان الحزب من أعمدة السلطة في عهد الرئيس جوهر وفي بداية عهد الرئيس غزالي عثمان، وقد تولى عضوه البارز حمادي مادي الملقب بوليرو رئاسة الوزراء في عهد غزالي والحزب الجمهوري الآن من أحزاب المعارضة.

الجبهة الوطنية للعدالة : حزب ذو ميول إسلامية من مؤسسيه الرئيس أحمد عبد الله محمد سامبي وحظي بموقع على حساب الأحزاب التقليدية والرئيس ساميي انفصل عنه وترشح كمستقل لرئاسيات 2006.

حزب الخلاص الوطني : ميوله إسلامية وتزعمه عطاء عبد .

حزب جوابو: أُسّس عام 2000 وهو حزب يساري تزعمه يوسف سعيد ويستلهم أفكاره من الرئيس السابق علي صالح الذي كان ماركسياً .وكان زعيم الحزب قد فاز في تشريعات 2004 كأحد نواب جزيرة القمر الكبرى في البرلمان القمري مع الإشارة إلى أن حزب جوابو ساند المرشح الرئاسي إبراهيم خالد عام 2006.

اتحاد القمر من أجل التقدم: كان رئيسه هو محمد علي سعيد، وهو سياسي من جزيرة موهلي. فسانده الحزب لرئاسة الجزيرة عام 2002 وعام 2007.

حركة المواطنين من أجل الجمهورية (شور) وزعيمها محمود مردابي الذي ترشح للرئاسيات عام 2002.

الحركة من أجل القمر: زعيمها إبراهيم خالد سياسي من جزيرة انجوان الذي كان من مرشحي رئاسيات 2006 بعد انفصاله عن حزب شوما[1].

[1]– سيدي أحمد ولد أحمد سالم – الأحزاب السياسية في حزر القمر 2008/2/9

صدر دستور 2001 وجرى عليه تعديلان في عامي 2009 و 2014.

طبعاً هناك أحزاب أخرى كالاتحاد الوطني من أجل التقدم والحركة من أجل الديمقراطية والتقدم والتجمع مع مبادرة تنمية للشباب – المستنير ، والاتحاد من أجل تنمية جزر القمر ..

وهناك هيئة تشريعية تتكون من مجلس واحد الذي يتكون من 33 عضواً ينتخب منهم 18 بالاقتراع العام، وتختار المجالس المحلية 15 ومدة خدمتهم خمس سنوات.

والحياة الحزبية إلى حد ما شبه معطلة بقرارات حظر التعددية الحزبية عدة مرات.

– وتتسم الحياة السياسية بعقلية الإقصاء، فكل حزب يحظى برئاسة الدولة يسعى إلى إقصاء الآخرين وينفرد بالحكم، ولا توجد رؤية سياسية واضحة المعالم مع غياب شبه تام للبرامج السياسية، ولا تتمتع الأحزاب السياسية بصفة المفهوم السياسي الحديث.

ويبدو أن التدخلات الخارجية هي السمة البارزة في الحياة السياسية ولا يغيب عن ذلك الدور الفرنسي والسعودي الذي مارس ضغوطاً على الدولة، التي سايرت المملكة في علاقاتها الخارجية تجاه سورية وايران على سبيل المثال لا الحصر.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

النظام الحزبي الكويتي

أولاً: جذور الحياة الحزبية، ومواقف حول دستوريتها:

استقلت الكويت في 1961/6/19 بعد إلغاء معاهدة الحماية البريطانية، وفي حقبة الاستعمار، صدرت ثلاثة دساتير في أعوام 1921 – 1938 – 1961 وعبر الجمعية التأسيسية 1961– 1962 وقع أمير البلاد في 1962/11/11 الدستور الرابع والأخير وهو الحالي، وفي مقال حول (التعددية الحزبية في الكويت – نظرية الدومينو مقلوبة) نرى الإشارة إلى جذورها والتي تعود إلى نهاية الثلاثينات من القرن الماضي[1].

الباحث د. محمد الفيلي، يؤكد أن الحزب السياسي هو اجتماع لأفراد يهدف لتحقيق غرض سياسي، كتجمع حول قناعة سياسية بغرض الوصول إلى السلطة بغض النظر عن الأسلوب، فهو نشأ بغرض تحقيق مشروع سياسي في دولة الكويت، مع الأخذ بعين الاعتبار حداثة نشأة الكيان السياسي، فتأسيس مجلس الأمة التشريعي عام 1938 كان مرتبطاً بتنظيم سياسي أطلق عليه (كتلة الشبيبة الوطنية) وبرزت التجمعات السياسية قبل الاستقلال والتي كانت تأخذ شكل الجمعيات، والكويتيون الدارسون في الخارج شاركوا بفاعلية في مثل هذا النشاط وحملوا حين عودتهم إلى الوطن خبرات تنظيمية ونرى أن قانون إنشاء غرفة تجارة الكويت الصادر عام 1959 وفي مادته العاشرة يحظر تقديم أية مساعدة أو معونة للأحزاب السياسية إن وجدت بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وهنا يمكننا القول إن اعتناء المشرع بالإشارة إلى ذلك في عام 1959 يدلل على أن المسألة كانت حاضرة في ذهنه، بل إننا نعتقد بأن لفظ (إن وجدت) يكشف عن إحساس بإمكان وجودها آنذاك وبصورة مشروعة[2].

الأمير صباح الأحمد وحينما كان رئيساً للوزراء في عام 2005 صرح بأنه لا توجد لدينا خططٌ للسماح بقيام أحزاب سياسية في رده على رئيس مجلس الأمة آنذاك جاسم الخرافي الذي دعا إلى الإصلاح السياسي وتقنين الأحزاب[3].

الدستور الكويتي لا يلزم بحرية إنشاء الأحزاب السياسية، ولا يحظرها وهذا ما أقرته المادة 43 والتي تنص على (حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية وبوسائل سلمية مكفولة

---

[1] – الشرق الأوسط – التعددية الحزبية في الكويت نظرية الدومينو مقلوبة 2005/2/4

[2]- د . محمد الفيلي – الأحزاب السياسية في الكويت واقع قائم ومستقبل منظور 2013/11/3

[3]- فاخر السلطان – متى قانون الأحزاب 2017/12/12

وفقاً للشروط والأوضاع التي يوضحها القانون الكويتي، ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أي جمعية أو نقابة) كما تنص المذكرة التفسيرية لهذه المادة على حرية تكوين الجمعيات والنقابات دون النص على الهيئات التي تشمل في مدلولها العام الأحزاب السياسية وذلك حتى لا يتضمن النص الدستوري الإلزام بإباحتها. وعليه فإن النص المذكور لا يلزم بحرية الأحزاب ولا يحظرها، وإنما يفوض الأمر للمشرع العادي دون أن يأمره في هذا الشأن أو ينهاه. وعند إقرار الدستور الكويتي كان هناك توجهان في موضوع الأحزاب:

توجه يرى بوجوب إعلانها وتنظيمها فالمنطق الذي ينطلق منه يعد طبيعياً. فالنظام البرلماني يصبح غير طبيعي في غياب الأحزاب السياسية، وذلك لأن جوهره يبرر وجود أغلبية وأقلية في البرلمان. ويمكن التعامل معهما لتشكيل الحكومة، بوجود أحزاب معلنة تتقدم ببرنامج للانتخابات، وهي تمثل سمة من سمات النظام البرلماني.

وتوجه آخر يرى أن الأحزاب هي منبع عدم الاستقرار، والعلاقة بين الحاكم والمحكومين، لا تستدعي وسيطاً بالمجتمع الكويتي. فهو مجتمع صغير العدد والعلاقة فيه تعتمد فيه على أسلوب وجه لوجه، ومن جانب آخر فإن المؤسسين لم يكونوا على اتفاق بشأن طبيعة النظام البرلماني التقليدي، وتوجههم كان مختلفاً في تحديد العلاقة بين السلطات، وقائم على تحوير وتدوير النظام البرلماني بإدخال عناصر جديدة فيه كي لا يغدو كرسي الإمارة خالياً.

وقد انعكس هذا على المذكرة التفسيرية التي تبرز المسؤولية السياسية في النظام البرلماني الذي يعد أساسياً لتشكيل الأحزاب السياسية ويرتبط ذلك بالصراع لتحريك المسؤولية التضامنية[1].

الباحث مصطفى كامل، يشدد على أن المشرع لم يأت على ذكر الأحزاب السياسية سواء في نصوص المواد الدستورية أو حتى في المذكرة التفسيرية وعليه فإن الرأي القانوني الغالب يؤكد بأن للمشرع الحق في إصدار قانون جديد حتى وإن لم يكن هناك نص دستوري، لأن الأصل في الأشياء هو الإباحة، ويعتقد أن الفترة التي وضع فيها دستور الكويت وما واكبه من أحداث وتغييرات حيث كان بالإمكان إقرار حق إنشاء الأحزاب إلا أنه قد تم تجاوز ذلك مع عدم الحديث عن حظرها، وبما أن هدف الأحزاب هو الوصول إلى السلطة فإن الباحث يرى أن المشرع الكويتي قد غطى تلك الفكرة عندما نص في المادة 56 في الفقرة الثانية منها على أن يكون

[1]- محمد الفيلي – الأحزاب السياسية في ...

تعيين الوزراء من قبل أعضاء مجلس الأمة، ويكون بذلك قد أشرك نواب الأمة في إدارة شؤون السلطة التنفيذية، فضلاً عن دورهم التشريعي[1].

ويتفق مع هذه الآراء الباحث عيدان سعد الطعان، بقوله: إن المشرع لم يأت على ذكر الأحزاب ولم يورد ذلك في المذكرة التفسيرية، لكن له الحق في إصدار قانون جديد لأن الأصل في الأشياء هي الإباحة[2].

ثانياً: آراء حول وجوب قوننة الأحزاب:

الكاتب عبد الحميد بدر الدين، يشير إلى تعاظم التكتلات السياسية وانتشارها بحيث فرضت القوى السياسية نفسها وهي تمارس نشاطها بوجود برلمان نشيط يعطي التجربة حيوية متجددة ويزيد من حيويتها مع ما تتمتع به الصحافة من حرية نسبية[3]

الباحث بدر سالم، يشير إلى وجود العديد من التيارات والتجمعات السياسية في الكويت التي تمارس العمل السياسي بشكل حزبي وإن لم يكن مؤطراً أو مسموحاً به وفق القانون الذي يحظر الأحزاب، لكن في الإجمال هناك مشهد حزبي في الدولة وفقاً للمادة السادسة من دستور الكويت لعام 1962، والتي تنص على أن نظام الحكم في البلاد ديموقراطي، والسيادة فيه للأمة وهي مصدر السلطات، ولقد أخذت الحياة السياسية منحى في تطور مستمر وبدأت تتشكل الجمعيات والاتحادات وخاصة السياسية منها والتي تعبر عن توجه أصحابها في خطوة استباقية تمتد للمطالبة بتعديل دستوري يسمح بوجود الأحزاب رسمياً. وعلى الرغم من عدم السماح لها بمزاولة الأنشطة الحزبية إلا أن أغلبيتها تمتلك برامج وخطط عمل سياسية سواء عبر الانتخابات البرلمانية أو عبر المطالبات بالمشاركة في الحكومة إضافة إلى تنظيمها الداخلي الذي يحتوي على المكاتب المختلفة لمتابعة الأعضاء والقواعد الشعبية، ولم تفلح محاولة حزب الأمة عام 2005، بإعلان أول حزب سياسي بسبب التهمة بخرق الدستور، فرئيس الحزب د. عواد الظفيري، يبرز أن إيمانه بتشكيل الحزب جاء نتيجة التطور الطبيعي للديموقراطية، ولا يمكن أن يتصور أحد أن هناك ديموقراطية من دون وجود أحزاب سياسية، فالكتل البرلمانية والتجمعات لا تغني عنها،[4]

---

[1]- مصطفى كامل – تقرير عن الأحزاب السياسية في الدستور الكويتي وبعض الدساتير العربية

[2]- عيدان سعد الطعان – تقرير عن الأحزاب السياسية في الدستور الكويتي 2008

[3]- عبد الحميد بدر الدين – خريطة التجمعات السياسية في الكويت 2004

[4]- بدر سالم – التنظيمات السياسية في الكويت غلاف الحزاب 2011/11/1

كما أن الناشط السياسي د. عبد الله النفيسي، يشير إلى أن التطور الديموقراطي قد توقف في منتصف الطريق ولم يكمل مسيرته التي تنتهي بإعلان الأحزاب نتيجة لرد السلطة.

الكاتب فاخر السلطان ينوه إلى الضغط النيابي والسياسي من جانب التجمعات السياسية لتنظيم الحياة السياسية من خلال العمل رسمياً عبر التعددية الحزبية، فهي تعمل بأريحية، وهي أقرب إلى الأحزاب منها إلى أي شيء آخر[1]. وقد قدمت مجموعة من النواب الذين ينتمون إلى الحركة الدستورية الإسلامية اقتراحاً يقضي بتنظيم الهيئات السياسية والتيارات الموجودة وتحويلها إلى أحزاب معترف بها. فالنائب محمد الدلال قال: توجد تيارات ومجموعات تعمل في الشأن السياسي وتتعامل مع السلطة التنفيذية والقيادة السياسية والمجاميع الوطنية ولا يوجد تنظيم قانوني وسياسي لها، فهي تعمل ولديها عضوية واشتراكات وتختار قيادات وترشح أعضاء لمجلس الأمة والمجالس الأخرى، فنحن نريد إعطاءها الشرعية القانونية لكي تكون ممارساتها حقة[2]. وتابع أن الأحزاب ليست حلاً للإصلاح أو بناءً للمدينة الفاضلة، بل هي جزء من الصورة الجميلة التي نريد أن تكتمل. لذا يجب أن يكون هناك إصلاحات مع قانون للأحزاب.

فهد العجمي، الأمين العام للتيار العروبي يعتبر أن الأحزاب السياسية في جميع دول العالم تعد ركناً أساسياً في العملية الديمقراطية لذا يطالب على وجه السرعة لإشهارها لكي يتحقق اكتمال العمل الديمقراطي،

حمد الأنصاري، من الحركة التقدمية يرى أن الأحزاب السياسية هي الطريق الصحيح لاستكمال العملية السياسية والحد من العمل القبلي والطائفي فهي لا تتعارض مع الدستور لأن المادة 33 فتحت الباب لتكوين الأحزاب،

حماد النومس، من حزب المحافظين يلمح بأن الكويت بحاجة إلى أحزاب قادرة على العمل السياسي الرامي لتحقيق الأهداف المرجوة والوصول بالكويت إلى أفضل المستويات. فالدستور لا يمنع إشهار وتنظيم الأحزاب، والديموقراطية لا يمكن أن تحقق التنمية إلا بالاعتراف بها، والحديث عنها شيء مهم فهي السبيل الوحيد للديموقراطية، فإشهارها يوفر الصلاحية الكاملة للعمل السياسي[3]

[1]- فاخر السلطان – من يرى قانون ..
[2]- خالد الخالدي – محاولات لتمرير قانون جديد لتنظيم الأحزاب في الكويت 2015/4/13
[3]- تركي المنامس – الأحزاب السياسية بوصلة إيجابية 2019

الباحث د. محمد الفيلي، يصر على أن الواقع القائم يدفع نحو وجوب إشهار الأحزاب وتنظيمها، فهي بالمعنى الموضوعي قائمة ولا يحرم القانون وجودها ما دامت لا تهدف لتغيير النظام الاجتماعي والاقتصادي بالقوة أو بوسائل غير مشروعة، وإن افتقار الأحزاب للتنظيم القانوني يفوت علينا الشفافية في التعامل، ولا يوجد ارتباط بين وجود الأحزاب والسلطة التقديرية. وللأمير الحق في اختيار الحكومة ووجودها يسهل عليه عملية إدارة العلاقة مع البرلمان كما أن تطوير الحياة السياسية يستدعي تنظيم الأحزاب لأن عدم ذلك يضر بالعمل السياسي[1].

ثالثاً: الهيئات السياسية الناشطة:

برزت تكتلات سياسية كثيرة في الكويت منها: حزب المحافظين المدني، وكتلة العمل الشعبي، والتكتل الليبرالي، والمنبر الديمقراطي، والتحالف الوطني الديمقراطي، وتجمع الحركة الدستورية الإسلامية، والتجمع الإسلامي السلفي، والحركة التقدمية الكويتية، الميثاق الوطني، وتجمع العدالة والسلام، والتحالف الإسلامي الوطني، وحركة كرامة، وحزب الأمة، وتجمع ثوابت الأمة، والحركة الليبرالية الكويتية[2]ومنها:

الحركة الدستورية الإسلامية أو حدس: فهي كتلة سياسية كويتية أُسّست عام 1991 بعد تحرير الكويت لتكون الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، وللحركة عدة نواب.

التجمع السلفي: حزب سياسي سلفي أُسّس عام 1981 برئاسة خالد سلطان ابن عيسى ويهدف لأسلمة القوانين وتطبيق الشريعة الإسلامية والنهي عن المنكر والأمر بالمعروف، محاربة الفساد والتنمية.

الحركة التقدمية الكويتية: حزب سياسي أُسّس عام 2010 ويعد امتداداً لحزب اتحاد الشعب الكويتي الذي شُكّل عام 1975، فهو تنظيم يعبر عن مصالح الفئات الشعبية والطبقة العمالية ويتبنى الاشتراكية كهدف بعيد.

التحالف الإسلامي الوطني: حزب سياسي أُسّس عام 1988 بعد أن بدأ حركته في فترة الستينات وتم اختيار الاسم في منتصف السبعينات ومن أبرز الأعضاء أحمد لاري، عدنان عبد الصمد.

[1]- د .محمد الفيلي– الأحزاب السياسية

[2]- ويكيبيديا

تجمع العدالة والإسلام: كتلة سياسية إسلامية أُسّست عام 2004 من قادتها صالح عاشور، خليل الصالح، حسن نصير.

كتلة العمل الشعبي: كتلة نيابية ظهرت أواخر التسعينات، وتدعو للدفاع عن الدستور وقاطعت انتخابات 2012 و 2013 لقناعتها بعدم دستورية مرسوم تعديل آلية التصويت في الانتخابات حيث تم إصدار مرسوم في أثناء غياب مجلس الأمة وهذا ما تعتبره الكتلة تعدياً على السلطة التشريعية.

التحالف الوطني الديمقراطي: كتلة سياسية ليبرالية أُسّست عام 1992 وتسعى لتوحيد العمل الديمقراطي في الساحة الكويتية وحماية المكتسبات الدستورية والدفاع عن الحريات العامة وحماية حقوق الأفراد والمجتمع ونبذ التفرقة والتمييز ودعم الجهود الإصلاحية ومن الوجوه البارزة فيه محمد الصقر، علي الراشد، محمد العبد الجادر.

حزب المحافظين المدنيين: حزب سياسي كويتي أُسّس سنة 2014، ويسعى للوصول إلى نظام مدني وبرلماني وفق إطار الهوية العربية والإسلامية عبر مشروعات إصلاحية دستورية.

حزب كرامة: حركة شبابية كويتية تسعى للحفاظ على كرامة الشعب من خلال التعديلات الدستورية حتى تكون له الحرية في اختيار السلطة التنفيذية، ومن أهدافها استقلال القضاء، وإشهار الأحزاب، والوصول إلى حكومة برلمانية، والدائرة الواحدة وفق قوائم النسبية.

ونرى أن هذه الأحزاب تنقسم إلى تيارات إسلامية على وجه التحديد وهي تتسم بالطائفية بشكل واضح وقليل منها أحزاب علمانية، مدنية محافظة والبعض منها يعود إلى تاريخ قديم إلى حد ما، وهذا يدلل على انتشار الأحزاب منذ فترة بعيدة بعض الشيء، لا أعتقد أن لهذه التكتلات أي تأثير على القرار السياسي في الكويت، وهذا مما يفقدها طابع الحضور في الساحة السياسية، ويعني ذلك بأنها لا تمتلك برامج سياسية محددة تتعامل بها على الأقل مع المحيط العربي، وما تتعرض إليه بعض الدول العربية من هجوم إرهابي وتدخلات خارجية مريبة. لكنها موجودة على أرض الواقع، دون الاعتراف بها. وهي متنوعة ومتعددة المشارب. ويتزامن وجود الهيئات السياسية في دولة الكويت مع ارتفاع الحس السياسي العام للمواطنين قياساً بدول الخليج الأخرى. ومن الصعوبة بمكان خروج السلطة بالمطلق عن منطق محيطها الخليجي.

النظام الحزبي البحريني

أولاً: الحياة الحزبية حسب قانون الجمعيات وتحريم الترخيص للأحزاب:

مملكة البحرين هي أرخبيل يتكون من 33 جزيرة صغيرة، أكبرها جزيرة البحرين طولها 55كم وعرضها 18كم، وهي دولة تقع بالقرب من سواحل الخليج العربي، استقلت في 1971/8/15 ووقعت معاهدة صداقة مع بريطانيا أنهت بموجبها كافة الاتفاقيات السابقة وتحولت إلى مملكة سنة 2002.

مرت بتطورات دستورية فعرفت دستورين الأول في 1973/12/6، والثاني في 2002/2/14، وصدر ميثاق العمل الوطني في 2001/2/14، نص الدستور الأخير في عام 2002 وفي مادته /22/ على حرية الضمير، والمادة /23/ على حرية الرأي والتعبير، والمادة /27/ على حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية ولأهداف مشروعة، وبوسائل سلمية بشرط عدم المساس بأسس الدين والنظام العام ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أي جمعية أو نقابة أو الاستمرار فيها.

وصدرت تعديلات دستورية عديدة منها في 2012/5/3 و 2017/3/30 و 2018/10/25.

وصدر قانون الجمعيات رقم 21 في 1989/12/18، وقانون آخر برقم /26/ تاريخ 2005/7/23، وصدرت تعديلات للقانون كالقانون رقم/36/ لتعديل المادة /43/ في 2018/8/1، والقانون رقم /24/ لإضافة مادة جديدة رقم /62/ في 2020/7/13

تخلو البحرين من الأحزاب السياسية، لكنها تجمع جمعيات سياسية مسجلة في وزارة العدل، وهي تقوم عملياً بعمل الأحزاب، ولكنها تمر بمرحلة التأسيس كون الحياة السياسية في البحرين تكونت في مرحلة لاحقة، وعلى الأغلب سنة 2002، وتنشط منذ عام 2001، نحو 15-17 جمعية سياسية. ولا يزال قانون الجمعيات يتعارض مع إنشاء الأحزاب السياسية، إلا أن هذه الجمعيات تقوم في معظم الأحيان بوظائفها، ولا يمكن تحويل هذا القانون إلى قانون للأحزاب من دون إضافة الشروط السياسية له. ومنها تداول السلطة، وحسب القانون فإن هذه الجمعيات ليست أحزاباً، وهي استندت إلى تجارب الحركات السابقة، فهي لديها تقاليد وكوادر وتنشط علناً وإن كان لديها ترتيبات وآليات خاصة في إدارة عملها وهناك جمعيات طارئة. ولا يمكن تسوية هذه النماذج كافة، فالموروث السياسي في البحرين ليس كافياً لتشكيل تجربة حزبية وسياسية بامتياز بالرغم

من أهميتها والمطالبة الشعبية بذلك. ومرت المملكة بمراحل صعبة كفرض حالة الطوارئ في عام 1975- 2002

الباحثة سوسن الشاعر، أشارت إلى المادة 1: من قانون الجمعيات الذي ينص على أن للمواطنين رجالاً ونساءً حق تكوين الجمعيات السياسية، ولكل منهم الحق في الانضمام لأي منها. والمادة 2: يقصد بالجمعية السياسية كل جماعة منظمة تؤسس طبقاً لأحكام هذا القانون وتقوم على مبادئ وأهداف مشتركة، وتعمل بصورة علنية بوسائل سياسية ديمقراطية مشروعة، بقصد المشاركة في الحياة السياسية لتحقيق برامج محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمملكة البحرين، ولا تعتبر جمعية سياسية كل جماعة أو جمعية تقوم على أغراض دينية.. والمادة 3: تسهم الجمعيات السياسية التي تؤسس طبقاً لأحكام هذا القانون في تحقيق التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي وتعمل باعتبارها تنظيمات وطنية – شعبية – ديمقراطية على تنظيم المواطنين وتمثيلهم وتعميم الثقافة والممارسة السياسية في إطار من الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي. وأُسّست منذ عام 2002 نحو 18 جمعية سياسية ولها أعضاؤها ونظامها الداخلي ومقارها وشارك بعضها أو معظمها في الانتخابات التشريعية التي جرت[1].

وترافق مع حظر الأحزاب السياسية ملاحقة واعتقال وتصفية الرموز الوطنية، وإصدار أحكام قضائية قاسية وظالمة بحقهم وكان للمعارضة حضور قوي في البرلمان قبل أحداث 2011، ففي عام 2016 حل القضاء البحريني جمعية الوفاق التي كان لها نحو 18 نائباً من مجموع 40 نائباً في البرلمان. وصدور أحكام قاسية بحق رئيسها علي سلمان في كانون الثاني 2019، وينبغي التذكير برئيس جمعية الوفاق الذي اعتقل عام 2014 لمدة أربع سنوات إلا أنه مازال مسجوناً[2]. وحل جمعية وعد التي تصنف في خانة الجمعيات العلمانية، أما ائتلاف شباب ثورة 14 شباط 2011، فقد صنفته السلطة البحرينية منظمة إرهابية.

الباحث عبد النبي العكري يشير إلى تحريم العمل السياسي وتجريمه منذ حل المجلس الوطني وتعليق مواد الدستور وبادر التيار اليساري لجس نبض السلطة لتأليف تنظيم سياسي في بداية عام 2001 (مشروع التجمع الوطني الديمقراطي) ووزعت مسودة برنامجه، وكان الجواب بأن موضوع تكوين الأحزاب السياسية غير مرغوب فيه، ونصح بتأليف جمعيات استناداً إلى قانون 1989 مع تجميد المادة 19 التي تمنع الجمعيات والأندية التعاطي بالأمور السياسية لذا

[1]– سوسن الشاعر – واقع الأحزاب السياسية في البحرين بين النص الدستوري والممارسة 2015/1/17

[2]– تصفية المعارضة في البحرين – عودة للمربع الأول 2019/1/28

عمدت التنظيمات العلنية والسرية إلى تشكيل جمعيات سياسية من أجل العمل على تكوين تحالف واسع للإصلاح الدستوري وسعت بعضها لعقد مؤتمرات توحيدية كما حصل في 14-2003/2/15 حيث سعت السلطة لتفكيك وتشتيت الحضور الذين دعوا لإجراء خطوات إصلاحية وطنية، وتقدمت الحركة الدستورية بعريضة في تشرين الثاني 1992 وعريضة أخرى في كانون الأول 1994 بهدف إخراج البلاد من مأزقها وخاصة بعد وصول حمد بن عيسى آل خليفة إلى الحكم في 1999/3/6 ولم يتبلور أي مشروع إصلاحي بسبب مواقف السلطة[1].

الكاتب كمال الذيب، يشير إلى أن عملية الإصلاح مع بداية الألفية الثالثة لبناء توازنات في مجتمع معقد التكوين، متنوع البنية والرؤى لا تستقيم إلا ببناء توافقات وطنية ضرورية بين الأطراف المشكلة للمجتمع السياسي ضمن رؤية تقوم على التدرج في بناء الحياة السياسية والدخول في مرحلة جديدة قوامها الديموقراطية والمشاركة للانتقال إلى مرحلة أخرى أكثر تطوراً، ويتطرق الذيب إلى تخوفات السلطة من التعددية قائلاً: إن حياة سياسية ديموقراطية تعتمد على تعددية الجمعيات السياسية والتنظيمات الشعبية تعد تحدياً. فكيف يمكن للتعددية المكرسة حزبياً أن تكون حصناً منيعاً يحول دون توظيفها للإساءة للدولة حسب زعمه، وهناك تخوف من تحول هذه الجمعيات إلى أحزاب دينية طائفية إذ تعتبر بعضها أن التعددية تشكل مدخلاً لها لانزلاقات في المشهد.

لا يمكن أن تتخذ السلطة البحرينية قراراً إيجابياً بشأن بناء حياة حزبية صحيحة دون موافقة السعودية فالعلاقة وثيقة بين الطرفين.

ثانياً: ماهية الجمعيات في المملكة البحرينية:

تصنف الجمعيات حسب بنيتها الفكرية إلى إسلامية وعلمانية ومنها:

إسلامية:

جمعية الأصالة الإسلامية.

جمعية المنبر الوطني الإسلامي.

جمعية الوفاق الوطني الإسلامية.

علمانية:

التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي.

[1]- عبد النبي العكري – الأحزاب السياسية في العالم العربي بيروت 2006 .

التجمع القومي الديموقراطي.

المنبر الديموقراطي التقدمي.

كتلة الاقتصاديين:

جمعية العمل الوطني الديموقراطي.

الحزب الشيوعي البحريني.

حركة العدالة الوطنية.

غير مرخصة :

حركة أحرار البحرين الإسلامية.

حركة حق.

حركة خلاص.

جمعية الوفاق الوطني الإسلامية: وهي من أبرز الجمعيات وأكبرها، وهي وريثة حركة أحرار البحرين التي كانت وراء التحركات المطالبة بعودة الحياة البرلمانية والتي استمرت منذ عام 1994 حتى عام 1999، قاطعت انتخابات 2002 ضمن تحالف رباعي، شاركت في انتخابات 2006 وفازت بنحو 17- 18 مقعد.

جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد) أول جمعية سياسية أُسّست في أيلول 2001 وتمثل امتداداً للجبهة الشعبية في البحرين وتمثل اليسار وضمّت قوميين ومستقلين، قاطعت انتخابات 2002.

جمعية العمل الإسلامي: تمثل تيار أُسّس أواخر السبعينات وعُرف بتيار الشيرازيين نسبة إلى المرجع آية الله محمد الشيرازي، وهي امتداد للجبهة الإسلامية لتحرير البحرين التي اتهمت بالضلوع في محاولة انقلاب 1981.

المنبر الديمقراطي التقدمي: يمثل تيار اليسار وهو امتداد لجبهة التحرير الوطني البحرانية أول حزب شيوعي يؤسس في الخليج سنة 1955، اتخذ هذا الاسم عندما تحول إلى جمعية علنية.

الوسط العربي الإسلامي: يضم تياراً ناصرياً.

جمعية التجمع القومي الديمقراطي: يمثل تيار البعثيين.

جمعية الأصالة: وهي الذراع السياسي لجمعية التربية الإسلامية التي تمثل التيار السلفي.

حق حركة الحريات والديمقراطية: أُسّست إثر انشقاق في جمعية الوفاق الوطني الإسلامية.

حركة العدالة الوطنية: أُسّست مطلع عام 2006 إثر انشقاق في جمعية التجمع القومي الديمقراطي[1].

ونرى هنا تضارباً واضحاً في الطابع الأيديولوجي للجمعيات. فبعضها يعود للتيار الإسلامي بشقيه، والبعض الآخر للتوجه اليساري الخالص. وباتت هذه الجمعيات تشكل خطراً على النظام نظراً لشعبيتها، مع تسييس الشارع البحريني، وارتباط الداخل بالخارج والصراعات الإقليمية.

لكن هذا لم يمنع النظام من تنفيذ سياساته الداخلية والخارجية، وبرعاية أجنبية.

ويمكن أن تشهد هذه الجمعيات، تطوراً فكرياً وشعبياً، بوجود شارع نشط بشكلٍ جيد.

[1]– ويكبيديا .

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الثالث

الأنظمة الحزبية في الكيان الصهيوني- تركيا- إيران- روسيا

النظام الحزبي في الكيان الصهيوني

أولاً: سمات الحياة الحزبية، وارتباطها بالحركة الصهيونية:

تعتبر التعددية الأثنية من أبرز سمات المجتمع الصهيوني، مجتمع المستوطنين الذين قدموا من مختلف أصقاع الأرض، حاملين معهم موروثاتهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، وتحت تأثيرها ظهرت التعددية الحزبية التي جسدت واقع التشرذم السياسي في الكيان الصهيوني، وما من شك في أن الهجرات الصهيونية المتعاقبة والمتوالية، قامت بدور حساس وفعال لجهة الحفاظ أو عدمه على تناسب القوى الحزبية وتوازنها وطبيعة توزعها واقتسامها على أساس المفاتيح الحزبية، أي بحسب نسبة الأصوات التي يحصل عليها كل حزب في أثناء الانتخابات العامة. والواقع أن الهجرات تسببت بحالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، لاسيما على ضوء سعي المهاجرين الصهاينة الجدد إلى تحسين أوضاعهم في سلم الأفضليات الاجتماعية. ومع مرور الزمن من الطبيعي أن يتحول المهاجرون الجدد، إلى مهاجرين قدماء. لتبدأ رحلة البحث عن الارتباط بحزب يرضي تطلعاتهم المتجددة وبفعل تشرذم المصالح انقسمت الخريطة الحزبية الصهيونية حتى باتت تحفل بمختلف أنواع الأحزاب التي يمكن تصور وجودها في قارة بأكملها، بحيث بات من الصعب الإتيان على ذكر أيديولوجيا ما في العالم من دون أن نجد لها تجسيداً في أحد الأحزاب الصهيونية، نظراً للإثنيات الكثيرة للمهاجرين الصهاينة، والتي توفر الطاقة البشرية اللازمة للآليات العسكرية، ولتحقيق الأهداف العدوانية التي تساعد في تجذير الهجرة والاستيطان[1] والتوسع.

إن للأحزاب السياسية في الكيان الصهيوني خصوصية بارزة، حيث إن جلها تم تأسيسه قبل قيام الكيان عام 1948. واستمر تشكيل القسم الآخر بعد قيامه، ومنذ البداية تم الاعتماد على التعددية الحزبية، التي أصبحت من المقومات الرئيسية للحياة السياسية في الأنظمة المعاصرة، وللنظام الحزبي الصهيوني علاقة في انتخابات الكنيست حيث تتنافس الأحزاب من أجل الوصول إلى السلطة، والعمل على رسم وإدارة السياسة الداخلية والخارجية لدولة صهيون، ومن أهم

[1] – إحسان مرتضى – الخريطة الحزبية والسياسية في إسرائيل دينامية الانقسامات والتحولات تموز 2004

الظواهر التي يتميز بها هذا النظام، هو التعددية، حيث إن وجود أحزاب متعددة يعكس أفكاراً وبرامج كثيرة ومتباينة، والتنافس يؤدي إلى تكتلات وانشقاقات وتشكيل أحزاب جديدة. وهذا ما حصل عند قيام شارون بتأسيس حزب كاديما عام 2005، قبل انتخابات الكنيست السابعة عشرة عام 2006. وعلى الرغم من وصول تكتل الليكود إلى السلطة سنة 2003، فقد كان التأثير ليس للبرامج بل لأفكار وشخصية شارون ومشروع (خارطة الطريق) وطرحه خطة الفصل التي تضمنت الانسحاب من مستوطنات قطاع غزة. وتكرر ذلك عندما وصل حزب كاديما للسلطة عام 2006، وطرح أولمرت (خطة التجميع) أي الانسحاب من بعض مستوطنات الضفة الغربية، وأصبح للأحزاب الصهيونية تأثير على الطبيعة السياسية والقانونية للنظام الصهيوني، كما أن نوعية النظام الحزبي المطبق له تأثير على هيكلية النظام أكثر من ذلك الذي يحدثه بناؤها الدستوري، وكذلك الضغط لرسم وإدارة السياسة الخارجية والداخلية[1].

إن الأحزاب السياسية الصهيونية، نشأت في أوروبا، وعلى وجه الخصوص في بولونيا وروسيا، ثم انتقلت إلى فلسطين قبيل إنشاء الدولة، وأنشأت فروعاً فيها بعد أن سبقتها طلائع المهاجرين الصهاينة في استعمار البلاد واستيطانها، وقد كُوّنت معظم الأحزاب بعد المؤتمر الصهيوني الأول، وقيام المنظمة الصهيونية العالمية سنة 1897. بل إن الكثير منها نشأ في كنف المنظمة نفسها وبتشجيع منها مثل حزب عمال صهيون، وحزب المركز الروحي المزراحي، وهذا يقودنا إلى أصول الحزب الوطني الديني همفدال، الذي يعود إلى حركة حمزراحي التي أُسّست عام 1902 في ليتوانيا، ولقد تبلورت تيارات سياسية ضمن الحركة الصهيونية في أواخر القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين. وتمثلت بـ التيار الصهيوني الاشتراكي، والتيار الليبرالي، والتيار الديني.

التيار الصهيوني الاشتراكي: ويمثل عدة منظمات صهيونية، ارتكزت على أفكار الصهيوني الروسي بورشوف 1881- 1917، الذي حاول الحصول على أساس ماركسي للصهيونية في كتابه (المسألة القومية والصراع الطبقي) الصادر عام 1905، وأفكار الصهيوني الروسي آرون ديفيد جوردون 1856- 1922 صاحب نظرية دين العمل، ومن المنظمات الصهيونية التي نشطت: منظمة عمال صهيون أو حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي اليهودي الروسي، وبرزت في أماكن مختلفة من روسيا، ثم اندمجت تحت اسم حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي اليهودي الروسي سنة 1905، والذي أنشأ العديد من الفروع في النمسا وبريطانيا والولايات المتحدة

[1]– د. محمد جمال الدين العلوي – الأحزاب وأثرها في رسم السياسة الإسرائيلية 2009

وفلسطين عام 1906، ومنظمة الحارس الفتي هاشومير هاتسعير التي أنشئت في بولندا، وبرزت كحركة زراعية شبه عسكرية، سعت لإقامة دولة في فلسطين. ومنظمة العامل الفتي هابوئيل هاتسعير التي أُسّست في فلسطين سنة 1906، على يد مهاجرين من شرق أوروبا وأنشأت مستعمرات صهيونية.

وهناك منظمات أقل أهمية مثل منظمة العمال الزراعيين، وشباب صهيون التي اندمجت لتشكيل حزب الماباي وانشقت عنها عام 1944 الكتلة ب، وأطلقت على نفسها تسمية وحدة العمل احدوت همفودا، واندمجت مع منظمة الحارس الفتي، ويساري عمال صهيون سنة 1948.

التيار الصهيوني الليبرالي: ظهر داخل الحركة الصهيونية مع مطلع القرن العشرين، وبروز اليمين المتطرف. وتعود جذوره إلى الصهيوني المجري ماركس نورداو 1849–1923، التي شكلت أفكاره القاعدة للصهيوني الروسي فلاديمير جابوتنسكي 1880– 1940، والذي انشق عن المنظمة الصهيونية سنة 1925. ليشكل اتحاد الصهيونيين التصحيحيين (حركة الإصلاحيين) ومن أتباع هذا الاتحاد، حركة شباب بيتار في أوروبا الشرقية كمنظمة شبه عسكرية مهمتها إرسال الشباب إلى فلسطين، كما شكلوا منظمة العمال القوميين، وانشقوا عن الهاجاناه، وأسسوا المنظمة القومية (أرجون زفاي لائومي اتسل) سنة 1937، وقد مارست الأعمال الإرهابية ضد شعب فلسطين، وتحولت عام 1948 إلى حزب حيروت (الحرية) الذي تزعمه مناحيم بيغن. والاتجاه الآخر تمثل بالصهاينة العموميين سنة 1929، وانقسموا إلى أ و ب، ومن أ ظهر الحزب التقدمي عام 1948، ومن ب برز الصهيونيون العموميون 1946، وفي عام 1960 اتحدوا تحت تسمية حزب الأحرار.

التيار الديني: كحركة مزراحي التي أُسّست عام 1902، ولها جناح عمالي هبوئيل حمزراحي 1922، فشُكّل الحزب القومي الديني المفدال من اتحاد حركتي مزراحي والعامل مزراحي[1]. ومؤرخو الحركة الصهيونية يركزون على حركة بوعالي تسيون أي العامل الصهيوني، وتشكيل جمعية استيطانية كمنظمة العمال التي شُكّلت عام 1887، ومنظمة الوطن والعمل عام 1891، والنقابة الزراعية عام 1899[2].

الباحث د. جمال محمد قدورة يشير إلى أول محاولة استيطان للصهاينة في فلسطين تمت عام 1859، حين أقيم أول حي يهودي خارج أسوار القدس وسمي (يمين موشي) وكان موشي

[1]– الأحزاب السياسية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية 2002/7/19

[2]– د. جمال المحمود – الأحزاب السياسية 2013 ص 137

مونتفيوري، الثري البريطاني اليهودي قد حصل على فرمان عثماني عام 1855، لشراء الأرض وإقامة مشفى عليها وحولها عام 1859 إلى مساكن لليهود، وفي سنة 1870 أنشأ الأليانس الفرنسي مدرسة زراعية يهودية قرب يافا، بموجب عقد إيجار لمدة 19 عام على مساحة من الأرض تقدر بـ 2600 دونم عرفت باسم (مكيفية يسرائيل) أي رجاء إسرائيل وفي عام 1882 أنشأ المستوطنون الصهاينة مستعمرة رشون لزيون قرب يافا ثم نشطت الحركة الصهيونية في بناء مستعمراتها فبلغت ثمان وعشرون حتى عام 1900[1].

والمهتمون بالشأن الصهيوني يربطون بين نشأة الحركة العمالية الصهيونية في فلسطين، وقدوم الموجة الثانية من الهجرة من المهاجرين في عام 1905، ويعدون الفترة الممتدة من عام 1905 وحتى عام 1920 – وهو عام تأسيس الهستدروت– أنها الفترة التمهيدية التي تم من خلالها إرساء الحركة العمالية الصهيونية في فلسطين العربية، ولقد اتحد حزب أحدوت همفودا (اتحاد العمال) مع حركة هبوئيل هاتسعير (العامل الفتي) عام 1930، وشكلا حزبي الماباي أي (عمال أرض إسرائيل) فشكل هذا الحزب منظمة ناحال لدعم عملية الاستيطان سواء من خلال الكيبوتس أو الموشاف بنوعيه، عوفديم وشتيوفي وأنشأ الماباي منظمة الهاغانا الإرهابية التي كانت مقدمة لإنشاء ما يسمى (جيش الدفاع الإسرائيلي)، وفي عام 1965 انفصل بن غوريون وبيريز ودايان عن حزب الماباي، وشكلوا حزب رافي أي قائمة عمال إسرائيل، ثم شكل هذا الحزب مع احدوت همفودا والماباي حزب العمل عام 1968، وبانضمام حزب المابام عام 1969، تشكل التجمع العمالي معراخ[2] وتعود جذوره إلى عام 1919، وأُسّس لاحقاً الكيبوتز الموحد 1927 وكذلك الكيبوتز القطري.

وحول نشأة الأحزاب الصهيونية في الخارج، يوجد إجماع بين الباحثين،

فالباحث صقر أبو فجر، يؤكد بأن الأحزاب الصهيونية قد نشأت في روسيا وبولندا أولاً، ووضعت هدفاً أساسياً وهو تخليص يهود أوروبا من الاضطهاد بإقامة كيان قومي خاص بهم، عبر ترك بلداتهم الأصلية للاستعمار في بلد آخر هو فلسطين[3]. وتعود بدايات الأحزاب لحقبة النشاطات الأولى للحركة الصهيونية في القرن التاسع عشر، فنشأت عدة تنظيمات ثم انتقلت بنشاطها إلى فلسطين.

---

[1]– د. جمال محمد قدورة – الأحزاب السياسية الفلسطينية 1929- 1936 ص30-31.

[2]– د. جمال المحمود - الأحزاب .. ص 314-319 -320

[3]– صقر أبو فجر – نظرة إلى تاريخ الأحزاب في إسرائيل الدين والسياسة والخرافة 2011/5/22

الكاتب ودودة بدران، يشير إلى أن من خصائص الأحزاب الصهيونية، نشأتها قبل قيام الكيان، وفي ظل مجتمعات غريبة عن المجتمع الذي عاشت فيه[1] وهذا ما يلمح إليه الباحث بقوله عن النظام الحزبي الصهيوني: بأنه لم يكن وليد النظام السياسي في الكيان بل نشأ في ظل مجتمعات غريبة[2].

د. عصام علي العبيدي، يشير إلى أن معظم الأحزاب قد أسست قبل قيام الدولة في عام 1948، وهي التي تولت المهمات الأساسية لإقامتها.[3]

والباحث إبراهيم قلواز، يقول إنه قد أنشئت الكثير من الأحزاب الصهيونية قبل قيام الكيان، بل إن بعضها يعتبر الشريك الفعلي للحركة الصهيونية، التي أسسته بالموازاة مع أول مؤتمر صهيوني جامع عام 1897، والذي نظمته المنظمة الصهيونية العالمية، والتي شجعت على قيام هذه الأحزاب بغية توحيد وتقريب المذاهب، فالتمثيل الحزبي يعد عاملاً مهماً لامتصاص التناقضات بين هذه الاتجاهات لذا نرى هذا الكم الهائل من الأحزاب[4].

الباحث د. محمد جمال الدين العلوي، يصر على أن معظم الأحزاب الإسرائيلية، وخاصةً منها قوية النفوذ، قد نشأت في الدول الأوروبية بعد انتشار الدعوة الصهيونية في أرض الميعاد، فهي نشأت في مجتمعات غريبة حقاً[5].

فنشأة الأحزاب ارتبطت بتطور الحركة الصهيونية التي أنشئت في فلسطين العربية منظمة الهاغاناه، والتي تعود بجذورها تاريخياً إلى سنة 1921، في القدس وكان من حصيلة عملها إنشاء خمسين مستوطنة صهيونية في أماكن مختلفة. وانضم إليها أفراد الفيلق اليهودي الذي حلته سلطات الانتداب عام 1921. بعد أن قاتل إلى جانبها في البلقان عامي 1917- 1918. وكذلك منظمة الأرغون الإرهابية التي شُكّلت سنة 1931، من مجموعة من المنشقين عن الهاغانا بزعامة ابراهام تيهومي، ونفذت العديد من العمليات ضد الفلسطينين، وتلقت دعماً سرياً من بولندا بدءاً من العام 1936، ولقد تولى قيادتها مناحيم بيغن عام 1943. والعصابة الأخرى هي شتيرن، الذي أسسها ابراهام شيترن سنة 1940، من مجموعة أطلق عليها اسم (المحاربون من أجل حرية إسرائيل) ومنظمة البلماخ الإرهابية، أي جند العاصفة، التي أُسّست في

---

[1]– ودودة بدران – الأحزاب السياسية ص 42-43

[2]– المرجع السابق ص 41

[3]– د. عصام علي العبيدي – الأحزاب السياسية في إسرائيل دراسة تايخية 2011 ص 22

[4]– إبراهيم قلواز – الأحزاب السياسية والنظام السياسي في إسرائيل 2012/10/31

[5]– د. محمد جمال الدين العلوي الأحزاب واثرها في رسم السياسة الإسرائيلية

1941/5/19، وكانت القوة الضاربة للهاغانا، وضمت تسع فرق. وكان إسحاق سادي الضابط السابق في الجيش القيصري الروسي أحد مؤسسيها مع موشي دايان. وهناك أدوار لهذه الأحزاب في إطار الصهيونية العالمية تؤديها منذ فترة اليشوف. أي قبل تأسيس الكيان وهذه السمات يوجد إجماع حولها بالنسبة للأحزاب في الكيان الصهيوني، وهو اتفاقها جميعاً على الأخذ بالحركة الصهيونية.

الباحث محمد عبد الرحمن، يؤكد أن كل متأمل في الأحزاب الإسرائيلية يجد أنها تتفق ضمنياً على المسائل المصيرية، والقضايا ذات الصلة بالمصالح الصهيونية. وإن تعددت في الظاهر واختلفت حول بعض المسائل، كما أن اعتبار الحزب بمثابة جماعة من الناس تعتنق مذهباً سياسياً واحداً على حد قول بنجامين كونستانت يجعل من إسرائيل حزباً واحداً تقريباً، إذ إن الغالبية العظمى من االأحزاب تعتنق الصهيونية كمذهب سياسي وتشترك كلها في هذا الاعتقاد، وينتفي في ذلك مفهوم الحزب السياسي كما هو متعارف عليه في العصر الحديث وتزول أسطورة الأحزاب في إسرائيل كواجهة للديمقراطية[1].

الكاتب إحسان مرتضى، يشير إلى أن طبيعة الأحزاب تبنى في أغلبها على الصهيونية كأيديولوجية سياسية. مما يجعل الصراع ينحصر فيما بينها على كيفية الوصول إلى السلطة، والسيطرة على مواقع اتخاذ القرار أكثر من أي شيء آخر. وهذا ما عبر عنه رئيس أركان العدو السابق رفائيل ايتان بقوله: إن الفارق بين الأحزاب اليوم أصبح شبه معدوم، والخلاف بينها يدور فقط في القضايا الهامشية. ولهذا السبب أصبحت الانقسامات الحزبية عملية شبه بديهية ولا تشكل خرقاً للنواميس الحزبية أو الأيديولوجية بالنسبة للجماعات أو الأفراد التي تبقى في أحضان الحزب الأم، أو أن يبدلوا تحالفهم مع كتلة أخرى. وكثيراً ما نرى حلفاء الكتلة الواحدة يتحولون إلى أخصام، ثم يعودون إلى مواقعهم السابقة مثلما حصل مع ديفيد ليفي، وروني ميلو، ويهودا أولمرت، ودان مريدور، وسواهم ممن خرجوا من الليكود ثم عادوا إليه[2]. وفي هذا العرض تم ذكر سمات عديدة ومتنوعة للأحزاب في سياق واحد، وعلى كلٍ فإن جميع الأحزاب، لا تعبر عن أفكار ومبادئ متناقضة بل تؤمن بأيدلوجية واحدة وهي الصهيونية، ومن ثم فإن التنافس هو حول

[1]– محمد عبد الرحمن بالروين – التعددية السياسية في الدولة الشورية 2007 ص 123
[2]– إحسان مرتضى – الخريطة الحزبية ..

المنافع السياسية والاقتصادية، وليس على المبادئ والأهداف. ولعل هذا ما يفسر تناسي الأحزاب لاختلافاتها عند تشكيل حكومة ائتلافية[1].

ويؤكد الباحث محمد عبد الرحمن بالروين، على هذه السمة بقوله إن التنافس والتناحر بين الأحزاب الإسرائيلية، ليس عقائدياً أو أيديولوجياً، بقدر ما هو من قبيل السعي وراء المصالح الخاصة والمنافع الاقتصادية، أو الحصول على حصة أكبر في الميزانية[2].

الكاتب عصام علي العبيدي يشير إلى أنه مع وجود قواسم مشتركة تؤكد عليها الحركة الصهيونية، فالجميع يعمل لخدمة الكيان الصهيوني، ولا اختلاف بين الأحزاب حول الهجرة الصهيونية، وضرورة الحفاظ على التفوق العسكري للكيان، واعتبار القدس عاصمة موحدة أبدية للصهاينة، والإيمان بالاستيطان. فالخلافات الموجودة لا تمس القضايا الجوهرية[3].

ويعود الكاتب د. محمد عبد الرحمن بالروين، ليؤكد أنه بالرغم من تعدد الأحزاب وهي سمة جيدة للنظام الحزبي، إلا أنها ترتبط بهدف مشترك يصعب وجوده في كثير من الدول الأخرى،[4]

الباحث صقر أبو فجر، يجمل خصائص أو سمات الأحزاب بجملةٍ واحدة، وبشكلٍ مكثف، بقوله: إن خصائص النظام الحزبي الصهيوني تتركز في كثرة الأحزاب، وشيوع الانشقاقات، والاندماج والمنازعات[5].

وهذا ما ينوه إليه الكاتب ودودة بدران، بكثرة الأحزاب والانشقاقات، وعدم ثبوتها على صورة واحدة.

والباحث حبيب قهوجي، وهو المتخصص بالشأن الإسرائيلي يركز على سرعة الانقسامات، وتفريغ الأحزاب والتنظيمات الأصغر، مع حالات الاندماج والعودة إلى الحزب الأم. دون أن تحدث تلك الانقسامات علاقات عدائية إلا في مجال التنافس على أصوات الناخبين، والارتباط بالمنظمة الصهيونية الأم. مما يجعلها قاسماً مشتركاً على الرغم من الانشقاقات[6]. وهو الذي يعود إلى السمة الأولى التي أشرنا إليها وهي نشأة الأحزاب الصهيونية خارج فلسطين، وفي أوروبا تحديداً.

---

[1]– المرجع السابق...
[2]– محمد عبد الرحمن – التعددية السياسية صـ 123
[3]– عصام علي العبيدي – الأحزاب السياسية .. صـ 194- 195
[4]- محمد عبد الرحمن بالروين- التعددية السياسية صـ123.
[5]– صقر أبو فجر – نظرة إلى تاريخ ...
[6]– حبيب قهوجي – الأحزاب الإسرائيلية والحركات السياسية في الكيان الصهيوني دمشق 1986 ص 65 - 69

ويشير إلى ذات الخاصية وهي كثرة الأحزاب، وتنوع أنماطها، وكثرة الانشقاقات والاندماجات[1]. ومن الخصائص، التعددية. فأبرز ما تتميز به الأحزاب الإسرائيلية هو تعددها. ومرجع هذا التعدد هو التركيب المتناقض للمجتمع الإسرائيلي. فهو خليط متنافر من جماعات ذات أصول متباعدة، واتجاهات متباينة فكرياً واجتماعياً. فمن الطبيعي أن يؤدي هذا التنافر إلى أن تعبر كل فئة صهيونية، أو جماعة عن نفسها، عبر حزب سياسي بعد أن عزز النظام الانتخابي القائم على أساس التمثيل النسبي، الاتجاه نحو تعدد الأحزاب بما يكفل إلى حد بعيد، تمثيل الأحزاب الصغيرة بما يتناسب مع عددها[2].

الباحث د. محمد جمال الدين العلوي، يشير إلى وجود عدة عوامل ساعدت على الاتجاه نحو التعددية، منها: وجود ظاهرة التعددية في اليشوف الوكالة اليهودية في فلسطين، منذ عهد الانتداب البريطاني، وتعد هذه الظاهرة انعكاساً للتركيبة المتناقضة للمجتمع الإسرائيلي. وذلك للتفاوت البارز بين مختلف فئاته وطبقاته، وانتخابات المجلس القومي اليهودي، التي كانت تجربته على أساس حزبي تعددي. كما أن الانتخابات كانت على أساس التمثيل النسبي، والتي عززت الاتجاه نحو التعددية لضمان تمثيل الأحزاب الصغيرة في الكنيست مذكراً مجدداً بظاهرة التكتل والانشقاق والانقسام والاندماج[3].

ومن الخصائص التي تستحق الاهتمام، هي المركزية الشديدة التي أتاحت لنخبة قليلة العدد بأن تمارس السلطات الواسعة على الأحزاب والسلطة التنفيذية[4].

الباحث د. هيثم مزاحم، الذي يعدد السمات العامة للحياة الحزبية، من كون معظم الأحزاب أحزاباً قديمة، تعود جذورها إلى فترة اليشوف، أي مجتمع المستوطنين، وكثرتها وقيامها بوظائف الدولة، إلى السمة المهمة، وهي المركزية الشديدة للقيادات في الأحزاب. حيث كانت ولا تزال تهيمن على هيئات الحزب التنظيمية وتجعل ارتباط الأعضاء بالقيادة ارتباطاً شخصياً ونفعياً. وكذلك ارتباط أعضاء الكنيست بها، وهي التي تتحكم بوصولهم إليه، من خلال إدراجهم أو عدم أخذهم في مكان مضمون ضمن لائحة الحزب[5].

---

[1]– المرجع السابق.
[2]–المرجع السابق..
[3]– د . محمد جمال الدين العلوي – الأحزاب وأثرها ..
[4]– عصام على العبيدي – الأحزاب السياسية ..ص 35
[5]– د . هيثم مزاحم – سمات النظام ...

ومعظم الباحثين، يشيرون معاً إلى ارتباط الأحزاب السياسية في الكيان الصهيوني بالخارج، وتلقيها الدعم والمساندة الخارجية، وهذا يعني ارتباطاً واضحاً حسب الباحث حبيب قهوجي[1]، والباحث ودودة بدران، يؤكد على اعتمادها على التمويل من دول ومجتمعات أجنبية[2]. والجميع يشير بأن هذه الأحزاب تتلقى دعماً خارجياً متنوعاً[3]. وكذلك الباحث د. محمد جمال الدين العلوي، الذي ينوه إلى المساعدات المالية من منظمات يهودية في الخارج[4].

ولقد اتسم النظام الحزبي الصهيوني، بسيطرة حزب العمل سيطرة كاملة على الحكم، منذ تأسيس الكيان، وحتى عام 1977. وبدون منازع إلى جانب عدد من الأحزاب الصغيرة.

وفي الفترة 1977–1984، كانت فترة تكافؤ برلماني بين حزبي العمل، وتكتل الليكود. ومنذ بداية الألفية الثالثة نرى سيطرة شبه كاملة لتكتل الليكود، وبوجود زعيمه الإرهابي بنيامين نتنياهو. وأضحى حزب العمل خارج الخارطة الحزبية كلياً. وبزوغ تيار أزرق أبيض بتناقضاته الكاملة. ونتيجة هذا الواقع جرت عدة انتخابات برلمانية في عامي 2019–2020، دون حسم في النتائج إذ حصل الليكود في انتخابات الكنيست في 2020/3/2، على 36 مقعداً، وأزرق أبيض، على 33، وشاس 9، ويهدون هتوراه 7، والعمل 7، وإسرائيل بيتنا 7، والبيت اليهودي، والاتحاد القومي 6، والقائمة العربية المشتركة 15، وتشكلت حكومة ائتلافية غير مضمونة النتائج. وظاهرة الحكومات الائتلافية، تتكرر منذ قيام دولة الكيان لعدم قدرة حزب واحد على تشكيل حكومة بمفرده، وهذا ما أدى إلى عدم الاستقرار السياسي[5]. وتتميز الحالة الحزبية في الكيان الغاصب بالمرونة التنظيمية الواسعة وحالة الانسياب الحزبي. ونرى أحزاباً صهيونية تدين بولائها الفكري من حيث المبدأ إلى تنظيمات صهيونية سبقتها، كحركة شاس التي تعود بأفكارها إلى حزب أغودات إسرائيل، وحركة موراشا تعود إلى الحزب الوطني همفدال، وحركة هتحيا تعود إلى حركة حيروت، وحركة أوميتس تعود إلى حركة تيلم، وحركة هبوعيل اغودات إسرائيل، والذي يرجع بدوره إلى حركة اغودات إسرائيل العالمية. وتؤدي الأحزاب الدينية المتطرفة دوراً أساسياً في تشكيل الحكومات، كحركة شاس التي تأسست عام 1984، بانشقاق عدد من الحاخامات الصهاينة عن حزب اغودات إسرائيل.

---

[1]– حبيب قهوجي – الأحزاب الإسرائيلية .. ص 69

[2]– ودودة بدران – الأحزاب السياسية ..ص 43

[3]– المرجع السابق.

[4]– د . محمد جمال الدين العلوي – الأحزاب وأثرها ..

[5]– عصام علي العبيدي – الأحزاب ..ص26 احسان مرتضى – الخريطة الحزبية ..

وهناك أحزاب صهيونية، تمثل قوميات بعينها، كحزب إسرائيل بيتنا، والذي يضم المهاجرين الصهاينة الروس، وحزب العمل الذي يمثل الأشكناز الغربيين، وبفعل التناقضات العرقية برزت حركة (الفهود السود) في وسط اليهود الشرقيين، وحركة تقاليد إسرائيل (تامي)، التي تضم يهوداً من دول المغرب العربي، كما ظهرت بعض الحركات السياسية كحل وسط بين حزب العمل وتكتل الليكود، كحركة ياحد والذي شكلها عيزر وايزمن، إلا أنها في حقيقة الأمر، كانت أقرب إلى الليكود، ولا تملك الأحزاب الصهيونية برامج سياسية واقتصادية واجتماعية واضحة، سوى البرنامج الاستيطاني، واللحاق بركب الولايات المتحدة الأمريكية. التي تعتبر إسرائيل القاعدة العسكرية والسياسية الأمامية لها في العالم[1].

وينبغي الإشارة إلى حزب حيروت الذي أسسه مناحيم بيغن عام 1948، من عناصر التنظيمات الإرهابية الإرغون، وشتيرن واتسل، والذي حصل فيه انشقاق في 1966/6/26، ونشأ عنه ما سمي بالمركز الحر، وشكل عام 1965 كتلة جاحال مع حزب الأحرار. وفي 1973/9/13 تم تشكيل تكتل الليكود من جاحال، المركز الحر، القائمة الرسمية، وحركة من أجل أرض إسرائيل الكاملة. وتعرض الليكود لانشقاقات، كانشقاق حركة حتحيا بعد توقيع اتفاقية السلام المصرية –الإسرائيلية عام 1979. وتشكيل شارون حزب كاديما عام 2005 [2].

ثانياً: القوى السياسية العربية في الكيان:

توجد في الكيان الصهيوني أحزاب عربية مثل:

الحزب الديمقراطي العربي: الذي شُكّل عام 1988، برئاسة عبد الوهاب الدرواشة، الذي كان عضواً في حزب العمل الصهيوني 1984 – 1988، وفكرة الحزب تعود لعام 1966 حين كانت هناك رغبة بتأسيس حركة الأرض لكن الصهاينة لم يوافقوا.

حزب التجمع الوطني الديمقراطي أُسّس عام 1995، إثر اتحاد عدة حركات سياسية عربية كأبناء البلد، والقائمة التقدمية للسلام.

الحركة العربية للتغيير أُسّست عام 1996.

الحركة الإسلامية شُكّلت عام 1971.

[1]– د. جمال المحمود – الأحزاب .. ص 316-318

[2]– المرجع السابق ص 322-323

الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة أُسّست عام 1975[1].

وفي 2020/3/2 فازت القائمة المشتركة، أي القائمة العربية بـ 15 مقعداً، في الكنيست الصهيوني، بزيادة مقعدين عن انتخابات أيلول 2019. وضمت القائمة: الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، التجمع الوطني الدمقراطي، الحركة العربية للتغيير، والقائمة العربية الموحدة.

وحاولت القائمة التقارب مع بني غانتس، رئيس حزب أزرق أبيض قبل تشكيل الحكومة الصهيونية في 2020/5/17، بعد ثلاث جولات انتخابية منذ نيسان 2019، وكان هذا خطأً قاتلاً، فلا فرق بين نتنياهو وغانتس.

طبعاً لا دور للكتلة السياسية العربية في الحياة السياسية الإسرائيلية، سوى تمثيل السكان العرب. ولا نرى لها وجوداً سياسياً، أو اجتماعياً، أو فكرياً، في دولة الكيان.

[1]– مروان ماهر – رئيس اول حزب عربي في إسرائيل طلب الصانع سنرفض صفقة القرن بالاجماع 2019/7/29

وقل رب زدني علما
Damascus University

النظام الحزبي الإيراني

يكتسب الحديث عن الأحزاب السياسية، أهمية كبيرة، لما تشكله من فاعلية يمكن أن نشعر بها عند الحديث عن تاريخ دولةٍ ما. فهي تعبر عن تطلعات وطموحات الشارع. وكانت إيران من الدول التي شهدت صراعاً سياسياً منذ أواخر القرن التاسع عشر. فبرزت انتفاضات مطالبة بالدستور، وبحياة حزبية سليمة، والحد من صلاحيات الحاكم.

وإن نشأة الأحزاب السياسية، بمفهومها المعاصر، يعد من الموضوعات الحيوية التي بموجبها أسست المفاهيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان، التي لطالما أراد البلاط الملكي أن يؤدلج لها منذ اعتلاء محمد رضا بهلوي دفة العرش سنة 1941، وحتى أحداث خرداد حزيران عام 1963، وأصبحت إيران ملكية دستورية في عام 1906. لكنها خضعت لفترة من الاستبداد، وخاصةً خلال الأعوام 1925- 1941. وبعدها أعيدت الجمعية الوطنية الإيرانية إلى السلطة 1941-1953. وبقيت إيران ملكية، مع احتفاظ الشاه بسلطات تنفيذية واسعة.

وفي 1951/3/15 صوتت الجمعية الوطنية، وبحضور رئيس الوزراء حسين علاء، على تأميم صناعة النفط التي سيطرت عليها آنذاك شركة النفط الأنجلو – إيرانية (الآن شركة بريتش بتروليوم).

وفي عام 1953 نفذت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وجهاز الاستخبارات البريطاني، انقلاباً ضد حكومة محمد مصدق، وعاد الشاه الذي ذهب إلى المنفى في أثناء الانقلاب، ومارس صلاحياته التنفيذية بشكل متزايد، ومن جانبٍ واحد. مما أدى إلى زيادة الاستبداد.

وبحلول أوائل السبعينات، ومع حظر معظم الأحزاب السياسية، أصبحت إيران دولة حزب واحد، تحت حكم راستاخيز. واستمر قادة الجبهة الوطنية مثل كريم سنجابي، والزعماء الإسلاميين التقليديين، كمحمد كاظم الشريعتمداري، في تأييد الملكية.

وقامت احتجاجات بين عامي 1978-1979، توجت بانهيار سلطة الشاه في 1979/2/11، فألغت الثورة النظام الملكي، وأعلنت إيران جمهورية، وفي العام التالي 1980، تم تأسيس جمهورية إيران الإسلامية[1].

[1] – أحمد شاكر عبد العلاق – علي عظم محمد الكردي – الأحزاب السياسية في ايران 1939-1963 ص304 ويكبيديا

وتتسع الساحة في إيران، للعديد من الأحزاب. لكن ما هي مراحل تأسيسها:

أولاً: مرحلة ما قبل الثورة: إن أولى التنظيمات السياسية، بمفهومها الحديث في إيران تعود إلى جهود المعارضة السياسية، خلال السنوات الأخيرة لحكم مظفر الدين شاه. وبتاريخ 1904/4/1 أسس كل من ملك المتكلمين، وجمال الدين الواعظ، جمعية سياسية سرية أطلق عليها اسم (الجمعية الوطنية الإيرانية). كما أسس في العام نفسه من شهر كانون الأول محمد الطباطبائي، جمعية سرية أخرى، مارست نشاطها سراً في إيران. وإثر تصاعد حدة الانتفاضات الشعبية خلال شهر تشرين الأول من عام 1905، والتي أدت إلى صدور قوانين مشروطة، تزامنت بتزايد عدد الجمعيات التي مارست نشاطها على كافة الأصعدة، وبعد سقوط محمد علي شاه في تموز 1909، اكتسب النشاط الحزبي صيغة جديدة، وظهرت لأول مرة تنظيمات سياسية بصيغة أحزاب، فبعد مضي عام تقريباً على فتح طهران، انبثق حزبان سياسيان، أحدهما متطرف، والآخر معتدل. عرفا رسمياً بعد افتتاح الدورة البرلمانية الثانية عام 1910، باسم (الديمقراطيون العاميون) و(الاجتماعيون المعتدلون)، ورشحوا ممثلين منهم للمجلس النيابي، وإلى جانبهما برز حزب (الاتفاق والترقي)، وحزب (أنصار الترقي) منذ عام 1912. ثم ظهر في الدورة البرلمانية الثالثة لمجلس الشورى الوطني عام 1914، حزب (الهيئة العلمية) والذي يعد حسن مدرس من أبرز قادته[1].

وطرأت على الوضع السياسي القائم، تغييرات جوهرية مع تسلم رضا شاه بهلوي، مقاليد الحكم منذ عام 1926. حيث حُلّت جميع الأحزاب، ومنعت من ممارسة النشاط السياسي، باستثناء حزب (تجدد) التابع للسلطة الحاكمة آنذاك. وعندما استتبت الأمور لرضا شاه، وجد نفسه قادراً على تصفية خصومه ومنافسيه، وخاصةً أحزاب المعارضة، عن طريق الترغيب والترهيب. فنال تأييد بعض القوى داخل مجلس النواب لمواجهة كتلة حسن مدرس، والتي مثلت المعارضة الدينية. فألغى جميع النقابات العمالية، ونفى من عارض سياسته إلى مناطق نائية، واعتقل بعضهم الآخر، وقلص عدد الصحف. واستمرت حملات القمع حتى إسقاط حكم رضا شاه في 1941/8/24، وتولي نجله محمد رضا بهلوي العرش، وأدى اليمين الدستوري في 1941/9/16. وكانت المهمة الرئيسية للشاه الجديد تتمحور حول ضرورة تثبيت أركان دولته، والاستحواذ على أكبر قدر ممكن من أصوات الناخبين في الدورات الانتخابية لمجلس الشورى، بغض النظر عن الوسيلة المتبعة، لذا حاول إضفاء بعض المفاهيم الديمقراطية على الحكم،

[1]– المرجع السابق ص 305

وإعطاء حرية نسبية. كما وجدت القوى السياسية مجالاً رحباً للتحرك، وبصورة علنية من حيث عقد الندوات والتجمعات، وتوزيع المنشورات. وكان النظام عاجزاً عن فض اللقاءات السياسية التي كانت تقام علناً في المقاهي والبيوتات.

وفي 1941/9/22، كلف الشاه محمد علي فروغي، بتشكيل الحكومة وفي تلك الظروف شكلت القوى السياسية أحزاباً ومنظمات سياسية مختلفة، كدعوة ايرج اسكندري، للسجناء السياسيين، والعناصر المنفية العائدة، للمشاركة في وضع اللبنة الأساسية لحزب (توده) في كانون الأول 1941. وإثر تأسيسه توالى تشكيل الأحزاب السياسية الصغرى والكبرى. فمارس حزب الاستقلال، وحزب العدالة، وحزب الأمة، وغيرها، أنشطتهم السياسية بغض النظر عن دوافع وأفكار ومعتقدات هذه الأحزاب، في أجواء من الانفتاح التي أدت إلى ظهورها وتطورها[1]، وإلى جانبها كانت هناك قوى أخرى في المجتمع الإيراني، بادرت لممارسة نشاطها الحزبي. فبرزت الحركات الدينية والإصلاحية المستقلة، وهي تشمل كافة العناصر التي تتبنى إصلاح أوضاع البلاد. مقتحمةً الميدان السياسي، من خلال تشكيل جمعيات وتيارات وأحزاب. فالفئة الإسلامية سعت في عملها لتدارك الضربات التي وجهت لبنى المجتمع الثقافية والدينية طيلة حكم رضا بهلوي، فتبلورت منظمة (فدائي إسلام) عام 1946. بزعامة مجتبى نواب صفوي، إبان تصاعد موجة الغضب الشعبي المناهض للوجود الأجنبي، وضمت الأحزاب الإسلامية واليسارية العديد من أبناء النخبة المثقفة، ممن واصل تعليمه خارج البلاد فكان حزب (إيران) في أواسط الأربعينات من القرن الفائت، فمثل ضرورة لمتطلبات أنشطة سياسية واجتماعية، لجيل الشباب النخبوي. وكانت القوى المتنفذة إبان اجتياح البلاد في آب 1941، تتمثل بأصحاب الأراضي والأثرياء. وذوي السطوة والمكانة الاجتماعية، التي شعرت بفقدان ما حصلت عليه في السابق، من امتيازات وحضور سياسي. حتى أدركت أن مصالحها في خطر. فلا بد من اتخاذ العديد من الخطوات، ومن بينها تشكيل أحزاب وتنظيمات سياسية، للحصول على أصوات الناخبين. فتم تشكيل حزب (اتحادملي). في 1948/9/8.

وجوبه محمد رضا بهلوي، إبان تسلمه السلطة، بموجةٍ عارمة من الرفض، مع قلة خبرته السياسية. فلجأ إلى أساليب ديمقراطية مشوهة، كان في مقدمتها تأسيس ودعم وإسناد أحزاب وجمعيات منها حزب (اريا)، وحزب (انتقام) عام 1950، اللذين أسسا بمباركة البلاط. وكان

[1]– المرجع السابق ص307

هدفهما الأساسي هو استهداف حزب توده والحصول على المواقع الحساسة في الدولة [1]، وسعى الشاه لاختراق الأحزاب الوطنية، من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي، وتنسيقه مع كريم سنجابي لاختراق حزب (مهين). ولقد سعت لندن الأكثر نفوذاً في إيران إلى دعم الأحزاب ذات التوجهات الغربية، حتى يتمكن الشاه من مواجهة العناصر المعارضة. فالوثائق التي نشرتها وزارة الخارجية البريطانية، تشير إلى أن عودة ضياء الدين الطباطبائي إلى إيران، كانت بناءً على رغبة بريطانيا، وكان هدفها تشكيل حزب لمواجهة تنظيم توده، حفاظاً على المصالح الغربية.

من هنا، فإن أشهر الأحزاب التي كانت تابعة للقوى الأجنبية، كان حزب (إرادة ملي) الذي أُسّس في شباط 1952، وأحزاب أخرى تتغذى مباشرةً من قبل ضياء الدين، أبرزها: حزب (جنكل جالوس)، وحزب (الخيرية الوسط) عام 1953، وهي من الأحزاب الموالية للغرب[2]. فتبلورت الحركة الوطنية لدى القوميات غير الفارسية، كان في طليعتها الحركة الوطنية الأذربيجانية، والكردية. فشُكّل الحزب الديمقراطي الأذربيجاني في آب 1945، و(إحياء الكرد) أيلول 1942، الذي مثل نواة الحزب الديمقراطي الكردستاني 1945/8/16.

وعقب تشكيل حكومة آزدشير فضل الله زاهدي، في 1953/8/20، قمع الشاه المعارضة، وعطل عمل الأحزاب. وبتاريخ 1954/3/11، افتتح المجلس النيابي دورته التاسعة عشرة، فسعى لتحسين صورته في أعقاب استكمال الحملة الانتخابية، فشكل حزباً سلطوياً آخر، عرف بحزب (منفردين) عام 1956، بزعامة علي أميني، ويكاد يكون الحزب الأوحد الذي استقطب العديد من الشخصيات، لكنه فشل إثر تدخل الدولة، بدعمها لحزب (مردم) بزعامة أسد الله علم[3]، وحزب (مليون) بزعامة منوجهر إقبال 1957–1958، بما مكنهما من حصد أغلبية أصوات الدورة البرلمانية العشرين، التي أجريت في أيلول 1960. وبغية التصدي لأحزاب المعارضة، أنشأ الشاه جهاز الأمن السافاك، في 1957/3/20، وبرزت أحزاب مدعومة من الشاه، كحزب (أزاديجان)، و(الدستوري)، و(راستاخيز)، و(تندر)، و(سربزان)، وحزب (كادحي الشعب الإيراني). وباللغة الفارسية حزب (زحمتكشان ملت إيران)، الذي أسسه مظفر بقائي كرماني، سنة 1951. وحل عام 1979، وبرز أتباع حزب (القوة الثالثة) بالفارسية (نيروي سوم)[4].

---

[1]– المرجع السابق ص 308-309

[2]– المرجع السابق ص310

[3]– المرجع السابق ص312

[4]– ويكبيديا

الباحث أحمد لاشين، يؤكد أنه في حوالي عام 1975، أعلن الشاه محمد رضا بهلوي، حل كل الأحزاب السياسية، وقيام حزب واحد، وهو (راستاخيز)، أي البعث، وكان هو رئيسه، وأغلب أعضائه من رجالات الدولة وموظفيها، وصرح بأن من يخالفه الرأي، فعليه أن يأخذ جواز سفره، ويغادر إيران. فكان القضاء على الحياة الحزبية بداية سقوط النظام الملكي، وهي التي تميزت بالتنوع والاختلاف. فكان حزب (نهضت أزادي إيران)، أي النهضة لحرية إيران، والذي تأسس سنة 1961، على يد المهندس مهدي بازركان، وآية الله طالقاني، ومن عناصره المفكر الإيراني علي شريعتي، وإبراهيم يزدي، أول وزير خارجية بعد الثورة، واللذان عملا على تأسيس الحزب في الخارج، بعد إغلاقه من قبل نظام الشاه داخل إيران، وحزب توده، الذي أُسّس عام 1941، وهو من أعرق الأحزاب الإيرانية، والذي اختلف مع مصدق، حول توزيع الثروات والبترول، وعاد للوقوف ضد الشاه في محاولاته لإصلاح الإدارة والحكم. وبرزت منظمة مجاهدي خلق عام 1965.[1]

إذن، نرى وجود أحزاب كثيرة وقديمة في إيران على مر السنين.

ثانياً: مرحلة ما بعد الثورة:

بدايةً، لا تجيز النسخة الأولى للدستور الإيراني، 1979/12/3، والمعدل عام 1989، إنشاء الأحزاب السياسية في البلاد، فيما سمحت المادة 26 بتشكيل جمعيات واتحادات ومنظمات، إذ تتضمن: "تتمتع الجمعيات والهيئات السياسية والاتحادات المهنية، والجمعيات الدينية سواء كانت إسلامية أم تتبع إحدى الأقليات الدينية المعترف فيها، بالحرية بشرط ألا تتعارض مع أسس الاستقلال، والحرية، والوحدة الوطنية، والقيم الإسلامية، وأساس الجمهورية الإسلامية. ولا يجوز منع أي شخص من الاشتراك فيها أو إجباره على الاشتراك في إحداها". والمادة 27 التي تشير وتنص على: "إجازة عقد الاجتماعات، وتنظيم المسيرات، بدون حمل السلاح. ولقد شرع لاحقاً قانون الأحزاب في أيلول 1981، بالسماح بتشكيل الأحزاب وتنظيم الحياة السياسية، ويشترط القانون الحصول على تصريح من وزارة الداخلية، ليبدأ الحزب بممارسة نشاطاته.

تتوزع الأحزاب بين تيارات مختلفة: المحافظون والإصلاحيون والبراغماتيون. فمن المحافظين: الجمعية الإسلامية للمهندسين، وحزب الائتلاف الإسلامي، وجمعية رجال الدين،

[1]– أحمد لاشين – التعددية الحزبية في ايران – ووهم الديمقراطية (الأحزاب من الملكية إلى الدولة الدينية) 2009/7/30

وأنصار حزب الله، وحزب المفكرين العصريين الإسلامي الإيراني، جمعية أنصار الثورة الإسلامية، والتحالفات الانتخابية، ائتلاف بناة إيران الإسلامية، المتطوعون المستقلون الإيرانيون. ومن الإصلاحيين: درب الأمل الأخضر، حزب جبهة المشاركة الإسلامي، مجمع علماء الدين المجاهدين، جمعية نساء الجمهورية الإسلامية، حزب الثقة الوطني، الحزب الديمقراطي، منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية، مكتب تعزيز الوحدة، حزب العمال الإسلامي، شبكة تكافل العمال الإيرانيون، الجبهة الوطنية والتحالفات الانتخابية: الائتلاف الشعبي للإصلاح، مجلس تنسيق جبهة الإصلاح البراغماتيون: حزب تنفيذيون لبناء إيران، حزب الاعتدال والتنمية.

الأحزاب والحركات المحظورة: تنظيم العمال الثوري الإيراني، حزب توده، حزب العمال، الحركة الخضراء، حركة الخضر من أجل حرية إيران، الجبهة الوطنية الإيرانية/ حركة مجاهدي خلق، الرابطة الآرية، الحزب الشيوعي، الحزب الدستوري، حزب الأمة الإيرانية، حزب الحركة الفارسية. ومن الأحزاب الأولى التي أُسّست بعد الثورة: الحزب الجمهوري الإسلامي في 1979/2/18، وحُلّ عام 1987[1]، ومن مؤسسيه محمد بهشتي، الذي توفي في 1981/6/28.

ثالثاً: سمات الأحزاب:

والآن سنشير إلى سمات الأحزاب ومراحل تطورها، فحسب الباحثة فاطمة الصمادي، أنه ورغم مضي أكثر من مئة عام على تأسيس أول حزب في إيران، إلا أن قصة الأحزاب نشوءاً وأفولاً، متشابهة على اختلاف توجهاتها السياسية وأهدافها المعلنة، ولا يوجد حزبٌ استطاع أن يعمر أكثر من عشر سنوات، رغم ما قامت به الثورة الإسلامية من تغيير جذري في النظام السياسي، وتوسيع لحجم المشاركة الشعبية السياسية، إلا أن العملية الحزبية، بقيت تعاني من معضلاتها القديمة[2].

منذ العام 1979، وحتى العام 1997، بقي النشاط الحزبي محكوماً بالظروف القاهرة، التي أوجدتها الحرب مع نظام صدام حسين 1980-1988. بحيث غابت قضية التنمية الاقتصادية والسياسية عن البرامج الحكومية. وفي فترة حكم هاشمي رفسنجاني 1989-1997، بقيت الأولوية موجهة لإعادة البناء، والخروج من مخلفات الحرب. ومع وصول خاتمي 1997-2005، بدأت مرحلة جديدة من عمر الأحزاب الإيرانية، اتسمت بنشوء عدد كبير من الأحزاب، وشارك عدد من أعضاء حزب (مشاركت)، في الحكومة الإصلاحية. وسعى خاتمي لتحقيق

[1]– مدخل إلى النظام السياسي في ايران 2016/11/3

[2]– فاطمة الصمادي – الأحزاب السياسية الإيرانية – عقدة السلطة التي لا تحل 2012/11/28

أهداف هذا الحزب على صعيد التنمية، ولم تنجح الأحزاب الإصلاحية في أكثر من عملية انتخابية، لكن المرحلة لم تفقد خصوصيتها، لدرجة بات فيها بعض الباحثين يتحدث عن نقد التجربة الإصلاحية، كمساو لنقد وتقييم التجربة الحزبية الإيرانية، في تلك المرحلة المهمة من تاريخ إيران.

في العام 2005، وما أن أمسك محمود أحمدي نجاد، بزمام السلطة حتى كان يوجه سهام النقد للأحزاب الإيرانية، ويدعو إلى مراقبة عملها، وخاصةً فيما يتعلق بموارد تمويلها، وبالتزاماتها السياسية.

ومع فوز حسن روحاني، بالرئاسة 2013/6/15، انتعشت القوى الإصلاحية.

وفي انتخابات مجلس الشورى 2020/2/21، سيطر المحافظون على البرلمان بفوزهم بـ 221 مقعداً، و16 للإصلاحيين، و 34 للمستقلين. ولائحة (مجلس التحالف للقوى الثورية). بزعامة محمد باقر قاليباف، عمدة طهران الأسبق فازت بجميع مقاعد طهران، 30 مقعداً من أصل 290، وفشل جميع المرشحين عن قائمتي حزب (كوادر البناء) و(تحالف من أجل إيران)، أي الإصلاحيين في العاصمة.

وتتحدث بعض المصادر، حسب سجلات رسمية إيرانية، ليست بالجديدة عن وجود 39 حزباً، و23 جمعية، و34 تجمعاً إسلامياً، و21 مجمعاً إسلامياً، و18 مركزاً إسلامياً. وفي المجموع، هناك 108 مؤسسة وحزب. ليرتفع لاحقاً العدد إلى 260 بين حزب وجمعية ومركز وتجمع، حصلت على إذن بالعمل من لجنة الأحزاب المسماة بلجنة المادة 10.[1] لكن تقارير الأمانة العامة لبيت الأحزاب في إيران تقول: إن 60% فقط من هذه الأحزاب، لديها ترخيص بالعمل، وحسب الكاتبة فاطمة الصمادي، فهي تتوزع إلى ثلاث جبهات، تتنافس للوصول إلى السلطة ضمن توجهات سياسية واجتماعية متعددة، وتشمل المحافظين والإصلاحيين والمعتدلين.

ويبلغ عدد الأحزاب التي تشكل في مجموعها، ما يطلق عليه الجبهة الإصلاحية، نحو 47 حزباً، حسب الكاتبة صمادي. ومن أهمها وأوسعها تأثيراً: مجمع روحانيون مبارز، حزب جبهة مشاركت إيران إسلامي، حزب كارزاران سازندي إيران إسلامي، حزب جوانان إيران إسلامي، سازمان مجاهدي انقلابي إسلامي، وخانة كارر، وتسعى لتحقيق الأهداف الآتية:

الوصول إلى مجتمع مدني يحتكم إلى القانون.

[1]- المرجع السابق.

إقامة حكم الشعب الديني.

إيلاء اهتمام خاص بمشكلات الشباب والسعي لإيجاد حلول لها.

تحقيق حكم الشعب، وتعزيز الحرية كأساس لتقدم الجمهورية الإسلامية، استناداً إلى التعاليم الفكرية والسياسية للإمام الخميني، الذي توفي في 1989/6/3.

إجراء مراجعة لعدد من النصوص القانونية، وضرورة تعديلها لتناقضها مع مبادئ حقوق الإنسان.

وتعد مسألة المرجعية التي يمكن الاحتكام لها فيما يتعلق بقضية حقوق الإنسان، من نقاط الخلاف البارزة بين الإصلاحيين والمحافظين في إيران. وتضم الجبهة المحافظة وفق الكاتبة الصمادي أكثر من 35 حزباً أبرزها: جامعة روحانيت مبارز، حزب مؤتلفة إسلامي، جامعة إسلامي مهندسان، جمعية ايثاررران انقلاب إسلامي، أبادران وجامعة إسلامي دانشاهيان. وتتنوع أهدافها على الأصعدة السياسية والاجتماعية والثقافية، لكنها تشترك في مجموعة عناوين يمكن إجمالها:

بناء مجتمع إسلامي.

المحافظة على قيم الوحدة.

حماية المستضعفين.

الدفاع عن قيم الثورة الإسلامية وإنجازاتها.

وقد شكل موضوع التنمية الاقتصادية مقابل التنمية السياسية، وأيهما صاحب الأولوية؟ قضية خلافية بين الأحزاب السياسية،

فالإصلاحيون، يرون أن تنمية سياسية، وانفتاحاً سياسياً، يعدان شرطاً لإحداث التنمية الاقتصادية. لذا يقول خاتمي: التنمية الاقتصادية بدون تنمية سياسية، أمر غير ميسر.

أما المحافظون، فينادون بإصلاحات اقتصادية كمقدمة للإصلاح السياسي، وتضم جبهة الاعتدال نحو 25 حزباً وتجمعاً. كحزب اعتدال والمعهد الدولي للدراسات الإيرانية، يستفيض بالحديث عن هذه الاتجاهات، فوفق رؤيته، إن التيار المحافظ في عهد أحمدي نجاد، عانى من انقسامات. فانقسم إلى فرقتين: المحافظين الجدد، والمحافظين التقليديين. حيث أصيبت إيران في نهاية حكمه بالشلل، نتيجة الصراع، وتعطل عمل الحكومة. ورفضت الموازنة. ونجح من عرفوا بالمحافظين التقليديين، في تكوين جبهة موحدة، تضم معظم فصائل المحافظين، تحت اسم

(جبهة متحد، صولكران) أي الجبهة الموحدة للأصوليين. ثم انقسموا فكانت دعوة جبهة الصمود (جبهة بايداري)، العضو بالجبهة الموحدة للأصوليين والتي تزعمها آية الله مصباح يزدي، باتباع سياسة تصفية الأصوليين، من أدعياء الأصولية. فانقسمت جبهة الصمود إلى فريقين، الأول: انضم إلى حزب سالكو طريق الثورة، (راهيويان انقلاب إسلامي) الذي تزعمه فريد الدين عادل بن غلام علي حداد عادل. والفريق الثاني: الذي جذب المنشقين من أعضاء جبهة الصمود، هو جمعية المؤثرين، (جمعية إيثاركران) المؤيدة لغلام علي حداد عادل، لكنها لم تجعل من معارضة روحاني محوراً لها، وخف دور الجبهة الموحدة للأصوليين في تنظيم العمل السياسي لفصائل المحافظين، فأصبح الفصيلان. سالكو طريق الثورة، وجمعية المؤثرين، من أبرز فصائل التيار المحافظ، وإن كان الأخير يتبنى مواقف أكثر عقلانية، وأقل معاداة لروحاني، تحت زعامة غلام علي حداد. ثم يأتي حزب سالكو طريق الولاية (راهيويان ولايت) بزعامة علي لاريجاني، وهو فصيل أصولي على خلاف مع حداد عادل وعلى وفاق نسبي مع روحاني، ويمكن تصنيفه كفصيل معتدل حصل على مقاعد وزارية مهمة كالدفاع والداخلية والعدل والاستخبارات[1].

ويتوزع غالبية المحافظين، إلى أربع فصائل تتدرج من أقصى اليمين، وهي شديدة العداء لروحاني، وهذا فصيل مؤيد لنجاد، ثم فصيل سالكي طريق الثورة بزعامة آية الله مصباح يزدي، ثم جمعية المؤثرين بزعامة غلام علي حداد عادل، ثم سالكو طريق الولاية بقيادة علي لاريجاني، وهذه الجماعات السياسية التي سبق ذكرها وهي: سالكو طريق الثورة الإسلامية، سالكو طريق الولاية، وجمعية المؤثرين، وجبهة الصمود. اندرجت لفترة تحت مسمى ائتلاف الأصوليين (فراكسيون اصولكرايان)، وترأسه غلام علي حداد عادل، ومن المعروف عنه عدم التوحد في المواقف والآراء، إلا في رفض بعض بنود الاتفاق النووي، ورفض المسارعة في التصالح مع الغرب.

أخذ (تيار سالكو طريق الولاية)، يبتعد عن ائتلاف الأصوليين لتباين موقفيهما فيما يتعلق بتأييد روحاني، مع تمتعه بالتزام حزبي أكبر، وشكل تياراً منفصلاً، أخذ في التوسع والتمدد، حتى استطاع الحصول على أغلبية برلمانية في الدورتين الثامنة، والتاسعة. بينما استطاع ائتلاف الأصوليين، جذب فصائل أخرى، مثل جمعية المؤتلفة الإسلامية، وجبهة أتباع خط الإمام.

أما بقايا الإصلاحيين، وهي الأحزاب المعتدلة التي كانت موجودة منذ فترة بعيدة، كجمعية رجال الدين المناضلين، (مجمع روحانيون مبارز)، ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية (سازمان

[1]– المعهد الدولي للدراسات الإيرانية – خارطة الأحزاب السياسية عام 2016

مجاهدين انقلاب إسلامي)، وكوادر البناء، اتحاد رجال الدين المناضلين (روحانيون مبارز)، وتكون من انشقاق الأعضاء ذوي التوجهات الاقتصادية واليسارية في جمعية رجال الدين المناضلين المحافظة، (روحانيت مبارز) عام 1987، (موكان) وهي من أهم التنظيمات للإصلاحيين في عهد خاتمي.

منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية، قامت بدور محوري في تشكيل الحرس الثوري.

حزب كوادر البناء والتعمير، يعد الأب الروحي لكثير من الأحزاب الإصلاحية، أسسه هاشمي رفسنجاني سنة 1995، ويضم المعتدلين المؤيدين للدولة (جريان حاميان دولت)، تيار انضوت تحت لوائه الفصائل في عهد روحاني، تحت مسمى جبهة التدبير والعمل، وحزب الاعتدال والتنمية تأسس عام 1999، وجبهة التدبير والتنمية التي يترأسها محمد باقر زادة[1].

الباحثة د. منى رمضان بو بكر المطردي، تسهب في الحديث عن خصائص الأحزاب الإيرانية، وتؤكد بأنه بعد وفاة آية الله الخميني في 1989/6/3، شهدت الخارطة السياسية تغييراً جذرياً، حيث فقد رجال الدين الكثير من سلطاتهم[2].

والباحث أحمد لاشين، يتحدث عن فراغ أيديولوجي، علماً أن هذا الرأي يفتقد بعض الشيء للصوابية[3].

لقد حدث تغيير كبير في الأحزاب السياسية، مع تراجع الإصلاحيين أمام المحافظين، ولم يكن الانهيار على دفعة واحدة. وبدا التراجع بهزيمتهم في برلمان 2004، ثم الانتخابات الرئاسية 2005 و 2009، وآخرها انتخابات مجلس الشورى شباط 2020. وتتغير تنويعات الأحزاب بشكل متسارع، ليس من ناحية التحالفات والتوازنات فحسب، وإنما أيضاً من حيث النشأة والتكوين. مما يجعلها تحتاج لمراجعة دورية ومتابعة لرصد ما يعتريها من تبدل وتغيير. خاصةً لدى كل عملية انتخابات برلمانية، مع سرعة الانشقاقات، وتكوين الكيانات المتوازية، فمن رحم (جامعة روحانيت مبارز)، وجمعية رجال الدين (المناضلون)، وهو الفصيل الأشهر. خرج مجمع روحانيون مبارز من نفس القاعدة المجتمعية، ويضم من لهم توجهات اقتصادية، تميل للاقتصاد الحكومي الموجه المؤيد لحقوق العمال، أي أن له أفكاراً اقتصادية أميل للاشتراكية، ثم أصبح فيما بعد من أهم فصائل الإصلاحيين،

---

[1]– المعهد الدولي للدراسات الإيرانية – خارطة ..

[2]– د. منى رمضان بو بكر المطردي – النظام السياسي بين الشكلية والموضوعية 2018/12/18

[3]– أحمد لاشين – التعددية الحزبية

ويتفق المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، مع الباحثة فاطمة الصمادي، حول قصر عمر الأحزاب السياسية، فسرعان ما تتشكل الأحزاب قبيل العمليات الانتخابية، وتحل بعدها. ولا يستثنى من هذه القاعدة إلا القليل المستند إلى قاعدة فئوية، وليست مجتمعية عامة. وانعدام صفة الالتزام الحزبي حيث يجوز للسياسي الإيراني، أن يكون عضواً في عدة أحزاب سياسية في الوقت نفسه. وهذا أمر مستغرب، والذي لا يوجد في معظم الأحزاب، كما أنه لا يلتزم برأي الحزب في معظم القضايا، بل يعبر عن رأيه الشخصي، مع غياب المواقف الحزبية في معظم القضايا السياسية. إذ إن الأحزاب الإيرانية نادراً ما تصدر بيانات معبرة عن مواقفها، عبر الأمانات الحزبية. وهذه سمة أيضاً غريبة من خصائص الأحزاب الإيرانية، مع محورية الفرد في تأسيس الأحزاب. فبدلاً من انضواء الأفراد تحت مظلة الحزب تبعاً لأهدافه وبرامجه، فإنها تتكون بوجود شخصية مركزية يقوم عليها الحزب، وتزداد مكانتها حسب موقع الفرد من السلطة، أو العمل السياسي العام. وينهار الحزب بانهياره، ولا تتكون كتل انتخابية حزبية ثابتة، وإنما تحل وتتشكل عدة مرات في الدورة الواحدة، بعيداً عن الانتماء الحزبي. مما يجعل الحياة البرلمانية تتميز بحالة من السيولة، وتبدل المواقف، وفق المصالح الفئوية. فضلاً عن عدم وجود لائحة تأسيسية لمعظم الأحزاب. وبالتالي غياب الأيديولوجيا الحزبية، بل والقناعات والتوجهات الاجتماعية[1].

د. أحمد ماجد عبد الرزاق، الذي يشير إلى أحزاب علمانية في إيران 1941–1953، كحزب إيران الذي أُسّس عام 1941، وعصبة أذربيجان التي أُسّست عام 1945، برئاسة جعفر بيشوري، وحزب الطبقة الكادحة 1951، بقيادة مظفر بقائي، وحزب إرادة ملى[2].

وتبرز جماعات الضغط السياسي، وهي تشمل الجماعات الطلابية النشطة المؤيدة للإصلاح مثل: (مكتب تعزيز الوحدة)، واتحاد الجمعيات الطلابية الإسلامية، والجماعات التي تدعم عموماً، الجمهورية الإسلامية، وتشمل أنصار حزب الله، وجمعية الطلاب الإسلامية الإيرانية، والطلاب المسلمون لأتباع خطاب الإمام، طلاب الإسلام، جمعية الائتلاف الإسلامي، ومن شبكة أسر شهداء الحرب[3]. وما زال قانون الأحزاب الصادر عام 1981، ساري المفعول لتسهيل تطبيق المادة 26 من الدستور، المتعلقة بحق ممارسة الأنشطة السياسية من خلال الأحزاب المرخصة والمسجلة. وقد تم تشكيل لجنة تسمى مفوضية المادة العاشرة لإصدار تصاريح ومراقبة وحل الأحزاب السياسية. وبالرغم من وجود تيارات عديدة ومختلفة، إلا أنها تجمع على حماية

---

[1]– المعهد الدولي للدراسات الإسرائيلية – خارطة ..

[2]– د. احمد ماجد عبد الرزاق – الأحزاب العلملنية في ايران 1941 – 1953

[3]- ويكبيديا

الدولة الإيرانية، واحتضان قادتها. وهذا ما لمسناه في الحفل المهيب لتشييع جثمان القائد الراحل قاسم سليماني، في بداية كانون الثاني من عام 2020، بعد استشهاده فجر يوم الجمعة في 2020/1/3.

وربطاً بما تقدم، يمكننا القول أن أثر الأحزاب يكاد لا يرى. سوى الحديث بشكل عام إعلامياً عن وجود محافظين، وإصلاحيين. والإشارة دائماً إلى الدولة بمؤسساتها، بدءاً من موقع المرشد، والرئاسة، والبرلمان فقط. وهذه الجهات الثلاثة هي التي تتحكم بالسياسة الخارجية والداخلية حصرياً.

النظام الحزبي التركي

تم إلغاء السلطنة العثمانية في تشرين الثاني 1922، في حين بقيت الخلافة العثمانية حتى آذار 1924، عندما قام مصطفى كمال أتاتورك، الرئيس الأول للجمهورية، بطرد آخر الخلفاء العثمانيين عبد المجيد الثاني مع أسرته وأعلن عن تأسيس الجمهورية التركية في 1923/10/29. وقبل هذا التاريخ في 1923/4/3، اعتمد قانون الانتخابات، وأُسّس حزب الشعب في 9/ 1923/9، الذي غير اسمه في 1924/11/10، إلى حزب الشعب الجمهوري. وحكمت تركيا بنظام الحزب الواحد، حيث رأى مؤسسها أتاتورك أن هذا النظام، يؤسس للاستقرار في البلاد.

وجرت في عهده، أربع انتخاباتٍ برلمانية، في أعوام 1923، 1927، 1931، 1935، وفي تلك الانتخابات طبق نظام الصوت الواحد، أي أن الناخب كان له الحق في اختيار شخص واحد من المرشحين، والخيارات أمامه كانت محدودة للغاية، لأن جميع المرشحين يجب أن يكونوا منتسبين، إلى حزب الشعب الجمهوري حكماً. والذي كان بدوره لا يقبل انضمام المخالفين له، في الرأي والفكر والسياسة إلى صفوفه. ويعتبر عام 1946، البداية الفعلية للتجربة الديمقراطية، حيث انتهت فترة حكم الحزب الواحد، وتم الانتقال إلى التعددية الحزبية، وأجريت عام 1946، أول انتخابات تعددية، شاركت فيها مختلف الأحزاب السياسية، التي ولدت لتوها من رحم حزب الشعب الجمهوري الحاكم، لكن أهم مأخذ على انتخابات 1946، كان تطبيق (نظام الانتخاب المفتوح، والفرز المغلق) حيث كان يجبر الناخب على التصريح لمشرف الصندوق، أي حزب قد اختاره، وهذا يعني تخويفاً للناخب، وممارسة الضغط المعنوي عليه. وفي المقابل كان عدد الأصوات سرياً، فهذا القانون، ابتكره حزب الشعب الجمهوري، بقيادة عصمت اينونو، الذي اضطر إلى قبول التعددية الحزبية مكرهاً. وهو ما ولد الشك حول نزاهة الانتخابات، ونتائجها. بعكس القانون الذي يضمن للناخب حرية اختيار من يشاء بسرية تامة، وفرز الأصوات تحت مراقبة مندوبي جميع الأحزاب، وأمام سمع وبصر الناس. ولم يحصل الحزب الديمقراطي في الانتخابات 1946، سوى على 61 مقعداً، من أصل 465 مقعداً. إلا أن تلك الانتخابات، شكلت بدايةً معقولة، وتجربةً إيجابية في التاريخ السياسي التركي، كونها مثلت حجر الأساس للتعددية السياسية في تركيا[1].

1 – محمود عثمان – حول الانتخابات في الحياة السياسية التركية 2018/6/17

مراحل نشأة الحياة الحزبية:

أولاً: الحياة السياسية والحزبية، قبل قيام الدولة:

ربطاً بالانتخابات، فلدى الأتراك خبرة بذلك، فهي تعود إلى انتخابات 1876 و1908، على الرغم من أن الفترات الدستورية الأولى والثانية، في أواخر الإمبراطورية المعتلة، لم تستغرق زمناً طويلاً، في حين أن دستور 1924، هدف إلى تعزيز النظام السياسي بالتعددية الحزبية. إلا أن الأمر الواقع فرض نظام الحزب الواحد[1].

في مدينة أزمير عام 1773، أُسّس محفل ماسوني. وفي عام 1883، شُكّل محفل ماسوني آخر في منطقة غلطة في اسطنبول، وأعيد العمل بالدستور في 1908/7/23[2].

في عام 1889، أُسّست جمعية الاتحاد والترقي، تحت اسم جمعية الاتحاد العثماني، من قبل طلبة من بينهم إبراهيم ساتروفا، عبد الله جودت، وكان أول حزب سياسي في الدولة العثمانية، وهي حركة معارضة، وتحولت إلى منظمة سياسية على يد بهاء الدين شاكر، لتضم أعضاء تركيا الفتاة في سنة 1906، وتوقفت في 1918/11/1، ومقرها اسطنبول.

العصبة الديمقراطية الصربية في الإمبراطورية العثمانية: أُسّست في 1908/8/13، في المؤتمر الصربي الأول 10-1908/8/13.

الحزب الاشتراكي العثماني: أُسّس في أيلول 1910، مؤسسيه باها تيفيق، حسين هلمي، وإسماعيل فايق، وهامية صبحي، ونامق حسن، توقف عن النشاط سنة 1919.

حزب الحرية والائتلاف: أُسّس في 1911/11/21، وكان معروفاً باسم الاتحاد الليبرالي، أو الائتلاف الليبرالي كحزب عثماني، وكان ثاني أكبر حزب في البرلمان عام 1909، نشط بقوة بين عامي 1911-1913، خلال الحقبة الدستورية، توقف في 1919/6/25.

حزب التجديد العثماني: أُسّس في 1918/11/11، بعد هزيمة الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى، وبعد إلغاء البرلمان في 1918/12/21، حل الحزب في 1919/5/5، رئيسه كان حسين باشا.

وخلال الحرب 1919- 1923، نشأت جمعيات دينية[3].

---

[1]– رؤية تركية – دورية محكمة: تركيا تحت حكم حزب العدالة والتنمية من سياسة الحزب المهيمن إلى نظام الحزب المهيمن 2016/3/1

[2]– فلاح عبد القادر الدوري – في النظام السياسي والحركات الإسلامية التركية المعاصرة 2011 ص 24

[3]– المرجع السابق.

ثانياً: مرحلة إعلان الجمهورية، حتى بداية مرحلة التعددية الحزبية 1945:

إن مواقف أتاتورك والحركة الكمالية، لم تظهر في مطلع عهدها 1919– 1921، تطرفاً حيال المؤسسات الإسلامية، فوصوله إلى السلطة، تم بمساندة الجماعات الدينية، وبخاصة، قياداتها في الأناضول. والحركة الكمالية كانت في بدايتها إسلامية، بقدر ما كانت تركية التوجه. وكان من بين أنصارها، عدد كبير من رجالات الدين، لكن العملية الإصلاحية لمصطفى كمال أتاتورك، أدت إلى إلغاء دور المؤسسات الدينية، والخلافة، وأنشأ حزب الشعب، وحل الجمعية الوطنية، ودعا إلى انتخابات في آب 1923، وجعل أنقرة العاصمة بديلاً عن اسطنبول. وأدت هذه التحولات إلى معارضة سياسية، تمثلت بموجة من الاستقالات في حزب الشعب، وتأليب الحزب الجمهوري التقدمي، الذي نشأ في 1924/11/17، ليحل في 1925/6/3. وألغيت التعددية الحزبية مع تفعيل محاكم الاستقلال في 1925/3/4، وحل الحزب الليبرالي، بعد ثلاثة أشهر من تأسيسه عام 1930، وفي عام 1937 تم الانتقال إلى نظام الحزب – الدولة، حيث امتزج النظامان في ظل سيطرة أتاتورك، كأب للأتراك وفق قانون 1934[1] والذي توفي عام 1938.

حزب الشعب الجمهوري: في 1923/9/9، أعلن عن تأسيس حزب الشعب، وفي 1924/11/10، غير اسمه إلى حزب الشعب الجمهوري، فهو من أقدم الأحزاب السياسية التركية، ويمثل يسار وسط، ويعبر عن مصالح الطبقة البرجوازية، والفئة البيروقراطية، وكبار ملاك الأراضي. وضم إلى صفوفه ممثلي جميع الطبقات.

وفي عام 1945، شهدت الساحة التركية خروج أربعة نواب من قيادة الحزب، وهم: عدنان مندريس، جلال بيار، فؤاد كوبرولو، ورفيق قورالتان، وأعلنوا تأسيس الحزب الديمقراطي في 1946/1/7، والذي أصبح المنافس الرئيسي لحزب الشعب الجمهوري، وشكل عدة حكومات 1950– 1960، وكانت مرحلة ما بعد انتخابات 1950، عبارة عن مرحلة توطيد الذات لحزب الشعب الجمهوري، كحزب للمعارضة. ولقد خيبت آماله انتخابات عام 1955، مما سببت حدوث ضياع واضطرابات في صفوفه. وأصبح المستهدف رقم 1 لحكومة الحزب الديمقراطي، ناهض سياسة الإرهابي أردوغان في سورية منذ عام 2011، ويعد الآن الحزب المنافس الرئيسي، وخاصةً بعد فوزه في الانتخابات البلدية في 2019/3/31، في عدة مقاطعات رئيسية من أصل

[1]– د . مرغريت حلو – الإسلام والسياسة في تركيا بيروت 1995 ص 36-37-42-49 ود. جمال المحمود الأحزاب السياسية 2010 ص299-300

81 مقاطعة في تركيا، وبعد فوز الحزب في اسطنبول، استجابت اللجنة العليا للانتخابات، لطلب أردوغان بإعادتها على الرغم بأنها كانت قد أعلنت في 2019/4/17، فوز مرشح حزب الشعب الجمهوري أكرم إمام أوغلو، وجرت انتخابات جديدة في 2019/6/23، ليفوز أوغلو بنحو 54% مقابل 45% لمرشح الحزب الحاكم بن علي يلدرم. وفاز حزب الشعب الجمهوري ببلدية أنقرة.

ثالثاً: مرحلة التعددية الحزبية:

الباحث محمود عثمان، يقول: لقد اصطلح على تسمية عام 1946، بداية التجربة الديمقراطية في تركيا. حيث انتهت فترة حكم الحزب الواحد. وتم الانتقال إلى التعددية الحزبية. لكن البداية الفعلية الحقيقية، تجلت في انتخابات 1950، ولم يكن ذلك ليحدث، لولا إقرار قانون انتخاب النواب رقم 5545، الذي شكل حجر الأساس للتجربة الديمقراطية [1].

وليثني على ذلك الكاتب فلاديمير إيفانوفيتش دانيلوف، قائلاً: لقد اضطرت قيادة الحزب، أي حزب الشعب الجمهوري في عام 1945، إلى الإذعان للقرارات التي اتخذها البرلمان، بوجوب الانتقال من نظام الحزب الواحد، إلى نظام تعدد الأحزاب، وعصمت اينونو 1884–1973، والذي ترأس الجمهورية التركية من عام 1938– 1950، كان يبحث عن طريق يقربه من الغرب، فاستجاب لنصائح أمريكية وبريطانية، بتوسيع الديمقراطية. وبين عامي 1945– 1946، ظهر في تركيا 15 حزباً سياسياً، من مختلف التيارات والاتجاهات. وخلال 30 عاماً سجل في البلاد نحو 84 حزباً. 1945–1975[2].

وفي هذا المجال ينبغي هنا التذكير بما كتبه الكاتب مجدي سمير في عام 2017، بأن الحياة الحزبية شهدت حركة منذ عام 2000، إذ أُسّس 83 حزباً خلال 17 عاماً الأخيرة، من إجمالي 94 حزباً حالياً. أي 44% من الأحزاب الجديدة أُسّست بعد عام 2010[3] .

وفي مقالة لعماد أبو الروس، في عام 2018، يقول فيها: إن بدايات الدولة التعددية في تركيا كان في عام 1950. التي شهدت ولادة 25 حزباً، ومع بدايات عام 2018 برز نحو 87 حزباً سياسياً[4].

وباحث آخر، يشير إلى نحو 73 حزباً، أما إسماعيل باشا، فيحدد عددها بـ 87 حزباً[1]. وأُسّس بعد الحزب الديمقراطي في 1946/1/7، الحزب الاشتراكي في 1946/5/14، الذي

---

[1]– محمود عثمان – دور الانتخابات في الحياة السياسية التركية .

[2]– فلاديمير ايفانوفيتس دانيلوف – الصراع السياسي في تركيا ص8

[3]– مجدي سمير – الحياة الحزبية في تركيا ولادة قيصرية 2017/8/16

[4]– عماد أبو الروس – هذه هي الأحزاب التركية المشاركة في الانتخابات المبكرة 2018/4/26

أسسه أسعد عادل مستجاب أوغلو، وحزب النهضة القومي في 1945/7/6، بطلب تقدم به نوري دميراغ مع مجموعة من القوميين ذوي الاتجاهات الدينية. وحزب العمال والفلاحين التركي في 1946/6/17، والحزب المحافظ في حزيران 1947، بزعامة جواد رفعت اتيلهان،[2] وحزب الأمة 1948/7/5، بعد الانشقاق عن الحزب الديمقراطي، وهو ذو توجه ديني. وأعلنت حكومة الديمقراطيين حله، في 1949/1/27، وأعيد تشكيله باسم حزب الأمة الجمهوري،[3] وحزب التنمية الوطنية في عام 1945، وحزب العدالة الاجتماعية سنة 1946، وحزب الملة 1948. ولم تمارس المعارضة نشاطاً ملحوظاً بسبب سياسة حكومة رجب بكر 1946/8/15– 1947/9/19 المتشددة، وتمسكها بمبدأ الحزب الواحد. ولقد جرت الانتخابات النيابية في 1946/7/24، وحصل الحزب الديمقراطي على 62 مقعداً، بينما حصد حزب الشعب الجمهوري 396 مقعداً من 465 مقعداً.[4] وفي انتخابات 1950/5/14، حصد الحزب الديمقراطي 408 مقاعد، مقابل 69 لحزب الشعب الجمهوري، من أصل 487، مجموع مقاعد البرلمان. أي أن الحزب الديمقراطي حصل على نسبة 53.35% بواقع 408 مقعد، مقابل حزب الشعب الجمهوري 38.38% ، بحدود 69 مقعداً من أصل 487. وتم انتخاب جلال بيار رئيساً للجمهورية، وعدنان مندريس رئيساً للحكومة، ورفيق كورالتان رئيساً للبرلمان.[5] وفي انتخابات 1954، حصل الحزب الديمقراطي على 57.5% من الأصوات، بواقع 502 مقعد في البرلمان. وحزب الشعب الجمهوري حصل على نسبة 35.29% من الأصوات، بواقع 31 مقعداً فقط[6].

في انتخابات 1957، حصد الحزب الديمقراطي 47% من أصوات الناخبين، بواقع 424 مقعداً. وحزب الشعب الجمهوري 41% ليحصل على 178 مقعد في البرلمان[7].

وشهدت هذه المرحلة 1950– 1960 انتعاشاً للطرق الصوفية، مثل التيجانية والنقشبندية والقادرية والبكاتشية، وبرزت التعددية الحزبية وتشكل أول حزب ذي توجهات إسلامية، وهو حزب (حماية الإسلام) في عام 1946 الذي حل رسمياً، في أيلول من نفس السنة، بحجة استخدامه للدين كأساس.

---

[1]- إسماعيل باشا – تركيا حزب جديد وآخر في الطريق

[2]- د. أحمد شاكر العلاق – التعددية الحزبية في تركيا

[3]- المرجع السابق.

[4]- المرجع السابق.

[5]- محمود عثمان – الانتخابات....

[6]-المرجع السابق.

[7]- المرجع السابق.

وفي تموز 1947 شُكّل حزب المحافظين، واعتمد الأسس الإسلامية وحظر لاحقاً، وحزب الأمة في سنة 1947، حظر ثم عاد مجدداً. وشهدت المرحلة توسعاً في دور الحركات الإسلامية في الحياة السياسية، وعاد الأذان وتلاوة القرآن في المحطات الإذاعية الرسمية، وأضيفت الدراسات الدينية في التعليم، وتم بناء نحو 1500جامع، وبلغ عدد الجمعيات الإسلامية نحو 20 ألف جمعية، وأطلق على عقد الخمسينات، تسمية فترة الإحياء الإسلامي[1].

في 1960/5/27، حصل الانقلاب العسكري رقم 1، فتم تعليق العمل بالدستور وإغلاق الحزب الديمقراطي، وحل البرلمان. وشكلت لجنة الوحدة الوطنية، وأسست محكمة العدل العليا، التي اعتقلت رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، ورئيس الأركان. وصدر حكم بالإعدام لعدنان مندريس رئيس الحكومة، ووزير الخارجية فطين رشدي زورلو، ووزير المالية حسن بولاطكان، ونفذ الحكم في 1961/9/17[2]. وأصبح جمال جورسال رئيساً للجمهورية.

صدور دستور 1961، بعد دستور 1921– 1924، وجرت انتخابات في 1961/11/15، فشارك فيها حزب تركيا الجديدة، الذي ادعى أنه وريث للحزب الديمقراطي. ففاز حزب الشعب الجمهوري، بـ 173 مقعداً، وحزب العدالة بـ 158 مقعداً،[3] وهكذا في هذه الانتخابات حصل حزب الشعب الجمهوري على 36%، وحزب العدالة على 34%، وتركيا الجديدة 13%، ونص دستور 1961 على استحداث مجلس شيوخ إلى جانب مجلس الأمة.

في انتخابات 1965، سطع نجم سليمان ديميريل، رئيس حزب العدالة، وفاز بنسبة 52% بواقع 240 نائباً، وحزب الشعب الجمهوري بنحو 28% بواقع 134 نائباً، وحزب العمال بنسبة 3% بواقع 15 نائباً.

وفي انتخابات 1969، حصد حزب العدالة نسبة 46.6% بواقع 256 نائباً، وحزب الشعب الجمهوري 27.4% بنحو 143 نائباً، وحزب الثقة بما يعادل 6.6% أي 15 نائباً[4].

شُكّل حزب العمال التركي في 1961/2/13، وفي شباط 1962، تم انتخاب محمد علي عيبار، أميناً عاماً له، شارك في الانتخابات 1965، ودخل له نحو 15 مرشحاً للبرلمان.

---

[1]– خورشيد دلي – تركيا والتعدية السياسية والنظام السياسي .

[2]– فلاح عبد القادر الدوري – في النظام السياسي ص 102-103-104

[3]– محمود عثمان – دور الانتخابات ..

[4]– المرجع السابق

حزب العمل القومي التركي: تأسس في 1969/2/29، وكان رمزه القيادة، العقيدة، التنظيم. وكانت شعاراته تدعو إلى دولة تركية متجانسة، لابد أن تحدد هدفها في إقامة امبراطورية تركية، تمتد من الأدرياتيكي إلى الصين، وبناء الأمة على أساس الأنوار التسعة: القومية، المثالية، الأخلاقية، الاجتماعية، العلمية، التحررية، الفلاحية، التطورية، الشعبوية، والصناعية التقنية. تحالف مع الإرهابي أردوغان في حربه ضد الدولة السورية الوطنية، فادعى زعيمه دولت بهشتلي في 2020/3/6 بأن الانسحاب من إدلب، كالانسحاب من لواء اسكندرون، وهدد سوريا وروسيا الاتحادية، وهو من الأحزاب القومية التركية، ويأتي في المرتبة الرابعة في ترتيب المقاعد في البرلمان، أسسه ألب أرسلان توركش.

أسس نجم الدين أربكان، حزب النظام الوطني عام 1969، والذي حظر نشاطه في 1972/10/11.

الانقلاب العسكري رقم 2 في 1971/3/12، الذي فرض حالة الطوارئ[1]، مع السماح للأحزاب السياسية بممارسة دورها[2]، واختلفت أسباب وطبيعة التحرك العسكري عن انقلاب 1960. حيث كان هناك اضطرابات بنحو 693 حالة، وتظاهرات طلابية في جامعة أنقرة في 1970/3/16، مطالبين بتعديل الدستور[3] وسمي هذا الانقلاب بانقلاب المذكرة، أي بعد إرسال الجيش مذكرة شديدة اللهجة لرئيس الحكومة سليمان ديميريل، تأسس حزب السلامة الوطني 1973، بتوجيه من أربكان، وترأسه سليمان عارف، وفاز بانتخابات 1973– 1977.

انتخابات 1973، حل حزب الشعب الجمهوري، أولاً بنسبة 33.3% أي بـ 185 نائباً، وحزب العدالة 29.8% أي 149 نائباً، وحزب الديمقراطية جلال بيار 11.9% أي 45 نائباً، وحزب السلامة الوطني 11.8% أي 48 نائباً، وحزب الحركة القومي 3.2% بـ 3 نواب.

وأصدر رئيس الجمهورية قراراً بحل الأحزاب السياسية عام 1978[4].

وضع نجم الدين أربكان، الأسس الفكرية لحركته السياسية تحت مسمى (مللي جوروش)، شخص فيها عوامل فشل الأمة، وتخلفها عن اللحاق بركب الحضارة، وقدم الحلول بالاعتماد على الذات والإنتاج المحلي، والابتكار الذاتي. وذلك بعد تأسيس حزب السلامة الوطني عام 1973.

---

[1]– خورشيد دلي – تركيا والتعددية ..

[2]– فلاح عبد القادر الدوري – في النظام السياسي ص 62

[3]– فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف – الصراع السياسي ص 139-148

[4]– ندى الموافي – نورهان قطامش – دينا كمال – راندا رزق – رائد سلطان – دور حزب العدالة والتنمية في دعم التحول الديمقراطي في تركيا 2002-2016

في انتخابات 1977، نال حزب الشعب الجمهوري 41.4% بواقع 213 نائباً، وحزب العدالة 36.9% بواقع 189 نائباً، وحزب السلامة الوطني على 8.6% بواقع 24 نائباً، وحزب الحركة القومية 6.4% بواقع 16 نائباً، تميزت هذه المرحلة بالتشظي، والانشقاقات، والحكومات الائتلافية، وأزمة اقتصادية، وتفاقمت أزمة النظام التعددي في السبعينات.

1980/9/12، الانقلاب العسكري الثالث، أشار بيان كنعان ايفرين إلى أن الهيئات الدستورية، ومؤسسات السلطة، والأحزاب السياسية. قد وصلت إلى حالة من التناقضات، مما جعلتها مشلولة عن العمل، ولم تتخذ تدابير لإنقاذ الدولة، فوضعت مباني الأحزاب وممتلكاتها تحت حراسة ومراقبة السلطات العسكرية، بهدف تأمين النظام[1]، حدث الانقلاب بعد أحداث عنف، وعجز البرلمان عن انتخاب رئيس له، فأعلنت الأحكام العرفية وعطل العمل بالدستور.

تأسس حزب الرفاه الإسلامي عام 1983، في 19 تموز. وحصل على الترخيص بعد أن تقدم أحمد تكدال طلباً للحصول على موافقة لتشكيل الحزب، وأعلن التزامه بقانون الأحزاب، وعدم استخدام الدين لأغراض سياسية، دخل انتخابات 1991 وحصل على 17% من مجموع الأصوات، في انتخابات 1994، فاز بـ28 بلدية كبيرة وحصد عام 1995، 158 مقعداً، وحل في عام 1998.

بعد انقلاب 1980، تم حل جميع الأحزاب السياسية، بما في ذلك حزب الشعب الجمهوري، الذي تم تغيير اسمه في وقت لاحق، إلى الحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي، في عام 1985. وبعد رفع الحظر عاد إلى التسمية الأولى عام 1992[2].

علماً أن مجلس الأمن القومي، أغلق جميع الأحزاب قبل الانقلاب، في 1980/9/12، وحظر على رؤسائها ممارسة العمل السياسي، وبعد ثلاث سنوات سمح فقط لثلاثة أحزاب بالانضمام للانتخابات العامة، عام 1983 والسبب هو كثرة الأحزاب[3].

صدر دستور 1982 وخضع لخمسة تعديلات، وأشار إلى توسيع قاعدة العضوية في الأحزاب، بحيث يحق لموظفي الدولة، وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الانضمام إليها[4].

المادة الثامنة من دستور 1982 تهدف إلى تقييد حل الأحزاب[1].

---

[1]– فلاديمير ايفانوفيتش دانيلو الصراع السياسي ص 380

[2]– ترك برس – نبذة عن الأحزاب السياسية المتنافسة في الانتخابات البرلمانية التركية 2018/6/26

[3]– رؤية تركية – دورية محكمة الأحزاب السياسية والنظام السياسي 2017/6/1 .

[4]– ندى الموافي – نورهان قطامش – دنيا الحمال – راندا رزق – رائد سلطان – دور ..

تنص الفقرة الثانية من المادة 68 في دستور 1982 على أن الأحزاب السياسية هي عناصر لا غنى عنها لحياة سياسية ديمقراطية، والفقرة الأولى تؤكد أن للمواطنين حق تكوين الأحزاب، والانضمام إليها، والانسحاب منها، وتؤسس الأحزاب من دون الحصول على إذن مسبق. والفقرة الثالثة من المادة 68 تبرز خضوع الأحزاب لإطار قانوني وقيود. في الفقرة الرابعة، الإشارة إلى أن طبيعة الأحزاب ليست مطلقة، والفقرة الأولى من المادة 69 تشير إلى أنه يجب أن يتماشى نظام الأحزاب مع مبادئ الديمقراطية، وقد تبلور هذا البند في القانون رقم 2820 الذي وضع حيز التنفيذ عام 1983.

المادة الثالثة في قانون الأحزاب السياسية، تحدد هدف الحزب على النحو الآتي: الأحزاب السياسية تساعد في تشكيل الإرادة الوطنية من خلال الدعاية والجهود المبذولة وفقاً لرؤية الحزب من خلال برامجه ولوائحه المعلنة[2].

عام 1984 تم إنشاء حزب اليسار الديمقراطي، بولنت أجاويد.

عام 1983 تم إنشاء حزب الطريق القديم، سليمان ديمريل.

عام 1994 حزب الشعب الديمقراطي، حزب كردي.

تم تأسيس حزب الفضيلة في 1997/12/17، وحصل في انتخابات 1999 على المركز الثالث بـ 111 مقعداً، وأغلق في 2001/6/22.

وفي 1997/2/28، حدث ما سمي بـ (انقلاب ما بعد الحداثة) أو (ثورة ما بعد الحداثة)، والتي تشير إلى قرار الجيش في اجتماع مجلس الأمن القومي بإقالة حكومة نجم الدين أربكان، دون حل البرلمان أو تعليق الدستور. وهو الانقلاب الرابع.

في انتخابات 1995/12/24، احتل حزب الرفاه المركز الأول بين الأحزاب المشاركة، في هذه الانتخابات بحصوله على 158 مقعداً، من مجموع المقاعد 550، وبنسبة 28.7%، بالمقارنة مع حزب الطريق الصحيح 135 مقعداً، والوطن الأم 132 مقعداً، و75 لليسار الديمقراطي[3].

---

[1]– فلاح عبد القادر الدوري – في النظام السياسي .. صـ33

[2]– رؤية تركية دورية ، محكمة .. الأحزاب ..

[3]- المركز العربي للدراسات الاستراتيجية- التطورات السياسية الأخيرة في تركيا.

أصدرت المحكمة الدستورية التركية في 1998/1/16، قراراً بحل حزب الرفاه معتمدين على المادتين 68- 69 من الدستور، واستناداً إلى قانون الأحزاب السياسية. كما قضى القرار بإسقاط العضوية البرلمانية عن أربكان وخمسة من مجموعته. وفي أثناء حكومة أربكان شباط 1997، طالب الجيش بإحياء المادة 163، من قانون العقوبات التي تنص على تجريم أي نشاط سياسي، بدافع ديني. وكانت هذه المادة قد ألغيت في عهد حكومة حزب الوطن الأم عام 1991[1].

لم يغير مجيء الإسلاميين إلى السلطة، من اتخاذ موقف لصالح القضية العربية في إطار التحالف مع الكيان الصهيوني. فبعد أن تعهد أربكان في 1996/5/22، بأن حزبه سيتصدى لأي اتفاق عسكري مع هذا الكيان، إلا أنه لم يتخذ شيئاً من الاتفاق الإسرائيلي التركي. وخاصةً بعد 1996/2/23، إثر زيارة نائب رئيس الأركان التركي لتل أبيب، جوبق بر[2]، فضلاً عن المناورات العسكرية المشتركة، كما حصل عام 1998، والتي اعتبرتها سورية عدواناً عليها، وارتفع حجم التبادل التجاري والتعاون بين تركيا والكيان الصهيوني، في عهد أردوغان، وسياسته ضد سورية تأتي في إطار تقديم الهدايا للكيان الصهيوني.

في 2017/4/16 أجرى أردوغان استفتاءً لتحويل النظام البرلماني إلى نظام رئاسي وأجرى انتخاباتٍ تشريعية ورئاسية، في 2018/6/24، وبالرغم من الحديث عن تعداد الأحزاب السياسية التركية في عام 2018، نحو 87 حزباً. إلا أنه لم يشارك في هذه الانتخابات التشريعية، سوى 11 حزباً سياسياً فقط، وهذا يعني بأنه لا تأثير ملموس للأحزاب في الحياة السياسية، وهناك أعداد كبيرة غير ممثلة في البرلمان حيث يضم البرلمان التركي ممثلين عن خمسة أحزاب سياسية فقط وهي: حزب العدالة والتنمية، الشعب الجمهوري، الحركة القومية، والشعوب الديمقراطي، الحزب الجيد المؤسس حديثاً والذي دخل البرلمان في الانتخابات العامة الأخيرة في 2018/6/24 بعد أن اجتاز العتبة الانتخابية المتمثلة في الحصول على 10% من الأصوات. فحصل حزب العدالة والتنمية على 42.56% أي 295 مقعداً، والشعب الجمهوري على 22.65% أي 146 مقعداً، والحركة القومية 11.1.% 49 مقعداً، والشعوب الديمقراطي على 11.70% أي 67 مقعداً، والحزب الجيد على 9.96% أي 43 مقعداً.

حزب العدالة والتنمية أُسّس في 2001/8/14 من قبل نواب مجددين في حزب الفضيلة الذي تم حله بقرار صادر عن المحكمة الدستورية في 2001/6/22، ولقد ساهم مساهمة خطيرة

[1]- د. عمر الحضرمي- العلاقات العربية التركية- تاريخها، واقعها، ونظرة في مستقبلها- عمان 2011.
[2]- مركز التنسيق الإمارات – توجهات السياسة التركية وانعكاساتها صـ 15

وشرسة ضد الدولة السورية الوطنية منذ آذار 2011. فأضحت أنقرة داعمة للإرهاب بشتى السبل، ففتحت الحدود أمام الجماعات الإرهابية، وساهمت بتدريبهم واحتضانهم، وشكلت جيشاً إرهابياً لقصف الجيش والمدن السورية، وتدخلت عسكرياً وبشكل مباشر عبر عدة عمليات. فكانت عملية درع الفرات، في 2016/8/24، حيث غزت جرابلس والباب، وعملية غصن الزيتون في 2018/1/20 بغزو عفرين، وشرق الفرات من خلال عملية نبع السلام في 2019/10/9. وهي ليست عمليات طارئة أو آنية بل تعبر عن رغبة استعمارية توسعية لدى الإرهابي أردوغان، انطلاقاً من الميثاق الملي الذي تم إقراره في 1920/1/28، وأعلن عنه في 1920/2/17، طمعاً بالشمال السوري وأراضٍ عراقية. ولا يوجد اعتراف دولي بهذه الوثيقة التركية، بل تم رفضها من قبل فرنسا بعد توقيع الاتفاقية عام 1921، وبريطانيا بعد التوقيع على اتفاق حزيران 1926، ومعاهدة لوزان في 1923/7/24. وجميعنا يتذكر آهات أردوغان تجاه حلب بما قال: (آه يا حبيبتي يا حلب) في 2016/10/25، ورغبته في الصلاة في الجامع الأموي في 2012/9/9، وإن افتراءات أردوغان التوسعية واضحة للعيان. وخاصةً حينما أشار إلى اتفاق أضنة الموقع بين الحكومتين السورية والتركية في 1998/10/20، بأنه سمح للقوات التركية بالبقاء في سورية إلى ما تشاء، حسب تصريحه في 2020/1/29، و 2020/2/21، وهذا الادعاء لا أساس له إطلاقاً، ونص الاتفاق موجود وواضح باللغتين العربية والتركية، ويسعى لإيجاد تغيير ديموغرافي في مناطق وجود قواته وعصاباته، وخاصةً في شرق الفرات وريف حلب. وهو أعلن مراراً وتكراراً عدم رغبته في الانسحاب من سورية، وخاصةً إدلب، حينما قال في 2020/2/15 بأنه مستعد للموت من أجل إدلب، وكما قال حليفة الطوراني دولت بهشتلي: بأن الانسحاب من إدلب كالانسحاب من لواء اسكندرون حسب تصريحه في 2020/3/6، وخلافاً لمسار آستانا، فهناك حشود عسكرية تركية ضخمة من سورية فاقت 10 آلاف عسكري، وآلاف المدرعات والآليات العسكرية، فضلاً عن تقديمه الأسلحة للإرهابيين من صواريخ تاو في 2020/1/23، وصواريخ ستينفر في 2020/2/11، ومشاركة قواته مباشرةً في قتال الجيش السوري كما رأينا في شهر شباط 2020، بل إن قواته كانت خارج نقاط المراقبة جنباً إلى جنب مع إرهابييه ومرتزقته، فضلاً عن أحلامه بالمنطقة الآمنة كما قال على سبيل المثال في 2020/1/29 و2020/2/21 وتوقيعه اتفاقاً بهذا الخصوص مع الولايات المتحدة الأمريكية في 2019/8/7 و2019/10/17، وتنصله من 9كافة الاتفاقيات الموقعة مع روسيا حول إدلب كما حصل في 2018/9/17، و2020/3/5، حيث لم يلتزم بأي اتفاق، ويصدر تصريحات كاذبة حول عدد النازحين، وهذا ما رأيناه وقرأناه، لكن يجب الإشارة هنا إلى تصريحه في 2019/12/19 عن 50 ألف نازح وفي

2019/12/22 عن 80 ألف نازح وفي 2020/1/2، 250 ألف نازح وفي 2020/1/24، 400 ألف نازح وفي 2020/3/5 عن مليون ونصف نازح، وهذا غير دقيق حتى إن مركز المصالحة الروسي في 2020/3/3 قد أشار إلى مغادرة 35 ألف نازح في شهري كانون الثاني وشباط بعكس حديث الإرهابي أردوغان عن مليون ونصف. بل إن المركز قد أكد أمراً في غاية الأهمية وهو مغادرة 385 ألف سوري أراضيهم جراء العمليات العسكرية التركية. وينبغي الإشارة أيضاً إلى استحداث نقاط مراقبة عسكرية جديدة، فاقت التوقعات من قبل نظام أردوغان خلافاً لقرار جولة الأستانة السادسة في 14- 2017/9/15.

وهذه بعض الأمثلة حول سياسة حزب العدالة والتنمية تجاه سورية:

لا يمكن الوثوق بالسياسة التركية وخاصة بقيادة حزب العدالة والتنمية، لاسيما وأن تركيا عضو في الحلف الأطلسي منذ 1952/2/18، والتنسيق قائم بين البيت الأبيض وأردوغان، ولقد وصفه ترامب في 2019/11/13، بالزعيم والاتصالات الهاتفية بينهما مستمرة وبشكل مكثف كالاتصال في شهر كانون الثاني 2- 15-2020/1/27، وشباط 15- 2020/2/28، و 2020/3/31، و 2020/4/19 و2020/6/8 و2020/7/14 و2020/8/26، وهكذا. ولا ننسى اتصال ترامب بأردوغان في 2018/12/14 و2018/12/23، حينما قال له: سورية لك، واتصالهما في 2019/10/6 تمهيداً للغزو التركي لشرق الفرات في 2019/10/9.

وتقتضي الضرورة، الإشارة إلى انشقاق أحمد داود أوغلو، وتأسيسه حزب المستقبل في 2019/12/12، لمنافسة أردوغان أي حليفه السابق. وأوغلو أحد مهندسي الحرب الإرهابية على الدولة السورية الوطنية، وهو من مواليد 1959/2/26، وكان وزيراً للخارجية من 2009/5/1 وحتى 2014/8/28، ورئيساً لوزراء أردوغان من 2014/8/29 حتى 2016/5/22، وإعلان علي باباجان في 2020/3/11 تأسيس حزب الديمقراطية والتقدم، وهو من مواليد 1967/4/4 كان وزيراً للاقتصاد عام2002، وزيراً للخارجية في 2007/8/29. وهذه تعد انشقاقات عن الحزب الحاكم.

ووافق حزب العدالة والتنمية على اقتراح حليفه حزب الحركة القومية في أيار 2020، على تغيير قانون الأحزاب السياسية. لمنع انتقال نواب حزب ما، لحزب آخر. وذلك على خلفية الاستقالات المتكررة من الحزبين، وذلك حسب صحيفة ديكان التركية.

حزب الشعوب الديمقراطي: أُسّس عام 2008 ليحل محل حزب العمل الشعبي الذي أسسه بعض الناشطين الأكراد عام 1990، وتم حله من قبل المحكمة الدستورية، ثم عاد من جديد لمزاولة السياسة في عام 2012 وثم تشكيل حزب الشعب الديمقراطي وحصل على 13% من الأصوات في الانتخابات العامة عام 2015، ليتجاوز لأول مرة في تاريخه العتبة الانتخابية ويحظى بأكثر من 78 مقعداً في البرلمان. وفي انتخابات الإعادة في تشرين الثاني 2015 حصل على 59 مقعداً في البرلمان، لكن وبعد رفع الحصانة البرلمانية عن النواب في عام 2016 بموجب تعديل دستوري أقره البرلمان أقيل 11 نائباً للحزب من مناصبهم، واعتقل عدد منهم وما يزال يقبع عدد من نواب الحزب في السجن، بما في ذلك الرئيس المشارك للحزب ومرشح الرئاسة صلاح الدين ديمير تاش بتهم تتعلق بالإرهاب والترويج لتنظيمات إرهابية، وهي التهم التي ينفيها الحزب باستمرار، ويترأس الحزب حالياً بروين بولدان، وسرائي تملي.

الحزب الجيد أُسّس على يد القيادية السابقة في حزب الحركة القومية ميرال أكشينار في أواخر عام 2017، انتقدت اكشينار رئيس حزب الحركة القومية دولت بهشتلي لتعاونه مع أردوغان، واتهمته بانتهاك الأيديولوجيا القومية. ما دفعها للانشقاق عن الحزب وتأسيس الحزب الجيد أو الصالح وترشحت في الانتخابات الرئاسية في 2018/6/24[1].

وينبغي الإشارة إلى أن القوانين الحكومية الخاصة بتأسيس الأحزاب تتسم بالمرونة والقسوة، في آن واحد. فمن جهة لا توجد إشكالات فعلية في التأسيس وهذا ما لاحظناه حينما أُسّست الأحزاب الإسلامية المتعددة والكثيرة. وفي الوقت نفسه تميزت بالقسوة التي تمثلت بالقدرة على حلها بسرعة مذهلة، وهذا ما حصل مراراً ومنذ تأسيس الجمهورية. ولقد شهدت الساحة التركية ظاهرة استخدام المحكمة الدستورية كآلية لتصفية الحسابات بين الأحزاب. ويبدو أن التيار الإسلامي الآن برعاية الإرهابي أردوغان الذي يفرض سيطرته المطلقة على القضاء.

34 – ترك برس – قراءة في الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان التركي قبيل الانتخابات المحلية 2018/12/5

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

النظام الحزبي الروسي

تمثل الأحزاب السياسية ضرورة أساسية ومهمة لتطوير النظام السياسي، وتعد الحياة الحزبية أحد أركان الديمقراطية المعاصرة، ويستند الإطار القانوني لحماية حقوق الأحزاب إلى حرية التنظيم والتعبير والتجمع. وتحولت هذه المبادئ إلى التزامات قانونية، ولا تخرج روسيا الاتحادية عن هذا الإطار إلا أن عمر التجربة الحزبية فيها حديث إلى حدٍّ كبير، بعد سقوط الاتحاد السوفيتي عام 1991، وانتقال السلطات إلى حكومة انتقالية سنة 1992، بعد انتخاب بوريس يلتسن عام 1991. فصدر دستور البلاد بعد الاستفتاء عليه في 1993/12/12 ودخل حيز التنفيذ في 1993/12/25. ليحل محل دستور الحقبة السوفياتية الصادر في 1978/4/12. وينص في المادة 30 منه على أن لكل فرد الحق في تكوين الجمعيات، وإنشاء النقابات، ولا يجوز إرغام أحد على الانضمام إلى أي جمعية أو البقاء فيها. وهنا نؤكد على إشارته لتأسيس جمعيات، وليس أحزاب. والمادة 17 تنص على:

1. الاعتراف بالحريات والحقوق الإنسانية والمدنية.
2. وأن تكون الحقوق والحريات الإنسانية غير قابلة للنزع.
3. ولا يجوز أن تنتهك ممارسة الحريات والحقوق.

والمادة 18: يجب أن يكون تنفيذ الحريات والحقوق الإنسانية والمدنية مباشراً.

والمادة 19: تكفل الدولة المساواة في الحريات والحقوق الإنسانية والمدنية.

والمادة 29 : حرية الفكر والتعبير مكفولة.

يوجد حزب مهيمن على السلطة السياسية وهو حزب روسيا الموحدة لذا يمكننا القول بوجود تعددية حزبية إلى حد ما مقيدة.

وتشكل شخصية الرئيس بوتين، ركيزة أساسية لاستمرارية حزب روسيا الموحدة، ومن هنا نرى أن مبدأ الزعامة والشخصانية يعد عنصراً مهماً وبارزاً في تكوين الأحزاب الروسية، وهذا ما نراه في أحزاب أخرى كالحزب الليبرالي الديمقراطي.

توجد أحزاب قومية متعلقة بإرث روسيا التاريخي، كحزب رودينا، والحزب الليبرالي الديمقراطي.

لا تمتلك الأحزاب أيديولوجيات قوية نظراً لحداثتها، باستثناء الحزب الشيوعي الروسي.

يوجد تمثيل واضح للتوجهات الغربية في الحياة الحزبية كحزب يابلوكو.

لا توجد معارضة حزبية حقيقية فعندما طرح بوتين التعديلات الدستورية الأخيرة في عام 2020، أقرها مجلس الدوما بأكثرية 382 نائباً في مقابل امتناع 44 عن التصويت، ومن دون أي صوت معارض، فالرئيس الروسي طرح التعديلات في كانون الثاني 2020 لكنها لم تطرح على الاستفتاء بسبب جائحة كورونا، لتعرض في 6/25 و2020/7/1. ويخطط التعديل لإعادة تحديد عدد الفترات الرئاسية إلى الصفر مما يسمح لبوتين بفترتين إضافيتين بعد انتهاء ولايته في 2024، والسماح له بالترشح عام 2030 حتى 2036، عندما يبلغ من العمر 84 عاماً. ومن التعديلات الأخرى بأنه سيكون له الحق في حل البرلمان إذا رفض الأخير تعيين وزير أو نائب وزير لثلاث مرات متتالية.

توجد في مجلس الدوما أربعة أحزاب ممثلة وهي:

1. حزب روسيا الموحدة: أُسّس في 2001/12/1 بتوحيد حركتي الوحدة والوطن، وروسيا كلها. فاز بأغلبية المقاعد في مجلس الدوما في انتخابات 2003، 2007، 2011، 2016، وفي الأخيرة فاز بنحو 343 مقعداً من أصل 450. ودعا بوتين إلى تغيير الحزب من الداخل، والانفتاح على الشباب في حديثه في المؤتمر 19 لحزب روسيا الموحدة في تشرين الثاني 2019.

ويشير الكاتب رامي القليوبي، إلى تدني مستوى نسبة التأييد إلى نحو 33% وتراجع شعبيته بحيث يمكن أن تؤدي إلى تراجع في الانتخابات 2021، ويدعو إلى إعلاء القضايا الاجتماعية، والدفاع عن مصالح الناخبين، وليس مجرد طبعة للسلطة التنفيذية[1].

2. الحزب الليبرالي الديمقراطي: أُسّس في 1989/12/13، من قبل زعيمه فلاديمير جيرنوفسكي في انتخابات 2016 حصل على 39 مقعداً.

3. الحزب الشيوعي: أُسّس عام 1993 زعيمه غينادي زيوغانوف، في انتخابات الدوما عام 2011 حصل على نسبة 20% وحصد نحو 92 مقعداً من أصل 450، وفي عام 2016 حصد 42 مقعداً.

[1]- رامي القليوبي – هل يتبرأ بوتين من حزب روسيا الموحدة الحاكم 2019/11/28

4. روسيا العادلة: أُسّس عام 2006 يتزعمه سيرغي ميرونوف له 23 نائباً في الدوما وحسب انتخابات 2016، في حين حصل في انتخابات 2011 نحو 64 مقعداً.

وهناك حزب يابلوكو: وكان من طليعة الأحزاب الداعية للديمقراطية وبقي بعيداً عن دائرة الضوء، ليقتصر دوره بالأساس على المشاركة في حملات تدافع عن حقوق الإنسان، وتمزج أيديولوجيته بين الليبرالية والديمقراطية الاجتماعية، ويدعم اقتصاد السوق، وقد عاد مؤسسه غريغوري يافلينسكي إلى الساحة بعدما ظن البعض انه اعتزل العمل السياسي.

القضية العادلة: أُسّس بعد الانتخابات البرلمانية عام 2007، وتولي ميخائيل بروخوروف أحد أغنى الأغنياء في روسيا، منصب رئيس الحزب لفترة وجيزة وبعد الإطاحة به من قيادة الحزب في أيلول 2011، خرج الحزب من المشهد العام وتبنى موقفاً صريحاً مؤيداً للغرب، ويدعو إلى تقليص حجم القطاع العام، ويصور نفسه على أنه القوة الليبرالية الوحيدة وسط اليمين في روسيا، ويأتي ناخبو حزب القضية العادلة بالأساس من بين رجال الأعمال الذين يتمتعون بقسط وافر من القطاع الخاص.

حزب وطنيو روسيا: أسس الحزب غينادي سميجين رجل الأعمال والعضو السابق في الحزب الشيوعي لروسيا الاتحادية، ولم يتمكن من الحصول على أي تمثيل برلماني، واعتبر نفسه بديلاً عن الحزب الشيوعي، وتضم أيديولوجيته وبرنامجه مزيجاً من الوطنية والاشتراكية والإيمان بالمكاسب التي يمكن تحقيقها من خلال دولة قوية، ولم يكن للحزب يوماً قاعدة دعم تذكر[1].

حزب رودينا: أُسّس عام 2003 في البداية حمل اسم اتحاد رودينا الشعبي الوطني، ورودينا بالروسي يعني الوطن، تم حله عام 2006، وعاد مجدداً في 2012. وفي عام 2003 حصل في انتخابات مجلس الدوما على 29 مقعداً، أي بنسبة 9% ومن قادته المعروفين ديمتري روغوزين[2].

وفي بحث حول روسيا، يشير إلى تشكل (تجمع الأحزاب الديمقراطية) في عام 1991، وعرف بالحركة الديمقراطية الروسية، وهي التي ضمنت نجاح يلتسن في انتخابات حزيران 1991، وبانهيار الاتحاد السوفيتي انقسمت الحركة وشُكّلت مكانها أحزاب ديمقراطية منفصلة، وصل عددها إلى 13 حزباً، ومن أهمها: حزب خيار روسيا، وحركة التغييرات الديمقراطية،

[1] 2 – الأحزاب الروسية المشاركة في الانتخابات الروسية 2011/12/4

3 – هذه أبرز الأحزاب السياسية في روسيا 2018/3/12

وحزب الفلاحين، والحزب الشيوعي، والحزب الليبرالي الديمقراطي، وكتلة الوحدة والتفاهم، وكتلة غريغوري يافلنسكي.

وفي منتصف التسعينات من القرن الماضي انقسمت هذه الأحزاب إلى ثلاثة تجمعات كبيرة وهي: أحزاب خصوم يلتسن من اليساريين والقوميين، وتجمع الوسط وهو أقرب إلى يلتسن، ثم هناك أنصار يلتسن، وأخيراً التحالفات المستقلة،

وفي عام 1996 شهدت روسيا ثاني انتخابات رئاسية فاز بها يلتسن واحتفظ بمنصبه لفترة ثانية حتى موعد استقالته في 1999/12/31[1]، وبرز حزب القوة المدنية وهو حزب سياسي ليبرالي روسي أُسّس في عام 2002 باسم حزب قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، ثم غير اسمه إلى روسيا الحرة عام 2004، وإلى حزب القوة المدنية سنة 2007، مؤسس الحزب هو رئيس شركة ديناس م، س الطبية الروسية الكسندر ريافكين. وفي عام 2007 انتخب مفوض الرئاسة الروسية في المحكمتين العليا والدستورية وهيئة التحكيم العليا في روسيا، ميخائيل بارشيفسكي رئيساً للمجلس الفدرالي للحزب، ولم يتمكن حزب القوة المدنية من دخول مجلس الدوما الروسي من خلال مشاركته في الانتخابات البرلمانية عام 2007. إلا أنه حصل على مقعدين في مجلس مقاطعة نوفغورد 2006، ومقعد واحد في مجلس النواب دائرة نينيتس ذات الحكم الذاتي شمال روسيا 2014. ويذكر أن حزب القوة المدنية أعلن في عام 2008 عن حله، والاندماج مع الحزب الديمقراطي الروسي واتحاد القوى اليمينية، وتأسيس حزب القضية العادلة الديمقراطي (برافويه ديلو) بالروسية، وفي عام 2012 قرر مؤتمر منظمة القوى المدنية الروسية تحويله إلى حزب القوة المدنية. وفي عام 2015 انتخب الحزب كيريل بيكانين رئيساً جديداً له، وشارك حزب القوة المدنية في الحملة الانتخابية عام 2016، بشعارات تدعو إلى بناء دولة ديمقراطية علمانية قوية، مع ضمان مبدأ التعددية الحزبية وخضوع السلطات لرقابة المجتمع المدني، وضمان الملكية الخاصة، وخلق طبقة متوسطة قوية، وتأمين مستوى مناسب من الضرائب والنفقات الاجتماعية، وضمان الحكم المحلي، وحرية الإعلام، واستقلال القضاء[2].

بدأ في 2018/1/1 سريان قانون يلزم الأحزاب السياسية بالكشف عن معلومات حول مصادر تمويلها. وينص القانون الجديد الذي تم نشره على موقع بارلا ميننكايا غازيتا (الصحيفة البرلمانية) وهي صحيفة رسمية لمجلس الاتحاد الفيدرالي الروسي، على تحديد حجم مبلغ رسوم

4 – سياسة روسيا المعرفة 2010

5 – ارتي – حزب القوة المدنية الروسي 2016/12/2

العضوية، فالحد الأعلى المسموح به لهذه الرسوم بما يعادل 74.8 ألف دولار، أي نحو 4 ملايين و330 ألف روبل[1].

ويحق لكل فصيل سياسي في مجلس الدوما، الذي يتكون من 450 عضواً. تقديم مرشح للانتخابات الرئاسية، ويتعين على الأحزاب غير البرلمانية جمع مئة ألف توقيع، وتعفى الأحزاب الممثلة في البرلمان من جمع التوقيعات للترشح، بينما يتعين على المرشحين المستقلين جمع 300 ألف توقيع. وترشح بوتين عام 2012 باسم حزب روسيا الموحدة. والجدير بالذكر أن الاتحاد الروسي ومنذ انهيار الاتحاد السوفيتي في 1991/12/25، عرف ثلاثة رؤساء وهم بوريس يلتسن 1991–1999، بوتين 2000– 2008، ديمتري ميدفيدف 2008– 2012، وبوتين 2012.... وبموجب الدستور الصادر عام 1993، أصبحت روسيا يحكمها رئيس منتخب لفترة أربع سنوات، ثم ست سنوات اعتباراً من انتخابات 2012. في دولة تتكون من 83 وحدة إدارية فدرالية أساسية، و 21 جمهورية، و10 أقاليم، و45 مقاطعة، و5 مناطق حكم ذاتي، ومدينتان فدراليتيان موسكو، وسانت بطرسبورغ. وينتخب الرئيس عن طريق الاقتراع المباشر، وهناك طريقتان للمشاركة في الانتخابات: الأولى: ترشيح ذاتي حيث يحق لكل مواطن الترشح لكن بشروط، والثانية: عن طريق الأحزاب، وتجري الانتخابات الرئاسية في دورتين: فالدور الأول كما حصل في 2018/3/18، وفي حال تعذر حصول أي من المرشحين على الأغلبية اللازمة من الأصوات للفوز بالمنصب، يتم إجراء دور آخر في غضون ثلاثة أسابيع، ولكي يصبح المرشح رئيساً، يتطلب حصوله عل 50% على الأقل من أصوات الناخبين كما يشترط الدستور أن يكون عمر المرشح 35 عاماً على الأقل وأن يكون قد أقام بشكلٍ دائم في روسيا لمدة عشر سنوات.

أصدر الرئيس بوتين عام 2001 قانون الأحزاب السياسية الذي ادخلت عليه[2] تعديلات كثيرة، وكان من أبرزها: تقليص عدد الأحزاب والحركات السياسية التي يحق لها المشاركة في الانتخابات، وطالب القانون بأن يكون لكل حزب سياسي نحو عشرة آلاف عضو موزعين على خمسين إقليماً من أقاليم روسيا، كما دعا حينها إلى أن يكون في البلد اثنان أو ثلاثة أحزاب كبيرة على غرار ما يوجد بالدول الغربية .

[1]– سبوتنيك – قانون جديد في روسيا يلزم أحزاب سياسية بالكشف عن مصادر تمويلها 2017/1/1

[2]– كيف تنتخب روسيا رئيسها – الجزيرة -2018/3/10

ويذكر بأن بوتين قد وقع في 2001/7/12 على القانون الفدرالي حول الأحزاب السياسية، والذي تبناه مجلس الدوما، ونص على ضرورة وجود فروع إقليمية للحزب يضم كل منها ما لا يقل عن 100 عضو، لكنه لم يرد في النصوص تأسيس أحزاب إقليمية، ويجيز القانون تمويل الأحزاب جزئياً من ميزانية الدولة، انطلاقاً من مشاركتها في الانتخابات، وبالتناسب مع نسبة التصويت التي تحصل عليها[1].

وفي 2014/11/24، وقع بوتين قانوناً يمنع بموجبه تلقي الأحزاب لتبرعات من المنظمات غير التجارية، ويشدد على تحمل المسؤولية في حال انتهاك نظام تمويل الأحزاب السياسية، ويمنع القانون الأحزاب تلقي التبرعات من منظمات غير تجارية تحمل صفة العميل الأجنبي، كما يحظر القانون من عقد أية صفقات مع المنظمات غير التجارية[2]، وكان مجلس الدوما قد أقره في 2014/11/14 وصدّق عليه مجلس الاتحاد في 2014/11/19.

أدخل الرئيس السابق مدفيدف تعديلات على الدستور، قضت بتمديد فترة صلاحيات رئيس الدولة ومجلس الدوما، واعتمدت بقانون في 2008/12/21 وصدّق عليه المجلس الفدرالي في 2008/12/26، وتضمنت التعديلات التي شملت المادتين 81 – 96 من الدستور زيادة مدة صلاحيات الفترة الرئاسية لرئيس الدولة من أربع إلى ست سنوات ومجلس الدوما من أربع إلى خمس سنوات دون معارضة حزبية حقيقية[3].

توجد في روسيا الاتحادية أحزاب محظورة، كالحزب الشيوعي السوفياتي، وحزب التحرير، وتقتضي الضرورة في روسيا الاتحادية، الاهتمام الأكبر بالجانب التنظيمي للأحزاب، وخاصة بحزب روسيا الموحدة. حيث عمد الرئيس بوتين لتعزيز الانضباط في صفوف الحزب في وقت عمد العديد من أعضائه النأي بأنفسهم، وخاضوا الانتخابات المحلية في أيلول 2019، مستقلين لتفادي أن يطالهم تراجع شعبية الحزب ويحذر بعض المحللين من ارتباط اسم الرئيس بمسار الحزب، إذ أشاروا إلى إن تراجع حزب روسيا الموحدة، يكشف عن مشكلة كبرى أخرى وهي صعوبة ترسيخ موقع الحزب بمعزل عن شخص مخلصه فلاديمير بوتين، وقال المحلل كونستانتين كالاتشيف من غير المرجح أن يستمر الحزب بعد مؤسسه فالوظيفة الرئيسية لهذا التشكيل السياسي هو أن يقوم بدور رادع للصواعق يحمي الرئيس ويعتبر بعض الخبراء أن روسيا

[1]– صحيفة البيان – بوتين يوقع قانون الأحزاب 201/7/13
[2]– صحيفة المصري اليوم 2014/11/25
[3]– كيف تنتخب روسيا ...

الموحدة باتت اليوم حزباً ملحقاً بالكرملين لا ينتج أي أفكار ولا يضع أي استراتيجية وليس له أي فائدة خارج الفترات الانتخابية[1] .

ويبدو تأثير الأحزاب السياسية في الداخل، وعلى السياسة الخارجية، ضعيفاً. وتهيمن شخصية الرئيس على الساحة السياسية. وتتقدم المؤسسات الرسمية على خطى الأحزاب.

[1]– الحرة – شعبية متراجعة ونكسات انتخابية – بوتين يحاول انقاذ روسيا الموحدة 2018/11/23

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الخاتمة

تُعدّ الأحزاب السياسية، ركناً من أركان النظام السياسي فهي تكاد أن تصبح ظاهرة ملازمة لكل الأنظمة السياسية، على اختلاف أشكالها، وكذلك في البيئات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تنشط بها فالسياسات العامة تمثل بمجملها سياسات حزبية، تعمل على تنفيذها الأحزاب السياسية، حال وصولها إلى السلطة. لذا لا غرابة في القول إن مهد السياسات العامة تشكلها الوعود الحزبية التي تولد من رحم الحملات الانتخابية للأحزاب وحضورها الميداني[1].

ويعد وجود الأحزاب السياسية، ضرورة تقتضيها طبيعة الأنظمة الديمقراطية. فهي تساعد في تكوين ثقافة سياسية واجتماعية لدى الأفراد، وتسهم في بلورة رأي عام يسمح للمواطنين بالمشاركة في الشؤون العامة، وبممارسة الضغط والتأثير على القائمين بها، إنها ظاهرة مركبة من الصعب النظر إليها من زاوية واحدة وهي تقوم بدور الحافز والمولد للأفكار والخيارات السياسية فالأحزاب السياسية، هي إحدى المقومات الأساسية للنظام الديمقراطي، ومن خلال نشاطها تقوم بأكثر من دور، فهي أيضاً إحدى قنوات الاتصال بين الحاكم والمحكوم، وبمثابة وسائل فعالة للمشاركة السياسية، والتجنيد السياسي، والتنشئة الفكرية، وبناء الدور التحديثي المؤسساتي.

إن التنافس والتفاعل بين الأحزاب، يؤثر في شكل النظام الحزبي، فالنظم الحزبية تعد عاملاً رئيسياً في دراسة الأحزاب السياسية، بوجه خاص، والتحليل المقارن بوجه عام. وتنقسم الدراسات المتعلقة بالنظم الحزبية لتيارات وأدبيات مختلفة، فدراسة النظم الحزبية تتم بالتوازي مع تطور التحليل المقارن. ويتألف النظام الحزبي من التفاعلات المنظمة بين الأحزاب المتنافسة. وقد دخل مفهومه حيز الاستخدام قبل أن يصاغ مفهومه، أي تم استخدامه كمضمون قبل تحديد المصطلح. وإحدى أولى الاستخدامات المنهجية للمفهوم كانت على يد موريس ديفرجيه عام 1954 في كتابه الأحزاب السياسية حيث طرح أنه باستثناء دولة الحزب الواحد، وبتعايش عدة أحزاب في دولة واحدة فإن أشكال وأنماط تفاعلها هو المحدد لشكل النظام الحزبي الذي يشمل عدة خصائص، كأعداد الأحزاب وأحجامها وتحالفاتها والوجود الجغرافي والتوزيع السياسي.. ويعرف على أنه العلاقة بين جميع تلك السمات والخصائص. وقد طرح ساتوري أن الأحزاب صنعت لتكون نظاماً. وذلك عندما تكون فيه كأجزاء فهو نظام التفاعلات الناجمة عن التنافس الحزبي، وهذا يعني أنه يعتمد على علاقة الأحزاب بعضها مع بعض، وكيف أن لكل حزب

[1]- نصر محمد علي – منعم صاحي العمار – النظام الحزبي وأثره في أداء النظام السياسي للولايات المتحدة ودراسة حالة الحرب على العراق 2001

وظيفة أو مهمة تجاه الأحزاب الأخرى، سواء بالتفاعل أو التنافس أو غيرها من الأدوار. وعلى هذا الأساس فإن النظام الحزبي مختلف عن شكل الأحزاب المشكلة له، وجاء إصرار ساتوري على تبني السمات المنهاجية إذ لا يمكنه التمييز بين نظام حزب الدولة المحتكر، أي من جانب حزب واحد، وبين النظم الحزبية التي يسودها التنافس على الحكم. فهناك تفاعل بين الأحزاب خلال فترة الانتخابات، وما بعدها. وعدد الأحزاب هو معيار أساسي في كل التصنيفات للنظم الحزبية، التي هي بحالة صيرورة ولا تستمر على نظام ثابت، تتغير من دورة انتخابية إلى أخرى، وكلما تطورت الحياة الحزبية، تنوعت نماذج النظم الحزبية[1]. وفي الدول الديمقراطية التقليدية، تسود قاعدة أساسية وهي تعدد الأحزاب، بما يعني وجود أكثر من حزبين سياسيين في كل دولة. وتتميز الاختلافات بين الأنظمة الحزبية حسب الآتي:

1. عدد الأحزاب داخل كل دولة.
2. حجم كل حزب بالنسبة لغيره من الأحزاب.
3. طريقة تعاون الأحزاب بعضها مع بعض.
4. الاستراتيجية الخاصة بكل حزب[2].

وعلى الرغم من الاختلاف بين علماء السياسة حول ماهية الأحزاب، وكيفية عملها. إلا أن هناك توافقاً حول ارتباطها بالديمقراطية كجيمس برايس الذي أكد على ربط الأحزاب بالديمقراطية، والحريات، والحكومات، وعبر إسهامات عدد من المفكرين الآخرين مثل تشنايدر برايس وجيوفاني سارتوري وكليتنون روزيتر، الذي أكد على ذلك عند كتابته عن أمريكا قائلاً: ليس هناك أمريكا من دون ديمقراطية، ولا ديمقراطية من دون سياسة، ولا سياسة من دون أحزاب، ومن ثم تم استخدام الأحزاب لقياس مدى التقدم المتفاوت بين البلدان نحو الديمقراطية فكان هناك توافق حول الدور الذي ينبغي أن يؤديه الحزب في أجواء من الديمقراطية، وهذا الدور يعود إلى أن هذه المسألة التي تحقق مشاركة المواطنين في الحكم، بشكل يسمح لأعداد كبيرة من الناخبين، المشاركة في الانتخابات، وبالتالي جعلهم قوة كبرى، ومؤثرة بدلاً من كونهم مفككين. لذا لابد من توفير قنوات الاتصال مع الحكومة لنصل إلى دور هام للأحزاب في تشجيع الأنشطة السياسية ومحاسبة السياسيين عن أفعالهم ومناقشة القضايا الهامة المطروحة[3].

---

[1]– سها صلاح الدين – النظم الحزبية

[2]– أبو زيد عادل القاضي – نظم ووظائف التعددية الحزبية .

[3]– سها محمد صلاح الدين – ما هو الحزب السياسي – وجهة نظر ثلاثية الأبعاد .

وعربياً كما شخصنا الأنظمة الحزبية، فإنه يجب القول بأن التعددية الحزبية هي واحدة من أهم صور الديموقراطية في العصر الحديث. وقد انتقلت إلى المنطقة العربية مع غيرها من الظواهر السياسية والاجتماعية. والحزب يجب أن يعبر عنها بشكل دقيق لكن بوجود روح التنافس الديمقراطي، والتخلي عن الإقصاء والتهميش، ونفي الآخر، والبحث عن سبل جديدة وقيادات قادرة وعادلة ومتحررة من الشوائب كالطائفية والقبلية والعشائرية ومازالت في المنطقة كيانات جنينية لم تمر بعد إلى الاختبار الميداني، ولكن المشهد بدا يتغير فلا بد من الانفتاح ومناقشة الشارع لتعديل وتطوير البوصلة، وفي ضوء التطورات العالمية، والمتغيرات الدولية. فلا وجود لتعددية مقيدة، بل تعددية واضحة وصريحة وسليمة ونقية، بوسائل سلمية وديموقراطية، فالأوطان تتسع للجميع، وعلينا الأخذ بمفهوم الأحزاب كأدوات للتحديث والتنمية السياسية والاجتماعية والتي حافظت على أهميتها بالرغم من تطور مؤسسات المجتمع المدني. وأساليب جماعات الضغط، فالأحزاب هي المؤهلة لإدارة وقيادة المجتمع عبر تداول السلطة، ووفق آليات انتخابية دورية وحرة ونزيهة مع الاحتكام إلى شرعية دستورية، والفصل بين السلطات على أن تعتبر العضوية هي وحدها مناط الواجبات والحقوق. طبعاً هذا يتوقف على مدى رسوخ النظام الحزبي في الدول العربية وطبيعة النظام الانتخابي، وفي نهاية المطاف، هناك أسس ومعايير واضحة للحزب الديمقراطي، وسمات وخصائص للحزب غير الديموقراطي، لذا لابد من الانطلاق نحو تنقية الأجواء الحزبية عربياً لبناء الدولة الحديثة.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

أهم المراجع

أ. الكتب:

- ميشال روبرتو– الأحزاب السياسية بيروت 1983 .
- ودودة بدران– الأحزاب السياسية القاهرة 1995 .
- جمال محمد قدورة – الأحزاب السياسية الفلسطينية 1929–1936 بيروت 1996
- عصام العبيدي– الأحزاب السياسية في إسرائيل بيروت 2011
- هاني عبد الله– الأحزاب السياسية في إسرائيل بيروت 1981
- حزب البعث العربي الاشتراكي– الأحزاب السياسية في الجمهورية التركية دمشق 2004
- أحمد ثابت– التعددية السياسية القاهرة 1990
- حزب البعث العربي الاشتراكي– التعددية السياسية والتعددية الاقتصادية في سورية دمشق 1993
- عبد الرؤوف الروابدة– الأحزاب والتعددية السياسية في الأردن عمان 1999
- مصطفى كامل ، كمال المنوفي – حقيقة التعددية السياسية في مصر القاهرة 1996
- شمس الدين العجلاني – الجبهة الوطنية التقدمية والتعددية السياسية والحزبية في مجلس الشعب دمشق 2000
- محمد عثمان أبو بكر – قضية الديمقراطية والتعددية السياسية في اريتريا القاهرة 1998
- حسن على الساعوري – مستقبل وآفاق التعددية السياسية في السودان 2005
- رعد الألوسي – التعددية السياسية في عالم الجنوب 2006
- محمد عبد الرحمن بالورين – التعددية السياسية في الدولة الشورية 2007
- ياسر يوسف سمرة – الأحزاب السياسية العربية ودورها في بنية الدولة وعلاقاتها الخارجية دمشق 2017
- المركز اللبناني للدراسات – الأحزاب السياسية في العالم العربي بيروت 2006
- ياسر يوسف سمرة – الخصائص العامة للأحزاب السياسية العربية ودورها في بنية الدولة– لبنان نموذجاً– دمشق 2015
- حبيب قهوجي – الأحزاب الإسرائيلية والحركات السياسية في الكيان الصهيوني دمشق 1986

- موريس دوفرجيه – الاحزاب السياسية بيروت 1980
- سليم خالد علوش – التعددية السياسية ودورها في ممارسة السلطة أطروحة ماجستير دمشق 2015
- سلطان محمد العطين – التعددية السياسية في ظل قوانين الانتخابات النيابية في الأردن 1989 – 2005 عمان 1989
- يوسف مريش – الجبهة الوطنية التقدمية والتعددية السياسية في القطر العربي السوري دمشق 1993
- سعد الدين إبراهيم – التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي عمان 1989
- ريما محمد فخري – سياسة تركيا مع دول الجوار الجغرافي من منظور العلاقات الدولية بيروت 2019
- فلاح عبد القادر الدوري– في النظام السياسي والحركات الإسلامية التركية المعاصرة – رسالة دكتوراه .
- شادي أحمد مصطفى – العلاقات السياسية بين سورية وتركيا – رسالة ماجستير
- محمد سليمان علي– تأثير البعد الاستراتيجي في صناعة السياسة الخارجية التركية دمشق 2018
- المركز العربي للدراسات الاستراتيجية– التطورات السياسية الأخيرة في تركيا 1996
- عارف العبيد– الجذور التاريخية والاجتماعية والسياسية للعلاقات بين سورية وتركيا– رسالة دكتوراه .
- فلاديمير ايفانوفيتش – الصراع السياسي في تركيا دمشق 1996
- فاتن السهوي– البعد الجيوسياسي في سياسة تركيا الإقليمية– رسالة دكتوراه دمشق 2017
- مرغريت حلو – الإسلام والسياسة في تركيا بيروت 1995
- مركز زايد للتنسيق – توجهات السياسة التركية وانعكاساتها 2000
- د. أسامة غزالي حرب – الأحزاب السياسية في العالم الثالث القاهرة 1978
- د. جمال المحمود – الأحزاب السياسية دمشق 2010
- أسماء قسطالي ، فاطمة الزهراء بوزيان – النضال السياسي والنقابي في تونس 1946– 1956 – أطروحة ماجستير .

- ندى الموافي، نورهان قطامش ، دينا كمال، راندا رزق، راندا سلطان – دور حزب العدالة والتنمية في دعم التحول الديمقراطي في تركيا 2002–2016 – أطروحة ماجستير
- موسوعة سكوول – ملخص درس تونس في الثلاثينات – الحركة الوطنية التونسية 2016 .
- موساوي إبراهيم، أونان عاشور– النظام القانوني للأحزاب السياسية في الجزائر– أطروحة ماجستير
- عبيد مزيانة – تطور نظام الأحزاب في الجزائر – رسالة ماجستير
- توازي خالد– الظاهرة الحزبية في الجزائر– التاريخ– المكانة– الممارسة– المستقبل–أطروحة ماجستير .
- وليد المعلم – سورية 1918–1958 التحدي والمواجهة قبرص 1985
- أحمد شاكر عبد العلاق، علي عظم محمد الكردي– الأحزاب السياسية في ايران 1939–1963
- فاطمة الصمادي – الأحزاب السياسية الإيرانية – عقدة السلطة لا تحل 2010
- د. نغم محمد صالح – التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب القانون 2011
- د. محمد الغيلي – الأحزاب السياسية في الكويت – واقع قائم ومستقبل منظور
- د. باسم الزبيدي – مازق الديمقراطية في الأحزاب الحاكمة في الوطن العربي
- د. عمر الحضرمي– العلاقات العربية – التركية– تاريخها– واقعها– نظرة في مستقبلها.
- فؤاد الصلاحي – اليمن في الأحزاب السياسية في العالم العربي
- عبد النبي العكري – البحرين في الأحزاب السياسية في العالم العربي
- خلف الله العبيد – النظام القانوني للأحزاب السياسية في الجزائر 2019
- د. بلقيس أحمد منصور – الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي – دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى .
- محفوض عقيل – المؤسسة العسكرية والسياسة العامة في تركيا
- مالك مفتي – الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية 1998
- صباح صالح رضا – أثر السياسة الدولية على العلاقات السورية التركية 1946–1958 – رسالة ماجستير دمشق 2012.
- ابراهيم فتحي عميش، التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا.

ب. مقالات:

- د. عبد الكاظم العبودي – مستقبل الأحزاب السياسية في الوطن العربي 2011
- مروان المعشر – الطريق نحو أحزاب سياسية مستدامة في العالم العربي 2013
- أحمد الأغبري – الأحزاب العربية والعقل الثقافي التحولي 2019
- محمد بن جمعة – تصنيف الأحزاب السياسية 2013
- قيس جمال الدين محمد– التعددية الحزبية في اليمن وأثرها في تطور الحياة السياسية 2009
- محمود الطاهر – الأحزاب السياسية اليمنية وأبرز تحالفاتها في إعادة بناء الدولة 2009
- د. عبد العزيز محمد الكميم ، حورية مشهور – التطور الديمقراطي في اليمن
- محمد تركي بن سلامة – محنة الأحزاب السياسية في الأردن –أم محنة وطن 2017
- د. صالح ارشيدات – تقييم تجربة العمل الحزبي بعد مسيرة 30 سنة من الديمقراطية
- عبد الحليم مناع العدوان– التعددية الحزبية والسياسية في الأردن– الأحزاب الإسلامية نموذجاً.
- عبد النبي العكري – البحرين – في الأحزاب السياسية في الوطن العربي
- محمد جمال الدين العلوي – الأحزاب وأثرها في رسم السياسة الإسرائيلية 2009
- أحمد الرشيد، عماد دخيل، حكمت صبرة – أثر حظر العمل الحزبي في ليبيا على تشوه الثقافة السياسية تجاه الظاهرة الحزبية خلال الفترة 1951 – 2010
- امراجح مادي بركة الرجباني – مستقبل النظام الحزبي الليبي وإشكالية الوحدة في إطار المرحلة الانتقالية.
- محمد الملقب الداد ولد الشيخ – الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في موريتانيا – ضعف في البيئة وكثرة الانشقاقات 2019
- د . باسم الزبيدي – مأزق الديمقراطية في الأحزاب الحاكمة في العالم العربي .
- شاهر أحمد نصر – آلية الصراع داخل الأحزاب السياسية العربية .
- هاني رسلان – خريطة القوى السياسية في السودان عقب سقوط البشير
- ادريس جنداري – التجربة الحزبية في المغرب – غموض التصور واعاقة الممارسة .

- أبو زيد عادل القاضي – نظم ووظائف التعددية الحزبية
- منى صابر محمد كامل – فاعلية أداء الأحزاب في النظام السياسي المصري – دراسة حالة حزبي النور والمصريين الأحرار
- ميثم حنظل الشريف– التنظيم الدستوري والقانوني للأحزاب السياسية في العراق بغداد 2015
- حسني الخطيب – الأحزاب السياسية بين النشأة ونظم التصنيف 2019
- سمر الزين – إشكالية التجربة الحزبية العربية 2017
- زياد خلف نزال – الأحزاب السياسية وأثرها على النظام السياسي في العراق 2015
- رامز جمال أسعد– أثر الأحزاب السياسية على التحول الديمقراطي في مصر 2013–2015
- محمد صفي الدين خربوش – طردية العلاقة – النظام الانتخابي والنظام الحزبي في مصر 2015
- محمد صفي الدين خربوش – التعددية الحزبية في الوطن العربي
- كوثر حسن الياسري – مفهوم التعددية الحزبية
- أبو زيد عادل القاضي – التعددية الحزبية وأنماط التحول الديمقراطي
- محمد المدني – هيكلية الأحزاب السياسية
- آمال الهلالي – السياسة الحزبية تفجر سجالاً بين البرلمان والرئيس 2020/5/14
- حمادي معمري – هذه خريطة الأحزاب في تونس المولودة والمفقودة 2020/6/14
- محمد بوخريص – تونس أثناء الحرب العالمية الثانية 2010/6/5
- حنان جابلي – 216 حزباً في تونس – ديمقراطية أم انفجار سياسي 2019/2/18
- سمير حمدي – العمل الحزبي في تونس – الأزمة والتكتلات 2015/1/14
- سمير حمدي – التشظي الحزبي في تونس إلى أين 2018/9/24
- آمال الهلالي – لماذا لفظ التونسيون الأحزاب التقليدية ومناضلي سنوات الجمر 2019/9/18
- المنجي السعيداني – تراجع أنشطة الأحزاب السياسية في تونس 2020/3/31
- أشرف الرياحي – كورونا تكشف هشاشة أحزاب تونس 2020/3/29

- د. آمال موسى – إلى أين تسير تونس 2020/7/10
- محمود أبو بكر – الإسلام السياسي يطارد اريتريا والنخب تفضل أنظمة علمانية 2019/3/25
- محمد مصطفى جامع – حزب حادي هل يدشن مرحلة جديدة في اريتريا ضد نظام افورخي 2019/11/29
- عدنان موسى – تحولات اريتريا تعيد تشكيل خريطة القرن الافريقي 2018/9/24
- د. أيمن السيد عبد الوهاب – اريتريا إشكاليات بناء الدولة والتفاعل مع بيئة إقليمية مضطربة 2016/4/12
- خالد محمود – الصومال يسمح بإنشاء الأحزاب للمرة الأولى منذ قرن 2017/12/5
- لقرع بن علي – التعددية الحزبية في الجزائر المسار والمخرجات 2017/8/11
- ناصر الجابي – الجزائر أحزاب ما قبل الحراك 2017/8/11
- على ياحي – انقسامات وصراعات تصيب أحزاب الجزائر 2019/12/25
- عثمان لحياني – أحزاب السلطة في الجزائر – إعادة تدوير حفظ التوازنات السياسية 2020/5/27
- هشام عميري – الأحزاب المغربية من المعارضة إلى الاندماج في اللعبة السياسية 2019/10/6
- هشام عميري – التعددية الحزبية في الدول العربية تغني شكلي بالديمقراطية
- هشام عميري – 35 حزباً مغربياً خارج النص 2020/3/24
- ديوان أصدقاء المغرب – التعددية الحزبية في المغرب 1962 – 1984 في 2014/4/27
- سعيد ياسين – لمن الحكم في المغرب – عن التعددية الحزبية والصراعات بين الأحزاب المليكة 2019/9/27
- محمد انفي – التعددية الحزبية بالمغرب بين خطيئة النشأة وشرعية الواقع
- يوسف لخضر – أغنى الأحزاب البيجيدي يتصدر التنظيمات السياسية المغربية
- أمحمد مالكي – المشهد الحزبي في المغرب إلى أين 2017/11/16

- الحسين هداري – التعددية الحزبية في المغرب محاولة للفهم 2014/11/23
- عيدان سعد الطعان – تقرير عن الأحزاب السياسية في الدستور الكويتي وبعض الدساتير العربية 2008
- محمد شقير – الأحزاب السياسية بالمغرب – من زعماء تاريخيين إلى قادة شعبويين 2017/1/4
- محمد شقير ، بلحسن الوزاني – مفكر سياسي دافع عن التعددية الحزبية في المغرب 2017/4/13
- كمال عبد اللطيف – المشهد الحزبي المغربي يتحرك 2019/10/3
- حرفوش مدني – الحراك السياسي الجزائري في ظل الاحتلال الفرنسي 2019/1/28
- الخليج اون لاين – خلافات الأحزاب السياسية التونسية – صراعات تهدد الحياة السياسية في البلاد 2018/7/19
- الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية – الأحزاب السياسية وصراعاتها في الدول المغاربة
- عبد الوهاب جمعة – بعد عزل البشير ما اقوى الأحزاب في الخريطة السياسية للسودان 2019/4/13
- أبكر محمد أبو البشر – الأحزاب السياسية مالها وما عليها 2012/9/13
- عباس محمد صالح – السودان كثرة الأحزاب وموت السياسة 2017/7/28
- عماد عنان – ابرز ملامح الخارطة السياسية الجديدة في السودان 2019/8/29
- منى عبد الفتاح – الاستقطاب السياسي في السودان 2015/2/17
- فيصل محمد صالح – واقع ومستقبل الحياة في السودان 2015/3/11
- نهى النقر – المشاركة السياسية للمرأة في السودان بين مكتسبات الماضي وتطلعات المستقبل
- عمر البكري أبو خراز – ما هو النظام الحزبي الأمثل لحكم السودان 2015/6/28
- فارس عبد الله – السودان بين ازمة النخب السياسية والجيش 2019/11/21
- عوض عثمان عبد الله سليمان – اكاديمي يستشرف سيناريوهات مستقبل الثورة السودانية 2020/5/31
- يوسف نبيل فوزي – مستقبل السودان السياسي 2020/4/25

- محمد سليمان محمد – تطور الأحزاب السياسية في السودان 2019/9/16
- عمر عبد العزيز – ابرز الأحزاب السياسية السودانية 2011/4/7
- فوزي النخعي – اليمن والتعددية الحزبية المشؤومة 2019/11/20
- أنس القاضي – قضية الوحدة اليمينة والأحزاب الانفصالية 2019/11/23
- عبد الله احمد – تحالف الأحزاب السياسية اليمنية هل ولد ميتاً 2019/10/2
- سيدي أحمد سالم – الأحزاب السياسية اليمنية 2004/10/3
- عبد الوهاب طوف – خارطة الأحزاب السياسية اليمنية وأثر علاقاتها الإشكالية على الوضع الراهن 2019/7/9
- هشام عبد الرحمن – التعددية السياسية في المجتمع الفلسطيني 2019/11/8
- د. أحمد رفيق عوض – مستقبل الأحزاب والحركات الفلسطينية قراءة نقدية تحليلية .
- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – الأحزاب العربية في فلسطين 1948
- حنا عيسى – الأحزاب السياسية في فلسطين الواقع والتحديات 2018/9/28
- د. عدنان أبو عامر – حزب الاستقلال العربي في فلسطين النشأة التاريخية 2018/1/17
- تيسير محيسن – الحركة الوطنية الفلسطينية قبل النكبة
- عبد الوهاب جمعة– بعد عزل البشير ما هي أقوى الأحزاب في الخريطة السياسية للسودان 2019/4/13.
- عبد الحميد سرحان عبدة – الحركة الوطنية الفلسطينية قبل 1948
- أحمد لاشين – التعددية الحزبية في ايران ووهم الديمقراطية (الأحزاب من الملكية إلى الدولة الدينية) 2009/7/30
- المعهد الدولي للدراسات الإيرانية – خارطة الأحزاب الإيرانية عام 2016
- عبد الرزاق الحسني – تاريخ الأحزاب السياسية العراقية بين 1918–1958 في 2013/9/23
- هادي حسن عليوي – الأحزاب السياسية في العراق 2001/2/3
- قاسم محمد داوود – الأحزاب السياسية العراقية في العهد الملكي 2018/10/30
- منذر حسن أبو دان – القوى السياسية العراقية في العهد الملكي 2007/3/14
- د. مؤيد الونداوي – تاريخ الأحزاب السياسية ونشوءها في العراق المعاصر 2012/9/10
- د. حيدر محمد حسن – رؤية في قانونية التعددية الحزبية في العراق 2017/4/22 .

- زهير عطوف – التجربة الحزبية في العراق بعد 2003 الواقع والتحديات كانون الثاني 2018
- سناء شريف علي – المعارضة السياسية في ظل التعددية الحزبية في العراق 2018/5/20
- محمد عيد جري – الانقسامات الحزبية في ظل قانون الأحزاب العراقية لسنة 2015 الأسباب والآثار .
- د. مهدي جابر مهدي – ازمة الزعامة الحزبية في العراق بعد 2003 في 2019/5/20
- محمود القيسي – العراق والتجربة الحزبية 2019/4/26
- كافي سليمان مراد الجادري – الجمعيات والأحزاب الكردية في العراق 1921–1947
- باهرة الشيخلي – العراق كثرة الأحزاب وعقم العملية السياسية 2019/7/20
- عدنان عبد الرزاق – الانتخابات الرئاسية وتاريخ الأحزاب السياسية التركية 2018/5/13
- محمود عثمان – دور الانتخابات في الحياة السياسية التركية
- إسماعيل باشا – تركيا حزب جديد وآخر في الطريق
- د. أحمد شاكر العلاق – التعددية الحزبية في تركيا 2012/10/19
- عماد أبو الروس – هذه هي الأحزاب التركية المشاركة في الانتخابات المبكرة 171
- أماني الشوبكي – لماذا يعزف الشباب عن المشاركة بالأحزاب 2018/8/27
- حسام عواد – الحياة الحزبية في الأردن 2017/1/23
- ابراهيم سليمان العجلوني – الأحزاب الأردنية وصفقة القرن اقتصادياً وسياسياً 2020/2/22
- صحيفة الوسنة – الأحزاب السياسية في الأردن 2009/2/13
- د. علي منعم القضاة – الأحزاب الأردنية أشجار زينة أم دور فاعل
- د. هايل ودعان الدعجة – الحياة الحزبية في الأردن 2005/5/11
- أنور الزيادات – الأحزاب الأردنية على هامش الحياة السياسية 2019/12/30
- منار محمد الرشواني – الأحزاب السياسية في الأردن تاريخها الانتخابي
- وائل أبو عنزة – وقف الدعم الحكومي يهدد باستمرار الأحزاب
- سيدي أحمد سالم – الأحزاب السياسية في جزر القمر 2008/12/9
- محمد سعيد سعيد – جزر القمر – حكم بالدستور ونحو معارضة مقطوعة الجناح 2018/8/30

- بدر سالم – التنظيمات السياسية في الكويت غلاف للأحزاب 2011/11/1
- فاخر السلطان – متى يرى قانون الأحزاب النور 2007/12/12
- تركي المقامس – الأحزاب السياسية ببوصلة إيجابية 2019
- عبد الحميد بدر الدين – خريطة التجمعات السياسية في الكويت 2004
- سوسن الشاعر – واقع الاحزاب السياسية في البحرين بين النص الدستوري والممارسة 2015/1/7
- مهند مصطفى – الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية – الكنيست 2015 – نحو تبلور النظام الحزبي المهيمن.
- احسان مرتضى – الخريطة الحزبية والسياسية في إسرائيل – دينامية الانقسامات والتحولات تموز 2004
- د. هيثم مزاحم – سمات النظام الحزبي الإسرائيلي 2017/4/12
- علي عبد اللطيف اللافي – المشهد الحزبي في ليبيا بين ملامح 2018 وافاقه 2019
- هناء العوض – الحياة الحزبية الليبية ودورها السياسي 2019/6/14
- خالد المهير – أحزاب وتيارات تشكل ليبيا الجديدة 2012/1/2
- عناد أبو وندي– الأحزاب السياسية الأردنية– نشأة وتطور. 2019/6/11
- شريف زيتوني – حياة سياسية متعثرة – الخارطة الحزبية الليبية ما بعد فبراير 2018/1/10
- صقر أبو فجر– نظرة إلى تاريخ الأحزاب في إسرائيل– الدين والسياسة والخرافة .2011/5/22
- إسماعيل أبو بكر أحد المحجوبي ، د . جمال أحمد بشير بادي – قراءة في قانون تنظيم الأحزاب السياسية الليبي 2020/3/6
- خيري عبد الرزاق جاسم – التجربة الديمقراطية في موريتانيا – دراسة في الإصلاح السياسي
- يحيى أبو زكريا – موريتانيا المسلمة بين الأمركة والفرانكفورية والصهينة
- احمد ولد سيدي – موريتانيا وزارة الداخلية تقرر حل 76 حزباً
- سيد ولد محمد الأمين – تغيير أم إعادة انتاج من حزب الشعب حتى الاتحاد من أجل الجمهورية 2018/4/11
- محمد يحيى حسني – فوضى أحزاب موريتانيا تعددية غير ديمقراطية 2019/3/13

- عبد الصمد ولد امبارك – التعددية الحزبية في موريتانيا 2011/11/4
- ويـدي ولـد السـالك – اليسـار الموريتـاني – تـأثير فـي الماضـي – تراجـع فـي الحاضـر 2020/6/29
- سيدي أحمد ولد أحمد سالم – الأحزاب السياسية الموريتانية 2008/3/1
- محمد سالم بنعيد الفتاح – هل سيعسى النظام الموريتاني لحل الأحزاب الإسلامية
- عبد الله الفاتح – خريطة الأحزاب السياسية في جيبوتي 11/ / 2015
- الأمة برس – الحياة السياسية في جيبوتي قراءة أولية 2017/2/10
- خالد فؤاد – ترسيخ الاستبداد .. عسكرة الأحزاب السياسية في مصر
- عبد الفتاح خطاب – 113 حزباً تحولوا جزء من إيقاع الفلكور السياسي اللبناني 2009
- عايدة الجوهري – أحزاب لبنان عائق امام الديمقراطية 2019
- د. نغم محمد صالح – مستقبل النظام الحزبي في العراق
- رندة عتوم – ماهية الأنظمة الحزبية
- ياسين بن علي – الفرق بين الحزب والجمعية 2020
- أمل المرشدي – ما المقصود بالتعددية الحزبية في القانون القاهرة 2016
- حيدر حسين الكاظمي – التعددية الحزبية بين الواقع والطموح
- محمد بن جمعة – تصنيف الأحزاب السياسية
- د. أحمد يوسف أحمد – الأحزاب العربية والعالمية – مستقبلها وواقعها – صحيفة الاتحاد 2019/9/24
- بيشوي رمزي – كيف يتحول العالم من حقبة التعددية الحزبية إلى ظاهرة سياسية للأحزاب 2015
- علي أنوزلا – نهاية الأحزاب السياسية 2016/6/10
- حسـن سـلمان – مراقبـون يتوقعـون نهايـة دور الأحـزاب التقليديـة فـي المشـهد التونسـي 2019/9/23
- د. موسى الزعبي – نهاية الأحزاب والمجتمع المدني النقابي حاملاً بديلاً للممارسة السياسية 2019/7/6
- نور الدين العلوي – فشل النخب العربية في تكوين الأحزاب السياسية الكبرى 2019/8/14

- عماد الدين حسين – خطورة غياب السياسة 2019/9/29
- رؤية تركية –مجلة محكمة – الأحزاب السياسية والنظام السياسي وتركيا 2017
- ليلى نقولا الرحباني – لبنان – الحياة الحزبية وضرورات النهوض الحضاري 2007/5/1
- الهيئة العامة للاستعلامات – تطور الحياة الحزبية في مصر
- بيت القصيد –الأحزاب المصرية قبل ثورة تموز 952 تاريخ 2013/3/10
- شذى طنطاوي – الأحزاب السياسية في مصر (سياسة مع وقف التنفيذ) والعقيد : العدد في 2019/10/24
- عارف بنية – الاهرام الدولي أقوى الأحزاب المصرية 2019/8/1
- عبد الله حامد – أحزاب مصر الورقية في مهب الريح واي جدوى من الباقين 2020/5/6
- سمير بنية – اصبح الأول مستقبل وطن يغير خريطة الأحزاب داخل البرلمان 2007/10/7
- مركز القدس للدراسات السياسية قانون الأحزاب السياسية الأردنية – الجدل العام 2013/3/17
- إيمان فريحات – التطور التاريخي لقوانين الأحزاب السياسية في الأردن 1921–2011
- حسام عواد – الحياة الحزبية في الأردن 2017/1/23
- د. صالح ارشيدات – تقييم تجربة العمل الحزبي بعد مسيرة 30 عاماً من الديمقراطية
- محمد نواف العودات – الأحزاب الأردنية في مملكة نصف ديمقراطية 2018/4/25
- د. فيصل القويين – الأحزاب السياسية في الأردن تزايد في العدد وضعف في الحضور
- د. موسى بريزات – الإصلاح السياسي في الأردن ودور الأحزاب – كيفية بناء نظام حزبي
- جهاد الزغول – دور الأحزاب السياسية في الأردن
- د. أحمد رفيق عوض – مستقبل الأحزاب والحركات الفلسطينية – قراءة نقدية تحليلية 2016
- وكالة خبر الفلسطينية للصحافة – التعددية السياسية الفلسطينية 2015/6/24
- ولاء قديمات – دور الأحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية في التجربة الفلسطينية تحليل مقارن بين النموذج الوطني والنموذج الإسلامي

- رامي أيوب ، نهى شريف – الاحزاب العربي في إسرائيل تستعد لأكبر تمثيل لها في البرلمان 2020/3/3
- محمد محسن وتد – الأحزاب العربية تخوض انتخابات الكنيست مجدداً بقائمة مشتركة 2020/7/30
- د. سليمان عيسى جرادات – الأحزاب السياسية الفلسطينية نحو دور جديد 2012
- عبد الرزاق الحسني – تاريخ الأحزاب السياسية العراقية بين العامين 1918–1958
- ليث عبد الحسن جواد الزبيدي – التعددية الحزبية وظاهرة عدم الاستقرار – دراسة حالة العراق بعد 2003 (2013)
- عصام حاكم– الأحزاب العراقية قراءة في التجربة والمستقبل على طاولة مركز المستقبل 2017/7/23
- محمود القيسي – العراق والتجربة الحزبية 2019/4/26
- هاني الياس الحديثي – أحزاب العراق نشأتها ودورها في تشكيل المستقبل 2004/10/3
- قاسم حسن العبودي – التعددية الحزبية في العراق – الواقع والممارسة 2017/5/17
- د. فاضل البدراني – الحراك الشعبي في العراق والبحث عن هوية الوطن 2018/12/11
- مصطفى إسماعيل – السودان في الداخل – قراءة في الحياة السياسية والحزبية 2017/1/16
- عباس احمد ادريس – نبذة تاريخية عن المشهد السياسي في السودان في الفترة بين 1940 وحتى الاستقلال
- عمر حسن الطيب هاشم – مولد مؤتمر الخريجيين 2004/2/11
- عماد الدين قسم ، بشير إبراهيم – الأحزاب السودانية – النشأة والبرامج والأداء 1943–1958 (2012/6/19)
- عادل إبراهيم حمد – أين تصنع جهود الأحزاب السودانية 2020/4/25
- ناصيف بشير الأمين – لا يمكن لأحزاب غير ديمقراطية أن تنتج ديمقراطية 2020/1/22
- رشا عوض – دور الأحزاب السودانية في انهيار الحكم الديمقراطي بعد ثورة الجنوب 1964 (2016/10/21)
- المرصد اليمني لحقوق الانسان – تطور سياسات تجاه المجتمع المدني في اليمن

- بكيل الزنداني – الأحزاب السياسية والإصلاح السياسي في اليمن –دراسة مقارنة لدور حزبي التجمع اليمني للإصلاح والمؤتمر الشعبي العام 2011–2015
- فارع المسلمي – الأحزاب السياسية الجديدة في اليمن رؤوس صغيرة على أجساد أصغر 2013/7/13
- مركز النظم والدراسات وخدمات البحث العلمي – لماذا لم تنجح التعددية الحزبية في اليمن 2020/1/26
- عادل وشيلة – لماذا تبخرت الأحزاب اليمنية 2017/5/22
- عبد السلام قائد –عودة الماضي وتفخيخ المستقبل – لماذا أضعف التحالف الأحزاب السياسية وصنع الجماعات المسلحة 2019/5/26
- محمد مسلم ، حسان مرابط ، إيمان عويمر– ماذا قدمت التعددية الحزبية طيلة 29 سنة 2017
- نور الدين ثنيو – الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية
- سعيد ياسين – الحكم في المغرب – عن التعددية والصراعات بين الأحزاب والملكية 2019/9/27
- عوجة طارق – تاريخ البدايات الأولى لبروز التنظيمات السياسية في المغرب 2020/6/2
- سالم لبيض – عن الظاهرة الحزبية في تونس 2017/11/25
- عادل الشابتي – برلمان تونس – الصدارة للنهضة واقوى وشتات 2019
- وليد التليلي – برلمان جديد ومخاوف من عدم الاستقرار 2019/10/7
- محمد البتعالي – تونس قراءة متئانية في تسونامي الرئاسات 2019/9/17
- عادل عبد الله – إلى أين تتجه تونس 2020/2/5
- عبد الصمد ولد مبارك – التعددية الحزبية في موريتانيا 2010/11/4
- محمد يحيى ولد حرمة – حصاد خمسينية التعددية السياسية بموريتانيا 2011/11/30
- مركز الصومال للبحوث ودراسة السياسات – الأحزاب السياسية او العشيرة من سيرسم مستقبل الصومال 2018/11/9
- عبد الفتاح نور احمد – الأحزاب السياسية الصومالية الواقع والدور المأمول 2014

- عبد الرحمن بخاري – التواجد التركي في الصومال بوابة لنفوذ أكبر في افريقيا 2020/5/20
- سيدي أحمد ولد أحمد سالم – الأحزاب السياسية في جزر القمر 2008/2/9
- فاخر السلطان – متى قانون الأحزاب 2017/12/12
- خالد الخالدي – محاولات لتمرير قانون جديد لتنظيم الأحزاب في الكويت 2018/4/13
- عبد النبي العكري – الأحزاب السياسية في العالم العربي – البحرين
- د. محمد جمال الدين العلوي – الأحزاب واثرها في رسم السياسة الإسرائيلية 2009
- إبراهيم قلواز – الأحزاب السياسية والنظام السياسي في إسرائيل
- المعهد الدولي للدراسات الإيرانية – خارطة الأحزاب السياسية عام 2016
- د. احمد ماجد عبد الرزاق – الأحزاب العلمانية في ايران 1941–1953
- رامي القليوبي – هل يتبرأ بوتين من حزب روسيا الموحدة الحاكم 2018/11/28
- الأحزاب الروسية – المشاركة في الانتخابات الروسية 2011/12/4
- هذه ابرز الأحزاب السياسية في روسيا 2018/3/12
- نصر محمد علي ، منعم صاحي العمار – النظام الحزبي واثره في أداء النظام السياسي للولايات المتحدة ودراسة حالة الحرب على العراق 2003
- سها صلاح الدين – النظم الحزبية
- سها صلاح الدين – ما هو الحزب السياسي – وجهة نظر ثلاثية الأبعاد
- محمد نبيل الشيمي – الأحزاب السياسية بين الواقع والمأمول في العالم العربي 2016/12/14
- عباس محمد صالح – السودان كثرة الأحزاب وموت السياسة 2017/7/28
- عادل إبراهيم حمد – أين تضع جهود الأحزاب السودانية 2020/4/25
- محمود الطاهر – الأحزاب السياسية اليمنية وأبرز تحالفاتها في إعادة بناء الدولة 2010
- د. يونس جرادة – طبيعة النظام السياسي المغربي وجوهر الممارسة الحزبية 2004/10/3
- المسار السياسي لتونس بعد الاستقلال 1956 – 2014 (204/11/15)
- تونس من بورقيبة لما بعد الثورة 2017/2/9
- حمادي معمري – هذه خريطة الأحزاب في تونس المولودة والمفقودة 2020/6/14
- السالك زيد – حل عشرات الأحزاب بموريتانيا تقنين أم مأرب 2018/3/7
- الإسلاميون الموريتانيون – ترخيص جديد لحزب قديم 2007/8/6

- محمد عثمان أبو بكر – قضية الديمقراطية والتعددية السياسية في اريتريا 1998
- عبد القادر محمد علي – ارتيريا الدولة المجمدة 2014/11/23
- إبراهيم ادريس – نظام الحكم وارتيريا بين العلمانية والدولة البنية الديمقراطية 2017/11/1
- الشافعي اتبدون – الصومال والتعددية الحزبية 2018/11/8
- عبد الفتاح نور اشكربوصاصو – أحزاب بالصومال تجربة متعثرة 2014/5/14
- مستقبل نظام الحكم في الصومال في ضوء الانتخابات الرئاسية المقبلة 2020/4/6
- الشرق الأوسط – التعددية الحزبية في الكويت نظرية الدومينو مقلوبة
- مروان ماهر – رئيس أو حزب عربي في إسرائيل طالب الصانع سنرفض صفقة القرن بالانسحاب 2018/12/18.
- د. أحمد ماجد عبد الرزاق– الأحزاب العلمانية في إيران. 1941–1953
- خورشيد دلي تركيا والتعددية السياسية والنظام السياسي.
- د. منى رمضان بو بكر المطردي النظام السياسي بين الشكلية والموضوعية 2018/12/18
- عبد الحكيم حذاقة مسودة دستور الجزائر– أبرز التعديلات وردود الفعل 2020/5/8.
- كمال زايت الجزائر مسودة التعديل الدستوري ترى النور بعد خمسة أشهر من انتخاب عبد المجيد تبون رئيساً. 2020/5/16.

اللجنة العلمية:

- **الدكتور سليم بركات: أستاذ في كلية الآداب.**
- **الدكتور وجيه الشيخ: أستاذ في كلية العلوم السياسية.**
- **الدكتور سمير حسن: أستاذ في كلية العلوم السياسية.**

المدقق اللغوي

الدكتور يوسف الحاج أحمد.

حقوق الطبع والترجمة والنشر محفوظة لمديرية الكتب والمطبوعات الجامعية.